

بسم الله الرحمن الرحيم

مطبوعات مؤتمر المصنفين

# منهاج السنن

شرح

## جامع السنن

للامام الترمذی

((الجزء الاول))

للعامة الشيخ مولانا محمد فريد الزروبوی  
المفتی والشيخ بدار العلوم الحقانية اكوره ختك  
النقشبندی المجددی

مؤتمر المصنفين

دارالعلوم حقانيه اكوره ختك پشاو پاکستان

مكتبة الحق فينيل  
محلہ جنی پشاور پاکستان



## يمنع طبع هذا الكتاب او جزء منه بكل طرق الطبع الا باذن خطي صريح من المكتبة الحقانية

- اسم الكتاب : منهاج السنن الجزء الاول.
- اسم المؤلف : شيخ الحديث حضرت مولانا مفتي محمد فريد دامت بركاتهم العلية.
- المصحح : مولوى مفتي احمد عباس صاحب، مفتي دارالعلوم صديقيه، زروبي، صوابي
- الكتابة بواسطة الحاسوب : حافظ محمد ولي (البغلاني)
- راجعته وخرّج احاديثه : حافظ مولوى محمد ولي (البغلاني)
- الطبعة :
- العنوان : (الف) : مؤتمر المصنّفين دارالعلوم حقانيه اكوره ختك (پشاور)
- (ب) : مقام وداك خانه زروبي، تحصيل صوابي و ضلع صوابي.
- الناشر : مكتبه حقانيه محله جنگي پشاور پاكستان
- مدير المكتبة : الحاج مولانا جلال الدين حقاني دامت بركاتهم العلية.

**حول هذه الطبعة :** قدراجعت هذه النسخة ونقحتها من اخطاء اللفظية التي وقع من الكاتب اونسى منه حول كتابته وخرّجت اكثر احاديث التي اوردها الشيخ لاستدلال المسائل على حسب طابقة البشرية وتركت تخريج الآثار والاحاديث الضعيفه وغير المشهورة والتي تتعلق بكتب غير متداولة عموماً وميّزت متن الكتاب (اي احاديث الجامع) مُنْقَطًا وَمُعَرَّبًا حتى يسهل للقارئ قراءته حول المطالعة ويحفظ من الاخطاء حتى الامكان وايضاً اوردت متن الكتاب بين القوسين هكذا ﴿﴾ ليميز عن الشرح وجعلت للكتاب (منهاج السنن) ترتيباً جديداً جيداً ومباركاً حتى يسر بمطالعتة الناظرين ويكون معاوناً لهم في ادراك الموضوعات بطريق احسن واسهل ونسال الله تعالى عز وجل ان يتقبل منا ويجعل سعيًا مشكوراً ومستفاداً للمسلمين وما توفيقى الا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم..



## صورة ما املأه :

فضيلة الشيخ المحدث الكبير بقیة السلف شیخ الحدیث والمدير بدار العلوم حقانيه:  
الحمد لحضرة الجلالة والصلوة على خاتم الرسالة.

**اما بعد :** فاني سمعت بعض مباحث الكتاب منهاج السنن شرع جامع السنن للامام الهمام الترمذي رحمه الله، للفاضل المؤلف الشيخ جامع الشريعة والطريقة مولانا محمد فريد صانه الله تعالى وحفظه، المدرس الجليل والمفتي النبيل بدارالعلوم الحقانيه فرأيت محتويًا على الابحاث الفقهية والمباحث الحديثية ملخصًا من شروح المتقدمين والمتأخرين وخاصة افادات الاكابر وشيوخ العصر. والمرجو من الله تعالى ان ينفع به الطلبة والعلماء وأسئل الله ان يوفقه لتكميل بقية الاجزاء في اقرب الاوقات واسعد الاحوال والله تعالى هو الموفق والمعين . والسلام.

عبدالحق عفى عنه خادم العلم بدارالعلوم الحقانيه اكوره ختك .

١٥ - ربيع الاول ، سنة : ١٤٠٠ هـ .

## هذا ما حرره :

الشيخ العلامة مولانا شمس الحق افغانى رحمه الله دامت بركاتهم،  
شيخ التفسير بدارالعلوم ديوبند سابقاً ورئيس الجامعة الاسلامية بهاولپور سابقاً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى :

**اما بعد :** فهذه جمل واطراف لشرح الترمذي من غير جزرٍ مخل ولا بسطٍ مملٍ وسط من غير افراطٍ وتفريطٍ نافع لتدريس الترمذي ، أسأل الله أن يجعله نافعا مقبولا وسببا لنجاة المؤلف أدام الله فيضه.

العبد المفتقر شمس الحق افغانى



## نبذة من احوال المؤلف العلام

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين وآخرين وخاتم النبيين وآله وصحبه اجمعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين.

**اما بعد :** فلذكر نبذة من احوال المؤلف الفاضل عمت فيوضه، هو الشيخ الفقيه المحدث العارف المفقى **محمد فريد بن الشيخ العلامة مولانا حبيب الله بن مولانا امان الله بن مولانا ملا مير بن مولانا عبدالله رحمهم الله، وُلِدَ :** يوم اجتماع العيدين اى يوم الجمعة المباركة وعيد الفطر سنة اربع و اربعين، سنة (١٣٤٤هـ) بعد الف وثلاثمائة من الهجرة النبوية عند طلوع الفجر في قرية (زروبي) من أعمال مردان في المنطقة الشمالية الغربية لباكستان، وُلِدَ وتنشأ في بيئة العلمية واسرة فائقة ذات علم وفضل كان والده الشيخ حبيب الله من اجلة علماء عصره اشتغل مدى الحياة في خدمة العلم والدين وتدريس العلوم الدينية والعربية قرأ المؤلف المحترم اكثر الكتب من والده المرحوم حبيب الله (م سنة ١٣٦٨هـ) وتلمذ على الشيخ الاجل جامع العقول والمنقول مولانا مارتوننگ المرحوم (م سنة ١٣٩٦هـ) والشيخ المحقق محمد نذير صاحب الحق الحكيمسرى (م سنة ١٣٩١هـ) والشيخ عبدالرازق المعروف به شاه منصور لالا (م سنة ١٣٩٧هـ) ثم رحل الى موضع غورغشتى ليقراء الصحاح الستة في الحديث وغيرها من الشيخ الاجل والمحدث الاكبر في تلك البلاد والشيخ الغارف مولانا نصير الدين الغورغشتوى قد سره (م سنة ١٣٨٨هـ) فتخرج في الحديث وفرغ من التعلم (سنة ١٣٧١هـ) ولاجل صلاح المؤلف وصلاحيته ونبوغه في العلوم والفنون وعنايته بالحديث تدريساً ومطالعةً وتحقيقاً اجازته في سائر كتب الحديث الشيخ المحدث مولانا عبد الحق الاكرووى مد ظله شيخ الحديث دار العلوم الحقانية ومؤسسها، وبعد فراغه من التعلم اشتغل بتدريس الكتب في بلدته ثم في مدارس شتى يجتذب اليه الطلبة ومع تدرسيه الكتب النهاية يفتى في المسائل والنوازل حتى اشتهر صيته في الافاق من حديث الافتاء والتدريس، وفي شوال (سنة ١٣٨٥هـ) مطابق (سنة ١٩٦٦هـ) انتقل الى دار العلوم الحقانية باكوره ختك المركز العلمى والدينى في باكستان وتولّى منصب التدريس والافتاء، الى الآن الشيخ المؤلف مشغول بتدريس كتب الفقه والتفسير والحديث ويفقى



المسائل العويصة الفقهية الواردة من داخل البلاد وخارجها مما كتب آلافًا من الفتاوى في تلك المدة ، وفي (سنة ١٣٩٢هـ) تشرف بسعادة الحج والزيارة .

هذا جانب من حياته العلمية واما صفحة حياته الروحية فهي ايضا مشرقة باصلاح نفسه وعبوره مدارج السلوك وارشاد المسترشدين قد بايع الشيخ العلامة العارف الزاهد مولانا محمد عبد المالك الصديقي النقشبندی المتوفى (سنة ١٣٩٣هـ) ثم اجازه الشيخ في الطرق المتداولة لاهل التصوف والارشاد اى النقشبندية وغيرها وفاز بخلافته وكذلك استفاد من الشيخ الكبير المحدث نصيرالدين الغورغشتوى في التصوف والسلوك واجازه في بعض مهمات السلوك فنفع الله بتعليمه وتربيته جماعة من اهل العلم والارشاد، ولما اشتغل المؤلف بتدريس جامع السنن للامام الترمذى في دارالعلوم الحقانية رأى ان يؤلف شرحًا وجيزًا جامعًا لأهم ما يتعلق بمباحث الكتاب في ضوء آمالى شيوخه الكرام وجهابذة الامة من شراح جامع الترمذى واجلة اعلام الحديث واستفاد المؤلف الفاضل من كتب قدماء المحدثين وقدحان ان يقدم الجزء الاول من مؤلفه منهاج السنن في شرح جامع السنن الترمذى، والله يوفقه لاقام ما يريد وتكميل ما يتمناه ويجعل سعيه سعيًا مشكورًا ومستفاد المسلمين ودارالعلوم الحقانية بطول حياته وعموم فيضه.

سميع الحق عفا الله عنه، مديرمجلة الحق ومؤتمر المصنفين

والمدرس بدارالعلوم الحقانية اكوره ختك ٢٠ ربيع الاول سنة ١٤٠٠ هـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصَّلوة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين ، وعلى آله واصحابه واتباعه اجمعين .

**اما بعد :** فيقول العبد المفتقر الى الله الولي الحميد، مُحَمَّد فريد بن استاذ العلماء جامع المعقول والمنقول مولانا حبيبُ الله الزروبوِي هذه فوايد مقتبسة من زبرالجهابذة الاعلام، لعلَّ الله تعالى ينفع بها ايايَ والطلبة الكرام ، وسميتها **منهاج السنن** شرح جامع السنن ، وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم.

## مقدمة

### مشملة على فصول مهمة

**الفصل الاول :** في تعريف علم الحديث وموضوعه وغايته : اعلم ان الحديث لغة ضد القديم وقد استعمل في معنى الخبر ضد **الانشاء** ايضاً لان الخبر يحدث شيئاً فشيئاً وهو عرفاً يطلق على ثلاثة معانٍ : **الاول :** ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او حال والتقريب داخل في الفعل لانه عبارة عن السكوت وعدم الانكار ولاشك انهما من افراد الفعل، والمراد من الحال اعم من الاختيارية و غيرها والمشهور عند علماء الأصول ان الحال مختصة بالاختيارية وهو الموافق لموضوعهم لانهم يبحثون عن فعل المُكلف الاختياري، **والثاني :** ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، **والثالث :** ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم او الصحابة او التابعين رضى الله تعالى عنهم، وهذا المعنى هو المراد في مثل قولهم ان ابا زرعة كان يحفظ سبع مائة الف حديث، وقيل ارادوا تعدد الحديث الواحد حسب تعدد الطرق والمتون. وسمى الحديث بالحديث، اما لمقابلة القرآن لان القرآن قديم عند الحنابلة خلافاً للاكثرين فان القديم عندهم هو الكلام النفسى القائم بذاته تعالى المدلول بالكلام اللفظي ولعل الحنابلة ارادوا من قدم الكلام اللفظي ان الله تعالى يتكلم متى شاء لا مانع له من التكلم في الازل ولا في ما لايزال واما هو مقتبس من القرآن قال الله تعالى تعديداً لنعمه ﴿أَلَمْ نَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ۖ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ۖ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ۖ﴾ ثم رتب على هذه النعم الثلاث اموراً ثلاثة رتب على نعمة الايواء النهي عن قهر اليتيم ورتب على نعمة الاغناء النهي عن فخر السائل



ورتب على نعمة الهداية الامر بالتحديث بها ولاشك ان ما يتعلق به التحديث يكون حديثاً .  
**فأئده :** لعل الحكمة في تقديم الهداية على الاغناء عند تعداد النعم كون الهداية اهم من الاغناء وفي تقديم النهي عن النهر على الامر بالتحديث كون عدم نهر السائل من مبادئ التحديث وآدابه كما لا يخفى، على ان في هذا التقديم محاسن اخرى من حصول الفاصلة واتصال النهي بالنهي فافهم، والخبر عند الجمهور ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم او الصحابة او التابعين وقيل هو ما يضاف الى غير النبي صلى الله عليه وسلم فيكون مبانئاً بالحدِيث واما الاثر فيرادف الخبر ولا يختص بالموقوفات و قيل يختص بالموقوفات اى عند فقهاء خراسان واما السنة فيرادف الحديث بالمعنى الاول ويطلق على سنة الخلفاء الراشدين وغيرهم ايضاً، وعلم الحديث نوعان علم رواية الحديث وعلم دراية الحديث، اما الاول : وهو ما نحن بصدد معرفته العلامة العيني بانه علم يعرف به اقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله واحواله ويرد عليه ان هذا التعريف يصدق على كل من عرف لفظ الحديث ومعناه وان لم يعرف الغث من السمين، وأجيب عنه بان مراد العلامة ان يعرف به اقواله وافعاله واحواله من حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً وغير ذلك وارادة الحثيات في التعريفات وحذفها عن اللفظ سنة مؤكدة للمصنفين.

**وموضوعه :** ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث انه نبي صرح به الكرمانى ويرد عليه انه يبحث في علم الحديث عن النبي والنبوة والاصل ان الموضوع وقيوده لا يبحث في العلم عنها لان الموضوع وقيوده يكون مفروغاً منه فالاناسب ان يقال ان موضوعه الروايات والرواة، فان قيل : فعلى هذا يلزم اتحاد موضوع هذا العلم بموضوع علم دراية الحديث، قلنا : الفرق بينهما في الاجمال والتفصيل كما ان مأخذ الفقه وموضوع اصوله الادلة الاربعة والفرق بينهما بالاجمال والتفصيل وغايته الفوز في الدارين، واما دراية الحديث واصول الحديث فحده وموضوعه وغايته مذكورة في الشعر الآتى فيما يلى :

الحديث (١) ذو قوانين يحدد يدري بها احوال متن وسند

فذلك (٢) الموضوع والمقصود (٣) ان يعرف المقبول والمردود (٤)

**الفصل الثانى :** فى افعال النبي صلى الله عليه وسلم وتروكه وسكوته، اعلم : ان افعال

١ \_ اى علم دراية الحديث واصوله

٢ \_ اى المتن والسند من حيث الاجمال

٣ \_ اى الغاية

٤ \_ قاله السيوطى فى الغنية



النبي صلى الله عليه وسلم اربعة اقسام : مباح و مستحب و واجب وفرض وفيها قسم آخر وهو الزلة وليس معناها انه زلّ عن الحق الى الباطل وعن الطاعة الى المعصية الحقيقية ولكن معناه الزلل عن الافضل الى الفاضل وعن الاصول الى الصواب، فان قيل : قوله تعالى ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ يدل على ان جميع منطوقه وحى فلا يكون شئ منه بالاجتهاد لان شرط الاجتهاد عدم الوحى فاذا لم يكن له اجتهاد فكيف يتصور منه الزلة والخطأ في الاجتهاد، قلنا : لاشك في ثبوت منقبة الاجتهاد له صلى الله عليه وسلم بدليل الآيات اللتى وردت فيها المعاتبة عليه صلى الله عليه وسلم وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على أمتي لأمرهم بالسواك عند كل صلوة واما قوله تعالى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ فالضمير فيه راجع الى القرآن واللازم منه ان القرآن وحى ولا يلزم منه ان لا يكون شئ من منطوقه بالاجتهاد ولو سلم ان الضمير غير مختص بالقرآن فيقال في الجواب ان المراد من الوحى اعم من ان يكون وحيا بنفسه او بأصله و دليله و كذا هو اعم من ان يكون وحى تقرير كالحديث التقريرى او غير وحى تقرير ولاشك ان ما استنبطه الرسول صلى الله عليه وسلم وحى بأصله وبدليله و ان لم يكن وحيا بنفسه وكذا هو وحى تقريرى لان الله تعالى لم ينكر عليه واما اذا انكر الله عليه فيكون زلة وخطأ في الاجتهاد وهذا القسم ليس بما يقتدى فيه وكذا ما طبع عليه، واما سائر افعاله مما ليس بسهو ولا طبع فالاصل فيها الاتباع إلا اذا قام دليل على الخصوصية وهو قول الجصاص وصححه فخر الاسلام وشمس الائمة وقال الكرخي الاصل فيها الاختصاص إلا اذا قام دليل على الاشتراك والعموم.

واما تروكه صلى الله عليه وسلم فمحلها في الاصل غير الماذون فيه وهو المكروه والمنعوع فكره صلى الله عليه وسلم دال على مرجوحية الفعل وهو اما مطلقا واما في حال كتره الشهادة لمن نخل بعض ولده دون بعض وقد يقع الترك للكرهية طبعاً كما في ترك أكل الضبع وقد يقع لحق الغير كما في ترك أكل الثوم لحق الملائكة وقد يقع لخشية الافتراض كما في ترك الجماعة الكبرى في قيام رمضان و قد يقع لما لاجرج فيه بناء على ان ما لاجرج فيه بالجزء منهى بالكل كاعراضه عن سماع غناء الجاريتين في بيته وقد يقع لما هو المباح الصرف الى ما هو الافضل كترك الانتصار والانتقام لنفسه وقد يقع لمطلوب خوفاً من حدوث مفسدة اعظم من مصلحة كترك بناء الكعبة مثل بناء ابراهيم لخوف الفتنة على قوم حديث عهد بجاهلية كما ورد في حديث عائشة رضى الله تعالى عنها.

**فائده :** لا بد من ابداء الفرق بين تروكه وبين عدم الرواية عنه وهو ان الاول من قبيل رواية العدم مثل رواية عدم التاذين لصلوة العيد فيكون ممنوعاً والثاني من قبيل عدم الرواية مثل



الدعاء بعد الجنائز فيكون معفوًا لحديث ماسكت عنه فهو عفو (رواه ابوداؤد) ومن ههنا قالوا الاصل في الاشياء الإباحة.

واما تقريره وسكوته على فعل احد او قوله فيدل على الجواز اذا كان المقرر منقادًا للشرع ويندرج تحت التقرير اذا قال صحابي كنا نفعل كذا او كانوا يفعلون كذا واضافه الى عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مما لا يخفى مثله عليه وان كان مما يخفى مثله عليه فلا يدل على الجواز.

**فأئده :** السكوت والتقرير يدل على التصويب اما مطلقًا واما بالنظر الى ذلك الفاعل بعينه كما في قصة امام كان يقرن سورة الاخلاص بسورة اخرى في كل ركعة، واعلم ان السكوت اذا عارض القول او الفعل فينبغي ان يكون الحكم في القول والفعل ما لم يمنع منه مانع.

**الفصل الثالث :** في زيادة الثقات وتفرد الراوى بالزيادة ، قال السخاوى الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر اذا صح السند مقبولة بالاتفاق - آه - واما الزيادة من غير الصحابي ففيه خلاف مشهور فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقًا ومنهم من لا يقبلها والصحيح التفصيل وهو انها تقبل في موضع دون موضع فيقبل اذا كان الراوى الذى رواها ثقة حافظ ثبًا والذي لم يذكرها مثله او دونه في الثقة وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصه ومن حكم في ذلك حكمًا عامًا فقد غلط بل كل زيادة لها حكم يخصها ففي موضع يجزم بصحتها وفي موضع يغلب على الظن صحتها وفي موضع يجزم بخطأها وفي موضع يتوقف في الزيادة هكذا ذكره الزيلعي الحنفى، **اعلم** ان الشاذ يطلق على معان ثلاثة : الاول : ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الناس وهو المروى عن جماعة من علماء الحجاز، والثاني : ما ليس له الآ اسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان او غير ثقة وهو المروى عن ابى يعلى الخليلي، والثالث : ما تفرد به ثقة من الثقات وليس له اصل متابع لذلك الثقة قال به الحاكم ، فمدار الشذوذ على تفرد الثقة والمخالفة عند علماء الحجاز وعلى مطلق التفرد عند ابى يعلى وعلى تفرد الثقة دون مخالفة الناس عند الحاكم، **والمنكر** ايضًا يطلق على معان ثلاثة ، الاول : ما يرويه غير الثقة مخالفاً لما هو ارجح منه وهذا المعنى هو المعتمد، والثاني : ما تفرد به صدوق بما لا متابع له فيه ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في الصحيح ولا الحسن مخالفاً من الناس، والثالث : ما تفرد به المستور والموصوف بسوء الحفظ او المضعف في بعض المشائخ اى بما لا متابع له ولا شاهد سواء خولف أولا.

**فأئده :** اذا كان الاغلب من الراوى المناكير يقال للراوى هو منكر الحديث، واذا دريت هذا فاعلم ان ابن الصلاح ذكر في حكم ما انفرد به الراوى تفصيلاً، قال اذا انفرد الراوى بشيئ نظر فيه فان كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو اولى منه بالحفظ لذلك واضبط كان ما تفرد به



شاذاً مردوداً، وان لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره وانما هو امر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في ذلك الراوى المنفرد فان كان عدلاً حافظاً موثقاً باتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه، وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراذه مزحزحاً له عن حيز الصحيح ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه فان كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك ولم نخطه الى الحديث الضعيف وان كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرده به.

**فأئده :** قال السخاوى اذا اثبت الراوى عن شيخه شيئاً فنفاه من هو احفظ او اكثر عدداً او اكثر ملازمة منه فان الفقيه والاصول يقولان ان المثبت مقدم على النافي فيقبل والمحدثون يسمونه شاذاً، وقال ابن الجوزى الانصاف ان الحكم بالشذوذ من الحديثين لما كان مرجعه الترجيح من حيث كثرة العدد او قوة الحفظ او نحوهما لا يستلزم كون الحديث شاذاً مردوداً عند غيرهم من الفقهاء غير محتج به فى الاحكام فان وجوه الترجيح غير محصورة فلايبعد ان يكون الحديث المرجوح من جهة تفرد الراوى او قصور حفظه ارجح مما يقابله من سائر جهات الترجيح.

**الفصل الرابع :** فى بيان الاضطراب والتعارض : اعلم ان المضطرب هو ما وقعت المخافة فيه بالابدال على وجه يحصل فيه التدافع مع عدم وجود المرجع، قال ابن الصلاح انما نسميه مضطرباً اذا تساوت الروايتان اما اذا ترجحت احدهما بحيث لا تقاومها الاخرى بان يكون راويها احفظ او اكثر صحة للمروى عنه او غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب لا على الراجحة كما هو الظاهر ولا على المرجوحة بل هى شاذة او منكورة ثم قد يقع الاضطراب فى متن الحديث وقد يقع فى الاسناد وقد يقع ذلك من راو واحد وقد يقع من رواة له جماعة والاضطراب موجب لضعف الحديث لا شعاره بانه لم يضبط، وقال الجزائرى ان المحدثين قلما يحكمون على الحديث بالاضطراب اذا كان الاختلاف فيه واقعاً فى نفس المتن لان ذلك ليس من شأنهم من جهة كونهم محدثين وانما هو من شان المجتهدين وانما يحكمون على الحديث بالاضطراب اذا كان الاختلاف فيه واقعاً فى نفس الاسناد لان الاطلاع على ما فى الاسناد من علة على ما ينبغى يعسر على غيرهم بخلاف الاطلاع على ما فى المتن من علة سواء كان فيه اضطراب ام لا فانه سهل المدارك، وقال السيوطى وقع فى كلام شيخ الاسلام ان الاضطراب قد يجامع الصحة وذلك بان يقع الاختلاف فى اسم رجل واحد وابيه ونسبته ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة.

اعلم ان الحديث المقبول اما ان يسلم من معارضة حديث آخر يضاده اولاً فان سلم من ذلك قيل له المحكم وحكمه الأخذ بلا توقف وان لم يسلم من معارضة حديث آخر يضاده فلايخلو



من ان يكون معارضه مقبولاً اولاً فان كان غير مقبول فالحكم للمقبول وان كان مقبولاً فلا يخلو من ان يمكن الجمع بينهما بغير تعسف اولاً فان امكن الجمع بينهما بغير تعسف اخذ بهما معاً ويقال لهذا النوع مختلف الحديث، وان لم يكن الجمع بينهما فلا يخلو من ان يكون مما يمكن وقوع النسخ فيه اولاً فان كان متعلقهما مما يمكن وقوع النسخ فيه بُحِثَ عن المتأخر منهما فان عُرِفَ اخذ به وان كان متعلق الحديثين مما لا يمكن وقوع النسخ فيه كاخبر المحض او كان مما يمكن وقوع النسخ فيه كالامر والنهي ولا كن لم يعرف المتأخر منهما نظر في المرجحات فان وجد في احدهما ما يقتضى رجحانه على الآخر اخذ به وترك الآخر فان لم يوجد ذلك وجب التوقف فيهما.

**الفصل الخامس :** في بيان مناشى الاختلاف و وجوه الترجيح و بيان الترتيب بين الترجيح والجمع وغيرهما، اعلم : ان وجوه الاختلاف من النبی صلی الله علیه وسلم خمسة : الاول : كون احد المختلفين ناسخاً للآخر، والثاني : كون احدهما مخصوصاً به او بغيره، والثالث : كون احدهما خطأ وزلة، والرابع : كون احدهما متروك الظاهر لمصالح كثيرة، والخامس : كون احدهما محمولاً على التوسيع وتعليم الجواز، واما وجوه الاختلاف من الصحابة رضی الله تعالى عنهم في تحمل الاحاديث واداءها فخمسة مذكورة ايضاً ولكن يزداد في الثالث الخطأ من الراوى حيث روى الحديث بزعمه وأخطأ فيه كما سيجيى في حديث قضاء الحاجة مستقبل الشام واما وجوه اختلاف الآراء فأربعة غالباً، الاول : الاختلاف في الاستنباط عند عدم وصول الحديث الى احد منهم، والثاني : عدم وصوله الى البعض دون البعض فيختلف الثاني من الاول، والثالث : الوصول الى كل واحد مع التعارض والاختلاف في وجه رفع التعارض، والرابع : الوصول الى كل واحد بلا تعارض ولكن يختلفون في محمل الحديث.

واما وجود الترجيح بين الاخبار المختلفة فقد سرد منها الحازمي خمسين وجهاً مع اشارته الى زيادتها وقد اوصلها السيوطي في التدريب الى مائة واوصلها الحافظ العراقي الى المائة والعشرة فليراجع الى التقيد والاصطلاح شرع مقدمة ابن صلاح.

واما الترتيب بين الترجيح والتطبيق وغيرهما فالمشهور عند الشافعية وغيرهم ما مر في الفصل الرابع والراجع عندنا مافي تحرير ابن الهمام من تقديم النسخ ثم الترجيح ثم الجمع ثم الترك الى مادونهما من الادلة ان وجد مادونهما بأن كان التعارض بين آيتين فانهما يتركان الى السنة ان كانت ولم تكن متعارضة فان لم يوجد في ذلك سنة او وجدت لكن متعارضة فعند فخر الاسلام تركت الى القياس واقوال الصحابة ولم يفصح بما يصار اليه اولاً، نعم قدّم القياس في الذكر وهو يدل على شدة العناية والسرخسى قدّم قول الصحابي في الذكر، وفي التقويم وان كان بين السنتين فالميل الى قول الصحابي ثم الرأي، وقالوا هذا الاختلاف فيما يدرك بالقياس اما فيما لا يدرك فقول



الصحابي مقدم على القياس اتفاقاً.

**الفصل السادس :** في بيان المناط والمفهوم، اعلم : ان ههنا امور تدور كثيراً في مصطلح ارباب اصول الفقه وهي تحقيق المناط وتخريج المناط وتنقيح المناط وهذه الاسماء وضعها الشافعية ولكن لا اختلاف في العمل بمسمياتها وموجباتها عند الحنفية ايضاً كما قاله ابن الهمام في التحرير ومرجع عدم وضع هذه الاسماء الاحتراز عن تكثير الاصطلاح وان عند الحنفية مصطلحات اخرى..... عن هذه .

اما تحقيق المناط فمعناه ان يثبت الحكم بمذكره الشرعي لكن يبقى النظر في تعيين محلة اي يقع الاتفاق على عليّة وصف بنص او اجماع فيجتهد الناظر في وجوده في صورة النزاع اللتي خفي فيها وجود العلة كتحقيق ان النباش سارق فالوصف وهو السرقة علم بالتص انه مناط القطع ومداره وبقي النظر في تحقيق وجوده في هذه الصورة، وخلاصة الكلام انه تعرف العلة المنصوصة او اجمع عليها في غير الصورة المنصوصة.

واما تخريج المناط فهو ان ينص حكم من الشارع او يثبت باجماع ولم يتعرف علة الحكم من جهة النص او الاجماع واقترنت هناك عدة اوصاف كل منها يصلح للعلية فيرجح المجتهد برأيه احداً منها ويُعيّنه مداراً او مناطاً للحكم فاستخراج المجتهد من بينها ماهو مدار للحكم وبراءه وتعينه هو تخريج المناط ويسمى بالمناسبة ايضاً ويلخص بانه تعين العلة بمجرد ابداء المناسبة من ذاته لابنص او اجماع مثاله حديث النهي عن الربا حيث لم ينص هناك بعلة واجتمعت هناك اوصاف من القدر والجنسية ومن الطعم والتمنية ومن الاقتيات والادخار كلها تصلح للعلية فتعين كل مجتهد ما هو مناط الحرمة تخريج المناط.

واما تنقيح المناط فهو ان يدل نص ظاهر على التعليل بوصف او يكون اوصاف في محل الحكم دل عليها ظاهر النص فيجتهد الناظر في حذف خصوص الوصف او بعضها وينيط بالاعم او الباقي وحاصله انه حذف صفات غير مؤثرة في محل الحكم لادمخل لها في العلية واستيفاء ماله مدخل فيها ومثاله حديث اعرابي واقع على اهله في نهار رمضان، فهناك امور من كونه اعرابياً، وكون الموطوءة زوجة، وكون الواطي عامداً، وكونه في رمضان، وخصوص الواقعة ومطلق الافطار، فأبو حنيفة ومالك رحمهما الله ..... الكفارة بمطلق الافطار وحذفاً سائر الاوصاف وكذا خصوص الواقعة.

ثم الفرق بين القياس وتنقيح المناط انه في القياس يعدى الحكم الشرعي بعينه لجامع الى الفرع ويكون الالتفات اليه اولاً ثم يلحقونه بالمنصوص في الحكم لشبه بينهما واما في التنقيح فيستخرج العلة لتعرف حال المنصوص اولاً وان لزمه التعدية الى غير المنصوص آخرًا، هذا ما أخذته من



المعارف ومن مقدمة فتح الملهم.

اعلم ان فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده كفهم تحريم الشتم والقتل والضرب من قوله تعالى (وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ) يسمّى مفهوم الموافقة وفحوى اللَّفْظ وهو حجة بالاتفاق والاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفى الحكم عما عداه يسمّى مفهوم المخالفة ودليل الخطاب وهو حجة عند الامام الشافعي والامام مالك رحمهما الله واكثر اصحابهما واحتجوا بأن تخصيص الشيء بالذكر لا بد ان تكون له فائدة فان استوت السائمة والعلوفة والسيب والبكر والعمد والخطأ فلم يخص البعض بالذكر والحكم شامل والحاجة الى البيان تعم القسمين فلا داعي له الى اختصاص الحكم والآصار الكلام لغوًا، وقال علماءنا ان المفهوم حجة في الرواية دون النصوص وفي حدود النهاية ان اعتباره في الرواية امر اكثرى لا كلي، وفي كتاب القضاء من الاشباه انه لا يجوز الاحتجاج بالفهم في كلام الناس في ظاهر المذهب، وفي غاية البيان ان مفهوم الرواية حجة، احتج علماءنا بأن نفى الحكم عن ماعدا المذكور لم يُنقل من اهل اللغة نقلًا متواترًا ولا جاريًا مجرى المتواتر واما نقل الآحاد فلا يكفي، **فان قيل** : فمن نفى المفهوم افتقر الى نقل متواتر، **قلنا** : لا حاجة الى حجة فيما لم يضعوه فان ذلك لا ينتهي انما الحجة على من يدعى الوضع، وايضًا احتجوا بحسن الاستفهام فان من قال ان ضربك زيد عامدًا فاضربه حسن ان يقول فان ضربني خطأ فاضربه وحسن الاستفهام يدل على ان ذلك غير مفهوم، وايضًا احتجوا بأنهم يعلقون الحكم على الصفة تارة مع مساواة المسكوت عنه للمنطوق وتارة مع المخالفة فالثبوت للموصوف معلوم ومنطوق والنفي عن المسكوت محتمل فليكن على الوقف الى البيان بقرينة زائدة ودليل آخر، واحتجوا ايضًا بأن الخبر عن ذى الصفة لا ينفي غير الموصوف فاذا قال قام الاسود لم يدل على نفيه عن الابيض بل هو سكوت عن الابيض كما ان في زيد عالم سكوتًا عن علم الله تعالى وفي عيسى نبي الله سكوتًا عن نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، واحتجوا ايضًا بأنه اذا قال رجل نكحت الثيب ثم قال نكحت البكر ايضًا لم يكن هذا مناقضًا للأول ولو فهم النفي من الاول لكان الثاني مناقضًا للأول فافهم.

والجواب عن دليل الخصم ان مفهوم اللقب لا يقول به محصل فلم لم تطلبوا الفائدة فيه ولم لم يُبينوا سبب تخصيص الاشياء الستة، واجيب عنه ايضًا بان فائدة التخصيص عموم الوقوع او خصوص السؤال او وقوع حادثة او بقاء مجال الاجتهاد وغير ذلك ومبحث كتابة الحديث وحجته مسطور في هداية القارى فليراجع اليها.

**الفصل السابع** : في احوال المؤلف بكسر اللام، اعلم : ان المؤلف رحمه الله تعالى اسمه محمد

بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، وقيل هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن



وقيل هو محمد بن عيسى بن سورة بن شداد بن عيسى، السلمى منسوب الى بنى سليم، الترمذى الضرير، والترمذى منسوب الى الترمذ بكسر التاء والميم وهو الاشهر وقيل بضمهما وقيل بفتح التاء وكسر الميم، بلدة على ساحل نهر جيحون على شاطئه الشرقى وهو النهر الذى ينسب اليه ماوراء النهر واما نهر جيحان وسيحان فهما فى الشام وذكر فى بستان المحدثين انه البوغى منسوب الى بوغ بضم الباء الموحدة قرية من قرى ترمذ على مسافة ستة فراسخ من ترمذ - آه - ويقال له الضرير لانه ولد أكمه هكذا قيل، وقال الحافظ ابن كثير فى البداية والنهاية والذى يظهر من حال الترمذى انه انما طرد عليه العمى بعد ان رحل وسمع وكتب وذاكر وناظر وصنف، وفى بستان المحدثين انه عمى من كثرة البكاء.

وكُنِيَّتُهُ ابو عيسى، **فان قيل** : قد ورد النهى عن التكنى بأبى عيسى فى حديث ابن ابى شيبه وضرب عمر رضى الله تعالى عنه ابنا له اكنى بأبى عيسى، رواه ابن ابى شيبه وابوداؤد، **قلنا** : لعل الامام الترمذى حمل النهى على التنزيه وفى معارف السنن غاية ما يعتذر به ان المغيرة بن شعبة تكنى بأبى عيسى باذن النبى صلى الله عليه وسلم، رواه ابوداؤد فى سننه فالظاهر ان النهى منسوخ عند صاحب المعارف، قلت : ولكن روى ابوداؤد انكار عمر رضى الله تعالى عنه على المغيرة فلم يزل يكنى بأبى عبدالله دون ابى عيسى حتى هلك وهو يقتضى ان لا يكون النهى منسوخاً ولا مخصوصاً منه المغيرة، اللهم الا ان يقال ان حديث النهى خُصَّ منه المغيرة وانكار عمر عليه بناء على سد الباب.

والامام الترمذى ولد سنة ٢٠٩ وتوفى بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة خلت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين كما فى البداية وما فى بستان المحدثين انه توفى لسبع عشرة من رجب لا يكاد يصح ونظم الشيخ الانور قدس سره عمر الامام وسنة وفاته فى البيت الآتى فيما يلى :

الترمذى محمد ذو زين      عطروفاة عمره فى عين

ذكره الحافظ ابو حاتم فى الثقات وجهالة ابن حزم لابي عيسى لاتضره فان جهالته لاتضع من قدره عند اهل العلم بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ.

**فائدة** : اعلم ان المنسوب الى الترمذ ثلاثة : حكيم الترمذى، وابوالحسن الترمذى الكبير تلميذ محمد، وابوعيسى الترمذى وهذا هو الصغير وقيل هو شافعى وقيل هو من اهل الحديث يدل عليه ما فى باب تاخير الظهر فى شدة الحرّ وباب المحاقلة، مناقبه كثيرة ذكرت فى الشروح، منها انه احد الائمة التى يقتدى بهم فى علم الحديث، ومنها انه مشهور بالامانة والامامة والعلم ومنها انه صنف الجامع والتواريخ والعلل وغيرها ومنها انه قال له الامام البخارى ما انتفعت بك اكثر مما انتفعت بي، قال الشيخ الانور قدس سره لعل الغرض منه ان الحافظ الترمذى اخذ منه حظاً وافراً



من العلم ما لم يأخذ منه غيره فكما ان التلميذ يحتاج الى شيخ محقق كذلك يحتاج الشيخ الى صاحب ذكى بارع يتلقى علمه وينشره في العالم ومنها انه مشهور في براعة الحفظ قال كنت قد كتبت جزئين من احاديث شيخ فمر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا فلان فرختُ اليه وانا اظن ان الجزئين معي وانما حملت معي جزئين غيرهما شبههما فلما ظفرت سألته السماع فأجاب فأخذت جزئين ابيضين خالين عن الخط فاخذ الشيخ يقرأ من حفظه ثم لمح فرئ البياض في يدي فقال اما تستحي مني فقصصت عليه القصة وقلت له اني احفظه كله فقال اقرء فقرنته عليه على الولاء فقال هل استظهرت قبل ان تجيئ الى قلت لا، ثم قلت له حدثني بغيره فقرء عليّ اربعين حديثاً من غرائب حديثه ثم قال هات فقرئت عليه من اوله الى آخره فقال ما ريت مثلك، ومنها ان الامام البخارى سمع منه حديثين احدهما حديث ابى سعيد ان النبى صلى الله عليه وسلم قال لعلي لا يحل لاحد يجنب في هذا المسجد غيرى وغيرك اخرجه في مناقب عليّ (ص : ٥٣٥ ج : ٢)، والثاني حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه في قوله تعالى ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ﴾ اخرجه في تفسير سورة الحشر (ص : ٤٧٤، ج : ٢) وكان الامام البخارى عمل بما حكى عنه لا يكون الحديث كاملاً حتى يكتب عن فوقه وعن هو دونه وعن هو مثله.

**فأئده :** وروى الترمذى عن مسلم حديثاً واحداً حديث احصو الهلال.

**الفصل الثامن :** في احوال المؤلف اما اسمه فسنن الترمذى وجامع الترمذى، قال الامام الترمذى صنف هذا المسند الصحيح وعرضته على علماء الحجاز فرضوا به وعرضته على علماء العراق فرضوا به وعرضته على علماء خراسان فرضوا به ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبى ينطق وفي رواية يتكلم، قال عبدالله بن محمد الانصارى كتاب الترمذى عندي انور من كتاب البخارى ومسلم قلت ولم قال لانه لا يصل الى الفائدة منهما الا من هو من اهل المعرفة التامة بهذا الفن وكتاب الترمذى قد شرح احاديثه وبينها فيصل اليها كل احد من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهم، واما مترلته فخامس الستة وقد حكم الحافظ سراج الدين القزوينى على ثلاثة احاديث فيه بالوضع غير ان المحدثين لم يوافقوه في حكم الوضع بل سلّموا ضعفها الشديد، وقال السيوطى في التدريب ان في سنن الترمذى حديثاً واحداً ثلاثياً وهو ما رواه في كتاب الفتن (ص : ٣٢٩) عن اسماعيل بن موسى عن عمر بن شاکر عن انس بن مالك قبيل كتاب الرؤيا، قالوا ان اول مراتب الصحاح صحيح البخارى ثم صحيح مسلم ثم سنن ابى داود ثم سنن النسائى اى الصغرى ثم جامع الترمذى ثم سنن ابن ماجه بالهاء الساكنة فى الآخرة دون التاء، وقال الشيخ الانور قدس سره سنن النسائى ثالث الستة وهو اعلى من سنن ابى داود لان النسائى التزم الصحة بخلاف ابى داود فانه نصّ على شرط اخراجه ما يكون صالحاً للعمل فيعم الصحيح



والحسن فلم يلتزم الصّحة وحكى عن الذهبي ان ابا عبد الرحمن النسائي احفظ من مسلم بن الحجاج وهو يدل على تفوقه على الامام ابي داود وقال الشيخ الأنور ايضاً ان السادس عندي هو مسند الدارمي او موطأ امام مالك لاسنن ابن ماجة وقال الكوثري اول من ادخل سنن ابن ماجة في عداد الاصول الستة هو الحافظ ابو الفضل المقدسي وتابعه عبد الغني المقدسي واصحاب كتب الاطراف والمتأخرون.

الفصل التاسع : في بيان ما التزمه الامام الترمذي في هذا الكتاب، اعلم ان الامام الترمذي التزم في هذا الكتاب عشرة امور : (الاول) انه التزم وضع التراجم المرتبة.

**فائدة :** اعلم ان عدد الكتب في النسخة الهندية خمسون عبر عنها بلفظ الابواب سوى كتاب العلل فانه عبر فيه بالكتاب، وما في البداية والنهاية وتدريب الراوي ان جملة الجامع مائة واحدى وخمسون كتاباً فلعلهما ارادا من الكتاب الجنس الجامع للانواع مطلقاً عبر عنه بالكتاب او الابواب او غيرهما وعدد الابواب فيها الفان و واحد وسبعون عبر عن الاكثر بلفظ الباب وعن البعض بالمناقب والفضائل والابواب المجردة عن الترجمة مائتان وخمسة وعشرون فالجميع ألفان وثلاث مائة وستة واربعون، فتفكر. (والثاني) : انه يذكر اصح ما في الباب اى انه يذكر اصح ما في الباب غالباً وقد يخالفه ويذكر بقية الاحاديث في الباب اجمالاً بقوله وفي الباب عن فلان وفلان. (والثالث) انه يختصر الحديث وهو جازز للعالم العارف اذا كان متركه متميزاً عما نقله غير متعلق به بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك متركه، وقيل لا يجوز الاختصار في الحديث المرفوع مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً ولكن لابد ان يقيد بما اذا لم يخل الحذف بالمعنى كما اذا حذف الاستثناء او الشرط، وقيل يجوز اذا رواه قبل ذلك على التمام، والراجح هو القول الاول. (والرابع) انه يذكر نوع الحديث من كونه صحيحاً او حسناً او غريباً وغير ذلك. (والخامس) انه يذكر العلل واسماء الرجال يعنى ان كان الراوى مشهوراً بالكنية ولم يعرف اسمه فيذكر اسمه وان كان مشهوراً بالاسم وغيره فيذكر كنيته وما هو غير مشهور به ايضاً. (والسادس) انه يذكر المذاهب. (والسابع) انه يذكر الدلائل. (والثامن) انه لا يكرر الحديث. (والتاسع) انه يذكر الاختلاف الذى جاء من الرواة في المتن وغيره. (والعاشر) انه لم يشترط في الرواة الاتقان ولا كثرة الملازمة ولا الامن من غوائل الجرح وقال اهل الفن لو رُوي انه ذكر الانواع والجرح والتعديل لكان جبيرة لما خفف في الاشتراط.

**الفصل العاشر :** في ذكر الاسناد، اعلم ان قطعات الاسناد ميني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع : الاولى : متى الى الشاه محمد اسحاق، والثانية : منه الى عمر بن طبرزد البغدادي، والثالثة : منه الى الامام الترمذي، والرابعة منه الى النبي صلى الله عليه وسلم



اما الاولى : فبيناها انه يقول العبد الفقير الى الله الولي الحميد محمد فريد بن استعاد العلماء جامع المعقول والمنقول حضرت الشيخ مولانا حبيب الله بن الشيخ مولانا امان الله بن الشيخ مولانا ملامحمد مير بن الشيخ مولانا عبدالله الزروبوئي النقشبندى المجددى (وُلدت يوم عيد الفطر عند طلوع الفجر ١٣٤٢هـ) حدثنا الشيخ الثقة الامين العلامة مولانا نصير الدين الفرغشتوى النقشبندى المجددى المتوفى ١٣٨٨ هـ قال حدثنا الشيخ القاضى مولانا قمر الدين الفنجابى قال حدثنا مولانا احمد على السهارنفورى قال حدثنا الشاه محمد اسحاق، - ح - ويرويه العبد الفقير عن الشيخ الثقة الامين العلامة مولانا عبدالحق الاكرووى البانى لدار العلوم الحاقانية ومديرها عن شيخ العرب والعجم مولانا السيد حسين احمد المدنى عن شيخ الهند محمود الدهر مولانا محمود الحسن الديوبندى عن قاسم العلوم والخيرات مولانا محمد قاسم البانى لدار العلوم الواقعة ببلدة ديوبند عن الشاه عبد الغنى المجددى عن الشاه محمد اسحاق - ح - ويرويه الشيخ الثقة الامين مولانا نصير الدين عن شيخ التفسير والحديث مولانا حسين على الفنجابى النقشبندى المجددى عن بقية السلف وحنة الخلف الحافظ مولانا رشيد احمد الايوبى الانصارى الجنبوهى عن الشيخ الشاه عبد الغنى المجددى المهاجر المدنى عن الشاه محمد اسحاق.

والثانية مسطورة في النسخ الهندية قبل التسمية : «اى قال الشيخ المكرم المفخم المشتهر بين الآفاق المرحوم المغفور مولانا محمد اسحاق» المحدث الدهلوى ثم المكي «حصل لى الاجازة» اى فيما لم اقرء عليه ولم اسمعه منه ويمكن حملها على العموم كما هو الشائع فى عصرنا «والقراءة» على وزن الكتابة «والسماعة من الشيخ الاجل والخبر الاجل الذى لاق بين الاقران بالتميز اعنى الشيخ عبد العزيز» هو المحدث الدهلوى ابو ام الشاه محمد اسحاق «وحصل له الاجازة والقراءة والسماعة عن والده الشيخ ولى الله بن الشيخ عبدالرحيم الدهلوى» وقال الشيخ ولى الله «اخبرنا الشيخ ابو الطاهر» المدنى هو محمد بن ابراهيم ولد بالمدينة المنورة وتوفى بالشام «عن ابيه الشيخ ابراهيم الكردى» منسوب الى كردبن عمر امة عظيمة بالجزيرة يعرف بالكوراني، بضم الكاف واسكان الراء قرية من قرى شهر زور «عن الشيخ عمر المزاحى عن الشهاب احمد السبكى عن الشيخ النجم الفيضى عن الزين زكريا عن العز عبدالرحيم عن الشيخ عمر المراغى منسوب الى بلد بأذربايجان عن الفخر بن البخارى عن عمر بن طبرزد البغدادى» فى غياث اللغات طبرزد بمعنى نبات معرب تبرزد وجون بسيار سخت باشد كويا كه اطرافش به تبر تراشیده اند يا انكه به سبب سختى به تبر شكسته مى شود - انتهى -

والثالثة مسطورة بعد التسمية «اى اخبرنا الشيخ ابو الفتح عبد الملك بن ابو القاسم عبدالله بن ابى سهل الهروى» بفتح الهاء والراء منسوب الى هراة، الكرخى منسوب الى كروخ



على وزن صبور بلدة هراة ﴿في العشر الاول من ذى الحجة سنة سبع واربعين وخمسة بمكة شرفها الله وانا اسمع﴾ مقولة عمر بن طبرزد ﴿قال اخبرنا القاضى الزاهد ابو عامر محمود بن القاسم بن محمد الازدى﴾ في معارف السنن منسوب الى ازد بسكون الزاء المعجمة اسم قبيلة قال صاحب القاموس ازدين الغوث وبالسّين الفصح ابو حى باليمن، ومن اولاده الانصار كلهم، واسدين خزيمه محرّكة ابو قبيلة من مضر وابن ربيعة بن نزار - آه - فاذن الازدى قحطان والاسدى عدنانى وقد يبدل الزاء سيناً فيشتهب الازدى بالاسدى المنسوب الى قبيلة بنى اسد ف قيل في دفع الاشتباه واللبس انه يقال في الاول فلان من بنى الاسد باللام وفي الثانى من بنى اسد من غير لام التعريف، اقول : اذا كان منسوباً بالياء فلا يرفع اللبس الا بأن يقال في الاول اسدى بسكون الوسط وفي الثانى بفتح الوسط وايضاً يميز بينهما بالآباء والاجداد والمشائخ والتلامذة هكذا في المعارف. ﴿قراءة عليه وانا اسمع﴾ زاد هذه الكلمة اظهاراً لسماعه فقط حيث كان القارى غيره ﴿في ربيع الاول من سنة اثنين وثمانين واربعمائة قال الكروخى واخبرنا الشيخ ابو نصر عبد العزيز بن محمد بن على بن ابراهيم الترياقى﴾ منسوب الى تريقاق بلدة هراة. ﴿والشيخ ابو بكر احمد بن عبد الصمد بن ابى الفضل بن ابى محامد الفورجى﴾ منسوب الى الفورة قرية باب هراة ويقال عند النسبة الفورجى على خلاف القياس كما في القاموس ﴿قراءة عليهما وانا اسمع في ربيع الآخر من سنة احدى وثمانين واربعمائة قالوا﴾ اى قال ابو عامر الازدى وابو نصر الترياقى و ابوبكر الفورجى ﴿اخبرنا ابو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن ابى الجراح الجراحى﴾ منسوب الى الجد ﴿المروزى﴾ منسوب الى مرو بلد بفارس وزادوا فيها الزاء على خلاف القياس كما في الرازى المنسوب الى الرى والمنسوب اليها من غير رجال يقال فيه مروى بفتح الراء كما في تاج العروس ﴿المرزبانى﴾ منسوب الى مرزبان كلمة فارسية ترادف كلمة دهقان عندهم و (مرز) بنت و (بان) بمعنى الحافظ او المرتبى او المالك وقال ابن الاثير المرزبان الفارسى الشجاع المقدم على القوم دون الملك وقيل (المرز) الارض المعمورة و (بان) بمعنى الصّاحب فمعنى المرزبان صاحب الارض (زميندار) قراءة عليه ﴿قال اخبرنا ابو العباس محمد بن احمد بن محبوب بن الفضيل المحبوبي المروزي فاقربه الشيخ الثقة الامين﴾ اعلم ان كلمة فاقربه الشيخ الثقة الامين لم توجد في النسخ المعتبرة وعلى تقدير وجودها قائلها ابو محمد عبد الجبار والمراد من الشيخ ابو العباس المحبوبي كانوا يقرءون على ابى العباس من نسخة مكتوبة عنده او عندهم وقد شاع العرض على المحدث من الكتاب بعد عهد قدماء السلف كثيراً وكان الراجح في القدماء الحفظ من ظهر القلب.

**فائدة :** اعلم ان الاقرار والتصديق من الشيخ على ما قرئ عليه ليس بلازم عند الجمهور



خلافًا لطائفة من المحدثين كأبي اسحاق الشيرازي، ولا شك انه اولى وافضل عند الجمهور قال  
اخبرنا ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذى الحافظ.

والرابعة من الامام الترمذى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مسطورة في اول كل حديث.  
﴿قَالَ أَبْوَابُ الطَّهَّارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ ترك الامام الترمذى  
الحمد كتابةً، اَما لان ايراد الحمد كتابةً ليس من السنن المؤكدة كتبه النبي صلى الله عليه وسلم  
مرة وتركه أخرى واما لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبدء الخطب بالحمد دون كتبه الى  
الملوك ودون كتبه في القضايا فإنه عليه الصلوة والسلام يكتفى فيها بالتسمية واما لانه اكتفى  
بالتلفظ عن الكتابة واما لان حديث الحمد ضعيف مضطرب متنافى لفظ بحمد الله وفي لفظ بيسم  
الله وفي لفظ بذكر الله وفي لفظ بالحمد وفي لفظ بيسم الله الرحمن الرحيم، وروى فهو اقطع  
وروى فهو اجزم ولان في سنده قرّة بن عبد الرحمن وقد اختلفوا في توثيقه، وفي هذا الجواب نظر  
لان هذا الحديث صححه ابن عوانة وابن حبان وتاج السبكي وقال ابن الصلاح هذا حديث  
حسن بل صحيح ولان الحديث الضعيف يستدل به في الفضائل وقرّة بن عبد الرحمن تابعه سعيد  
بن عبد العزيز عند النسائي واخرج له مسلم في الشواهد مقروناً بغيره ولا يبعد ان يجاب عن  
الاضطراب بحمله على الرواية بالمعنى.

**فائدة :** اعلم ان هذا الحديث اى حديث التسمية والحمد حديث واحد روى بروايات  
كثيرة فمن جعلها احاديث متعارضة ثم اجاب عنه بما اجاب فبني الفاسد على الفاسد كما لا يخفى.  
﴿قوله أَبْوَابُ الطَّهَّارَةِ﴾ جاز التعبير بالكتاب والابواب اذا كانت هناك انواع وعند عدم  
الانواع ورد التعبير بالكتاب دون الابواب والطهارة بفتح الطاء مصدر واما بكسرها فهي الآلة  
وبضمها فضل ما يتطهر به كذا في البحر والنهر وفي القهستانى انها بالضم اسم لما يتطهر به من الماء  
انتهى والمراد منها اعم من ان تكون حقيقة او حكمية، **فان قيل :** بعض الابواب الآتية من مبادئ  
الطهارة وبعضها من توابعها، **قلنا :** متعلقات الشيء لها حكم الشيء ووجه تقديم ابواب الطهارة  
ان الطهارة من شرائط الصلوة التى هي اهم الفرائض واقدمها واعمها.

﴿قوله عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ اشارة الى ان المروى فيها احاديث مسندة  
مرفوعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واما ذكره من المذاهب والرجال فهو استطراد او يقال  
ان بيان المذاهب والرجال بيان لمعنى كلامه صلى الله عليه وسلم وان لم يكن بيان لفظه.

**فائدة :** اعلم ان تراجم الترمذى اسهل التراجم وتراجم البخارى ادقها ويتلوها تراجم  
النسائي ثم تراجم ابى داود.



## بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَوةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ

**تشریح :** ترجمة الباب ان الباب لغة ما يدخل ويخرج منه والمراد منه النوع مجازاً مستعاراً يعني كما ان الباب يدخل منه في البيت كذلك تلك الاحاديث يدخل منها في الطهارة، والقبول قسمان احدهما ان يكون الشيء مستجمعاً للاركان والشرائط ويرادفه الصحة والاجزاء والثاني كون الشيء يترتب عليه غرضه من وقوعه عند الله جل ذكره موقع الرضا ويترتب عليه الثواب والدرجات وملخص الكلام ان اداء الصلوة وغيرها اما كان موجب فراغ الذمة فقط، واما كان موجب الثواب ايضاً والمراد ههنا القسم الاول اجماعاً وجعل الحافظ ابن حجر المعنى الاول اي الصحة معنى مجازياً وجعل الثاني حقيقياً، والطهور بالضم فعل الطهارة وبالفتح اسم لما يتطهر به من الماء وغيره وقال الشيخ الانور قدس سره كثيراً ما يأتي الآلة على وزن الفعول.

قوله حدثنا قتيبة بن سعيد، اخبرنا ابو عوانة عن سماك بن حرب - ح - قال وحدثنا هناد، حدثنا وكيع عن اسرائيل عن سماك عن مصعب بن سعد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بد ههنا من تحقيقات اربعة : التحقيق الاول : في طريق قراءة السند وهو انه يزداد في اول السند، لفظ (به) كما هو دأب قسطلاني في شرح البخاري وهو متعلق بالمقدر اي القول به، ولا يصح تعلقه بكلمة قال الآتية بعده لتلايلزم الكذب، والضمير فيه راجع الى السند المتصل وهو من القاري الى المؤلف كما مر في الفصل العاشر ويسقط الالف من لفظ الابن في الدرج عند التلطف لكونه الف وصل واذا وقع في غير اول السطر بين العلمين المتناسقين يسقط في الكتابة ايضاً لكن هذا اذا كان المضاف اليه مذكراً والّا فلا يسقط في الكتابة كما في التكملة مثل عيسى بن مريم في غير رسم خط القرآن بخلاف ما اذا وقع بين العلمين الغير المتناسقين مثل مقداد بن عمرو ابن الاسود والاسود ليس ابا المقداد ولكن كان حليفه او كان تبناه او كان المقداد في حجره، فيكتسب الف ابن الاسود لانه صفة للمقداد لا لعمره وكذا يقرء عمرو منوئاً بخلاف العلمين المتناسقين فانه يسقط التنوين من اولهما، وتجعل الصفات والاحوال للراوى نفسه لا لآبيه ولا لجدّه إلا عند ثبوت النقل بخلافه.

والتحقيق الثاني : في بيان الرجال وهو ان «قتيبة» بغلاني اسمه يحيى وعتيبة لقبه «وابو عوانة» اسمه وضاح مشهور بكنيته كان من سبي جرجان وكان اذا حدث من حفظه غلط كثيراً. «وابن عمر» اسلم قديماً بمكة اسلم مع ابيه وهاجر مع ابيه ولا يصح قول من قال انه اسلم قبل ابيه وهاجر قبله، نعم بايع بيعة الرضوان قبل ابيه كما في الصحيح ومات بفسخ (بضم الفاء



وتشديد الخاء المعجمة موضع بقرب مكة) سنة ثلاث وسبعين وكان عمره اربع وثمانين سنة.  
 والتحقيق الثالث : في بينا الفاظ الآداء وهو انه لا يفرق بين حدثنا واخبرنا بتخصيص الاول  
 بما اذا قرء الشيخ على التلامذة وبتخصيص الثاني بما اذا قرء التلميذ على الشيخ.  
**فائدة :** وفي المعارف كثيراً ما ترى في كتب الصحاح وغيرها ان الاسانيد تبدأ بالتحديث  
 والاخبار وتنتهى بالنعنة مع ان التدليس في الرواة يوجد في كل طبقة، وجه ذلك ان التدليس  
 تراه فاشياً فيمن بعد التابعين فاحتاج المصنفون الى صيغ التحديث والاخبار لانهما آمن من  
 التدليس بالنظر الى النعنة وقد ذكر الحافظ ابوبكر الخطيب في الكفاية وجهاً آخر ايضاً  
 لاقتصارهم على النعنة فقال انما استجاز كتابة الحديث الاقتصار على النعنة لكثرة تكرارها  
 ولحاجتهم الى كتب الاحاديث المجملية باسناد واحد فتكرار القول من المحدث حدثنا فلان عن  
 سماعة يشق ويصعب.

والتحقيق الرابع : في بيان التحويل وهو ان التحويل هو الانتقال من سند الى سند آخر،  
 وهو قد يكون في اول السند ثم يجتمع السندان في الآخر كما ههنا وقد يكون في آخر السند  
 فيفترقان في آخر السند كما اذا روى تلامذة محمد عن محمد عن مالك عن الزهري عن سالم عن  
 ابن عمر ورواه محمد ايضاً عن ابي حنيفة رحمه الله باسناده الى عبدالله بن مسعود والتفارق قد  
 يكون في ذات الرواة وقد يكون في اسماءهم وقد يكون في الفاظ الرواية والمتحقق ههنا الاول  
 والثاني والراوى الذى انتهت اليه الطرق المتعددة يسمى مداراً ومخرجاً ولا يبعد ان يسمى الراوى  
 الذى يفترق منه الاسانيد بالمفترق، اعلم ان في ح - اقوالاً ستة مرجعها الى القولين، الاول :  
 انه خاء معجمة معناه الى آخر الحديث او معناه سند آخر، والثاني حاء مهملة معناه الاشارة الى  
 الصحة لئلا يتوهم انه سقط متن الاسناد الاول او معناه التحويل الى اسناد آخر او معناه الخائل  
 او معناه الحديث وفي عصرنا يقرء - ح - مسمى الحرف لا - حاء - اسم الحرف.

**فائدة :** قال الشيخ الانور قدس سره قال سيويه ان اسماء حروف التهجي اذا وقعت في  
 اناء الكلام تكون ممدودة، انتهى، قلت علامة التحويل مسمى الحرف لا اسمه.

﴿قَالَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ﴾ بالضم الخيانة في الفصح والمغرم واصله  
 السرقة من الغنيمة قبل القسمة ثم يطلق في كل خبيث وحرام وهو المراد ههنا، وههنا تحقيقات خمسة :  
**الاول :** في معاني القبول قد مر ان للقبول معنيين والمراد ههنا الصحة فلا تصح صلوة من  
 يحدث وقالوا يكفر الرجل اذا صلى محدثاً على وجه الاستخفاف دون غيره.



**والثاني :** في اشتراط الطهارة لصلوة الجنائزة وهو مذهب الجمهور خلافاً للشعبي حيث قال انه دعاء فلا يشترط لها الطهارة، قلنا : النكرة اذا وقعت في سياق النفي تفيد العموم فلفظ الحديث يعم صلوة الجنائزة ايضاً وكونها دعاء لا ينافي كونها صلوة.

**والثالث :** في اشتراط الطهارة لسجدة التلاوة وهو مذهب الجمهور خلافاً للشعبي والبخاري، واستدلوا بما رواه البخاري (ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس) (١) ولا شك ان المشرک نجس ليس له الوضوء، وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء (رواه ابن ابي شيبة)، قلنا : السجدة اخص مدارج الصلوة واهمها فيكون الطهور شرطاً لها كالصلوة، وقال الزهري لا يسجد إلا أن يكون طاهراً، ذكره البخاري. (٢)، والجواب عن تقرير النبي صلى الله عليه وسلم سجود المشرکين غير متوضئين بالمنع لان التقرير هو عدم الانكار على من التزم الطاعة والانقياد، والجواب عن اثر ابن عمر أنه يعارضه مارواه البيهقي عنه (لا يسجد الرجل الا وهو طاهر) (٣) وهذا قول محرم عام فيكون الاول منسوخاً او مرجوحاً وقيل يكون حديث البيهقي محمولاً على الطهارة الكبرى وفيه نظر وسيأتي.

**والرابع :** في حكم فاقد الطهورين وهو مثل حُبس في مكان نجس وليس معه ماء ولا ما يحفر به الارض فقال الامام احمد يجب عليه الاداء فقط وهي رواية عن الشافعي رحمه الله واستدل احمد بانه مكلف بالصلوة لكونه عاقلاً بالغاً ولا يقدر على الطهارة فتكون ساقطة مثل مقطوع اليدين والرجلين فوق المرفقين والكعبين اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير وضوء ولا يتم ولا يعيد وقال ائمتنا يجب عليه القضاء فقط ولا يجب عليه الاداء ولا يستحب له الاداء وهي رواية ثانية عن الشافعي رحمه الله، ثم قال الامام ابو حنيفة رحمه الله لا يتشبه بالمصلين، وقال الامام ابو يوسف والامام محمد رحمه الله يتشبه بالمصلين بحيث يقوم ويركع ويسجد ان وجد مكاناً يابساً ولا ينوي ولا يقرء وبه يفتى واليه رجع الامام ابو حنيفة رحمه الله والدليل على مذهبنا ان هذا الفاقد اهل للخطاب لكونه عاقلاً بالغاً مسلماً فتكون الصلوة واجبة عليه نعم لا يجب عليه الاداء لعدم قدرته على الشرط مع التوقع بخلاف مقطوع اليدين حيث لا يتوقع رفع العجز، واما التشبه

١ - رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب سجود المسلمين مع المشرکين، وكتاب تفسير القرآن، الباب، فاستجدوا لله واعبدوا ورواه الترمذي في كتاب الجمعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في السجدة في النجم

٢ - رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب من رأى ان الله عز وجل لم يوجب السجود.

٣ - رواه البيهقي في كتاب الطهارة، باب لا يسجد الا طاهراً.



فلاظهار التعبد كما في تحريك الالبكم الشفتين في الصلوة وكما في اجراء المحرم الاقرع موسى على رأسه وقال الامام الشافعي يجب عليه الاداء والقضاء وهواصح اقواله وقال الامام مالك لايجب عليه الاداء ولا القضاء وهي رواية عن الشافعي لانه لايقدر على الشرط فلايكون مكلف بالمشروط وقال الشافعي في رواية يستحب له الاداء ويجب عليه القضاء وهي رواية خامسة عنه، وحديث الباب حجة على من قال بوجوب الاداء فقط او بوجوب الاداء والقضاء او باستحباب الاداء.

**والخامس :** في حكم التصديق من المال الحرام وهو ان التصديق من الحرام كفر ان كان على رجاء الثواب لان فيه استحلال المعصية وهو كفر اذا ثبت كونها معصية بدليل قطعي سواء كان حراماً لعينه او لغيره وهو الراجح فالاصل فيه ان يرد الى المالك او ورثته فان لم يكن الرد فسيبيله التصديق على الفقراء كما في الهداية وغيرها ولكن لا على وجه رجاء الثواب من هذا المال نفسه بل ينوى فراغ الذمة او ايصال الثواب الى المالك فيشبه الله تعالى بامثال امر الشريعة كما صرح به ابن القيم وفي شرح الاشباه انه جاز اخذ الحرام كالربا للفقير، ويدل على جواز التصديق على الفقراء وعلى جواز اخذهم حديث عاصم بن كليب اخرج ابو داود في سننه في باب اجتناب الشبهات من كتاب البيوع (ص : ٤٧٣) من حديث اجابة النبي صلى الله عليه وسلم داعى امرأة وفي آخره اطعميه الاسارى.

**فائدة :** هذا الحديث استدل به الحلبي على جواز الضيافة من اهل الميت والجواب عنه انه يحتمل ان يكون الداعى داعى امرأة الميت او غيره ولو سلم انه داعى امرأة الميت فهو معارض بحديث جرير : كنا نعدّه من النياحة (رواه احمد) وهو حديث قولى عام محرم ويمكن حمل الحديث المبيح على طعام الحاجة وسيأتى تمام الكلام في مقامه.

«قوله قال هناد في حديثه إلا بطهور» غرضه بيان الاختلاف في المتن «قوله قال أبو عيسى هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن» اى احسن شيء ولايلزم من كون الحديث اصح الباب ان يكون صحيحاً في نفسه او حسناً كما لا يخفى وهذا الحديث اخرج مسلم وبقية السنن الاربع «وفي الباب عن أبي المليح عن أبيه» وهو اسامة وهو المقصود بالذكر لان عادة الترمذى انه يقصد الصحابة عند ذكره في الباب وابو المليح ليس بصحابي «قوله وأبي هريرة وأنس رضي الله تعالى عنهما» اعلم ان ذخيرة الاحاديث في الترمذى قليلة ولكن يجبر هذا الوهن ويستدرك هذا الفائق بالاشارة الى ذخيرة الروايات في الخارج بذكر من رواه من الصحابة في الباب ويستوعب اسماءهم ولا يريد بذكر اسماء الصحابة انه روى عنهم ذلك الحديث المعين بل يريد اعم



من ذلك الحديث المعين والاحاديث التي يصح ايرادها في ذلك الباب صرح به الحافظ العراقي، والحافظ العراقي افرد به بكتاب في تخريج احاديث الباب ﴿وَأَبُو الْمَلِيحِ بْنِ أَسَامَةَ اسْمُهُ عَامِرٌ وَيُقَالُ زَيْدٌ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْهُذَلِيُّ﴾ ويمكن ان يكون الزيد اسمه والعامر لقبه ولم اره منقولاً.

### بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ

﴿حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيِّ﴾ منسوب الى الانصار جمع ناصر او نصير وهو وصف لهم بعد الاسلام وهم قبيلتان اوس وخزرج وكانوا يسمون قبل الاسلام بابني قيلة ﴿قوله حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى الْقَزَّازُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ﴾ هو امام دار الهجرة نجم الحديث وفي مناقب الامام ابي حنيفة رحمه الله ان الامام مالك يسئل ابا حنيفة وذكروا ايضاً ان الامام ابا حنيفة سمع منه بعض الروايات وكان يكره خلق الثياب ويراه من المثلة وقال ابن الجوزي ضرب مالك بن انس سبعين سوطاً لاجل الفتوى لم توافق السلطان و كان مولده في ربيع الاول (سنة ٩٤ هـ) وتوفي ليلة اربع عشر من صفر (سنة ١٧٩ هـ) بالمدينة المنورة ودفن بالبقيع.

**فائدة:** مات الامام ابو حنيفة رحمه الله ببغداد (سنة ١٥٠ هـ) عن سبعين سنة ومات الامام الشافعي رحمه الله بمصر (سنة ٢٠٤ هـ) عن اربع وخمسين ، ومات الامام احمد بن حنبل رحمه الله ببغداد (سنة ٢٤١ هـ) عن ثمانين سنة، ومات سفيان الثوري بالبصرة (سنة ١٦١ هـ) عن اربع وستين سنة، ومات داود الظاهري ببغداد (سنة ٢٩٠ هـ) وعمره ثمانون سنة.

﴿قوله - ح - و حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُؤْمِنُ﴾ اعلم ان كلمة او قد تكون للتوبيخ وقد تكون للشك من الراوي ثم اعلم انها اذا كانت للشك فليقرء بعدها لفظ قال دائماً.

**فائدة:** هذا الحديث اختصره الامام الترمذي وقد اخرجه النسائي وغيره كاملاً. (١)

﴿قوله فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ أَوْ نَحْوَ هَذَا وَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ حَتَّى يَخْرُجَ نَفْيًا مِنَ الذُّنُوبِ﴾ ههنا تحقيقات ثلاثة: **الاول:** في تعيين المراد بالخطيئة والذنوب، فاعلم انه اختار المتأخرون ان المراد منها الصفات بدليل ان قوله تعالى ﴿إِنَّ

١ - رواه مسلم في كتاب الطهارة باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء واحد في باقي مسند المكثرين ومالك في كتاب الطهارة والدارمي والنسائي ايضاً في كتاب الطهارة.



الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴿١﴾ محمول على الصفات اجماعاً وبدليل رواية ما اجتنب الكبائر ورواية ما لم يغش الكبائر اى خرج جميع الذنوب اما يكون عند اجتناب الكبائر، واما عند ارتكابها فالخارج بعض الذنوب وهى الصفات دون الجميع واختار القدماء عدم التقييد.

**فائدة :** قال الشيخ الانور قدس سره الذنوب هى العيوب وهى ادى مراتب الاثم، ثم فوقها الخطايا وفوقها السيئات وفوق السيئات المعاصى.

**والثانى :** فى دفع الايراد الشهير ان الذنوب من قبيل الاعراض والخروج يتصور فى الاجسام دون الاعراض فقليل فى دفعه انه من قبيل التشابهات فالاصل فيه التفويض والتسليم وقيل ان اعراض عالم الشهادة لها صورة وجسد فى عالم المثال وعالم الارواح ومن كوشف له هذه العوالم لم يتميز بين اشياء عالم الشهادة وبين اشياء هذه العوالم فبما يرى اياها هناك كما يراها هنا فخرج الذنوب انما هو فى عالم الامثال ومن كوشف له يرى الخروج كانه فى عالم الشهادة وهذا يحمل ما روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه كان يرى الآلام فى الماء الساقط من اعضاء المتوضى.

**فائدة :** قال الحكماء الروح جوهر مجرد لانه محل التصور والتصديق وهما من المعاني المجردة ومحل المجرد لا بد ان يكون مجرداً وفيه نظر لانه يجوز ان يكون تعلقها بالروح كعلق الروح بالبدن المادى فالهم ومن قال من الصوفية بتجرده فاراد منه اللطافة وعلم الكثافة وقال اهل الاسلام هو جسم لطيف غير متلون له شكل وصورة على وفق شكل صاحب الروح وقيل يتشكل بأشكال مختلفة، واستدلوا على جسميته باتصافه بالخروج والأخذ والضرب والجعل فى الكفن وغير ذلك مما ورد فى الاحاديث. اعلم انهم بعد اتفاقهم على جسميته اختلفوا فى نسبتها الى البدن هل هو بمجرة لابس القوب للبدن فيكون البدن له كالقوب للبدن او هو يسرى فى الجسم سره بان الدم فيه، ومال الشيخ الانور قدس سره الى الشق الاول. **والثالث :** فى دفع ما يرد ان الذنوب مستورة فى الصحائف دون الاعضاء فكيف يتصور الخروج من الاعضاء وأجيب عنه ان هذا الجسم قائم بالاعضاء فيخرج من الاعضاء ثم يحى عن الصحائف او ان ظلمة الذنوب قائمة بالاعضاء فتزول عن الاعضاء وكذا تمحى الذنوب عن الصحائف.

﴿قوله قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ لابد فهنا من تحقيقات اربعة: **الاول :** فى بيان الالفاظ التى يوردها الامام الترمذى عند بيان حال الحديث، فاعلم ان الامام الترمذى يقول فى بعض الاحاديث، ١- حسن، وفى بعضها، ٢- صحيح، وفى بعضها، ٣- قريب، وفى بعضها، ٤- حسن صحيح وفى بعضها، ٥- حسن غريب، او غريب حسن، يقدم ما هو الاعنى، صرح به سيد الناس اليعمرى او يقدم ما هو الوصف الغالب صرح به الحافظ العراقي، وفى بعضها،



٦\_ صحيح غريب، وفي بعضها، ٧\_ حسن صحيح غريب وغير ذلك. **والثاني** : في معرفة الصحيح والحسن، فاعلم : ان الحديث الصحيح ما ثبت بنقل عدل تام الضبط غير معلل ولا شاذ فان كانت هذه الصفات على وجه الكمال والتمام فهو الصحيح لذاته وان كان فيها نوع قصور ووجد ما يجبر ذلك القصور من كثرة الطرق فهو الصحيح لغيره وان لم يوجد فهو الحسن لذاته وما فقد فيه الشرائط المعبرة في الصحيح كلاً او بعضاً فهو الضعيف والضعيف ان تعدد طرقه وانجر ضعفه يسمى حسناً لغيره وظاهر كلامهم انه يجوز ان يكون جميع الصفات المذكورة في الصحيح ناقصة في الحسن لكن التحقيق ان النقصان الذي اعتبر في الحسن انما هو بخفة الضبط وباقي الصفات بحالها. **والثالث** : في التفصي عما يرد ان الحسن تقاصر عن درجة الصحيح فكيف يتحدان، ١\_ فقال الحافظ ابن حجر في التفصي عنه انه حصل هناك اى بالنسبة الى اسناد واحد تردد من الائمة في تحقق شروط الصحة او عدمه فساغ للمجتهد كالامام الترمذى ان يصفه بوصفين حسن عند قوم وصحيح عند آخرين غير انه حذف حرف التريديد اى اما حسن واما صحيح او حرف العطف اى حسن او صحيح، انتهى، ويرد عليه ان حذف حرف العاطف نادر جداً والتردد في جميع تلك المرويات يعيد من امثال الامام الترمذى، ٢\_ وقال الحافظ ابن كثير ان الحديث الحسن الصحيح رتبة متوسطة بين الصحيح والحسن كالمز في حلاوة وحموضة معاً، ويرد عليه ان هذا التعبير ربما يكون في حديث رواه الشيخان ويكون اعلى صحة، ٣\_ وقال الحافظ ابن دقيق العيد ان الصفات التي تقتضى قبول رواية درجات بعضها فوق بعض فوجود الادنى لاينافي وجود الاعلى فصح وصفه بالحسن بالنظر الى الادنى وبالصحيح بالنظر الى الاعلى فاتحداً من جهة المصادق واختلفاً من جهة المفهوم وهذا كالظاهر والنص عند علماء الاصول، ويرد عليه انه على هذا التقدير يلزم ان يكون كل صحيح حسناً، قلت ولاضير في التزامه، ٤\_ وقيل في التفصي عنه انه اراد انه حسن باسناد وصحيح باسناد آخر، ويرد عليه ان هذا الجواب لايرى في الروايات التي ليس لها الا مخرج واحد، وفيما يقول فيه لانعرفه الا من هذا الوجه، ٥\_ في التفصي عنه انه اراد انه حسن بالمعنى اللغوي اى ما يميل اليه النفس دون المعنى الاصطلاحي، ويرد عليه انه يلزم حمل الكلام على غير الظاهر المتبادر، ٦\_ وقيل في التفصي عنه انه يريد بقوله حسن صحيح الترادف في هذه الصورة الخاصة لا كلياً وفيه انه لاقرينة على هذه الارادة، ٧\_ وقيل في التفصي عنه انه يريد حقيقتهم في اسناد واحد باعتبار حالين وزمانين فيجوز ان يكون سمع من رجل مرة في حال كونه مستوراً او مشهوراً بالصدق والامانة ثم ترقى ذلك الرجل وارتفع



حاله الى درجة العدالة، ٨ \_ وقيل في التفصي عنه انه اراد انه حسن عندي وصحيح عند غيري او بالعكس او اراد انه حسن عند قوم وصحيح عند آخرين ويرد عليه انه لو اراد هذا لآتى بالواو بالنسبة الى ما عنده، ٩ \_ وقيل في التفصي عنه انه اراد انه حسن باعتبار الاسناد وصحيح اى مقبول من حيث الحكم، ويرد عليه ان هذا الجواب لايجرى فيما رواه الشيخان، ١٠ \_ وقيل في التفصي عنه انه اراد انه حسن لذاته صحيح لغيره، ويرد عليه انه لايجرى فيما رواه الشيخان، ١١ \_ وقيل في التفصي عنه انه اراد انه حسن باعتبار اسناده واصح شئ في الباب.

**والرابع :** في التفصي عما يرد انه قد صرح الترمذى في كتاب العلل (ص : ٥٦٥) بان شرط الحسن ان يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الروايات حسن غريب لانعرفه الا من هذا الوجه؟، ١ \_ فالجواب عنه ان الامام الترمذى لم يرد تعريف الحسن مطلقاً بل المراد تعريف ما يقول فيه حسن من غير زيادة صفة اخرى كما هو ظاهر من عبارة كتاب العلل، ٢ \_ وحمل ابن الصلاح كلام الترمذى في تعريف الحسن على الحسن لغيره دون الحسن مطلقاً لان الترمذى لم يشترط في تعريف الحسن اتقان الرواة فجاز ان يكون في اسناده ضعيف نحو مستور الحال فحينئذ يشترط التعداد لانجبار الضعف فالغربة لا تجتمع مع الحسن لغيره دون الحسن مطلقاً، واعتراض ابن دقيق العيد على ابن الصلاح وملخص الاعتراض ان الاتقان شرط في رواية الحسن عند الترمذى ولا يلزم من عدم الذكر ذكر العدم واشترط تعدد الطرق ليس فيه لانجبار الضعف بل لانجبار تفرد مضر مثل ان يتفرد راو بزيادة لم يروها سائر من اشترك وهو في الرواية من شيخ واحد حتى اذا كان هناك تفرد غير مضر مثل ان يتفرد راو برواية حديث بتمامه من غير ان يرويه غيره فلا يشترط لحسنه تعدد الطرق، ٣ \_ وقيل في الجواب ان الغربة باعتبار توحد المدار والحسن باعتبار تعدد الرواة من المدار وفيه ان المدار اذا كان واحداً فلا يقال هناك ان طرقه متعددة، ٤ \_ واجاب الشيخ الانور قدس سره ان للغريب عند الامام الترمذى ثلاثة معان كما لا يخفى على من راجع الى كتاب العلل، الاول ما لا يروى الا من طريق واحد وهذا لا يجمع الحسن والثاني ما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، والثالث ما يستغرب لخال الاسناد وهذان يجمعان الحسن.

**فائدة :** في معارف السنن ان اقسام الصحيح عند الشيخ الحافظ الانور قدس سره اربعة : الاول : ما كان رواه عدولاً ثقات اصحاب ضبط واتقان ثم مع هذا ساعده تعامل السلف، والثاني : ما صححه امام من ائمة الحديث، والثالث : ما اخرجه من التزم الصحة في كتابه، والرابع : ما كان سالماً عن الجرح بالشذوذ والنكارة ويرويه ثقات.



﴿قوله وهو حديث مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه﴾ في  
 الاعادة اشارة الى ان مالكا تفرد بالرواية ثم عنه اشتهرت. ﴿قوله وأبو صالح والد سهيل هو  
 أنه صالح السمان﴾ كان يجلب الزيت الى الكوفة واسمه ذكوان ﴿وأبو هريرة  
 اختلف في اسمه فقالوا عبد شمس﴾ اى فى الجاهلية ﴿وقالوا عبد الله بن عمرو﴾ وقيل  
 عبد الرحمن اى فى الاسلام ﴿وهكذا قال محمد بن اسمعيل وهو الأصح﴾ اى عبدالله بن عمرو  
 اصح وقال الحافظ فى الاصابة وعند التأمل لا يبلغ الا الى عشرة ومرجعها من صحة النقل الى  
 ثلاثة عمر، عبدالله، عبد الرحمن، انتهى، واختلفوا فى اسم ابيه ايضا فقيل عمرو وقيل صخر، قال  
 الامام البخارى روى عنه ثمان مائة رجل او اكثر وقال الحافظ الاندلسى لابي هريرة خمسة آلاف  
 حديث وثلاث مائة واربعة وسبعون حديثا، اسلم عام خير وتوفى سنة تسع وخمسين عن ثمان  
 وسبعين سنة ودفن بالبيق، واختلفوا فى انصراف ابي هريرة وعدمه وقال الحافظ ابن حجر  
 وجدناه غير منصرف، والقياس الانصراف، انتهى، وفى المعارف وما قال القياس الانصراف فلعله  
 زعم ان من شرط عدم انصراف امثال هذه الاسماء كون المضاف اليه علما غير منصرف قبل  
 اضافة كلمة ابي اليه ولكن هذا الوجه غير صحيح حيث جرى عملهم على عدم انصراف ابي  
 صفرة وابى حمزة، انتهى ما فى المعارف، قلت والظاهر ان العلتين فيه العلمية والتائيد اللفظي.

اعلم ان اسم امه ميمونة واسم زوجته بسرة بنت غزوات و له ابن وثبات وهو اول من كفى  
 بهذه الكنية لمره كان يلعب بها ، كتاه النبی صلى الله عليه وسلم كما رواه ابن عبد البر او كتاه  
 الناس كما رواه الترمذی فى المناقب ، ص : ٥٢٧ وقيل كتاه والده و كان رضى الله عنه عريف  
 اصحاب الصفّة ﴿قوله قال أبو عيسى وفى الباب عن عثمان بن عفان وثوبان والصنابحي  
 وعمرو بن عبسة وسلمان وعبد الله بن عمرو والصنابحي الذي روى عن أبي بكر الصديق  
 ليس له سماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ويكنى  
 أبا عبد الله راحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو  
 في الطريق وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث والصنابح بن الأغسر  
 الأحمسي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له الصنابحي أيضا وإنما حديثه قال  
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إني مكاتبر بكم الأمم فلا تقتلن بعدي﴾ هكذا  
 وقع فى بعض النسخ الهندية وعلى هذه النسخة يعرف بالصنابحي ثلاثة: احدهم عبدالله الصنابحي  
 وهو صحابي وهو المراد فى قوله وفى الباب عن عثمان وثوبان والصنابحي لانه يقصد فيه ذكر



الرواة الصحابة والثاني عبد الرحمن ابو عبدالله الصنابحي ثقة من كبار التابعين قدم المدينة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بخمسة أيام، والثالث : صنابح من غير ياء النسبة وقد يقال له صنابحي ايضاً وهو صحابي وله حديث واحد عند الترمذي واربع عند الحافظ بن حجر و وقع في النسخة التي علي هامش العارضة المصرية والصنابحي هذا الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل الطهور هو ابو عبدالله الصنابحي واسمه عبد الرحمن بن عسيلة هو صاحب ابى بكر والصنابحي الذي روى عن ابى بكر ليس له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم الى آخره فعلى هذه النسخة الاولان متحدان والصنابحي اثنان والنسخة الهندية غلط من النساخ وقال الشيخ المحدث الكبير مولانا محمد زكريا الانصارى الصواب عند هذا الضعيف انهم ثلاثة.

**فائدة :** قال الامام النووى الصنابحي بطن من مراد.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مَفْتَاَحَ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ

﴿حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيْلَانَ قَالُوا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ﴾ هو وكيع بن الجراح وكان يفتى بقول ابى حنيفة رحمه الله اى في اكثر المسائل الاجتهادية وقد خالفه في مسائل، منها مسألة اشعار البدن كما سيأتى في باب اشعار البدن.

**فائدة :** اعلم ان التقليد هو اعتقاد حقية قول الغير على وجه الجزم من غير ان يعرف دليله وبعبارة اخرى انه التزام قول الغير من غير ان يعرف دليله وهو جائز وان كان شخصياً : ١- لقوله تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ وجه الدلالة ان الله تعالى شرع لنا سؤال اهل الذكر واتباعهم مطلقاً ولم يحتم علينا ان نسل في المرة اللاحقة عن غير السابق فلا بد من ان يكون السؤال عن الاول والواحد في كل مرة مشروطاً لا مطلقاً، ٢- ولقوله عليه الصلوة والسلام (اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهديتم) ، رواه البيهقي (١) وجه الدلالة ان هذا الحديث شامل للاقتداء بواحد معين منهم وقد روى البخارى في باب اذا حاضت المرأة بعد ما افاضت ان اهل المدينة سألوا ابن عباس عن امرأة طافت ثم حاضت قال لهم تنفروا، قالوا نأخذ بقولك وندع قول زيد بن ثابت، انتهى، وهذا دليل واضح على ان اهل المدينة تعاملوا على تقليد زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه، ٣- ولان التقليد الشخصى كان واقعاً في خير القرون من غير تكثير فيكون حسناً ومينة لا قبيحاً وبدعة وفيه سد باب اتباع الهوى، وباب التلاعب بالدين

١ - رواه البيهقي في غرائب مالك وايضاً رواه في كتاب نواذر الاصول في احاديث الرسول في بحث الاصل الاول في بيان التحصين من لدغ العقرب.



وكذا فيه الشفقة على العوام بحفظهم من الوقوع في الهلاك، الا ترى ان امير المؤمنين عثمان بن عفان امر الناس بقراءة لغة القريش وهي عن قراءة سائر اللغات سداً لباب الفتنة، ٤\_ ولقوله عليه الصلوة والسلام : (اتبعوا السواد الاعظم) (١) ولاشك ان اكثر خواص الامة ممن علم وعلم وبلغ واشاع الدين قلّدوا الائمة تقليداً شخصياً كما لا يخفى وهذا هو التقليد الشرعى واما التقليد الشركى وهو اتباع الظن في مقابلة النص او يقال هو الاتباع لمن لا يكون عنده نص ولا عقل فهو حرام لقوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (١٧) فان الله تعالى لم ينكر على اتباع الآباء مطلقاً بل انكر عليه اذا لم يكن عند الآباء وحى ولا عقل.

**فائدة :** اتباع الصحابة رضى الله تعالى عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم يقال له الاطاعة دون التقليد لان اتباعهم اياه كان بعد معرفة الدليل وهو قول الرسول وفعله، فافهم.

﴿قوله عَنْ سُفْيَانَ وَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ﴾ يقال له بندار معناه العالم الفائق وهذا تحويل بالواو فقط وقديكون بالحاء فقط وقد يكون بالواو والحاء كليهما. ﴿قوله حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ﴾ وهو الثورى كما في تخريج الزيلعى برواية الطبرانى والبيهقى، وقف عليه الشيخ الانور قدس سره ﴿قوله عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ﴾ هو محمد بن على بن ابي طالب وامه خولة بنت جعفر الحنفية وقيل بل كانت من سبى اليمامة فصارت الى على ابن ابي طالب وقالت اسماء بنت ابي بكر كانت امة لبني حنيفة. ﴿قوله عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ﴾ هو امير المؤمنين يكنى ابا الحسن و ابا تراب، وهو اول من اسلم من الذكور، وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم المشاهد كلها غير تبوك فانه خلفه في اهله، واستخلف يوم قتل عثمان وهو يوم الجمعة لثمانى عشرة خلت من ذى الحجة سنة خمس وثلاثين، وضربه عبدالرحمن بن ملجم بالكوفة صبيحة الجمعة لثمانى عشرة خلت من شهر رمضان سنة اربعين ومات بعد ثلاث ليال من ضربه وله من العمر ثلاث وستون سنة في قول وكانت خلافته اربع سنين وتسعة اشهر واياماً ﴿قوله عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُّورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ﴾ ههنا مباحث كثيرة ذكرت بعضها في باب ماجاء لا تقبل صلوة بغير طهور وبعضها واضحة غير محتاجة الى الذكر والمباحث المهمة من المباحث الغير المذكورة ستة.



**المبحث الاول :** في بيان الالفاظ التي يدخل بها في الصلوة ذهب مالك واحمد الى انه لا دخول في الصلوة الا بلفظ الله اكبر بدليل التوارث وذهب الشافعي الى انه لا دخول فيها الا بالله اكبر او الله الاكبر لان زيادة اللام تورث المبالغة وذهب ابو يوسف رحمه الله انه لا دخول الا بالله اكبر او الله الاكبر او الله كبير او الله الكبير لمن كان يحسن التكبير لان افعل في اسماء الله تعالى بمعنى الفعل لان الله تعالى لا شريك له وذهب ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله الى انه يصح الدخول في الصلوة بكل لفظ يدل على التعظيم نعم المسنون هو الله اكبر واستدل الجمهور بان قوله عليه الصلوة والسلام تحريمها التكبير يفيد الحصر كما ان قوله عليه الصلوة والسلام مفتاح الصلوة الطهور افاد الحصر اجماعاً فكما انه لا يصح الدخول فيها بغير طهور فكذلك لا يصح الدخول فيها بغير تكبير لان الظاهر ان الحصر ههنا حصر المسند اليه في المسند وتفصيل المقام ان اللام عند علماء النحو اربعة اقسام : لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجي ولام العهد الذهني، وعند علماء المعاني قسمان لام الحقيقة ولام العهد الخارجي ولام الحقيقة ينقسم الى ثلاثة اقسام لام الجنس بالمعنى الخاص اى لام الطبيعة ولام العهد الذهني ولام الاستغراق وكذلك لام العهد الخارجي ثلاثة اقسام العهد الذكرى والعهد الحضورى والعهد العلمى وللتفصيل موضع آخر فالخير اذا كان معرفاً بلام الجنس يفيد القصر والمستفاد من كلام الزمخشري انه يفيد قصر المسند اليه على المسند والمستفاد من كلام التفتازاني عكسه وقال الشيخ الانور ان الاطراد غير صحيح وتعريف الطرفين يصلح لكل من ذلك وقال صاحب التجريد ان كان احد الطرفين اعم من الآخر فالاعم هو المقصود وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه يفوز الى القرائن واستدلوا ايضاً باخبار الآحاد التي ورد فيها الافتتاح بلفظ الله اكبر واحتج الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله بقوله تعالى ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ (١) حيث عبر عن تكبير التحريمة بالذكر من غير ان يكون هناك تقيد او تخصيص بالله اكبر وبقوله تعالى ﴿وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ﴾ (٢) حيث امر بالتكبير وهو التعظيم لغة وفيه انه نزل قبل نزول الصلوة، وبما رواه ابن ابي شيبة عن ابي العالية انه سئل بأى شيء كان الانبياء يستفتحون الصلوة، قال بالتوحيد والتسبيح والتهليل (٣)، وبما روى عن

١ - سورة الاعلى ، آيه : ١٥ .

٢ - سورة المدثر ، آيه : ٣ .

٣ - رواه ابن ابي شيبة في مصنفه في كتاب الصلوة ، باب من لا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم .



الشعبي قال بأي شيء من اسماء الله تعالى اهتسحت اجزاءك ، (١) و بما روى عن التميمي (ال) سبح او كبر او هلل اجزاء في الافتتاح حكاهما البدر العيني (٢) ويؤيده انه عليه الصلوة والسلام قال (امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله) ولا يخفى ان من قال لا اله الا الرحمن كذا مسلماً وداخلاً في الدين، فلما اجاز الدخول في الدين والايان بقول لا اله الا الرحمن وغيره من غير تخصيص بلا اله الا الله فأولى ان يجوز الدخول فيما هو من فروع الايمان بما دل على التعظيم من غير التخصيص بالله اكبر لان بعد تنقيح المناط يعلم ان الاصل جنس الوصف في عين الحكم اى الذكر المشعر بالتعظيم علة للدخول والتحريم نعم كماله يتحقق باعتبار عين الوصف في عين الحكم لكون التكبير واجباً عند الجمهور وسنة مؤكدة على رواية الطحاوي.

والجواب عن استدلالهم بالتوارث ان التوارث يدل على التواتر دون الفرضية، الا ترى انهم توارثوا السواك والمضمضة وغيرها و ليست بفرائض والجواب عن حديث الباب ان التكبير مشترك بين التعظيم كما في قوله تعالى ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ لقوله قبل نزول الصلوة وبين القول باه اكبر والمشارك لا يصح به الاستدلال ولو سلم انه بمعنى قوله الله اكبر فنقول انه من الاحاد فلا يفيد الفرضية لكونه ظني القبول والمفيد للفرضية ما يكون قطعي القبول وقطعي الدلالة لا الظني لثبوتها او دلالة او ثبوتها ودلالة نعم اذا ثبت امر بالظني صح البات ركنه وشرطه بالظن مطلقه، فان قالوا ان الذكر في قوله تعالى ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ بمعنى التكبير اى المفروض من التكبير لحديث الباب كما ان القراءة المفروضة المذكورة في قوله تعالى ﴿فَأَقْرَأْ وَامَّا تَشْتَرِينَ﴾ هي الفاتحة لحديث (لا صلوة الا بفاتحة الكتاب) (٣) قلنا، تخصيص الكتاب بالاحاد وكذا الزيادة عليه بما لا يفرض اى في مرتبة الفرض المقطوع به، نعم جازت الزيادة بما في مرتبة الوجوب والنسبة اعطاء لكل ذي حق حقه فرقاً بين المراتب وبالجملة ان الذكر الصلوات على التعظيم يكون فرضاً وخصوصاً الله اكبر يكون واجباً او سنة مؤكدة.

**فتاوى :** اعلم ان مرتبة الواجب مرتبة مستقلة دون الفرض وفوق السنة افاذا بالنسبة اليه

- ١ - رواه ابن ابي شيبة في كتاب الصلوة ، باب في التوعد كيف هو قبل القراءة او بعدها .
- ٢ - رواه البخاري في كتابه الصلوة ، باب فضل استقبال القبلة يستقبل باطراف رجله ، و رواه مسلم في كتاب الايمان ، باب الامر بقتل الناس حتى يقولوا : لا اله الا الله محمد رسول الله .
- ٣ - رواه البخاري في كتاب الاذان ، باب وجوب القراءة للامام والمأموم في الصلوة كلها ..... و رواه مسلم في كتاب الصلوة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وانه اذا لم يحسن .....



ظنية الدليل ثبوتاً او دلالة نعم لاظن في حق الرسول صلى الله عليه وسلم فيحصل الواجب في حقه ابتداء من غير تحقق الظنية ولذا سجد للسهو عند ترك القعدة الاولى ويدل على تحقق هذه المرتبة ما رواه احمد انه عليه الصلوة والسلام قال : (اسوء الناس سرقة الذى يسرق من صلوته، قالوا : يارسول الله كيف يسرق من صلوته؟ قال لا يتم ركوعها ولا سجودها) (١). وجه الدلالة بقاء نفس الصلوة مع عدم تمامها وكذا يدل عليها ما رواه ابوداؤد انه عليه الصلوة والسلام قال : (ان الرجل لينصرف وما كتب له الا عشر صلوته الا تسعها - الى آخر الحديث) (٢) ووجه الدلالة واضحة، واعلم ان الواجب ادخل في الاستكمال من السنة، ثم اعلم ان الواجب ان كان لا يفتقر في وجودها الى حقيقة أخرى فهو الشئ الواجب والا فهو واجب الشئ وهو قليل لا يوجد الا في الصلوة ومناسك الحج. واجيب ايضاً عن حديث الباب بانه ان تمسكتم بالمفهوم فهي حجة ضعيفة كما مر في المبادئ وان تمسكتم بدلالة الحصر فدلالة الجملة المركبة من المعرفتين على الحصر غير مطرد ولو سلم الحصر فيأول بمعنى ان تحريمها الكامل التكبير

**والمبحث الثانى :** في ان تكبير التحريمة شرط او شرط فذهب ابو حنيفة رحمه الله واتباعه الى كونه شرطاً خارجاً وذهب الائمة الثلاثة الى كونه شرطاً داخلياً واستدلوا بان التحريمة يشترط لها ما يشترط لسائر الاركان، ولنا قوله تعالى : ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ وجه الدلالة انها لو كانت ركناً لزم عطف الكل على جزئه وعطف الشئ على نفسه، والجواب عن استدلالهم انا لانسلم انها يشترط لها شرائط الصلوة حتى لو كبر المحدث فغمس في الماء ثم اخرج رأسه من الماء وصلى جازت صلوته ولو سلم انها يشترط لها شرائط الصلوة فنقول ذلك الاشتراط لما يتصل بها وهو القيام لا لنفسها اى القيام شرط للتحريم وهو مشروط له شرائط الصلوة، اعلم انه يتفرع على هذا الخلاف بناء الشفعة الثانية لمن نوى الشفعة الأولى.

**فائدة :** جاز بناء النفل على النفل اجماعاً وصح بناء النفل على الفرض الا انه يكره اذا كان عمداً لا سهواً كما في شرح التنوير ولا يصح بناء الفرض على الفرض عند الجمهور خلافاً لابي اليسر وصدر الاسلام وكذا لا يصح بناء الفرض على النفل في الصحيح وروى عن ابي الرجاء وشرف الائمة الجواز.

**والمبحث الثالث :** في ان النية المجردة هل تكفى في دخول الصلوة، اختلفوا فيه فقال

١ - رواه احمد في باقى مسند الكثيرين وانفرد به احمد.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب ماجاء في نقصان الصلوة ورواه احمد في اول مسند الكوفيين.



الجمهور لا تكفى بدليل القرآن والاحاديث والآثار فنذكر وقال ابوبكر الاصم والحسن البصرى تكفى مجرد النية ويمكن ان يستدل لهما بقوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ - الْآيَةِ﴾ (١) اى اردتم القيام الى الصلوة ولم يقل اذا كبرتم للصلوة، وبالقياص على الزكوة والصوم، والجواب عن الآية انها مجملة والبيان الوارد من المجمل ورد فيه الذكر والتكبير والجواب عن القياص انه قياس فى معارضة النص نعم القياص الى الثالث يقوم مقام الذكر كما ان سوق الهدى يقوم مقام التلبية.

**والمبحث الرابع :** ان التكبيرات ما سوى التكبير الاول سنن وقيل لا تكبير سوى التحريمة وقيل لا تكبير الا عند الجماعة وروى الامام الطحاوى عن بنى أمية اثم كانوا لا يكبرون عند الخفض.

**والمبحث الخامس :** فى حكم التسليم، اختلفوا فيه فقال الجمهور بفرضيته فمناط الخروج عندهم التسليم وقال ائمتنا ان المفروض هو الخروج بصنع المصلّى نعم صيغة التسليم واجبة يكره تركها تحريمًا ويجب الاعادة بتركها وهذا اى كون الخروج بصنع المصلّى فرضًا تخريج البردعى وفى تخريج الكرخى الخروج بصنع المصلّى ليس بمفروض وهو الاصح وسيأتى ان شاء الله تعالى.

استدل الجمهور بحديث الباب وبتعامل الامة سلفًا وخلفًا، ولنا ما رواه ابو داود والطحاوى عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه (اذا قلتَ هذا او قضيتَ هذا فقد قضيتَ صلوتك) (٢) وفى رواية الطحاوى فقد تمت صلوتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد، انتهى، ولادليل على كونه مدرجًا مع ان الموقف ههنا فى حكم المرفوع، والجواب عن حديث الباب ان الطحاوى روى عن على رضى الله تعالى عنه موقوفًا : (اذا جلس مقدار التشهد ثم احدث فقد تم صلوته) وروى الدارقطنى والبيهقى وغيرهما بمثله والراوى اعلم بروايته فدل ذلك ان التسليم ليس بفرض، ويؤيده ما اخرجه الترمذى والطحاوى عن عبد الله بن عمرو اذا رفع المصلّى رأسه من آخر صلوته وقضى وتشهد ثم احدث فقد تمت صلوته ، على ان اخبار الآحاد لا تفيد الفرضية نعم تفيد الوجوب وبه نأخذ.

**قنبیه:** حديث ابن مسعود يدل على عدم افتراض التشهد والصلوة والدعاء والخروج بصنع المصلّى.

١ - سورة المائدة ، آية : ٦ .

٢ - رواه ابو داود فى كتاب الصلوة ، باب التشهد . ورواه البخارى فى كتاب الاذان والمسلم والترمذى فى كتاب الصلوة والنسائى فى كتاب التطبيق وابن ماجة فى كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها ، واحد فى مسند المكثرين من الصحابة والدارمى فى كتاب الصلوة .



**والمبحث السادس :** في وجه الفرق بين التسليم والتكبير في كون الاول سنة وكون الثاني واجباً والحديث يدل على التسوية بينهما فاعلم ان المشهور عندنا وجوب التسليم كالتكبير فعلى هذا لافرق بينهما، وعلى تقدير سنية التسليم كما هو مروي عن الطحاوي يقال ان القرآن في الذكر لا يدل على القرآن في الحكم وكفى بصيرة المجتهد دليلاً على فرق المراتب او يقال ان التكبير لم يوجد ما يعارض وجوبه بخلاف التسليم وهو كما مر من حديث ابن مسعود.

﴿قوله قال أبو عيسى هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن وعبد الله بن محمد بن عجيل هو صدوق﴾ اي في لهجته ﴿وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه قال أبو عيسى وسمعت محمد بن إسماعيل يقول كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم﴾ هو اسحاق بن ابراهيم بن راهوية وفي المعارف راهويه وسيبويه ونفطويه واخوانها يقرؤها المحدثون بضم حرف قبل الراء والتاء في آخرها والنحويون يقرءونها كما هو المشهور على الالسنه.

﴿والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عجيل قال محمد﴾ اي الامام البخاري ﴿وهو مقارب الحديث﴾ بفتح الراء اي حديثه يقاربه حديث غيره، وبالكسر اي حديثه يقارب حديث غيره، قيل هذا من الفاظ الجرح لكن الصحيح انه من الفاظ التوثيق يدل عليه ما سيأتي في هذا الكتاب في عدة مواضع ، منها ما في ص : ٢٥٧ قبل ابواب الجهاد حيث قال هو اي اسماعيل بن رافع ثقة مقارب الحديث.

**فائدة :** لابد علينا ان نذكر مراتب الرواة قصداً والفاظ الجرح والتعديل ضمناً وطبقات الرواة طرداً والعبارة الجامعة لهما ما في تقريب التهذيب حيث قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى اما بيان المراتب : (فاولها الصحابة) : صرح بذلك لشرفهم، (والثانية) من اكد مدحه اما بأفعل مثل اوثق الناس او بتكرير الصفة لفظاً مثل ثقة ثقة او معني مثل ثقة حافظ، (الثالثة) من افرد بصفة، كثقة او متقن او عدل او ثبت، (الرابعة) من قصر عن الدرجة الثالثة قليلاً واليه الاشارة بصدوق ولا بأس به وليس به بأس (الخامسة) من قصر عن الرابعة قليلاً واليه الاشارة بصدوق سيئ الحفظ او صدوق يهمل، اوله او هام او يخطئ او تغير بآخره ويلتحق به من رمى بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والارجاء والتجهم مع بيان الدّاعية من غيره، (السادسة) من ليس له من الحديث الا القليل ولم يثبت فيه ما يترك الحدث لاجله واليه الاشارة بلفظ مقبول حيث يتابع والآ فلين الحديث، (السابعة) من روى عنه اكثر من واحد ولم يوثق واليه الاشارة بلفظ مستور او مجهول الحال، (الثامنة) من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه اطلاق الضعف ولم يفسر واليه



الإشارة بلفظ ضعيف (التاسعة) من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق واليه الإشارة بلفظ مجهول. (العاشر) من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح واليه الإشارة بمترك أو متروك الحديث أو واهى الحديث أو ساقط، (الحادية عشر) من أتهم بالكذب، (الثانية عشر) من أطلق عليه اسم الكذب والوضوع.

وأما الطبقات : (فالأولى) الصحابة على اختلاف مراتبهم و تميز من ليس لهم منهم إلا مجرد الرؤية من غيره (الثانية) طبقة كبار التابعين كابن المسيب فإن كان مخضرمًا صرح بذلك، (الثالثة) الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين، (الرابعة) طبقة تليها وجُلّ روايتهم من كبار التابعين كالزهرى، (الخامسة) الطبقة الصغرى منهم الذين رءوا الواحد والاثنين من الصحابة ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالاعمش (السادسة) طبقة عاصروا الخامسة ولكن لم يثبت لهم لقاء واحد من الصحابة كابن جريج، (السابعة) طبقة كبار اتباع التابعين كمالك والثوري، (الثامنة) الطبقة الوسطى من اتباع التابعين كابن عيينة وابن علية، (التاسعة) الطبقة الصغرى من اتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرزاق، (العاشر) كبار الآخذين عن تبع التابعين ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل، (الحادية عشر) الطبقة الوسطى من ذلك كالإمام البخاري، (الثانية عشر) صغار الآخذين عن تبع التابعين كالترمذي والحقق بها باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلًا، انتهى كلام الحافظ بحذف يسير.

## بَاب مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ

الخلاء بالمدّ موضع قضاء الحاجة سمي بذلك لخلائه في غير اوقات الحاجة وبالقصر الحشيش الرطب. **فائدة** : استعملوا في أسماء موضع الحاجة كنيات تعففا وصونا لللسنة عما تستقذره الطباع كذا في المعارف. ﴿ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَّاذٌ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ ﴾ كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وقال الإمام البخاري في تاريخه هو أكبر من الثوري بعشر سنين، انتهى، وكان الشغ وهو أول من تكلم في الرجال ﴿ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴾ خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين روى عنه ألفا حديث ومائتا حديث وست وثمانون حديثًا وفي نسخة العيني له ألف ومائتان وستة وثمانون حديثًا وهكذا في الخلاصة، دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة في المال والولد وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة مات (سنة ٩٣ هـ) ويكنى أبا حمزة كناه نبي الله صلى الله عليه وسلم أبا حمزة ببقلة كان يجتنيها.

**فائدة** : آخر الصحابة موتًا على الإطلاق أبو الطفيل رضي الله تعالى عنه وذكر على ابن



المديني انه مات بمكة وقال جرير بن جازم ان آخر الصحابة موتاً سهل بن سعد والظاهر ان مراده آخرهم موتاً بالمدينة المنورة وآخرهم موتاً بالمدينة المنورة جابر بن عبد الله وقيل سهل بن سعد وقيل السائب بن يزيد وقيل محمود بن الربيع وآخرهم موتاً بمكة المكرمة عبد الله بن عمر وقيل ابو الطفيل وآخرهم بالبصرة انس بن مالك وآخرهم موتاً بالكوفة عبد الله بن ابي اوفى وبالشام عبد الله بن بسر وقيل بل ابو اسامة وبمصر عبد الله بن الحارث بن جزء وبفلسطين ابو أبي وبدمشق واصلة بن الاسقع وبأفريقية رويغ بن ثابت رضى الله تعالى عنهم وتمام الكلام في مقدمة ابن الصلاح وشرحه للحافظ العراقي. ﴿قوله قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ﴾ اى اراد دخول الخلاء، وفي ادب المفرد عن انس رضى الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يدخل الخلاء - الحديث - هذا في الامكنة المعدة لذلك وفي غيرها بقول عند اوان الشروع كتشمير ثيابه واذا نسي احد قبل الدخول فالجمهور على انه يستعيز بقلبه لا بلسانه وروى عن مالك انه يقول بلسانه وان دخل الخلاء وان كشف العورة وتفصيل آداب الخلاء في البحر ومن آدابها ان لا يدخل الخلاء مكشوف الرأس ولا حافياً، روى ذلك مرسلًا ومسنَدًا، راجع شرح المذهب وما في البحر خلافه فلعله سهواً لكاتب كذا في المعارف ﴿قوله قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ قَالَ شُعْبَةُ وَقَدْ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبِيثِ أَوْ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ﴾ الخبث ذكران الشياطين او المراد منه النجاسة والخبائث اناثهم او المراد منه النفوس الخبيثة، اعلم ان في استعاذته صلى الله عليه وسلم مع كونه محفوظاً من اثر الشياطين اشارة الى افتقار العبد الى الله سبحانه وتعالى في كل حالة وايضاً خرج ذلك مخرج التشريع والارشاد، وخص الخلاء بالاستعاذة لكونه مئة للوحدة وخلوه عن الذكر فيكون محضراً للشياطين كما في رواية ابي داود (ان هذه الحشوش محتضرة) (١) ويشهد له ما في المعجم الكبير عن ابن سيرين، (قال بينما سعد يبول قائماً اذا تكأ فمات، قتلتها الجن)، (٢).

﴿قوله قَالَ أَبُو عِيسَى فِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ﴾ قد مر تفصيل الاضطراب في الفصل الرابع فيلراجع الى المقدمة. ﴿قوله رَوَى هِشَامٌ

١ - رواه ابو داود في كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل اذا دخل الخلاء، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها،

باب ما يقول الرجل اذا دخل الخلاء، ورواه احمد في اول مسند الكوفيين، باب حديث زيد بن ارقم.

٢ - رواه في معجم الكبير بحث ما اسند سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .



الدُّسْتَوَائِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ فَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَقَالَ هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَمَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ فَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿اعلم : ان مدار الاضطراب ههنا على اختلاف اصحاب قتادة وهم اربعة: هشام الدستوائي وسعيد بن ابى عروبة وشعبة ومعمر ويخلل ذلك بالانقسام الى

وجوه اربعة بهذه الصورة :

هشام	قتادة	زيد بن ارقم
سعيد	قتادة	زيد بن ارقم
شعبة	قتادة	زيد بن ارقم
معمر	قتادة	انس

فالاضطراب ههنا من ثلاثة وجوه: الاول : في وجود الوساطة بين قتادة والصحابي و عدمها والراجع وجود الوساطة فان رواية قتادة عن زيد بن ارقم مرسله، قال الحاكم في علوم

الحديث لم يسمع قتادة عن صحابي غير انس وذكر ابن ابى حاتم عن احمد بن حنبل مثل ذلك وقال المحدث الكبير مولانا محمد ذكريا الانصارى (لم يسمع قتادة عن صحابي غير انس) لاسيما عن زيد بن ارقم فظاهر الارسال فان ولادة قتادة وفاة زيد بن ارقم (سنة ٦٥ الى سنة ٦٨ هـ) فعلم ان من اسقط الوساطة فروايته مرسله ولذا لم يحتج الامام الترمذى الى دفعه فافهم، والثاني : في تعيين الصحابي ايهم هو، والراجع ان انسا وهم كما صرح به البيهقي عن احمد، والثالث : في تعيين الوساطة هل هي القاسم او النضر ودفعه الامام الترمذى بقوله : ﴿قَالَ أَبُو عِيسَى سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا فَقَالَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةُ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا﴾ اى روى عن القاسم والنضر جميعا فضمير التثنية راجع الى القاسم والنضر يدل عليه سياق الكلام وكلام البدر العيني ايضا يدل عليه حيث قال : سأل الترمذى عن البخارى هذا الاضطراب فقال لعل قتادة سمعه من القاسم بن عوف والنضربن انس وحكى البيهقي قال ابو عيسى قلت لمحمد يعنى البخارى اى الروايات عندك اصح؟ فقال لعل قتادة سمع منهما جميعا عن زيد بن ارقم، انتهى ، وبه علم ان من قال ان ضمير التثنية راجع الى زيد والنضر غير صحيح رواية وان امكن سماع قتادة عن زيد بن ارقم اذا كان وفاته (سنة ٦٦ هـ او سنة ٦٧ هـ او سنة ٦٨ هـ) فافهم .

**فائدة :** قال حضرة الشيخ الغورغشتوى ان كلام الترمذى يدل على ان احتمال الجمع لايدفع الاضطراب.

﴿قوله أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ الْبَصْرِيُّ﴾ منسوب الى ضبة بن ادّ ﴿حَدَّثَنَا حَمَّادُ



بُنْ زَيْدٍ رَوَى عَنْهُ السَّيْفَانِ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَانِ ﴿عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ اى الاضطراب فيه سنداً نعم فيه اختلاف متناً لان حماد بن زيد روى عن عبدالعزيز اللهم انى اعوذ بك وروى شعبة عنه فقال مرة اللهم انى اعوذ بك، وقال مرة اخرى اعوذ بالله ورواية عبد الوارث عن عبد العزيز وكذا رواية وهيب عن عبد العزيز مذكورتان فى سنن ابى داود وتلخيص الكلام ان لعبد العزيز اربعة اصحاب وهيباً وشعبة وحماد بن زيد وعبد الوارث فاما وهيب فجعل الحديث قولاً وامراً واما من سواه فجعلوا الحديث فعل الرسول ثم اختلفوا بعد ذلك فى لفظ التعوذ فقال عبد الوارث اعوذ بالله وقال حماد اللهم انى اعوذ بك وروى شعبة مرة مثل عبد الوارث ومرة اخرى مثل حماد وههنا اختلاف ثالث كما لا يخفى على من راجع الى ابى داود وهو ان بعض الروايات تدل على ان الاختلاف فى لفظ التعوذ من عبد العزيز والبعض يدل على انه من اصحابه.

### بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ

﴿حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ﴾ هكذا فى النسخ الهندية وفى بعض النسخ حدثنا محمد بن اسماعيل - نا - حميد وفى بعضها حدثنا احمد بن محمد بن اسماعيل قال حدثنا مالك والكل خطأ فانه لم يوجد فى شيوخ الترمذى من اسمه محمد بن حميد بن اسماعيل بل ولا فى الرجال فى هذه الطبقة وكذلك لم يعرف حميد فى شيوخ البخارى ولا فى غيرهم من هذه الطبقة وكذلك لم يترجم احد احمد بن محمد بن اسماعيل فى كتب الرجال ولا عرف هو من شيوخ الترمذى فالصواب حدثنا محمد بن اسماعيل وهو الامام البخارى قال حدثنا مالك بن اسماعيل يدل عليه ما فى الزرقانى شرح المواهب حيث قال يرويه الترمذى عن البخارى وهكذا وقع فى نسخة محمد بن عابد السندى اى حدثنا محمد بن اسماعيل عن مالك بن اسماعيل (التهدى). ﴿عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا﴾ بنت الصديق الاكبر واماها ام رومان وكنيتها ام عبدالله كناها رسول الله صلى الله عليه وسلم بابن اختها عبدالله بن الزبير رضى الله تعالى عنهما، يقال لها ام المؤمنين دون ام المؤمنات لانها انكرت على قائلها ولان امومتها فى حرمة النكاح دون سائر الاحكام والحرمة انما تتصور من الرجال دون النساء لعدم توقع الحل بالنسبة اليهن . ﴿قَوْلُهُ قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ غُفْرَانُكَ﴾ مفعول مطلق وقيل مفعول به اى اسأل غفرانك والراجح هو الاول وصرح



الرضى بان المصادر اذا اضيفت الى فاعلها او مفعولها او بين فاعلها او مفعولها بحرف الجر فيجب حذف الفعل وجوباً قياساً اذا لم تكن لبيان النوع، (فان قيل) ما وجه طلب المغفرة، (قلنا) الوجه انقطاع الذكر (فان قيل) ترك الذكر بامرہ تعالى فكيف يصح منه الاستغفار (قلنا) نعم لكنه بناء على ما هو من قبل نفسه وهو الاحتياج الى الخلاء فلولم يحتج الى التفوط لما امره الله تعالى بترك الذكر (فان قيل) الاحتياج الى التفوط بناء على الاكل وهو مأمور (قلنا) العبد مأمور بالاكل المؤدى الى التفوط ومقدور عليه خلو ذلك الوقت عن الذكر وهو لا ينافي النقص، نعم ينافي المواخذة كالحائض فانه مأمور بترك الصلوة والصوم وهو لا ينافي نقصان دينها نعم لا مواخذة عليها وقيل وجه الاستغفار قلة الحضور وقيل الوجه التقصير عن الشكر على تسهيل خروج الاذى وقيل القصد منه الشكر كما يقول بعض العرب غفرانك لا كفرانك و مقابل الكفران هو الشكر وقيل الوجه اتباع آدم عليه السلام لانه اول من قال غفرانك لما اهبط واضطرب الى الغائط وتغوط كما حكاه على بن سليمان المغربي وقال في البذل يزيد بعده ما ورد في رواية اخرى (الحمد لله الذى اذهب عن الاذى وعافانى) (١) و ورد في بعض الآثار (الحمد لله الذى اذهب عني ما يؤذيني وابقى لى ما ينفعني).

**فائدة :** اعلم ان الانبياء عليهم السلام معصومون عن الذنوب صغائر كانت او كبائر مطلقاً قبل النبوة وبعدها بناء على ان عصيانهم مانع عن قبول الامة دعوتهم والمراد من غفرانك غفران ذنوب الامة وقيل المراد منه غفران الزلات وقيل المراد منه غفران ترك الاحسن وقيل محمول على التواضع وقيل عدّ قطع الذكر اوقلة الحضور كالذنب وهكذا يؤول الآيات والاحاديث الموهمة لعدم العصمة بتاويلات حسنة.

**فائدة :** حديث يذكر الله على كل احيانه اما محمول على الذكر القلبي اى استحضر ذاته تعالى وصفاته وافعاله لان الغفلة عنها لا يليق بشان النبي صلى الله عليه وسلم ولا شك في اطلاق الذكر على الاستحضار واما محمول على الذكر اللساني وهو المتبادر ومعنى الحديث عدم التخصيص بوقت الطهارة لا استيعاب الوقت او معناه الاذكار المخصوصة بالاحوال المتواردة اى يذكر في كل حال من الاحوال المتواردة كالخلاء والجماع والنوم ودخول المسجد وهكذا، الاذكار المخصوصة كذا في المعارف او يقال ان كل طاعة ذكر فلا يرد ان توجيه انقطاعه صلى الله عليه وسلم عن الذكر لا يلائمه حديث يذكر الله على كل احيانه فافهم. ﴿قَوْلُهُ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ﴾ الغرابة



بناء على تفرد اسرائيل عن يوسف والحديث حسنه الترمذى و صححه النووى وغيره، اعلم انه قد مر أن الامام الترمذى قد يقدم الحسن على الغريب وقد يورده بالعكس يقدم ماهو الاعنى وقال الحافظ العراقى يقدم ماهو الوصف الغالب وكذا مر اشكال الجمع بين الحسن والغرابه واجوبته فليراجع ﴿وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ﴾ اسلم ابو موسى الاشعرى بمكة وهاجر الى الحبشة ثم قدم مع اهل السفينة و رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير، مات بمكة (سنة ٥٢ هـ) ﴿وَلَا نَعْرِفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ هذا محمول على علمه والآ فروى عن انس وابى ذر وابن عمر وغيرهم.

### بَابُ فِي النَّهْيِ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ

المراد من استقبال القبلة استقبال جهتها لا عينها كما ان المراد من استقبال القبلة في الصلوة استقبال جهتها لا عينها، اعلم ان ههنا تحقيقات ثلاثة.

الاول : في بيان المذاهب فاعلم ان المذاهب المعتمدة بها ههنا خمسة : الاول : المنع مطلقاً وهو مذهب ابى حنيفة رحمه الله وروى عن احمد واختاره ابوبكر بن العربي وابن القيم الحنبلى وابن حزم، والثاني : الجواز مطلقاً وهو مذهب داود الظاهري، والثالث : جواز الاستدبار دون الاستقبال وهى رواية عن ابى حنيفة، والرابع : جوازهما في البنيان دون الصحارى وبه اخذ مالك والشافعى رحمهما الله وروى عن احمد رحمه الله ، والخامس : الجواز عند وجود الساتر القريب قدر ثلاثة اذرع الطويل قدر آخرة الرجل وهو مختار عند اصحاب الشافعى كما صرح به الامام النووى في شرح مسلم، والمذاهب الغير المعتمدة ايضاً خمسة : الاول : جواز الاستدبار في البنيان خاصة لظاهر حديث ابن عمر وهى رواية عن ابى يوسف، والثاني : التحريم مطلقاً حتى في القبلة المنسوخة لحديث معقل (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلتين ببول او غائط - رواه ابوداؤد)، (١)، وفي سنده ابو زيد وهو مجهول وروى ذلك عن ابن سيرين، والثالث : اختصاص التحريم باهل المدينة ومن كان على سمتها واما من كان قبلته في المشرق او المغرب فجاز لهم الاستقبال والاستدبار مطلقاً لقوله صلى الله عليه وسلم شرقوا او غربوا روى ذلك عن ابى عوانة، والرابع : عكسه، نسه العيني الى الامام البخارى، والخامس : ان الاستقبال والاستدبار

١ - رواه ابوداؤد، في كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسنها، باب النهى عن استقبال القبلة عند بالغائط والبول، ورواه احمد في مسند الشاميين ومسند القبائل.



مكروهان تزيهها وهى رواية عن ابى حنيفة رحمه الله، رواه العيني فى النهاية.  
 والتحقيق الثانى : فى بيان احوال بعض الرجال : ﴿قوله حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
 الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ﴾ هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن  
 شهاب بن عبد الله بن الحارث بن الزهرة مات بالشام واوصى ان يدفن على الطريق بقرية يقال له  
 شغب. ﴿قوله عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ﴾ اسمه خالد بن زيد نزل عنده  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر المدينة المنورة حتى بنى مسجده وبيوته توفى (سنة ٥٢ هـ)  
 فى غزوة قسطنطينية مع يزيد بن معاوية بالمرض ودفن الى اصل حصن بها واهل الروم  
 يستسقون به.

**فائدة :** اعلم ان طلب قضاء الحاجات من الله تعالى عند قبور الصالحين جائز لحديث مالك  
 بن عياض مالك الدار ان بلال بن الحارث رضى الله تعالى عنه جاء الى قبر النبی صلى الله عليه  
 وسلم ايام القحط فى عهد عمر رضى الله تعالى عنه، وقال يارسول الله صلى الله عليه وسلم  
 استسق امتك اخرج به البخارى فى تاريخه ورواه ابن ابى شيبه كما فى فتح البارى (١) ولحديث  
 عثمان بن حنيف رضى الله عنه انه علم ذا الحاجة دعاء فيه التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم  
 عند قبره، صححه الطبرانى واخرجه ابو نعيم والبيهقى ، ولما رواه الخطيب البغدادي فى اول  
 تاريخه ان الامام الشافعى كان يتوسل بابى حنيفة رحمه الله، وبالجمله انه ليس بشرك ولا بدعة  
 لوجوده فى خير القرون من غير نكير والقصد من ذكر هذه الروايات اطفاء نيران السلفية لا ايقاد  
 نيران القبرية.

والتحقيق الثالث فى تشريح الحديث : ﴿قوله قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ﴾ الغائط فى اللغة الارض المطمئنة كان يأتىها من اراد قضاء الحاجة فكنوا به عن  
 نفس الحدث وقد يطلق على العذرة ايضا. ﴿قوله فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بَغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا  
 تَسْتَدْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا﴾ خطاب لاهل المدينة ومن فى سمتها، قال ابن عابدين وغيره  
 العبرة فى الاستقبال للعضو خاصة لا الوجه، انتهى، فلايستقبل بعضوه الى جهة القبلة.

**فائدة :** يكره امساك صغير لبول اولغائط نحو القبلة وكذلك يكره التفل الى جهة القبلة  
 لحديث ابى داود وفى حكمه القاء النجاسة الى جهتها وروى الطبرانى مرفوعا من جلس يبول قبالة

١ - رواه ابن ابى شيبه فى ما ذكرى فى فضل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه، وذكره فى فتح البارى فى باب سؤال

الناس الامام الاستسقاء اذا قحطوا .....



القبلة فذكرها فانحرف عنها اجلالاً لم يقم من مجلسه حتى يغفر له ، انتهى ، وقال فقهاءنا لا يستقبل البائل والمتغوط الى عين الشمس والقمر ﴿قوله قَالَ أَبُو أَيُّوبَ فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا﴾ وفي رواية الموطأ والنسائي، مصر، قدموا غزاة وافتتحوا ﴿فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ﴾ جمع مرحاض من الرحض وهو الغسل يكنى به عن بيت الخلاء. ﴿قَدْ بُنِيَ مُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةِ﴾ أى قِبَل القبلة ظرف ﴿فَتَنَحَّرَفُ عَنْهَا﴾ أى عن القبلة او عن هذه المراحض الى غيرها ﴿وَكَسْتَغْفِرُ اللَّهَ﴾ أى من عدم تحويل السمت كاملاً او للبانين المسلمين، وفيه نظر لان البناء قبل النهى ليس بذنب وبعد النهى بعيد عن شان المسلم او عن الاستقبال نسياناً كما هو داب اهل الورع او معناه نستغفر اهل الفراغ اتباعاً للسنة. ﴿قَالَ أَبُو عِيْسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءِ الزُّبَيْدِيِّ وَمَعْقِلِ بْنِ أَبِي الْهَيْثَمِ وَيُقَالُ مَعْقِلُ بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ - الى آخر الباب﴾ .

## بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

لا بد ههنا من تحقيق بعض الرجال وتوضيح المتن مع التكميل وتحرير دلائل المانعين وجواب دلائل المرخصين.

١- اما الاول : فمحمد بن بشار يقال له بندار اى العالم الظاهر ﴿عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ﴾ قال الامام مالك دجال من الدجاجلة، وقال ان قمت بين الحجر الاسود وباب الكعبة لحلفت انه دجال كذاب، وقال شعبة هو امير المؤمنين فى الحديث، ووثقه ابن المبارك وابن سعد وابن معين والبخارى والعجلي، وقال الشيخ الانور قدس سره الحق انه من رواة الحسان وفى حفظه شئى كما فى الميزان . ﴿قَوْلُهُ عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ﴾ لفظ ابان كان على وزن البيان فمنصرف وان كان على وزن اقام فغير منصرف، قال النووى وصرفه هو الصحيح. ﴿وَأَبْنُ لَهَيْعَةَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ - الخ﴾ قالوا لاشك فى علمه وفضله وورعه ولكن كتبه احترقت سنة سبعين ومائة فكان يروى من حفظه فاختلط.

٢- واما توضيح المتن فاختلفت الروايات فى تعين من اضيف اليه البيت ففى رواية الكتاب (اى الترمذى) على بيت حفصة وفى رواية عند البخارى على ظهيريت لنا وفى رواية اخرى عنده على ظهيريتنا (١) وفى رواية مسلم على بيت اختى حفصة (٢) والكل صحيح لانه كان بيت حفصة ثم

١ - كتاب الوضوء باب التبرز فى البيوت، وايضاً رواه فى كتاب فرض الخمس

٢ - رواه مسلم فى كتاب الطهارة ، باب الاستطابة.



صار اليه بالارث لكونه شقيقاً لها او يقال ان الاسناد الى ابن عمر مجاز. ﴿فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ اى من غير قصد وفي رواية ابى داؤد زيادة على بسنتين وفي رواية حكيم الترمذى في كنيف وقال ابن رسلان فيه ارتفاع الجالسين لقضاء الحاجة. اعلم ان حديث جابرو حديث ابن عمر حجة للشافعى ومالك واحمد رحمهم الله في رواية عنه، وكذلك احتجوا بما رواه ابن ماجه من طريق خالد بن ابى الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت: (ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم يكرهون ان يستقبلوا بفروجهم القبلة فقال أراهم قد فعلوها استقبلوا بمقعدتى القبلة)، (١)، واخرجه احمد والبيهقى واجابوا عن الحديث المحرم المار انه منسوخ.

٣ \_ واما المانعون فاحتجوا بحديث ابى أيوب الانصارى رضى الله تعالى عنه وبما رواه ابن ماجه عن عبد الله بن الحارث بن جزء عن النبى صلى الله عليه وسلم : (لا يبولن احدكم مستقبل القبلة) (٢)، وبما رواه ابوداؤد وابن ماجه عن معقل، قال : (نهى النبى صلى الله عليه وسلم ان يستقبل القبلتين بغائط او بول) (٣)، وبما رواه مسلم وغيره عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً : (انما انا لكم بمنزلة الوالد فاذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها)، (٤) وويؤيدهم ما رواه ابن خزيمة وابن حبان عن حذيفة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، (من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفله بين عينيه) (٥) ، وروى ابوداؤد معناه عن السائب بن يزيد مرفوعاً، **فان قيل** : قد ورد في حديث البخارى تفيد منع التفل بالصلوة ، **قلنا** : نعم لكن الاصل ان المطلق يجرى على اطلاقه والمقيد على تقيده فلا حاجة الى تفيد منع التفل بالصلوة.

٤ \_ واما الجواب عن دلائل المرخصين فبوجوه : الاول : ان حديث ابن عمر منسوخ وفيه انه لادليل على تاخير النهى، والثانى : انه مرجوح لانه مبيح يعارضه المحرم وكذا هو فعل يعارضه

١ \_ رواه في مسند احمد بن حنبل قال شعيب الارنؤوط اسنده ضعيف على نكارة منته.

٢ \_ رواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسنها، باب النهى عن استقبال القبلة بالغائط والبول.

٣ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسنها، باب النهى عن استقبال القبلة بالغائط والبول.

٤ \_ رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب الاستطابة، ورواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، ورواه مالك في كتاب النداء للصلوة، باب النهى عن استقبال القبلة والانسان على حاجته. ورواه احمد في باقى مسند الانصار، باب حديث ابى ايوب الانصارى رضى الله تعالى عنه.

٥ \_ رواه ابن خزيمة في كتاب الطهارة، باب النهى عن التنخم في قبلة المسجد، ورواه ابن حبان في بحث ذكر البيان بان قوله صلى الله عليه وسلم وهى في وجهه اراد به عينيه .



القول وكذا هو حكاية حال لاعموم لها يعارضها التشريع العام وكذا هو غير صريح في الاستدبار كما سيأتى ويعارضه الصريح وكذا اعتبار حيلولة البنيان دون الجبال والمدن بعيد عن الاعتبار، والثالث : انه مؤول بان النبى صلى الله عليه وسلم كان منحرفاً بفرجه عن جهة الكعبة لجواز ان يكون مستقبل المشرق او المغرب ثم حول رأسه الى جهة الشمال حين ارتقى ابن عمر البيت ولم يعن ابن عمر النظر حسب العادة لاسيما اذا كان مستورا في كنيف كما ورد في رواية الحكيم الترمذى في نوادر الاصول. **فان قيل** : فعلى هذه الرواية من اين عرف انه كان على لبنتين، **قلنا** : عرف ذلك من العادة والعرف، او مؤول بان الفرج كان منحرفاً عن الكعبة وهو مخصوص به لان احكامه تبنى على عين الكعبة دون جهتها او مخصوص به لان الحقيقة المحمدية اعلى من حقيقة الكعبة او مخصوص به لان فضلاته طاهرة، صرح به اهل المذاهب الاربعة، ويدل عليه كونه طيباً وكون بوله وغائطه تفوح منها رائحة الطيب وكذا عدم نكيره على من شرب دمه وبوله فليراجع الى الشفا والخصائص الكبرى والوفاء، والرابع : بان حديث النهى محمول على التثنية وحديث ابن عمر على بيان الجواز وفيه ان بيان الجواز لايتأتى فى الخلوة حيث لايطلع عليه احد الا على وجه الاتفاق، واما حديث جابر ففى سنده محمد بن اسحاق وهو مطعون ولوسلم انه ثقة فيقال ان حديث جابر مرجوع او مؤول بالخصوصية وغيرها او محمول على بيان الجواز على قول بالتفصيل المار سابقاً.

واما حديث عراك بن مالك فأجيب عنه بوجوه : الاول : انه ضعيف فى سنده خالد بن ابى الصلت، قال الذهبي منكر وقال ابن حزم مجهول وقال عبد الحق ضعيف، والثاني : انه مرسل، قال البخارى لم يسمع عراك عن عائشة رضى الله تعالى عنه وكذا لم يسمع خالد عن عراك، والثالث : انه مضطرب، قاله البخارى ايضاً، والرابع : انه موقوف على عائشة رضى الله تعالى عنها، قاله ابو حاتم، والخامس : ان عمر بن عبد العزيز لم يعمل به ورده كما يدل عليه عبارة مصنف عبدالرزاق، والسادس : انه لاتصريح فيه انهم كانوا يكرهون ان يستقبلوا بفروجهم الى القبلة عند التخلّى وكذا لاتصريح فى قوله عليه الصلوة والسلام استقبلوا بمقعدتى القبلة بأنه كان وقت التخلّى فلايبعد ان يقال انه عليه الصلوة والسلام امر ان يحول ما يقعد عليه الى جانب القبلة عند غير التخلّى انكاراً على تعمق من كان يكره ان يستقبل بالفرج الى القبلة عند غير التخلّى ايضاً، والسابع : انه معارض بما هو اقوى من وجوه كثيرة، والثامن : ان معناه استقبلوا مقعدتى فى بيت الخلاء الى القبلة وهو مخصوص به صلى الله عليه وسلم فلايصح به الاستدلال



وفي هذا الجواب نظر لان النبي صلى الله عليه وسلم امر باستقبال المقعدة انكاراً على الكاهن والانكار لايتأتى بفعل المخصوصات ولان الخصم لايسلم كونه مخصوصاً به صلى الله عليه وسلم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبُولِ قَائِمًا

البول قائماً اباحه ..... وقال مالك رحمه الله لا بأس به ان كان في مكان لا يتطير عليه منه شيء والا فمكروه وقال عامة العلماء مكروه الا لعذر وهي كراهة تنزيه وهو مذهب الحنفية، نعم اذا بال قائماً تشبيهاً بالكفار والفساق فيكون حراماً لقوله تعالى ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ ولقوله عليه الصلوة والسلام: (من تشبه بقوم فهو منهم — رواه ابوداؤد)، (١) والجملة ان البول قائماً في عصرنا صار شعاراً للكفرة والفسقة فلا بد من الاجتناب عنه. ﴿قوله مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا﴾ مرادها نفى العادة والدوام او النفي مطلقاً حسب علمها فلا يعارض حديث الباب الآتي. ﴿قوله فَقَالَ يَا عُمَرُ لَا تَبُلْ قَائِمًا﴾ النهي للتنزيه او محمول على غير وقت العذر. ﴿قوله قَالَ أَبُو عِيسَى وَإِنَّمَا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ضَعْفُهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ﴾ وكذا جرحه ابو العالية واخرج منه مالك في الترغيب دون الاحكام. ﴿قوله وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ﴾ اى الموقوف وهو رواية عبيد الله عن نافع اصح من المرفوع وهو رواية عبد الكريم عن نافع، وروى عبد الرزاق عن عمر قال البول قائماً احصن للدبر وهذا الاثر يدل على تضمنه المصلحة ولا يدل على الافضلية فافهم ﴿وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ فِي هَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ﴾ حديث بريدة رواه البزار مرفوعاً بلفظ : (ثلاث من الجفاء ان يبول الرجل قائماً - الحديث) وقال العيني في شرح البخارى في قول الترمذى هذا نظر لان البزار اخرجه بسند صحيح، قال حدثنا نضر بن علي قال حدثنا عبد الله بن داؤد، قال حدثنا سعيد بن عبيد الله، قال حدثنا عبد الله بن بريدة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من الجفاء ان يبول الرجل قائماً) وقال لا اعلم رواه عن ابن بريدة الا سعيد بن عبيد الله ، انتهى. ﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ إِنَّ مِنْ الْجَفَاءِ أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ﴾ يدل على الكراهة تنزيهاً.

### بَاب مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

﴿قَوْلُهُ عَنْ حُذَيْفَةَ﴾ رواية حذيفة ذكر فيها البول قائماً ولم يذكر فيها المسح على الناصية ورواية المغيرة بن شعبة عند مسلم ذكر فيها المسح على الناصية وعلى الخفين ولم يذكر فيها البول



قائماً نعم في رواية المغيرة بن شعبة عند احمد وابن ماجه ذكر البول قائماً كما في نصب الراية للزيلعي وذكر صاحب القدوري رواية مغيرة بن شعبة جامعاً بين لفظ مسلم وابن ماجه ولاضير فيه. ﴿قوله أتى سُبَاطَةً﴾ قال الحافظ هي المذبله والكناسة تكون بفناء الدور واصافتها الى القوم اضافة اختصاص لا اضافة ملك لانها كانت بفناء دورهم للناس كلهم.

**فائدة :** جاز التبول والتغوط وغيره في ارض الغير عند الاذن صريحاً او دلالةً وكذلك اخذ الحجر والمدر منها. ﴿قوله فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِماً﴾ علاجاً لوجه الصلب، قاله الامام الشافعي رحمه الله او لعدم تمكنه من القعود لاجل الوجع بماضيه وهو باطن الركبة كما في السنن الكبرى للبيهقي او لانه لم يجد مكاناً للقعود لنجاسة المكان او للامن فيه من خروج الريح كما مر في اثر عمر رضي الله تعالى عنه كما قاله النووي والخشية انحدار البول، او لبيان الجواز او للتحرز عن رشاش البول، قاله المنذرى وفيه ان الحديث ادلّ على خلافه ولا يصح القول بالتسخ لثبوت التبول قياماً عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم مثل عمر وعلى وزيد بن ثابت صرح به في فتح الباري، اى بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فما قاله ابو عوانة انه منسوخ ضعيف، واما ترك التباعد فليان الجواز وقال القاضي عياض لعله طال عليه المجلس حتى حضره البول فلم يمكنه التباعد ولو ابعد لتضرر، واما التبول في السبابة فلانه محل ملائم لكونه رخوة ومطرح النجاسة، واما التبول في ملك الغير فمحمول على الاذن وهو قد يكون صريحاً وقد يكون عرفاً عاماً او خاصاً ويمكن ان يقال انها لم تكن مملوكة لاحد فلاحاجة الى الاذن او ان النبي صلى الله عليه وسلم جاز له التصرف في انفس الامة واموالهم، قال الله تعالى ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ - الْآيَةِ﴾ قال الحافظ هذا وان كان صحيح المعنى لكن لم يعهد ذلك من سيرته ومكارم اخلاقه صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقْبِيهِ﴾ اى للتستر او لبيان الجواز عند الامن. ﴿وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ أَصَحُّ﴾ من حديثه عن المغيرة بن شعبة وجنح ابن خزيمة الى تصحيح الروایتين فجاز ان يكون ابو وائل سمع من حذيفة والمغيرة رضي الله عنهما، فيصح القولان لكن من حيث الترجيح رواية منصور والاعمش اصح من رواية حماد بن ابي سليمان وعاصم لكونهما احفظ من عاصم وحماد كذا في الفتح.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْاِسْتِارِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

اعلم ان الاستار عند الحاجة امر حسن واما اذا ارأه الناس فواجب لان كشف العورة عند الناس حرام وهذا اذا وجد ساتراً واما اذا لم يجد ساتراً فلا حرج عليه لان التغوط امر طبعي لا



انفكاك عنه بخلاف الاستنجاء بالماء فانه يتركه مطلقاً اذا لم يجد ساتراً ولم يكفوا ابصارهم عنه بعد طلبه منهم ويعيد الصلوة اذا كان المجاوز اكثر من الدرهم لان هذا العذر اتى من قبل العباد. **قوله** ﴿لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْهَبَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ لان ما ابيح للضرورة يقدر بقدر الضرورة. **قوله** ﴿وَرَوَى وَكَيْعٌ وَأَبُو يَحْيَى الْجَمَّانِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ﴾ الحماني هو عبد الحميد بن عبد الرحمن ابو يحيى. **قوله** ﴿وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ مُرْسَلٌ﴾ يريد منه المعنى الاعم اى ما ترك فيه راو واحد او اكثر سواء كان منقطعاً او معضلاً او مرسلأ بالمعنى المصطلح وهو ما لم يذكر فيه صحابي.

**فائدة :** المرسل مأخوذ من الارسال وهو الاطلاق وعدم التقيد وفي العرف يطلق على معان كثيرة، الاول : ما رفعه التابعى الى النبي صلى الله عليه وسلم، والثاني : ما رفعه التابعى الكبير الى النبي صلى الله عليه وسلم، والثالث : ما سقط راو من سنده او اكثر من اى موضع كان ويقال له المرسل الجاهل عند عدم ثبوت المعاصرة والمرسل الخفى عند ثبوت المعاصرة دون الملاقاة سُمي به لكون الاسناد غير مقيد براو يعرف وقد اختلف العلماء في الاحتجاج به فقليل يحتج به مطلقاً وقليل لا يحتج به مطلقاً وقليل يحتج به ان ارسله اهل القرون الثلاثة وقليل يحتج به ان لم يرو الا عن عدل وقليل يحتج به ان ارسله سعيد، وقليل يحتج به ان اعتضد وقليل يحتج به ان لم يكن في الباب سواه وقليل هو اقوى من المتصل وقليل يحتج به ندباً لا وجوباً وقليل يحتج به ان ارسله صحابي. هذه عشرة اقوال. قال : ابو حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله في المشهور عنه انه يحتج به وقال الشافعى رحمه الله لا يحتج به الا مرسل الصحابي وسعيد بن المسيب وقليل الشافعى رحمه الله هو اول من رد المرسل لكن الراجح ان بعض الائمة كالزهري وابن سيرين رده قبل الامام الشافعى، وعندنا لابد في قبوله من شروط وقيود ذكرها ابن الهمام في التحرير من كون المرسل بكسر السين ثقة عدلاً غير غاشٍ وكونه اماماً من ائمة النقل وله اهلية الجرح والتعديل بحيث لا يكاد يخفى عليه اقوال المشاهير في الراوى المحذوف فعند تحقق ذلك القيود ينتفى الاحتمالات التى ذكرها النافون وهذا هو مرسل الاصوليين حيث قالوا المرسل قول الامام الثقة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو قد يكون اقوى من المسند المتصل بخلاف المحدثين فانهم قالوا هو مرفوع التابعى الى النبي صلى الله عليه وسلم هذا وتام الكلام في مقدمة فتح الملهم. **قوله** وَيُقَالُ لَمْ يَسْمَعْ الْأَعْمَشُ مِنْ أَنَسٍ وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولكن قال ابو نعيم الاصفهاني انه رأى انس بن مالك وابن ابى اوفى وسمع عنهما وقال المنذرى والدى، قال الترمذى هو المشهور وفي التحفة فاما طرق الاعمش عن انس فانما يرويه عن يزيد الرقاشى عن انس كذا



في كتاب المراسيل لابي حاتم، ولعل الساقط في طريق الاعمش عن ابن عمر القاسم بن محمد كذلك يعلم من سنن البيهقي. ﴿قوله وَالْأَعْمَشُ اسْمُهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ وَهُوَ مَوْلَى لَهُمْ﴾ والقصد من ذكر اللقب التعرف دون التنايز ولد (سنة ٦١هـ) يوم استشهد حسين رضي الله تعالى عنه وتوفي (سنة ١٤٧هـ) والكاھلي منسوب الى كاھلة قبيلة من اسد لكون ابيه مهران مولى الموالة لهم. ﴿قوله قَالَ الْأَعْمَشُ كَانَ أَبِي حَمِيلًا﴾ هو من حمل في صغره من دار الحرب الى دارالاسلام وقيل هو المقر له بالنسب بان يقول الرجل هو اخي، هو ابني سمي به لكون نسبه محمولاً على نفسه او على غيره. ﴿قوله فَوَرَّثَهُ مَسْرُوقٌ﴾ هو ابن الاجدع عبد الرحمن ومسروق من كبار التابعين سمي بالمسروق لانه سُرق في صغره ثم وجد اى جعله الامام مسروق وارثاً من امه، او كانت حملته من دارالكفر لعدم الورثة المقدمة عليه وبه نأخذ عند وجود البيّنة او عند تصديق الحميل بانها امه واما عند عدم البيّنة والتصديق فلانجعل وارثاً قوياً لآثر عمر رضي الله تعالى عنه انه ابي ان يورث احداً من الاعاجم الا ما ولد في العرب اى بمجرد الدعوى من غير البيّنة ومن غير تصديق الحميل، او معنى كلام الترمذي انه ورثه من بعض الاقرباء غير الام لانه كان مسيئاً محمولاً في جماعة ذكروا انهم اخوة فورث بعضهم بعضاً بذلك القول وكانت هناك بيّنة وبه نأخذ، واما مجرد القول والدعوى فلايكفى في التوريث لآثر عمر رضي الله تعالى عنه، ورأى مسروق لايقوم حجة على رأى الفاروق.

**فائدة :** الولاء ثلاثة اقسام ولاء العتاقة و ولاء الموالة و ولاء الاسلام، والثالث غير معتبر عندنا في الارث.

## بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهَةِ الاسْتِنْبَاءِ بِالْيَمِينِ

اعلم ان الاستنجاء باليمين بلا غُذر مكروه تزيهاً عند الجمهور خلافاً للظاهرية وفي وجهه للحنابلة النهى عندهم للتحريم حتى لو استنجى باليمين لم يجزئه ومنشأ النهى تكريم اليمين ومزيته على اليسرى و على ضد ذلك اليسرى كما ورد في حديث عائشة اخرجها اصحاب السنن ومن هذا الباب التيامن في دخول المسجد وترجيل الشعر و حلقة و نتف الابط و يُستثنى منه نتف ابطه اليمنى اذا لم يمكن بيده اليمنى بناء على ان من ابتلى بين البليتين اختار الاهون وكذا منشأ النهى ان لايتقدر طبعه في اثناء مباشرة الطعام بتذكر مباشرع اليمنى النجاسة. ﴿قوله نَهَى أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ﴾ ظاهر هذا الحديث الاطلاق وقد ورد النهى مقيداً بحالة البول ايضاً و يحمل المطلق على المقيد في الاحاديث اذا كان مخرجهما واحداً فيكون من باب زيادة الثقات لكن



الظاهر عدم الفرق بين الاستنجاء وغيره وانما ذكرت حالة الاستنجاء في الحديث تنبيهاً على ما سواها لانه اذا كان المس باليمين مكروهاً في هذه الحالة مع انه مظنة الحاجة اليها فغيرها اولى كما قال الامام النووي، والفرج في حكم الذكر، والذي ذكره الشافعية في كيفية الاستجمار للبول جمعاً بين رواية هي الاستجمار باليمين وبين رواية هي مس الذكر باليمين بان يقصد الاشياء الضخمة التي لاتزول بالحركة كالجدار فيستجمر بها بيساره فان لم يجد فيلصق مقعدته بالارض ويمسك مايستجمربه بين عقبيه او إبهامي رجله ويستجمر بيساره، قاله الخطابي فجائز عندنا الاولى عند الاختيار والثانية عند الاضطرار كما صرح في الهندية ومن قال انه تكلف فلعله اراد ارتكابه عند الاختيار او اراد انه اشق ولعل ما هو معمول في ديارنا من اخذ الذكر والمدر كليهما باليسار لم يكن معمولاً في عصرهم لانه مظنة تلويث اليد بالبول بخلاف الاستجمار في الدبر فافهم.

اعلم : ان ما تعقبه الطيبي على الخطابي بان النهي عن الاستنجاء باليمين مختص بالدبر والنهي عن المس مختص بالذكر فبطل الايراد فمردود مخالف عن التحقيق رد عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله ، قال الحافظ والصواب في الصورة التي اوردها الخطابي ما قاله امام الحرمين ومن بعده كالغزالي والبغوي انه يمر العضو بيساره على شيء يمسكه بيمينه وهي قارة غير متحركة فلا يعد مستجمراً باليمين ولا ماساً بها وانما هو كصب الماء بيمينه على يساره وقت الاستنجاء، انتهى ما قاله الحافظ بحذف يسير قلت هذه الكيفية جائزة عندنا عند تعذر الكيفية الثانية المذكورة في جواب الخطابي صرح به في الهندية واما في حالة الاختيار فبعيد كما في البذل لان فيها اخذ الحجر النجس بيمينه، والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب.

### بَابُ الاسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ

﴿قوله عَنْ اِبْرَاهِيمَ﴾ اى التَّخَعَّى نسبة الى نخع قبيلة من مُذَحْج باليمن قال ابن حبان سمع ابراهيم المغيرة بن شعبة وانس بن مالك ودخل على عائشة، وقال الترمذى في العلل (ص : ٥٦٤) ناقلاً عن ابراهيم اذا حدثكم عن عبدالله فهو الذى سمعت، وفي سند الخوارزمي تصريح بسماعه من انس بن مالك ﴿قوله قِيلَ لِسَلْمَانَ﴾ هو الفارسي المعمر يقال انه بلغ ثلاث مائة وخمسين سنة وقيل ادرك زمان عيسى عليه السلام والاصح انه عاش مائتين وخمسين عاماً مات بالمدائن والقائل المعارض رجل يهودى وفي البذل ان القائلين كفار المدينة ولفظ النسائي من طريق ابي معاوية عن الاعمش قال له رجل وزاد ان ماجة من المشركين وعند النسائي من طريق سفیان عن الاعمش قال المشركون. ﴿قوله فقال سَلْمَانُ أَجَلٌ﴾ روى عن الاخفش ان اجل بعد الخبر



احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها، انتهى؛ وهذا جواب على اسلوب الحكيم وهى الاجابة بغير ما يترقبه السائل حيث قدره طالباً للحق ولم يلتفت الى استهزائه وفيه ردّ لزعمة واثبات لغير ما يعتقد وتسفيه له بان مازعمة سبباً للنقص هو سبب للكمال، والحاصل انه فانا عن امور وامرنا بامور وهذه آداب ينبغي ان تخضع لها العقول السليمة ولاقباحة في ذكرها بل القباحة في ترك الذكر وكذا كل ما يحتاج اليه المكلف في حياته الشخصية والاجتماعية وتدبير المنزل وسياسة المدينة وبها يمتاز دين الاسلام عن سائر الاديان واليه وقعت الاشارة في قوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ والاكمال استيعاب اجزاء عليها مدار حقيقة الشيء ووجوده والاتمام استيعاب اوصاف وعوارض خارجة عن حقيقة الشيء. ﴿أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ﴾ ذهب الشافعى و احمد رحمهما الله الى وجوب التلث في الدبر والقبل فاذا استنجى لهما يأخذ ستة احجار و روى عنهما وجوب الانقاء والايثار وذهب مالك الى وجوب الانقاء ونسب الى ابى حنيفة رحمه الله ايضاً فعلى هذه الرواية اذا لم يحصل الانقاء بالثلث وجبت الزيادة عليه بالرابع مثلاً، فاستعمال الخامس بعده مندوب لحصول الايتار وذهب ابو حنيفة في الظاهر عنه الى عدم وجوب شئ، والايثار مستحب عنده، وما قال الامام النسفى ليس فيه عدد مسنون فمعناه نفى السنية المؤكدة فحديث الباب حجة للشافعى واحمد رحمهما الله ولنا ما اخرجه البخارى عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه مرفوعاً وفيه (فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَالْقَى الرَّوْثَةَ)، (١) وقال هذا ركس، وجه الدلالة انه عليه الصلوة والسلام اكتفى بالحجرين ولم يأمره باتيان الثالث، فان قيل : قد ورد في رواية مسند احمد : (اتنى بحجر) وكذلك يمكن ان يكون اخذه من موضع قضاء الحاجة، قلنا : ما رواه احمد حديث منقطع لان ابا اسحاق لم يسمع من علقمة على ان ابا اسحاق مدلس وعنينة المدلس غير مقبولة، والجواب عن الشق الثانى ما قاله الطحاوى ان قوله عليه الصلوة والسلام ناولنى ثلاثة احجار يدل على انه قعد للغائط في مكان ليس في احجار، ولنا ايضاً ما رواه ابوداؤد عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً : (من استجمر فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج)، (٢) وهو حديث صحيح كما في العيني. وما قال البيهقى انه

١ \_ رواه البخارى كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروت، ورواه النسائى في كتاب الطهارة، باب الرخصة في الاستطابة بحجرين، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب الاستنجاء بالحجارة والنهى عن الروث والرمة، ورواه احمد في مسند الكثيرين من الصحابة رضى الله تعالى عنهم، باب مسند عبد الله ابن مسعود رضى الله تعالى عنه.

٢ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب الاستنار في الخلاء ، ورواه البخارى في كتاب الوضوء باب الاستنار في الوضوء وايضاً في باب الاستجمار وتراً ورواه مسلم في كتاب الطهارة، باب الايتار في الاستنار والاستجمار، ورواه



اراد وترًا يكون بعد الثلاث فترك الظاهر المتبادر مع انه لم يرد في رواية ما ذكر مافوق الثلاث فالظاهر ان المقصود هو الازالة والانقاء دون التلث كما ان المقصود في حديث اغسلنها ثلاثاً او خمساً الانقاء دون العدد كما صرح به الترمذى في باب غسل الميت (ص: ١٦٢) وقال الفقهاء هم اعلم بمعاني الحديث، وكذلك المقصود الانقاء دون التلث في حديث اما الطيب الذى بسك فاغسله ثلاث مرات، ولنا ايضاً ما رواه النسائي وغيره عن عائشة رضى الله تعالى عنها مرفوعاً: (اذا ذهب احدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة احجار فليستطب بها فانها تجزئ عنه) (١)، وجب الدلالة انه يدل على ان التلث ليس مقصوداً حقيقياً بل المقصود الانقاء ويؤيدنا ما رواه الطبراني عن خزيمه بن ثابت وابي ايوب رضى الله تعالى عنهم موقوفاً، والجواب عن مستدلهم ان النهي فيه نهي تزيه او انه محمول على الغالب لان الغالب ان مادون الثلاثة لا يكفى للتنظيف.

**فائدة :** اعلم ان اكثر الروايات لم يذكر فيها اخذ الاحجار للقبل فليل الوجه فيه اهم يحتاجوا اليه لقوة مثانتهم والراجع اهم كانوا يستعملون الاحجار في قبل ايضاً كما روى عن عمر رضى الله تعالى عنه، رواه الطبراني في الاوسط والامام الشافعى في الام، والشيخ ابو يوسف في كتاب الآثار ورواه البيهقي وروى مرفوعاً ايضاً في كثر العمال والطبراني الكبير.

**فائدة :** المراد من الاحجار كل شئ طاهر غير محترم قالع للنجاسة خلافاً للداود الظاهري حيث اقتصر الامر على الحجر فقط.

﴿قوله بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ﴾ وفي حكم الرجيع سائر النجاسات وفي حكم العظم سائر ما كان طعام الانس او الجن او الدواب وكذلك كل شئ محترم و سياى تمامه ان شاء الله تعالى. ﴿قوله رَأَوْا أَنَّ الْإِسْتِنْجَاءَ بِالْحِجَارَةِ يُجْزِئُ - الحديث﴾ وبه نأخذ الا اذا كانت النجاسة تجاوزت قدر الدرهم فيفرض حينئذ الاستنجاء بالماء.

**فائدة :** اعلم ان الحجر عندنا قالع ومقلل للنجاسة لا انه منق ومطهر للمحل حتى لو ان

النسائي في كتاب الطهارة، باب الامر بالاستنثار، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب الارتياح للغائط والبول، وايضاً في باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، ورواه احمد في باقى مسند المكثرين، باب مسند ابى هريرة رضى الله تعالى عنه.

١ - رواه النسائي في كتاب الطهارة، باب الاجزاء في الاستطابة بالحجارة دون غيرها، ورواه ابوداؤد في كتاب الطهارة باب الاستنجاء بالحجارة.



المستنجى بالحجارة دخل الماء القليل ينجس الماء قياساً والاستحسان انه لا ينجس الماء كما انه لا ينجس الثوب والبدن بالعرق السائل منه لان الشرع لم يعتبر النجاسة صرح به فقهاءنا.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الاسْتِجَاءِ بِالْحَجَرَيْنِ

اي الاكتفاء بهما جائز عند الضرورة ﴿قوله إِنَّهَا رِكَسٌ﴾ وفي رواية ابن ماجة وهي رَجَسٌ والرجس هو النجس والركس يرادف الرجيع فكما ان الرجيع بمعنى المرجوع المتغير فكذلك الركس بمعنى المفعول اي المقلوب المتغير وقيل الركس بمعنى الرجس وقيل الاحق بان يؤخذ في المتن الركس لانه يدل على وصف حسي منضبط فيطرده ههنا بخلاف الرجس فانه وصف شرعي غير مضبط لا يعرف فيه العلة فلا يكون في هذا الحديث دليل على طهارة ازالة ما كحل اللحم اي القاهها لكونها نجساً روثاً حاراً ولو كانت غير نجس روثاً ما كحل اللحم لأخذها فاذا كانت الرواية ركساً فلا يجزى فيها هذا الاستدلال فافهم وورد في بعض الروايات هي ان يستنجى ببعرة او عظم كما في كثر العمال والبعرة في العرف رجيع الابل والغنم واما تفسير النسائي الركس بطعام الجن فلا يوافقه اللغة ولعله فسره بذكر السبب اي وجه النهي كونه طعام الجن او طعام دواب الجن وهذا الحديث حجة لنا في عدم وجوب التلث ومرّ تفصيله سابقاً. ﴿قوله وَهَكَذَا رَوَى قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ﴾ يريد ذكر المتابعة في الاسناد والمتابعة هي الموافقة وهي قسماً كاملة ان كانت في شيخ الراوى، وقاصرة ان كانت في شيخ شيخه فصاعداً والمتابع عنه قد يكون مذكوراً وقد يكون محذوفاً يعرف من الطبقة.

**فائدة :** اعلم ان المتابع بفتح الباء هو الاصل وبالكسر هو الفرع ومدار معرفة الاصل والفرع على ذوق اهل الفن والمتابع عليه هو الحديث والمتابع عنه من رواه عنه، والمذكورة ههنا متبعة كاملة ذكر فيها المتابع عنه. ﴿قوله وَرَوَى مَعْمَرٌ وَعَمَّارُ بْنُ رَزِيقٍ - الخ﴾ اشارة الى الاختلاف والاضطراب. ﴿قوله وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ﴾ قال الحافظ في الهدي السارى دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفية لان الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب ان يكون الحديث مضطرباً الا بشرطين: أحدهما : استواء وجوه الاختلاف فمتى رجع احد الاقوال قدم ولا يعلل الصحيح بالمرجوح وثانيهما مع الاستواء ان يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ويغلب على الظن ان ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم لصحة ذلك الحديث لذلك وهنا يظهر عدم استواء وجوه الاختلاف على ابي اسحاق فيه لان الروايات المختلفة عنه لا يخلو اسناد منها من مقال غير



الطريقين المقدم ذكرهما عن زهير وعن اسرائيل مع انه يمكن رد اكثر الطرق الى رواية زهير والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية زهير ان يوسف بن اساق بن ابي اسحاق قد تابع زهيراً وقد رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية يحيى بن ابي زائدة عن ابيه عن ابي اسحاق كرواية زهير، ورواه ابوبكر بن ابي شيبة في منصفه من طريق ليث بن ابي سليم عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن ابن مسعود كرواية زهير، ثم ان ظاهر سياق زهير يشعر بان ابا اسحاق كان يروييه اولاً عن ابي عبيدة عن ابيه ثم رجع عن ذلك وصيره عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه فهذا صريح في ان ابا اسحاق كان مستحضراً للسندين جميعاً عند ارادة التحديث ثم اختار طريق عبد الرحمن واضرب عن طريق ابي عبيدة فاما ان يكون تذكر انه لم يسمع من ابي عبيدة او سمعه منه وحديث به عنه ثم عرف ان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه فيكون الاسناد منقطعاً فاعلمهم ان عنده فيه اسناداً متصلاً او كان حديث به عن ابي عبيدة مدلساً له ولم يكن سمعه منه، **فان قيل** : اذا كان ابو اسحاق مدلساً عندكم فلم تحكمون لطريق عبد الرحمن بن الاسود بالاتصال مع امكان ان يكون دلسه عنه ايضاً فالجواب ان هذا هو السبب الحامل لسياق البخاري للطريق الثانية عن ابراهيم بن يوسف بن اسحاق بن ابي اسحاق التي قال فيها ابو اسحاق حدثني عبد الرحمن فانتفت ريبة التذليس واذا تقرر هذا لم يبق لدعوى التعليل عليه مجال لان روايتي اسرائيل وزهير لاتعارض بينهما اى لكون ابي اسحاق قد رواه بالطريقين الا ان رواية زهير ارجح لانها اقتضت (رفع) الاضطراب عن رواية اسرائيل ولم تقتض ذلك رواية اسرائيل فترجحت رواية زهير واما متابعة قيس بن الربيع لرواية اسرائيل فان شريكا القاضي تابع زهيراً وشريك اوثق من قيس، على ان الذي حررناه لا يرد شيئاً من الطريقين الا انه يوضح قوة طريق زهير واتصالها وتمكّنها من الصحة وبعد اعلاها، انتهى ما في الهدى السارى بحذف يسير. **﴿قوله وروى زكريا بن ابي زائدة عن ابي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد﴾** نسه الى الجدة اى عبد الرحمن بن الاسود بن يزيد. **﴿قوله وهذا حديث فيه اضطراب﴾** قد مرّ تفصيل الاضطراب وجوابه في عبارة الهدى السارى. **﴿قوله ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري عن ابي اسحق الا لما اكلت به على اسرائيل﴾** الغرض منه توثيق اسرائيل وترجيح روايته على رواية غيره ومعنى هذا الكلام ان الذي فاتني من حديث سفيان (اى المقدار الخاص منه او حديث النكاح خاصة) ولم اعتمد عليه كان السبب فيه اتكالي على اسرائيل فانه كان يأتي به اتم من سفيان او معناه ما فاتني فهم الذي فاتني من حديث سفيان ولم يلقي في حيرة ودهشة شئى كما اوحشني وارهشني حديث سفيان الا اذا اكلت على



اسرائيل، فانه تخلست من الهلكة باتكالي عليه، او معناه مازال عني الاضطراب الذي زال عني الا  
وقت اتكالي على رواية اسرائيل. ﴿قوله لَانَّ سَمَاعَهُ مِنْهُ بِآخِرَةٍ﴾ وكان ابو اسحاق ساء حفظه  
في آخر عمره، وبالجملة ان الامام الترمذي جعل حديث الباب مضطرباً وقد مرّ جوابه، ثم رجّح  
رواية اسرائيل خلاف الامام البخاري معللاً بأن اسرائيل اثبت واحفظ من زهير وغيره، وأجيب  
عنه بان زهيراً فوق اسرائيل بكثير كما رواه الآجري عن ابي داؤد، فليراجع الى العيني شرح  
البخاري وكذا اسرائيل اختلف عليه فرواه كرواية زهير ايضاً وغيره لم يختلف عليه كما في العيني  
ثم اعتمد على متابعة قيس الربيع، وأجيب عنه بان قيساً ليس بشيء لشدة ما رمى به من نكارة  
الحديث والضعف كما في العيني ثم ادعى الترمذي ان سماعه منه بآخرة، واجيب عنه بالمتنع لانه لو  
سمعه منه حال الاختلاط عليه لما وضعه الامام البخاري في جامعه، ولوسلم ان زهيراً سمع منه  
بآخرة فاسرائيل ايضاً سمع من بآخرة صرح به الذهبي في الميزان عن احمد بن حنبل ﴿قوله  
الْهَمْدَانِيُّ﴾ بسكون الميم قبيلة في اليمن واما بفتح الميم فهي بلدة لم يعرف فيها راوٍ ﴿قوله وَأَبُو  
عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ وَلَا يُعْرِفُ اسْمَهُ﴾ قلت وفي نصب الراية مع  
التعليق (ج : ٢ ، ص : ١٦٤ و ص : ١٦٥) اختلف في سماع ابي عبيدة عن ابيه قاله الحاكم وقال  
احمد قال سفيان وشريك انه سمع من ابيه كيف وقد كان عمره سبع سنين حين مات ابوه وفي  
الطبراني الاوسط والمستدرک تصريح بسماعه من ابيه على تقدير انقطاعه لا يضر ذلك الانقطاع  
كون بعض روايات هذا الحديث اثبت لانه ربما يكون الانقطاع اصح من الاتصال كما انه قد  
يكون الوقف اصح من الرفع باعتبار نفس الثبوت، وفي المعارف سماعه في التهذيب والتقريب  
والخلاصة عامراً وقيل اسمه كنيته. ﴿قوله عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ﴾ بالواو كما في اكثر النسخ القديمة  
وهكذا بالواو ذكره اهل الرجال.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَا يُسْتَنْجَى بِهِ

﴿قوله فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجِنِّ﴾ المراد من الجن احد الثقلين بدليل لفظ اخوانكم  
وبدليل كونهم وافدين والضمير اما راجع الى الاخير فقط لظهور حكم الروث بالالقاء كما مر،  
والظاهر انه راجع الى الروث والعظام كليهما بتاويل كل واحد منهما بدليل رواية البخاري عن  
ابي هريرة رضى الله تعالى عنه وفيه (فقلت ما بال العظم والروثة؟ فقال هما من طعام الجن) (١)،

١ — رواه البخاري في كتاب المناقب باب ذكر الجن، ورواه في كتاب الوضوء ، باب الاستنجاء بالحجارة ايضاً، ورواه  
النسائي في كتاب الطهارة، باب الرخصة في الاستطابة بحجرين، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب



واختلفوا في كيفية استعمالهم العظام والروثة، فقليل الروث لمزارعهم اولدوا بهم فان اكلت شعيراً جعله الله شعيراً وان تبناً فتبناً او لانفسهم كما في رواية البخارى : (فدعوت لهم ان لايمسروا بالعظم والروثة الا وجدوا عليهما طعاماً)، (١) وفي دلائل النبوة : (فاذا وجدوا عظمًا او رؤسًا جعله الله لهم كأنه لم يؤكل) وفي حديث عند الحاكم في الدلائل : (ولا وجدوا رؤسًا الا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم اكل حكاه العيني واما العظام فقليل يأكلونها حقيقة وقليل رزقهم لذلك هو الرائحة والشم والظاهر من حديث البخارى : (لايمرون على عظم الا وجدوا عليه او فرما كان عليه من اللحم) (٢) هو أكل اللحم. اعلم : ان حديث صحيح مسلم في باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن ذكر فيه (لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في ايديكم او فر ما يكون لحمًا وكل بعرة علف دوابكم) (٣) وعند الترمذى في التفسير (كل عظم لم يذكر اسم الله عليه يقع في ايديكم او فر ما يكون لحمًا) (٤) فقال صاحب السيرة الحلبيه لدفع هذا التعارض ان الاول لمسلمي الجن والثاني لكافريهم وقال الشيخ الانور قدس سره هذا لايفيد فان الحديث واحد فاضطرب والجواب عندى اما بالترجيح واما بالحمل على ضابطة حفظ كل ما لم يحفظه الآخر ذكرها الحافظ في مواضع من كتابه وعلى هذا يكون الحكم عهاً في حق المذبوحة وغيرها ففى كل رواية ذكر طرف من الكلام.

**فائدة :** لاخلاف في ان الجن يأكلون ويشربون ويجامعون ويتوالدون ويتشكلون بأشكال

الاستنجاء بالحجارة والنهى عن الروث والرمة، ورواه احمد في كتاب مسند الكثيرين من الصحابة، باب مسند عبدالله ابن مسعود رضى الله تعالى عنه.

١ \_ رواه البخارى في كتاب المناقب، باب ذكر الجن، ورواه ايضا في كتاب الوضوء، باب الاستنجاء بالحجارة، ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب الرخصة في الاستطابة بمجرى، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب الاستنجاء بالحجارة والنهى عن الروث والرمة، ورواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة.

٢ \_ رواه البخارى في كتاب المناقب، باب ذكر الجن، ورواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها.

٣ \_ رواه مسلم في كتاب الصلوة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن. ورواه النسائي في كتاب الطهارة، ورواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة والنهى عن الروث والرمة.

٤ - رواه الترمذى في كتاب القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة الاحقاف .



مختلفة و كذا في اهتم بجامعون بالانسية بحيث يتشكلون بأشكال الرجال الانسية عند الجماع وكذا في جماع الانس بالجنية بحيث تتشكل بشكل المرأة عند الجماع، وكذا لاختلاف في تكليفهم وتعذيبهم بالنار، قال الله تبارك وتعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ وقال الله تبارك وتعالى ﴿لَا مَلَأْتُ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَيُجْرِكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، نعم : اختلفوا في ان مؤمنهم يدخلون الجنة ام يكون ثوابهم بنجاتهم من النار ثم كوفهم تراباً كالبهائم : الاول : مذهب الجمهور، والثاني : مذهب ابن ابي سليم وروى عن ابي حنيفة رحمه الله وروى عنه ايضا اهتم لا يدخلون الجنة ولا النار ولعله اراد عدم الدخول اصالة من غير تبعية الانس وكذا روى عنه التوقف، والراجح قول الجمهور لقوله تعالى ﴿لَمْ يَطْمِئْهُمْ اِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ﴾ ولقوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ والآيات كثيرة تدل على دخول مَنْ عَبْدَ الله الجنة، فافهم. ﴿قوله عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجَنِّ﴾ فان قيل : يعارضه ما روى عنه انه لم يكن معه منا احد وكذا ما روى عن ابن عبد الله ابن مسعود لو كان ابي معه لَعُدَّ من مناقبنا، قلنا : ليلة الجن وقعت ست مرّات : الاولى : هي الليلة التي قيل فيها انه عليه الصلوة والسلام اغتيل واستطير وكانت بمكة ولم يحضر فيها ابن مسعود كما في رواية مسلم والترمذي (١) وغيرهما، والثانية : كانت بمكة ايضا بالحجون جبل فيها، والثالثة : كانت بأعلى مكة وقد غاب النبي صلى الله عليه وسلم فيها في الجبال، والرابعة : كانت بالمدينة المنورة ببقيع الغرق، وفي هذه الليالي حضر ابن مسعود وخط رسول الله صلى الله عليه وسلم، عليه، والخامسة : كانت خارج المدينة حضرها الزبير بن العوام اخرج ابو نعيم، والسادسة : كانت في بعض اسفاره حضرها بلال بن الحارث، اخرج ابو نعيم كذا في السعاية ، فكان معه في بعض المرّات ولم يكن معه في أخرى، وكلام صاحب المعارف يدل على ان ابن عبد الله بن مسعود وكذا ابن مسعود يريدان عدم كونه معه ليلة الجن التي وقعت الاشارة اليها في التزويل، وحديث مسلم يدل على نفى ابن مسعود معه في ليلة الجن في هذه المرة، انتهى، قلت والظاهر انه اراد المرة التي قيل فيها اغتيل واستطير فليراجع الى كتاب التفسير (ص : ٤٦٩) والى مسلم (ص : ١٨٤) وقيل في الجواب انه سقط لفظ غيرى من رواية النفي اى لم يكن معه

١ \_ كما رواه مسلم في كتاب الصلوة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، ورواه الترمذي في كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب، ومن سورة الاحقاف، ورواه احمد في مسند المكثرين من الصحابة ، باب مسند عبد الله ابن مسعود رضى الله تعالى عنه.



منا احد غيرى، وقيل اراد النفى فى موضع التبليغ اى خرجت معه خارج المدينة ثم اجلسنى ولم اذهب معه موضع التبليغ كما تدل عليه بعض الروايات وقيل المثبت مقدم على النافى. ﴿قوله وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ - الخ﴾ اشارة الى الاختلاف بين حفص واسماعيل بان هذا الجزء اى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاتستنجوا بالروث ولا بالعظام مرسل من كلام الشعبى فى رواية اسماعيل ولم ينص فيها على انه مروى بواسطة علقمة عن عبدالله وهو متصل مرفوع فى رواية حفص وصحح الامام الترمذى المرسل واليه يشير صنع مسلم فى صحيحه ويؤيده انه تابعه ابن زريع وابن ابى زائدة وابن ادريس وغيرهم فى كونه من مراسيل الشعبى كما نقله التتوى وفى المعارف ويحتمل ان يكون كلاهما صحيحاً فيرسله تارة و يسنده تارة اخرى ورواية مسلم الطويلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلاتستنجوا بها، ظاهرها انه من كلام ابن مسعود، **فان قيل** : لَمَا كانت رواية اسماعيل اصح من رواية حفص فَلِمَ لم يوردها بعد ترجمة الباب، **قلنا** : رواية ابن مسعود واضح من رواية ابى هريرة وسلمان وغيره فلذا اورده بعد الترجمة ولم يلتزم الامام الترمذى ان يورده بعد الترجمة ماهو الاصح عند الاختلاف فى الرواة، اونقول انه التزم ايراد ماهو الاصح جزماً واصح رواية اسماعيل ظنية لانه اورد كلمة التشبيه وهى كَانُ.

**فائدة** : اعلم انه لو استنجدى احد بالعظم فهل جاز ذلك فالكلام فيه طويل مذكور فى عمدة القارى، ملخصه انه لايجوز الاستنجاء بالعظام عند الشافعى واحمد ومالك فى المشهور عنه فلا يعتد بالاستنجاء بالعظام عندهم ويعتد به عند الحنفية اى يكون مقيماً للسنة ومرتبكاً للكراهية وهو الراجح لما ذكره ابن جرير الطبرى ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كان له عظم يستنجدى به ثم يتوضأ ويصلى . ﴿قوله وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ﴾ قالوا وفى حكم الروث كل نجس يابس وفى حكم العظم كل شئ يكون طعام الانس او الجن او الدواب وكذا كل شئ محترم ومتقوم الا الماء فيدخل فيه كناسة المسجد وماء زمزم و ورق الشجر و ورق الكتابة لكونه آلة لكتابة العلم وكذا يدخل فيه الورق الذى كتب عليه شئ من العلم المحترم، واما غير المحترم كفلسفة وغيرها فقييل يجوز الاستنجاء به ولكن قال مشائخنا ان للحروف حرمة ولو مقطعة ومفاده حرمة الاستنجاء بالمكتوبة مطلقاً، وفى رد المحتار وهل اذا كان متقوماً ثم قطع منه قطعة لاقيمة لها بعد القطع يكره الاستنجاء بها ام لا، الظاهر الثانى ، انتهى، قلت : فالكاغذ المعد لذلك فى عصرنا لا يكره الاستنجاء به لانه لاقيمة له بعد القطع وكذا ليس هو آلة للكتابة فافهم، وفى شرح النقاية وقد ضبط بعض العلماء ضبطاً جيداً فقالوا يجوز الاستنجاء بكل جامد طاهر منق



قلاع للآثر غير موز ليس بذى حرمة ولا شرف ولا يتعلق به حق الغير.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الاستنجاء بالماء

قد اختلفوا في فرضية الاستنجاء فأجاز أصحابنا صلوة تاركه وان كان مسيئاً في تركه لكونه سنة مؤكدة مطلقاً وقال الامام الشافعى لا يجزيه اذا تركه رأساً وظاهر قوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا - الْيَدَ﴾ يدل على مذهبن لان معناه اذا اردتم القيام الى الصلوة وانتم محدثون فتوضؤوا ولم يذكر الاستنجاء وكذا قوله تعالى ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ فأباح الصلوة بالتيمم من غير استنجاء وقد قضى حاجته، والقول بالنسخ لا يكاد يصح فانهم متفقون على إحكامه وكذا ظاهر حديث رفاعه بن رافع عن النبى صلى الله عليه وسلم (لاتم صلوة احدكم حتى يغسل وجهه - الحديث) وليس فيه ذكر الاستنجاء، ثم اعلم ان الجمع بين الماء والحجارة احسن وافضل عند السلف والخلف والاكتفاء بالماء بعد الاستبراء حسن لكونه منقياً قالاً بخلاف الحجارة فانها مقللة للنجاسة والاكتفاء بالحجارة جائز اذا لم تتجاوز النجاسة قدر الدرهم والآ فالماء فرض والاستنجاء بالماء سنة مطلقاً وبه يفتى وحكم الرجال والنساء واحد في الاستنجاء الآ في الاستبراء فانه لا استبراء عليهم، اعلم ان الاستنجاء بالحجارة الاحاديث فيه مستفيضة، تعم التخصيص بالحجارة كما قال به اهل الظاهر ظاهر البطلان، والاستنجاء بالماء فيه احاديث عديدة معظمها صحاح رواها الشيخان وغيرهما فمن قال بكراهة الاستنجاء بالماء وقال انه وضوء النساء او قال ان الماء مطعوم فقال قولاً باطلاً واما الجمع بين الحجارة والماء فورد فيه احاديث ضعيفة وكذا غير صريحة واصرحها حديث ابن عباس عند البزار (انا نتبع الحجارة الماء) وفيه محمد بن عبدالعزيز وهو ضعيف لكن الموضوع من باب الفضائل ولا يبعد ان يستدل بالاحاديث الواردة في الاستنجاء بالماء لان العرب كانوا يعتادون الاستنجاء بالحجارة وقد روى الجمع بينهما الامام الكاسانى عن على ومعاوية وابن عمر وحذيفة وقال ابن عمر فعلناه فوجدناه دواء وطهوراً وقال على ان من قبلكم كانوا ييعرون بعراً وانتم تثلطون ثلثاً فاتبعوا الحجارة الماء، اخرجه ابن ابى شيبه في المصنف وكذا عبدالرزاق في مصنفه والبيهقى في سننه (١) وهو اثر جيد.

١ - رواه ابن ابى شيبه في مصنفه في كتاب الطهارة، باب من كان يقول اذا خرج من الغائط فليستنج بالماء وقوله تعالى (فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين). و رواه البيهقى في كتاب الطهارة، باب الجمع في الاستنجاء بين المسح بالاحجار والغسل بالماء، و رواه في كتاب الآثار في باب الوضوء.



**فائدة :** قد مر سابقاً حكم الاستجمار في البول انه سنة روى عن عمر (انه اذا بال قال ناولني شيئاً أستنجي به فاناوله العود او الحجر او يأتي حائطاً يمسح به او يمسسه الارض) رواه ابو حنيفة وغيره (١) وروى عن ابي موسى قال : (رئيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُبول قاعداً قد جافى بين فخذه حتى جعلت آوى من طول الجلوس) (٢) فلعل طول الجلوس كان لاجل التمسح او التتر وهو الجذب بقرة، وفي كثير العمال اذا بال احد فليمسح ذكره ثلاث مرات.

## بَاب مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ

### أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ

﴿قوله فَأَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ﴾ ابعد من الافعال ومعناه هنا لازم لا متعدى اختار البعد ويقال لمثل هذا ادخال المزيد على المجرد، والمذهب هنا مصدر ميمي وان كان في رواية النسائي (اذا ذهب المذهب ابعد)، (٣) يحتمل الظرفية ايضاً وقد عيّن نافع هذا البعد بنحو ميلين من مكة كما في جمع الفوائد عن ابي يعلى والكبير والاوسط للطبراني ورواية ابي داود تدل على العادة والعموم واشار اليه الامام الترمذي في عقد الباب وما روى من انه عليه الصلوة والسلام قضى حاجته في بيته مستقبل بيت المقدس فمحمول على الحضر والابعاد محمول على السفر والقضاء في البيت محمول على الرخصة والابعاد على العزيمة والقضاء في البيت محمول على آخر الامر وعلى زمان اتخاذ الكنف في البيوت والابعاد على اول الامر والحكمة في الابداع ستر الشخص والبدن وعدم سماع صوت ما يخرج منه من الريح وغير ذلك ولا يبعد ان يقال ان الابداع كان لتعليم الامة وكان هو صلى الله عليه وسلم محفوظاً من اكثر ما يصدرمتا . ﴿قوله كَانَ يَرْتَادُ﴾ مضارع من الارتياح وهو الطلب فيكون التاء زائدة معناه يطلب مكاناً مناسباً بحيث يكون دماً موضع الستر ولا يكون حجراً ولا مستقبل الريح ولا الى الموضع العالى . ﴿قوله وَأَبُو سَلَمَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ﴾ وقيل اسمه اسماعيل كما في التقريب وقيل اسمه

١ \_ رواه البيهقي في كتاب الطهارة، باب ما ورد في الاستنجاء بالتراب .

٢ \_ رواه في مجمع الزوائد في كتاب الايمان ، باب الاستنزاه من البول والاحتراز منه لما فيه من العذاب .

٣ \_ رواه النسائي في كتاب الطهارة، باب الابداع عند ارادة الحاجة، وايضاً رواه الترمذي في كتاب الطهارة (اي حديث المذكور في الباب)، ورواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب التخلي عند قضاء الحاجة، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب التباعد للبراز في القضاء .



كنيته كما في التهذيب وهو تابعي احد الفقهاء السبعة على قول وجمع اسماءهم محمد بن يوسف الحلبي المعروف بابن الابيض في شعر :

أَلَا كُلُّ مَنْ لَا يَقْتَدِي بِأَثَمَةٍ      فقسمة ضيزى عن الحق خارجه  
فخذهم عُبيد الله عروة وقاسم      ساعد ابوبكر سليمان خارجه

اتفقوا على سوى ابى بكر واختلفوا في ابى بكر بن عبدالرحمن بن عوف فقليل هو معدود من الفقهاء السبعة وهو المشهور عندهم وقيل سالم بن عبدالله بن عمر وقيل ابو سلمة.

**فائدة :** قال الدميرى في حيوة الحيوان في مادة السوس وذكرها فائدة اخرى من نفعها للصداع العارض اذا علقت بالرأس، اذا كتبت اسماءهم في رقعة و وضعت في القمح لا تأكله السوس مادامت الرقعة فيه.

**فائدة :** اعلم ان تعليق التعويد جائز لحديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنه واما المنوع فما كان مشتملاً على الكلمات الشركية.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَغْتَسَلِ

﴿قوله نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَمِّهِ﴾ اصل المستحم الموضع الذى يغتسل فيه بالماء البارد ثم قيل لموضع الاغتسال باى ماء كان وذكر ثعلب ان الحميم يطلق على الماء البارد والظاهر ان النهى للترية. ﴿قوله وَقَالَ إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ﴾ لفظ عامة مضاف ههنا وكذا في حديث مسلم وعامتهم من مضر وفي المعارف انكر النحويون ان يستعمل لفظ عامة مضافاً بل قالوا يستعمل حالاً غير ان التفتازانى ذكر في خطبة شرح المقاصد وقوعه في كتاب سيدنا الفاروق رضى الله تعالى عنه مضافاً فلا عبرة لانكار النحاة عن ذلك كيف وقد ورد مضافاً في غير حديث.

**فائدة :** اختلفوا في حجية لفظ الحديث في احكام العربية فقليل حجة مطلقاً وقيل ليس بحجة مطلقاً لشيوع الرواية بالمعنى وقيل حجة عند غلبة الظن ببقاء لفظه صلى الله عليه وسلم كما ذكره ابن الهمام في شرح الهداية، قلت : استدلال الفقهاء والمحدثين بالادوات وغيرها يؤيد القول الاول، (والوسواس) بالفتح حديث النفس والافكار وبالكسر مصدر وايراث البول في المستحم الوسواس ظاهر لانه يتوهم ان الحصاة القريبة من الارض اصابتها النجاسة بل قد يزيد التوهم عند ذلك واخذ الثوب ولُبسه، فافهم. اعلم ان ارض المستحم لو كانت بحيث لا يعود منها الرشاش او كان له منفذ فلا كراهة، وما روى عن انس بن مالك رضى الله تعالى عنه (انما يكره البول في المغتسل مخافة اللمم) فالمراد منه الوسواس لانه طرف من الجنون، وقيل المراد من الوسواس في



حديث الباب التسيان اى انه يورث التسيان قال ابن عابدين قبيل التيمم، قيل ست تورث التسيان: سور الفارة، وإلقاء القملة وهى حية، والبول فى الماء الراكد، وقطع القطار ومضغ العلك وأكل التفاح، وزاد بعضهم فيها العصيان - الخ - وجميع ما ذكره ابن عابدين ستة وثلاثون شيئاً ولعل البول فى المستحجم نظير البول فى الماء الراكد او نظير الورود فى محل الاستنجاء. ﴿قوله من حديث أشعث بن عبد الله﴾ بن جابر، هو واشعث بن جابر واشعث الاعمى واشعث الازدى واشعث الحملى (بضم الحاء وسكون الميم نسبة الى الجد) كله واحد وقيل ان الاشعث الاعمى غير ابن عبد الله، ﴿قوله فقال ربنا الله لا شريك له﴾ اى المالك والخالق هو الله لا شريك له فى خلق الاشياء من الوسواس وغيره (فان قيل) هذه معارضة بالحديث، قيل: فى الجواب لم يبلغه الحديث ولو بلغه لما عارضه لامعارضة حقيقية لانها كفر ولاصورية لانها منكرة الاترى ان ابا يوسف حكم بقتل رجل قال لا أحب الدباء حين روى انه عليه الصلوة والسلام كان يحب الدباء فتاب الرجل من فوره كما حكاه القارى فى المرقاة، وروى ابن ماجة فى باب اتباع السنة ان عبد الله بن مغفل امتنع من تكلم ابن اخيه حين عارض حديث النهى من الحذف عملاً. وروى مسلم وغيره ان ابن عمر سب ابنه وغضب عليه حين عارض حديث اذن النساء قولاً، وروى الدار قطنى ان ابن عمر غضب الرجل حين عارض حديث المستيقظ من المنام بقوله ارعيت ان كان حوضاً، وروى مسلم ان عمران بن حصين غضب على بشير بن كعب حين عارض حديث الحياء خير كله بما فى الكتب السابقة ان منه ضعفاً وروى الترمذى ان وكيعاً غضب على رجل قال ان الاشعار مثله، وقيل فى الجواب ان ابن سيرين بلغه الحديث لكن اهل زمانه كانوا يتشددون على البول فى المستحجم او كادوا يعدّون المؤثر فى الوسواس فأشار الى ان المؤثر هو الله تعالى ولم ينكر الاسباب.

**فائدة:** اعلم ان ترتب المسببات على الاسباب بجرى سنة الله تعالى وعادته على الترتب عند الامام الاشعرى وبالتوليد عند المعتزلة بأن توسط الاسباب من قبيل الوساطة فى الثبوت المعروض الحكم وبالاعداد عند الحكماء وقال ابو منصور الماتريدى بان فى الاشياء خواص مؤثرة مستندة الى قدرة الله تعالى وخلقه اياها ومع هذا يقدر ان يجردها عنها متى شاء وهذا المذهب هو الذى تخشع له العقول السليمة. ﴿قوله وقال ابن المبارك - الخ﴾ وكذا لا بأس اذا كان له منفذ او كان موضع القدمين عالياً لا يصيب اليه رشاش الماء.



## بَاب مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ

السَّوَاكُ بالكسر في اللَّغَةِ ما يَتَسَوَّكُ به من العود فيرادف المسواك إذا ويطلق على نفس الفعل وهو الاستياك وهو يذكر ويؤنث وانكر تانيثه الازهرى وجمعه سوك بضمتين وقد تسكن السواك وفي العرف استعمال العود ونحوه في الاسنان لطيب الفم وهو سنة مؤكدة عند الجمهور ونسب القول بالوجوب الى اسحاق وداؤد وانكر صحة هذه النسبة النووي ثم هو اما سنة الوضوء او سنة الصلوة او سنة الدين وفيه فوائد كثيرة منها انه يذكر الكلمة عند الموت ويسهل خروج الروح وبضده الافيون فليراجع الى الطحطاوى شرح مراقى الفلاح، واما كيفية استعماله فهي ان يبله فيأخذه بيمنه ويجعل الخنصر اسفله والابهام اسفل رأسه و باقى الاصابع فوقه كما رواه ابن مسعود ويبدء من الجانب الايمن ثم اليسر في الاعالى وكذلك في الاسافل، ثم يبله ثانيًا وثالثًا وتام الكلام في كتب الفتاوى. ﴿قوله لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ﴾ **فان قيل** : كلمة لو لا تقتضى امتناع الشيء الثانى لوجود الشيء الاول وهذا المعنى لا يصح ههنا لان المشقة على الامة منتفية ليست بمتحققة، قلنا : الكلام محمول على حذف المضاف اى لولا مخافة المشقة على الامة فاندفع الاشكال، فان قيل : يلزم من هذا الحديث ان لا يكون السَّوَاكُ مأمورًا به، قلنا : جواب لولا مقيد بقيد الوجوب اى لا أمرهم وجوبًا فافهم، اعلم ان ظاهر هذا الحديث يدل على كون السَّوَاكِ سنة الصلوة وهو المنسوب الى الشافعية فمن توضأ واستاك وصلى ثم صلى بهذه الطهارة صلوات أخرى لم يكن مؤديًا لسنة السواك عندهم، والمشهور عند الحنفية انه من سنن الوضوء يدل عليه رواية (عند كل وضوء) ، (رواها النسائي وابن خزيمة وصححها الحاكم وذكرها البخارى في صحيحه تعليقاً في كتاب الصوم واخرجها الطحاوى بلفظ مع كل وضوء ومثلها عند البيهقي في الكبرى) وعند احمد في مسنده واخرجها الطبراني عن على مرفوعاً و رواها الشافعى ومالك رحمهما الله ايضاً بلفظ مع كل وضوء ويؤيدها ما رواه ابوداؤد (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء لكل صلاة طاهرًا كان او غير طاهر)، (١) فلما شق عليه ذلك امر بالسَّوَاكِ لكل صلاة وجه التائيد انها تدل على ان السَّوَاكِ قائم مقام الوضوء فيكون من سنن الوضوء والجواب عن حديث الباب ان لفظ مع صريح في ما ذهبنا اليه ولفظ

١ - رواه ابوداؤد ، في كتاب الطهارة، باب السواك ، ورواه سنن الدارمى في كتاب الطهارة ، باب قوله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ، ورواه احمد في مسند الانصار ، باب حديث عبدالله ابن حنظلة ابن الراهب ابي عامر ابن ....



عند يحتمل كلا الامرين ان يكون مع الصلوة من غير وضوء وان يكون مع الوضوء للصلوة، قال الرضى فى شرح الكافية ان معنى عند القرب حساً او معنًاً فيحمل المحتمل على الصريح دون العكس ولان الاستيالك من باب الطهارة فالحاقه بوضوء اولى من إلحاقه بالصلوة مع انه مظنة خروج الدم، وقال اهل التحقيق من الحنفية انه من سنن الدين قال فى امداد الفتاح وليس السواك من خصائص الوضوء فانه يستحب فى حالات، منها : تغير الفم والقيام من النوم والى الصلوة ودخول البيت والاجتماع بالناس وقراءة القرآن لقول ابى حنيفة رحمه الله ان السواك من سنن الدين فتستوى فيه الاحوال كلها - آه - وفى القهستانى ولا تختص بالوضوء كما قيل بل سنة عليحدة على ما فى ظاهر الرواية - آه - وتضمن صرح باستحبابه عند الصلوة ايضاً الحلبي وابن الهمام فى الفتح عن الغزنوية والتارخانية من التتمة فعلى هذا لاجابة الى التاويلات، نعم يتأكد استعماله فى حالات واوقات ذكروها لكن على وجه التفاوت ويتركه عند الصلوة من كان ضعيف اللثة او يكتفى باللسان والاسنان بالرفق.

**فائدة :** اعلم ان قوله (لامرهم) يدل على جواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم وقد مر البحث فى المقدمة فى الفصل الثانى. «قوله وحديث أبى هريرة إنما صح لأنه قد روى من غير وجه» هكذا فى النسخ الهندية فيكون تأكيداً لما سبق وفى النسخة المصرية «وحديث أبى هريرة أصبح قد روى من غير وجه» فيكون تأسيساً وانما ترك الامام الترمذى وجه صحة حديث زيد بن خالد للاتفاق على صحته اولما سيذكره عن الامام البخارى انه اصح. «قوله وأما محمد بن إسماعيل فزعم أن حديث أبى سلمة عن زيد بن خالد أصح» فان قيل : ان الامام البخارى ذكر فى صحيحه فى كتاب الصوم فى ترجمة الباب حديث ابى هريرة على وجه الجزم وذكر حديث جابر وزيد بن خالد بصيغة التمرىض حيث قال يروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد، قيل : الجواب انما ذكره بصيغة التمرىض لاجل محمد بن اسحاق وضعفه منجبر بالمتابعة، قال الحافظ فتح البارى اخرج الامام احمد من طريق يحيى بن ابى كثير حدثنا ابو سلمة عن زيد بن خالد فذكر نحوه، وقيل انما صحه حديث ابى هريرة او اصحيته باعتبار حديث زيد بن خالد على الاطلاق واد اصحية حديث زيد بن خالد فباعتبار حديثى ابى سلمة عن ابى هريرة وزيد بن خالد ففيها حديث زيد اصح من حديث ابى هريرة فى رأى الامام البخارى. «قوله وفى الباب عن أبى بكر الصديق - الخ» لعله اشار الى انه متواتر اسناداً. «قوله ولاخرت صلاة العشاء الى الليل» أى على وجه الوجوب فالحاصل ان استحباب التأخير باق وبه نأخذ ثم قيل يستحب



التأخير الى ثلث الليل، وقيل الى نصف الليل والتأخير الى ما بعد نصف الليل مكروه تحريماً او تزيهاً واختار الطحاوى انه يكره تزيهاً. ﴿قوله فَكَانَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ يَشْهَدُ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَسْجِدِ وَسِوَاكُهُ عَلَى أُذُنِهِ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِبِ لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا أُسْتَنَّ﴾ محمول على الظاهر عند اهل التحقيق ويؤول عند الجمهور بان معناه لا يقوم الى الصلوة وهو محدث الا استاك عند الوضوء كما هو المراد في قوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ اويقال ان الحجة رواية الراوى لا رأيه، ومارواه البيهقي عن جابر بن عبد الله مرفوعاً : (قال كان سواك النبي صلى الله عليه وسلم موضع القلم من اذن الكاتب) <sup>١</sup> فضعه البيهقي لانه تفرد به يحيى بن اليمان وهو ضعيف وكذا لا يلزم منه الاستعمال عند الصلوة وما رواه الخطيب عن الصحابة ان اسوكتهم كانت خلف آذانهم يستنون بها لكل صلوة فبعد تسليم صحتها لا يدل على مرام الشافعية كما مر ولا ضرر في بقاءها على الظاهر عند اهل التحقيق.

### بَاب مَا جَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ

#### فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا

﴿قوله حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ﴾ كان يدلّس عن الاوزاعي تدليس التسوية وهو حذف ضعيف بين الثقتين وهذا شر اقسام التدليس والقدمات يسمونه التجويد وفيه يقول ابن حجر في طبقات المدلسين موصوف بالتدليس الشديد مع الصدق. ﴿قوله عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ﴾ هو ابو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الشامي كان اسمه عبدالعزيز فسمى نفسه عبد الرحمن وهو امام اهل الشام افق في سبعين الف مسألة يسكن دمشق ثم تحول الى بيروت فسكنها مرابطاً الى ان مات والاوزاع بطن من حمير وقيل قرية من دمشق وقيل الاوزاع بقايا مجتمعة من قبائل شتى. ﴿قوله فَلَا يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ﴾ النهى للتزيه عند الجمهور مطلقاً بلا فرق بين نوم الليل والنهار والتقيد في الحديث بنوم الليل لكثرة الوقوع والقرينة على التزيه انه عليه الصلوة والسلام بناه على امر متوهم مشكوك فلا يتنجس الماء عندهم، نعم يكره الادخال وفي رد المحتار عن شرح الاقطع يكره الوضوء بالماء الذي ادخل المستيقظ يده فيه لاحتمال النجاسة كالماء الذي ادخل الصبي يده فيه - آه - اقول : وظاهر التعليل انه لو نام مستنجياً (بالماء) ولانجاسة عليه لا يكره ادخال يده ولا الوضوء مما ادخل يده فيه لعدم احتمال النجاسة، تأمل، انتهى مافي رد المحتار،

١ - رواه البيهقي في سننه الكبرى في كتاب الطهارة ، باب تأكيد السواك ثم القيام الى الصلوة .



قلت: لعل فيه اشارة الى ان عدم النجاسة على موضع الاستنجاء لا ينفي عدم طرور النجاسة كما روى عن الشافعي وغيره ان اهل الحجاز كانوا يستنجون بالاحجار وبلادهم حارة فاذا نام احدهم عرق فلا يامن التائم ان تطوف يده على ذلك الموضع النجس او على بثره او قملة او قذر او غير ذلك، قال الامام النووي في هذا الحديث دلالة لمسائل كثيرة منها: ان موضع الاستنجاء لا يظهر بالاحجار بل يبقى نجسًا معفوًا عنه في حق الصلوة - آه - والراجح عند اهل التحقيق من الحنفية طهارة المحل كما يظهر النعل بالمسح فالظاهر عندنا طهارة المحل بعد الاستنجاء بالاحجار الا اذا جاوزت النجاسة فوق الدرهم والنهي للتحريم عند الحسن ويتنجس الماء عنده مطلقًا، وروى عن احمد في نوم الليل فقط انه يتنجس الماء وروى عنه ان النهي للترية وقال انه اعجب الى ان يهريق الماء - آه - وفي هذا الحديث دلالة على ان الماء القليل يتنجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يتغير احد اوصافه وجه الدلالة ان توهم النجاسة اذا كان يوجب الترية فتحققها يوجب التحريم البتة والتحريم يستلزم تنجس الماء، واما غسل اليدين في الابتداء فقال صاحب البحر ان الابتداء بغسل اليدين واجب اذا كانت النجاسة متحققة فيها وسنة عند ابتداء الوضوء وسنة مؤكدة عند توهم النجاسة كما اذا استيقظ من النوم وليس في هذا الحديث دلالة على ان النهي عن الادخال ورد لاجل ملامسة الشيطان لانه لم يرد في هذا الحديث مبيت الشيطان على اليد حيث لم يُروَ فانه لا يدرى ماذا بات على يده، نعم ورد مبيته على الخياشيم فما قاله ابن تيمية لاتساعده رواية ولادراية كيف وورد عند الدارقطني اين بات يده منه اى من جسده وفي رواية أخرى عنده اين باتت تطوف يده وورد عند ابن ماجه فانه لا يدرى اين باتت يده ولا على ما وضعها فان هذه الروايات تدل على ضد مرام ابن تيمية. «قوله حَتَّى يُفْرِغَ عَلَيْهَا» من هذه الاناء ان امكن رفعه فيغسل اليمنى ثلاثًا ثم اليسرى وان لم يكن لكن معه اناء صغير فكذا ذلك والآن ادخل اصابع يده اليسرى مضمومة دون الكف وصب على اليمنى ثم يدخلها ويغسل اليسرى ولو لم يمكنه الاغتراف بشيء ويداه نجستان امر غيره بالاغتراف والصب فان لم يجد ادخل منديلًا فيغسل بما تقاطر منه فان لم يجد رفع الماء بفيه فان لم يقدر تيمم وصلّى ولا اعادة عليه وتمام المباحث في عمدة القارى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ

قال داود الظاهري والحسن واسحاق انها واجبة اى فرض وروى عن احمد ايضا او قال مالك والشافعي وابو حنيفة انها سنة وهو اظهر الروايتين عن احمد وحكى عن مالك انها بدعة وروى



عن ابي حنيفة رحمه الله انها مستحبة وتفرد ابن الهمام من الحنفية بقول الوجوب وصرح صاحبه الامام قاسم بانه لاتقبل تفردات شيخنا. ﴿قوله لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ظاهر الحديث حجة لاهل الظاهر لان كلمة - لا - تفيد نفى الذات ظاهراً، قلنا : هذا الحديث روى بأسانيد كلها ضعيفة (١)، رواه ابوداؤد وضعف بالانقطاع وهو غير ضار عندنا بعد عدالة الرواة وثقتهم كالارسل، ورواه ابن ماجة من حديث كثير بن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن بن سعيد عن ابيه وأعلّ بان ربيعاً ليس بمعروف ونوزع في ذلك فعن ابي ذرعة ربيع شيخ وقال ابن عمّار ثقة وقال البزار روى عنه فليح بن سليمان وعبد العزيز الدراوردي وكثير بن زيد وغيره هكذا في الشرح الكبير واما حديث الباب فقال الدار قطنى اختلف فيه ثم ذكر الاضطراب فيه حكاه الحافظ في التلخيص وذكر عن ابي حاتم وابي ذرعة انهما قالوا ان الحديث ليس بصحيح وابو ثفال ورباح مجهولان وجدة رباح لانعرف اسمها ولاحالتها وقال ابن القطان الحديث ضعيف جداً وقال البزار ابو ثفال مشهور ورباح وجدته لانعلمهما روي الاّ هذا الحديث ولاحدّث عن رباح الا ابو ثفال فالخبر من جهة النقل لايبث، انتهى ، ومع ذلك فهو اى حديث الباب معارض بما روى مرفوعاً (من توضأ و ذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله كان طهوراً لأعضاء وضوءه)، (رواه الدار قطنى والبيهقى عن ابن عمر) (٢) وفيه ابوبكر الدابري متروك ومنسوب الى الوضع، وكذا روياه من حديث ابي هريرة وفيه مرداس وابوه وكلاهما ضعيفان وكذا روياه ايضاً من حديث ابن مسعود وفيه يحيى بن هاشم السمسار وهو متروك ورواه عبد الملك بن حبيب عن ابان وهو مرسل ضعيف، ورواه ابو عبيد وهو موقوف معضل كذا في التلخيص لكن يؤيده حديث (لاتتم صلوة احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امره الله تعالى) ، (رواه النسائي)، (٣) ولا ذكر للتسمية في القرآن وكذا يؤيده ما رواه الدار قطنى عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه (سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب التسمية على الوضوء، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسنها، باب ما جاء في التسمية على الوضوء، ورواه الدارمي في كتاب الطهارة، باب التسمية في الوضوء، ورواه احمد في باقى مسند المكذبين، باب باقى المسند السابق

٢- ذكره في تحفة الاحوذى شرح الترمذى نقلًا من البيهقى والدارقطنى في كتاب الطهارة، باب في التسمية قبل الوضوء .

٣ - رواه النسائي في كتاب التطبيق، باب الرخصة في ترك الذكر في السجود، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسنها، باب ما جاء في الوضوء على ما امر الله تعالى، ورواه الدارمي في كتاب الصلوة، باب في الذى لا يتم الركوع والسجود.



ارثيت الرجل منا يذبح وينسى ان يسمى الله، قال اسم الله في فم كل مسلم (١) اى فى قلب كل مسلم سمي اولم يسم، وفى سنده مروان بن سالم وهو متروك، واستدل الامام الطحاوى بحديث مهاجرين قنفذ اتى كرهت ان اذكر الله على غير ظهور او كما قال وجه الدلالة انه يقتضى ان تكون التسمية مكروهة فكيف تكون مفروضة، **فان قيل** : يلزم من استدلاله ان تكون التسمية مكروهة والامر ليس كذلك لان الامام الطحاوى اختار سنيتها، **قلنا** : لعل الامام الطحاوى اراد دفع سورة القائلين بالفرضية باثبات معارضه والا فحديث المهاجر اما منسوخ كما فى شرح معاني الآثار وقد قال ابن الفغواء (وهو علقمة بن الفغواء صحابي) انهم كانوا اذا احدثوا لم يتكلموا حتى يتوضأوا فترلت هذه الآية واما يقال انه قد خص منه غفرانك والتسمية وغيرها، وبالجمله حديث الباب لا يتقوى ان يفيد الفرضية او الوجوب لانه حديث ضعيف بخلاف حديث لاصلوة الآ بفتح الكتاب فانه حديث صحيح وغير معارض بالروايات الاخرى فيحمل الحديث على نفى الكمال جمعاً بين الروايات والكمال ينتفى بانتفاء السنة ايضاً ويقول شيخ مالك ربيعة الراى المراد من الذكر القلبي وهى النية، قلت : هذا راجع الى نفى الكمال كما لا يخفى ويقول بعض المحققين ان النفي مشترك بين نفى الصحة ونفى الكمال، والمراد ههنا الثانى لثلا يتعارض الحديثان ولوسلم ان المراد نفى الصحة فهو من قبيل تزيل الناقص كالمعدوم لمصلحة الترغيب وغيره، اعلم ان التسمية الماثورة فى حديث ابي هريرة مرفوعاً (بسم الله والحمد لله)، (رواه الطبرانى فى المعجم الصغير باسناد حسن)، وقال فى الفتح لفظها المنقول عن السلف وقيل عن النبى صلى الله عليه وسلم (بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام)، ولندكر ههنا فوائد مهمة.

**فائدة** : اعلم ان هذا الحديث لم تبلغ ضروريات الدين ولم يتوارث عليه الامة فالتاويل فيه مقبول وقول المجتهدين فيه بالرأى غير مردود، نعم التصرف فى ضروريات الدين والتاويل فيها وتحويلها الى غير ما كانت عليه واخراجها عن صورة ماتوارث عليه الامة كل ذلك كفر فان ما تواتر لفظاً او معنى وكان مكشوف المراد فقد تواتر مراده فتاويله ردّ للشريعة القطعية وان لم يكذب صاحب الشرع كما حققه الشيخ الانور قدس سره فى اكفار الملحددين.

**فائدة** : ثم اعلم ان الرجوع عن تحقيق الى تحقيق آخر لاجتث فى جوازه ولاشك فى وقوعه من اهل الاجتهاد، وكذا رجوع المقلد عن مذهب امامه فى آحاد المسائل جائز عند اهل التحقيق من

١ - رواه الدارقطنى فى كتاب الطهارة ، ورواه فى مجمع الزوائد فى باب التسمية سمي رمى الصيد والذبح، ورواه البيهقى فى كتاب الطهارة، باب من ترك التسمية وهو ممن نحل.



اهل المذاهب الاربعة، وكذا الرجوع قبل العمل به جائز اتفاقاً لمن لم يلتزم مذهباً معيناً واختلافاً لمن التزمه ذلك، وكل ذلك اذا لم يكن تبعاً للرخص وتلفيقاً للاقوال فان ذلك يفضى الى تلاعب في الدين واهانة لائمة المسلمين، نعم الرجوع بعد العمل به تقليداً لا يجوز والمراد به ان رجلاً مثلاً عمل في حكم مقلداً للمذهب او قول ثم بعد العمل بدأ له ان عمله عليه لم يصح لوجه من الوجوه فيرجع في هذا الحكم عن التقليد ويتقلد القول الآخر تصحيحاً لعمله السابق كحنفى صلى ثم عثر على انه نقض وضوءه بخروج الدم السائل من جسده فيرجع فيه عن المذهب الحنفى ويقول اختار مذهب الشافعية تصحيحاً لصلوته التي صلاحها فذلك غير جائز في حق نفسه والآ فلاضير فيه في حق غيره كما اذا امّ محدثاً ثم ارتحل وتذكر بعده فافهم.

**فائدة :** اعلم انا لانتقد ان اصحابنا مُصيبون قطعاً وان مخالفينهم مخطئون جزماً فان المجتهد يخطئ ويصيب لان الحق عند الله واحد وهو المشهور عند علماء الاصول وذكر في التحرير وشرحه ما ملخصه ان المختار والمنقول عن الائمة الاربعة ان حكم الواقعة المجتهد فيها قبل الاجتهاد حكم معين اوجب الله تعالى طلبه فمن ادركه فهو المصيب ومن لم يدركه فهو المخطئ ثم اختلف علماءنا في المخطئ فعند البعض مخطئ ابتداءً اى من حيث الدليل حيث اتخذ مالم ليس بدليل دليلاً وانتهاءً اى من حيث الحكم وعند البعض الآخر مخطئ ابتداءً لا انتهاءً فحينئذ كان مخطئاً عند الله ومصيباً في علمه وهذا ما قال ابو حنيفة رحمه الله كل مجتهد مصيب اى من حيث انه اقام الدليل كما هو حقه مستجمعاً لشرائطه واركانه، والحق عند الله واحد وقال المعتزلة الحق في موضع الخلاف متعدد ونسب هذا الى الاشعري ايضاً فيكون كل مجتهد مُصيباً وللتفصيل موضع آخر، فاذا كان الحق في موضع الخلاف واحداً ولا يتمكن المجتهد من اصابته قطعاً بل على غلبة الظن فاذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا في الفروع يجب ان نقول ان مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب وهذا لا ينافي قولنا ان المذاهب الاربعة حق لان حقيقتها في كيفية الاخذ من الكتاب والسنة، ونقول في الاصول نحن على الحق ومخالفنا من اهل البدع كالمعتزلة على الباطل فافهم.

**فائدة :** اذا كان الامام مخالفاً للمقتدى في الفروع فليل يجوز الاقتداء به الا اذا علم المقتدى منه ما يزعم به فساد صلوته وقيل يجوز الاقتداء به ولكن يكره و ان راعى مواضع الفساد وقيل لايجوز الاقتداء به مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً بلا كراهة مالم يكن غير مراعى في الفرائض والاركان قال العلامة الشامي والذي يميل اليه القلب عدم كراهة الاقتداء بالمخالف مالم يكن غير مراعى في



الفرائض لان كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا ائمة مجتهدين وهم يصلون خلف امام واحد مع تبائن مذاهبهم، انتهى، ولا يجب على المقتدى ان يسئل عن امامه المخالف في الفروع لان السلف الصالحين لم يسئلوا عن حال الامام وان كان مخالفاً عنه في رأى كما لا يخفى وقال الشيخ الانور قدس سره والحق انه لا عبرة لرأى المأموم بل الاعتبار لرأى الامام حيث توارث عن السلف والقدماء كلهم الاقتداء خلف ائمة مخالفين لهم في الفروع فالصحابة والتابعون وكذا الائمة المتبوعون كانوا يصلون خلف الامام الواحد مع انهم مجتهدون اصحاب المذاهب والآراء ولم ينقل عن احدٍ منهم نكير او خلاف ذلك.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ

المضمضة تحريك الماء في الفم وكما لها يحصل بادارة الماء فيه ثم مجّه والاستنشاق جذب الماء في الانف بالنفس والاستنثار هو اخراج الماء بعد ادخالها في النثرة وهي سنن في الطهارتين عند الشافعي ومالك و واجبات فيهما عند احمد وقال الاستنشاق اوكد وقال ابو ثور الاستنشاق والاستنثار واجبتان والمضمضة سنة وقال الحنفية بسنية الاستنثار فيهما ويؤيدهم ما رواه ابوداؤد الطيالسي عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً : (من توضأ فليستثر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج)، وقالوا بسنية المضمضة والاستنشاق في الوضوء وبفرضيهما في الغسل. ﴿قوله إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاسْتِثْرْ﴾ والاستنثار فرع الاستنشاق فيدل على الاستنشاق ايضاً وكذا على المضمضة ايضاً لاستواءهما وحجتنا قوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ - الْآيَةَ﴾ حيث لم يأمر بالمضمضة والاستنشاق والاستنثار وكذا قوله عليه الصلوة والسلام (توضأ كما امرك الله تعالى فاغسل وجهك - الحديث)، (رواه الترمذي)، ولم يأمر بالمضمضة وغيرها والآحاد لاتصح بها الزيادة على كتاب الله تعالى لانها في حكم النسخ فلا تكون مفروضة بل تكون مسنونة ولا يصح ان تكون واجبة لعدم الواجب في الوسائل او لعدم ثبوت الاعادة عن السلف لم يقل احد منهم ان تاركها يعيد الوضوء وبالجمله ان القرائن الخارجية تدل على ان الامر مصروف عن الوجوب، **فان قيل:** روى الدارقطني عن عائشة وابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه اولايتم الوضوء الا بهما)، (١) **قلنا :** في حديث عائشة سلمان بن موسى قال البخارى عنده مناكير وقال النسائي ليس بالقوى

١ - رواه الدارقطني في كتاب الطهارة، باب ما روى من قول النبي صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس.



وفي حديث ابن عباس جابر الجعفي كذبه أيوب وزائدة وقال النسائي متروك وعلى تقدير تسليم الصحة يحمل على ان معناه انهما من الوضوء الذي لا بد منه اي من تمام الوضوء وكماله كما تدل عليه الرواية الثانية، **فان قيل** : قد روى الدارقطني عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمضمضة والاستنشاق، **قيل** في الجواب ان الدارقطني اعلمه بان غير هدبة وداؤد يرويه مرسلًا لكن هذه العلة غير قاذحة عندنا فالانسب ان يقال ان الامر بهما مسلم لكنه مصروف عن الوجوب الى الندب وحجتنا على فرضيتهما في الغسل قوله تعالى : ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ حيث امر بالمبالغة في التطهير فيجب غسل سائر البدن اذا لم يكن فيه حرج وكذا حرمة قراءة القرآن للجنب يؤيد ان الجنابة سرت الى لقم فلا بد من غسله، ويرد على من قال بسنيتهما في الغسل ما رواه الدارقطني والبيهقي عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه (المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة) ، **فان قيل** : ان في سنده بركة بن محمد وهو ضعيف، **قلنا** : انه اثنى عليه ابن معين وكذا روى هذا الخبر من غير طريق مرسلًا وقال الشيخ تقي الدين في الامام قد روى هذا الحديث موصولاً من غير طريق بركة بن محمد، وكذا يرد عليهم ما اخرج به البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه سئل عن نسي المضمضة والاستنشاق، قال لا يعيد الا ان يكون جنبًا وكذا يرد عليهم ما اخرج به الترمذي وابوداؤد وابن ماجه من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً (ان تحت كل شعر جنابة)، (١)، وفي الانف ايضاً شعر فيفرض غسله ويدخل فيه ما ظهر بعد غمض العينين، فافهم . **قوله** وَإِذَا اسْتَجْمَرْتَ فَأَوْرَظْ لِلاستجمار ثلاثة معان كلها تصح ههنا : الاول استعمال الجمار في الاستنجاء حكى عن مالك رحمه الله تعالى، ههنا والثاني : استعمال البخور في الكفن حكى عن مالك ايضاً، والثالث : رمي الجمار في الحج، وقد مرت مسألة الايتار في الجمار في باب الاستنجاء بالحجارة فليراجع.

## بَابُ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ

اعلم ان الاحتمالات ههنا ترتقى الى ثمان : الاول الجمع بينهما بغرفة واحدة بحيث يتمضمض ثلاثاً منها ثم يستنشق ثلاثاً، والثاني الجمع بينهما من غرفة واحدة بحيث يتمضمض ويستنشق منها في كلّ مرة من المرات الثلاث ويقال للاول الفصل وللثاني الوصل واستصعبهما ابن القيم بغرفة واحدة، والثالث : الجمع بينهما بغرفتين على وجه الفصل، والرابع على وجه الوصل وهـو

١ - رواه الترمذي في كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء ان تحت كل شعرة جنابة، ورواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب في الغسل من الجنابة، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب تحت كل شعرة جنابة.



احتمال غير معتبر عند اهل العلم، والخامس الجمع بينهما بثلاث غرفات على وجه الوصل، والسادس على وجه الفصل وهذا السادس غير معتبر عند اهل العلم كالرابع والسابع الجمع بينهما بست غرفات على وجه الفصل، والثامن الجمع على وجه الوصل وهذا الثامن غير معتبر عند اهل العلم والافضل عندنا السابع وهو احدى الروايتين عن مالك وهو الذي نقله الترمذي هنا عن الشافعي وهو رواية ابي علي الحسن بن محمد الزعفراني الشافعي عنه والافضل عند الشافعية الخامس وهو الاصح من روايتي الشافعي عندهم وهو القول الجديد وهو الرواية الثانية عن مالك وهو المختار عند احمد. ﴿قوله مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ فَعَلَّ ذَلِكَ ثَلَاثًا﴾ ظاهر الحديث حجة للقول الجديد وحجتنا ما رواه ابن السكّن في صحيحه عن شقيق بن سلمة قال (شهدت على بن ابي طالب وعثمان بن عفان توضأًا ثلاثًا ثلاثًا وافردا المضمضة والاستنشاق ثم قالوا هكذا رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ)، (١) ولنا ايضا ما رواه ابوداؤد من حديث طلحة بن مصرف وفيه (فرئته يفصل بين المضمضة والاستنشاق) (٢) وتكلم عليه المحدثون لانه من طريق ليث بن ابي سليم، قال النووي اتفق العلماء على ضعفه والجواب عنه ان الامام مسلم عدّه في مقدمة صحيحه في الطبقة الثانية من الرواة الذين هم وان كانوا غير موصوفين بالحفظ والاتقان كالطبقة الاولى الا ان اسم السّر والصدق وتعاطى العلم يشملهم وكذلك اعلوا حديث ابي داؤد بجهالة مصرف وابنه طلحة ولكن حسن اسناده ابن الصلاح وسكت عليه ابوداؤد، نعم تكلم عليه ابوداؤد في باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر عن احمد قال كان ابن عيينة ينكره ويقول ايش هذا طلحة بن مصرف عن ابيه عن جدّه واسم جدّ طلحة عمرو بن كعب له صحبة عند المحدثين المحققين، ولنا ايضا ما رواه الطبراني في معجمه وفيه : (فمضمض ثلاثًا واستنشق ثلاثًا يأخذ لكل واحدة ماء جديدًا)، (٣) وهو الاصرح في الباب والادل على المرام، ولنا ما رواه ابن ماجة وفيه : (فمضمض ثلاثًا واستنشق ثلاثًا)، ورجاله رجال الصحيح وكذا روى هذا اللفظ ابوداؤد والطبراني في الاوسط، والقياس يؤيدنا كما في العناية الفم والانف عضوان منفردان فلا يجتمع بينهما بماء واحد كسائر الأعضاء ، انتهى ، ومذهبنا هو الاحوط لان

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق، وانفرد به ابوداؤد.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق، وانفرد به ابوداؤد.

٣ - رواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد، ورواه احمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة، باب من مسند على ابن ابي طالب رضى الله تعالى عنه، ورواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم.



الاكثر يتضمن الاقل لا بالعكس، والجواب عن حديث الباب انه محمول على بيان الجواز لان اصل السنة عندنا يؤدي في صورة الفصل والوصل كليهما وهو ظاهر عبارة الدر المختار وغيره او يقال ان الوصل يحصل به سنة المضمضة والاستنشاق دون سنة تجديد الماء، وأجيب عنه ايضاً ان حديث عبدالله بن زيد ليس حكاية عن العادة الكريمة بل هي حكاية فعل جزئي كما يدل عليه سياق عبدالعزيز بن ابي سلمة عند البخاري في باب الغسل والوضوء في المخضب والقدر فيحمل على حالة قلة الماء او على بيان الجواز ويرجح ما هو الاقيس الاحوط، وأجيب عنه ايضاً بكونه مؤولاً قال العلي القاري الاظهر ان من كفّ واحد تنازع فيه الفعلان والمعنى مضمض من كف واستنشق من كف وقيد الوحدة احتراز من التثنية، وقال الشيخ ابن الهمام وما روى بكف واحدة فلنفي كونه بكفين معاً او على التعاقب كما ذهب اليه بعضهم من ان المضمضة باليمنى والاستنشاق باليسرى، ويرد على جواب التاويل انه يدفعه ما رواه البخاري في باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة عن ابن عباس مرفوعاً انه عليه الصلوة والسلام ( اخذ غرفة من ماء فمضمض بها واستنشق ) (١) ، وكذا يرد عليه ما في سنن ابي داود في باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم : ( ثم تمضمض مع الاستنشاق بماء واحد ) (٢) اللهم الا ان يقال ان في هذه الروايتين نقلاً بالمعنى. ﴿قوله حسن غريب﴾ هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه وحكم عليه الترمذي بانه حسن غريب فلا يصح ما قاله البعض ان الحسن عند الترمذي في مثل هذا حسن لغيره وكذا يعلم منه ان الامام الترمذي محقق ذو الرأي ليس بمقلد بحث للبخاري. ﴿قوله وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثِقَةٌ﴾ وزيادة الثقة مقبولة ما لم يقع منافية لرواية اوثق منه كما فيما نحن فيه. ﴿قوله تَفْرِيقُهُمَا أَحَبُّ إِلَيْنَا﴾ مبتدء وخبر من قبيل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه، او يقال ان قوله احب الينا خبر مبتدء محذوف اى هو، و ورد في بعض النسخ تفريقهما احب فلاحاجة الى التاويل والتقدير. ﴿قوله وَ قَالَ الشَّافِعِيُّ﴾ وهي رواية الزعفراني ومن فقهاء يروى الترمذي مذهب الشافعي.

١ - رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحد، ورواه الترمذي في كتاب الطهارة، ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب مسح الاذنين مع الرأس وما يستدل به على انهما من صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وستنها، باب ثواب الطهور، ورواه احمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة، باب ومن مسند علي ابن ابي طالب رضى الله تعالى عنه.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة ، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه النسائي في كتاب الطهارة. باب غسل الوجه، ورواه احمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة، باب ومن مسند علي ابن ابي طالب رضى الله تعالى عنه.



**فائدة :** اعلم ان هناك زعفرانياً آخر وهو حنفى مرتب الجامع الصغير والزيادات وهو ابو عبدالله الحسن بن احمد.

## بَاب مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ

التخليل ادخال الشئ في خلل الشئ واللحية الشعر النابت على الخدين من عذار وعارض وعلى الذقن، وفي حاشية البحر عن الرملى يمسى الشعر النابت على الخدين الى العظم النابت بقرب الاذن عارضاً والنابت على العظم النابت بقرب الاذن عذاراً، انتهى، فالشعر النابت على الحلق وتحت الشفة خارج عن اللحية وكذا شعر الوجه خارج منها بدليل ما في صوم رد المختار انه لا باس بالاخذ من شعر الوجه وسيأتى تمام المبحث في موضعه ان شاء الله تعالى واما كيفية التخليل فروى ابن عدى عن جابر رضى الله تعالى عنه انه عليه الصلوة والسلام كان اذا خلل لحيته الكريمة شبك اصابعه كأنها اسنان مشط وروى ابن ماجة والدارقطنى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انه رضى الله تعالى عنه شبك لحيته باصابعه من تحتها ولم يزد، وفي الكفاية التخليل ان يخلل بعد التثليث من حيث الاسفل الى فوق وفي منح الغفار ان يدخل اصابع اليد في فروجها التى بين شعراتها من اسفل الى فوق بحيث يكون كف اليد الى الخارج وظهرها الى المتوضى ، انتهى، وتعقبه ابن عابدين بان المتبادر من رواية ابى داؤد ( انه عليه الصلوة والسلام اخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته ) (١) ادخال اليد من اسفل بحيث يكون كف اليد (تلى) لداخل من جهة العنق وظهرها الى خارج ليتمكن ادخال الماء المأخوذ في خلال الشعر ولا يمكن ذلك على الكيفية المارة فلا يبقى لاجذه فائدة - آه - قلت ما ذكره من المتبادر ليس بصحيح فان الرواية المذكورة انما تقتضى كون الكف (تلى) الى جهة العنق عند ادخال الماء الى الشعرات واما كونه كذلك عند التخليل فكلاً والظاهر ان يجعل الكف الى عنقه حال وضع الماء ويجعل ظهر كفه الى عنقه حال التحليل وهو الذى نقله الطحطاوى كما فى السعاية. «قوله يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ» اختلفوا فيه على ثلاثة اقوال احدها انه واجب يروى ذلك عن سعيد بن جبير كما فى البناية وثانيها انه مستحب وليس بمسنون وهو قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله كما فى المحيط وثالثها انه سنة وهو قول ابى يوسف والشافعى رحمهما الله وهو المختار عند المحققين من اصحابنا وهو الصحيح.

اعلم ان فى حكم اللحية روايات ثمانية: ١- وجوب مسح الربع ، ٢- وجوب مسح الكل، ٣- ومسح الثلث، ٤- ومسح مالاقى البشرة، ٥- وغسل الربع ، ٦- وغسل الثلث ، ٧-

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الطهارة، باب تخليل اللحية، ورواه ابن ماجة فى كتاب الطهارة وسنها، باب ما جاء فى تخليل اللحية.



وغسل ما يسترالبشرة، ٨\_ وسقوط الغسل والمسح كليهما، والصحيح افتراض غسل جميع مالاقي البشرة ويسترها وعليه الفتوى وفي البدائع وما سوى هذه الرواية مرجوع عنه، انتهى، وهذا كله في الكثرة واما الخفيفة التي ترى بشرتها فيجب ايصال الماء الى ما تحتها ولا خلاف في ان المسترسل اى الخارج عن دائرة الوجه لا يجب غسله ولا مسحه بل يسن. ﴿لَمْ يَسْمَعْ عَبْدُ الْكَرِيمِ مِنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ حَدِيثَ التَّخْلِيلِ﴾ ومع ذلك هو اصح ما في الباب اى اصح من حديث عائشة وام سلمة وانس وابن ابي اوفى وابي ايوب بخلاف حديث عثمان بن عفان فانه حسن صحيح لكنه ليس مما اشار اليه في الباب بل ذكره صريحا ولعل الامام الترمذى انما يورد بعد عقد الباب ما هو اصح ما في الباب مما اشار اليه بما في الباب ويمكن حمل هذا الدأب على الغالب فلا يردان الامام الترمذى لَمْ يَمْ يورد حديث عثمان بعد عقد الترجمة. ﴿قوله وبه يَقُولُ الشَّافِعِيُّ﴾ وروى عن مالك روايات الجواز والندب و وجوب ايصال الماء ان كانت خفيفة والا لم يجب وروى عنه وجوب التخليل في الجنابة وقال الجمهور بوجوب غسلها في الغسل.

### بَاب مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ أَنَّهُ يُبْدَأُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ

اعلم انه لا خلاف في افتراض مسح الرأس انما الخلاف في مقدار المفروض فمختار جمهور اصحابنا انه الربع وذكر القدورى انه مقدار الناصية وفسره بقوله وهو ربع الرأس فعلى هذا يكون القول بافتراض الربع والقول بافتراض مقدار الناصية واحداً وحقق ابن الهمام والعيني ان مقدار الناصية غير رواية الربع وفي الهداية وفي بعض الروايات قدره بعض اصحابنا بثلاث اصابع اليد وقال قوام الدين هو ظاهر الرواية وذكر في البدائع انه رواية الاصول وفي البناية انه رواية النوادر ذكرها ابن رستم في نوادره عن محمد، والاستيعاب سنة مؤكدة عندنا وظاهر مذهب مالك افتراض الاستيعاب وللشافعية في مقدار المفروض قولان صرح اكثرهم ان مسح شعرة واحدة يجزئه، وقال ابن القاضى الواجب ثلث شعرات وروى عن احمد وجوب مسح الجميع في حق كل واحد وروى عنه انه يجزئ مسح البعض كالشافعية واستدل الشافعية بقوله تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ بان المسح المذكور فيه مطلق والمطلق يحمل على الادنى ما لم يصرف عنه صارف وههنا لم يوجد عنه صارف وكذا استدلوا بان الباء في الآية للتبعية، واستدل المالكية بان قوله تعالى في التيمم ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ﴾ وقوله تعالى في الوضوء ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ سيان في دخول الباء على الممسوح وقد فرض استيعاب الوجه في التيمم فكذلك يفرض استيعاب الرأس في الوضوء وكذا استدلوا بان الباء في الآية زائدة كما هو مذهب ابن جني وكذا



استدلوا بالاحاديث الدالة على الاستيعاب، قلنا : قد ثبت انه عليه الصلوة والسلام مسح على الناصية في بعض الاحيان فعلم منه ان الاستيعاب غير مفروض وقال صدر الشريعة يمكن ان يجاب عن قوله تعالى ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ﴾ بان الاستيعاب في التيمم لم يثبت بالنص بل بالاحاديث المشهورة وبان مسح الوجه قائم مقام غسله فحكم الخلف في المقدار حكم الاصل ، انتهى.

والجواب عن الاستدلال بزيادة الباء ان الباء للالصاق وهو المعنى الحقيقي وهو ظاهر كلام سيويه ففيه ترك الحقيقة وحمل الكلام على المجاز لضرورة وكذا نقول ان الزيادة لا تقتضي الاستيعاب كما في قوله تعالى ﴿وَبَايْدِيكُمْ﴾، والجواب عن الاحاديث انها تقتضي الاستيعاب دون فرضيته، والجواب عن دليل الشافعية ان الآية مجملة في حق المقدار والبيان من الشارع لم يرو بما دون الناصية وذكر الرضى ع بن جنى انه قال ان اهل اللغة لا يعرفون معنى التبعض انما يسورده الفقهاء ولا يغتر بذكره في القاموس فانه شافعي المذهب فانتصر لمذهبه ومحققوا العربية شافهم ارفع من ان يعارضه صاحب القاموس. ﴿قوله فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ﴾ الاقبال هو التوجه الى القبل والادبار هو التوجه الى الدبر، والراوى من النبی صلى الله عليه وسلم لم يراع الترتيب والواو لادلالة فيها على الترتيب، وقال الشيخ الانور قدس سره انما قدم الاقبال في التعبير مراعاة لاستعمال العرف الشائع فانهم يقدمون الاقبال على الادبار (مثل آمد ورفت)، (وآنا جانا) ويدل على عدم مراعاة الترتيب التفسير الآتي وكذا يدل عليه ما في طريق عند البخارى فادبر بيديه واقبل، فمن قال ان معناه اقبل على القفا وادبر من القفا اوبدء بقبل الرأس وبدء بدبر الرأس فقد تكلف.

اعلم ان الاقبال والادبار حركتان في المسح للاستيعاب فالحاصل منهما المسح مرة وقيل ان مسح الرأس يحصل بالادبار والقصد من الاقبال امر آخر فليراجع الى البحر، ثم اعلم انه لا فرق بين من له شعر غير مضمفور وغيره فما قيل ان من لم يكن له شعر او كان مضمفورا فلا فائدة له في الادبار تكلف.

اعلم انه قد صحت في مسح الرأس كيفيات كثيرة مذكورة في العيني، منها ما ذكر في حديث الباب ومنها (انه صلى الله عليه وسلم مسح الرأس كله من قرن الشعر كل ناحية لمنصب الشعر لا يحرك الشعر عن هيئته)، (١) ومنها ما رواه ابوداؤد ايضا (انه صلى الله عليه وسلم ادخل يده

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه الترمذی في كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء انه يبدء بمؤخر الرأس، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب الرجل يستعين على وضوله فيصب عليه، ورواه احمد في باقى مسند الانصار، باب حديث الربيع بنت معوذ ابن عفراء.



من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة)، (١) وأما الكيفية التي ذكرها سديد الدين الكاشغري (صاحب المنية) عن المحيط من مجافاة السباحين مطلقاً ليمسح بهما الاذنين ومجافاة الكفين في الادبار ليرجع بهما على الفودين، اعترض عليه ابن الهمام في الفتح بانه لا اصل له من السنة لان الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال والاذنان من الرأس حتى جاز اتحاد بلتهما ولان احد من حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤثر عنه ذلك فلو كان من الكيفيات المسنونة وهم شارعون في حكايتها لترتكب وهي غير متبادرة لنصوا عليها وكذا رد عليها الزيلعي.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِمُؤَخَّرِ الرَّأْسِ

﴿قوله مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ﴾ أريد من المرتين الحركتين للاستيعاب لا المسحتين المسنوعتين في كل مرة ولو سلم الاستيعاب في كل مرة فلا يبعد ان يقال ان المرة الثانية كانت لفرض آخر مثل تسوية الشعر. ﴿قوله بَدَأَ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ ثُمَّ بِمُقَدَّمِهِ﴾ قال في العارضة انه خلاف رواية الحفاظ كلهم ولعله تفسير من الراوى لما ورد فادبر بهما فحمله على البداية بالمؤخر، انتهى، وقال الشيخ الانور قدس سره فينبغي حمله على ما رواه احمد بن حنبل من حديث الربيع بنت معوذ اى فمسح الرأس كله من قرن الشعر كل ناحية لمنصب الشعر وفي السعاية هو مروى عن الحسن البصرى حيث قال السنة البداية من الهامة يضع يده عليها ويمر بها الى مقدم الرأس ثم يعيدها الى القفا، انتهى، ولا يبعد ان يقال انه محمول على بعض الاوقات لبيان الجواز فان فيه تسهيل الامر على من له الشعر بحصول تسويته. ﴿قوله مِنْهُمْ وَكَيْفُ بَنُ الْجَرَّاحِ﴾ وحكى العيني عن الحسن بن صالح انه قال يبدء بمقدم الرأس.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً

قال به الجمهور وهو المروى عن الشافعى ايضا كما صرح به الترمذى لكن المختار عند الشافعية التثليث لخديث ابي داود (ومسح رأسه ثلاثاً)، (٢) ولحديث مسلم (وتوضأ ثلاثاً) ودلائل الجمهور الاحاديث الصحاح المشاهير المفصلة الحاكمة على الجملة، والجواب عن حديث ابي داود انه رواه عن عثمان بسندين وفي السند الاول عبد الرحمن بن وردان وفي الثانى عامر بن

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب المسح على العمامة، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسنها، باب ما جاء في المسح على العمامة.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم.



شقيق وكلاهما ضعيفان واما حديث مسلم فمجمول غير صريح على ان الحسن بن زياد روى عن الامام ابي حنيفة رحمه الله جواز التلث بماء واحد فلو ثبت حديث التلث فيحمل على ماء واحد واما التلث بمياه ثلاثة فغير مسنون ثم بعد ذلك اختلفوا فيه فقال صاحب المحيط وصاحب البدائع مكروه وقال قاضي خان لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا ادباً وقال صاحب البحر وهو الاولى . **﴿قوله وَصُدْغِيهِ﴾** الصّدغ ما بين الاذن والعين يسمّى الشعر المتدلى عليه صدغاً ايضاً وقال ابن الملك هو ما بين الاذن والتاسية، قلت والظاهر هو المعنى الاخير. **﴿قوله وَجَدَّ طَلْحَةَ بْنَ مُصَرِّفٍ بْنَ عَمْرِو﴾** اى عمرو بن كعب والنسخة التى لم يذكر فيها الواو غير صحيحة كما فى المعارف.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا

قال الامام الشافعى بأخذ الماء الجديد لمسح الرأس وعندنا جاز لاكتفاء بالبللة الباقية على الكفين كما صرح به الحلبي حيث قال لو توضأ ومسح ببللة بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه، انتهى . **﴿قوله بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ﴾** وفى رواية ابن لهيعة بما غير فضل يديه بماء الموصولة وبعدها فعل ماضٍ بِالْفَيْنِ المعجمة ثم الباء الموحدة التحتانية معناه الذى بقى من فضل يديه فيكون الفضل منصوباً بترع الخافض او معناه بفضل يديه اى يجعل الفضل بدلاً من الموصول فيكون مجروراً، وقال الشيخ الانور قدس سرّه ان اللفظ الصحيح فى رواية عبدالله بن زيد هو بماء غير فضل يديه وما سواه تصحيف، احتج الشافعى رحمه الله بحديث الباب، وحثنا ما رواه احمد وابوداؤد باسناد ثابت ( مسح برأسه من فضل ماء كان فى يده ) (١) وفى سنده ابن عقيل ولكن سكوت ابي داؤد عليه وتحسين الترمذى الحديث الذى فى سنده ابن عقيل مرة وتصحيحه اياه مرة اخرى يدل على ثبوت حديثه، وقال ابو احمد الحاكم كان احمد بن حنبل واسحاق بن راهويه يحتاجان بحديثه ويؤيدنا ما قال ابن قدامة فى المغنى روى عن علي وابن عمر وابى امامة فيمن نسي مسح رأسه اذا وجد بللاً فى لحيته اجزئه ان يمسح رأسه بذلك البلل وفى السّعاية انه ورد عن النّبي صلى الله عليه وسلم انه توضأ فمسح رأسه ببلل لحيته وقال العينى فى سنده عبدالله بن محمد بن عقيل ولا يحتج بروايته، قلت لكن حسن الترمذى حديثه فى موضع و صححه فى باب ان المسح مرة كما مر، والجواب عن حديث الباب انه يدل على اخذ الماء الجديد لمسح الرأس وهو سنة عندنا فلا يكون حجة علينا، نعم رواياتنا حجج ملزمة عليكم.

١ \_ رواه ابوداؤد فى كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النّبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه احمد فى كتاب اول مسند المدنيين اجمعين، باب حديث عبدالله بن زيد بن عاصم المازنى.



## بَاب مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا

اختلفوا في وظيفة الاذنين فقال الائمة الاربعة بمسح ظاهرهما وباطنهما وقال اسحاق بمسح الباطن عند غسل الوجه وبمسح الظاهر عند مسح الرأس وقال الزهري بغسل الباطن والظاهر عند غسل الوجه وقال ابن شريح بغسل الظاهر والباطن عند غسل الوجه وبمسح الظاهر والباطن عند مسح الرأس وقال الشعبي وحسن بن صالح يغسل ما اقبل مع الوجه ويمسح ما ادبر مع الرأس. **﴿قوله واذنيه ظاهرهما وباطنهما﴾** اى باطنهما بالسبابتين وظاهرهما بالابهامين كما في رواية النسائي وابن ماجة وحكى ابن الهمام عن الحلواني وشيخ الاسلام انه يدخل الخنصر في اذنيه ويمسحهما كذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولكن ابن الهمام لم يرض به وقال ان ادخال السبابتين هو الاولى.

## بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ

اى يكفى لهما بلل الرأس ولا يشترط بل لايسن تجديد الماء عندنا الا اذا لم يبق في يده بلة وقال الشافعى ومالك واحمد في رواية عنه ان تجديد الماء لهما سنة. **﴿قوله وَقَالَ الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ﴾** ليس مراد الحديث بيان الخلقة لان الانبياء عليهم السلام لم يبعثوا لذلك وليس المراد بيان فرضية مسحهما لما في شرح المذهب ان من ترك مسحهما فطهارته صحيحة اجماعاً، انتهى، لكن ذكر في السّعاية عن اسحاق بن راهوية ان من ترك مسحهما عمداً لم تصح صلواته وكذا ليس المراد انهما يمسحان مع الرأس تبعاً له او انهما يمسحان كما يمسح الرأس ولا يغسلان كالوجه كما روى هذان الوجهان عن الشافعية لان ذلك التأويل لامساح له امام الصرائح الثابتة بل المراد كفاية بلل الرأس لهما وعدم اشتراط اخذ الماء الجديد وعدم سنيته، نعم هو جائز وان كان خلاف الاولى وذكر في الخلاصة انه لو اخذ للاذنين ماءً جديداً فهو حسن ونقل صاحب البحر مثله عن شرح مسكين واقره ولكن تعقب صاحب البحر ابن عابدين، واستدل الجمهور بما رواه الحاكم عن عبد الله بن زيد (انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذى اخذ لرأسه)، ورواه البيهقي ايضاً في سننه وقال اسناده صحيح، وبما رواه مالك عن ابن عمر (انه كان اذا توضأ اخذ الماء باصبعيه لأذنيه)، وبما رواه الطبراني في الصغير والاوسط عن انس بن مالك ورفعه وفيه : (واخذ ماءً جديداً لصماخيه فمسح صماخيه) وفي مسنده عمر بن ابان، قال الذهبي لا يدرى من هو ولكن ذكره ابن حبان في الثقات، وحدثنا حديث الباب وكذا حديث عبد الله الصنابحي اخرجه مالك والنسائي وفيه فاذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه



حقى من اذنيه فدلّ ذلك على انهما تبع الرأس ولنا ايضاً ما رواه ابن حبان وغيره عن ابن عباس في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم وفيه ثم غرف غرفة فمسح برأسه واذنيه ظاهرهما وباطنهما والجواب من دلائلهم ما قال ابن القيم انه لم يثبت عنه عليه الصلوة والسلام انه اخذ لهما ماءً جديداً، وقال اصحابنا ان احاديث تجديد الماء محمولة على انه لم يبق في يده بلة جمعاً بين الروايات او محمولة على بيان الجواز.

**فائدة :** اعلم ان مسح العنق مستحب عندنا وعند احمد وقال به الامام الشافعى في رواية والحجة على مشروعيته ما رواه ابو عبيد والديلمى وتاريخ اصفهان عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً (نه امان من الغلّ ومن توضعاً ومسح عنقه وقى الغلّ يوم القيامة) ، وكذا ما رواه ابو داود مرفوعاً (بمسح رأسه حتى بلغ القذال) (١) يستلزم مسح العنق، وقال مسدد مسح رأسه من مقدمه الى مؤخره حتى اخرج يديه تحت اذنيه وهو واضح الدلالة.

**فائدة :** اعلم انه لم يُروَ ان العنق من الرأس وكذا لم يثبت اخذ الماء الجديد له فالانسب ان يمسح بيلة ظهور الكفين بعد الاذنين. **﴿قوله قَالَ حَمَادٌ لَا أَدْرِي هَذَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ﴾** واجاب الزيلعى في نصب الراية عن هذا الوجه بانه قد اختلف فيه على حماد فوقفه عنه ابن حرب ورفع ابو الربيع واختلف ايضاً على مسدد عن حماد فروى عنه الرفع وروى عنه الوقف واذا رفع ثقة حديثاً ووقفه آخر او فعلهما شخص واحد ل وقتين رُجح الرفع لانه اتى بزيادة يجوز ان يروى الرجل حديثاً فيفتى به في وقت ويرفعه في وقت آخر، ثم اخرج الحديث من ثمانية من الصحابة وهم ابو امامة وعبدالله بن زيد وابن عباس وابو هريرة وابو موسى وانس وابن عمر وعائشة رضى الله تعالى عنهم، وقال الحديث عبدالله بن زيد امثل اسناداً في الباب، ثم اخرج احاديث من فعله صلى الله عليه وسلم ما يدل على ذلك ويؤيده وهى اربعة وايضاً روى قولاً من حديث عثمان فيكاد يكون الامر مستفيضاً لا يمكن ان يقارم حديث تجديد الماء، **فان قيل :** ان حديث الباب في سنده شهر بن حوشب وهو متكلم فيه، قلنا: اجاب عنه ابن دقيق العيد بانه قد وثقه احمد ويحيى والعجلي ويعقوب فالحديث عندنا حسن.

١ - رواه ابو داود في كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبى صلى الله عليه وسلم، ورواه احمد في مسند المكين، باب حديث جد طلحة الايامى.



## بَاب مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ

اي اصابع اليدين والرجلين وهو سنة عند ابي حنيفة واحمد و واجب عند عدم انفراج الاصابع وعدم مظنة وصول الماء في خللها، ومستحب عند مالك والشافعي ومعنى التخليل ادخال بعضها في بعض بماء متقاطر كما في البحر واما كَيْفِيَّتُهُ ففي اصابع اليدين بالتشبيك اي عند غسل اليدين في ابتداء الوضوء وفي الرجلين يخلل بخصر اليد اليسرى من خنصر الرجل اليمنى الى خنصر الرجل اليسرى، وقيل في كَيْفِيَّتِهِ ايضاً ان يخلل من اسفل الى فوق اي من ظهر القدم او من باطنه كما جزم به السراج الوهاج، والاول اقرب كذا في البحر اما كونه بالخنصر فلوروده في حديث المستورد عند الترمذى وغيره ولفظه عند الترمذى (يدلك اصابع رجله بخصره) (١) ولفظ ابن ماجة (يخلل) بدل يدلك ولكونهما ادق الاصابع واما الابتداء من خنصر الرجل اليمنى فلاستحباب التيامن في كل شئ. «قوله لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهِيْعَةَ» وفي النيل قد شارك ابن لهيعة في روايته عن يزيد بن عمرو الليث وعمرو بن الحارث فالحديث اذن صحيح سالم عن الغرابة.

## بَاب مَا جَاءَ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ

الويل يستعمل فيمن يستحق العذاب والويلح فيمن لا يستحقه كذا قال سيويه، وقال ابن كثير قال سيويه (ويل لمن وقع في الهلكة وويل لمن اشرف عليها) و ورد في حديث ابن حبان (ويل واد في جهنم) اعلم ان وظيفة الرجلين الغسل عند عدم التخفف وهو مذهب الاثمة الاربعة وغيرهم وقال ابن ابي ليلي اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين كما رواه سعيد بن منصور وروى ابن جرير عن عطاء قال لم ار احداً يمسح على القدمين وروى الطحاوى عن ابي حمزة قال رثيت ابن عباس يغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً و روى عن عبد خير قال (دخل على الرحبة ثم قال لغلामه ائتني بماء فاتاه بماء وطست فتوضأ وغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً وقال هكذا طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وروى ابن ماجة عن علي (انه توضأ فغسل رجله الى الكعبين) فما روى المسح عن علي وابن عباس وانس فليس بحجة لرجوعهم عنه او لكونه محمولاً على الوضوء متوضياً وقال الامامية ان وظيفتهما المسح وقال الحسن البصرى بالتخير كما

١ \_ رواه الترمذى في كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ماجاء في تخليل الاصابع، ورواه احمد في كتاب الطهارة وسننها، باب تخليل الاصابع.



في العيني ونسب الى ابن جرير الطبرى الشهير جواز الغسل والمسح، وقيل القائل به هو ابن جرير الشيعى، وقال اهل الظاهر بالجمع بينهما اى يمسحان ثم يغسلان.

**فائدة :** للحنفية في تكفير الرافضة قولان والاصح تكفيرهم.

اعلم ان مدار الخلاف في وظيفة الرجلين على ان (ارجلكم) قرء بالتصبي والجمر وكناتهما قراءتان متواترتان فتمسكت الامامية بقراءة الجر وقالوا انه على قراءة التصب معطوف على محل (رؤسكم) لانه مجرور لفظاً منصوب محلاً وكذا تمسكوا بالروايات التى ورد فيها لفظ مسح الرجلين وتمسك اهل السنة بقراءة التصب وقالوا انه معطوف على المغسول دون الممسوح يبدل عليه القرآن والاحاديث والاجماع والقياس، اما الاول : فهو قوله تعالى : ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ والغاية لم يقل بها احد في المسح، واما الثانى : فهى الاحاديث التى ورد فيها الوعيد بالنار مثل حديث الباب وآتى ورد فيها الامر بالتخليل لان التخليل لا يكون عند المسح وآتى ورد فيها الامر بالاعادة كما في حديث مسلم حيث قال لمن ترك موضع ظفر على ظهر قدمه : ارجع فأحسن وضوءك، وآتى ورد فيها الترغيب بالغسل بخروج الخطايا وآتى ورد فيها غسله صلى الله عليه وسلم الرجلين فليراجع الى السعاية والطحاوى، واما الثالث فما مر سابقاً من رواية عطاء وابن ابى ليلى واما الرابع فهو ان الرجلين قريبان الى محل الغبار والنجاسة بخلاف الرأس، واما قراءة الجر فمحمولة على جر الجوار وهو وارد في المعطوف ايضاً كما ورد في الصفة كما في قوله تعالى : ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ على قراءة الجر وهى قراءة حمزة والكسائى، وفيه احتمالان : الاول : ان يكون معطوفاً على جنات النعيم، والثانى : ان يكون معطوفاً على ولدان مخلدون، وهو الظاهر المتبادر على هذا التقدير يكون الجر فيه لجوار (لحم طير لما يشتهون) وكما في قول الشاعر :

فهل آئت ان ماتت اتانك راكباً الى آل بطام بن قيس فخطب

يجر خاطب لجوار بطام بن قيس وهو معطوف على راكب وهو مرفوع، وقال الامام الشافعى ان القراءتين بمثابة الآيتين في افادة كل منهما حكماً مستقلاً فالتصب عند عدم التخفيف والجر عند التخفيف وقيل ان العرب اذا اجتمع فعلاّن متقاربان في المعنى ولكل متعلق جوزت حذف احدهما وعطف متعلق المحذوف على متعلق المذكور كقولهم (علفتها تبناً وماءً بارداً) قال ابن الحاجب في اماليه وعلى هذا يكون معنى الآية وامسحوا برؤسكم واغسلوا ارجلكم، وفيه انه يشترط فيه ان يكون اعراب المتعلقين من نوع واحد، وههنا ليس كذلك وقيل المراد من المسح في قوله تعالى



﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ المعنى الاغم الشامل للغسل الخفيف وفيه انه لا يناسبه اختلاف الاعراب ، وقيل الآية في حكم الرجلين مجمل فيصار الى الاحاديث وما قال اهل التشيع ان قراءة التَّصْب بناء على عطفه على محل رؤوسكم، فأجيب عنه بان عطف المنصوب على المجرور انما يصح اذا كان الجار زائداً وههنا ليس كذلك كما مر، والجواب عن الروايات الدالة على المسح انما منسوخة كما في الطحاوى او محمولة على حالة التخفيف او المراد من لفظ المسح الوارد فيها الغسل الخفيف او محمولة على حالة الوضوء على الوضوء وهو الراجح لورود هذا وضوء من لم يحدث في آخر بعض الروايات المذكورة في الطحاوى وغيره وتمام الكلام في احكام القرآن وغيره فليراجع. ﴿قوله وَفَقَهُ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا خُفَّانِ أَوْ جُورَبَانِ﴾ اى العلم المستنبط من هذا الحديث عدم جواز المسح على القدمين وجه الاستنباط انه لما لم يصح الوضوء عند ترك غسل بعض الرجل كان عدم صحة الوضوء عند ترك غسل جميع الرجل اولى والامر عند المسح كذلك وهذا الوجه على الرواية التى ورد فيها انهم غسلوا الارجل الا لعقاب ، واما الرواية التى ورد فيها فجعلنا نمسح على ارجلنا فوجه الاستنباط عليها انه لو كان المراد من المسح المعنى الظاهر دون الغسل الخفيف او الدلك لما انكر على ترك الاعقاب لان الاستيعاب لا يشترط في المسحات الا بعارض.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً

وهو ان يغسل الاعضاء مرة مرة اى هوجائز اذا استوعب والاثم عليه لان الاثم يكون بترك الواجب دون السنة الا اذا تركها عادة او لم يرها سنة، اعلم انه ورد اللعنة على تارك السنة في حديث الطبرانى في المعجم الكبير و ورد في حديث البخارى ومسلم (فمن رغب عن سننى فليس منى) (١) و روى مسلم حديث (لو تركتم سنة نبيكم لضللتم) (٢) قال مولانا عبدالحى الانصارى فى السعاية وبهذه الاخبار وامثالها استند جمهور اصحابنا وحكموا بكون تارك السنة المؤكدة آثماً الا انه قيده ابن اميرالحاج فى شرح تحرير الاصول بالترك بلا عذر على سبيل

١- رواه البخارى فى كتاب النكاح، باب الترغيب فى النكاح، ورواه مسلم فى كتاب النكاح، باب فى استحباب النكاح لمن تافت نفسه اليه ووجد مؤنه .

٢ - رواه مسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب صلوة الجماعة من سنن الهدى، ورواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى التشديد فى ترك الجماعة، وروى ابن ماجه فى كتاب المساجد والجماعات، باب المشى الى الصلوة، ورواه احمد فى كتاب مسند المكثرين من الصحابة، باب مسند عبدالله ابن مسعود رضى الله تعالى عنه.



الاصرار. ﴿قوله وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ﴾ اى رواية الضحاک عن زيد بن اسلم غير صحيحة سنداً وفي مسند البزار ما اتى هذا الا من الضحاک فالغلط منه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

اى بان يغسل الاعضاء مرتين مرتين اى هو جائز ﴿قوله وَهُوَ إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ اراد المعنى الظاهر لان الصحة تجامع الغرابة وكذا الحسن تجامعها كما مر في اول الكتاب او اراد انه حسن وصحيح في هذا الباب اى احسن واصح ما في الباب. ﴿قوله وَقَدْ رَوَى هَمَّامٌ عَنْ غَامِرِ الْأَحْوَلِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا﴾ يعنى ان رواية ابي هريرة رضى الله تعالى عنه حديث الثنية لاتستلزم كونها سنة عنده اى بالمعنى الذى يريدہ الفقهاء من لفظ السنة نعم تستلزم كونها جائزة عنده.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

﴿قوله عَنْ أَبِي حَيَّةٍ﴾ قيل لا يعرف اسمه وقيل اسمه عبدالله وقيل غير ذلك، قال في التقريب مقبول من الثلاثة وقدم بحث مراتب الرواة وطبقاتهم في باب ما جاء ان مفتاح الصلوة الطهور. ﴿قوله وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ لَا آمَنُ إِذَا زَادَ فِي الْوُضُوءِ عَلَى الثَّلَاثِ أَنْ يَأْتِمَ﴾ سيأتى بسطه في باب كراهية الاسراف في الوضوء ان شاء الله تعالى. ﴿قوله لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا رَجُلٌ مُبْتَلًى﴾ اى رجل مجنون او رجل ابتلى بالوهم او رجل ابتلى بالحنة حيث شق على نفسه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا

ليس غرضه حكاية جمعها في طهور واحد بل غرضه بيان ورود الطرق الثلاثة تارة هذا وتارة ذاك فلا اضطراب في الروايات. ﴿قوله ثَابِتُ بْنُ أَبِي صَفِيَّةٍ﴾ رافضى لم يكن داعية. ﴿وَشَرِيكَ كَثِيرُ الْغَلْطِ﴾ هو شريك بن عبدالله ابو عبدالله الكوفي القاضى من رجال مسلم وكذا يروى له البخارى تعليقاً وهناك شريك آخر من رجال البخارى ومسلم وهو شريك بن عبدالله ابو عبدالله المدنى.

### بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَتَوَضَّأُ بَعْضَ وَضُوئِهِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْضَهُ ثَلَاثًا

اى هو جائز لاسيما عند قلة الماء وبالجمله ان مادون تثليث جميع الاعضاء المغسولة سنة بالمعنى المعروف عند المحدثين دون الفقهاء.



## بَاب مَا جَاءَ فِي وُضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ كَانَ

اي باب صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم وتفصيله على طريق جمع المتفرق ليقترن به دائماً ويحمل ماخالفه على العوارض. ﴿قوله فَعَسَلَ كَفِّهِ﴾ اي اليدين الى الرسغين . ﴿قوله ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلَاثًا وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا﴾ ظاهره الفصل دون الوصل. ﴿قوله وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً﴾ اي ادبر فقط او ادبر واقبل ولكن عد الراوى الادبار والاقبال مسحاً مرةً لحصول الاستيعاب بهما جميعاً. ﴿قوله إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ اي معهما لرواية الدارقطني والبيهقي وهوالاحوط وهو مذهب أئمتنا الثلاثة والشافعي واحمد خلافاً لزفر وروى عن مالك روايتان. ﴿قوله ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهُورِهِ فَشَرَبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ﴾ يدل الحديث على سنية القعود عند التوضي وكذا على جواز شرب فضل الوضوء قائماً وحديث النهي عن الشرب قائماً محمول على التنزيه اذا امكن الشرب قاعداً او يقال ان حديث النهي قد خصص منه هذا الماء وكذا ماء زمزم وتفصيل المقام انه قد ورد النهي عن الشرب قائماً في رواية ابي داود والترمذي ومسلم حديث روى عن انس رضى الله تعالى عنه ( ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يشرب الرجل قائماً )، (١) وروى مسلم عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه ( قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشربن احدكم قائماً فمن نسي فليستق )، (٢) وكذا ورد خلافه كما روى الترمذي عن كبشة قالت ( دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من قربة معلقة قائماً )، (٣) وروى ابن ماجة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه ( قال سقيت النبي صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب قائماً )، (٤) وروى الترمذي عن علي ( انه عليه الصلوة والسلام شرب فضل الوضوء قائماً ) (٥) وروى احمد في مسنده عن ابن عمر ( كنا نشرب ونحن قيام ونأكل ونحن نسعى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ) (٦)، واختلفوا في توجيه التطبيق على اقوال : احدها ان النهي مخصوص بما سوى زمزم وفضل

١ \_ رواه مسلم في كتاب الاشربة ، باب كراهية الشرب قائماً ، و رواه الترمذي في كتاب الاشربة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً .

٢ \_ رواه مسلم في كتاب الاشربة ، باب كراهية الشرب قائماً .

٣ \_ رواه الترمذي في كتاب الاشربة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب الرخصة في ذلك .

٤ \_ رواه ابن ماجة في كتاب الاشربة ، باب الشرب قائماً .

٥ \_ رواه الترمذي في كتاب الاشربة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في الرخصة في ذلك .

٦ \_ رواه احمد في مسند الكثيرين من الصحابة ، باب مسند عبدالله ابن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه .



وضوء ويخذه حديث (شرب النبي صلى الله عليه وسلم من فم القربة قائماً)، (١) وكذا اثر ابن عمر (كنا نشرب ونحْن قِيَام)، اللّهُمَّ اَلَا اَنْ يُقَالَ اَنْ الشَّرْبَ مِنْ فَمِ الْقَرْبَةِ قَائِمًا كَانَ لِحَاجَةٍ وَكَذَا اِثْرُ ابْنِ عُمَرَ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ دُونَ الْاَوَّلِيَّةِ مِثْلَ حَدِيثِ الْعَزَلِ.

وثانيها ان شرب زمزم قِيَامًا محمول على عدم وجدان موضع القعود فالنهي باق على حاله ويخذه ما مرّ وكذا يخذه حديث شرب فضل الوضوء.

وثالثها ان حديث النهي ناسخ ويخذه ان التسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال.

ورابعها ان حديث النهي منسوخ ويخذه ما مرّ في الوجه الثالث.

وخامسها ان النهي للتزيه والفعل لبيان الجواز وهو مختار أكثر مشائخنا الحنفية حتّى ان الحلبي نقل عليه الاجماع في الغنية واعترض عليه ابن امير الحاج في الحلية بمجديث ابن عمر وبحديث عليّ انه انكر على من كره شرب الماء قائماً، رواه ابوداؤد، اَلَا اَنْ يُقَالَ اَنْهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ تَحْرِيمًا فَلَذَا اَنْكَرَ عَلَيْهِمْ.

وسادسها ما اختاره الطحاوي ان النهي لكون الشرب قائماً يوجب مضرة فهو على هذا في ارشادي لامر طَبِّي لا لامر شرعي كما صرح به الامام الشعبي لكن يخذه امر الاستقاء فانه يدل على ان النهي لامر شرعي، اللّهُمَّ اَلَا اَنْ يُقَالَ اَنْ اَمْرَ الْاِسْتِقَاءِ اَمْرٌ اِرْشَادِي اَيْضًا خَوْفًا لِلْمُضَرَّةِ وَكَذَا يَخْذُهُ مَا رَوَاهُ اَحْمَدُ عَنْ اَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ (اَنْهُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمَنْ شَرِبَ قَائِمًا اَيَسُرُّكَ اَنْ يَشْرَبَ مَعَكَ اَهْر؟ قَالَ : لَا اَقَالَ : قَدْ شَرِبَ مَعَكَ مِنْ هِيَ شَرِمْنَهُ الشَّيْطَانُ)، (٢) اللّهُمَّ اَلَا اَنْ يُقَالَ اَنْهُ حِكَايَةُ حَالٍ فَلَا تَعْمُ فَلَا دَلَالَةٌ عَلَى كَوْنِ مَطْلُوقِ الشَّرْبِ قَائِمًا مُوجِبًا لَشَرَكَةِ الشَّيْطَانِ فَافْهَمُ وَقَامَ الْكَلَامُ فِي السَّعَايَةِ. ﴿قَوْلُهُ قَالَ وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ - الْحَدِيثُ﴾ وليس هذا الاضطراب مخلاً بالصحة لكونه في الاسم دون المسمى.

## بَاب مَا جَاءَ فِي النَّضْحِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

اي التّضخ على الازار او على الذكر مندوب وبه نأخذ. ﴿قَوْلُهُ السَّلَامِيُّ﴾ هو بفتح السين وكسر اللّام نسبة الى بنى سلمة وبإثبات التحتانية بعد اللام نسبة الى سليمة بطن من الازد واما

١ - رواه الترمذى في كتاب الاشرية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب الرخصة في ذلك .

٢ - رواه احمد في باقى مسند الكثيرين، باب مسند ابى هريرة رضى الله تعالى عنه، ورواه الدارمى في كتاب الاشرية، باب من كره الشرب قائماً.



بضم السين وفتح اللام فنسبة الى بنى سليم. ﴿قوله عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ﴾ ضعيف من السادسة كذا في التقريب. ﴿قوله إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاتَّضَحْ﴾ قيل معناه اذا توضئت فصب الماء على العضو صباً ولا تقتصر على المسح، وقيل معناه استبرء البول بعد بالنثر، وقيل معناه اذا اردت الوضوء فاستنج بالماء، وقيل معناه اذا توضئت فرش الماء على الازار وهو الراجح لرواية ابن ماجه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم اخذ كفاً من ماء فنضخ بها فرجه وحمل الامام الترمذى الحديث على هذا المعنى ولذا زاد فى الترجمة كلمة بعد الوضوء والحكمة فى النفخ دفع الوسوس ولكن ان يتقن خروج القطرة فى الصلوة اوبعدها فلينصرف وليتوضأ وليعيد الصلوة. ﴿قوله مُنْكَرُ الْحَدِيثِ﴾ اى الاغلب من احاديثه مناكير فيكون مهجور الرواية غير مقبولة.

**فائدة :** اعلم ان الحديث الضعيف يعمل به فى فضائل الاعمال اى يكفى الضعيف فى اثباتها لا ان الاعمال بعد ثبوتها بحديث صحيح يحرز اثبات فضائلها بالحديث الضعيف. ﴿قوله وَاضْطَرُّبُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ﴾ **فانقيل :** لا اضطراب فى متن الحديث، **قلنا :** المراد من الحديث المعنى اللغوى اى اضطربوا فى هذا اللفظ وهذا الاسم او معنى الكلام اضطربوا فى سند هذا الحديث، قال الامام السيوطى اختلفوا فيه على عشرة اقوال، انتهى، وقالوا الراجح هو الحكم بن سفيان عن ابيه.

## بَاب مَا جَاءَ فِي اسْبَاغِ الْوُضُوءِ

الاسباغ هو الاكمال وهو على وجوه : الاول : استيعاب العضو بالغسل وهو فرض، والثانى تثليث الغسل واستيعاب الرأس بالمسح وهى سنة مؤكدة، والثالث الزيادة فى المحل لإطالة الغرة والتحجيل وهى مستحبة عندنا كما صرح به فى شرعة الاسلام وغيره، كيف لا تكون مستحبة وقد وردت مرفوعاً وموقوفاً من فعل ابى هريرة رضى الله تعالى عنه فى صحيح مسلم وغيره، ورواه ابو عبيد وابن ابى شيبه من فعل ابن عمر ولم ينكر عليهما احد من الصحابة وكذا يؤيدها ما رواه الشيخان مرفوعاً : (ان امتي يُدْعَوْنَ غُرّاً محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل)، (١) **فانقيل :** هذه الجملة اى فمن استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل مدرجة، **قلنا :** لا يلزم من ادراجها عدم استحباب الاطالة فان استحبابها قد علم من قوله صلى الله عليه

١ - رواه البخارى فى كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء والغرا محجلين من آثار الوضوء، ورواه مسلم فى كتاب الطهارة، باب استحباب اطالة الغرة والتحجيل فى الوضوء، ورواه ابن ماجه فى كتاب الطهارة وسننها، باب ثواب الطهور، وفى كتاب الزهد، باب صفة امة محمد صلى الله عليه وسلم.



وسلم يدعون غراً محجلين من آثار الوضوء وكذا علم الاطالة من حديث الشيخين تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء، فلاوجه لمن انكرها من المالكية ومن سلك مسلكهم وتقام الكلام في السعاية، والرابع اخذ كفة من الماء وصبها على الناصية كما في سنن ابى داؤد من حديث ابن عباس وعلى رضى الله تعالى عنهم وفي رواية الطبراني الكبير باسناد حسن (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ أخذ -- الحديث) وهو يدل على الاكثار وكذا على كونه بعد تمام الوضوء فلعله اراد الاسباغ ويمكن ان يكون لمصلحة اطفاء الحرارة لا للتشريع. ﴿قوله ألا أدلكم﴾ فائدة الاستفهام الايقاع في النفس باوكد طرز والتشويق. ﴿قوله يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا﴾ المراد من المحو المحو من كتاب الاعمال وكذا محو اثره من القلب والاعضاء والمراد من الخطايا اما الصغائر لان قوله تعالى ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ محمول على الصغائر، واما اعم وهذا المحو في حقوق الله تعالى واما حقوق العباد فلا تمحوها الحسنات ولا التوبة الا ما فيها من الذنب فيغفرها مثل ذنب تاخير الملى القرض. ﴿قوله عَلَى الْمَكَارِهِ﴾ من برد الماء او صرداهواء وغير ذلك. ﴿قوله وَكَثْرَةُ الْخَطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ﴾ اما بسبب بعده من المسجد او لكثرة دوره اليه وليس غرض الشارع تقارب الخطي وتقصير الخطوات كما ظنه البعض. ﴿قوله وَانْتَظَرُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ﴾ اى في احاطة المسجد وهو الظاهر المتبادر، نعم تهاون الناس في تركه كما تهاونوا في الاستيذان والتكبير وغيرها او المراد منه ان يعلق قلبه بالصلاة سواء كان في المسجد او خارجه. ﴿قوله فَذَلِكُمُ الرَّبَّاطُ﴾ المشار اليه اما الاخير فقط وهو الظاهر واما جميع المذكور لكون الكل شاقاً على النفس وجهاداً مع النفس، فان قيل: الحديث يدل على القصر ولا يصح القصر لان ملازم ثغر العدو رباط وفاقاً، قلنا: القصر ادعائى تعظيماً لشان المشار اليه كان ذلكم الرباط دون غيره، اعلم ان الرباط لغة المواظبة وفي الشريعة ملازمة ثغر العدو وان يربط كل من الفريقين خيولهم في ثغره ولذا سمي المقام في الثغر رباطاً. ﴿قوله وَيُقَالُ عُبيدةُ بْنُ عُمُرٍ﴾ مكبراً والاول مصغر.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّمْنَدْلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

هو ما يتمسح به، مأخوذ من الندل وهو الوسخ فكأنه يتمسح به الندل واختلفوا في استعماله، ذكر صاحب المنية من مستحبات الوضوء التمسح بمنديل وذكره صاحب الدر المختار من آداب الوضوء وذكر في البناية انه لا بأس به وذكر في الخانية لا بأس للمتوضي والمغتسل ان يتمسح بمنديل الا انه ينبغي ان لا يبالغ ولا يستقصي وحكى ابن المنذر اباحته عن مالك واحمد واسحاق



اي في الوضوء والغسل كليهما وفي العارضة انه مكروه فيهما عند ابن عمر وابن ابي ليلي وكرهه ابن عباس في الوضوء دون الغسل وذكر في المعارف انه مستحب تركه عند الشافعي في الاشهر ومستحب فعله في وجه وذكر في السعاية عن الحلية وهذا كله اذا لم يكن حاجة الى التنشيف فان كانت فالظاهر انه لا يختلف في جوازه من غير كراهة بل في استحبابه او وجوبه بحسب تلك الحاجة. **﴿قوله رشدين بن سعد﴾** قال الاخفش الياء والتون المزيدين من اسباب منع الصرف كالالف والنون. **﴿قوله من قبل أنه قيل إن الوضوء يوزن﴾** الماء الذي التصق بالعضو يوزن اخرج ابن عساكر في تاريخه عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً : (من توضأ فمسح بثوب نظيف فلا بأس به ومن لم يفعل فهو افضل لان الوضوء يوزن يوم القيامة مع سائر الاعمال) وسنده ضعيف. **﴿قوله وزوي ذلك عن سعيد بن المسيب﴾** اي روى الكراهة عنهما. **﴿قوله حدثنا جرير قال حدثني علي بن مجاهد عني وهو عندي ثقة﴾** يقول جرير اتي حدثته علي بن مجاهد ثم نسيته فحدثني علي ابن مجاهد وهو يروى عني وقد نسيته ولكني اعتمد عليه ومثل هذا الحديث اذا لم يحجده المروى عنه جزءاً ولا احتمالاً يكون مقبولاً.

### بَابُ فِيمَا يُقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ

**﴿قوله حدثنا زيد بن حباب عن معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان عن عمر بن الخطاب﴾** ظاهر هذا الكلام ان ابا عثمان معطوف على ابي ادريس وكلاهما يرويان عن عمر بن الخطاب والامر ليس كذلك فالحقيقة ان ابا عثمان معطوف على ربيعة دون ابي ادريس وكذلك في قول الامام الترمذي رحمه الله روى عبدالله بن صالح وغيره عن معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن ابي ادريس عن عقبة بن عامر عن عمر وعن ابي عثمان عن جبر بن نفي عن عمر، لفظ عن ابي عثمان معطوف على ربيعة دون عمر، قالوا يمكن ان يقال ان زيد بن حباب اخطأ في موضعين في ترك الراويين عن عمر وهما عقبة بن عامر وجبر بن نضير وفي جعل ابي ادريس شريكاً لابي عثمان فجعلهما راويين من شيخ واحد مع انهما مختلفان في الاخذ، لكن عند النووي زيد برئ من هذه العهدة والوهم في ذلك من ابي عيسى او من شيخه لان معاوية يرويه عن ربيعة بن يزيد عن ابي ادريس عن عقبة بن عامر وكذلك معاوية يرويه عن ابي عثمان عن جبر بن نفي عن عقبة بن عامر رضى الله تعالى عنه فليراجع الى ابي داود، ص : ٢٣، باب ما يقول الرجل اذا توضأ فانه ذكر فيه هذان السندان، ورواية ابي داود، ص : ١٣١ في باب كراهية الوسوسة وحديث النفس في الصلوة تدل على ان ابا ادريس رواه عن



جبرين نفير عن عقبة بن عامر وكذا تدل على ان الخطأ ليس من زيد. ﴿قوله فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ﴾ بالأتیان بالسّنن وغيرها. ﴿قوله ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ - الحديث﴾ اى قال بعد الفراغ من الوضوء كما صرح به فى رواية ابى داؤد وزيادة اللّهم اجعلنى من التّوابين واجعلنى من المتطهرين، رواها البزار والطبرانى فى الاوسط ايضاً، وروى النسائى (١) وصاحبه ابن السنى انه عليه الصلوة والسلام يقول (اللّهم اغفرلى ذنبى ووسع لى فى دارى وبارك لى فيما رزقتنى)، (٢) يقوله اّما بعد الفراغ من الوضوء كما هو رأى النسائى واما بين ظهراى الوضوء كما هو رأى ابن السنى، وروى النسائى والحاكم بلفظ (من توضع فقل سبحانك اللّهم وبمحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك)، (٣) واختلف فى رفعه و وقفه وصحح النسائى وقفه على ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه، وما يذكره الفقهاء من الادعية الماثورة عند اداء وظيفة كل عضو فانكر النووى ثبوتهما وقال غيره بثبوتها بطرق ضعيفة عند ابن حبان وغيره وهى معمول بها فى الفضائل بل قال الامام السيوطى ويعمل بالضعيف فى الاحكام ايضاً اذا كان فيه احتياط. ﴿قوله فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ﴾ قيل الجنان ثمانية وقيل سبعة وقيل اربعة وهو الراجح صرح به ابو الليث السمرقندى وابن العربى شارح الترمذى وهو الظاهر من قوله تعالى ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ مع قوله تعالى ﴿وَمِنْ ذُنُوبِهِمَا جَنَّاتٍ﴾ وكذا هو الظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم (ان فى الجنة جنتين من فضة آيتهما ومافيهما وجنتين من ذهب آيتهما وما فيهما — رواه الترمذى، ص : ٣٦٢ عن عبدالله ابن قيس مرفوعاً) (٤)، **فانقيل** : هذا الحديث يعارضه ما رواه ابوداؤد وغيره (ان باب الريان لايدخلها الا الصائمون)، **قلنا** : التخير

١ \_ ذكر الشيخ لفظ (روى النسائى) ولكن ما وجدت بعدالتحقيق هذه الرواية بهذه الالفاظ فى النسائى بل ذكر الترمذى كما فى الحاشية الآتية، والله سبحانه وتعالى اعلم.

٢ \_ رواه الترمذى فى كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ماجاء فى عقدالتسبيح باليد، وانفرد به الترمذى.

٣ \_ رواه النسائى فى كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر بين الفتح الصلوة وبين القراءة، ورواه ابوداؤد فى كتاب كتاب الادب، باب فى كفارة المجلس.

٤ \_ رواه البخارى فى كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى ومن ذنوبهما جنتان، ورواه مسلم فى كتاب الايمان، باب البات رؤية المؤمنين فى الآخرة رهم سبحانه وتعالى. ورواه الترمذى فى كتاب صفة الجنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فى صفة غرف الجنة، ورواه ابن ماجة فى كتاب المقدمة، باب فيما انكرت الجهمية، ورواه احمد فى اول مسند الكوفيين، باب حديث ابى موسى الاشعرى رضى الله تعالى عنه.



في الدخول لا يقتضى الدخول فيلهم الله تعالى ان يدخلوا من غير باب الريان. ﴿قوله قد خولف زيد بن حباب﴾ اى فى رأى الترمذى. ﴿قوله فى إسنادِهِ اضطرابٌ ولا يصحُّ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فى هَذَا الْبَابِ كَبِيرُ شَيْءٍ﴾ لكن رواية مسلم المذكورة فى (ص: ١٢٢) سألته عن هذا الاضطراب. ﴿قوله وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئاً﴾ فيكون الاسناد المذكور بعد الباب منقطعاً وقد علم ان هذا الانقطاع مبنى على رأيه او رأى شيخه فتذكر.

### بَابُ فِي الْوُضُوءِ بِالْمَدِّ

قال ابن عابدين حكاية عن الحلية انه نقل غير واحد اجماع المسلمين على ان ما يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدار بمقدار وما فى ظاهر الرواية من ان ادنى ما يكفى فى الغسل صاع وفى الوضوء مد للحديث المتفق عليه كان النبى صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع الى خمسة امداد ليس بتقدير لازم بل هو بيان ادنى القدر المسنون، قال فى البحر حق من اسبغ بدون ذلك اجزئه وان لم يكفه زاد عليه لان طباع الناس واحوالهم مختلفة كذا فى البدائع وقال القاضى ابوبكر فى العارضة معنى التوضى بالمد والغسل بالصاع، المد والصاع كيلاً لا وزناً، لان كيل المد والصاع بالماء اضعافه بالوزن.

اعلم اثم اتفقوا على ان الصاع اربعة امداد لكن اختلفوا فى مقدار المد فقال ابو حنيفة ومحمد وكذا ابويوسف فى الصحيح وفقهاء اهل العراق ان المد رطلان فالصاع ثمانية ارطال، وروى عن احمد ما يدل عليه وهو اختيار بعض اصحابه، وذهب مالك والشافعى واحمد وابو يوسف فى رواية وفقهاء اهل الحجاز ان المد رطل وثلث والصاع خمسة ارطال وثلث رطل، واحتجوا بما رواه الشيخان فى الفدية (واطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع) (١) وفى رواية لهما (امرہ صلى الله عليه وسلم ان يطعم فرقاً بين ستة)، (٢) والفرق اثنا عشر مدّاً والمد ربع الصاع، او يقال ان الفرق ستة عشر رطلاً فثبت ان الفرق ثلاثة اصع والصاع خمسة ارطال وثلث رطل واحتجوا ايضاً بما اخرجہ البيهقي فى الكبرى من قصة مناظرة ابى يوسف مع علماء

١ - رواه البخارى فى كتاب الحج، باب الاطعام فى الفدية نصف صاع، وايضاً رواه فى كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً او اذى من رأسه، ورواه مسلم فى كتاب الحج، باب جواز حلق الرأس للمحرم اذا كان به اذى ووجوب الفدية).

٢ - رواه البخارى فى كتاب الحج، باب النسك شاة، ورواه مسلم فى كتاب الحج، باب جواز حلق الرأس للمحرم اذا كان به اذى ووجوب الفدية.



المدينة المنورة في مقدار الصاع وفيه فلما اصحبت اتى نحو خمسين شيخاً من ابناء المهاجرين والانصار مع كل رجل منهم الصاع تحت رداءه فغيرته فاذا هو خمسة ارطال وثلاث بنقصان يسير فتركت قول ابي حنيفة واخذت بقول اهل المدينة، انتهى<sup>١</sup> مختصراً ، وبما رواه ابن خزيمة ( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له يارسول الله صاعنا اصغر الصيعان ومدنا اكبر الامداد، فقال اللهم بارك لنا في صاعنا ) (١)، ولا شك ان خمسة ارطال وثلاث رطل اصغر من ثمانية ارطال، واستدل الفريق الاول : ١- بما اخرجه الطحاوي عن مجاهد، قال دخلنا على عائشة رضى الله تعالى عنها فاستسقى بعضنا فأتى بعس، قالت عائشة رضى الله تعالى عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل بمثل هذا فخزرتة فيما اخزر ثمانية ارطال تسعة ارطال عشرة ارطال لم يشك مجاهد في ثمانية ارطال، **فانقيل** : الخزر لا يعارض التحديد، **قلنا** : اين التحديد عندكم حتى يعارض به الخزر، **فانقيل** : لم يصرح المجاهد بكون الاناء صاعاً، **قلنا** : شهرة امر الاغتسال بالصاع يكفي فلاحاجة الى التصريح، ٢- وبما اخرجه الدارقطني انه عليه الصلوة والسلام كان يتوضأ برطلين ويغتسل بالصاع ثمانية ارطال، ٣- وبما اخرجه الطحاوي ان صاع عمر كان صاع النبي صلى الله عليه وسلم وكان صاع عمر حجاجياً والحجاجي كان ثمانية ارطال واخرج ابن ابي شيبة ان صاع عمر كان ثمانية ارطال، ٤- وبما اخرجه ابوداؤد ( كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بإناء يسع رطلين )، (٢) وفي سنده شريك مختلف فيه ولكن قد مر انه من رجال مسلم، والجواب عن حديث الشيخين ان الاستدلال اما كان بقول النبي صلى الله عليه وسلم فلم يثبت بقوله صلى الله عليه وسلم ان الفرق اثنا عشر مداً او ستة عشر رطلاً، واما بقول اهل اللغة فهو ليس بحجة عليهم لانهم اهل اللغة ايضاً، وقيل الجملة الواقعة في الحديث ان يطعم فرقاً بين ستة يمكن ان يكون فيه النقل بالمعنى ويكون لفظ الحديث لكل مسكين نصف صاع والجواب عن قصة ابي يوسف انه رواية عن المجاهدين مع ان فيها علة خفية وهي انه لو رجع لما خفى على محمد وقال ابن الهمام قيل لا خلاف بينهم فان ابا يوسف لما خزره وجده خمسة ارطال وثلاث رطل برطل اهل المدينة وهو اكبر من رطل بغداد فانه ثلاثون استاراً والبغدادى عشرون استاراً، واذا

<sup>١</sup> - رواه ابن حبان في صحيحه في باب العشر، ورواه البيهقي في سننه الكبرى، باب ما دل على ان صاع النبي صلى الله عليه وسلم كان عيار خمسة ارطال وثلاث . وايضاً رواه ابن ماجه .

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، ورواه احمد في باقى مسند الكثيرين، باب مسند انس بن مالك رضى الله تعالى عنه.



**فائدة :** ان نصاب الفضة عند اكثر الاكابر اثنتان وخمسون تولجة وست ماهجات ونصاب الذهب سبع تولجات ونصف تولجة اى ست ماهجات وقال مولانا عبدالحى الانصارى اللكهنوى ان نصاب الفضة ست وثلاثون تولجة وخمس ماهجات ونصاب الذهب خمس تولجات وماهجتان ونصف ماهجة ولكنه قول غير محقق ولعلّه اعتبر فى الحساب بالجزء الاحمر الذى هو عند الاطباء اربع شعيرات والجزء الاحمر هو الحبة (رتى) فكانت التولجة ثلث مائة واربع وثمانين شعيرة عند



العلامة للكهنوى والمعتبر فى الاوزان العامة ان الجزء الاحمر ثلاث شعيرات الآ رُبع شعيرة فكانت التولجة مائتين واربع وستين شعيرة فالفرق يسير جدًا كما لا يخفى على المتأمل.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الاسْرَافِ فِي الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ

قال فى الغنية الاسراف مكروه بل حرام. ﴿قوله عْتِي﴾ بضم العين المهملة وفتح المثناة مصغراً. ﴿قوله يُقَالُ لَهُ الْوَلَهَانُ﴾ من الوله معناه الحيرة والخوف والفرع وذهاب العقل وغير ذلك وقال صاحب القاموس الولهان شيطان يُغْرِى بكثرة صبّ الماء سُمى به شيطان الوضوء اما لشدة حرصه على طلب الوسوسة او للاقاءه الناس بالوسوسة فى مهواة الحيرة فهو بمعنى اسم الفاعل او باق على المصدرية للمبالغة وذكر فى السعاية عن الحسن البصرى قال شيطان الوضوء يدعى الولهان يضحك بالناس فى الوضوء وكان طائوس يقول هو اشد الشياطين، انتهى.

**فائدة:** اعلم ان الولهان نوع لا انه شخص، صرح به فى الكوكب الدرى. ﴿قوله فَأَتَقُوا وَسَوَاسَ الْمَاءِ﴾ اى وسواس الولهان فى الماء ومن آفات الوسوسة الاسراف لان المتوسوس يقصد ازالة الشك وهى تفضى الى السرف البتة ولن يذهب الوسواس حتى ينصرف عن الوضوء وهو يقول ما اتممت وضوئى كما قال قاسم بن محمد لرجل كان يهم فى صلوته (امض فى صلوتك فانه لن يذهب ذلك عنك حتى تنصرف وانت تقول ما اتممت صلوتى)، (١) وقال سعيد بن المسيب لرجل متوسوس (لاتنصرف عن الصلوة وان سال على كعبك)، (رواه مالك) ٢.

اعلم ان للاسراف فى الوضوء صوراً احدها ان يسيل الماء على الامضاء سيلاً تامن غير حاجة. وثانيها ان يزيد على الاعضاء المعدودة فى الوضوء بأن يغسل عضواً خامساً او يمسح عضواً لم يرد فيه المسح كالحلقوم.

وثالثها ان يتجاوز عن الحدود المحدودة فى الاعضاء وهو جائز عندنا كما مر. ورابعها ان يزيد على العدد المقرر فى الشرع وهو بدعة ومكروه اذا كان الماء ماء النهر فان كان ماء موقوفاً على من يتطهر حرمت الزيادة بلاخلاف كذا فى الحلية. وخامستها ان يزيد على القدر المقدر فى الماء بلاحاجة وهى اساءة.

وسادستها ان يستأنف الوضوء على الوضوء قبل الفراغ من الوضوء واما اذا فرغ ثم استأنف

١ - رواه مالك فى كتاب النداء للصلوة، باب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان لانسى او انسى لانس ان رجلاً فى وفاة النبى صلى الله عليه وسلم.... وانفرد به مالك.

٢ - رواه مالك فى كتاب الطهارة، باب الرخصة فى ترك الوضوء من المذى. وانفرد به مالك.



الوضوء لقصد اضاءة الماء فهو غير مشروع وان كان لقصد ازالة الآثار فلا يكره وان لم يفصل بينهما بعبادة لاتصح الا بطهارة وقيل لابد من الفصل بالصلوة وغيرها.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ

قال ابن العربي اختلف العلماء في تجديد الوضوء لكل صلوة فمنهم قال يجدد اذا صلى او فعل فعلاً يفتقر الى الطهارة وهم الاكثرون ومنهم من قال يجدد وان لم يفعل فعلاً يفتقر الى الطهارة وذلك مروي عن سعيد بن ابي وقاص وابن عمر وغيرهما، انتهى، وقد حكى ابن عبد البر عن بعض السلف وجوب الوضوء لكل صلوة ولكن ربما يتعقد الاجماع على عدم الوجوب فيما بعد، نعم يستحب تجديد الوضوء عند الحنفية وعند كثير من غير الحنفية واشترط بعض علماءنا للتجديد اختلاف المجلس او توسط عبادة لاتصح الا بطهارة. **﴿قوله كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ﴾** وفي رواية ابي داود (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء لكل صلوة طاهراً كان او غير طاهر فلما شق ذلك عليه امر بالسواك لكل صلوة - الحديث) (١) فحديث الباب محمول على انه عليه الصلوة والسلام يتوضأ لكل صلوة استحباباً، **فان قيل** : انه عليه الصلوة والسلام صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد وكذا صلى العصر والمغرب بوضوء واحد في زمن خير، **قلنا** : لعل انساً رضى الله تعالى عنه لم يبلغه هذان او لم يعدهما اعتباراً للغلبة والعادة. **﴿قوله عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ﴾** وفي رواية ابي داود حدثنا شريك عن عمرو بن عامر البجلي وهذا وهم من شريك لان البجلي لم ير الصحابة والصواب الانصارى. **﴿قوله وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ﴾** لان في سنده الافريقى وكذا ابو غطيف وهو مجهول. **﴿قوله قَالَ عَلِيُّ﴾** اى على بن عبد الله المدينى شيخ البخارى. **﴿قوله هَذَا إِسْنَادٌ مَشْرُقِيٌّ﴾** لان فيه المروزي والواسطى وهما من رجال المشرق على اصطلاحهم وليس فيه احد من اهل البصرة والكوفة وانما اراد هشام من ذلك بيان الحال ولم يرد تضعيف الحديث لذلك وان كان الحديث ضعيفاً بوجه آخر كما مر، وقيل فيه اشارة الى ضعف الحديث كما نقل عن الامام الشافعى ان كل حديث لا يوجد له اصل في حديث الحجازيين واه وكذا عد الحازمي في وجوه الترجيح ان يكون احداً الحديثين حجازياً والآخر شامياً او عراقياً فافهم.

١ \_ رواه ابوداد في كتاب الطهارة باب السواك، ورواه احمد في مسند الانصار، باب حديث عبد الله ابن حنظلة ابن الراهب ابي عامر ..... ورواه الدارمي في كتاب الطهارة، باب قوله تعالى (اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم).



## بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بَوُضُوءٍ وَاحِدٍ

﴿قوله يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ﴾ أى قبل النسخ فيكون محمولاً على الوجوب أو معناه بعد النسخ فيكون استحباباً. ﴿قوله لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ﴾ محمول على علم عمر والآ فقد ورد في حديث سويد بن النعمان أننا خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر حتى إذا كنا بصهباء في آخر الحديث (ثم صلى لنا المغرب ولم يتوضأ) فالظاهر أن النسخ كان في هذا الوقت أو قبله. ﴿قوله وَرَوَاهُ وَكَيْعٌ﴾ اعلم أن رواية سفيان عن علقمة بن مرشد مرفوع متصل وأما روايته عن محارب بن دثار فاختلف تلامذة سفيان فيها فرواية وكيع عن سفيان مرفوعة متصلة ذكر فيها بريدة ورواية عبد الرحمن بن مهدي وغيره مرسل لم يذكر فيها بريدة وهى الأصح. ﴿قوله مُرْسَلٌ﴾ مرفوع على أنه خبر مبتدأ مقدر أى هذا مرسل أو منصوب مكتوب خلاف رسم الخط، ولـ التحفة وفى نسخة قلمية صحيحة مرسلًا وهو الظاهر. ﴿قوله وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ﴾ قد مر الوجه فى الباب السابق. ﴿قوله وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - الْخ﴾ رواه ابن ماجه، ورواه الترمذى فى باب ترك الوضوء مما غيرت النار.

## بَاب مَا جَاءَ فِي وُضُوءِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ إِثْنَاءٍ وَاحِدٍ

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

قال الامام النووى اما تطهر المرأة والرجل من اثناء واحد فهو جائز باجماع المسلمين ولكن قال الحافظ فى الفتح ان ابن المنذر حكى عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه انه كان ينهى عنه ثم قال النووى واما تطهير المرأة بفضل الرجل فهو جائز بالاجماع ايضا وقال الحافظ وفيه نظر ايضا فقد اثبت فيه الخلاف الطحاوى، اللهم الا ان يقال ان الامام النووى لم يعتبر الروايات الشاذة، ثم قال النووى واما تطهير الرجل بفضلها فهو جائز عندنا وعند مالك وابى حنيفة وجهات العلماء سواء خلت به (اى توضأت به عند غيبة الرجل) او لم تخل وذهب احمد بن حنبل وداود الى انها اذا خلت بالماء واستعملته عند غيبة الرجل لا يجوز للرجل استعمال فضلها، انتهى، مع زيادة يسيرة وفى تعليق البذل ما يدل على اختلاف الروايات من احمد وعلى ان هذه الرواية مشهورة عنه وله رواية أخرى ذكرت فى المغنى انه يجوز، واما وجه اختصاص النهى بما اذا كانت تطهرت بغية من الرجل دون ما اذا تطهرت بمرئى منه لانها اذا كانت بمحضر منه فالظاهر انها تحتاط فى امر الماء مع



انها لو تبادرت الى شئ مما يفسد الماء منعها.

اعلم ان سور الاجنبى للمرأة وكذا سور الاجنبية للرجل مكروه للاستلذاذ كما في الدر المختار وقال السرخسى سور الكافر مكروه، ثم اعلم انه ثبت النهى عن الاغتسال للجانبين بفضل الرجال للنساء وبالعكس وثبت الجواز لهما عند الاغتراف معاً واما في الوضوء فثبت النهى للرجال عن التطهر بفضلها من دون ثبوت عكس ذلك صرح به الشيخ الانور وكذلك ثبت الوضوء بفضل اغتسالها فليراجع الى ابى داؤد وغيره. واجاب الجمهور عن روايات المنع ان النهى من باب التثريه او النهى محمول على ما تساقط من الاعضاء وقيل النهى منسوخ، وقيل احاديث الجواز اصح من احاديث النهى، وقيل النهى محمول على الكراهية الطبيعية لان الطبائع تستكشف منه. ﴿قوله فَقَالَ إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنَبُ﴾ اما مضارع من الافعال واما بفتح الاول وضم التون اى لا يصير ذا جنابة اى لا ينجس باستعمال الجنب.

اعلم ان الماء المستعمل ثلاثة اقسام : احدها : ما استعمل في غسل الاعيان الطاهرة كغسالة الحبوب والثياب وهو طاهر بالاتفاق وثانيها ما استعمل في ازالة النجاسات الحقيقية كماء الاستنجاء وهو نجس اتفاقاً، والثالث ما استعمل لازالة الاحداث الحكمية او تادية القربة وفي هذا اختلافات : الاول : فى انه باى شئ يصير مستعملاً ، فاعلم ان الماء انما يصير مستعملاً بأحد الامرين إما بإزالة الحدث او بإقامة القربة عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهم الله تعالى وبإقامة القربة عند محمد رحمه الله تعالى وبإزالة الحدث عند زفر والشافعى رحمهما الله تعالى، والثانى : فى وقت الحكم بالاستعمال فقل عند الانفصال من العضو وقيل عند الاستقرار بمكان وهو الراجح، والثالث : فى حكمه : فقل نجس بنجاسة غليظة وهى رواية حسن بن زياد عن ابى حنيفة، وقيل نجس بنجاسة خفيفة وهى رواية ابى يوسف عن ابى حنيفة، وقيل طاهر غير طهور وهى رواية محمد عن ابى حنيفة، وهو الراجح بدليل رواية جابر رضى الله تعالى عنه (انه عليه الصلوة والسلام توضعاً وصبه على فافقت) ، (رواه البخارى وابوداؤد)، (١) وبدليل رواية المسورين محرمة (وَإِذَا تَوَضَّأَ

١ - رواه البخارى فى كتاب المرضى، باب عيادة المغمى عليه. ورواه مسلم فى كتاب الفرائض، باب ميراث الكلاله، ورواه ابوداؤد فى كتاب الفرائض، باب فى الكلاله، ورواه النسائى فى كتاب الطهارة، باب الانتفاع بفضل الوضوء، ورواه ابن ماجه فى كتاب الفرائض، باب الكلاله.



النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، (رواه البخارى)، (١) وبديل رواية ابى جحيفة (خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فَاتَى بوضوء فتوضأ فجعل الناس يأخذون من فضل وضوءه فيمسحون به) ، (رواه البخارى)، (٢) وبديل حديث السائب بن يزيد قال ذَهَبَتْ بى خالتي الى النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه (ثم توضأ فشربت من وضوءه)، (رواه البخارى) (٣) وقيل انه كان المستعمل متوضئاً فالماء طاهر وطهور وان كان محدثاً فهو طاهر غير طهور وهو قول زفر وهو مروى عن الشافعى ايضاً وقال الشافعى فى رواية اخرى انه طاهر وطهور بكل حال وهو قول مالك ايضاً، وحديث الباب يدل على عدم نجاسة الماء المستعمل والآ كان الماء الباقي فى الاناء نجساً لوقوع الماء المستعمل فيه ظاهراً، والجواب عن حديث النهى عن الاغتسال فى الماء الراكذ ان النهى لوجود النجاسة على اعضاء الجنب او لتلا يخرج الماء عن الطهورية بلا ضرورة.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ

اعلم ان العلماء قد اجمعوا على ان الماء الجارى لا يتنجس بوقوع النجاسة مالم يظهر اثرها فيه واما اذا ظهر اثرها فيه فيتنجس عند الجمهور منهم الائمة الاربعة خلافاً للظاهرية وجملة المذاهب والاقوال فى حكم الماء تتجاوز عشرين قولاً، والضابط لها ان من الداهيين اليها : ١ - من اطلق، ٢ - ومنهم من فوض، ٣ - ومنهم من حدد، فالفرقة الاولى هم الظاهرية والمالكية، قال داود الظاهري واتباعه ان الماء طاهر مطلقاً قليلاً كان او كثيراً راکداً كان او جارياً تغير احد اوصافه او وصفان او الثلاثة اولاً، وروى ذلك عن سعيد بن المسيب وابن ابى ليلى وعائشة وابن مسعود رضى الله تعالى عنه وعنهم وقال مالك ان تغير احد اوصافه يتنجس والآ فلا وروى ذلك عن احمد ايضاً واختاره الامام الغزالى وبحر العلوم فى رسائل الاركان فمدار القلة والكثرة عند مالك على ظهور اثر النجاسة وعدم ظهوره، والفرقة الثانية هم الحنفية، قال ابو حنيفة فى ظاهر الرواية يعتبر

١ - رواه البخارى فى كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، ورواه مسلم فى كتاب الصلوة، باب ستره المصلى.

٢ - رواه البخارى فى كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، ورواه مسلم فى كتاب الصلوة، باب ستره المصلى.

٣ - رواه البخارى فى كتاب الدعوات، باب الدعاء للصبيان بالبركة ومسح رءوسهم. ورواه مسلم فى كتاب الفضائل، باب اثبات خاتم النبوة وصفته ومحلّه من جسده، ورواه مسلم فى كتاب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب فى خاتم النبوة.



فيه رأى المبتلى به فان غلب على ظنه ان بحيث تصل النجاسة الى الجانب الآخر لايجوز الوضوء به  
والآ جاز نص على كونها ظاهر الرواية شمس الائمة في المبسوط وابن الهمام في فتح القدير فمدار  
القلة والكثرة عنده على وصول الاثر علماً لاحساً، والفرقة الثالثة هم الشافعية والحنابلة ومشائخنا  
الحنفية، قال الامام الشافعي رحمه الله ان القلتين لا تتنجس بدون تغير الاوصاف بخلاف مادونهما حتى  
ذكر النووي في شرح المهذب لو اضيفت قلة نجاسة الى قلة نجاسة عادتاً طاهرتين فالحد الفاصل بين  
القليل والكثير عند الشافعي مقدار القلتين وروى ذلك عن احمد ايضاً، واعتبر الامام ابو حنيفة  
التحديد بخلوص التحريك وهو انه ان كان الماء بحيث يتحرك بتحريك جانب منه عند الاغتسال  
جانب آخر بحيث يرتفع وينخفض منه ساعته لا بعد المكث، والمفهوم من كلام الغنية ان مذهب  
التحديد بالتحريك غير مذهب التفويض الى رأى المبتلى به لكن هذا مخالف عن عامة الكتب  
المعتبرة فان المفهوم منها ان مذهب التفويض والتحريك متحد وانما الاختلاف في العبارة، واعتبر  
محمد بن سلام التحديد بخلوص التكدر بحيث يتكدر الجانب الذى اغتسل فيه بسبب الاغتسال  
ووصلت الكدرة الى الجانب الآخر واعتبر ابو حفص الكبير التحديد بخلوص الصبغ بحيث اذا يلقي  
الزعفران في جانب منه يصل اثره الى الجانب الآخر، واعتبر محمد بن مسلمة التحديد بالمساحة وقال  
اذا كان ثمانياً في ثمان فهو كثير والآ فقليل، واعتبر بعض مشائخنا اثني عشر في اثني عشر، واعتبر  
بعضهم خمسة عشر في خمسة عشر ونسب الى اكثر مشائخ بلخ واعتبر بعضهم عشرين في عشرين  
ونسب الى ابي مطيع واعتبر بعضهم سبعة في سبعة ونسب الى احمد بن حرب واعتبر ابو سليمان  
الجوزجاني عشراً في عشر وهو مختار كثير من اصحابنا، وقال ابو عصمت كان محمد بن الحسن  
يوقت عشرة في عشرة ثم رجع الى قول ابي حنيفة وقال لا اوقت فيه بشئ، انتهى .

اعلم ان الحوض ان كان مثلاً فيلزم ان يكون بحيث اذا رُبّع صار عشرة في عشرة واختلف  
عباراتهم في المدور ففي الخلاصة والجزاية يعتبر ان يكون حول الماء ثمانية واربعون ذراعاً. وفي فتح  
القدير المختار ستة واربعون لكن قواعد الرياضى تقتضى ان يكون محيط الحوض المدور ستاً  
وثلاثين ذراعاً ويكون القطر احد عشر وخمساً ونصف سدس تقريباً وهو قطر دائرة مساحتها مائة  
( $36 \times \frac{7}{22} = 22 \frac{5}{11}$ ) وتمام البحث في السعاية، قلت والظاهر المتبادر ان يكون  
المحيط اربعين ذراعاً لانه يصير عشرة في عشرة اذا رُبّع فافهم وقيل الحق ان هذه التحديدات  
ليست الزامية بحيث لايجوز الوضوء بدونها بل لما فرض ابو حنيفة رحمه الله الامر في ذلك الى رأى  
المبتلى به اختلفوا في تفسير ذلك فكل واحد من تلك الاقوال تفسير للاجمال الذى اختاره الامام



الاعظم، واختلفوا في تحديد الذراع على ثلاثة اقوال : الاول : ان المعتبر ذراع المساحة وهو سبع قبضات فوق كل قبضة اصبع اى الابهام قائمة (٤٢ أنج، سارهي تين فث) افقى به قاضيخان وغيره، والثاني : ان المعتبر ذراع الكرباس وهو ست قبضات من دون قيام الاصبع (انصاره أنج، ديزه فث) واختاره صاحب الهداية والاكثرون، القول الثالث : ان المعتبر ذراع كل زمان ومكان واختاره صاحب البرازية.

اعلم ان من حدد الحوض الكبير بعشر في عشر فاما بناه على ما روى عن محمد ان الماء الكثير ما كان مقدار مسجدي فلما قاسوه وجدوه ثمانيا في ثمان من داخله وعشرًا في عشر من خارجه، وفيه انه رجع عن قول التحديد والتوقيت، وقال صدر الشريعة وانما قدر به بناء على قوله عليه الصلوة والسلام (من حفر بئرًا فله حولها اربعون ذراعًا)، رواه احمد في مسنده وابن ماجه، (١) فيكون حريمها من كل جانب عشرًا ففهم من هذا انه اذا اراد شخص آخر ان يحفر في حريمها بئرًا يمنع منه لانه ينجذب الماء اليها وينقص الماء في البئر الاول وان اراد ان يحفر بئرًا بالوعة يمنع ايضا لسراية النجاسة الى البئر الاول وتنجس ماءها ولا يمنع في ما وراء الحرم وهو عشرة في عشرة فعلم ان الشرع اعتبر العشر في العشر في عدم سراية النجاسة حتى لو كانت النجاسة تسرى يحكم بالمنع، وقال صاحب البحر هو مردود من ثلاثة اوجه: الاول : ان الحرم اربعون ذراعًا من كل جانب في الصحيح لاعشرة، والثاني: ان قوام الارض اضعاف قوام الماء فقياسه عليها في مقدار عدم السراية غير مستقيم، والثالث: ان المختار في البعد بين البالوعة والبئر نفوذ الرائحة لا المقدار، انتهى ما في البحر بتغير وزيادة.

استدل اهل الظاهر بحديث بئر بضاعة وفيه الماء طهور لا ينجسه شيء ويرد عليهم ان الدارقطني والطحاوي روى استثناء ما تغير احد اوصافه وسيأتي تمام الكلام عند ذكر مذهب مالك ان شاء الله تعالى.

واستدل مالك بحديث بئر بضاعة وخصصوا منه ما تغير احد اوصافه بدليل الاجماع وبدليل ورود الاستثناء كما مر، ودليل الشافعي رحمه الله حديث القلتين.

وحجّتنا قوله تعالى ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ اى أكلاً وشرّباً واستعمالاً فاذا تغير احد اوصافه بالنجاسة اوتيقن وصول اثر النجاسة الى الجانب الآخر فلا ريب في ان مستعمل هذا الماء مستعمل الخبائث وهذه الحجة ذكرها الرازي في احكام القرآن، ولنا ايضا قوله عليه الصلوة

١ - رواه ابن ماجه في كتاب الاحكام، باب حريم البئر، ورواه احمد في كتاب باقى مسند المكثرين، باب باقى مسند السابق.



والسلام (لايولنّ احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه)، (١) ومن المعلوم ان البول القليل لا يغيّر احدًا من اوصاف الماء ومع ذلك صار نجسًا، ولنا ايضًا قوله عليه الصلوة والسلام : (طهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبعًا)، (٢) فهذا الحديث يقتضى نجاسة الاناء وهى تدل على تنجس الماء مع انه لم يتغيّر احد اوصافه، ولنا ايضًا قوله عليه الصلوة والسلام : (اذا استيقظ احدكم من منامه فليغسل يده - الحديث)، (٣) وجه الاحتجاج انه لما كان النهى للتنزيه عند توهم النجاسة كان للتحريم عند تحقق النجاسة فيتنجس الماء بالضرورة مع انه لم يتغيّر احد اوصافه.

والجواب عن حديث بئر بضاعة بوجوه :

الاول : ما قال ابن قطان ان في سنده اختلافًا فقوم يقولون عبيدالله بن عبدالله بن رافع وقوم يقولون عبدالله بن عبدالله بن رافع ومنهم من يقول عبدالله بن عبدالرحمن بن رافع، ومنهم من يقول عبيدالله بن عبدالرحمن، ومنهم من يقول عن عبدالرحمن بن رافع فيحصل فيه خمسة اقوال وكيف ما كان فهو لا يعرف له حال ولا عين، كذا نقله الزيلعي وكذا في سنده الوليد بن كثير وهو اباضى خارجى، وقال ابن سعد ليس بذاك، وفيه انه روى بطرق متعدّدة فبذلك ينجر ضعفه، وايضًا روى عن عبيدالله محمد بن كعب وسليط بن أيوب فلا يكون مجهولًا وايضًا صحّحه يحيى بن معين واحمد وحسنه الترمذى، وايضًا رواه الطحاوى من غير طريق عبيدالله وقال الزيلعي له اسناد صحيح من رواية سهيل بن سعد رضى الله تعالى عنه.

والوجه الثانى : ان اللّام في (الماء طهور) للعهد الخارجى لا للجنس اى ماء بئر بضاعة طهور لعدم تغيّره او لزيادته على القلتين او لجريانه على اختلاف الآراء والراجح هو الاخير كما رواه الطحاوى في شرح معاني الآثار وعلى كل تقدير العادة حاكمة على عدم استقرار النجاسات فيها كسائر الآبار، **فان قيل** : مارواه الطحاوى ففى اسناده الواقدى والثلجى وهما مماليعاً بقولهما، قال

١ - رواه البخارى في كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم، ورواه مسلم في كتاب الطهارة، باب النهى عن البول في الماء الراكد، ورواه النسائي في كتاب الغسل والتميم، باب ذكره في الجنب عن الاغتسال في الماء الدائم، ورواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب البول في الماء الراكد، ورواه احمد في باقى مسند المكثرين، باب باقى مسند السابق.

٢ - رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، ورواه الترمذى في كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في سؤر الكلب، ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب سؤر الكلب، ورواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب الوضوء بسؤر الكلب، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب غسل الاناء من ولوغ الكلب.

٣ - رواه البخارى في كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترًا، ورواه احمد في باقى مسند المكثرين، باب باقى مسند السابق، ورواه مالك في كتاب الطهارة، باب وضوء النائم اذا قام الى الصلوة



احمد الواقدي كذاب، وقال يحيى ليس بثقة وقال البخاري متروك الحديث وقال احمد الثلجي مبتدع صاحب هوى، وقال زكريا بن يحيى كان كذاباً، **قلنا** : التحقيق ان الواقدي يعتبر قوله في السير والتواريخ كما قال الحافظ والثلجي مدحه جمع من الاعلام منهم الذهبي، **فان قيل** : كيف يكون جارياً ولم يكن في المدينة المنورة زادها الله تكريماً وتشريعاً في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ماء جار وكذا صرحوا بان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ من بئر بضاعة وبصق فيها وكان الناس يتبركون به لذلك كانوا يغسلون المرضى منها ثلاثة ايام فيعافون ولو كان ماءها جارياً لما صلح ان يقولوا ذلك لان الجرية الاولى سارت ببصاق النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبق فيها فما معنى التبرك وايضاً تسميتها بالبئر دون القناة تدل على عدم جريانها، **قلنا** : الواقدي من اهل المدينة وهو اعلم بحالها فالظاهر انها كانت جارية حقيقة اما من الطرف الاعلى واما من الطرف الاسفل او كانت جارية حكماً بكثرة الترح وهو المرجح لانه لا يرد عليه شيء من الايرادات، وعلى تقدير كونه جارياً من الاسفل يُدفع الايراد الاول بان مراد المنكرين الجريان فوق الارض ويُدفع الايراد الثاني بأن البركة حصلت في جميع ماء البئر ويُدفع الثالث بأن الجريان لا يعارض التسمية بالبئر.

والوجه الثالث: ان اللام للعهد والمعهود الماء الطاري بعد اخراج النجاسات والماء النجس كما هو المعتاد سلفاً وخلفاً والقياس يقتضي عدم الطهارة لان حيطان البئر لم تغسل وطينها لم يخرج.

والوجه الرابع ان هذا الحديث معارض بما ذكرناه سابقاً من القرآن والاحاديث وكذا يعارض بآثار الصحابة حيث افتوا باخراج الماء من البئر عند موت الانسان وغيره فيها.

والوجه الخامس ان إلقاء الانجاس لم يكن معلوماً بالمشاهدة بل كان امراً جهلياً كلياً فلم يعتبره النبي صلى الله عليه وسلم لكونه موهوماً وامر بغسل الاناء عند شرب الكلب والهرة لكونه امراً متحققاً وعلى هذا الوجه يصح كون اللام للجنس ايضاً. **قوله** **﴿أَتَتَوَضَّأُ﴾** بصيغة المتكلم ولكن رجح اهل الحديث صيغة الخطاب وبه جزم النووي وابن حجر وقد جاء مصرحاً في رواية النسائي ما يعين الخطاب فتعين ان في النسخ كلها لجامع الترمذي تصحيحاً. **قوله** **﴿مِنْ بئرِ بُضَاعَةٍ﴾** بضم الباء وكسرهما وبالضاد المعجمة وبالصاد المهملة والمعروف ضم الباء وبالمعجمة وهى دار لبني ساعدة بالمدينة المنورة وهم بطن من الخزرج، ثم قيل لصاحب البئر وقيل اسم لموضعها وقال ابن رسلان كان بئر بضاعة عيناً يجري منها الماء الى الباطن، انتهى ما قال ابن رسلان، **فان قيل** : قال ابو داود سمعت قتيبة عن سعيد قال (سألت قيم بئر بضاعة عن عمقها قال اكثر ما يكون فيها الماء



الى العانة، قلت فاذا نقض قال دون العورة اى عورة الرجل، (١) وهذا يدل على انها لم تكن جارية، قلنا : قيم البئر مجهول اسماً ووصفاً على انه يمكن ان تكون جارية من منفذ في قعرها او تكون جارية بمعنى كثرة التراع كما مر، فان قيل : يمكن ان تكون جارية حكماً لكونها عشراً في عشر، قلنا : هذا الاحتمال ردّ عليه ابوداؤد حيث قال قدرت انا بئر بضاعة بردائى فمددته عليها ثم ذرعه فاذا عرضها ستة اذراع فلا يصح كونها عشراً في عشر، فان قيل : يمكن ان تكون تغيرت، قلنا : قال ابوداؤد سألت الذى فتح لى باب البستان فادخلنى اليه هل غير بناءها عما كانت عليه قال لا، وفيه ان المسئول عنه مجهول، وقال ابوداؤد رثيت فيه ماء متغير اللون اى بطول المكث لاسبب النجاسة ويمكن ان يكون متغيراً للون من اول الامر. ﴿قوله يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ﴾ جمع حيضة بكسر الحاء وهى الخزقة التى تمسح بها المرأة دم الحيض او تجعلها على الفرج بين فخذيهما، قيل ان المنافقين كانوا يفعلون ذلك، وقيل كان ذلك حالها فى عهد الجاهلية وكلاهما بعيد لان عادة الناس قديماً وحديثاً جرت فى صيانة الماء عن النجاسات ولا يلقى بكافر ولا وثنى ان يلقى مثل ذلك فى الماء يحتاج اليه وبالاخص اذا كان الماء فى بلادهم اعزّ والحاجة اليه امسّ فالظاهر ان البئر كانت فى منحدر من الارض فكانت السيول تكسح هذه الاقدار عن الطرق وتحملها فربما يتفق ان تلقى هى فيها.

### بَابُ مِنْهُ آخَرُ

حديث هذا الباب اى حديث القلتين حجة للشافعى واحمد ونذكر الجواب بعد توضيحه ان شاء الله تعالى. ﴿قوله عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ﴾ ضعفه ابن معين ويحيى بن سعيد القطان وقال مالك دجال من الدجاجلة ولكن وثقه ابن عيينة وابو ذرعة وابو حاتم، وقال شعبة هو امير المؤمنين فى الحديث ورجح توثيقه الذهبى وقالوا جرحهم له كان لامر روى به من غير جنس الحديث. ﴿قوله عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ﴾ فان قيل : محمد بن اسحاق مدلس وعنينة المدلس غير مقبولة وجوابه ان هذا الخلل ينجر بكثرة المتابعات والشواهد. ﴿قوله عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ﴾ هذا الحديث لم يروه غير ابن عمر ولا عن ابن عمر غير ابنه عبد الله وعبيد الله. ﴿قوله وَمَا يُنُوبُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَالِدَوَابِّ﴾ والمعتاد منها البول عند الشرب. ﴿قوله إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ﴾

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الطهارة، باب ما جاء فى بئر بضاعة، ورواه الترمذى فى كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء ان الماء لا ينجسه شئ، ورواه النسائى فى كتاب المياه باب ذكر بئر بضاعة، ورواه احمد فى باقى مسند المكثرين، باب مسند ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه.



اي خمس قرب وهي خمس مائة رطل بغدادية في قول (پانچ من اثاره سير باره جهنك) وفي قول ستمائة رطل، وفي قول آخر الف رطل. ﴿قوله لَمْ يَحْمِلْ الْخَبَثَ﴾ وفي رواية ابى داؤد لا ينجس وهذه الرواية تردّ تاويل صاحب الهداية بان معناه انه يضعف عن احتمال النجاسة اللهم الا ان يقال انه رواية بالمعنى. ﴿قوله وَالْقُلَّةُ الَّتِي يُسْتَقَى فِيهَا﴾ اي القربة.

اعلم ان مفهوم حديث الباب حجة على الامام الشافعى رحمه الله لانه قال سور السباع طاهر الا الكلب والحزير واستدل بما روى في شرح السنة (أنتوضاً بما افضلت الحمر، قال نعم وبما افضلت السباع كلها) قلنا : لهذا الحديث طريقان احدهما فيه ابراهيم بن يحيى وثانيهما فيه ابراهيم بن اسماعيل، قال النووى كلاهما ضعيفان وعلى تقدير الصحة يحمل على الماء الكثير.

اعلم ان حجبنا قد مرت في شرح حديث بئر بضاعة فلاحاجة الى اعائها فلنكتف على ذكر الاجوبة عن حججهم حديث القلتين فاعلم ان لحديث القلتين المروى عن ابن عمر ثلاث زوايات رواية محمد بن اسحاق ورواية الوليد ورواية حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر فاما رواية محمد بن اسحاق فاعلوهها بمحمد بن اسحاق وقد مر الكلام فيه فليراجع واما رواية الوليد فاعلوهها بالوليد وقد مر الكلام فيه ايضا ، وكذا اعلوها بالاضطراب سنداً لان في رواية الوليد بن كثير تارة عن محمد بن جعفر بن الزبير وتارة عن محمد بن عباد بن جعفر بن الرقعة ثم بعده تارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر واخرى عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، وأجيب عن هذا الاضطراب ان التحقيق عن الوليد عن محمد بن عباد عن عبد الله بن عبد الله بن عمر مكبراً وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر مصغراً ومن روى على غير هذا الوجه فقد وهم، قال به الحافظ في التلخيص وقالوا ان في غيره انتقالاً من ثقة الى ثقة وذلك لا يعد اضطراباً، قلنا : المخالفة بالابدال تدل على عدم ضبط الراوى، ومال الدارقطنى الى الجمع وصحح ان الوليد رواه عن محمد بن عباد ومحمد بن جعفر كليهما بدليل ان شعيب بن ايوب قد رواه عن ابى اسامة عن الوليد بوجهين، قلنا : هذا لا يغنى في دفع الاضطراب فان الاحتمال لا يؤثر فيه كما مرّ في حديث زيد بن ارقم، ومال ابوداؤد الى الترجيح فرجح عن محمد بن عباد بن جعفر او عن محمد بن جعفر على اختلاف النسختين ورجح ابو حاتم محمد بن جعفر بن الزبير وكذا رجح البيهقى وابن مندة عبيد الله بن عبد الله بن عمر مصغراً.

واما رواية عاصم فاختلف في رفعها ووقفها، رفعها حماد بن سلمة ووقفها حماد بن زيد والدارقطنى قوى الرواية الموقوفة برواية اسماعيل بن علية عن عاصم، وكذا اختلف في متنها فقال



بعض الرواة عن حماد بن سلمة قلتين او ثلاثاً ولم يذكر بعضهم او ثلاثاً، اعلم انه وقع في طرق اخرجها الترمذى وابوداؤد قلتين و وقع في طريق اخرجها الدارقطنى قلتين او ثلاثاً، و وقع في طريق اخرجها الدارقطنى عن جابر مرفوعاً وعن عبدالله بن عمر موقوفاً اربعين قلة و وقع في طريق اخرجها ابن عدى والدارقطنى قلة وبالجملة انه مضطرب متناً واجابوا عن هذا الاضطراب ان رواية (او ثلاثاً) شاذة ورواية اربعين قلة مضطربة وايضاً ضعفها الدارقطنى بالقاسم بن عبيدالله العمرى وقالوا رواية اربعين ورواية او ثلاثاً لاتساوى رواية القلتين فان رواته ثقات ورواهما ضعفاء مجروحون فيكون لها الاعتبار دونهما، قلنا كزيادة (او ثلاثاً) زيادة الثقة وهى مقبولة ورواية اربعين روى مرفوعاً وموقوفاً، الموقوف صحيح سنداً والموقوف فيه في حكم المرفوع.

ثم اعلم ان القلة الواردة في الحديث لم يبين لنا مامقدارها فقديجوز ان يكون المراد من القلتين، القلتين من قلال هجر ويحتمل ان يراد بهما قلة الرجل وهى قامت لان القلة تطلق على الجرّة والقربة والقامة وعلى رأس الجبل، والحديث الذى رواه الامام الشافعى في تفسيرها، فقال اخبر مسلم بن خالد الزنجى عن ابن جريج باسناد لا يحضرنى من ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثاً وفيه زيادة قلال هجر مقدوح بالانقطاع والجهالة وبأن قوله في الحديث قلال هجر ليس من قول النبى صلى الله عليه وسلم بل هو قول يحيى بن عقيـل كما صرح به في رواية الدارقطنى وأما ما رواه ابن عدى مرفوعاً اذا كان الماء قلتين من قلال هجر لاينجسه شىء فقال ابن عدى قوله في متنه من قلال هجر غير محفوظ لايعرف الا في هذا الحديث من رواية المغيرة بن سقلاب وهو يكنى ابا بشر منكراالحديث، وبالجملة ان حديث القلتين مضطرب سنداً ومتناً ومن جهة معنى القلة.

واجاب صاحب الهداية والسرخسى بأن معنى الحديث انه لضعفه لايقدر على حمل النجاسة بل ينجس وفيه بحث وهو انه ثبت في رواية ابى داؤد (اذا بلغ الماء قلتين لم ينجس) (١) اللهم الا ان يقال انه رواية بالمعنى وكذا يرد على هذا الجواب انه يكون على هذا التاويل التقيد بالقلتـين عبثاً وباطلاً فان القلة الواحدة ايضاً ينجس وكذا يرد عليه ان الضعف عن حمل يكون في

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء، ورواه الترمذى في كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب منه آخر، ورواه النسائى في كتاب الطهارة، باب التوقيت في الماء، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسنها، باب مقدارالماء الذى لاينجس، ورواه احمد في مسند الكثيرين من الصحابة، باب مسند عبدالله بن عمر بن الخطاب، ورواه الدارمى في كتاب الطهارة، باب قدرالماء الذى لاينجس.



## الاجسام المخصوصة.

اعلم ان صاحب الهداية قال ان ابا داؤد ضَعَفَ حديث القلتين فلعله اراد ان ابا داؤد اشار الى اضطرابه وقال ابن الهمام لعله ضعفه في غير سننه وحكى صاحب العناية لفظ ابي داؤد قال وحديث القلتين مما لا يثبت فعسى ان يكون لفظه هذا في بعض نسخ ابي داؤد وقد استبان عند القوم اختلاف نسخ ابي داؤد وصرح الحافظ ابن حجر بان نسخة علي بن الحسن بن العبد فيها من الكلام على الرجال ما ليس في نسخة اخرى وتقام هذا الكلام في المعارف.

واجاب البعض بان حديث القلتين منسوخ لانه من رواية ابن عمر وحديث النهي من البول في الماء من رواية ابي هريرة واسلامه متأخر وفيه ان النسخ لا يثبت بمثل هذه الاحتمالات. واجاب البعض بان حديث القلتين معارض باخادith قوية وآثار الصحابة لاسيما اثر ابن الزبير من انه افق بنزح ماء بئر زمزم كله وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكره احد. واجب البعض بان المراد منه الماء الجاري والتقيّد بالقلتين ليس احترازيًا وروى هذا الجواب عن امام الائمة ابي حنيفة و اشار اليه الطحاوي.

واجاب البعض بان القلتين اذا كانتا على وضع خاص بحيث يغلب على الظن عدم وصول اثر النجاسة الى جانب آخر فلم يحملا خبثًا لجريانهما حكمًا. واجاب البعض بأنهم لم يستلوا عن الماء المعين الذي ولغ فيه الكلب او السبع بل كان الغرض الاستفسار عن حكم مطلق المياه التي تكون في الفلاة والعادة قاضية بالعلم الكلي الجملي بأن السباع والدواب تنوب هذه المياه وتبول فيها فاخبرهم عليه الصلوة والسلام بان الماء لا ينجس بالشك.

## بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّاكَدِ

اي الماء الذي لا يكون جاريًا حقيقة ولا حكمًا يكره فيه البول ويتنجس بخلاف الماء الجاري حقيقة او حكمًا وهو الماء الكثير الراكد فانه يكره فيه البول ولكن لا يتنجس ولعل الامام الترمذي يقصد بذكر هذا الباب ذكر دليل الحنفية. «قوله لَا يُبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ» اي الساكن وقال الشيخ الانور قدس سره الدائم ماء لا ينقطع عادة اعم من ان يكون له نبع وجريان او لم يكن فهو اذعان عام من الراكد والجاري كليهما، اعلم ان وجه التخصيص بالبول دون الغائط هو ان مظنة البول في مثل ذلك قوية ودأب الشرية التعرض الى الوقائع دون الاحتمالات فطاح ما حكى عن داؤد الظاهري من جواز الغائط فيه. «قوله ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ» ولفظ صحيح البخاري ثم يغتسل فيه قال ابن رسلان النهي عن الشيتين يكون تارة عن الجمع وتارة على الجمع



اما عن الجمع فمعناه عن فعلهما معاً ولا يلزم منه المنع من احدهما واما على الجمع فممنشأه ان يكون في كل واحد منهما مفسدة وتستقل بالمنع فهذا الحديث من باب النهي عن الجمع، انتهى، وكلمة ثم استبعادية اى بعيد عن العاقل الجمع بينهما.

اعلم ان رواية هذا الحديث بالرفع فقط بناء على انه خبر مبتدئ محذوف اى ثم هو يتوضأ منه وحكى فيه الجزم ايضاً عطفاً على محل لا يولن وبالنصب ايضاً بإضمار ان واعطاء ثم حكم الواو، **فان قيل:** فيلزم على تقدير النصب ان المنهى عنه الجمع بينهما دون افراد احدهما وهذا لم يقل به احد، **قلنا:** لا يلزم ان يدل على جميع الاحكام لفظ واحد فيؤخذ النهي عن الجمع بينهما من هذا الحديث ان ثبت رواية التصب ويؤخذ النهي عن الافراد من حديث آخر هكذا اجاب ابن دقيق العيد.

اعلم انه مرّ في باب بئر بضاعة ان هذا الحديث حجة لنا في ان الماء القليل يتنجس وان لم يتغير احد اوصافه وقال ابن تيمية في فتاواه ان النهي لا يدل على ان الماء ينجس بمجرد البول بل ان الاكثار من ذلك قد يفضي الى تغير الماء فيتنجس فكان النهي المبتدئ سداً للذريعة وقال الشيخ الانور وما قاله ابن تيمية في غرض الحديث فليس بصحيح لان المتبادر من سياق الحديث انه وقع النهي لانه ربما يحتاج اليه في الحالة الراهنة الى الاغتسال فيه او التوضأ منه او الشرب منه فينجس ويمتنع عليه ان يستعمله، انتهى<sup>١</sup>، وكذا حديث (اذا استيقظ احدكم من نومه) (١) وحديث (اذا ولغ الكلب في إناء احدكم) (٢) وحديث (اذا وقعت الفارة في السمن فان كان جامداً فآلقوها وما حوّلها وان كان مائعاً فلا تقربوا)، (٣) اخرج ابو داود، حجة لنا في ان الماء القليل يتنجس وان لم يتغير احد اوصافه.

١ مر بحثه في شرح باب ماجاء اذا استيقظ احدكم من منامه - الخ .

٢ - رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب ولوغ الكلب، وايضاً في باب حكم ولوغ الكلب، ورواه الترمذي في كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في سؤر الكلب، ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب سؤر الكلب، ورواه ابو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء بسؤر الكلب، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب غسل الإناء من ولوغ الكلب، ورواه احمد في باقي مسند المكثرين، باب مسند ابي هريرة رضى الله تعالى عنه.

٣ - رواه البخارى في كتاب الوضوء، باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء، ورواه الترمذي في كتاب الاطعمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الفارة تموت في السمن، ورواه النسائي في كتاب الفرع والعنبر، باب الفارة تقع في السمن، ورواه ابو داود في كتاب الاطعمة، باب في الفارة تقع في السمن، ورواه احمد في باقي مسند المكثرين، باب مسند ابي هريرة رضى الله تعالى عنه، ورواه مالك في موطائه، في كتاب الجامع، باب ما جاء في الفارة تقع في السمن والبدء بالأكل ..... وراه الدارمي في كتاب الطهارة، باب الفارة تقع في السمن.



## بَاب مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ

في هذا الباب اشارة الى عدم نجاسة الماء الكثير بالبول فيه وكذا فيه اشارة الى جواز البول في البحر لراكبه، والبحر عند اكثر اللغويين يختص بالملح والنهر بالعذب وعند البعض هو اعم من الملح والعذب. «قوله سَأَلَ رَجُلٌ» وهو من بنى مدج كما في بعض الروايات واسمه عبدالله كما في التلخيص وقيل حميد بن صخرة كما في الزرقاني على الموطأ. «قوله إِنَّا نَرَكِبُ الْبَحْرَ» اي مراكبه من السفن (وزاد الحاكم نريد الصيد) وفيه دلالة على جواز ركوب البحر وهو الراجح لان الغالب فيه السلامة ولان الله تعالى ذكره في القرآن امتناناً واقل مراتب الامتنان الاباحة، وما رواه ابوداؤد (لا يركب البحر الا حاج او معتمر او غاز في سبيل الله)، (١) ففي سنده بشراب عبدالله وبشير بن مسلم وهما مجهولان وعلى تقدير صحة الحديث يحمل النهي على الشفقة والارشاد اي لا ينبغي ان يركب فيه لامر دنيوى لانه محل الخطرات. «قوله هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» الطهور بفتح الطاء صفة مشبهة بمعنى المطهر ههنا وهذا التركيب يفيد الحصر ظاهراً اي هو الطهور ماءه لا غير الطهور وهو الحل ميتته دون الحرام كما هو الموهوم او يقال ان اللام ههنا ليس للقصر بل هي للتعريف المبتدئ بحال الخبر كما في قولهم هو البطل الحامي وهذا الاخير مختار الشيخ الانور والحديث حجة على ما روى عن ابن عمر انه لا يجوز الوضوء بماء البحر وعلى من قال لا يجوز الوضوء به عند عدم الضرورة، واعلم انه لم يبق فيه الخلاف في الحادث.

اعلم انهم اختلفوا في منشأ السؤال، فقال : بعضهم منشأ السؤال ملابسته بالنار لحديث (لا تركب البحر الا حاجاً او معتمراً او غازياً فان تحت البحر ناراً وتحت النار بحراً) فالحديث محمول على الظاهر وقيل مراد الحديث ان جهنم توضع في القيامة موضع البحر وقيل المراد تهويل الشأن وقال بعضهم منشأ السؤال موت الحيوانات فيه وقيل منشاءه تغير ماءه عن الماء المغطور وقيل منشاءه لقاء اهل الساحل واهل السفن النجاسات فيه.

اعلم ان المراد من الميتة السمك بجميع انواعه غير الطافي فلا يحمل من حيوانات البحر غير السمك وهذا عندنا وقال الامام الشافعي يحل الجميع بلا ذكوة الا الضفدع وفي رواية عنه تخصيص الجواز بما له نظير ما كول في البحر وفي رواية عنه يحل الجميع بلا تخصيص وروى هذا القول الاخير عن مالك ايضا وقال احمد مدار حلها على عرف اهل الحجاز فما يعاناه طبعهم يكون حراماً لقوله تعالى «وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ» اي ما يستقذره الطبع فيعتبر طبع اهل الحجاز

١ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الجهاد، باب في ركوب البحر في الغزو، وانفرد به ابوداؤد.



لان القرآن نزل على لغتهم وهم اول من قصد خطابهم، والجواب عنه ان الطبيعة السليمة تستقدر غير السمك، واستدل الشافعية بقوله تعالى ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ اى مصيده وبحديث الباب، ولنا ما رواه احمد وابن ماجه (احلت لنا ميتتان ودمان فأما الميتان فالجراد والحوث واما الدمان فالطحال والكبد)، (١) فالمراد من الميتة الحوت وان كان عظيمًا كما في رواية البخارى (فألقي لنا البحر عنبرًا) و وقع في بعض الطرق الحوت فعلم منه ان العنبر من انواع الحوت، والجواب عن الآية ان حمل المصدر على معنى المفعول تاويل والتزويل بصدد ما يحل للمحرم فعله وما لا يحل وما يوجب الجزاء وما لا يوجب فافهم، واما الطافي الذى مات حتف انفه فطفًا على وجه الماء وانقلب ظهر البطن فقال الامام الشافى رحمه الله انه حلال لظاهر الحديث ولاثر الصديق الاكبر رضى الله تعالى عنه (السمكة الطافية حلال لمن اراد أكلها)، (رواه الدارقطنى) (٢) وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يحل الطافي وهو مذهب على وابن عباس وجابر وسعيد بن المسيب والزهرى وغيرهم، وحجتنا ما رواه ابوداؤد عن جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه مرفوعًا (ما القى البحر اوجزر عنه فكلوه وما مات فيه وطفًا فلا تأكلوه) (٣) قال البيهقى في سنده ابن سليم وهو ضعيف، قلنا: هو من رواية الشيخين، وقال ابن الجوزى في سنده اسماعيل بن امية وقلنا: ليس هو ابو الصلت بل هو القرشى الاموى، وقيل الصواب ان هذا الحديث موقوف، قلنا: الرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة، والجواب عن حديث الباب انه خصي منه الطافي لحديث مر ذكره، واما اثر الصديق الاكبر فمضطرب ومعارض بالمرفوع وكذا خالفه ابن عباس الراوى عن الصديق الاكبر ويمكن ان يحمل الطافي في هذا الاثر على غير الطافي المصطلح فافهم، واما منشأ الزيادة في الجواب فاختلف العلماء فيه فقليل انما زاده لانه قد عيس اليها الحاجة كماء البحر، وقيل انما زاده لان السائل لما كان جاهلاً بالامر الظاهر اى طهارة الماء كان جهله بالخفى اى حل الميتة اولى وقيل انما زاده لازالة منشأ توهم عدم طهورية الماء فيكون الحل بمعنى الطاهر عند النجس دون الحلال ضد الحرام. ﴿قوله وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو﴾ اى ابن العاص ﴿قوله هُوَ نَارٌ﴾ اى تحت نار كما مرّ او نار باعتبار ما يؤل اليه كما في قوله تعالى ﴿وَإِذَا الْبَحَارُ سُجِّرَتْ﴾ او معناه انه ضارّ.

١- رواه ابن ماجه في كتاب الاطعمة، باب الكبد والطحال، ورواه احمد في مسند المكثرين من الصحابة، باب باقى مسند السابقين ورواه الدارقطنى في كتاب الطهارة، باب الصيد والذبائح والاطعم وغير ذلك.

٢- رواه ابوداؤد في كتاب الاطعمة، باب في أكل الطافي من السمك، ورواه ابن ماجه في كتاب الصيد، باب الطافي من صيد البحر.



## بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْبَوْلِ

دخل الامام الترمذى فى مسائل الانجاس بعد ذكر مسائل طهارة الماء. **﴿قوله مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ﴾** زاد ابن ماجة (جديدين) وزاد احمد بالقيع وفى الطبرانى وما يعذبان الا فى الغيبة والبول، وهذه الروايات ظاهرة فى انهما كانا مسلمين والظاهر من حديث جابر الطويل فى اواخر مسلم انهما كانا كافرين لكن هذه الواقعة مختلفة عن واقعة حديث ابن عباس لان حديث ابن عباس فيه قصة المدينة المنورة وفيه شق الجريدة نصفين وفيه ذكر سبب التعذيب وحديث جابر فيه قصة السفر وقطع الغصنين من شجرتين وفيه عدم ذكر سبب التعذيب فسقط بهذا من ادعى ان القصة واحدة كما مال اليه النووى والقرطبى لكن وقع فى الهدى السارى (ص : ٢٥٠) و وقع فى الاوسط للطبرانى من حديث جابر (مر على قبور نساء هلكن فى الجاهلية من بنى نجار) رواه ابو موسى المدينى فى كتاب الترغيب من هذا الوجه ولفظه **﴿مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ هَلَكَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَسَمِعَهُمَا يُعَذِّبَانِ فِي الْبَوْلِ وَالنَّمِيمَةِ﴾** انتهى ما فى الهدى السارى مقدمة فتح البارى، قلت لو ثبت هذا فلا بد من القول بتعدد القصة فافهم، وما رواه ابن حبان عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه (مر بقبر فوقف عليه فقال ايتنوني بجريدتين فجعل احدهما عند رأسه والاخرى عند رجليه) (١) فيحتمل انهما قصة ثالثة. **﴿قوله إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ﴾** يدل على ان عذاب القبر حق واجمع عليه اهل السنة والجماعة، قيل وكذلك المعتزلة الا رجلاً منهم. **﴿قوله وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ﴾** وفى رواية للبخارى زيادة (بلى وانه لكبير) اى وما يعذبان فى كبير عندكم وهو كبير عند الله، او معناه ما يعذبان فى كبير اى فى فعل يشق تركه وهو ذنب كبير عند الله، اما الغيبة فواضحة واما البول فاما لانه يصلى فيها فيصير كبيرة واما لان لاستمرار على الصغيرة يجعلها كبيرة. **﴿قوله لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ﴾** اى لا يجعل بينه وبين البول سترة اى لا يتحفظ منه، او معناه لا يجعل بينه وبين البول حجاباً من ماء او حجراً اى لا يستنجى او معناه لا يستر جسده ولا ثوبه من بوله وقيل معناه لا يستر عن اعين الناس وفيه ان عدم التستر كاف لان يعذب فلاحاجة الى ذكر البول وفى رواية لا يسترئ والاستبراء هو طلب البراءة بشئ من المشى اوالتحنح اوالنوم حتى يستيقن بزوال الاثر، والاستنقاء طلب النقاوة بان يدلك المقعد بالاحجار او بالاصبع عند الاستنجاء بالماء، والاستنجاء استعمال الاحجار اوالماء هذا هو الاصح فى تفسير هذه الثلاثة، والمراد من الاستبراء هنا اِمْأ نفس طلب البراءة بشئ وهى فريضة صرح به الفقهاء فلا يصح الشروع فى الوضوء قبل الاستبراء

١\_ ذكره فى فتح البارى بحواله ابن حبان فى كتاب الطهارة فى باب بالتونين من الكبائر اى التى وعدم من اجتنابها بالمغفرة



فلا يصح الاقتداء بالائمة الذين يستنجون بالماء قبل الاستبراء لشجس ازهرهم وافخاذهم بقطرات البول ولعدم صحة وضوءهم قبل الاستبراء ولو افهم تمسحوا القبل والدبر بالمنديل كل التمسح ثم نظروا الى القبل بعد دقيقة او دقيقتين لوجدوا البلل في الاحليل وليس هذا ماء الاستنجاء كما زعموا والا لكان الدبر الاولى بخروج البلل لكون منفذه متسعا غير ضيق فافهم، او المراد منه استتره البدن والغوب من البول، وفي رواية لا يستتره وفي رواية لا يتقي وفي رواية لا يستتره اي لا يطلب نثر البول من محله وفي رواية لا ينتثر مأخوذ من النثر وهو جذب فيه قوة وجفوة. قوله بالنميمة هي نقل كلام الغير بقصد الاضرار.

**فائدة:** اعلم ان مناسبة عذاب القبر بترك الاستتره من البول وكذا من سائر النجاسات ان القبر مقدمة القيامة كما ان الطهارة مقدمة الصلوة فكما ان الصلوة اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة فكذلك ينبغي ان تكون الطهارة اول ما يحاسب به العبد في القبر كما في رواية الطبراني في الكبير وروى الدارقطني (استترهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه) (١)، قيل وروى الحاكم انه نزل و ورد في حق من كان يرعى الغنم ولا يتنزه من بوله، فافهم.

اعلم ان هذا الحديث اختصره المؤلف ولفظه في رواية البخاري بعد لفظ المؤلف ثم دعا بجريدة فكسرهما كسرتين فوضع على كل قبر منها كسرة فليل له يارسول الله ! لم فعلت هذا ؟ قال : لعله ان يخفف عنهما ما لم يبسا، انتهى الحديث، واختلفوا في وجه التخفيف فليل لا يكون اوحى اليه ان العذاب يخفف عنهما هذه المدة فعلى هذا تكون كلمة لعل للتعليل او التحقيق، وقيل لا يحتمل انه دعا لهما بالتخفيف مدة بقاء هذه الندوة فعلى هذا تكون كلمة لعل للترجي ان لم يوح اليه انه اجبت دعوتك والا فتكون للتعليل او التحقيق وفي المعارف والاولى ما قرر الخطابي في معالم السنن فقال وقوله لعله يخفف عنهما ما لم يبسا فانه من ناحية التبرك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه بالتخفيف هذه المدة، انتهى، ويحتمل ان يكون التخفيف هذه المدة لكونهما تسبحان مادامتا رطبتين وضعف بان التسبيح لا يختص بالرطب بل يعم الرطب واليابس والى عمومهم ذهب المحققون في قوله تعالى (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ) كما حققه الرازي في تفسيره فيلزم منه ان لا يختص التخفيف بوقت الرطوبة، اللهم الا ان يقال ان التخفيف يحصل بالتسبيح الكامل كما في رد المختار حيث قال اي يخفف عنهما ببركة تسبيحهما اذ هو اكمل من تسبيح اليابس لما في الاخضر من نوع حياة، انتهى ما في رد المختار، وفي البذل وكذلك ما فيه بركة



كالذكر وتلاوة القرآن من باب الاولى ، انتهى ، قلت و من ههنا قالوا يكره قطع النبات الرطب والحشيش من المقبرة دون اليابس كما في البحر والدّر وشرح المنية.

**فائدة :** اعلم ان وضع الجرائد الرطبة على القبور مشروع غير مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم لان بريدة بن الحصيب رضى الله تعالى عنه الصحابي تأسى بذلك فاوصى ان يوضع علم قبره جريدتان كما في جوائز البخارى وابى داؤد ولم ينكر عليه احد وصرح بمشروعيته فقهاءنا وانه وضع الورد والرياحين على القبور ففي الهندية عن الغرائب انه حسن والتصدق بقيمتها احسن انتهى، قلت وهذا اذا لم يكن وضعهما اتباعاً لرسم النصارى واهل الهوى فانه امر منكرو رسم قبيح يجب الاجتناب عنه كما هو حكم كل مباح صار اشعاراً لاهل الهوى. ﴿الْأَعْمَشُ أَحْفَظُ لِسَنَادِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مَنْصُورٍ﴾ غرضه ترجيح حفظ الاعمش على حفظ منصور وترجيح روايه الاعمش على رواية منصور لان الظاهر ان من كان احفظ في موضع يكون احفظ حيثما كاله ولكن جاز للخصم ان يقول لا يلزم من كونه احفظ لاسناد ابراهيم من منصور ان يكون احفظ منه مطلقاً واخراج الامام البخارى الحديث بالوجهين وتصريح ابن حبان بصحة الطريقتين معاً وكذا اخراج ابى داؤد الحديث بالوجهين يدل على ان الحق تضعيف هذا الترجيح فلعل الحق البخارى وابى داؤد والجمهور.

### بَاب مَا جَاءَ فِي نَضْحِ بَوْلِ الْغَلَامِ قَبْلَ أَنْ يُطْعَمَ

اعلم ان بول الصبي والصبيّة اذا أكلا الطعام على جهة التغذية نجس اجماعاً وكذا لا بد من غسلهما اجماعاً واما اذا كانا يقتصران على الرضاع فبولهما نجس ايضاً عند الجمهور خلافاً لسدازة الظاهري في بول الصبي وقد صرح القسطلاني في شرح البخارى بكونه طاهراً عند احمد وقيل حكى عن مالك والاوزاعي، انتهى، واختلف اهل العلم في انه لا بد من الغسل او جاز الاكتفاء بالنضح على ثلاثة اقوال، قال الشافعي واحمد جازالاكتفاء بالنضح في بول الصبي دون الجارية وفي النضح عند الشافعية وجهان ذكرهما النووي : الاول : الغمر بالماء كسائر النجاسات بحيث لو عصر لا تعصر واليه ذهب البغوي وغيره، والثاني : ان يغمر ويكاثر بالماء مكاثرة لا يبلغ جريان الماء وتقاطره واليه ذهب الامام الحرمين والمحققون منهم وقال ابن تيمية ان الماء اذا غلب علم البول استحالة البول واستهلك وصار طاهراً، وقال الاوزاعي جاز الاكتفاء بالنضح في بول الصبي والصبيّة كليهما للتخفيف ودفع الحرج وقال ابو حنيفة ومالك هما سواء في وجوب الغسل وقال محمد في موطاه قد جاءت رخصة اى تخفيف بالنضح اذا كان لم يأكل الطعام وامر بغسل بول



الجارية وغسلهما أحبّ إلينا وهو قول أبي حنيفة، انتهى، وهذا يدل على أن النضح يكفي لكـ.  
الأولى الغسل.

وظاهر حديث الباب حجة للشافعي وأحمد وحديث أم محسن (فنضحه ولم يغسله) اصرح  
شيء في الباب وقال علماءنا أن الألفاظ الواردة في الباب الرش والنضح والصبّ واتباع الماء  
والكل أخرجه مسلم في صحيحه، والرش كما يطلق على ما ذكره الشافعية كذلك يطلق على  
الغسل كما في الترمذي (ص : ٤٦) في باب غسل دم الحيض من الثوب ثم رشه وصلّى فيه  
وكذلك يطلق النضح على الغسل أيضاً كما في مسلم في باب نجاسة الدم ثم تنضحه ثم تصلّى فيه  
وقالوا أيضاً أن نفى الشيء قد يراد منه نفى ذات الشيء وقد يراد منه نفى الكمال فعلى هذين  
الأصلين الراجح أن يراد من النضح والرش معنى الغسل الخفيف بدليل أنه ورد في رواية مسلم  
وأبي داود (صب عليه الماء) و ورد أيضاً في روايتهما (فأتبعه الماء) وهما دليلان على إرادة الغسل  
ويقول العرب غسلني السماء عند انصباب المطر عليهم وفيه دليل على إطلاق الغسل على  
الصبّ من غير ذلك والقياس يؤيدنا لانا رأينا الغلام والجارية حكم ابوالهما سواء بعد ما يأكلان  
الطعام فالنظر على ذلك أن يكون أيضاً سواء قبل أن يأكلا الطعام كما في شرح معاني الآثار وفي  
مذهبنا الأخذ بالاحوط لأن الغسل الخفيف يتضمن النضح بخلاف العكس وما روى أنه لم يغسله  
فمعناه لم يغسله على وجه الكمال بالذّلك.

**فائدة :** الفرق بين كيفية تطهير بول الصبي والجارية بوجوه : الأول : كثرة حمل الرجال  
والنساء للذكر فتعم البلوى ببوله فيشق غسله بالعرك والدّلك بخلاف الانثى، والثاني : أن بوله  
يتفرق ولا يتركز مكاناً واحداً فيشق كمال الغسل بخلاف الانثى، والثالث : أن بول الذكر لحرارته  
خفّ ننته وزاد سيلانه ورقته والانثى لاجل رطوبتها بولها اخبث وانق.

### بَاب مَا جَاءَ فِي بَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ

بول ما يؤكل لحمه طاهر وحلال مطلقاً سواء كان للتداوى أو غيره وسواء كان حالة  
الاختيار أو حالة الاضطرار عند مالك وأحمد في المشهور عنه وكذا عند محمد وقال مالك بطهارة  
روثه أيضاً وقال محمد بنجاسة روثه أولاً ثم رجع إلى طهارته آخرًا للبلوى ونجس أي بالنجاسة  
الخفيفة عند أبي حنيفة وأبي يوسف لاختلاف الآراء والآثار فيه، ألا أنه يحل به التداوى مطلقاً عند  
أبي يوسف ولا يحل به التداوى عند أبي حنيفة إلا إذا أخبر حكيم حاذق عادل بانحصار المعالجة فيه  
أي في وقت الاضطرار دون الاختيار، وكذا هو نجس عند الشافعي وروى عن أحمد أيضاً، اعلم أن



مدار التخفيف عند الامام ابى حنيفة رحمه الله على اختلاف النصوص و عند صاحبيه على اختلاف آراء الائمة. ﴿قوله أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةٍ﴾ قال الشيخ الانور التحقيق ان الراوى اقتصر على ذكر قبيلة واحدة فى بعض الروايات وفى بعضها ذكرهما بالشك وفى بعضها ذكرهما بالجزم وكانوا سبعة، اربعة منهم من عرينة وثلاثة من عكل كما هو فى رواية عند ابى عوانة والطبرانى ومالى رواية البخارى انهم كانوا ثمانية فلا يضر لاحتمال ان يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من اتباعهم. ﴿قوله قَدِمُوا الْمَدِينَةَ﴾ ذكر ابن اسحاق ان قدومهم كان بعد غزوة ذى قرد سنة ست واختلفوا فى تعيين الشهر.

**فائدة :** اعلم ان ذات قرد اسم ماء كانت غزوة ذات قرد سنة ست قبل الحديبية عند اهل السير لكن الامام البخارى والامام مسلم ذهبا الى انها كانت قبل خير بثلاثة ايام وقال الحافظ ابن حجر ما فى البخارى اصح ويمكن التعدد كما قال الحاكم ان اغارة ميين بن الحصن على اللقاح تكررت ثلاث مرات. ﴿قوله فَاجْتَوَوْهَا﴾ اى اصابهم الجوى وهو داء الجوف اذا تطاول وعند ابى عوانة فعظمت بطونهم وفى رواية عند النسائى فاجتووا المدينة حتى اصفرت وجوههم وعظمت بطونهم. ﴿قوله فِي اِبْلِ الصَّدَقَةِ﴾ وفى رواية الا ان تلحقوا بابل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البدر العيى كانت له ابل من نصيبه من المغنم وكان يشرب لبنها وكانت ترعى مع ابل الصدقة فاخبر مرة عن ابله ومرة عن ابل الصدقة لاجتماعهم فى موضع واحد وقال الحافظ ابن حجر صادف بعث النبى صلى الله عليه وسلم بلقاحه الى المرعى طلب هؤلاء الخروج الى الصحراء لشرب البان الابل فامرهم ان يخرجوا مع راعيه فخرجوا معه الى الابل، وفى المعارف والاول اولى لرواية النسائى. ﴿قوله فَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ وفى رواية لمسلم (ثم مالوا على الرعاة فقتلوه)، (١) بصيغة الجمع فيحتمل ان ابل الصدقة كان لها رعاة فقتل بعضهم مع راعى اللقاح فاقصر بعض الرواة على راعى النبى صلى الله عليه وسلم وذكر بعضهم معه غيره ويحتمل ان يكون بعض الرواة ذكره بالمعنى فتجوز بالاتيان بصيغة الجمع وهذا

١ - رواه البخارى فى كتاب الوضوء، باب ابوال ابل والتواب والغنم ومرابضها، ورواه مسلم فى كتاب القسامة المحاربين والقصاص والديات، باب حكم المحاربين المرتدين، ورواه الترمذى فى كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فى بول ما يؤكل لحمه، ورواه ابوداؤد فى كتاب الحدود، باب ما جاء فى المحاربة، ورواه النسائى فى كتاب الطهارة، باب بول ما يؤكل لحمه، ورواه ابن ماجة فى كتاب الحدود، باب من حارب وسعى فى الارض فسادا، ورواه احمد فى باقى مسند المكثرين باب مسند انس بن مالك رضى الله تعالى عنه.



ارجح لان اصحاب المغازى لم يذكر احد منهم انهم قتلوا غير يسار كذا فى فتح البارى فالمقتول يسار مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هو ابن ابي ذر الغفارى رضى الله تعالى عنه وعن سائر الصحابة. ﴿قوله وَسَمَرَ أَعْيَنَهُمْ﴾ وفى رواية سمل والسمل فقاء العين والمراد من السمر ما فسر فى رواية الاوزاعى ثم امر بمسامير فاحميت فكحلهم بها. ﴿قوله وَأَلْقَاهُمْ بِالْحَرَّةِ﴾ اى بعض عطشاً جزاء لما عطشوا آل محمد منعوا من ارساله ما جرت به العادة من اللبن الذى يراح به الى النبى صلى الله عليه وسلم، فان قيل : من وجب عليه القتل اذا استسقى لا يمنع، قيل لم يكن ذلك بامر النبى صلى الله عليه وسلم، وقيل ان المحارب المرتد لاحرمة له وقيل غير ذلك ويمكن ان يقال انهم قتلوا الراعى عطشاً او يقال انه لم يكن فى الحرمة ماء فى موضع قريب.

### وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَسَائِلٌ

الاولى : مسألة الباب فهذا الحديث حجة لمن قال بطهارة بول ما يؤكل لحمه واحتج القائلون بنجاسته بما رواه الترمذى (هى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة والبالها) (١) والجلالة هى التى تأكل البعرة، فعلم انها نجس حيث سرت نجاستها الى اللحم فيكون ايضاً نجساً بالدلالة، وايضاً احتجوا بما رواه ابن ماجة والدارقطنى والحاكم : (استنزها من البول فان عامة عذاب القبر منه) (٢) وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين، واقره الذهبى فقال على شرطهما وفى تعليق الكوكب الدرى ناقلاً عن نور الانوار وقصة هذا الحديث الناسخ ما روى انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من دفن صحابى صالح ابتلى بعذاب القبر جاء الى امرأته فسأها عن اعماله فقالت كان يرعى الغنم ولا يتزه من بوله فحينئذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (استنزها من البول فان عامة عذاب القبر منه) فهو بحسب شان الورود ايضاً خاص ببول ما يؤكل لحمه كما كان المنسوخ خاصاً به لكن العبرة لعموم اللفظ وذكر محشى نور الانوار ان الحديث الناسخ رواه الحاكم، انتهى، قيل هذه القصة لمعاذ وقيل سعد بن معاذ او لصحابى لم يسم وهو الاوجه، واحتجوا ايضاً بما رواه الطبرانى فى الكبير (اتقوا البول فانه اول ما يحاسب به العبد

١ - زواه الترمذى فى كتاب الاطعمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ماجاء فى اكل لحوم الجلالة والبالها. ورواه ابوداؤد فى كتاب الاطعمة، باب النهى عن اكل الجلالة والبالها، ورواه ابن ماجة فى كتاب الذبائح، باب النهى عن لحوم الجلالة.

٢ - رواه ابن ماجة فى كتاب الطهارة وسننها، باب كراهية البول فى الغتسل، ورواه الدارقطنى فى كتاب الطهارة، باب نجاسة البول والامر بالتره منه والحكم ببول ما يؤكل لحمه وايضاً رواه الحاكم فى الطهارة.



في القبر)، (١) والبول يعم بول ما يؤكل لحمه ايضاً والجواب عن حديث الباب انه محمول على التداوى وقد اصابوا بمرض الاستسقاء ولا بوال الابل تاتير في ذلك فانها كانت ترعى الشيع والقيصوم والابل التي ترعى ذلك تنفع البانها وابوالها من بعض انواع الاستسقاء وروى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً ان في ابوال الابل شفاء لذربة بطونهم والذرب فساد المعدة، وكذلك رواه الطحاوى وصرح ابن سينا في قانونه ينفع ألبان الابل في الاستسقاء، او منسوخ وقيل يحتمل ان يكون من قبيل علفتها تبنا وماء بارداً، اى اشربوا من البانها واستنشقوا من ابوالها، وقيل استترهوا من ابوالها، وفيه نظر لان الاستتره وكذا الاستنشاق لاتناسب له بالشرب و لانه ياباه ما روى بتقديم الابوال على الالبان وما روى بترك الابوال.

**والمسئلة الثانية فى التداوى بالمحرم :** اعلم ان التداوى بالمحرم ممنوع فى ظاهر المذهب لما رواه ابن حبان فى صحيحه وصححه ان ام سلمة رضى الله تعالى عنها قالت (اشتكت ابنة لى فبذنا لها هذا فقال عليه السلام ان الله لم يجعل شفاءكم فى حرام)، (٢) وفى الدرر ان المنع محمول على المظنون والآ فجوازه باليقينى اتفاقى كما صرح به فى المصفى، انتهى، قال العلامة الشامى قد علمت ان قول الاطباء لا يحصل به العلم والظاهر ان التجربة يحصل بها غلبة الظن دون التيقن الا ان يريدوا بالعلم غلبة الظن وهو شائع فى كلامهم، انتهى كلامه، وحاصل كلام الشامى ان كون جواز التداوى باليقينى اتفاقياً حق لكن قول الاطباء والتجربة قاصران عن افادة العلم واليقين فلا يحكم بالجواز الاتفاقى لاجلهم نعم اذا اريد من العلم واليقين غلبة الظن كما هو شائع فلا ريب فى افادتهما العلم بهذا المعنى وجوزه الامام الطحاوى بغير الخمر او بغير المسكر عند الاضطرار وتبعه البيهقى واختاره الحافظ ابن حجر وحملوا حديث الباب على ضرورة التداوى وفى النهاية عن التهذيب يجوز للتعليل شرب البول والدم والميتة للتداوى اذا اخبره طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتعجل شفاءك، فيه وجهان وهل يجوز شرب قليل من الخمر للتداوى، فيه وجهان كذا ذكره الامام التمرتاشى، انتهى، وفى الحاوى القدسى اذا سال الدّم من انف انسان و لا ينقطع حتى يخشى عليه الموت وقد علم انه لو كتب فاتحة

١ - رواه الطبرانى فى الكبير تحت باب من اسمه صعبة، باب، وذكره فى الترغيب والترهيب فى كتاب الطهارة، الترهيب من التخلّى على طرق الناس او ظلمهم او موارد.

٢ - رواه ابن حبان فى باب الوعيد على ترك الصلوة، بحث ذكر خبر يصرح بان اجازته صلى الله عليه وسلم للعنين فى شرب ابوال الابل لم يكن للتداوى.



الكتاب او الاخلاص بالدم على جبهته ينقطع فلا يرخص له فيه، وقيل يرخص كما رخص في شرب الخمر للعطشان واكل الميتة في الخمصة وهو الفتوى، انتهى، ودليل الجواز قوله تعالى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ فانه يدل على سقوط الاثم من المضطر الى تناول المحرم اكلاً وشرباً ودواءً وحديث ام سلمة محمول على حالة الاختيار واما عند الاضطرار فلم يبق حرمة استعماله فلا يلزم المخالفة من الحديث، اعلم انه لا يجوز التداوى بأعضاء الانسان كما في الهندية عن الجواهر الانتفاع بأجزاء الآدمي لم يجز وعن الكبرى اذا كان برجل جراحة يكره له المعالجة بعظم الخنزير والانسان لانه يحرم الانتفاع به وعن قاضيخان مضطر لم يجد ميتة وخاف الهلاك فقال له رجل اقطع يدي وكلها او اقطع مني قطعة وكلها لا يسعه ان يفعل ذلك ولا يسع امره به كما لا يسع للمضطر ان يقطع قطعة من نفسه فيأكل، انتهى ما في الخانية، قلت فاذا لم يجز الاكل مع كون دفع الجوع به مقطوعاً فيكون التداوى به اولى بعدم الجواز مع كون دفع المرض به مظنوناً، نعم التداوى بالدم جائز عند الاضطرار لانه لا يطلق عليه الجزء عرفاً كاللعاب والمني واللبن ولذا جازت الكتابة به للتداوى كما مر.

المسئلة الثالثة في حكم الماثلة في القصاص : اعلم ان ابا حنيفة رحمه الله واصحابه لم يشترطوا الماثلة في القصاص وقالوا لا قود الا بالسيف خلافاً للشافعي ومالك واحمد في رواية قالوا يقتل بمثل ما قتل به الا اذا قتل باللواط او ايجار الخمر فيقتل بالسيف ، ولنا ما رواه ابن ماجة (لا قود الا بالسيف)، (١) اى السلاح فيلحق به الرمح والخنجر و هذا الحديث من افراد ابن ماجة واكثر افراده ضعيفة الا ان هذا الحديث قواه علاء الدين المارديني في الجواهر النقي وهو مروي من حديث ابي بكرة والنعمان بن بشير عند ابن ماجة، ومن حديث ابن مسعود وابي هريرة وعلى عند الدارقطني، وقال المارديني ايضاً فهذا قد روى من وجوه كثيرة يشهد بعضها لبعض فأقل احواله ان يكون حسناً، والجواب عن حديث الباب انه عليه الصلوة والسلام فعل بهم ذلك سياسةً لاحداً ، كما حكى الترمذى عن ابن سيرين ان قصتهم كانت قبل ان تزل الحدود ولا قصاص لعدم الدعوى ولعدم ثبوت ان اولياء القتلى فعلوا ذلك بهم ولان الاقتصاص من جرح لا يجتمع مع القصاص في النفس وقيل كان ذلك قصاصاً ثم نسخ المثلة كما وقع لمولى بن عقبة في المغازى وذكروا ان النبي صلى الله عليه وسلم ففى بعد ذلك عن المثلة بالآية التى فى سورة المائدة اى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ - الْآيَةَ﴾ اذ معناها جزاءهم هذا دون المثلة وقيل اراد

١ - رواه ابن ماجة فى كتاب الديات، باب لا قود الا بالسيف. انفرد به ابن ماجة.



النبي صلى الله عليه وسلم المثلة فترلت كما في تفسير ابن جرير والى نسخ المثلة بعد ذلك مال الامام البخارى وحكاها امام الحرمين عن الشافعى، قلت لا بد من تقييد حكم نسخ المثلة بما لا يمكن فيه المساواة والا فقطع الاذن والانف ونحوه قصاصاً محكم غير منسوخ.

**والمسئلة الرابعة حكم التعذيب بالنار :** اعلم انه يرد عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التعذيب بالنار فما وجه تعذيبهم بها، اجيب عنه بان النهى عنه تربيته وتواضعه لا تحريمه بدليل ان الصديق الاكبر وعلى ابن ابي طالب وخالد بن الوليد رضى الله تعالى عنهم حرقوا بعض الكفار كما صرح به في البذل وقيل انما فعل ذلك قصاصاً لانهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك، وقد روى الترمذى ومسلم في بعض طرقه عن انس رضى الله تعالى عنه (انما سمل النبي صلى الله عليه وسلم عين اولئك لانهم سملوا عين الرعاة)، (١) فليراجع الى المسئلة السابقة.

والمسئلة الخامسة في احكام المحاربة وقطع الطريق : اعلم ان من قطع الطريق في صحراء دارنا على مسافة القصر فصاعداً فيجرى عليه احكام المحاربة بلا اختلاف واما من قصده في القرى والامصار وما بينهما فلا يجرى عليه احكامها في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان قصده ليلاً مطلقاً او نهاراً بسلاح فهو قاطع وعليه الفتوى كما في البحر والدرر ويؤيده اطلاق قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ - الْآيَةَ﴾ وكذا يؤيده انه نزل في العربيين وفعلوا ما فعلوا خارج المدينة المنورة دون مسافة القصر. كما في تفسير المظهرى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ

اي الوضوء من خروج الريح واجب والمراد من الرِّيح في الترجمة الهواء واريدها في الحديث الرائحة، اعلم ان الريح الخارجة من الدبر ناقضة اجماعاً واختلفوا في الخارجة من الذكر والفرج، فروى عن محمد ان فيهما الوضوء وهو الاوفق بالاحاديث وذكر الكرخى انه لا وضوء فيهما ورجحه الاكثرون لانها لا تنبعث عن محل النجاسة ولانها اختلاج وليس بريح حقيقة حتى لو خرج ريح من الدبر وهو يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو اختلاج فلا ينقض كما في شرح التنوير،

١ - رواه البخارى في كتاب الحدود، باب المحاربين من اهل الكفر والردة، ورواه مسلم في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب حكم المحاربين المرتدين، ورواه الترمذى في كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ماجاء في بول ما يؤكل لحمه، ورواه النسائى في كتاب تحريم الدم، باب ذكر اختلاف للناقلين لخبر حميد عن انس بن مالك فيه، ورواه ابوداؤد في كتاب الحدود، باب ما جاء في المحاربة، ورواه احمد في باقى مسند المكثرين، باب مسند انس بن مالك رضى الله تعالى عنه.



نعم اذا كان المرأة مفضاة وهى التى اختلط سبيلها القبل والدبر وقيل مسلك البول والحيض فيستحب لها الوضوء عند صاحب الهداية وقيل يجب عليها الوضوء مطلقاً، وقيل يجب عليها الوضوء عند النتن وقيل غير ذلك وفى رحمة الامة فى اختلاف الائمة الخارج المعتاد من السبيلين كالبول والغائط ينقض الوضوء بالاجماع واما النادر كالدودة والحصاة والريح من القبل وسلس البول والاستحاضة والمذى فينقض الوضوء ايضاً الا عند مالك وقتادة لاينقض غير المعتاد كذا فى البنية وذكر فى السّعاية وهو بعيد جداً وقد روى هو فى الموطأ اخبار الوضوء عن المذى ولم يذكر فيه مخالفة رأيه وكتب أصحابه ناطقة بأنه من النواقض عنده الا اذا تتابع فلاينقض كسلس البول، ﴿قوله لا وضوء إلا من صوت أو ريح﴾ كناية عن تيقن الحدث ولم يرد فيه الصوت نفسه ولاالريح نفسها حسب لانه قد يكون اطروشاً اى اصم لايسمع الصوت وقد يكون اخشم لايجد الريح، ثم تنقض طهارته اذا تيقن وقوع الحدث منه كقوله صلى الله عليه وسلم فى الطفل (اذا استهل صلى عليه)، (١) ومعناه ان تعلم حياته يقيناً.

**فائدة:** اعلم ان الكناية هى واسطة بين الحقيقة والجاز عند التفتازانى وحقيقة عند السبكي وقال الشيخ الانور ان اللفظ يخرج عن المعنى الموضوع له عند الجواز بخلاف الكناية والتعريض ثم فى الكناية يحمل اللفظ على غير الموضوع له لنوع الاستلزام فيكون المعنيان متحققين وفى التعريض يذكر الشئ ويقصد غيره من جهة المقام والقرائن كما فى قول الرجل جئت لاسلم عليك. **فان قيل:** النواقض كثيرة فلايصح الحصر، **قلنا :** الحصر هنا اضافى اى لا وضوء فى الهواء الا اذا سمع صوتاً او وجد نتناً ويدل على هذا الحديث على عدم العبرة بالشك الطارى بعد اليقين سواء كان المتيقن حدثاً او طهارة ﴿قوله يَقْدَرُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَيْهِ﴾ اى العبرة لغلبة الظن كما ان العبرة لها فى يمين اللغو.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ

اعلم ان نوم النّبي صلى الله عليه وسلم غير ناقض مطلقاً لحديث ابى داؤد وغيره تنام عيني ولاينام قلبي ، (٢) فيكون محفوظاً من عدم الشعور بل من الخروج وهذا غير مختص بالنّبي صلى الله عليه وسلم بل يعم سائر التّبيين عليهم السلام لما رواه الدّيلمى وغيره : (الانبياء تنام اعينهم

١ - رواه ابن ماجة فى كتاب ما جاء فى الجنائز، باب ما جاء فى الصلوة على الطفل، ورواه الترمذى فى كتاب الجنائز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فى ترك الصلوة على الجنين حتى يستهل.

٢ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى صلاة الليل.



ولاتنام قلوبهم)، (١)، **فان قيل** : كيف نام النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الصبح ليلة التعريس حتى طلعت الشمس ولم يدركه طلوع الفجر ولا طلوع الشمس، **قلنا** : انه عليه الصلاة والسلام نسي الصلاة لاشتغاله بالله تعالى او بما لاندركه والحكمة في نسيانه وذهوله عن الصلاة ان يعرف حكم القضاء بفعله عليه الصلاة والسلام وقد يقال ان استيقاظ قلبه لم يكن مثل اليقظان الذي لم يشتغل بالنوم اصلاً بل كان كيفية متوسطة بين النوم واليقظة بحيث لا يفسد وضوءه وان تكلم عنده فهمه ومع ذلك قد يحتمل فوت الصلاة احتمالاً نادراً لعدم التيقظ التام الذي هو محل النوم الذي هو سبب لاستراحة البدن وما اجاب التوروى من ان القلب انما يدرك الامور الباطنة كاللذة والالَم ونحوهما ولا يدرك المحسوسات كطلوع الفجر وغيره وانما يدرك ذلك بالعين ففيه خدشة ظاهرة فان الجوارح كلها توابع القلب فكان يمكن ادراك الفجر بفتح العين ساعة فساعة، واما نوم غير الانبياء ففيه مذاهب، قال شعبة وسعيد بن المسيب غير ناقض مطلقاً، وقال الحسن البصري ناقض مطلقاً، وقال مالك كثيره ناقض وقليله غير ناقض، وقال به احمد في رواية و تحرير مذهب مالك ان النوم ان كان طويلاً ثقیلاً لا يسمع عامة ما قيل حوله يؤثر في النقص بلا خلاف وان كان قصيراً خفيفاً لا يؤثر في النقص وان كان خفيفاً طويلاً يستحب فيه الوضوء وان كان ثقیلاً قصيراً ففيه قولان ، وقال الشافعي رحمه الله اذا نام ممكناً مقعدته من الارض ونحوها لم ينقض سواء كان في الصلاة او غيرها وسواء طال نومه او لا، وروى عن احمد ايضاً وروى عن الشافعي لا ينقضه في الصلاة وينقضه خارج الصلاة، وروى عن احمد انه لا ينقض الا نوم الراكع والساجد، وروى عنه انه لا ينقض الا نوم الساجد، وقال ابن المبارك من نام ساجداً في الصلاة فلا ينقض وان نام ساجداً في غير الصلاة ينقض وان تعمد النوم فيها فعليه الوضوء، وقال ابو حنيفة واتباعه لا ينقض الوضوء اذا نام على هيئة من هيئات الصلاة سواء كان في الصلاة او لم يكن فيها وهكذا اذا نام مربّعاً كما في الخلاصة الا اذا كان رأسه على فخذه فهو ناقض كما في فتح القدير واذا نام مضطجعا او مستلقياً على قفاه انتقض.

والدليل عليه حديث الباب فالمدار على الاسترخاء التام ولا شك في حصوله عند الاضطجاع والاستلقاء وكذا عند السقوط اذا نام قائماً او راکعاً او ساجداً او مستنداً او متكئاً فالاحاديث المطلقة محمولة على غير هذه الهيئات واحاديث توضئهم محمولة على النوم على هيئة من هيئات

<sup>١</sup> - رواه البخارى في كتاب المناقب، باب كان النبي صلى الله عليه وسلم تنام عينه ولا ينام قلبه و رواه البيهقي في باب ما ورد في نوم الساجد، وايضاً رواه الديلمي وغيره .



المصلى جمعاً بين الروايات، **فانقيل** : حديث الباب منكر لم يردده إلا الدالاني عن قتادة والدالاني كثير الخطأ لا يجوز الاحتجاج به اذا وافق الثقات فكيف اذا انفرد عنهم هكذا قال ابن حبان وكذا هو منقطع لم يسمع قتادة عن ابي العالية إلا اربعة احاديث وحديث الباب ليس منها ، **قلنا** : وثقه احمد وابن معين والنسائي وابو حاتم وابن عدى ولم يتفرد به الدالاني لان مهدي بن هلال تابعه وله شاهد عند البيهقي من حديث حذيفة فلعل هذا الحديث لم يترل عن درجة الحسن، والجواب عن الانقطاع انه ليس بعله ولو سلم فتلقى جمهور الامة اياه يدل على قبوله عندهم واجاب في البذل ان الحصر في الاربعة تقريبي لا عقلي، **فانقيل** : هذا الحديث يدل على ان نوم النبي صلى الله عليه وسلم ناقض اذا نام مضطجعا والامر ليس كذلك فكان حق الجواب ان يقول ان نوم الانبياء غير ناقض، **قلنا** : هذا جواب على اسلوب الحكيم حيث اعرض عن جواب سؤاله وقصد الى جواب سؤال آخر انفع في المقام حيث بين قاعدة واصلاً في الباب يعم جميع الامة.

اعلم ان الامام الزيلعي ذهب الى ان النوم نفسه ليس بحدث وانما الحدث ما لا يخلو النائم عنه فاقيم السبب الظاهر مقامه كما في السفر ونحوه وهو الراجح وقيل النوم نفسه ناقض وفي رد المحتار عن فتاوى ابن الشبلي قال سئلت عن شخص به انفلات الريح هل ينقض وضوءه بالنوم، فاجبت بعدم النقص بناء على ما هو الصحيح من ان النوم نفسه ليس بناقض وانما الناقض ما يخرج ومن ذهب الى ان النوم نفسه ناقض لزمه النقص، انتهى، قلت وظاهر حديث الباب يؤيد القول الاول ايضاً وكذا فيه اشارة الى ان من نام على هيئة من هيئات المصلى وخرج منه ريح ينقض وضوءه لوجود علامة الاسترخاء قطعاً. **﴿قوله وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ﴾** اى قال ابو عيسى وقد روى - الخ.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَ النَّارُ

اى من اكله، اعلم ان عمر بن عبدالعزيز والزهري والحسن البصري ذهبوا الى وجوب الوضوء مما مست النار مطلقاً وذهب جمهور الصحابة والتابعين والائمة الاربعة الى عدم وجوب الوضوء مما مست النار مطلقاً وذهب احمد الى وجوب الوضوء من اكل لحم الابل خاصة وروى مالك في موطاه عدم الوضوء مما مست النار عن الخلفاء الاربعة الراشدين. **﴿قوله الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ﴾** قال الشاه ولي الله في حجة الله البالغة وكان السبب في الوضوء منه انه ارتفاق كامل لا يفعل مثله الملائكة فيكون سبباً لانقطاع مشابهمه وايضاً فان ما يطبخ بالنار يذكر نار جهنم، انتهى. **فانقيل** : لفظ حديث الباب يفيد الحصر فان المسند اليه معروف والمسند لما يعين



القصر، **يجاب عنه بالنع** فان القصر انما يكون في الاسمية الغير المعدولة عن الفعلية لامطلقاً وفي حديث الباب الاسمية معدولة عن الفعلية مثل الحمد لله والسلام عليكم، وعلى تقدير التسليم يقال ان القصر اضافى بالنسبة الى ما يدخل اى لا وضوء مما دخل الآ مما مست النار. ﴿قوله وَلَوْ مِنْ ثَوْرٍ أَقِطٍ﴾ اى قطعة من الجبن. ﴿قوله أُنَوِّضُ مِنَ الدَّهْنِ﴾ اى من أكل الدهن الذى اخذ من البزور التى طبخت في دهن السمسم اما ابتداءً واما بعد الطبخ في الماء. ﴿قوله مِنَ الْحَمِيمِ﴾ اى من شربه. ﴿قوله فَلَا تَضْرِبْ لَهُ مَثَلًا﴾ اى اعمل به ولا تعارضه ومعارضته انما كانت بفهم ابي هريرة وبرأيه لا بروايته.

### بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَ النَّارُ

﴿قوله فَدَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ﴾ لعلها كانت محرمة له او كانت عجوزة اولم تكن خالية وبهذا الاخير جزم العلى القارى في شرح الشماثل ويؤيده كلمة وانا معه. ﴿قوله فَذَبَحَتْ لَهُ شَاةً﴾ الشاة يعم ذوات الشعر والصوف واسم جنس يطلق على الذكر والانثى ومثله الغنم واما الضأن فيختص بذوات الصوف سواء كانت له الية او لا وما قالوا في باب الاضحية انه ماله الية فهذا كما يقال ان الرجل من له لحية. ﴿قوله بَعْلَالَةً﴾ وهى البقية من كل شئ. ﴿قوله إِمَّا رَوَاهُ حُسَامُ بْنُ مِصْكٍ﴾ بكسر الميم وفتح المهملة بعدها كاف مشددة وحسام ضعيف يكاد ان يترك. ﴿قوله وَكَأَنَّ﴾ بتشديد النون. ﴿قوله نَاسِخٌ لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ﴾ النسخ هو رفع حكم شرعى بدليل شرعى متراخ عنه وسمى بيان التبديل ايضاً وهو في الحقيقة انتهاء الحكم بانتهاء العلة ويطلق النسخ عند المتقدمين على مطلق التغير ويستعمله الامام الطحاوى على ثبوت امر نعلم خلافه وان كان الامران بقيا محكمين.

اعلم ان حديث الوضوء مما مست النار اما منسوخ بحديث ابي داود عن جابر (كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما غيرت النار)، (١) ولكن اعلاه ابوداود حيث قال هذا اختصار من الحديث الاول وهو ما رواه جابر ايضاً، قال (قربت النبی صلى الله عليه وسلم خبزاً ولحماً فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ به ثم صلى الظهر ثم دعا بفضله طعامه فأكل

١ - رواه البخارى في كتاب الاطعمة، باب المنديل، ورواه ابوداود في كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مست النار، ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النار، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب الرخصة في ذلك، ورواه احمد في باقى مسند المكثرين، باب مسند جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه.



ثم قام الى الصلوة ولم يتوضأ، (١) انتهى، فيكون معناه كان آخر الامرين اى آخر الشانين ترك الوضوء مما مست النار في ذلك اليوم لامطلقاً فيحتمل ان تكون هذه القصة وقعت قبل الامر بالوضوء مما مست النار وان يكون وضوءه لصلوة الظهر عن حدث لا بسبب الاكل من الشاة، وورد في مسند احمد (ان النبي صلى الله عليه وسلم بال بعد الاكل ثم توضأ للظهر)، (٢) والجواب عن علة ابي داود انه ظن منه بل هما حديثان كما ورد اصرح به ابن حزم في المحلى وكذا هما فعلا ليسا من نوع واحد كما يدل عليه حديث احمد والاختصار انما يصح اذا كانا من نوع واحد اى التوضي من اكل ما مست النار اولاً وترك التوضي منه ثانياً، واما منسوخ بحديث الباب ويرد عليه ان الفعل لا يعارض القول ، قلنا الفعل ههنا صريح مؤيد بقول جمهور الصحابة والتابعين والقول محتمل ومتروك العمل عند الصحابة والتابعين وقال الخطابي في معالم السنن احاديث الامر محمولة على الاستحباب دون الوجوب وقيل معناه غسل اليد والفم، قال قتادة من غسل فمه فقد توضأ، وروى الترمذى في (ص : ٢٧٨) في الاطعمة (ان النبي صلى الله عليه وسلم أكل فغسل يديه ومسح ببلل كفيه وجهه و ذراعيه ورأسه وقال يا عكراش هذا الوضوء مما غيرت النار) (٣).

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ

ذهب احمد بن حنبل الى وجوب الوضوء من لحم الابل مطبوخاً كان او نيئاً وله فيما سوى اللحم من الكبد والطحال والكرش وغيره قولان، قال اى احمد في الوضوء من لحوم الابل حديثان صحيحان عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث البراء وحديث جابر بن سمرة كذا في المغنى وقال الشاه ولي الله السر في ايجاب الوضوء منها انها كانت محرمة في التوراة فلما اباحها الله لنا شرع الوضوء لنا شكراً لما انعم علينا وعلاجاً لما عسى ان يختلج في بعض القدر من اباحتها بعد ما حرمها الانبياء، وذهب الجمهور الى عدم وجوب الوضوء من لحم الابل لحديث الوضوء مما

١ \_ رواه البخارى في كتاب الاطعمة، باب المندبل رواه ابو داود في كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مست النار ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النار، ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب الرخصة في ذلك، ورواه احمد في باقى مسند المكثرين، باب مسند جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه .

٢ \_ رواه احمد في باقى مسند المكثرين، باب مسند جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه.

٣ \_ رواه الترمذى في كتاب الاطعمة، باب ما جاء في التسمية في الطعام، ورواه ابن ماجه في كتاب الاطعمة، باب الاكل مما يليك.



خرج وليس مما دخل (رواه الطبراني في الكبير) ولان لحم الابل من الطيبات فلا يتوضأ منه الا ترى ان أبا طلحة انكرا على انس بن مالك رضى الله تعالى عنهم حين اراد الوضوء من الخبز واللحم وقالوا (أتوضأ من الطيبات لم يتوضأ منه من هو خير منك)، (رواه احمد)، (١)، والجواب عن حديث توضأوا منها ان جمهور الصحابة والتابعين اعرضوا عن الاخذ بظاهره فهي قرينة قوية على ان المراد منه الوضوء اللغوي اى غسل اليد والفم، وثبت الوضوء اللغوي في عرف الشرع ولسان الحديث كما في حديث عكراش رواه الترمذى بسند ضعيف، وكما في حديث ابي امامة (اذا كان احدكم على وضوء فأكل طعاماً فلا يتوضأ الا ان يكون لبن الابل اذا شربتموه فتمضمضوا بالماء) (رواه في كنز العمال)، (٢) وكما في حديث معاذ بن جبل قال نسمى غسل الفم واليد وضوء وليس بواجب وكما في حديث عبدالله بن مسعود انه غسل يديه من طعام ثم مسح وجهه وقال هذا وضوء من لم يحدث اخرجهما الزيلعي في نصب الراية، والحكمة فيه ان له دسماً وزهومة ولو سلم ان المراد منه المعنى الشرعى فيكون منسوخاً لعموم قوله عليه الصلوة والسلام كان آخر الامرين ترك الوضوء مما غيرت النار اياها وكذا لشمول الطيبات اياها . ﴿قوله عَنْ ذِي الْغُرَّةِ﴾ بالغين المعجمة اسمه يعيش وقيل هو لقب البراء بن عازب ورده الحافظ ابن حجر في التلخيص . ﴿قوله وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ - الخ﴾ ملخص الكلام انه ذكر اختلافين : الاول : في انه عن البراء او ذى الغرة او اسيد بن حضر وصحح انه عن البراء.

والثاني : ان الراوى عن عبدالرحمن بن ابي ليلي عبدالله بن عبدالله الرازى او عبدالله بن عبدالرحمن بن ابي ليلي اى عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن ابي ليلي واطلاق الابن على الحفيد شائع كثير وصحح الامام الترمذى انه عبدالله بن عبد الله الرازى دون حفيد ابن ليلي فاخطأ حماد في موضعين واخطأ حجّاج في موضع واحد وكذا اخطأ الضبي في موضع واحد.

١ - رواه احمد في اول مسند المدنيين اجمعين، باب حديث ابي طلحة زيد بن سهل الانصارى عن النبی صلی الله عليه وسلم.

٢ - رواه في مجمع الزوائد، باب ترك الوضوء مما مست النار، و رواه في معجم الكبير في بحث ما اسند امامة عبدالله بن بسر اليحصي عن ابي لهامة .



## بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ وَبَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ

قال الامام الشافعي ان مس الذكر يوجب الوضوء وكذا مس الدبر كما في كتاب الام وكذا مس الفرج كما في المذهب ثم قيل مطلقاً وقيل اذا كان بباطن الكف وقيل اذا كان بغير حائل وقيل اذا كان بشهوة وقيل اذا كان عامداً وقيل غير ذلك وهو اى وجوب الوضوء به المذكور في كتب احمد لكن محاكمته بين ابن معين وعلى بن المديني على انه غير واجب وهى ما روى الدارقطني في سننه والحاكم في المستدرک والبيهقي في الكبرى بطريق رجاء بن المرجئ الحافظ اجتماعاً في مسجد الخيف انا واحمد بن حنبل وابن معين فتناظروا في مس الذكر فقال يحيى ابن معين يتوضأ منه و قال على ابن المديني بقول الكوفيين واحتج ابن معين بحديث بسرة بن صفوان واحتج على ابن المديني بحديث قيس بن طلق وقال ليحيى كيف تتقلد اسناد بسرة ومروان ارسل شرطياً حتى رد جوابها اليه فقال يحيى وقد اكثر الناس في قيس بن طلق ولا يحتج بحديثه فقال احمد بن حنبل كلا الامرين على ما قلتما الى آخر القصة، والمشهور نسبة الوجوب الى مالك لكن حكى ابن رشد انه سنة عنده وقال ابو حنيفة انه لا ينقض الوضوء، نعم قال مشائخنا يستحب الوضوء منه خروجاً من الخلاف وكذا عند مس المرأة وسائر مواضع الاختلاف.

وحجتهم حديث بسرة وحجتنا حديث قيس بن طلق عن ابيه وهو حديث قوى قال على ابن المديني هو احسن من حديث بسرة، وقال عمرو بن على الفلاس هو اثبت من حديث بسرة وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وصححه الطبراني وابن حزم، وقال ابن قدامة المقدسي في المحرر اخطأ من حكى الاتفاق على ضعفه، وايدته آثار الصحابة وفتاواهم، والآثار كلها في الباب احد عشر كلها تؤيد عدم النقض الا اثر ابن عمر وابى هريرة وبالجملة فأثار فقهاء الصحابة وكبارهم في جهة واثران في جهة، وكذا يؤيده القياس لان مس العذرة والخنزير لا ينقض فيكون عدم النقض بمس الذكر اولى، على ان حديث الرجال اقوى.

والجواب عن حجتهم : ١- ان هذا الحديث رواه عروة عن مروان وهو مطعون ظالم او الشرطي وهو مجهول كما يدل على هذا التوسط قصة المحاكمة ورؤى عن يحيى بن معين ثلاثة احاديث لم يصح منها شئ حديث (كل مسكر همر) وحديث (من مس ذكره) وحديث (لانكاح الآبولى)، فان قالوا ان عروة سمعه من بسرة كما في صحيح ابن خزيمة وابن حبان قال عروة فذهبت الى بسرة فسألتها فصدقته، قلنا : حديث المحاكمة يدل على ان ابن المديني وابن معين



وابن حنبل رءوا عدم السماع وكذا البخارى ومسلم لم يعتمدا على السماع ولذا لم يخرجوا هذا الحديث، وان قالوا ان مروان من رجال البخارى، قلنا : انه من الرواة الذين طعن اهل العلم على البخارى اخراج حديثهم كما قال الحافظ، او يقال انه روى عنه مقروناً مع غيره لا انه يكتفى به، وقيل انه روى عنه ما روى عنه قبل الامارة، وان قالوا ان جهالة الشرطى لاتضر لان مرسل التابعى مقبول عندكم، قلنا : عندنا يقبل مرسل التابعى اذا لم يعلم حال المتروك واما اذا علم انه من اتباع الظالم فكيف يقبل.

٢- وان سلم ان حديث بسرة قوى صحيح سنداً فهو معارض بحديث طلق بن على وهو احسن واثبت من حديث بسرة كما مر وكذا يؤيده الآثار والقياس كما مر، نعم يؤيد الامام الشافعى ما رواه ابو هريرة رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( اذا افضى احدكم بيده الى ذكره ليس بينه وبينها شئ فليتوضأ )، (رواه الشافعى والدارقطنى)، (١)، لكنه حديث ضعيف فى سنده يزيد بن عبد الملك وهو منكر الحديث وكذا يؤيده ما رواه مالك وغيره عن ابن عمر (انه توضأ من مس الذكر) (٢) لكنه معارض بآثار فقهاء الصحابة وكبارهم كابن مسعود وعلى وغيرهما وعلى تقدير استواء حديث بسرة و حديث طلق فى الصحة يجمع بينهما بان مس الذكر كناية عما يخرج منه كما قال ابن الهمام مس الذكر كناية عما يخرج منه وهو من اسرار البلاغة يسكتون من ذكر الشئ ويرمزون اليه بذكر ما هو من رواده فلما كان مس الذكر غالباً يرادف خروج الحديث منه ويلازمه عبر به عنه كما عبر تعالى بالجئى من الغائط عما يقصد الغائط لاجله ويحل فيه فيتطابق طريقا الكتاب والسنة فى التعبير فيصار الى هذا الدفع التعارض - آه - وقيل فى وجه الجمع ان المراد من الوضوء اللغوى اى غسل اليد ويدل عليه ما رواه الطحاوى عن مصعب بن سعد بن ابى وقاص عن ابيه حيث قال له (اصبت فرجك؟ قلت: نعم ا قال : قم فاغسل يدك) (٣).

وقيل فى وجه الجمع ان معنى الحديث (من مس ذكره بفرج امرئه) اى باشر مباشرة فاحشة فليتوضأ وفيه انه لا يتمشى فى حديث ابى هريرة، اللهم الا ان يقال ان حديث ابى هريرة رضى الله

١ - ذكره فى كتاب ناسخ الحديث ومنسوخه نقلاً عن دارقطنى فى بحث واما حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه .

٢ - رواه مالك فى كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج. وانفرد به مالك.

٣ - رواه الطحاوى فى معانى الآثار، باب مسح الفرج ه يجب فيه الوضوء ام لا، و رواه ابن ابى شيبه فى مصنفه فى بحث مس الابط اوتنفض فيه وضوء .



تعالى عنه ضعيف وعلى تقدير الصحة يحمل على الرواية بالمعنى، فان قالوا حديث طلق ضعيف، قلنا : قد مر انه حديث قوى بل هو احسن واثبت، فان قالوا ان حديث طلق منسوخ فان قدومه كان في اول سنة من الهجرة عند بناء مسجده صلى الله عليه وسلم وكان هو شريكاً في بناءه وايجاب الوضوء منه رواه ابوهريرة رضى الله تعالى عنه ايضاً، واسلامه كان سنة سبع من الهجرة، قلنا تأخر الاسلام لا يدل على تأخر الرواية لجواز ان تكون رواية من تأخر اسلامه من مراسيل الصحابة وايضاً لا يصح هذا حجة ما لم يثبت انه لم يقدم مرة اخرى وقد اسند ابن حبان قدومه في وفد بنى حنيفة وصرح ابن سعد في طبقاته ( ج : ١ ، ص : ٣١٦ ) ان طلق بن علي كان في وفد بنى حنيفة وصرح ابن هشام انه قدم عام الوفود سنة تسع وايضاً المسجد بنى مرة في مبدء قدومه المدينة المنورة وأخرى بعد خيبر وفيها ابوهريرة كما ذكره الحافظ في الفتح.

**فائدة :** قال بعض المحققين اظن ان الاختلاف في نقض مس الذكر الوضوء مبناه على الاختلاف في اصول نواقض الوضوء فالحجازيون عندهم اصلان : الاول : الاتيان من الغائط ونقحوا مناطه بالخارج من السبيلين، والثاني : ملامسة النساء ومن ملحقاته مس الذكر والجماع بينهما الشهوة وصح الحديث فيه ايضاً وعند ابى حنيفة رحمه الله اصل واحد وهو الاتيان من الغائط ونقح مناطه بخروج نجس عن البدن واراد من الملامسة في قوله تعالى ﴿وَلَا مَسْتُمُ النَّسَاءِ﴾ الجماع فتدخل في الاتيان من الغائط والاولى ان يراد منها المباشرة الفاحشة فتعم الجماع ولمس المرأة فتكون الملامسة عنده ايضاً اصلاً مستقلاً كالحجازيين لان الملامسة بالمعنيين توجب الحدث اما الاكبر واما الاصغر سواء تيقن خروج شئ او لم يتيقن، انتهى كلامه مختصراً. ﴿قوله و قَالَ أَبُو زُرْعَةَ﴾ هو معاصر الامام البخارى وشيخ مسلم احد حفاظ الدنيا اسمه عبيدالله بن عبدالكريم الرازى. ﴿قوله و قَالَ مُحَمَّدٌ﴾ اى الامام البخارى رحمه الله.

### بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ

القبلة هي المس بالفم وفي حكمه المس بسائر الاعضاء واختلف في انتقاض الوضوء بمس المرأة فعند الائمة الثلاثة ينتقض الوضوء بمس المرأة لكن الشافعى يخصه حيناً بكونها غير المحارم وحيناً يطلقه وتارة يشترط كونه من غير حائل وتارة لا يشترط وتارة يقيد باللذة وتارة لا يقيد وفي نقض وضوء الملموس وجهان للشافعية وصح الاكثرون منهم النقض واما مالك واحمد فقالا ينتقض به اذا كان بشهوة وعند الامام ابى حنيفة لا ينتقض به الوضوء الا اذا كان على وجه المباشرة الفاحشة.



استدل الجمهور بقوله تعالى ﴿أَوَلَمْ نَسْتُمْ النَّسَاءَ﴾ وبما رواه مالك والشافعي رحمهما الله عن ابن عمر كان يقول (قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة ومن قبل امرأته فعليه الوضوء)، (١) وبما رواه مالك عن ابن مسعود كان يقول (من قبلة الرجل امرأته الوضوء)، (٢) وبما رواه الدارقطني عن ابن عمران عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعنهم قال (ان القبلة من اللمس فتوضؤوا منها). (٣)

ولنا ما رواه البخارى ومسلم عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت (كنت انام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاى فى قبلته فاذا سجد غمزنى)، (٤)، وما رواه مسلم عنها قالت (فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فجعلت اطلبه بيدي فوقعت على قدميه وهما منصوبتان وهو ساجد)، (٥) وفيه انه حجة على من قال بالانتقاض مطلقا لا على من اشترط الشهوة، ولنا ايضا ما رواه ابوداؤد وغيره عن ابراهيم التيمى عن عائشة وعن حبيب عن عروة عن عائشة (ان النبى صلى الله عليه وسلم قبلها ولم يتوضأ)، (٦) واعلوه بأنه منقطع، حبيب بن ثابت لم يسمع من عروة وابراهيم التيمى لم يسمع من عائشة وكذا اعلوه بأن عروة المذكور هو عروة المزنى وهو مجهول ولم يسمع من عائشة والدليل على ان المزنى ما رواه ابوداؤد عن عبدالرحمن بن مغراء قال حدثنا الاعمش قال حدثنا اصحاب لنا عن عروة المزنى عن عائشة .

١ \_ رواه مالك فى كتاب الطهارة، باب الوضوء من قبلة الرجل امرأته .

٢ \_ ايضا رواه مالك فى كتاب الطهارة، باب الوضوء من قبلة الرجل امرأته .

٣ \_ رواه الدارقطني فى كتاب الطهارة، باب صفة ما ينقض الوضوء وما روى فى الملامسة والقبلة.

٤ \_ رواه البخارى فى كتاب الصلوة، باب الصلوة على الفراش، ورواه مسلم فى كتاب الصلوة، باب الاعتراض بين يدي المصلى، ورواه النسائي فى كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة، ورواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب من قال المرأة لاتقطع الصلوة، ورواه مال فى كتاب النداء للصلوة، باب ما جاء فى صلوة الليل.

٥ \_ رواه مسلم فى كتاب الصلوة، باب ما يقال فى الركوع والسجود، ورواه الترمذى فى كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فى عقد التسبيح باليد، ورواه النسائي فى كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة، ورواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى الدعاء فى الركوع والسجود، ورواه ابن ماجة فى كتاب الدعاء، باب ما تعود منه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه احمد فى باقى مسند الانصار، باب باقى المسند السابق.

٦ \_ رواه ابوداؤد فى كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة، ورواه الترمذى فى كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فى ترك الوضوء من القبلة، ورواه ابن ماجة فى كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء من القبلة، ورواه احمد فى باقى مسند الانصار.



بهذا الحديث وكذا ما رواه عن الثوري انه قال ما حدثنا حبيب الآ عن عروة المزني.  
والجواب عن علة الانقطاع ان عدم سماع ابراهيم التيمي عن عائشة حق بلا ارباب لكن  
الانقطاع ليس بعلة قاذحة عند الجمهور وايضاً قال ابن عبد البر ابراهيم التيمي احد الثقات و  
مراسيلهم حجة وقال التساني ليس في الباب احسن من هذا وان كان مرسلأ، وقال ابوداؤد  
وكذا رواه الفريابي وغيره فله متابعات كثيرة، والجواب عن علة عدم سماع حبيب عن عروة بن  
الزبير بالمنع فان ابا داؤد قال روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً  
صحيحاً وفي معارف السنن غير انه لم يذكره ابوداؤد وذكره الترمذي في الدعوات وهو انه عليه  
الصلوة والسلام كان يقول (اللهم عافني في جسدي وعافني في بصرى)، (١) (رواه الترمذي في  
جامع الدعاء، ص : ٥٠١ وقال هذا حديث غريب) ولكن لم يصرح فيه الترمذي بأنه عروة بن  
الزبير، قلت وصرح فيه الترمذي بأن الامام البخارى قال لم يسمع حبيب من عروة بن الزبير شيئاً  
فلعل مراد ابي داؤد غير هذا الحديث لانه منقطع ايضاً، اللهم الآ ان يقال ان الامام ابا داؤد اراد  
الرواية مطلقاً دون السماع، نعم ثبت عند المحققين سماعه في اربعة احاديث كما في الزيلعي ودراية  
ابن حجر فادعاء الثوري غير مقبول، والجواب عما قالوا انه هو العروة المزني بالمنع بدليل انه وقع  
في رواية مسند احمد وابن ماجة والذارقطنى مصرحاً بانه عروة بن الزبير، وبدليل ان المطلق  
ينصرف الى الكامل المعروف وهو ابن الزبير، وبدليل انه لا يجوز ان يقول مثل هذا الكلام اى من  
هى الآ انت غير المحارم.

وما استدلوا به انه عروة المزني ضعيف لان عبدالرحمن بن مغراء مجهول وكذا اصحاب لنا  
مجاهيل اسماً ووصفاً على انه يلزم منه الا يكون المزني مجهولاً لثبوت كثرة الرواة عنه، والجواب  
عن الآية والآثار ان الملامسة مشتركة بين الجماع واللمس والصحابة اختلف آراءهم فذهب ابن  
عباس وعلى بن ابي طالب وابو موسى الاشعري وغيره ان المراد من الملامسة الجماع وذهب  
عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر ان المراد منها اللمس باليد فللمجتهد ان يختار ما شاء.  
﴿قوله ضَعَفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ﴾ اى القطان امام الجرح والتعديل، قال ابن الصلاح اول من  
تكلم في الرجال شعبة ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان ثم بعده يحيى بن معين واحمد بن حنبل و كان  
يحيى يفتى بقول ابي حنيفة اى في ما لم يسبق فيه مرفوع او موقوف.

١ - رواه الترمذي في كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في جامع الدعوات عن النبي  
صلى الله عليه وسلم، وانفرد به الترمذي.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْقَيِّ وَالرُّعَافِ

اعلم ان القى ملاء الفم والرّعاف وكذا كل نجس سال الى موضع يجب تطهيره في الوضوء او الغسل ينقض الوضوء عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا عند احمد القى الفاحش والدم الفاحش والنجس ينقض الوضوء وهو قول العشرة المبشرة وابن مسعود وابن عمر وغيرهم وقال مالك والشافعي ان الخارج من غير السيلين لا ينقض الوضوء واستدلوا بما رواه البخارى معلقاً وابوداؤد عن جابر قال (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْنِي فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ) وفي آخره (وَلَمَّا رَأَى الْمُهَاجِرِيُّ مَا بِالْأَنْصَارِيِّ مِنَ الدَّمِ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ أَلَا أَلْبَهْتَنِي أَوَّلَ مَا رَمَى قَالَ لَكُنْتُ فِي سُورَةٍ أَقْرَأُهَا فَلَمْ أُحِبَّ أَنْ أَقْطَعَهَا).

**فائدة :** اسم الانصارى عباد بن بشر واسم المهاجرى عمار بن ياسر، وبما رواه الدارقطنى عن انس رضى الله تعالى عنه قال (احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ولم يتوضأ)، (١) وبما رواه عن ثوبان (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فدعا بوضوء فتوضأ فقلت يا رسول الله ! أفريضة الوضوء من القى ؟ قال لو كان فريضة لوجدته في القرآن). (٢) وبما اخرجه مالك في الموطأ عن المسور (انه دخل على عمر بن الخطاب في الليلة التى طعن فيها فصلى عمر وجرحه يثعب دمًا). (٣)

وحجّتنا : ١ - حديث الباب، رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال ابن مندة اسناده صحيح متصل وتركه الشيخان لاختلاف في اسناده وقال الاثرم قلت لاهمّد قد اضطربوا في هذا الحديث قال قد جوّده حسين اى حسّنه او اورده جيّدًا، وهذا القدر من التصحيح من احمد والترمذى وابن مندة يبلغ الحديث اعلى درجات القبول، ٢ - وما رواه ابن ماجه عن عائشة قالت (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصابه قى او رعاف او قلّس او مذى فليصرف وليتوضأ ثم لين على صلوته وهو في ذلك لا يتكلم)، (٤) وفي سنده اسماعيل بن عياش وهو متكلم فيه وقال ابو زرعة الصحيح عن ابن جريج عن ابن ابي مليكة مرسلًا، قلنا :

١ - ذكرّه في نصب الرأية ، فصل في نواضع الوضوء، نقلًا عن دارالقطنى، ورواه في نيل الاوطار، باب الوضوء من الخارج النجس السيلين .

٢ - رواه الدارقطنى في كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن كارعاف والقيى والحجامة ونحوه .

٣ - رواه مالك في كتاب الطهارة، باب العمل فيمن غلبه الدم من جرح او رعاف. وانفرد به مالك.

٤ - رواه ابن ماجه في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء في البناء على الصلوة، انفرد به ابن ماجه.



اسماعيل بن عياش وثقه ابن المديني وغيره وزيادة الثقات مقبولة سواء كانت في الاسناد او المتن ولو سلم انه مرسل فالمراسيل مقبولة عندنا وعند الجمهور. ٣- وما رواه الدارقطني عن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا جاء احدكم او رعى وهو في الصلوة او احدث فليصرف فليتوضأ)، (١) وفي سننه ابوبكر قال ابن حبان يضع الحديث، قلنا انا نجعله شاهداً لحديث اسماعيل بن عياش، ٤- وما رواه البخاري وغيره من حديث المستحاضة وفيه انما ذلك عرق وليست بالحیضة فاذا اقبلت الحيضة فدعى الصلوة واذا ادبرت فاغسلي عنك الدم وصلي، قال هشام قال ابي ثم توضئ لكل صلوة حتى يجيئ ذلك الوقت، انتهى، واعترضوا عليه بوجهين : الاول : ان قوله (ثم توضئ لكل صلوة حتى يجيئ ذلك الوقت) من كلام عروة، قلنا بل هو مرفوع لكنه علّقه ولو كان من كلام عروة لقال ثم تتوضأ، والثاني ان هذا الدم خارج من احد السبيلين ، قلنا نحن نتمسك بدلالة الحديث، ٥- وما رواه الدارقطني عن زيد بن علي عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (القلس حدث)، (٢) وفي سننه سوار وهو متروك ومنكر الحديث، ٦- وما رواه ابن عدى عن زيد بن ثابت مرفوعاً (الوضوء من كل دم سائل)، (٣) وفي سننه احمد بن الفرّج قال ابن عدى لا يحتج به لكن قال ابن ابي حاتم محله الصدق واخرج عنه ابوزرعة وذكره ابن حبان في الثقات، ٧- وما رواه الدارقطني عن سليمان قال (رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سال من انفى دم فقال أحدث وضوء)، (٤) وقال اسحاق بن راهويه عمرو بن خالد القرشي ابو خالد الواسطي يضع الحديث وقال ابن معين كذاب، ٨- وما رواه الدارقطني عن ابن عباس مرفوعاً (اذا رعى احدكم في صلوته فليصرف فليغسل عنه الدم ثم ليعد وضوءه)، (٥) وفي سننه سليمان بن ارقم متروك ذاهب الحديث، ٩- وما اخرجه الدارقطني عن ابن عباس (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رعى في صلوته توضأ ثم بنى على صلوته)، (٦) وفي سننه عمر متروك ويروى عن

١- رواه في كتاب العلل المتناهية في بحث، حديث في ان الوضوء مما خرج، و رواه الدارقطني في كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن كارعاف والقيبي والحجامة ونحوه .

٢- رواه الدارقطني في كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن كارعاف والقيبي والحجامة ونحوه .

٣- رواه الدارقطني في كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن كارعاف والقيبي والحجامة ونحوه .

٤- المرجع السابق

٥- المرجع السابق

٦- المرجع السابق



الثقات الموضوعات، ١٠- وما أخرجه البيهقي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً (يعاد الوضوء من سبع، من اقطار البول والدم السائل، والقي ومن دسعة تملاء الفم)، (١) وفي سنده جارود بن يزيد متروك وقيل كذاب، ١١- وما رواه الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً (ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون سائلاً)، (٢) وفي سنده حجاج بن نصير ضعفه أبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات، قلنا ان ضعف بعضها ينجبر ببعض، ويؤيدنا آثار الصحابة والتابعين.

والجواب عن دلائلهم ان حديث جابر معلول سنداً لان في سنده محمد بن اسحاق وعقيل بن جابر والاول قيل في حقه كذاب، والثاني مجهول لم يرو عنه غير صدقة بن يسار وكذا ليس فيه قول الرسول ولا فعله وعلى تقدير تسليم ان النبي صلى الله عليه وسلم قرره نقول ان هذا الحديث حجة عليكم ايضاً لان الدم اذا سال اصاب بدنه وثوبه كما لا يخفى فما هو جوابكم فهو جوابنا، فان قالوا كان الدم يجري من الجرح على سبيل الدفق حتى لم يصب شيئاً من ظاهر بدنه وثوبه، قلنا هذا امر بعيد جداً وان قالوا لعل عباداً لم يكن اذ ذاك يعلم ان اختلاطه بالبدن والثوب مفسد للصلاة، قلنا فكذلك جاز لنا ان نقول ان عباداً لم يكن اذ ذاك يعلم ان خروج الدم ناقض ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة لكونه معذوراً بالجهل كما ان عمرو بن سلمة الجرمي أم قومه وهو صبي وقد تكشف عن عورته بردة، ونقول ايضاً انه واقعة حال جزئية لا عموم لها، ليست ضابطة في الشرع وكذا معارضة بالمحرم، والجواب عن حديث ثوبان ان في سنده عتبة ابن السكن وهو متروك الحديث، والجواب عن حديث انس رضي الله تعالى عنه ان في سنده صالح بن مقاتل وهو ليس بالقوي وكذا في سنده سليمان بن داود وهو مجهول، والجواب عن حديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه كان معذوراً.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ بِالتَّبِيدِ

التبيد ماء ألقى فيه تمر أو عنب أو غيره ليحلوا وبقي فيه شيء من الحموضة وان لم يبق فيه شيء من الحموضة فيسمى نقيعاً، والتبيد ان اسكر فلا يجوز التوضأ به اجماعاً وان لم يسكر فان كان مطبوخاً فكذلك لا يجوز التوضأ به في الصحيح كما في المبسوط وان لم يكن مطبوخاً فان لم يحل فجاز الوضوء به بلا خلاف وان كان حلواً رقيقاً فجاز الوضوء به عند أبي حنيفة وروى عنه

١ - ذكره في نصب الراية في تخريج احاديث الهداية، فصل في نواقض الوضوء، نقل عن البيهقي .

٢ - رواه الدارقطني في كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقي والحجامة ونحوه .



الجمع بين التوضي والتيمم وبه اخذ محمد وروى عنه التيمم فقط، وبه اخذ ابو يوسف واختاره الطحاوي ورجحه الشيخ ابن الهمام وروى نوح رجوع ابي حنيفة اليه كما في البدائع وهو مذهب مالك والشافعي واحمد، فلا بدّ علينا ان نفصل دليل جواز التوضي به ثم نذكر وجه رجوع الامام الى عدم التوضي به. ﴿قوله تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ﴾ اى اصله تمرّة - الخ .

اعلم ان حديث الباب حجة لابي حنيفة رحمه الله تعالى واعلّوه بخمس علي.

الاول : جهالة ابي زيد، والثاني : التردد في ابي قرادة هل هو راشد بن كيسان او غيره، والثالث : التعارض بما رواه الترمذي وغيره انه لم يكن معه ليلة الجن، والرابع : كون ابي فزارة نبأذا، والخامس : كونه من الآحاد ورد مخالفاً عن قوله تعالى ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ و واجد النبيذ فاقد الماء.

وأجيب عن الاول : بأنّ ابا زيد مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان وابسوروق فخرج عن الجهالة ثم لم يتفرد به بل تابعه اربعة عشر رجلاً عن ابن مسعود كما بسطه العيني في العمدة نعم لم يعرف اسمه فكان مجهول الاسم لا مجهول العين، وعن الثاني : بأنّ ابا فزارة هو راشد بن كيسان صرح به ابن معين وابن عدى والدارقطنى وغيرهم. وعن الثالث : بأنّ المثبت يقدم على النافي وبأنّ لفظ غيرى اسقطه بعض الرواة اى ما كان معه احد غيرى كما في ذيل البيهقي نقلاً عن كتاب البطليوسى انه جاء في بعض الروايات لم يشهده احد متا غيرى وبأنّك لم يكن معه في مقام التبليغ والمكاملة كما في رواية باب الامثال (ص : ٤٠٥) وبأنّ ليلع الجن تعددت ست مرات : الاولى : ما قيل فيها اغيل او استطير والتمس وكانت بمكة الثانية : كانت بمكة بالحجون جبل ، الثالث : كانت بأعلى مكة وقد غاب النبي صلى الله عليه وسلم فيها في الجبال، الرابعة : كانت ببيقع الغرقد، الخامسة كانت خارج المدينة حضرها الزبير بن العوام، والسادسة كانت في بعض اسفاره حضرها بلال بن الحارث فكان عبدالله بن مسعود معه صلى الله عليه وسلم، في الثانية والثالثة والرابعة ولم يكن معه في بعض المرات كما سيأتى في كتاب التفسير (ص : ٤٦٩) افتقدناه ذات ليلة وهو بمكة فقلنا اغتيل الحديث فلم يكن معه في تلك المرة وكذلك لم يكن معه في المرة التي ذكرت في القرآن، والجواب عن الرابع انه ليس بطعن قاذح ما لم يثبت انه بلغ حداً لا سكار وعن الخامس ان هذا التبيذ انما كان وسيلة الى جعل الماء المالح حلوّاً بلقاء تمرات فيه ولم يزل عنه اسم الماء بهذا القدر فكان كالماء المطلق دون المقيد فلا يلزم الزيادة على القاطع باخبار الآحاد ويؤيده ما روى الدارقطنى عن ابي العالية انما كان ذلك زيباً وماء



واخرج البيهقي عنه انما كان ماء يلقي فيه تمرات فصار حلواً وروى الكاساني في البدائع عن عبدالله بن مسعود انه سئل عن ذلك التبيذ فقال تمرات القيتها في الماء وان سلم انه ماء مقيد فكونه من الآحاد غير مسلم بل هو مشهور وجازت الزيادة بالمشهور على القاطع فافهم وفيه ان لا نسلم شهرته لان مدار الشهرة على تعدد الاسانيد عند المحدثين وعلى تلقي الامة بالقبول عند الفقهاء وهذا الحديث لم يتعدد طريقه ولم يأخذ به الا ابو حنيفة وسفيان وذلك غير كاف في افادة الشهرة والا لكان حديث لاصلوة الا بفاتحة الكتاب ايضاً مشهوراً، ولعل هذا اى كونه من الآحاد التي لا يجوز بها الزيادة على كتاب الله تعالى هو الباعث على رجوع الامام الى قول التميم فقط وقيل الباعث عليه ان ما توضحاً به صلى الله عليه وسلم كان رقيقاً غير حلواً، وهذا يجوز به الوضوء اجماعاً.

**فائدة :** اعلم ان حديث عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه روى من بضع عشر طريقاً وطريق معاوية بن سلام عن اخيه زيد عن جده ابي سلام عن ابن غيلان الثقفي حديث صحيح لا يترى عن درجة الحسن لذاته هكذا قال الشيخ الانور قدس سره، وابن غيلان اسمه عمرو بن غيلان وقيل عبدالله بن عمرو بن غيلان والراجح الاول : لتصريح رواية الطبراني بذلك هكذا في المعارف قلت ويمكن ان يكون في رواية الطبراني سقط كما يدل عليه كلام ابن البر وضعفه الدارقطني بجهالة ابن غيلان وقال ابن مندة مختلف في صحبته وقال ابن حجر وقد ذكره على ابن المديني فيمن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ونزل البصرة وقال ايضاً واما الرواية عنه فاخرجها ابن ماجة والبعثى والعسكرى ثم حكى عن تاريخ البخارى انه امير البصرة سمع كعباً وقال ابن حجر ايضاً قد جزم ابو عمرو بن عبدالبر بان عبدالله بن عمرو بن غيلان كان من كبار رجال معاوية في حروبه و ولاه اماره البصرة بعد زياد ثم صرفه بعد ستة اشهر و اضافها بعبدالله ابن زياد، انتهى، فعلى هذا لاجهالة في ابن غيلان كيف وقد احتج به البيهقي، اعلم ان ما وقع في رواية ابي داود في كتاب الجهاد قال حدثنا هشام بن خالد قال حدثنا الوليد عن معاوية بن ابي سلام فانما هو معاوية بن سلام بن ابي سلام فلعله ههنا نسبه الى الجد وقال الشيخ الانور قدس سره وقع في اسناد عبدالله بن مسعود عند الدارقطني هاشم بن خالد وفيه تصحيف وهو هشام بن خالد، هذا ما التقطته من معارف السنن.



## بَاب فِي الْمَضْمُضَةِ مِنَ اللَّبَنِ

اعلم ان المضمضة من اللبن من آداب الطعام وازالة الرائحة من آداب الصلوة فهذه المضمضة المزيله للرائحة من آداب الصلوة ايضاً. ﴿قوله إِنَّ لَهُ دَسْمًا﴾ الدسم في اللغة ماسدل من اجزاء الطعام او الودك بيد الانسان فيحدث تغير الرائحة، وبالجملة ان في ابتداء شرب اللبن ذائقة تشغل قلب المصلي و في عاقبته رائحة تؤذى فيدار الحكم على تلك العلة المنصوصة.

اعلم انه قد ورد عند ابن ماجة وغيره الامر بالوضوء وعند شرب اللبن فالظاهر ان المراد به الوضوء اللغوي بدليل ما رواه الشافعي عن ابن عباس راوى الحديث (انه شرب لبنًا فتمضمض)، (١) وبدليل حديث الترمذي حديث الباب ويحتمل ان يراد به المعنى الشرعي وكيف ما كان فالامر محمول على الاستحباب بدليل ما رواه ابوداؤد (ان النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبنًا ولم يتمضمض ولم يتوضأ)، (٢). ﴿قوله وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمُ الْمَضْمُضَةَ مِنَ اللَّبَنِ﴾ في تعليق الكوكب الدري لعل الامام الترمذي اشار الى ثلاثة مذاهب ولا اقل من اثنين : الاول : الوجوب و اشار اليه بقوله وقد رأى بعض اهل العلم المضمضة من اللبن واخرج ابن ابي شيبة عن ابي سعيد و ابي هريرة ما يؤمى الى انهما رآيا الوجوب، والثاني : الاستحباب وهو مسلك الجمهور، والثالث : عدم الاستحباب اى لا يستحب المضمضة ولا الوضوء الشرعي كما يؤمى اليه ما رواه ابن ابي شيبة عن ابي عبد الرحمن، ويحتمل ان يكون قوله ولم ير بعضهم المضمضة من اللبن راجعاً الى قوله وهذا عندنا على الاستحباب فيكون المذاهب المذكورة اثنين لا ثلاثة فيكون ما اشار اليه الترمذي من المذاهب الوجوب والاستحباب لا ثلاثة، قلت ولا يبعد ان يكون قوله وهذا عندنا على الاستحباب تفسيراً للقول السابق فيكون ما اشار اليه على هذا التقدير ايضاً اثنين الاستحباب وعدمه فافهم.

## بَاب فِي كَرَاهَةِ رَدِّ السَّلَامِ غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ

اى الافضل رد السلام على طهارة الا اذا خاف فوات الرد. ﴿قوله أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ وفي رواية البخارى و ابي داؤد قال ابو جهيم (اقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو بيرجل فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى

١ - رواه في معجم الشيوخ تحت رواية ابوالنصر نقلاً عن الشافعي رحمه الله

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، وانفرد به ابوداؤد.



اقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رَدَّ عليه السلام، (١) وهذا الرجل المبهم في رواية البخارى وابى داؤد عن ابى الجهم هو ابو الجهم كما بين في رواية الامام الشافعى، وما وقع في رواية مسلم ابوجهم مكبراً فهو غير صحيح، صرح به الحافظ العيني والحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى، والرجل المبهم في رواية الترمذى عن ابن عمر قيل هو ابو الجهم وقيل هو المهاجرين قنفذ كما في رواية ابى داؤد عن المهاجر بن قنفذ (انه اتى النبى صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضأ)، (٢) وفي رواية ابن ماجة (انه اتى النبى صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ)، (٣) وفيه احتمالات : الاول ان يكون المراد من التوضأ التبول، والثاني : ان يكون المراد منه الاستنجاء والثالث: ان يكون المراد منه الرضوء المعروف والظاهر هو الاول لرواية ابى داؤد، والراجح ان هذا الرجل هو المهاجرين قنفذ لانه على تقدير ان يكون ابا الجهم يلزم الاختلاف بين ما رواه الترمذى عن ابن عمر وبين ما رواه البخارى وابوداؤد عن ابى الجهم في باب التيمم في كون السلام عند البول او الفراغ منه فيحتاج الى التوفيق بينهما الى تجشم تقديم وتأخير في سرد القصة في حديث ابى الجهم حيث ذكر اقباله صلى الله عليه وسلم مقدماً على السلام في رواية البخارى وابى داؤد في باب التيمم فيلزم منه ان يكون السلام بعد الفراغ من البول بخلاف رواية الترمذى ورواية ابى داؤد في اول الكتاب فانها تدل على ان السلام كان عند البول فيحتاج عند التطبيق الى ان يكون اقباله مؤخرًا عن السلام اى لقيه رجل وهو ابو الجهم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى تيمم فاقبل، «قوله وَهُوَ يَبُولُ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ» فاقبل، اى لم يرد عليه فوراً بل رَدَّ عليه بعد الطهارة بدليل روايات اخرى، اعلم انهم صرحوا على انه لا يسلم على من يبول او يتغوط او يصلى او يتلو او يذكر الله تعالى او يؤذن او يقيم او يدرس او يأكل و غير ذلك فمن سلم عليهم فلم يستحق الرد واما رده صلى الله عليه وسلم على هذا المسلم فمحمول على الاستحباب او تطيب القلب واما السلام على من يستنجى من البول بالحجر او المدر قائماً او قاعداً فلم يثبت فيه من الفقهاء شئ والراجح هو الجواز اذا كان غير مكشوف العورة لان النبى

١ \_ رواه البخارى في كتاب التيمم، باب التيمم في الحضر اذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلوة، ورواه مسلم في كتاب الحيض باب التيمم، ورواه النسائى في كتاب الطهارة، باب التيمم في الحضر، ورواه احمد في مسند الشاميين، باب حديث ابى جهيم بن الحارث بن الصمة.

٢ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب أُرِدَ السلام وهو يبول.

٣ \_ رواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب الرجل يسلم عليه وهو يبول.



صلى الله عليه وسلم ندب الى السلام على الاهل بلا استثناء الحائضة والنفساء ولم يقل احد من الفقهاء بكراهة السلام على الحائضة او النفساء وكذا على من به داء سلس البول.

**فائدة :** اعلم ان هذا الحديث يدل على جواز التيمم عند وجود الماء لما يفوت بلا بدل كصلوة الجنابة وصلوة العيد والسنن الرواتب بخلاف صلوة الجمعة وقيل هذا الحديث يدل على ان ما لا يشترط له الطهارة جاز له التيمم مع وجود الماء وفيه كلام مذكور في رد المحتار.

**فائدة :** اعلم انه ورد في رواية ابي داود (ان كرهت ان اذكر الله الا على طهر) (١) فسمى رد السلام ذكراً والوجه فيه انه عبادة واجبة وكل عبادة ذكرا وان السلام هنا اسم من اسماء الله تعالى اى السلام يتسلم عليكم وعليكم السلام يسلم.

**فائدة :** اعلم ان السلام قد يكون مصدراً وقد يكون اسم التسليم وقد يكون اسم الله تعالى وقد يكون بمعنى قول السلام عليكم كما ان التهليل معناه قول (لا اله الا الله) وحديث ابي داود يقتضى ان يكون السلام هنا اسم الله تعالى، **فان قيل :** يعارضه ما رواه ابو داود عن علي مرفوعاً (وَلَمْ يَكُنْ يَحْجُبُهُ أَوْ قَالَ يَحْجِزُهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ)، (٢) وكذا يعارضه ما رواه ابو داود عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله عز وجل على كل احيائه)، (٣) واجيب عنه بان حديث علي رضى الله عنه ناسخ كما قال الطحاوى وقيل المنع عزيمة والاباحة رخصة كما مال اليه ابن الملك، وقيل ان الذكر نوعان مختص بالوقت وغير مختص بالوقت فالاول يستحب ان يؤتى به في ذلك الوقت في كل حال والثاني يستحب ان يؤخر الى التطهر او التيمم كما قال الشيخ المحدث السهاري في البدل، وقيل حديث علي وعائشة رضى الله تعالى عنهما محمول على العادة والتشريع العام، وحديث ابن عمر رضى الله عنه والمهاجرين قنفذ رضى الله عنه واقعة حال او وقائع جزئية لا عموم لها وتخص به صلى الله عليه وسلم في حالة خاصة عرضت له فكره ان يذكر الله تعالى على غير طهر ولذا قال كرهت ولم يقل اكره كما قاله صاحب المعارف. **﴿قوله وَعَلَقَمَةَ بْنِ الشَّفْوَاءِ﴾ والصحيح علقمة بن الفُؤَاءِ بالفاء والغين المعجمة.**

١ - رواه ابو داود في كتاب الطهارة، باب ايرد السلام وهو يبول.

٢ - رواه ابو داود في كتاب الطهارة، باب في الجنب يقرأ القرآن.

٣ - رواه ابو داود في كتاب الطهارة، باب في الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر.



## بَاب مَا جَاءَ فِي سُورِ الْكَلْبِ

﴿قوله عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ﴾ سيرين اسم رجل كما في صحيح البخارى مولى انس مرن سى عين التمر كاتَّبَ انس اياه على عشرين الف درهم فادأها وعتق. ﴿قوله إِذَا وَلَّغَ فِيهِ الْكَلْبُ﴾ الولوغ ان يدخل الكلب او السبع لسانه فى الماء وغيره من كل مائع فيحركه فيه، وان كان غير مائع قيل لعقه ولحسه وقيل لحسه اذا كان فارغاً وولغه اذا كان فيه شئ. ﴿قوله سَبْعَ مَرَّاتٍ﴾ اعلم انه اضطربت الروايات فى سور الكلب لما فيها من الامر بالتسبيع والتثمين والتثليث وتعفير الثامنة والسابعة واولاهن وأخراهن واحداهن.

اعلم انهم اتفقوا على حرمة أكل لحم الكلب الا ما روى عن مالك فى البحر وكما فى شرح المهذب، واختلفوا فى حكم سور الكلب فقال ابو حنيفة بوجوب التثليث وباستحباب التسبيع كما فى التقرير شرح التحرير وقال احمد بوجوب التسبيع فى رواية دون التثريب وفى أخرى بالتثريب فى احداها وفى اخرى بالتثريب فى الثامنة وهى الراجحة عند ابن دقيق العيد، وقال الشافعى بوجوب التسبيع والتثريب فى احداهن وقال مالك بالتسبيع تعبدًا دون التثريب، وقال بعض المالكية ان الحديث معقول المعنى ليس من سبب النجاسة بل من سبب ما يتوقع ان يكون الكلب الذى ولغ فى الاناء كلبًا بكسر اللام فيخاف من ذلك السم ولذلك جاء هذا العدد الذى هو السبع فى غسله فان هذا العدد قد استعمل فى الشرع فى مواضع كثيرة فى العلاج والمداواة من الامراض، واختلفوا فى نجاسته وطهارته ونجاسته سورة وطهارته على اقوال : الاول : ان الكلب مطلقًا طاهر وسوره ولعابه ايضًا طاهر وهو قول الامام مالك واليه يميل الامام البخارى، والثانى : ان سور الماذون فى اقتناءه طاهر وغيره نجس وهو رواية عن مالك، والثالث : ان سور الكلب البدوى نجس والحضرى طاهر وهو قول عبد الملك بن الماجشون المالكى، والرابع : ان الكلب مطلقًا وسوره نجس وهو رواية عن مالك ولكن لا يتنجس الماء عنده الا بالتغير فحكم التسبيع على هذه الرواية تعبدى ايضًا وبنجاسة الكلب وسوره قال الشافعى واحمد وابو حنيفة رحمهم الله تعالى، فههنا مسلتان اختلافيتان :

الاولى: مسئلة طهارة الكلب وسوره ونجاسته، فاستند الذين قالوا بالطهارة بقوله تعالى ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ وبقوله عليه الصلوة والسلام (اذا ارسلت كلبك المعلم فقتل فكل) (١) ولم

١ \_ رواه البخارى فى كتاب الوضوء، باب الماء الذى يغسل به شعر الانسان وكان عطاء لا يرى ....، ورواه مسلم فى كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب الصيد بالكلاب المعلمة، ورواه الترمذى فى كتاب الصيد عن رسول



يقيده الشارع بغسل موضع الفم، فدل ذلك على طهارة لعابه وطهارة لعابه تدل على طهارة لحمه، والجواب عنه : ان الشارع اراد اباحة الأكل على سبيل ما ينبغي ان يؤكل بغسل الدّم واللّعاب والآ. فيلزم ان يكون الدّم طاهراً، واستدلوا ايضاً بما رواه البخارى عن ابن عمر (ان الكلاب تقبل وتدبر في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك)، (١) والغالب ان الكلب يتقاطر من فمه اللعاب، والجواب عنه ان الاعتبار للمشاهدة دون الاحتمال وانه زاد البيهقي وابو نعيم تبول فكما ان المسجد كان يتطهر من البول باليس من غير احتياج الى الرش فكذلك اللّعاب، واستدلوا (بأنّ النّبى صلى الله عليه وسلم اذن في اقتناء كلب الصّيد والزرع) كما رواه مسلم وغيره، (٢) والجواب عنه ان احتمالات لا يصح التمسك بها لاسيماً اذا كانت معارضة بالاحاديث الصّريحة وبهذا يجاب عما استدّلوا به من حديث البخارى (ان رجلاً رأى كلباً يأكل الثرى من العطش فأخذ خفه فجعل يغرف له به حتى ارواه فشكر الله له وادخله الجنّة)، (٣).

واستدل القائلون بالنجاسة بما رواه ابوداؤد (طهور اناء احدكم اذا ولغ الكلب فيه ان يغسل سبع مرّات أولهنّ بالتراب)، (٤) وجه الاستدلال ان الطّهور بعد التسبيح والتّريب يقتضى النجاسة قبلهما والائناء لم يوجد فيه الآ الماء المخلوط باللّعاب ولاشك في طهارة الماء فيلزم ان يكون اللّعاب نجساً وكذا استدّلوا بما ورد من الامر بالتسبيح والتّريب والاهراق، وجه الدلالة انّ

الله صلى الله عليه وسلم، باب ماجاء في الكلب يأكل من الصيد، ورواه النسائي في كتاب الصيد والذّبائح ، باب الكلب يأكل من الصيد، ورواه ابوداؤد في كتاب الصيد، باب في الصيد، ورواه احمد في اول مسند الكوفيين، باب بقية حديث عدى ابن حاتم.

١ \_ رواه البخارى في كتاب الوضوء، باب الماء الذى يغسل به شعر الانسان وكان عطاء لا يرى ....

٢ \_ رواه مسلم في كتاب المساقاة، باب الامر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم .....، ورواه البخارى في كتاب المزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث، ورواه الترمذى في كتاب الاحكام والفوائد، باب ما جاء من امسك كلباً ما ينقص من اجره، ورواه النسائي في كتاب الصيد والذّبائح، باب الامر بقتل الكلاب، ورواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب الوضوء بسؤر الكلب، ورواه ابن ماجة في كتاب الصيد، باب قتل الكلاب الآ كلب صيد اوزرع، ورواه احمد في اول مسند المدنيين اجمعين، باب حديث عبدالله بن مغفل المدنى عن النّبى صلى الله عليه وسلم.

٣ \_ رواه البخارى في كتاب الوضوء، باب الماء الذى يغسل به شعر الانسان وكان عطاء لا يرى ....

٤ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب الوضوء بسؤر الكلب.



هذه المبالغة لاتليق الآ في النجاسة المغلظة وكذا استدلوا بما اخرجهم محمد بن نصر عن ابن عباس من التصريح بأن الغسل من ولوغه لكونه رجسًا.

والمسئلة الثانية في كيفية غسل الاناء فاستدل الشافعى بما رواه مسلم وغيره من امره صلى الله عليه وسلم بالتسبيح والترتيب في اولهن ورجح هذه الرواية رواية التريب في اولهن من حيث الاكثرية والاحفظية ومن حيث المعنى ايضا لان بترتيب الاخيرة يبقى الاحتياج الى الغسلة الثامنة للتنظيف وقد نص الشافعى على ان الاول اولى ولما لم يقع التريب في رواية مالك لم يقل به ، واستدل ابن دقيق العيد واحمد بما رواه ابوداؤد عن عبدالله بن مغفل رضى الله عنه مرفوعًا (فاغسلوه سبع مرّات وعفروا الثامنة بالتراب) (١).

واستدل الحنفية بان راوى الحديث ابا هريرة رضى الله تعالى عنه روى عنه الاكتفاء بالتثليث قولاً وفعلاً كما في الطحاوى بإسناد قوى عن عطاء عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه (في الاناء يبلغ فيه الكلب او الهرة قال يغسل ثلاث مرّات)، (٢)، ورواه الدارقطنى في سننه من ذلك الطريق نفسها وقواه الحافظ ابن دقيق العيد كما حكاه الزيلعى واخرج الدارقطنى بهذا الاسناد (انه كان اذا ولغ الكلب في الاناء يهرقه ويغسله ثلاث مرّات)، (٣) والراوى اذا خالف ما رواه مرفوعًا كان دليلاً على نسخه لأن الخلاف عن الحديث عمداً فسق والاصحاب عدول والنسيان عن مثل ابي هريرة رضى الله تعالى عنه بعيد جداً، او يقال في الجواب ان ابا هريرة رضى الله تعالى عنه روى عنه ابن عدى في الكامل انه قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرّات)، (٤) رفعه الكرابيىسى وهو امام ثقة وقال الحافظ ابن حجر روى عنه قوله بالغسل سبعاً كما في الفتح فالراجح ان يقال ان امر التثليث محمول على الوجوب وامر التسبيح والترتيب محمول على الاستحباب وبه يحصل الجمع بين الروايات المرفوعة والموقوفة ويؤيد كفاية التثليث انه لم يأمر النبى صلى الله عليه وسلم بالتسبيح في اغلظ النجاسات كالبول ودم الحيض فلما كان التثليث يطهر من اغلظ النجاسات كان اخرى وأولى ان يطهر من ولوغ الكلب. ﴿قوله أُولَاهُنَّ أَوْ أُخْرَاهُنَّ بِالْتَّرَابِ﴾ قد مرّ سابقاً ان الاول هو الاولى

١ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب الوضوء بسور الكلب.

٢ \_ رواه الطحاوى في معاني الآثار في كتاب الطهارة، باب سور الكلب .

٣ \_ رواه الدارقطنى في كتاب الطهارة ، باب سور الكلب .

٤ \_ رواه ابن عدى في الكامل باب من اسمه حسين .



عند الشافعية وقالوا ان المراد بحديث ابن المغفل الغسل سبع مرّات احداهن بالتراب مع الماء فكان التراب قائماً مقام الغسل فسمى غسله ثامنة وفيه ان لفظ وعفروه الثامنة صريح في كونها غسلة مستقلة. ﴿قوله وَإِذَا وَلَّغْتَ فِيهِ الْهَرَّةَ﴾ ظاهر السياق رفع هذه الجملة ووقوفها بعضهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ

ذهب الائمة الثلاثة ابو يوسف الى ان سور الهرة طاهر غير مكروه وذهب الامام ابو حنيفة ومحمد الى انه مكروه تزيتها لانها لاتحامي النجاسة وهو الاصح وهو ظاهر ما في الاصل اى المبسوط لمحمد ومال الطحاوى الى انها كراهة تحريم نظراً الى حرمة لحمها، قلنا : مقتضى القياس هو التحريم لكن سقط حكم النجاسة بعلّة الطواف وبقيت الكراهة التزيهية لعدم تحاميتها النجاسة. ﴿قوله عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ﴾ قال ابن مندة ام يحيى حميدة وخالتها كبشة لايعرف لهما رواية الا في هذا الحديث ومحلهما محل الجهالة وتعقبه الحافظ ابن حجر بأن حميدة حديثاً آخر في تسميت العاطس رواه ابوداؤد ولها حديث ثالث رواه ابو نعيم في المعرفة وروى عنها مع اسحاق يحيى وهو ثقة عند ابن معين وكبشة قيل صحابية وقال في الاصابة قال ابن حبال لها صحبة وتبعه المتسغفري وفي التقريب حميدة بنت عبيد بن رفاعة الانصارية مقبولة وفي التهذيب ذكرها ابن حبان في الثقات. ﴿قوله فَقُلْتُ نَعَمْ﴾ لعلها فهمت النجاسة من حرمة اللحم، ﴿قوله إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ﴾ وفي رواية انس رضى الله تعالى عنه عند الطبراني (ان الهر من متاع البيت لن يقدر شيئاً ولن ينجسه) (١) وفي سنده جعفر بن عنبسة الكوفي وهو مجهول، وفي سنن الدارقطني حديث عائشة رضى الله تعالى عنها بلفظ (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر به الهر فيصعق لها الاناء فتشرب ثم يتوضأ بفضلها)، (٢) وفي سنده عبدربه وهو عبد الله المقبرى وهو ضعيف قاله الدارقطني. ﴿قوله إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَافَاتِ﴾ كلمة او للتنويع اى الذكور من قبيل الطوافين والاناث من قبيل الطوافات اوللشك من الراوى، والمراد من الطوافين والطوافات العباد والاماء وبالجملة ان فى التحامى عنه حرجاً والخرج مرفوع شرعاً، قال الله تبارك وتعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ويتفرغ منه ان المشقة تجلب التيسير والضرر يزال فيتعدى حكمها الى سائر سواكن البيوت وظاهر حديث الباب حجة على من قال بتحريم سورة لانه يدل على سقوط

١ - رواه الطبراني في الاوسط بحث من اسمه عبدالله .

٢ - رواه الدارقطني في كتاب الطهارة، باب سور الهرة.



النجاسة، لكن سقوط النجاسة لا يدل على سقوط الكراهية التزهيية لانها لا تتحامي عن النجاسة كما اذا ادخل الصبي او المستيقظ من المنام يده في الاناء.

### بَاب فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ

الخف اسم للمتخذ من الجلد او نحوه لقطع المسافة الساتر للكعبين فصاعدًا متصلًا بالقدم من غير ان يشف وكانوا يقصدون به قطع للمسافة بخلاف الجوب، ومسح الخف شرعًا اصابة البلة لخف مخصوص في زمن مخصوص وكيفيه ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر من قبل الاصابع فاذا تمكنت الاصابع بمدّها حتى ينتهي الى اصل الساق فوق الكعبين وان وضع الكفين مع الاصابع كان احسن وقالوا يفرج اصابع اليد قليلاً، روى الطبراني في الاوسط انه صلى الله عليه وسلم مسح من مقدم الخفين الى اصل الساق مرة وفرج بين اصابعه، وشرط مسحه كونه ساترًا محل فرض الغسل وكونه مشغولاً بالرجل وكونه مما يمكن متابعة المشي المعتاد فيه فرسخًا او اكثر بنفسه من غير لبس المداس فوقه ولبسه على طهارة كاملة عند الحدث وغير ذلك من الشرائط المذكورة في كتب الفروع.

اعلم ان مسح الخفين مشروعة عند اهل السنة والجماعة خلافاً للخوارج والامامية قال ابن المبارك ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف، قال ابن عبد البر لا اعلم روى عن احد من فقهاء السلف انكاره الا عن مالك مع ان الروايات الصحيحة مصرحة منه باثباته والمعروف عند المالكية الآن قولان : الجواز مطلقاً والجواز للمسافر، وعن ابن نافع ان مالكا انما توقف في حق نفسه خاصة مع افتائه بالجواز ولذا قال احمد من ترك المسح كترك مالك صلينا خلفه ومن ترك انكاراً كالتدعة لم نصل خلفه وروى عن ابي حنيفة لولا ان المسح لاخلف فيه ما مسحنا ودل هذا القول على ان خلاف ابن عباس لا يكاد يصح، واحاديث المسح على الخفين مشهورة بل متواترة، قال الحسن البصري ادركت سبعين بدرية من الصحابة رضى الله تعالى عنهم كلهم يرون المسح على الخفين وقال الحافظ ابن حجر وجمع بعضهم رواته فجاءوا الثمانين منهم العشرة المبشرة، وقال ابن عبد البر مسح على الخفين ساتر اهل بدر والحديبية وغيرهم من المهاجرين والانصار وسائر الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين، قلت ولهذا جاز بها الزيادة على كتاب الله تعالى ولهذا رواه ابو حنيفة من شرائط اهل السنة والجماعة، نعم الغسل افضل من المسح الا لتهمة كما في شرح التنوير. ﴿قوله قَالَ وَرَوَى بَقِيَّةٌ﴾ اى وقال ابو عيسى ﴿قوله وَهَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ﴾ بفتح السين اى ان جريراً فسره بكونه حكاية لفعله صلى الله عليه وسلم بعد



المائدة وليس فيه احتمال النسخ والتأويل وجاز كسر السين اى انه مفسر للآية بأن الغسل انما هو عند عدم التخفف او معناه انه مفسر لسائر الروايات.

## بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ لِلْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ

ذهب ابو حنيفة والشافعى واحمد الى التوقيت في المسح بثلاثة ايام ولياليها للمسافر ويوم وليلة للمقيم وقال مالك بعدم التوقيت واحتج بما روى من الزيادة في حديث خزيمة بن ثابت (ولو استزدناه لزدنا) ، (١) وبحديث (انه قال ءَامَسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ؟ قال : نعم ! قال : يوماً، قال : ويومين، قال وثلاثة، قال نعم وما شئت)، (٢)، (رواهما ابوداؤد)، واحتج الجمهور بحديث الباب، والجواب عن حديث خزيمة ان الزيادة على الثلاثة مظنونة منه والحجة انما تقوم بقول صاحب الشريعة لابظن الراوى واما حديث ابى بن عمارة ففى سنده يحيى بن أيوب وعبد الرحمن بن رزين ومحمد بن يزيد وايوب بن قطن والاوّل ضعيف وما سواه مجاهيل ويمكن تاويله بأنه عليه الصلوة والسلام لم يُرد عدم التوقيت بل اراد تشريع الزيادة اذا كانت بوجه مخصوص اى بوجه استيناف المسح كما فى حديث (الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين) اى بوجه استيناف.

**فائدة :** اعلم ان مسافة القصر عند مالك والشافعى واحمد ثمانية واربعون ميلاً شرعياً وفي تيمم الهندية اقرب الاقوال ان الميل وهو ثلث الفرسخ اربعة آلاف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً. (دُرَيْفُث، اُتْهَارَه اُنْج، نصف انگریزی گز) والميل الشرعى يزيد على الميل الرائج في ديار باكستان بقدر مائتين واربعين ذراعاً فمسافة القصر عندهم اربع وخمسين ميلاً ونصف ميل بالميل الرائج.

ولامعتبر بالفراسخ عندنا بل المعتبر مسيرة ثلاثة ايام ولياليها من اقصر ايام السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل من الفجر الى الزوال بالسير الوسط مع الاستراحات المعتادة، قالوا ومجموع ثلاثة ايام فى دمشق عشرون ساعة الا ثلث ساعة تقريباً لان من الفجر الى الزوال فى اقصر الايام عندنا ست ساعات وثلثى ساعة الا درجة ونصفاً، وعلماء عصرنا ومشائخنا افتوا بثمانية واربعين ميلاً رائعاً وهى المسافة التى تقطع فى هذه المدة كما لا يخفى على من جرب

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الطهارة، باب التوقيت فى المسح، ورواه احمد فى مسند الانصار، باب حديث خزيمة ابن ثابت.

٢ - رواه ابوداؤد فى كتاب الطهارة، باب التوقيت فى المسح، ورواه ابن ماجة فى كتاب الطهارة وسننها، باب فى المسح بغير توقيت.



ومقدارها بالمساحة الجديدة ثمانية وسبعون كيلومتر والنسبة بينهما (١٣/٨) وحديث الباب يؤيد تقدير المسافة بثلاثة ايام لان اللام في المسافر والمقيم للاستغراق فيلزم ان يكون كل مسافر يمسح ثلاثة ايام فلو كان السفر الشرعى اقل من ذلك لثبت مسافر لا يمكنه مسح ثلاثة ايام. ﴿قوله يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا﴾ السفر بفتح السين اسم جمع للمسافر وقال الخطابي وغيره جمع مسافر والفرق بين الجمع واسم الجمع ان للجمع اوزانًا معلومة مضبوطة بخلاف اسم الجمع وايضًا ان الحكم في الجمع على كل واحد من الافراد وفي اسم الجمع على المجموع. ﴿قوله وَلَكِنْ مَرَّ غَائِطٌ - الخ﴾ قال اهل العربية لفظة لكن للاستدراك تعطف في النفي مفردًا على مفرد وتثبت للثاني ما نفته من الاول فان دخلت على مثبت احتيج بعدها الى جملة فقوله لكن من غائط تقديره لكن لانزع من غائط، قال الشيخ الانور قدس سره تغير لفظ الحديث من الراوى فقد اخرج الحديث بسنده ومنتها النسائي بلفظ (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين ان نمسح على خفافنا ولا نزعها ثلاثة ايام من غائط وبول ونوم الا من جنابة) (١). ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ قال البيهقي في سننه الكبرى قال ابو عيسى سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال لا يصح عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسح على الخفين لانه لانعرف لابي عبد الله الجدلي سماعًا من خزيمة وكان شعبة يقول لم يسمع ابراهيم النخعي من ابي عبد الله الجدلي حديث المسح، انتهى، قلت ورواية النخعي عن الجدلي ذكرها ابوداؤد فليراجع، وأجيب عنه ان ما قاله البخارى بناء على انه يشترط ثبوت سماع الراوى عن روى عنه ولا يكتفى بإمكان اللقاء ورد عليه مسلم في مقدمة صحيحه وحكى عن الجمهور خلاف ذلك وقد خالفه الترمذى ايضا جامعهم فحكم على الحديث الذى رواه الجدلي عن خزيمة بالعننة بأنه حسن صحيح، والجواب عما قال البخارى ان النخعي لم يسمع عن الجدلي ووافقه الترمذى ايضا في جامعهم ان ابن ابي حاتم قال في العلل قال ابو زرعة الصحيح عن النخعي عن الجدلي بلا واسطة، انتهى، والجدلي وثقه ابن حنبل وابن معين وابن حبان فما قال ابن حزم انه لا يعتمد عليه، يعتمد عليه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلَهُ

ذهب ابو حنيفة واحمد الى مسح فوق الخف وظاهره دون اسفله وذهب مالك والشافعي الى مسحهما وقالوا ان مسح ظهورهما دون بطونهما اجزءه وقال مالك من مسح باطن الخفين دلالة

١ - رواه النسائي في كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر.



ظاهرهما لم يجزه وقال الشافعي في قول ان من مسح بطوفهما ولم يمسح ظهورهما اجزأه كما في البذل المجهود. ﴿قوله مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ﴾ المراد من الاسفل ما يطا الارض والاعلى ما فوقه وهذا هو المراد في حديث عليّ لو كان الذين بالرأى (اى بظاهر الرأى ومجرد العقل دون الرواية والنقل واما الرأى المستنبط من النص فهو في حكم النص فلاحجة فيه لمن لا يعتمد بالرأى مطلقاً) لكان اسفل الخف اولى بالمسح لقربه من الاوساخ والقاذورات من اعلاه لبعده منها وليس المراد من الاسفل باطن الخف وداخله كما قاله ابن الهمام وتعقبه الكبيرى فقال لا يلتفت الى ما قاله ابن الهمام لان مسح ما يلاقى البشرة غير ممكن فكيف يقتضى الرأى اولويته.

**فائدة :** اعلم ان حديث عليّ يشير الى ان المسح على الظاهر مأمور لكنه غير مدرك بالقياس ويشير كلام المبسوط الى ان المسح على الظاهر معقول لان في مسح الاسفل مظنة تلويث اليد، ويفهم من كلام الشاه ولى الله ان المسح على الظاهر معقول لان جزء من الظاهر اى خارج الخف وهو الاسفل مظنة التلويث فكان المسح على جزء منه ابقاء لنموذج الغسل وصرح ابن الهمام ان المسح على الخارج دون الداخل امر غير معقول لان سريّة الحدث في الداخل دون الخارج. ﴿قوله وَهَذَا حَدِيثٌ مَغْلُولٌ﴾ اى فيه علة خفية لا يصل اليه الا الماهر فى الفن.

اعلم ان اطلاق المعلول والمعلل على هذا النوع من الحديث بعيد عن متعارف اللغة لان المعلول من علّه بالشراب اذا سقاه مرة بعد أخرى والمعلل من التعليل بمعنى الإلهاء بالشئ كما اذا شغل الصبى بالطعام يقال علّله والاحسن فيه ان يقال معلّ من الاعلال لكن التعبير بالمعلول وقع في كلام كثير من اهل الحديث كالبخارى والترمذى والدارقطنى وابن عدى والحاكم وابى يعلى فلعل هذه الصيغة صيغة النسبة لان زنة المفعول قد تكون للنسبة كما فى (حجراً محجوراً) صرح به العلامة الآلوسى فى تفسيره ﴿قوله لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ﴾ المراد من الاسناد الاتصال اى غير الوليد يرسله ولا يذكر المغيرة غير الوليد، وأجيب عنه بأن الوليد ثقة و زيادة الثقة مقبولة جواء كانت فى الاسناد او المتن، واعلّ ايضاً بأن ثوراً لم يسمعه من الرجاء، وأجيب عنه بالمنع بدليل رواية داؤد بن رُشيد فقال فيه حدثنا رجاء، رواه الدارقطنى، واعلّ ايضاً بأن كاتب المغيرة مجهول، وأجيب عنه بأنه ورّاد من رواية الشيخين وقد صرح باسمه ابن ماجة فى هذا الحديث، واعلّ بأن الوليد مدلس، وأجيب عنه بأنه صرح بالسماع فى رواية الكتاب، واعلّ بأن رجاء لم يدرك ورّاداً كما صرحوا به وأشار اليه بقوله حَدَّثْتُ بالمبنى للمفعول فيكون منقطعاً وهذه العلة عقيمة عن الجواب، واعلّ ايضاً بأنه لم يذكر لفظ الاسفل الا فى هذا الحديث مع أنه روى



عن المغيرة بستين طريقاً كما صرح به البزار ويمكن ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع احدى يديه تحت الخف والثانية فوقه لامر عارض فروى الراوى حسب زعمه ولا يصح ان يقال ان مس الباطن كان لإكمال الفرض لان الباطن ليس محل الفرض الا في قول الشافعى رحمه الله.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ظَاهِرَهُمَا

﴿قوله وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَذْكُرُ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ الْمُغِيرَةِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا غَيْرَةً﴾ اى غير عبد الرحمن بن ابى الزناد لا يذكر لفظ على ظاهرهما اى تفرد به عبد الرحمن واما غيره فيذكر مسح على الخفين. ﴿قوله وَكَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يُشِيرُ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ﴾ اى يشير الى ضعفه ويحتمل ان يكون غرض الترمذى بذكر قول مالك تقويته وتحسينه فقد حكى الحافظ عن موسى بن سلمة انه قال قدمت المدينة فأتيت مالك بن انس فقلت له انى قدمت اليك لاسمع العلم واسمع من تأمرنى به فقال عليك بابن ابى الزناد.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ

الجورب هو لفافة الرجل يتخذ من غزل اوصوف او قطن او شعر او مرغزى او جلد رقيق لاستدفاء القدم وفي الشرح الكبير انه يختص بالمخيط، اتفق اصحابنا على جواز المسح على المجلدين والمنعلين والمجلد من الجورب ما جعل الجلد على اعلاه واسفله والمنعل بسكون النون وضم الميم وقيل بفتح النون وتشديد العين ما جعل على اسفله جلدة، وقال يوسف جلي لا يجوز على المجلد اذا جلد اسفله فقط او مع مواضع الاصابع بحيث يكوم محل الفرض الذى هو ظهر القدم خالياً عن الجلد بالكلية وردّ عليه العلامة الشامى بما نقله عن شرح النية بآئه لا يشترط ذلك، وهل يشترط فى المجلد او المنعل التخافة فقول نعم والاصح انه لا يشترط فيه التخافة كما فى الشرح الكبير ما كان رقيقاً منها لا يجوز المسح عليه اتفاقاً الا ان يكون مجلداً او منعلاً او مبطناً، وما كان ثخيناً منها فان لم يكن مجلداً او منعلاً او مبطناً فمختلف فيه، وفيه ايضا عن الخلاصة يجوز المسح على المجلد من الكرباس، انتهى.

اختلفوا فى الثخينين الغير المجلد والمنعل والمبطن، قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز المسح عليه، وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز المسح عليه وروى عن ابى حنيفة الرجوع الى قولهما، قبل وفاته بتسعة وتسعة أيام، وقيل بثلاثة ايام وقال صاحب الهداية وعليه الفتوى وفى معارف السنن وقعت فى نسخة جامع الترمذى المخطوطة من نسخة الشيخ محمد عابد السندى هنا زيادة فى آخر الباب



هكذا قال ابو عيسى سمعت صالح بن محمد الترمذى قال سمعت ابا مقاتل السمرقندى يقول دخلت على ابي حنيفة رحمه الله في مرضه الذى مات فيه فدعا بماء فتوضأ وعليه جوربان فمسح عليهما ثم قال فعلت اليوم شيئا لم اكن افعله مسحت على الجوربين وهما غير منعلين كذا في طبعة الحلبي بتصحيح الشيخ احمد شاكر المحدث، انتهى، وروى عن الشافعى انه لا يجوز المسح على الجوارب وان كانت منعة الا اذا كانت مجلدة الى الكعبين وروى عنه انه لا يجوز المسح الا ان يكونا منعلين يمكن متابعة المشى فيهما وروى عنه انه يجوز المسح على الثخينين وروى عن احمد انه لا يجوز المسح عليهما الا ان يكونا ثخينين يمكن متابعة المشى فيهما وروى عن مالك مثل ما روى عن ابي حنيفة في قوله القديم وروى عنه اشتراط التجليد وتتابع المشى.

اعلم ان حد الثخينين ان يمشى فيه فرسخا فصاعداً ويثبت على الساق بنفسه من غير ان يشده بشئ ولم يكن ضيقاً ولا يرى ماتحته ولا يشف الماء وعلى هذا لا يجوز المسح على جوارب التيلون ووجه تقييد الجوارب بالتجليد والافعال والثخانة وان وقع في احاديث الباب لفظ الجوارب مطلقاً ان الاصل هو غسل الرجلين كما هو ظاهر القرآن والعدول عنه لا يجوز الا بالاحاديث المتواترة او المشهورة كاحاديث مسح الخفين واما احاديث مسح الجوربين ففي صحتها كلام فلا يجوز العدول عن غسل القدمين الى المسح على الجوربين ولا يجوز تقييد كتاب الله تعالى بها فلاجل ذلك اشترطوا التجليد وغيره ليكونا في حكم الخفين ويدخلان تحت احاديث المسح على الخفين.

﴿قوله وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالتَّغْلِينَ﴾ لم يذهب احد من الائمة الى جواز المسح على النعلين والجواب عن حديث الباب انه عليه السلام مسح على النعلين قاصداً بمسحه ذلك الى جوربيه لا الى نعليه و قال ابو الوليد انه مسح على الجوربين المنعلين وقيل ان المسح على النعلين كان في وضوء النفل وقيل المراد منه غسل الرجلين في النعلين وقال الشيخ عبد الحق ناقلاً عن الدارمي انه منسوخ. ﴿قوله قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ ولكن اعلمه عبد الرحمن بن مهدي ومسلم والبيهقي والثوري و احمد، قال النووي كل واحد من هؤلاء لو انفرد قتم على الترمذى مع ان الجرح مقدم على التعديل وقالوا هذا الحديث يروى عن المغيرة بنحو ستين طريقاً ولم يذكر لفظ حديث الباب الا في هذه الطريقة فكيف يطمئن به القلب وايضاً لما يجوز المسح على الجورب المتخرق كان النعل اولى بعدم الجواز. ﴿قوله وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَعْلَيْنِ إِذَا كَانَا ثَخِينَيْنِ﴾ اى وان لم يكن الجوربان نعلين فالضمير المفرد راجع الى الجوربين ولفظ الجوربين وان كان مثني لفظاً لكنه مفرد حكماً لان المجموع كالملبوس الواحد، وفي بعض النسخ وان لم



يكونا نعلين وهو ظاهر وعلى كل تقدير لفظ نعلين بمعنى منعلين بدليل الفوق وبدليل ما وقع في بعض النسخ منعلين كما ذكره الشيخ سراج احمد في شرح الترمذى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالْعِمَامَةِ

هكذا وقع لفظ الجورين في النسخ الهندية ولا يظهر له وجه فان المؤلف لم يذكره في حديث الباب و وقع في نسخة الشيخ عابد السندی من غير ذكر الجورين وحكاية الشيخ المباركفوري عن نسخة عتيقة مخطوطة وكذا لم يذكره ابن العربي فيظهر ان ذكر الجورين خطأ لا اصل له، والعمامة هي ما اعتم بالرأس ولاحد لها شرعاً، نعم ذكر في شرح المواهب كانت له صلى الله عليه وسلم عمامة قصيرة ستة اذرع وعمامة طويلة اثنا عشر ذراعاً وفي السعاية ذكر على القارى في رسالته في العمامة ذكر بعض علماءنا الحنفية ان العمامة التي كان يلبس دائماً طولها سبعة اذرع واللى تلبس في الجمعة والعيدین طولها اثنا عشرة ذراعاً ويؤيده ما ذكره الجزرى في تصحيح المصاييح قد تتبعت الكتب وتطلبت من كتب السير والتواريخ لاَقِفُ على قدر عمامته صلى الله عليه وسلم فلم اقف على شئ حتى اخبرني من اثق به انه وقف على شئ من كلام الشيخ محي الدين النووي ذكر فيه انه عليه الصلوة والسلام كان له عمامة قصيرة وعمامة طويلة وان القصيرة كانت سبعة اذرع والطويلة اثني عشر، انتهى، وذكر العلى القارى ايضاً والمجد الشيرازى وغيرهما من ارباب السير ان النبی صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلانس تحت العمام وبغير العمام ويلبس العمام بغير القلانس، انتهى، فان قيل : قد روى الترمذى مرفوعاً (ان فرق بيننا وبين المشركين العمام على القلانس) <sup>١</sup>، قلنا : قال الترمذى اسناده ليس بالقائم، وقيل قصده صلى الله عليه وسلم الانكار على الاعتجار. <sup>٢</sup> قوله عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ قال القاضي عياض اريد منه حمزة في رواية بكر وقيل اريد منه عروة وكلام الحافظ يدل على عدم صحة الاحتمال الاخير. <sup>٣</sup> قوله وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ قال الشيخ العلامة ابوبكر الرازى اختلف في المسح على العمامة فقال اصحابنا و مالك والشافعى لايجوز المسح على العمامة والخمار وقال ابو ثور واحمد يمسح على العمامة اى على وجه الاقتصار بمسحها واما الجمع بين الرأس والعمامة استيعاباً فهو جائز عندنا كما لا يخفى على من راجع الى كلام ابى بكر الرازى وكذا عند الشوافع كما في شرح المهذب واشترط احمد لبسها على طهارة وكونها مخنكة اى كون بعضها تحت الحنك قال ابن

١ - رواه الترمذى في كتاب اللباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب العمام على القلانس، ورواه ابو داود في كتاب اللباس، بابي في العمام.



قدامة ومن شروط جواز المسح على العمامة ان تكون ساترة للرأس الا ما جرت العادة بكشفه كمقدم الرأس والاذنين فان كان تحت العمامة قلنسوة يظهر بعضها فالظاهر جواز المسح عليها لانهما صارا كالعمامة الواحدة ومن شرط الجواز ايضا ان لا تكون على صفة عمامة اهل الذمة وان كان بعض الرأس مكشوفاً مما جرت العادة بكشفه كمقدم الرأس يمسح المكشوف ايضاً لحديث المغيرة بن شعبة بالمسح على الناصية والعمامة وجوباً اوندباً وجهان، وهل يجب استيعاب العمامة بالمسح وجهان والتوقيت في مسحها كالتوقيت في المسح على الخف، انتهى كلامه مختصراً ولعلمهم اشترطوا هذه الشرائط الحاقاً لها بالخفين ودفعاً للحرج، واستدل احمد بحديث بلال عند مسلم قال (رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والخمار)، (١)، وبحديث عمرو بن أمية عند البخاري قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على عمامته وخفيه) (٢) رواه الاوزاعي عن يحيى وتابعه معمر عن يحيى، وبحديث ثوبان عند ابى داود قال (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فاصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم امرهم ان يمسحوا على العصائب والتساخين اى العمام والمخفاف) <sup>٣</sup>، واحتج المانعون بقوله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ومسح العمامة لا يطلق عليه مسح الرأس كما لا يطلق على مسح المخفاف مسح الأرجل، وبالا حاديث المشهورة بل المتواترة الصريحة في مسح الرأس.

وأجيب عن ادلة المجوزين بوجوه عشرة :

الاول : انه قال ابن عبد البر ان احاديث المسح على العمامة كلها معلولة وقال الاصيلي ذكر العمامة في حديث عمرو بن أمية من خطأ الاوزاعي لان شيبان وحربا وابان الثلاثة خالفوا الاوزاعي فوجب تغليب الجماعة على الواحد، انتهى، وحديث ثوبان منقطع لم يسمع راشدين سعد عن ثوبان واما حديث بلال فرواية النسائي تدل على انه عليه الصلوة والسلام مسح برأسه وعلى الخفين فلا بد من التأويل في حديث مسلم وكذا في حديث الباب نظراً الى الروايات الأخرى.

١ \_ رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة، ورواه الترمذي في كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في المسح على العمامة، ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب المسح على العمامة، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المسح على العمامة، ورواه احمد في مسند الشاميين، باب تمام حديث عمرو بن أمية الضمري.

٢ \_ رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين، ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب المسح على العمامة والناصية.

٣ \_ رواه ابو داود في كتاب الطهارة، باب المسح على العمامة، ورواه احمد في باقي مسند الانصار، باب ومن حديث ثوبان



والوجه الثاني : ما قال البيهقي وغيره انه وقع في هذه الروايات اختصار والمراد مسح الناصية والعمامة كما يدل عليه ما ورد في بعض طرق حديث المغيرة كما تقدم وكذا ورد في بعض طرق بلال في النسائي.

والوجه الثالث ان الله تعالى فرض مسح الرأس وهذه الروايات محتملة للتأويل فلا يترك اليقين بالمحتمل كذا قال الخطابي.

والوجه الرابع : ان مسح النبي صلى الله عليه وسلم على العمامة كان صورة وتبعاً لاحقيقة وقصدًا ولعل الصحابة رضى الله تعالى عنهم ايضاً فهموا ذلك ثم الرواة غيروا غرضهم ولم ينتبهوا له. والوجه الخامس : ان المسح على العمامة لعله كان لاجل الزكّام او الالْم بالرأس وهو جائز عندنا كما قال فقهاءنا . (شعر) :

ويسقط مسح الرأس عمّن برأسه من الداء إن بلّسه يتضرّر

والوجه الرابع والخامس ذكرهما القاضي عياض.

والوجه السادس انه كان ثم نسخ قاله محمد في موطنه.

والوجه السابع : ان كلمة على في تلك الروايات ليست صلة للمسح بل ظرف مستقر وقع حالاً معناه انه مسح متعمماً ولم ينقض عمامته كما في قوله تعالى ﴿وَأَضَلُّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ اى عالمًا، وهذا الوجه افاده الشيخ الانور.

والوجه الثامن انه يحتمل ان يكون اقتصار المسح على العمامة في واقعة الوضوء على الوضوء ذكره الشيخ الانور.

والوجه التاسع : انه يحتمل ان تكون العمامة صغيرة تبدو منها اطراف الرأس او تكون رقيقة فتنفذ البلّة الى الرأس.

والوجه العاشر : انه يحتمل ان يكون المسح على العمامة قبل نزول المائدة ذكره ابو الحسن السّندی.

**فائدة :** واجابوا عن حديث ثوبان بآله مخصوص بهذه السّرية. ﴿قوله و سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ سَمِعْتُ - الخ﴾ اراد توثيق يحيى بن سعيد القطان لئلا يُظنّ به سوء حفظه لا بيان به بالرواية على ما يخالفه رواية الثقات. ﴿قوله مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ﴾ المراد منه مايستر الرأس او المراد منه العمامة.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

الغسل بفتح الاول معناه ازالة الوسخ وغيره وبالضم اسم من الاغتسال وهو غسل تمام الجسد واسم للماء الذي يغتسل به وبالكسر اسم لما يغسل به الرأس كذا في المغرب، وقال النووي اذا أريد الاغتسال فالمختار ضمه ويجوز فتحه وفي السّعاية تفسيره شرعاً هو غسل تمام الجسد وقد اصطلح الفقهاء على ضم الغين في هذا المعنى. ﴿قوله فَأَفَاضَ عَلَى فَرْجِهِ﴾ اى استنجى، قالوا يستحب الاستنجاء عند الغسل سواء كان عليه نجاسة اولا ﴿قوله ثُمَّ ذَلِكَ بِيَدِهِ الْحَايِطُ﴾ مبالغة في التنظيف او تعليمًا للامة لكون فضلاته طاهرة وطيبة وقيل فيه ردّ على من قال بطهارة المنى ورطوبة الفرج ﴿قوله عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا﴾ اى افاض على طرفيه ووسطه ثلاثاً استيعاباً وقيل افاض على الرأس كله ثلاثاً استحباباً والظاهر من الروايات هو الاول. ﴿قوله ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ﴾ التلث عند الاغتسال يدل عليه التلث عند الوضوء ولم يرد في التلث عند الاغتسال حديث صريح. ﴿قوله فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ﴾ لعله عليه الصلوة والسلام كان في مستنقع الماء اى مجتمعه وذكر في المبسوط وغيره انه يؤخر غسل رجليه اذا كان في مستنقع الماء وعند بعض مشائخنا لا يؤخر غسلهما مطلقاً لرواية عائشة رضى الله تعالى عنها انه توضأ وضوءه للصلوة وقال الاكثرون ان حديث عائشة محمول على ما اذا لم يكن في مستنقع الماء ووقع في رواية عائشة عند مسلم تاخير غسل القدمين و وقع في روايتها عند احمد التصريح بتقديم غسل الرجلين وفي رواية أخرى عنده وقع التصريح بالتأخير فلعل الاختلاف في التقديم والتأخير لاجل اختلاف الحالتين كما قاله الحافظ في الفتح ويمكن ان يكون غسل الرجلين آخرًا تنظيفاً او تطهيراً بعد الغسل اولاً.

اعلم ان حديث ميمونة يدل على انه لا يمسح رأسه وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وظاهر حديث عائشة انه يمسح رأسه وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح عند مشائخنا. ﴿قوله ثُمَّ يُشْرَبُ﴾ من التشريب او الاشراب. ﴿قوله ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ﴾ لعل الامام الترمذى اشار الى الجمع بين الحديثين بالحمل على ضابطة حفظ كل ما لم يحفظه الآخر وعلى ضابطة ذكر كل ما لم يذكره الآخر والا فلا ذكر لغسل القدمين بعد الغسل في حديث عائشة رضى الله تعالى عنها. ﴿قوله إِنَّ الْغَمَسَ الْجُنْبُ فِي الْمَاءِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ أَجْزَأَهُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ﴾ لعدم وجوب الوضوء في الغسل عندهم و كذا عند سائر الاثمة سوى داود الظاهري، نعم لابد من المضمضة والاستنشاق عندنا وعند احمد كما سيأتى، ولا بد من الدلك عند مالك والمزنى في صحة الغسل كالوضوء.



**فائدة :** اعلم ان الماء المستعمل بالوضوء او الاغتسال من غير ان تزال به النجاسة الحقيقية اذا القى في الماء الطهور الغير الجارى حقيقة ولا حكمًا بحيث يكون الماء الملقى اقل من الملقى فيه فالمختار انه طاهر ومطهر فهذا هو الماء الملقى' واما الماء الملقى فهو ما اذا انغمس الجنب الذى لا خبث على بدنه فهو طاهر و مطهر ايضا عند العلامة قاسم والشيخ ابن نجيم.

### بَاب هَلْ تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ

اختلفوا فى هذه المسئلة فذهب الجمهور انه لا يلزم نقضها الا ان تكون ملتزمة لا يصل الماء الى اصولها فحينئذ يجب نقضه وقال النخعى يجب نقضها بكل حال، وقال احمد فى رواية غير مشهورة عنه يجب فى الحيض دون الجنابة كذا فى البناية وذكر صاحب البحر ان فى المسئلة اى عند الحنفية ثلاثة اقوال احدها الاكتفاء بالوصول الى الاصول منقوضا كان او معقوصا وهو ظاهر المذهب كما هو ظاهر الذخيرة ويدل عليه الاحاديث الواردة فى هذا الباب، والثانى الاكتفاء بالوصول الى الاصول اذا كان مضفورا و وجوب اىصال الماء الى اثناءه اذا كان منقوضا و مشى عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبدائع والكافى، والثالث بلّ الذوائب مع العصر، انتهى، واما الرجل فلا يكفى له بلّ صغيرته بل ينقضها وجوبا ولو علويا او تركيا لامكان حلقه قال ابن عابدين هو الصحيح وروى عن ابى حنيفة رحمه الله عدم وجوب نقض الضفر اذا كان يعتاد الضفر لانه حينئذ كالمرءة فى الحرج. **﴿قوله عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ﴾** اسمها هند **﴿قوله أَشَدُّ ضَفْرَ رَأْسِي﴾** صيغة اشد مضارع معلوم على وزن امد، والضفر بفتح الضاد وسكون الفاء جمع صغيرة دون ضم الضاد والفاء لانه يخالف ضبط المحققين، وقال الازهرى الضغائر والضفائر والغدائر هى الذوائب اذا دخل بعضها فى بعض نسجا فاذا لويت فهى عقائص. **﴿قوله ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ﴾** اى الحففات والحفنة ملاء الكفين والتلثيث للاستحباب. **﴿قوله وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا﴾** اعلم ان حديث الباب حجة لمن قال انه يكفى الاىصال الى الاصول فان معناه ظاهرا يكفيك ان تحشى على رأسك ثلاث حثيات فى الغسل لانها تبلغ اصول الشعر ولا حاجة الى النقض وروى فى المبسوط عن حذيفة انه كان يقول لامرأته يا هذه ابلغى الماء الى اصول شعرك وشئون رأسك، وروى الدارمى عنه انه ان يقول لامرأته (استأصلى الشعر ولا تخلله نارا)، (١) وروى الدارمى عن جابر قال (اذا اغتسلت المرأة من جنابة فلا تنقض شعرها ولكن تصب الماء على اصوله وتبله)، (٢) وهذه الآثار صريحة فى

١ \_ رواه الدارمى فى كتاب الطهارة، باب اغتسال الحائض اذا وجب الغسل عليها قبل ان تحيض، وانفرد به الدارمى.

٢ \_ رواه الدارمى فى كتاب الطهارة، باب اغتسال الحائض اذا وجب الغسل عليها قبل ان تحيض، وانفرد به الدارمى.



المرام وحديث الباب حجة على من قال بوجوب النقض وروى ابن ماجة عن عبيد الله قال (بلغ عائشة ان عبد الله بن عمرو يأمر نساءه اذا اغتسلن ان ينقض رءوسهن، فقالت واعجبا لابن عمرو أفلا يأمرهن ان يحلقن رءوسهن)، (١) لقد كنت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نغتسل من اناء واحد فلا أزيد على ان أفرغ على رأسي ثلاث افراغات، **فانقيل** : قد روى البخارى من حديث (ان النبی صلى الله عليه وسلم قال لها انقضی رأسك وامتشطی وامسکي عن عمرتك)، (٢) وروى الدارقطنی عن انس رضى الله تعالى عنه قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسلت المرأة من حیضتها نقضت شعرها نقضاً، **قلنا** : حديث عائشة محمول على الاستحباب او على ما اذا لم يصل الماء اليها وهكذا يجاب عن حديث انس جمعاً بين الروايات المختلفة منها ما روى ابوداؤد (ص : ٥٢) في باب المرأة تغتسل ثوبها الذى تلبسه في حیضها من حديث ام سلمة (اما الممتشطة فكانت احدانا تكون ممتشطة فاذا اغتسلت لم تنقض ذلك ولكنها تحفن على رأسها ثلاث حففات فاذا رأت البلل في اصول الشعر دلکته) وهذا حجة واضحة على من قال بنقضها بكل حال او عند الغسل من الحيض وروى الدارمى عن جابر وابراهيم ونافع عدم النقض من حیض ولا من جنابة.

واما دليل نقض الرجل ذوائبها فما رواه ابوداؤد من حديث ثوبان (انه حدثهم انهم استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال اما الرجل فليشتر رأسه فليغسل حتى يبلغ اصول الشعر)، (٣) **فانقيل** : في سنده اسماعيل بن عياش وهو ضعيف، **قلنا** : رواه اسماعيل عن ضمضم الحمصی ورواية اسماعيل عن الشاميين مقبولة. **فانقيل** : رواه عن اسماعيل ابنه محمد وهو لم يسمع من ابيه شيئاً فالحديث منقطع. **قلنا** : نعم لكن الانقطاع ليس بعلة قاذحة كما مر، وهذا الحديث سكت عليه ابوداؤد فيكون صالحاً لا ساقطاً وكذا هو مؤيد بقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ وبقوله عليه الصلوة والسلام (تحت كل شعر جنابة فاغسلوا الشعر)، (٤) وبحديث على رضى الله تعالى عنه مرفوعاً (من ترك موضع شعرة فعل بها كذا وكذا)، (٥) قال على رضى الله عنه فمن ثم عادت رأسي.

١ \_ رواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في غسل النساء من الجنابة.

٢ \_ رواه البخارى في كتاب الحيض، باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض .

٣ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل.

٤ \_ رواه الترمذی في كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء ان تحت كل شعرة جنابة. ورواه

ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب في الغسل من الجنابة.

٥ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب في الغسل من الجنابة.



**فائدة :** قال الطيبى الحلق افضل بدليل حديث على ورده عليه الحافظ ابن حجر والعلى القارى وقالوا الارسال عزيزة لانه سنة النبى صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الثلاثة والحلق رخصة لاثر على رضى الله تعالى عنه هذا، ولحديث ابى داود والنسائى (ان النبى صلى الله عليه وسلم امر الحلاق ان يحلق رؤس آل جعفر) (١) ولحديث مسلم مرفوعاً (احلقوا كله او تركوا كله)، (٢).

### بَاب مَا جَاءَ أَنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ

﴿قوله تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ﴾ اى تحت كل شعر جنابة وكذا فى كل شعر جنابة بدليل التفريع وبدليل ما رواه احمد مرفوعاً (ان على كل شعر جنابة) فافهم، وهذا الحديث وان ضعفه الترمذى وغيره لكنه مؤيد بقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ وبما رواه الدارقطنى عن الحسن مرسلأ ورواه ابن ابى شيبه واحمد وابوداود وابن ماجة والدارمى عن على مرفوعاً من وجوب غسل الاشعار كلها كما مر فى الباب السابق. ﴿قوله وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَلِكَ﴾ اى عالم ليس بقوى غلب عليه النسيان. ﴿قوله وَيُقَالُ الْحَارِثُ بَنُ وَجِيهٍ﴾ اى بفتح الواو وسكون الجيم وفتح الموحدة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ بَعْدَ الْغُسْلِ

اتفقوا على ان الوضوء بعد الغسل بل ورد ما يدل على كراهته وهو ما اخرج الطبرانى فى الاوسط (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ بعد الغسل فليس منا) قال شيخنا وحديث الباب يؤيد قول من قال ان مس الذكر لا ينقض الوضوء.

### بَاب مَا جَاءَ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ

قد اتفق الائمة الاربعة اصحاب المذاهب على وجوب الغسل بغيبوبة الحشفة وان لم يترل اقامة للسبب مقام المسبب تيسيراً على العباد وكان فيه خلاف فى الصدر الاول ثم روى الرجوع عن الذين لم يروا غسلأ الا من الانزال وصح من عمر انه قال من خالف فى ذلك جعلته نكالا فانعقد الاجماع فى عهده، وخالف فيه داود الظاهرى ولاعبرة لخلافه عند المحققين وقد وقعت عبارة البخارى فى صحيحه موهمة للخلاف حيث قال، قال ابو عبد الله (الغسل احوط) فأوهم انه

١ - رواه ابو داود فى كتاب الرجل، باب فى حلق الرأس، ورواه النسائى فى كتاب الزينة، باب حلق رؤس الصبيان.

٢ - رواه مسلم فى كتاب اللباس والزينة، ورواه احمد فى مسند الكثيرين من الصحابة، باب باقى المسند السابق.



يقول باستحباب الغسل دون الوجوب ويحتمل ان يحمل قوله على ترجيح وجوب الغسل لكونه احوط. ﴿قوله إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ﴾ الختان موضع الختنة وهو من الرجل ما اذا قطع ظهرت الحشفة و من المرأة الخفاض اى الجلدة فى اعلى الفرج على ثقب البزل كعريف السديك واطلاق الختانيين تغليب واصل العبارة (اذا جاوز الختان الخفاض) والمراد من المجاوزة المحاذاة لان التقاء الختانيين حقيقة لا يتصور لكون موضع الجماع فى اسفل الفرج وكون موضع ختان المرأة فى اعلى الفرج والمحاذاة تستلزم غيبوبة الحشفة فيدار حكم الغسل على غيبوبة الحشفة سواء كانا مختونين او غير مختونين.

**فائدة :** اعلم ان الختان سنة للرجل ومكرمة للمرأة اذ جماع المختونة آكد وفى نظم الفقه سنة فيهما غير انه لو تركه يجبر عليه الا من خشية الهلاك ولوتركته هى لا كذا فى فتح القدير وهو سنة عند احمد ومالك ايضا وقال الشافعى واجب وفى وجهه للشافعية لا يجب فى حق النساء.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ

اى لا يجب الغسل الا بالانزال دون الاكسال وهو مذهب داود الظاهري. ﴿قوله إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ﴾ المراد من الماء الاول الغسل ومن الثانى المني والمراد من اول الاسلام قبل فتح مكة كما فى حديث عائشة عند ابن حبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ولا يغتسل وذلك قبل فتح مكة ثم اغتسل بعد ذلك وفى رواية ابى داود زيادة التعليل بقلة الثياب قال ابن رسلان فى توضيحه لافهما ينامان عريانين ليس بينهما ثوب يحجز بشرة الرجل عن بشرة المرأة فيكون ذلك سببا لكثرة الجماع فلما لبسوا الثياب حالت عن اجتماع بشرتهما فلم يكثر الجماع فوجب الغسل لالتقاء الختانيين فقط، انتهى، ولا يبعد ان يراد من الثياب الاكسية الدافعة للبرد فكانا يستغشيان كساء واحدا عند المنام فكان سببا لكثرة الجماع. ﴿قوله ثُمَّ نُهِىَ عَنْهَا﴾ هذه الرواية تدل على ان ما رواه الصحيحين عن ابى بن كعب انه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يصيب من المرأة ثم يكسل فقال يغسل ما اصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلى محمول على ابتداء الامر وكذا تحمل الفتيا المنقولة عن بعض الصحابة انه لا يغسل ما لم يتزل على ابتداء الامر وذكر البيهقى وغيره ان ابى بن كعب وعثمان وعليهما وغيرهم ممن كانوا يفتون بوجوب الماء بالماء فقط كلهم رجعو عنه، والقياس على فساد الصوم والحج ووجوب الحد والعدة وكمال المهر والاحلال باللقاء الختانيين يؤيد النسخ، وقيل المراد من الماء الثانى اعم من الحقيقى والحكمى وهو الايلاج فلا يكون منسوخا لكن الروايات تخالفه فانما



تدل على النسخ. ﴿قوله في الفرج﴾ وكذلك الدبر بخلاف السرة وفرج البهائم ودبرها. ﴿قوله قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِحْتِلَامِ﴾ لا يريد ابن عباس ان هذا الحديث وارد في الاحتلام لان حديث ابي سعيد الخدري عند مسلم صريح في انه أريد به الاكسال في الاجماع يقظة لا مناماً لان في آخر الحديث، فقال عتبان أَرَيْتَ الرَّجُلَ يَعَجَلُ مِنْ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يَمْنِ مَاذَا عَلَيْهِ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء فيجب ان يأول قول ابن عباس بأن هذه الجزئية مستثناة من النسخ محكمة غير منسوخة من عموم قوله انما الماء من الماء.

### بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَسْتَيْقِظُ فَيَرَى بَلَاءً وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا

اعلم انه اجمع كل من يحفظ عنه العلم ان الرجل اذا رأى في منامه انه احتلم او جامع ولم يجد بللاً ان لا يغسل عليه والمرأة اذا احتلمت ولم تجد بللاً روى عن محمد انه يجب الغسل عليها ولو ظاهر الرواية لا يجب وعليه الفتوى واختلفوا فيمن رأى بللاً ولم يتذكر احتلاماً فتفصيل مذهبنا ما قال العلامة الشامي في رد المختار ان هذه المسئلة على اربعة عشر وجهاً لانه اما يعلم انه مذى او مذى او ودى او شك في الأولين او في الطرفين او في الاخيرين او في الثلاثة وعلى كل امان ان يتذكر احتلاماً او لا فيجب الغسل اجماعاً في سبع صور منها وهى ما اذا علم انه مذى او شك في الاولين او في الطرفين او في الاخيرين او في الثلاثة مع تذكر الاحتلام فيها او علم انه منى مطلقاً او اى تذكر الاحتلام اولاً، ولا يجب اتفاقاً فيما اذا علم انه ودى مطلقاً وفيما اذا علم انه مذى او شك في الاخيرين مع عدم تذكر الاحتلام ويجب عندهما اى عند ابي حنيفة ومحمد فيما اذا شك في الاولين او في الطرفين او في الثلاثة مع عدم تذكر الاحتلام احتياطاً ولا يجب عند ابي يوسف للشك في وجود الموجب، وفي معارف السنن وغرضهم بنقل الاتفاق هو اتفاق الائمة الثلاثة للحنفية، انتهى، وذهب مالك والشافعى اى انه لا يجب عليه الاغتسال حتى يعلم انه بلل الماء الدافق وذهب احمد رحمه الله الى مثل ما قال ابو حنيفة رحمه الله. ﴿قوله شَقَائِقُ الرِّجَالِ﴾ اى نظائرهم كأنهن شققن من الرجال والجملة وقعت موقع التعليل للحكم تفصيله ان النساء نظائر الرجال فكما ان الرجال لهم منى يخرج عند الشهوة والشهوة قد تهيج في اليقظة وقد تهيج في المنام فكذلك النساء. ﴿قوله وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ﴾ وهذا هو عبدالله العمرى ضعفه يحيى بن سعيد والذهبي من قبل حفظه وقال ابن معين واحمد ليس به بأس فلعنه لا يزل عن درجة الحسن و ورد في معنى هذا الحديث حديث ام سليم في الصحيحين.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ

قال سعيد بن يحيى المني والمذي والودي مشددات الياء وقال ابو عبيد ان المني وحده مشدد الياء والباقيان مخففان، انتهى، والمني ماء ابيض ثخين يتدفق في خروجه ويخرج بشهوة ويتلذذ بخروجه ويستعقبه الفتور وله رائحة كرائحة الطلع والعجين وقد يتغير بعض صفاته بسبب المرض او عارض آخر وهذا للرجل خاصة ومنى المرأة اصفر اى مائل الى الصفرة رقيق وقد يبيض لفضل قوتها، وقد ورد الحديث بالفرق بينهما، (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق اصفر)، (اخرجه احمد ومسلم والنسائي وغيرهم من حديث انس رضى الله تعالى عنه)، (١) وقيل المني ماء دافق ينفصل من بين الصلب والترائب بشهوة ولذة ويتولد منه الولد وهو تعريف عام موافق لاطلاقات الشرع، والمذي ماء ابيض رقيق لزج يخرج عند الشهوة لابلها وربما لا يحس بخروجه، والودي ماء ابيض كدر ثخين يشبه المني في الكثافة ويخالفه في الكدورة ولا رائحة له ويخرج عقيب البول وعند حمل شئ ثقيل والمذي والودي يوجبان الوضوء، **فان قيل** : اذا كان الودي يخرج عقيب البول فالوجب للوضوء هو البول دون الودي، **قلنا** : الودي قد يكون قبل البول وقد يكون معه وقد يكون بعده كما صرحوا به فلاضير في نسبة نقض الوضوء اليه اذا كان سابقاً او مقارناً وكذا من به سلس البول لا ينقض الوضوء بالبول بل ينقض بالودي.

**فائدة**: اعلم ان ظاهر القرآن والاحاديث يدل على ان للمرأة منياً وقال ارسطاطاليس لامني للمرأة وقال الشيخ ابو على سينا ان لها رطوبة شبيهة بالمني لا يصدق المني عليها، انتهى، لكن المختار عند محققى الفلاسفة والاطباء ايضاً وجود المني لها، قال جالينوس رأيت وعاء المني في بعض النساء مملواً من رطوبة بيضاء لزجة، انتهى، قال مشائخنا ورؤية الماء عند الاحتلام دليل واضح على وجود المني لها وقال بعض العلماء ان فسر المني بماء فيه القوة الفاعلية او الانفعالية فلا بد من القول ب، جوده للمرأة وان فسر بماء فيه القوة الفاعلية فقط فصح قول الاختصاص بالذكر، وفيه ان منى المرأة يمكن التولد منه عند اهل الشرع وصرح به في بعض كتب الطب ايضاً فالظاهر ان في منى المرأة قوة فاعلية ايضاً. **﴿قوله عَنْ عَلِيٍّ قَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾** وفي صحيح البخارى عنه فأمرت رجلاً يسئل النبي صلى الله عليه وسلم لمكان ابنته صلى الله عليه وسلم، وفي رواية النسائي عنه امرت عماراً، وفي رواية له عنه فقلت لرجل جالس الى جنبي، وفي

١ - رواه مسلم في كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب الفصل بين ماء الرجل وماء المرأة، ورواه احمد في باقى مسند الكثيرين، باب باقى المسند السابق.



رواية له عنه فامرت المقداد بن الاسود فسأله وفي رواية له عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال تذاكر على والمقداد وعمار فقال على انى امرء مذاء فيسأل احدهما، فجمع ابن حبان بآن عليا امر عماراً ان يسأل ثم امر المقداد بذلك ثم سأل بنفسه - آه - قال الحافظ هو جمع جيد الأ بالنسبة الى اخره لكونه مغائراً لقوله انه استحيى عن السؤال بنفسه لاجل فاطمة فتعين حمله على المجاز بان بعض الرواة اطلق انه سأل لكونه الأمر بذلك - آه - ولا يبعد ان يقال انه سأل بنفسه من غير ان يرى نفسه صاحب الحادثة وقيل فى الجمع بينهما انه امر عماراً ثم مقداداً فالاولان تعاقبا فى السؤال ونسبة السؤال الى على نسبة الى الأمر. ﴿قوله من المذني الوضوء﴾ وما وقع فى رواية الصحيح من غسل الذكر ايضاً و. وقع فى رواية ابى داود من غسل الانثيين ايضاً فمحمول على الاستحباب او على العلاج ليزوى المذنى او على الاحتياط او على غسل البعض لما اصابه المذنى لا على وجوب غسل جميع الذكر والانثيين خلافاً للاوزاعى واحمد فى رواية عنه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثُّوبَ

ذهب ابو حنيفة ومالك والشافعى رحمهم الله الى ان المذنى نجس ولا يجزئ فيه الآ الغسل وروى عن احمد روايات، رواية انه كالبول ورواية انه كالمنى ورواية انه يكفى فيه النضج ولعل المرجح هو القول الاخير ولذا قال القاضى ابوبكر اجمعوا على ان المذنى نجس واختلفوا فى غسله ونفخه كما فى العارضة الاحوذى واحتج احمد بحديث الباب واحتج الجمهور بحديث على فى الصحيح وفيه اغسل ذكرك، فاذا كان امر غسل الذكر لاجل النجاسة فيكون الحكم عاماً لغير الذكر، والجواب من حديث الباب ان لفظ النفخ مشترك بين الغسل والرش كما سيأتى فيحمل على معنى الغسل لدلالة حديث على ولكونه احوط ولان الابتلاء به ليس بأكثر من الابتلاء بالبول فلا حرج فى غسله. ﴿قوله كفاً من ماء﴾ والكف الواحد من الماء يكفى للغسل اذا يرش قليلاً قليلاً. ﴿قوله حيث ترى﴾ مضارع مجهول من رأى بمعنى الظن او مضارع معلوم من الرؤية بمعنى اليقين فان كانت الرواية بالمجهول فيكون دليلاً لما يقوله مالك ان النفخ ظهور لكل ما شك فيه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثُّوبَ

المنى طاهر عند الشافعى وكذا عند احمد فى اصح قوليه و انما يغسل الثوب منه لاجل النظافة وذهب ابو حنيفة ومالك و احمد فى رواية عنه الى انه نجس غير ان ابا حنيفة يقول باجزاء الفرك



في اليابس اتباعاً للنص واما مالك فلم ير الغسل بالفرك وحمله على معنى الدلك عند الغسل لكن حديث انكار عائشة الصديقة على الضيف غَسَلَ ثوبها يردّ هذا الحمل وهذا التأويل.

واستدل الشافعي واحمد ومن وافقهما بحديث الباب بأنه لو كان نجساً لما اجزء فيه الفرك، ولما صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وانسدلوا ايضاً بأنّ المنى اصل الانبياء عليهم الصلوة والسلام، وبما رواه الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنى يصيب الثوب قال (انما هو بمنزلة المخاط والبراق انما يكفيك ان تمسحه بخرقه او باذخرة)، (١) ورواه الطبراني في الكبير من غير طريق الدارقطني، وبما رواه الترمذي عن ابن عباس موقوفاً كما سيأتي في آخر هذا الباب، وبما رواه ابن خزيمة عن عائشة (انما كانت تسلت المنى من ثوبه صلى الله عليه وسلم بعرق الاذخر ثم يصلى فيه). (٢)

واستدل ابو حنيفة ومالك بحديث ميمونة عند الشيخين وفيه (ثم افرغ به على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فدلّكها دلّكاً شديداً) (٣) وهذا الدلك الشديد بعد غسله اشارة قوية لنجاسته، وبحديث عبدالله بن عمر عند الشيخين ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه تصيبه الجنابة من الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (توضأ واغسل ذكرك)، (٤) وبما رواه مالك من حديث معاوية انه سأل اخته ام حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم (هل كان يصلى في الثوب الذي يجامعها فيه فقالت نعم اذا لم ير فيه اذى)، (٥) والتعبير باذى يدل على نجاسته، واستدلوا بأنّ الروايات المرفوعة والموقوفة نص في ازالته اماغسلأواما فركاً

- ١ - رواه الدارقطني في كتاب الطهارة ، باب ما ورد في طهارة المنى وحكمه رطباً ويابساً .
- ٢ - رواه ابن خزيمة في كتاب الوضوء باب سلت المنى من الثوب بالاذخر اذا كان رطباً .
- ٣ - رواه البخاري في كتاب الغسل، باب من الفرغ يمينه على شماله في الغسل، رواه مسلم في كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة، ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه .
- ٤ - رواه البخاري في كتاب الغسل، باب الجنب يتوضأ ثم ينام، ورواه مسلم في كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له وغسل الفرج .... ، ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب وغسل ذكره اذا اراد ان ينام، ورواه احمد في مسند العشرة المبشرة بالجنة، باب اول مسند عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، ورواه مالك في موطأه في كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب اذا اراد ان ينام او يطعم قبل ان يغتسل .
- ٥ - رواه ابو داود في كتاب الطهارة، باب الصلوة في الثوب الذي يصيبه اهله فيه، ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب المنى يصيب الثوب، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب الصلوة في الثوب الذي يجامع فيه، ورواه احمد في كتاب من مسند القبائل، باب ومن حديث أم حبيبة .



ولو كان طاهراً لابقاه في بعض الاحيان تعليماً، وكذا استدلوا بأنه موجب للحدث الاكبر فيكون اولى بالنجاسة، والجواب عن الاستدلال بأجزاء الفك ان اجزاء الفك لا يدل على الطهارة بل يدل على التخفيف كما ان اجزاء الدلك في النعال لا يدل على طهارة النجاسة اللازقة بالنعال، والجواب عن الاستدلال بكونه اصل الانبياء انه اصل الاشقياء ايضاً وان الدم والعلقة اصل الانبياء ايضاً فيلزم ان يكون طاهراً، والجواب عن الاستدلال بحديث كونه بمنزلة المخاط والبراق ان اسناده ضعيف ورفعه وهم وفي طريق الطبراني محمد بن عبيد الله العزمي وهو مجمع على ضعفه ولا يبعد ان يحمل على القليل لان الاذخر يزال به القليل، والجواب عما رواه الترمذي عن ابن عباس بالحمل على القليل مع انه معارض بالمرفوعات، والجواب عن حديث ابن خزيمة ان في سنده ابن عمار وهو ضعيف وابن عبيد لم يسمع من عائشة رضي الله تعالى عنها **﴿قوله ضاف عائشة ضيف﴾** هو مام بن الحارث راوى الحديث عنها كما وقع مصرحاً في ابى داود ويمكن ان يراد منه عبد الله بن شهاب الخولاني كما في رواية مسلم. **﴿قوله وحديث الأغمش أصح﴾** اى هو اصح من حديث ابى معشر، قيل ابو معشر ثقة من الحفاظ المتقين وتابعه منصور ومغيرة واصل الاحدب عند مسلم وتابعه حماد بن ابى سليمان عند ابى داود فكيف يكون حديث الاغمش اصح.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَنْبِ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

ذهب الائمة الاربعة ومحمد بن الحسن الى انه ينبغي للجنب ان يتوضأ قبل ان ينام او اذا اراد ان ينام ثانياً او ان يأكل وذهبوا الى انه مستحب وذهب ابو يوسف الى انه لا بأس للجنب ان ينام من غير ان يتوضأ وهذا ايضاً يشير الى الاستحباب وقال النوى بكراهة النوم للجنب فلعلة اراد كراهة التزيه لا غير وذهب داود الظاهري الى وجوب الوضوء، ثم القائلون بالوضوء واختلفوا فيه فقال مالك والشافعي واحمد المراد منه الوضوء اللغوي اى غسل الاذى والذكر واليدين كما روى عن ابن عمر راوى الحديث انه كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجليه (رواه الطحاوى ومالك) وقال غيرهم اريد منه وضوء الصلوة ويؤيدهم ما ورد في رواية ابن عمر عند مسلم كان اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلوة، وكذلك عن عائشة رضي الله تعالى عنها عند البخارى، ويؤيده ما رواه ابن ابى شيبه عن شداد بن اوس، والجواب عن اثر ابن عمر انه محمول على العذر، على انا لانكر جواز الوضوء اللغوي، وما في سنن ابى داود عن علي رضي الله تعالى



عنه مرفوعاً (لاتداخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب) واسناده جيد، (١)، وكذا ما في الطبراني الكبير عن ميمونة بنت سعد (هل يرقد الجنب قالت ما احب ان يرقد وهو جنب حتى يتوضأ فاني اخشى ان يتوفى فلا يحضره جبرئيل عليه السلام)، (٢)، وكذا ما في سنن ابي داود (اذا اتى احدكم اهله ثم بدأ له ان يعاود فليتوضأ بينهما وضوء)، (٣) وفي رواية ابن خزيمة (فليتوضأ وضوءه للصلاة)، فليس فيه دلالة على وجوب الوضوء لثبوت ما يعارضه كما سيأتي. ﴿قوله وَلَا يَمَسُّ مَاءً﴾ ذهب اكثر المحققين الى ان هذا اللفظ وهم منهم احد ويزيد بن هارون، واخرجه مسلم دون هذا اللفظ وكذا علّوه بان ابا اسحاق مدلس فعنعته غير مقبولة و حملوا ما ورد في رواية ابي غسان من قولها (ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل ان يمس ماء على قضاء حاجة التبول والتغوط دون الجماع).

ولكن صححه البيهقي والدارقطني وابن قتيبة والنووي وكلام محمد في موطاه يدل على صحته عنده وعند ابي حنيفة وكذا اختيار جمهور الفقهاء ان الوضوء بعد الجنابة عند النوم مندوب يدل على صحة حديث ابي اسحاق المختصر هذا لانه ليس لهم دليل غير هذا الحديث، وقال البيهقي ان ابا اسحاق قد بين سماعه من الاسود في رواية زهير بن معاوية عنه، والمراد من الحاجة هو حاجة الوطى دون التبول والتغوط كما هو مصرح في رواية مسلم، وفي رواية سنن البيهقي وفي مسند احمد ولفظ البيهقي ان كانت له الى اهله حاجة قضى حاجته، فزال شبهة النقل بالمعنى، وحمل الامام الطحاوي قولها (قبل ان يمس ماء على الماء للاغتسال لا للوضوء) لان نومه على الوضوء مصرح فمفاد الطحاوي ثبوت الوضوء على كل حال، ويؤيد هذا الحمل لفظ احمد بلفظ حتى يتوضأ ولا يمس ماء، فنفي مس الماء مع اثبات الوضوء، وقال الشيخ الانور ان عدم مس الماء

١ - رواه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ورواه مسلم في كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ ما فيه، ورواه ابوداود في كتاب اللباس، باب في الصور، ورواه النسائي في كتاب الزينة، باب التصاوير، ورواه الترمذي في كتاب الادب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء ان الملائكة لاتدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب، ورواه ابن ماجة في كتاب اللباس، باب الصور في البيت، ورواه احمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة، باب ومن مسند علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه.

٢ - رواه الطبراني في معجم الكبير، باب ما أسندت ام الفضل .

٣ - ، رواه مسلم في كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له وغسل الفرج .... ورواه ابوداود في كتاب الطهارة، باب الوضوء لمن اراد ان يعود، ورواه النسائي في كتاب الطهارة، باب في الجنب اذا اراد ان يعود، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب في الجنب اذا اراد العود توضأ.



محمول على ما اذا جامع بعد النوم وبعد صلوة الليل وهذا القدر يكفي لبيان الجواز لكن رواية الموطأ تأتي عن هذا الحمل وتلخيص المقام انه عليه الصلوة والسلام ربّما اغتسل قبل المنام كما في حديث عائشة عند مسلم وربّما اغتسل فنام وربّما توضأ فنام وهو احسن وربّما توضأ او تيمم كما في رواية البيهقي وهو حسن وربّما لم يمس ماء وهو جائز، قال محمد هو اوفق بالناس وقالوا عدم حضور الملائكة لا يدل على حرمة ترك الغسل كما لا يدل على حرمة أكل الثوم والبصل.

**فائدة :** كلمة كان اذا دخلت على المضارع تفيد الدوام الا ان الرواة قعد يرون معنى الحديث على حسب زعمهم فيوهم دوام الضدين.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ لِلْجُنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ

قد مرّ سابقاً ان الوضوء عند المنام للجنب مندوب خلافاً للظاهرية فانهم قالوا بوجوبه وحديث الباب (أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جَنْبٌ قَالَ نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ) يدل على مشروعية الوضوء دون الوجوب كما لا يخفى و ورد في رواية صحيح ابن حبان عن عمر انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم (أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جَنْبٌ فَقَالَ نَعَمْ وَيَتَوَضَّأُ إِنْ شَاءَ)، (١) وكذا في رواية ابن خزيمة ايضاً وهو دليل واضح على عدم وجوب الوضوء، فان قيل، حديث عليّ عند النسائي وغيره (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب)، (٢) يرد على القائلين بالتدب، قيل في الجواب ان في اسناده نجياً الخضرى وهو مجهول ويرد على هذا الجواب ان نجياً الخضرى وثقه العجلى وصحح حديثه ابن حبان والحاكم فالراجح ان يقال ان المراد من الجنب المتهاون في الغسل او تارك الغسل عادة او المراد ان طبعية الملائكة متنفرة منها ولا يلزم منه وجوب الوضوء كيف وبالوضوء لا يخرج من الجنابة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي مُصَافَحَةِ الْجُنْبِ

يجوز للجنب جميع المعاملات التي يفعلها الطاهر الغير الجنب ما عدا دخول المسجد والطواف وقراءة القرآن ودخول المسجد على وجه العبور مختلف فيه. ﴿قوله فَأَلْخَنَسْتُ﴾ اى تنحيت عنه وتأخرت. ﴿قوله إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ﴾ و ورد في رواية (لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن لا ينجس

١ \_ رواه في مسند ابى عوانة، في كتاب الطهارة، باب بيان ايجاب الوضوء على الجنب و رواه ابن حبان في صحيحه في

بحث ذكر الابحاحه للجنب ان ينام قبل ان يغتسل من جنابته اذا توضأ قبل النوم.

٢ \_ رواه النسائي في كتاب الطهارة، باب في الجنب اذا لم يتوضأ.



حيًا ولا ميتًا)، (رواه البخارى تعليقًا موقوفًا على ابن عباس)، (١) ورواه ابن ابى شيبه والحاكم مرفوعًا وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين فيكون غسالة المؤمن طاهرة حيًا كان او ميتًا ما لم يكن على بدنه نجاسة حقيقية واما ما ذكره محمد في المبسوط ان غسالة الميت نجسة فمحمول على ان بدنه لا يخلو عن النجاسة.

غالبًا واما اعيان الكفار الاحياء فهي طاهرة وقوله تعالى (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ) محمول على نجاسة الاعتقاد وكذا قول ابن عباس ان اعيانهم نجسة محمول على المبالغة في التباعد عنهم، **فان قيل** : حديث الباب لا يدل على ترجمة الباب، **قلنا** : دلالة على ترجمة الباب باعتبار بعض الروايات، ففي رواية البخارى (فَأَخَذَ بِيَدِي فَمَشَيْتَ مَعَهُ)، (٢) وفي رواية ابى داود (إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَهُ فَأَهْوَى إِلَيْهِ فَقَالَ إِنِّي جُنُبٌ فَقَالَ إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ). (٣).

**فائدة** : ظاهر حديث الباب دليل على ان غسل الميت بناء على النجاسة الحكمية لا الحقيقية فهو الراجح كما في الحلية وقال عامة المشايخ ان الآدمى حيوان دموى فيتنجس بالموت، قال فى البدائع وهو الاظهر وصححه فى الكافى وسيأتى بسطه فى باب الجنائز ان شاء الله تعالى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرَأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ

﴿قوله جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ﴾ هى والددة انس بن مالك وزوجة ابى طلحة. ﴿قوله إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَخْفِي مِنْهُ الْخَفِيُّ﴾ قدمت هذا القول تمهيدًا لعذرهما فى ذكر ما يستحق منه والمراد من الاستحياء معناه اللغوى اذ الحياء الشرعى خير كله، والحياء لغة تغير وانكسار وهو من سمات الحدوث والله سبحانه اجل من ان يكون محلاً للحوادث فيراد من الحياء ثمرته وغايته وهو الترك والمنع. ﴿قوله مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ﴾ لعلها علمت بان الرجل يحتلم من المشاهدة او الاخبار . ﴿قوله إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ﴾ وفى البحر عن المعراج لواحتلمت المرأة ولم يخرج الماء الى ظاهر فرجها عن محمد يجب عليها الغسل وفى ظاهر الرواية لا يجب وعليه الفتوى وحديث الباب حجة على النخعي فى قوله انه لا يجب على المرأة الغسل بخروج المنى اللهم الا ان يحمل قوله على وجود لذة الانزال وعدم خروجه الى فرجها الظاهر. ﴿قوله قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ قُلْتُ لَهَا﴾ اعلم ان الروايات اختلفت فى تعيين الرادة على ام سليم هل هى عائشة او ام سلمة فمال القاضى عياض

١ - رواه البخارى فى كتاب الجنائز، باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر.

٢ - رواه البخارى فى كتاب الغسل، باب الجنب يخرج ويمشى فى السوق وغيره.

٣ - رواه ابوداود فى كتاب الطهارة، باب فى الجنب يضاف.



الى ان الصحيح ان الرّادة امّ سلمة دون عائشة رضى الله تعالى عنهما و اشار ابوداؤد الى تقوية ان الرّادة عائشة ونقل ابن عبد البرّ عن الذهلي انه صحّ الروايتين وقال النووى يحتمل ان تكون عائشة وامّ سلمة جميعاً انكرتا على ام سليم وهو جمع حسن. ﴿قوله فَضَحَّتِ النِّسَاءُ﴾ و سبب الفضح ان الكتمان فى ذلك من عادة النساء لانه يدل على شهوتهن الى الرجال كما قال الحافظ فى الفتح وكذا الاحتلام يدل على كثرة الشهوة، **فانقيل** : اذا كان هذا فضيحاً فما وجه اقدام ام سلمة بهذا السؤال كما مر فى باب من يستيقظ ويرى بطلاً، **قلنا** : ارادت تقرير الانكار او ارادت الانكار لخصوصية المحل.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْتَدْفِي بِالْمَرْأَةِ بَعْدَ الْغُسْلِ

﴿قوله عَنْ حُرَيْثٍ﴾ هو ضعيف الحديث صرح به ابو حاتم والحافظ ابن حجر وقال البخارى ليس بالقوى ولعله لا يترى عن درجة الحسن ولذا قال الترمذى ليس باسناده بأس وقال العلى القارى سنده حسن.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّيْمَمِ لِلْجَنْبِ إِذَا لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ

التيمم من الحدث الاكبر جائز وبه قال العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعده الآ عمربن الخطاب وعبدالله بن مسعود وابراهيم النخعى فائهم منعه ولعلمهم لم يبلغهم الحديث، ثم لما بلغ اليهم الحديث رجعوا عن ذلك كما قال ابن عبدالبر ان عمر رجع عن قوله وقال الكاسانى رجع ابن مسعود عن هذا وقال ابن الصباغ وغيره وقيل ان عمر وعبدالله بن مسعود رجعا وقال النووى ان غرضهما المنع عن الفتوى به سداً للذرائع وحسماً للاعذار الغير الصحيحة. ﴿قوله إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ﴾ فى القاموس الصّعيد التراب او وجه الارض فيشمل كلّ ما لا يحترق ولا يذوب بالنار وسيأتى. ﴿قوله طَهُورُ الْمُسْلِمِ﴾ دون الكافر واعلم ان هذا الحديث ورد فى شان التيمم للجنب كما فى سنن ابى داؤد وهو بعمومه يتناول الطهور من الحدثين معاً وكذا قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ﴾ يدل على تيمم الجنب لان المسلم لا يكاد يسلم عن موجبات الغسل فى مدة عشر سنين فلا يرد ان حديث الباب لا يدل على ترجمة الباب. ﴿قوله فَإِنْ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ فانقيل : هذا الحديث يدل على جواز التيمم عند وجود الماء، قلنا : اسم التفضيل مجرد عن معنى الزيادة الاضافية او هو من قبيل هو اعلم من الجدار او هو مخفف خير على وزن سيّد وليس اسم التفضيل. ﴿قوله وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ﴾ وفى نسخة العابد السندى حسن صحيح



ويؤيده ما نقل الحافظ الزيلعي في تخريج الهداية فليراجع، وضعفه ابن قطان يعمرون بجدان وقال لا يعرف له حال وذكره ابن حبان في الثقات وكذا وثقه العجلي فلعله لا يخط من درجة الحسن.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ

ههنا خمسة مباحث : المبحث الأول : في معنى الحيض والاستحاضة لغة وشرعاً : اعلم ان الحيض في اللغة السيّان يقال حاض الوادي اي سال وفي الشرع دم ينفضه رحم امرأة بالغة من غير داء وللولادة، والاستحاضة في اللغة سيّان الدّم في غير اوقاته المعتادة اصلها من الحيض لحقّ الزوائد للمبالغة وقيل للتحويل من دم الحيض الى غير الحيض ولا يستعمل فعلها إلا مجهولاً وفي الشرع دم يسيل من العاذل من امرأة لداء بها والعاذل عرق فمه الذي في ادنى الرحم دون قعره وقال الشاه ولي الله التحقيق ان الحيض والاستحاضة كليهما من محل واحد فما يكون معتاداً او طبعياً يسمى حيضاً والغير المعتاد والغير الطبعي الذي حدث من فساد المزاج وفساد اوعية الدّم استحاضة وكفى في الحديث عن فساد الاوعية بتصدع العروق، انتهى، وفي المعارف وهو الذي يقوله الاطباء وعلماء الابدان غير ان في قلبي منه شيئاً لم يشف بما افاده المحقق حتى وجدت في مسند احمد في حديث فاطمة بنت ابي جيش فانما ذلك ركضة من الشيطان او عرق انقطع او داء عرض لها ، انتهى، وعلامة معرفة الاستحاضة ان يكون الدّم ناقصاً عن اقل مدة الحيض او زائداً على اكثر مدة الحيض او زائد على العادة اذا جاوز اكثر مدة الحيض او ان تراه صغيرة دون تسع او آتسة او حامل.

والمبحث الثاني : في تعيين مدة اقل الحيض او اكثره : اعلم انه لا حدّ لاقل الحيض واكثره وكذا لا قَلَّ الطهر واكثره عند مالك وروى عنه ان اكثر الحيض خمسة عشر يوماً وقال الشافعي اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوماً وكذا اقل الطهر عنده خمسة عشر يوماً ووافقه احمد الا ان الاظهر عنده ان اكثر الحيض سبعة عشر يوماً وحجّتنا حديث (اقل الحيض ثلاثة واكثره عشرة) روى مرفوعاً من حديث ابي امامة رواه الطبراني والدارقطني ومن حديث وائلة رواه الدارقطني ومن حديث معاذ بن جبل أخرجه ابن عدى في الكامل ومن حديث ابي سعيد الخدري رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية ومن حديث انس أخرجه ابن عدى في الكامل ومن حديث عائشة ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية وذكر طرق هذه الروايات الحافظ الامام الزيلعي والحافظ ابن حجر مع الكلام على رواها ولعل الحديث لا يترى عن درجة الحسن لغيره وسيأتي تنمة الكلام في باب المستحاضة انها تجمع بين الصّلوتين بغسل واحد ان شاء الله تعالى.



والمبحث الثالث : في اقسام المستحاضة : اعلم ان المستحاضة قد تكون معذورة وقد تكون غير معذورة وكذا هي عندنا قد تكون مُبتدئة وقد تكون معتادة وقد تكون متحيرة وضالة ومضلة وناسية ومتحيرة فالمبتدئة وهي من كانت في اول حيض اذا استمر بها الدّم فحيضها في كل شهر عشرة وطهرها عشرون والمعتادة وهي من سبق منها دم وطهر صحيحان او احدهما اذا استمر بها الدّم ترد الى عادتها والمتحيرة وهي من نسيت عادتها واضلّتها اما بعدد او بمكان او بهما فهذه اذا استمر بها الدّم تتحرى ومتى ترددت بين حيض وطهر تتوضأ لكل صلوة وان بينهما والدخول في الطهر تغتسل لكل صلوة، قال الشيخ الشيرازي : شعر :

هر زنى را كه گم شود ايام      غسل بايد به هر نماز كند مدام

ثم هي قسما مميّزة بين دم الحيض والاستحاضة وغير مميّزة وهذان القسمان معتبران عند مالك والشافعي واحمد دون ابي حنيفة.

والمبحث الرابع في مسألة اعتبار اللون او العادة : اعلم ان المعتبر عندنا العادة دون اللون فما سوى البياض الخالص كل الالوان سواء والمعتبر عند الشافعي اللون دون العادة الا اذا انفردت العادة عن اللون بحيث تكون معتادة غير مميّزة فيعمل بالعادة كما في شرح المهذب وقال احمد المعتبر هو العادة عند اجتماع العادة واللون والمعتبر هو اللون عند انفرد اللون وقال مالك المعتبر هو اللون عند الاجتماع والعادة عند انفرد العادة عن التميز واللون، وقال مالك رحمه الله بالاستظهار في رواية اى تمسك عن الصلوة ونحوها بثلاثة ايام على عادتها، وانفرد به مالك واصحابه وخالفهم في ذلك جميع فقهاء الامصار، وبالجملة ان الائمة الثلاثة اعتبروا اللون وقالوا يجعل اللون القوى حيضاً وغيره استحاضة والاقوى هو الاسود ثم الاحمر ثم الاشقر ثم الاصفر ثم الاكدر، احتج الجمهور بحديث فاطمة بنت ابي حبيش (اذا كان دم الحيض فانه دم اسود) (رواه ابوداؤد)، (١) واستدل الامام ابوحنيفة بما رواه مالك ومحمد موصولاً والبخارى تعليقاً عن عائشة رضى الله تعالى عنها (لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء)، (٢) وبما رواه ابن ابي شيبة عن اسماء (اعتزلن الصلوة ما رأيتن ذلك حتى لا ترين الا البياض خالصاً)، (٣) فجعلتا ما سوى البياض الخالص حيضاً، والجواب عن حديث فاطمة بنت ابي حبيش انه مضطرب اسناداً كما اشار اليه

١ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب من قال توضأ لكل صلوة.

٢ \_ رواه البخارى في كتاب الحيض، باب اقبال الحيض وادباره، ورواه مالك في موطاه في كتاب الطهارة، باب طهر الخالص.

٣ \_ رواه ابن ابي شيبة في مصنفه في كتاب الطهارة، بحث في الطهر ما هو وبم يعرف .



البيهقي و ابوداؤد لانه لايعرف امره هل هو كتاب او خطاب وايضاً ما يرويه في صورة الكتاب عن عروة عن فاطمة وما يرويه في صورة الحفظ من عروة عن عائشة فلايعرف انها رواية عائشة او فاطمة بنت ابي حبيش وقال ابو حاتم منكر، وقال ابن القطان منقطع وقال ابو عبدالرحمن وقد روى هذا الحديث غير واحد لم يذكر احد منهم ما ذكره ابن ابي عدى ثم هو مخالف عن الروايات الصحيحة المشهورة في قصة فاطمة بنت ابي حبيش فانه يعلم منها انه عليه الصلوة والسلام ردها الى عادتھا التي كانت لها قبل الاستحاضة من غير اعتبار اللون، قلت وعلى تقدير صحة الحديث يلزم منه ان يكون دم الحيض اسود لاغير ولم يقل به الخصم ويمكن حمله على انه عليه الصلوة والسلام اوحى ان دم حيض فاطمة اسود فلاحجة فيه للخصم. ﴿قوله جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ﴾ كانت المستحاضات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى عشرة امرأة، فاطمة هذه وزينب ام المؤمنين وزينب وحنه زوج ابي طلحة وأم حبيبة زوج عبدالرحمن بن عوف وهذه الثلاث بنات جحش واسماء اخت ميمونة لامها وزينب بنت ابي سلمة وسودة بنت زمعة واسماء بنت الحارثية وبادية بنت غيلان الثقفية وسهلة بنت سهيل، هذا ملخص ما في العمدة والفتح. ﴿قوله فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ﴾ كانت تعلم ان الحيض يمنع الصلوة والصوم ولكن اشتبه عليها امرها بانه هل انقطع حكم الحيض واستمر لاستمرار الدّم او اشتبه عليها الامر بعدم قدرتها على الطهارة التي هي شرط الصلوة. ﴿قوله وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ﴾ بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن اكثر المحدثين. ﴿قوله فَإِذَا أَقْبَلْتُ الْحَيْضَةَ﴾ يجوز فيه الوجهان ويعرف الاقبال من العادة اول لون او التحرى وكانت فاطمة بنت ابي حبيش معتادة وردها النبي صلى الله عليه وسلم الى عادتھا كما يدل عليها ما اخرج البخارى في باب اذا حاضت المرأة في شهر ثلاث حيض وكذا ما اخرجه في باب الاستحاضة وكذا ما اخرجه مالك و ابوداؤد وغيرهما. ﴿قوله فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ﴾ اى صلى بعد الاغتسال كما في رواية صحيحة في صحيح البخارى. ﴿قوله وَقَالَ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ﴾ بحث القوم في هذه الكلمة فقليل مدرج وقيل موقوف على عروة وقد رجح الحافظ في الفتح رفعه والمراد من ذلك الوقت وقت اقبال الحيض كما في ارشاد السارى وذكر ايضا ان الكاف مكسورة.

اعلم انه لم يتفرد بهذه الكلمة حماد بن زيد كما ظنه مسلم بل تابعه ابو معاوية وحماد بن سلمة وابو حمزة وابن سليم وابو عوانة و ابو حنيفة فلايسمع دعوى التفرد على ان حماد بن زيد لو انفرد بها لكان كافياً لثقتة وحفظه ولاسيما في هشام وليس هذه مخالفة بل هي زيادة ثقة، ثم اعلم



انه جاء الامر بالوضوء ايضاً عند ابي داؤد والبيهقي في حديث محمد بن عمرو عن ابن شهاب عن عروة عن فاطمة بنت ابي جيش وفيه (واذا كان الآخر فتوضى وصلى فانما هو عرق)، (١) وكذلك ورد الامر في رواية الطحاوي وابن ماجة واحمد والدارقطني فلامجال لانكار هذه الزيادة .

المبحث الخامس في حكم المستحاضة : اعلم انهم اختلفوا في حكم المستحاضة فقال ابو حنيفة واحمد تنوضاً وجوباً لوقت كل صلاة فتصلى ما شئت وهذا اذا لم تحدث حدثاً آخر وهكذا حكم سائر اصحاب الاعداد، صرح به صاحب البحر، وقال الشافعي تنوضاً لكل صلاة فتصلى بطهارة واحدة فريضة واحدة ثم ما شئت من النوافل، وقال مالك تنوضاً لكل صلاة استحباباً لا وجوباً فان دم الاستحاضة ليست بحدث، وقال داؤد يتوضأ لكل صلاة فريضة كانت او نافلة، استدل الشافعي رحمه الله بحديث (توضى لكل صلاة)، (٢) وجعل التطوعات تابعة للفرائض رفعاً للمشقة، واستدل مالك بحديث فاطمة الغير المذكور فيه لفظة توضى لكل صلاة، وكذا بحديث حمدة بنت جحش لانه ورد فيه الامر بالجمع بين الصلوتين بغسل واحد من غير امر تجديد الوضوء بينهما للوقت الثاني.

واستدل ابو حنيفة واحمد بما رواه ابو حنيفة (المستحاضة تنوضاً لوقت كل صلاة) وبما ذكره ابن قدامة في المغنى من رواية (توضى لوقت كل صلاة) في حديث فاطمة بنت ابي حبيش .

والجواب عما استدل به الشافعي انه محتمل لاحتمالين : الاول : ما زعمتم، والثاني : توضى لوقت كل صلاة فان لفظ الصلوة شاع استعمالها في لسان الشرع والعرف في وقتها فمن الاول قوله صلى الله عليه وسلم (ايما رجل ادركته الصلوة فليصل) ومن الثاني (آتيك لصلوة الظهر) اي لوقتها، وحديثنا محكم فوجب حمل المحتمل على المحكم لاسيما اذا كان المحتمل متروك الظاهر بالاجماع لاجماع الائمة الاربعة على انه لم يرد حقيقة كل صلاة لجواز التفل مع الفرض بوضوء واحد فكما خصص الشافعي هذا الحديث بالفرض وجعل التقدير (توضى لكل صلاة فرض) فجازلنا ان نجعل تقديره (لكل وقت صلاة) وكذا يلزم عليكم خلاف ما اجمعوا عليه من انها اذا تروضأت في وقت الصلوة فلم تصل حتى خرج الوقت فارادت ان تصل بذلك الوضوء ليس لها ذلك حتى تنوضاً وضوء جديداً وكذا نقول ان الطهارة تنتقض باحداث منها البول والغائط

١ \_ رواه ابو داؤد في كتاب الطهارة ، باب من قال اذا قبلت الحيضة تدع الصلوة .

٢ \_ رواه البخارى في كتاب الوضوء، باب غسل الدم، ورواه الترمذى في كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في المستحاضة (اي حديث الباب) ، ورواه ابو داؤد في كتاب الطهارة، باب من روى ان المستحاضة تفتسل لكل صلاة، ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت ايام قراتها .



وبخروج الاوقات كطهارة مسح الخفين وهذه الطهارات المتفق عليها لم نجد فيها ما ينقضها الخروج من الصلوة انما ينقضها حدث او خروج وقت وقد ثبت ان طهارة المستحاضة ينقضها الحدث وغير الحدث وهو خروج الوقت او الخروج من الصلوة ولم نجد الخروج من الصلوة حدثاً في شئ غير ذلك وقد وجدنا خروج الوقت حدثاً في غيره فاولى الاشياء ان نجعل الحدث المختلف فيه ما وجد له اصل لا ما لم نجد له اسلاً.

والجواب عما استدل به مالك ان زيادة توضئ لكل صلوة ثابتة كما مر واما حديث حمزة بنت جحش فمحمول على السكوت عن التوضئ وقد ثبت التوضئ في رواية اسماء بنت عميس انما قالت يا رسول الله ان فاطمة بنت ابي حبيش استحاضت وفيه توضأ فيما بين ذلك فيكون مراداً في حديث حمزة ايضاً، وقال الطحاوي في مشكل الآثار ان الحديث اي حديث حمزة محمول على جمع التأخير الحقيقي فيصلى بطهارة الغسل الظهر والعصر في وقت العصر وقال الشيخ الانور ان المثل الثاني مشترك بين الظهر والعصر لاصحاب الاعتذار وكذا الشفق الابيض مشترك بين المغرب والعشاء لهم.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ

﴿قوله حَدَّثَنَا شَرِيكٌ﴾ هوقاضى الكوفة من رجال مسلم. ﴿قوله عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ﴾ اسمه عثمان بن عمير مصغراً ضعيف عندهم حتى يكاد يكون ساقطاً. ﴿قوله عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ﴾ عدى من رجال السنة روى بالتشيع وثابت مجهول الحال وجد عدى قيل اسمه عبدالله بن يزيد. ﴿قوله وَتَصُومُ وَتُصَلِّي﴾ وجاز وطيبها عند ابي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى وقال به احمد في رواية وفي رواية اخرى له لاتأتيتها زوجها الا ان يطول ذلك و في رواية عنه لايجوز الا ان يخاف زوجها العنت، وحديث ابي داود عن عكرمة قال (كانت ام حبيبة تستحاض وكان زوجها يغشاها)، (١) يؤيد الجمهور.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ

﴿قوله عَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ﴾ هي اخت زينب بنت جحش أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها وهي زوجة طلحة بن عبيدالله احد العشرة المبشرة بالجنة وكذا هي اخت ام حبيبة بنت جحش زوج عبدالرحمن بن عوف فكانت بنات جحش الثلاث كلهن مستحاضات واشهرهن ام



حبيبة غير ان ام المؤمنين زينب استحضت وقتاً ولم تكن استحاضتها دائمة كما في فتح الباري.

﴿قوله حَيْضَةٌ كَثِيرَةٌ شَدِيدَةٌ﴾ بكسر الحاء بمعنى الاستحاضة وكثرتها في الكمية وشدها في الكيفية.

﴿قوله قَدْ مَنَعَنِي الصِّيَامَ وَالصَّلَاةَ﴾ ظَنَّتْ ان حكم الاستحاضة كالحيض او ظَنَّتْ ان الصَّلَاةَ ساقطة عنها لعدم قدرتها على الطهارة وقاست الصِّيَامَ على الصَّلَاةِ. ﴿قوله أَنَعْتُ لَكَ الْكُرْسُفَ﴾ ان انعت لك ان تحتشى بالقطن ليمنع خروج الدَّمِ. ﴿قوله فَتَلَجَّمِي﴾ اى اجعلى موضع خروج الدَّمِ تحت الكرسف عصابة على هيئة اللِّجَامِ تمنع الدَّمِ. ﴿قوله فَأَتَّخِذِي ثَوْبًا﴾ يريد ثوباً تحت اللِّجَامِ او ثوباً مخصوصاً للصَّلَاةِ. ﴿قوله أَتُحُّ ثَجًّا﴾ الثَّجُّ شدة السَّيْلَانِ يستعمل لازماً ومتعدياً وعلى الثانى اما مضارع معلوم معناه ائح الدم ثجاً او مضارع مجهول وهو الابلغ. ﴿قوله سَأْمُرُكَ بِأَمْرَيْنِ﴾ السَّيْنُ للتاكيد ذكر الامام الشافعى في كتاب الام ان الامر الاول الغسل مرة بعد الاستنقاء ثم الوضوء لكل صلوة والامر الثانى هو الجمع بين صلاتى الظهر والعصر بغسل والجمع بين صلاتى المغرب والعشاء بغسل والغسل للفجر، وقال بعضهم الامر الاول الغسل لكل صلوة ويشير اليه كلام ابى داؤد فى سننه واختاره العلى القارى وابن قدامة. ﴿قوله أَيُّهُمَا صَنَعْتَ أَجْزَأُ عَنكَ﴾ اى عند القدرة على احدهما. ﴿قوله رَكُضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ الركض الضرب بالرجل وأريد به الافساد قال الخطابى معناه ان الشيطان وجد بذلك طريقاً الى التلبس عليها فى امر دينها، واختار القاضى ابوبكر حملها على الحقيقة لعدم امتناعها عقلاً لان فى حدوث بعض الامراض دخلاً للشياطين. ﴿قوله فَتَحِيْضِي﴾ اى عدى نفسك حائضاً وافعلى ما تفعل الحائض. ﴿قوله سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ﴾ الترديد للتنويع اعتباراً للعرف الظاهر والامر الغالب من احوال النساء فردّها الى اجتهادها فيما يغلب على ظنها انه اقرب الى عادة نساءها فى مثل سنّها ومن نساء اقليمها و يدل عليه قوله فيما بعد كما تحيض النساء وكما يطهرن و بالجملة ان حمّة كانت مبتدأة لم يتقدم لها ايام ولاهى مميزة وقد استمر بها الدَّمُ فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم امرها الى العرف الظاهر وهو يحمل الحديث عند الخطابى وقال الطحاوى انها كانت متحيرة نسيت عادتها فأمرت بالتحرى وقال البيهقى انها كانت معتادة وهو المختار عند شيخنا وعند الشيخ الانور والعلامة الماردىنى. ﴿قوله وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ﴾ اشارة الى الامر الثانى وهو الاغتسال ثلاث مرار كل يوم خمس صلوات فان كان الامر الاول الغسل لكل صلوة فالاعجبية لاجل السهولة والرفق وان كان الامر الاول الوضوء لكل صلوة فالاعجبية لاجل النظافة.



اعلم ان هذه الجملة وقعت مرفوعاً هنا وقال ابوداؤد جعله عمرو بن ثابت قول حمّة. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ وقال ابن مندة قد اجمعوا على ترك حديث ابن عقيل وقد اول الحافظ ابن حجر كلام ابن مندة بان مراده بذلك من خروج الصحيح وهو كذلك وبالجملة انه لا ينحط عن درجة الحسن. ﴿قوله و قَالَ الشَّافِعِيُّ الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا اسْتَمَرَّتْ بِهَا الدَّمُ - الحديث﴾ اعلم ان قول الشافعي هذا في المبتدأة التي لا تميز لها. ﴿قوله فَإِذَا طَهُرَتْ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا أَيَّامٌ حَيْضٍ﴾ يعني بشرط ان يكون طهارتها بعد يوم وليلة فانها اذا طهرت قبل يوم وليلة لا يكون ذلك الدّم حيضاً عند الشافعي رحمه الله ﴿قوله فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَإِنَّهَا تَقْضِي صَلَاةَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا﴾ وذلك لان اقل مدّة الحيض عنده يوم وليلة واكثرها خمسة عشر يوماً فلما رأت المبتدأة الدّم فما لم يزد على خمسة عشر يوماً فكله حيض ومتى زاد على خمسة عشر يوماً فالزائد دم الاستحاضة البتة و وقع الشك في خمسة عشر لاحتمال ان يكون انقطاع الحيض بعد يوم وليلة من اول ما رأت او بعد يومين او ثلاث الى خمس عشر فبنى الامر على اليقين وطرح الشك. ﴿قوله ثُمَّ تَدْعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ أَقَلَّ مَا تَحِيضُ النِّسَاءُ﴾ اي لا يقضى قدر اقل مدّة الحيض. ﴿قوله أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ﴾ واستدلوا بحديث انس بن مالك رواه ابن عسدي مرفوعاً (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قرء المرأة ثلاثة واربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فاذا جاوزت العشر فهي مستحاضة) وروى عنه موقوفاً وهو مما لا يدرك بالرأى فيكون مرفوعاً حكماً، فان قيل: هو من طريق جلد بن ايوب وقد ضعفه، قلنا: قال العلامة المارديني روى هذا الحديث عن الجلد جماعة من الائمة منهم سفيان الثوري وعمل به واسماعيل بن عليه وحماد بن زيد وهشام بن حسان وسعيد بن ابي عروبة وغيرهم

وقال ابن عدي لم اجد للجلد حديثاً منكراً جداً وقد جاء لروايته هذه متابعات وشواهد، منها ما اخرجه الدارقطني من حديث الربيع بن صبيح عمّن سمع انساً يقول (لكن الحيض اكثر من عشرة) وما اخرجه عن عثمان بن ابي العاص انه قال (الحائض اذا جاوزت عشرة ايام فهي بمنزلة المستحاضة)، انتهى كلام المارديني مختصراً، واستدل الحافظ ابوبكر الرازي بلفظ قدر الايام التي كنت تحيضين فيها في حديث فاطمة لان اقل ما يطلق عليه لفظ الايام ثلاثة واكثره عشرة فاما دون ثلاثة فانما يقال يومان، يوماً واما فوق عشرة فانما يقال احد عشر يوماً وهكذا الى العشرين واستدل الامام الطحاوي في مشكل الآثار لاقول الحيض بحديث ام سلمة لتنظر عدد الليالي والايام



على انه ليل وايام وهو ثلاثة ايام لا اقل منها ، انتهى، وقد ورد مرفوعاً اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وقدمر تخريجه في باب المستحاضة.

**فائدة :** اعلم ان ما رواه البخارى عن شريح (إن امرأة جاءت بيّنة من بطانة أهلها ممن يُرضى دينه أنّها حاضت ثلاثاً في شهر صدقت)، (١) لم يأخذ به احد من الائمة الاربعة في الشهر عنهم، نعم اخذ به من قال لا حدّاً لاقل الحيض والطهر ولا لأكثرهما كما روى عن مالك واخذه من قال اقل الطهر عشرة ايام ، كما روى عن ابن القاسم ويمكن ان يقال ان هذا الاثر ترك فيه الكسر اى في تسع وثلاثين يوماً وروى بمعناه فيل الى مذهب الحنفية كما لا يخفى.

### باب ما جاء في المُسْتَحَاضَةِ أَنهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ

﴿قوله اسْتَفْتَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ﴾ هي اخت زينب ام المؤمنين، قال الواقدي اسمها حبيبة وقيل اسمها زينب كما في رواية الموطأ زينب بنت جحش التي كانت تحت عبدالرحمان بن عوف واشتهرت بكنيتها واشتهرت ام المؤمنين باسمها اى بزینب وكان اسمها برة فغيرها النبي صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ﴾ وفي رواية مسلم (فامرها ان تغتسل وتصلی) ثم قيل المراد من الاغتسال الاغتسال لكل صلوة ويؤيده رواية ابى داود (فامرها بالغسل لكل صلوة وقيل المراد منه الاغتسال في الجملة واختاره الليث بن سعد وسفيان بن عيينة والشافعي. ﴿قوله قَالَ اللَّيْثُ لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلْتُهُ هِيَ﴾ ولكن روى ابن عباس عن الزهري انه عليه الصلوة والسلام امرها بالغسل لكل صلوة كما في سنن ابى داود، ثم قيل هذا امر وجوب وكانت متحيرة وفيه ان الغسل لا يجب على كل متحيرة، وقيل منسوخ بحديث فاطمة بنت ابى حبيش كما في شرح معاني الآثار، وفيه انه لاحجة على تأخر حديث فاطمة، وقيل محمول على العلاج، وقيل محمول على التنظيف، وهكذا يحمل الحديث الذى ورد فيه الامر بالغسل ثلاث مرار في اليوم واللييلة او مرة واحدة او عند الظهر على العلاج او التنظيف.

**فائدة :** اعلم ان المستحاضة المأمورة بالغسل لكل صلوة ام حبيبة والمستحاضات التي أمرن بالغسل ثلاث مرات سهلة بن سهيل وفاطمة بنت ابى حبيش وزينب بنت جحش وامرأة مبهمة في حديث عائشة عند الطحاوى. ﴿قوله وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ عَنْ

١ \_ رواه البخارى في كتاب الحيض، باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما يصدق النساء .....



عَائِشَةَ ﴿ ليس هذا اضطراراً يقدح في الحديث ولا اختلافاً بين الرواة فالزهري سمعه من عروة وعمره وكلاهما سمعا عن عائشة فكان مرة يرويه عنهما ومرة يكتفى باحدهما والكل صحيح.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ أَنَّهَا لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ

اجمعت الامة من اهل السنة والجماعة على ان الحائض يحرم عليها الصلوة والصوم واجمعوا على انه سقط عنها الصلوة دون الصوم قال امام الحرمين المتبع في الفرق هو الشرع واختار النووي ان الصلوة تكثرفيشق قضاءها بخلاف الصوم وفي معراج الدراية ان سبب قضاء الصوم ترك حواء السؤال له وقياسها الصوم على الصلوة فجوزيت بقضائه بسبب ترك السؤال. واعلم ان الصلوة يشترط لها الطهارة والحائض لا تقدر على حصول الطهارة بخلاف الجنب فلا تكون الحائض اهلاً للوجوب بخلاف الجنب والصوم لا يشترط لها الطهارة فالقياس يقتضي ان تكون اهلاً للوجوب والاداء لكن تركنا القياس لاجل النص، وقلنا انها اهل للوجوب دون الاداء فافهم فهي لا تقضي الصلوة اذا طهرت وتقضي الصوم، وقالت الخوارج انها تقضي الصلوة ايضاً وصح في الظهريه انها تجلس مقدار اداء فرض الصلوة كيلا تنسى العادة اى تتوضأ وتقعد على مصلاها مسبحة ومهبللة وقالوا ليس عليها ان تمسك عن الاكل والشرب في رمضان ﴿قوله أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ﴾ هذه المرأة هي المعادة الراوية نفسها يدل عليه رواية مسلم. ﴿قوله أَحْرُورِيَّةٌ أَنتِ﴾ حرورية اما خبر مقدم واما القسم الثاني للمبتدأ نسبة الى الحروراء بحذف الزوائد والحروراء قرية بقرب الكوفة على ميلين كان اول اجتماع الخوارج بها و وقعت قصّة التحكيم هناك فنسبوا اليها.

اعلم ان كبار فرق الخوارج ستة والجميع يبلغ الى عشرين فرقة وهم الذين خرجوا على امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه ويجمعهم القول بالتبري عن عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهما وكان خروجهم على عهد علي رضي الله تعالى عنه لما حكم ابا موسى الاشعري وعمرو بن العاص وانكروا على امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه ذلك وقالو شككت في امر الله وحكمت عدوك. ﴿قوله فَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ﴾ مع ان الحاجة داعية الى بيان هذا الحكم لتكرّر الحيف منهنّ عنده صلى الله عليه وسلم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنْبِ وَالْحَائِضِ أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ

جازت قراءة بسم الله الرحمن الرحيم عند الحنفية للحائض والجنب اذا كانت على قصد الشاء او افتتاح امر كذا في الخلاصة واما ما سوى التسمية فلا يمنع اذا قرء على قصد الشاء او افتتاح امر



او الدعاء في اصح الروايات واما اذا قرء على قصد القرآن ففي رواية الكرخي لا يجوز قراءة الآية ولما دون الآية لهما الا انه يجوز للحائض المعلمة تعليمه كلمة كلمة وفي رواية الطحاوي يباح لهما ما دون الآية ورجح في البحر الرواية الاولى وذهب الشافعي واحمد واكثر العلماء الى منع الحائض والجنب عن قراءة القرآن قليلها وكثيرها، وقال مالك يقرأ الجنب الآيات اليسيرة للتعوذ ول الحائض عنه روايتان تقرأ ولا تقرأ وروى عنه الجواز مطلقاً وذهب البخاري وداود الى جوازها واستدل المجوزون بحديث عائشة (كان يذكر الله على كل احيانه) قالوا وتلاوة القرآن ذكر وليس انه لاحجة في العام عند وجود الخاص وخص الذكر المذكور في حديث عائشة بغير تلاوة القرآن للتطبيق، وحديث الباب حجة للمانعين، **فان قيل** : في سنده اسماعيل بن عياش وروايته من غير اهل الشام فهو غير مقبولة وموسى بن عقبة من اهل الحجاز دون اهل الشام ، **قلنا** : وثقه يحيى بن معين ولوسلم ضعف الحديث فله شاهد من حديث علي عند اصحاب السنن قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجبه او لا يحجزه عن القرآن شئ ليس الجنابة)، (١) قال الحافظ والحق ان حديث علي من قبيل الحسن يصلح حجة، وفي المعارف ليس اسماعيل بن عياش متفرداً بروايته عن موسى بن عقبة بل تابعه مغيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عند الدار قطنى، وكذا احتج الجمهور بقصة عبدالله بن رواحة رضى الله تعالى عنه (ان امرأته رأتها يواقع جارية له فذهبت فاخذت سكيناً وجاءت تريد قتله فانكرانه واقع الجارية وقال أليس قد فهمي رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنب يقرأ القرآن، قالت بلى فانشدتها الايات المشهورة فتوهمتها قرأتاً فكفت عنه، فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فضحك ولم ينكر عليه) ولكن اسنادها ضعيف قاله النووي في شرح المهذب. **«قوله و قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ أَصْلَحُ مِنْ بَقِيَّةٍ»** ولكن قال الذهبي في الميزان في ترجمة اسماعيل بن عياش قال عبدالله بن احمد سئل ابى عن اسماعيل بن عياش وبقيته فقال بقيته احب الى وقال في ترجمة بقيه قال احمد هو احب الى من اسماعيل، انتهى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ

اعلم ان وطئ الحائض محرم اجماعاً للآية الكريمة حتى عت مستحله كافراً ومباشرتها والاستمتاع بما فوق سرتها وما تحت ركبته وما فوق الازار جائز اجماعاً والاستمتاع تحت الازار جائز عند احمد ومحمد خلافاً لابي حنيفة ومالك وابى يوسف والشافعي رحمه الله تعالى.

١ - رواه ابو داود في كتاب الطهارة، باب في الجنب يقرأ القرآن، ورواه احمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة، باب ومن مسند علي ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه.



استدل المجوزون بما رواه مسلم (اصنعوا كل شيء إلا النكاح)، (١) واستدل المانعون بحديث الباب وبما رواه مالك مرسلاً عن زيد بن اسلم ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما يحل لي من امرأتى وهى حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تشد عليها ازارها ثم شأنك باعلاها)، وبما رواه ابوداؤد من حديث حرام بن حكيم عن عمه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما يحل لي من امرأتى وهى حائض، قال لك ما فوق الازار)، (٢) قال الشيخ السروجي الحنفى شارح الهداية ان احاديثنا دلت على الدعوى من طريق المفهوم واحاديث المجوزين دلت عليها من طريق المنطوق والمنطوق اقوى من المفهوم وأجاب عنه الشيخ ابن الهمام بان دليلنا ايضاً منطوق فان السائل سأل عن جميع ما يحل له من امرأته الحائض فجوابه صلى الله عليه وسلم اذن لك ما فوق الازار، معناه جميع ما يحل لك ما فوق الازار ولو سلم انه مفهوم كان هذا المفهوم اقوى من المنطوق لانه ثبت هذا المفهوم بطريق اللزوم لوجوب مطابقة جوابه صلى الله عليه وسلم لسؤال السائل فلو كان هذا المفهوم غير مراد لم يطابق الجواب السؤال فكان ثبوته واجباً من اللفظ بحيث لا يقبل تخصيصاً ولا تبديلاً لهذا السبب الذى ذكرناه واما المنطوق من حيث انه منطوق يقبل ذلك فاذن هذا المفهوم اقوى من ذلك المنطوق، والجواب عن دليل المجوزين انه منسوخ لانه مقدم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم اصنعوا كل شيء وقت نزول الآية ولم يكن حكم الحائض قيل نزول الآية معلوماً ولهذا سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عنه قبل نزولها، والحديث المحرم مؤخر فيكون ناسخاً لعموم حديث المجوزين او يقال ان دليلهم مرجوح لانه مبيح بخلاف دليل المانعين فانه محرم على ان فيما يقول المانعون الاحتياط وسد الذرائع كما يشير اليه حديث (من حام حول الحمى يوشك ان يواقعه).

### بَاب مَا جَاءَ فِي مُوَآكَلَةِ الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ وَسُورِهِمَا

وفى بعض النسخ لم يذكر الجنب وهو الصواب لعدم التعرض الى الجنب فى حديث الباب. **﴿قوله عَنْ حَرَامِ بْنِ مُعَاوِيَةَ﴾** ووقع اسمه عند ابى داؤد حرام بن حكيم وظن البخارى انهما رجلان ورده الخطيب فقال وهم البخارى، **﴿قوله وَآكِلُهَا﴾** امر من المواكلة. **﴿قوله حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾** تفرد به العلاء بن الحارث عن حرام بن معاوية وقال ابن حزم حرام بن حكيم ضعيف، انتهى، قلت ولكن وثقه الدارقطنى وابن حجر وذكره ابن حبان فى الثقات، ثم انه لو ثبت ضعف

١ - رواه مسلم فى كتاب الحيض ، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة .....

٢ - رواه ابوداؤد فى كتاب الطهارة، باب فى الذى.



هذا الحديث فلا يضر المسئلة فان جواز المواكلة مما اجمع عليه الامة ودل عليه حديث (اصنعوا كل شئ الا النكاح) وحديث (وَأَتَعَرَّقُ الْعَرَقَ وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ أُنَاوِلُهُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَوْضِعِ فِيٍّ)، (١)، (رواه مسلم).

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ تَنَاوُلُ الشَّيْءِ مِنَ الْمَسْجِدِ

﴿قوله قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاوِلْنِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ﴾ الخمرة هي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده فان عظم حتى يكفى الرجل لجسده كله فهو حصير و ليس بخمرة وسميت خمرة لان خيوطها مستورة بسعفها، وقال النووي سميت خمرة لانها تحرم الوجه اى تغطيها وقوله من المسجد متعلق يقال وكان النبي صلى الله عليه وسلم معتكفا وهذا عند القاضي عياض واليه يميل القلب، وترجمة ابى داود تشير الى انه متعلق بناولينى. ﴿قوله إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ﴾ فى فتح الملهم الحيضة بفتح الحاء وهو الظاهر المشهور هنا ومعناه ان النجاسة التى يسان المسجد عنها وهى دم الحيض ليست فى يدك ، انتهى ، اى حكم الحيض وهو حرمة دخول المسجد لا يتحقق بادخال اليد لانه لا يقال لمن ادخل يده فى المسجد انه دخل المسجد، وقال العلى القارى بكسر الحاء وهى الحالة التى تكون عليها الحائض من التحيض والتجنب وقد روى بالفتح انتهى، ودل الحديث على ان ادخال الحائض اليد فى المسجد جائز وكذلك الحكم عندنا معاشر الحنفية ان العبرة للرجلين لا للرأس واليدين وكذلك صيد الحرم.

اعلم ان ابا حنيفة ومالكاً ذهبوا الى عدم جواز دخول الجنب والحائض المسجد وعدم مكثهما وعدم عبورهما المسجد الا النبي صلى الله عليه وسلم وعلى رضى الله تعالى عنه لحديث ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه عند الترمذى (يا على لا يحل لأحد يجنب فى هذا المسجد غيرى وغيرك - وقال حسن غريب)، (٢) وذهب الشافعى الى انه يجوز للجنب العبور دون المكث وكذلك يجوز للحائض العبور فى احد الوجهين دون المكث و وافق الجمهور فى وجه آخر وقال احمد لا يجوز للحائض المرور والمكث ويجوز للجنب المرور والمكث اذا توضأ لرفع الحدث واحتج بما روى عن الصحابة اهم كانوا يجلسون فى المسجد وهم جنب اذا توضأوا وضوء الصلوة كما فى البدل و قال داود يجوز لهما الدخول والمكث مطلقاً، احتج الشافعى بقوله تعالى ﴿الَّا عَابِرِى

١ - رواه مسلم فى كتاب كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة ....

٢ - رواه الترمذى فى كتاب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب مناقب على ابن ابى طالب رضى الله



سبيل ﴿١﴾ وأول الصلوة بمواضع الصلوة، وحجتنا حديث الباب وحديث عائشة عند أبي داود (فإن لا أحل المسجد لحائض ولاجنب)، (١) وسكت عليه أبو داود وصححه ابن خزيمة وحسنه ابن القطان والحديث وارد في سداً لأبواب ومنع المرور وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه في مناقب علي (لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك) وقال الترمذي حسن غريب. والجواب عن حجة الشافعي أن فيه ترك ظاهر القرآن بلا ضرورة وإن تقدير المضاف يستلزم حرمة المكث في مواضع الصلوة سواء كانت مساجداً شرفاً أولاً، والجواب عن دليل أحمد أن في أسناد هذه الرواية هشام بن سعد ضعفه ابن معين وابن يحيى والنسائي وعلى تسليم الصحة لا يعارض المرفوع الثابت المحرم.

**فائدة :** اعلم أن الدخول في المسجد للجنب بلا تيمم لا يجوز عندنا رواية واحدة وأما إذا احتلم في المسجد فتيمم وجوباً وهو ظاهر ما في المحيط وصرح في الذخيرة أن هذا التيمم مستحب.

### باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض

اعلم أن إتيان الحائض حرام قطعي، قال الله تعالى ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ وانعقد عليه الإجماع فالمراد من الكراهية الحرمة كما أن المراد منها في أثر ابن عباس (كان يكره أن تؤتى المرأة في دبرها) الحرمة ﴿قوله أو امرأة في دبرها﴾ اعلم أن اللواط بالرجال حرام قطعي أهلك الله تعالى بها قوم لوط وأما إتيان حليلته في الدبر فحرام أيضاً، قال الله تعالى ﴿فَأْتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ ومحل الحرث هو القبل دون الدبر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي دُبُرِهِنَّ)، (رواه الترمذي وأبو داود)، (٢) وقال عليه الصلوة والسلام (أتق الدبر والحیضة)، (رواه الترمذي) (٣) وقال عليه الصلوة والسلام (إن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن)، (٤) (رواه أحمد والترمذي)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً

١ - رواه أبو داود في كتاب الطهارة، باب في الجنب يدخل المسجد.

٢ - رواه الترمذي في كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض،

٣ - رواه الترمذي في كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة البقرة.

٤ - رواه أحمد في مسند الانصار، باب حديث خزيمة بن ثابت رضي الله تعالى عنه، ورواه ابن ماجه في كتاب النكاح،

باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن، ورواه الدارمي في كتاب الطهارة، باب من أتى امرأته في دبرها، رواه الترمذي

في كتاب الرضاع، باب ماجاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن.



او امرأة في الدبر)، (رواه الترمذی)، (١) وبه قال ابو حنيفة وجهور اهل السنة والجماعة، وما رواه البخاری عن ابن عمر قال (يأتيها في) من غير ذكر مدخول في، فكلام موهم كما روى ابو داود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه قال ان ابن عمر والله يغفرله اوهم.

ومراده الوطئ في القبل من جانب الدبر كما يدل عليه ما اخرج الطحاوي والدارمي وابن جرير في تفسيره عن سعيد بن يسار انه سئل ابن عمر فقال له (يا عبدالله انا نشتري الجوارى فنحمض تحميصا فقال وما التحميص قال الدبر، فقال ابن عمر اف، اف، يفعل ذلك مؤمن او مسلم)، (٢) وكذا ما رواه سحنون عن مالك من رواية الحل فانكره سائر المالكية كما في روح المعاني والقرطبي ويمكن حملها على الادبار. «قوله أو كَاهِنًا» قال ابن الاثير الكاهن الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعى معرفة الاسرار، وفي مقدمة ابن خلدون انها تنقسم الى طوعية كابن صياد وكسبية، انتهى بزيادة.

ووجه الانكار ان الكهانة ربما تصدق وربما تكذب ليس لها ضابطة يعتمد عليها على انها مظنة للخطأ والشرك والفساد. «قوله فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» قالوا هو كفر دون كفر او محمول على التغليظ والتشديد او على الاستحلال والافلاتان اليهما ليس كفراً حقيقة لكونه ارتكاب كبيرة.

**فائدة :** اعلم ان المتأول لا يكفر الا اذا كان متاولاً في ضروريات الدين فانه يكفر صرح به الخيالي وابن دقيق العيد وتعامل عليه السلف الصالحون. «قوله لَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ الْأَثَرِ» اشار الى ضعف الحكيم ولكن نقل في التهذيب توثيقه عن ابى داود وابن حبان

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ

اعلم انه لا تجب الكفارة على من وطئ في الحيض عمداً عند ابى حنيفة ومالك والشافعي واحمد في رواية عنه اى لا تكفى الكفارة فيه بل لابد من التوبة والاستغفار، نعم تستحب الكفارة بالتفصيل المذكور في رواية عبدالكريم عندنا وعند الشافعي توسلاً لاجابة التوبة واطفاء لغضب الرب وتاديباً للنفس الامارة، وقال احمد في رواية يجب الكفارة اى يجب الدينار بالوطئ في ابتداء الدم ونصف دينار في آخره واحتج بحديث ابن عباس لكنه حديث ضعيف ومضطرب سنداً ومتناً اما الضعف فلان خصيفا وعبدالكريم ضعيفان ومقسم ذكره البخاري في الضعفاء واما اضطرابه

١ - رواه الترمذی في كتاب الرضاع، باب ماجاء في كراهية اتيان النساء في ادبارهن.

٢ - رواه الدارمي في كتاب الطهارة، باب من اتى امرأة في دبرها.



سنداً فلاختلافهم في الرفع والوقف والاتصال والانقطاع والارسال والاعضال واما اضطرابه متناً فلأنه روى بلفظ يتصدق بنصف دينار على وجه الجزم وروى يتصدق بدينار او نصف دينار على وجه الشك و روى بالتفصيل والتقسيم وروى يتصدق بخمسي دينار، والوجوب لا يثبت بمثله. ﴿قوله إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ - الحديث﴾ وجه الفرق إِمَّا غلظة الجناية بسبب شدة الاضرار في الاحمر بخلاف الاصفر وإِمَّا انه لا يعدّ معذوراً في مبدء الحيض لقرب الصحبة بخلاف آخر الزمان.

### بَاب مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ الثَّوْبِ

اتفق اهل العلم على نجاسة دم الحيض وعلى غسله في الجملة واختلفوا في بعض التفصيل كما سيأتي. ﴿قوله عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ﴾ هي اسماء نفسها كما وقع في رواية الشافعي ولا استبعاد في إهام الراوى اسم نفسه كما في حديث رقية اللديغ إهم ابو سعيد نفسه وكما في حديث معاذة المار في باب الحائض انما لا تقضى ﴿قوله حَتَّى﴾ الحت هو الفك باليد ومثله الحك والقشر وهذا في اليابس. ﴿قوله ثُمَّ اقْرُصِيهِ﴾ القرص هو الفك باطراف الاصابع والاظفار وهذا بعد صب الماء. ﴿قوله ثُمَّ رُشِّيهِ﴾ الرش ههنا هو الغسل. ﴿قوله إِذَا كَانَ الدَّمُ مِقْدَارَ الدَّرْهِمِ - الخ﴾ هو قول قتادة والاوزاعي وسعيد بن جبير وحماد بن ابى سليمان تمسكو بما ورى عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال تعاد الصلوة من قدر الدرهم)، (رواه الدارقطني في سننه عن روح عن الزهرى عن ابى سلمة عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم). ﴿قوله إِذَا كَانَ الدَّمُ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ - الخ﴾ وبه نأخذ ولعل الوجه فيه الاعتبار بموضع الاستجاء والجواب عن حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه انه حديث معلول، قال البخارى هذا حديث باطل وروح هذا منكر الحديث، وقال ابن حبان هذا حديث موضوع وذكره ابن الجوزى في الموضوعات كما في نصب الراية.

**فائدة :** المراد من الدرهم عندنا هو درهم كل زمان كما قاله شمس الائمة وهو الصحيح كما في البحر. ﴿قوله وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ﴾ اى بعدم الاعادة وان كان اكثر من قدر الدرهم يقول احمد. اعلم ان كلام الترمذى يوهم بعدم الفساد عند احمد مطلقاً والحق ان في مذهبه تفصيلاً وهو انه اذا صلى ثم رأى النجاسة عليه ولا يعلم هل كانت عليه في الصلوة ام لا فصلاته صحيحة، وان علم انها كانت عليه في الصلوة لكن جهلها او نسيها حتى فرغ من الصلوة ففيه روايتان : والصحيح انما لا تعاد، وان علم بالنجاسة في اثناء الصلوة فقليل يعذر وقيل لا يعذر ثم ان امكنه طرح النجاسة في غير زمن طويل ولا عمل كثير ألقاها ويبنى والآ بطلت صلاته الا ان يكون دمًا يسيراً فانه لا تعاد الصلوة منه قولاً واحداً وان كان كثيراً تعاد منه الصلوة، واختلف اقوال احمد في مقدار الكثير فروى شبر بشبر وروى قدر الكف وظاهر مذهبه ما فحش في قلب من عليه الدم،



هذا ملخص ما في المعنى. ﴿قوله قَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ - الخ﴾ هذا قوله الجديد واما قوله القديم فهو انه يعنى عن مادون الكف وهذا هو المختار في كتب فروعه قاطبة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَمْ تَمَكُّتُ النَّفْسَاءُ

التفاس لغة مصدر نفست المرأة بضم التّون وفتحها مع كسر الفاء اذا ولدت، واما اذا حاضت فبفتح التّون وكسر الفاء لا غير، وشرعاً هو الدّم الخارج عقيب الولد كذا في البحر. ﴿قوله أَرْبَعِينَ يَوْمًا﴾ اعلم انه لاحد لاقّل النفاس عندنا الا اذا احتيج اليه لعدة كقوله (اذا ولدت فانت طالق) فقالت مضت مدّتي فقدره الامام بخمسة وعشرين يومًا مع ثلاث حيض كل حيض مقدر بخمسة ايام فتصدق في خمسة وثمانين يومًا وقدره ابو يوسف باحد عشر يومًا مع ثلاث حيض كل حيض مقدر بثلاثة ايام فتصدق في خمسة وستين يومًا وقدره محمد بساعة فتصدق في ساعة واربعة وخمسين يومًا وكذا لاحد له عند سائر الائمة، ويدل عليه ما رواه ابن ماجة وابن عدى من زيادة (الا ان ترى الطهر قبل ذلك فهي طاهرة)، وفي سند رواية ابن ماجة سلام بن سليم وهو ضعيف وفي سند رواية ابن عدى العلاء بن كثير وهو ضعيف ايضًا، وكذا يدل عليه ما رواه الحاكم من زيادة (فان رأت الطهر قبل ذلك فهي طاهرة وان جاوزت الاربعين فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل وتصلّى فان غلبها الدّم توضأت لكلّ صلوة)، انتهى، وبالجملة انه روى من عدة رّق لم تخل عن الطعن لكنه يرتفع بكثرتها الى الحسن، واختلفوا في اكثر مدة النفاس فقال ابو حنيفة واحمد اربعين يومًا بدليل ما رواه الحاكم عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنظر النفساء اربعين ليلة فان رأت الطهر قبل ذلك فهي طاهرة)، وفي سنده عمرو بن الحصين وابن علاثة وهما متروكان وقال مالك والشافعي هو ستون يومًا واستغرب الترمذى ما نسبته الى الشافعي ولايساعدهما حديث مرفوع، وقيل ان الاختلاف في اكثر مدة النفاس بناء على الاختلاف في اكثر مدة الحيض واكثر مدة الحيض عندنا عشرة فيكون اكثر مدة النفاس اربعين لان الرّوح تدخل في البدن بعد اربعة اشهر فتجتمع الدماء في الرحم اربعة اشهر سواذا فغل الرّوح البدن صار الدّم غذاء للولد فاذا خرج الولد خرج ما كان محتبساً من الدماء واكثر مدة الحيض عند الشافعي خمسة عشر يومًا فيكون اكثر النفاس عنده ستين يومًا. ﴿قوله بالوَرَسِ﴾ نبت اصغر يصبغ به وهو كالسمسم ليس الاباليمن يزرع فيبقى عشرين سنة وهو نالغ للكلف طلاء وللبهق شرباً ولبس الثوب المورس مقوى على الباه. ﴿قوله مِنَ الْكَلْفِ﴾ هو شئ يعلو الوجه كالسمسم ولون بين السواد والحمرة وحمرة كدرة تعلو الوجه.



اعلم انه ورد في رواية كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تعقد - الخ - وفيها الاشكال من ان ازدواج النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن منهنّ نساء الآ خديجة وكان نكاحها قبل الهجرة فلا يصح معنى هذا الحديث وجواب الاشكال ان عبدالحق قال في احكامه ان احاديث هذا الباب معلولة واحسنها حديث مسة الازدية وقال ابن قطان في كتابه وحديث مسة ايضاً معلول فان مسة المذكورة وتكنى امّ بسة لا يعرف حالها ولا عينها ولا تعرف في غير هذا الحديث، او يقال في الجواب انها تريد بنساءه غير ازواجه من بنات وقريبات وسرية.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ

﴿قوله كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ﴾ الطواف عليهن كناية عن الجماع وكنّ تسعاً كما في رواية او احدى عشرة كما في رواية اخرى، تزوج خديجة قبل النبوة باستدعائها وباصرار عمه ابي طالب وكانت ثيبه وبلغت من عمرها اربعين عاماً ولم يتزوج في حياتها ثم تزوج سودة قبل الهجرة ثم تزوج عائشة بعد الهجرة لم يتزوج بكراً الاّ آياها، ثم تزوج ام سلمة وحفصة وزينب بنت خزيمة في الثالثة او الرابعة، ثم تزوج بنت جحش في الخامسة ثم جويرية في السادسة ثم صفية وام حبيبة وميمونة في السابعة وكان صلى الله عليه وسلم اعطى قوة اربعين رجلاً من رجال اهل الجنة في البطش والجماع وان الرجل الواحد من اهل الجنة ليعطى قوة مائة في الاكل والشرب والجماع والشهوة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى قوة اربعة آلاف رجل من رجال الدنيا في الاكل والشرب والجماع فقس هذه القوة الخارقة للعادة الى هذا التعفف الخارق للعادة والى هذا الصبر الفائق والحكمة في تعدد الازواج نقل الشريعة التي تختص بالنساء ومحاسنه الباطنة وغير ذلك، فان قيل : اقل القسم يوم وليلة فكيف هذا الطواف ، اجيب عنه بوجوه : الاول : انه كان عند اقباله من السفر حيث لا قسم يلزم قاله ابن عبد البر.

والثاني : ان القسم لم يكن واجباً عليه وبه جزم ابو سعيد الاصطخري. والثالث : ان ذلك كان برضاء صاحبة النوبة قاله ابو عبيد. والرابع : انه كان عند انتهاء النوبة قاله المهلب. والخامس : انه كان قبل وجوب القسم عليه. والسادس : ان الله تعالى اعطاه ساعة في كل يوم وليلة لاتكون داخلة في القسم وكانت تلك الساعة بعد العصر كما في كتاب مسلم عن ابن عباس. والسابع : انه واقعة حجة الوداع طاف على نساءه عند الاحرام اداء لسنة الاحرام وهي مطلوبة في حق الزوج والزوجة وكذا عند الاحلال بعد طواف الزيارة مال اليه صاحب المعارف. ﴿قوله فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ﴾ الخ هذا الحديث ساكت عن الوضوء بين الجماعين.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ تَوَضَّأَ

﴿قوله فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا﴾ اعلم ان الوضوء بين الجماعين مندوب عند الجمهور خلافاً لاهل الظاهر والغسل بينهما افضل كما ورد في رواية ابي داود (وعدم مس الماء) اى ترك الغسل، والوضوء جائز لحديث ورد بذلك والمراد من الوضوء اما اللغوى واما الشرعى وهو الظاهر المتبادر من لفظ الوضوء ومن ايراد المفعول المطلق ويؤيده ما رواه ابن خزيمة فليتوضأ وضوءه للصلاة.

## بَاب مَا جَاءَ إِذَا أُقِمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ

لعله اراد ان يذكر مسائل شتى او اراد ان قضاء شهوة الجماع يقدم على الجماعة. اعلم ان الجماعة في المكتوبة قيل مستحبة وقيل سنة مؤكدة وقيل واجبة وقيل الجماعة نفسها واجبة والدوام عليها سنة مؤكدة وقيل فريضة على الكفاية وقيل فريضة على العين وقيل شرط لصحة الصلاة وجاز تركها لعذر وهذه الاعذار تبلغ الى عشرين عذراً كما في رد المختار منها وجدان الخلاء والحكمة فيه اشتغال القلب وعدم تفرغه للخشوع ومنها اشتهاؤ الطعام الحاضر وروى عن ابي حنيفة انه قال (لان يكون اكلى كله صلوة احب الى من ان يكون صلاتى كلها اكلاً) ومن عرض له هذه الحالة قبل الصلاة او في اثناء الصلاة فيذهب ويفرغ وان صلى في هذه الحالة فصلاته مكروهة تحريماً ولا يجب عليه الاعادة كما في الطحاوى والمغنى لابن قدامة. ﴿قوله وَرَوَى وَهَيْبٌ وَغَيْرُهُ - الخ﴾ اشار الى الاختلاف بين تلامذة هشام بن ابا معاوية لم يذكر الوساطة بين العروة وعبدالله بن الارقم وذكر وهيب الوساطة وقد اشار الامام الترمذى الى ترجيح عدم الوساطة المجهولة بكونه رأى الحفاظ ويمكن الجمع بأن سمعه عروة اولاً عن رجل عن عبدالله بن الارقم ثم سمعه من عبدالله بن الارقم بالذات.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْمَوْطِئِ

اراد الله لا يغسل القدم من الموطئ الا ان يكون المكان القدر رطباً فيغسل ما اصابه، اعلم ان الائمة اجمعوا على ان النجاسة مثل البول اذا اصاب الثوب او الجسد لا يطهر الا بالغسل وكذلك النجاسة الرطبة ذات جرم اذا اصابت ثوباً فسيلها الغسل عند ابي حنيفة والشافعى واذا اصاب مثل خف ونعل فيطهر بالدلك على الارض خلافاً للشافعى فيجب عنده الغسل بالماء. ﴿قوله أَمْ وَلَدَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ﴾ فيه سقط او مسامحة لانهما ام ولد لابراهيم بن عبدالرحمن بن عوف واسمها حميدة تابعية. ﴿قوله وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَدِيرِ﴾ اى فيصيبه النجاسة اليابسة كما صرح به الامام الشافعى و رواه الزرقانى عن مالك وصرح به الحنفية وروى عن مالك واحمد ان



النجاسة الرطبة ذات جرم كالقدر دون الرقيق كالبول يطهر بالمسح على الارض النظيفة. ﴿قوله يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ﴾ فكذلك يطهر القدم اليابس اذا تلبسه اجزاء النجاسة اليابسة باولى لعدم التخلل في القدم بخلاف الثوب، **فان قيل** : ظاهر حديث الباب حجة على ابي حنيفة والشافعي، **قلنا** : اولاً ان هذا حديث مغلول بجهالة ام ولد لابراهيم وثانيها انها لم تخبر عن المشاهدة فلا يحكم بالنجاسة بمحض التوهم وانما عبر بقوله يطهره ما بعده دفعاً لما يختلج في قلبها من الوسوسة وثالثاً بانه متروك الظاهر اجماعاً لعدم طهارة البول بالمسح فافهم. ﴿قوله لَا تَتَوَضَّأُ مِنَ الْمَوْطِ﴾ قال الخطابي اراد عدم اعادة الوضوء من الاذى يصيب الرجل ولعل البابين الاخيرين من قبيل مسائل شتى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّيَمُّمِ

التيمم في اللغة القصد وفي الشرع قصد الصعيد الطاهر بصفة مخصوصة عند عدم القدرة على الماء لاستباحة الصلاة وامثال الامر فاذا اريد منه المعنى اللغوي يتعدى بالذات و إذا اريد منه المعنى الشرعي يتعدى بواسطة الباء ومشروعيته ثابتة بالكتاب والسنة واجماع الامة للمحدث وكذا للجنب لثبوت رجوع من خالف فيه كما مرّ سابقاً في باب التيمم للجنب اذا لم يجد الماء وثبت بالسنة انه مخصوص بهذه الامة الوسط وانه مختص بالوجه واليدين مطلقاً، واختلفوا في ان النازلة في قصة عائشة آية النساء او آية المائدة فقال القرطبي هي آية النساء لان آية المائدة تسمى آية الوضوء والصحيح ما في فتح الباري وعمدة القاري ان المراد بآية التيمم في قصة الصلوة بغير الوضوء هي آية المائدة كما ذكر الحميدي في جمعه عن عائشة وفيه فتلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الى قوله تعالى ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ وكما اخرج عبد بن حميد والبخاري (ص : ٦٦٣) ومسلم عن عائشة قالت سقطت قلادة لي وفيه فتلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ وبالجمله فآية المائدة نزلت اولاً حين صلّوا بغير طهور وكان الوضوء مشروعاً قبل ذلك بالوحي الخفي وكلام الطحاوي يدل على ان آية المائدة لما نزلت لم تنزل بتمامها وانما انزل منها ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ ولم يتبين لهم كيف يتيممون فمنهم من تيمم الى الرسغين ومنهم من تيمم الى المرفقين وهكذا فتلت ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ وآية النساء نزلت فيمن اصابته الجنابة وهو جريح كما في احكام القرطبي وتفسير ابن جرير والحكمة في تكرار التيمم دفع توهم نسخ التيمم للجنب.

واعلم ان المشهور ان قصة الافك بسبب ضياع عقد عائشة كانت في غزوة بنى المصطلق سنة خمس في اشبه الاقوال، واختلفوا في قصة التيمم بسبب ضياع العقد هل كانت في غزوة الفتح وهو ضعيف او في غزوة ذات الرقاع او في غزوة بنى المصطلق وهو المشهور ويخذه ما ورد في رواية ابن ابي شيبه عن ابي هريرة لما نزلت آية التيمم لم ادر كيف اصنع فانه يدل على انها نزلت



بعد غزوة خيبر، اللهم الا ان يقال انه لما اسلم وعرضت له ضرورة التيمم قرئت عليه آية التيمم فظن انها نزلت عند ذلك او اطلق على علمه بها نزولها كما في السعاية. **﴿قوله لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ﴾** وفي رواية ويديه الى نصف الذراع وفي رواية قال سلمة لا ادرى فيه الى المرفقين يعنى او الى الكفين وفي رواية الى المرفقين وروى ضربة واحدة في اكثر روايات عمار وروى الطبراني في الاوسط عنه رواية الضربتين.

اعلم انهم اختلفوا في ان التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين او ضربة للوجه وضربة اخرى لليدين او ضربتان يمسح بكل منهما الوجه والذراعين، او ثلاث ضربات الاولى للوجه والثانية لليدين والثالثة لهما جميعاً، او اربع ضربات، ضربتان للوجه وضربتان لليدين : الاول مذهب احمد والثاني مذهب ابى حنيفة ومالك والشافعى، والثالث مذهب ابن ابى ليلى وحسن بن يحيى، والرابع مذهب ابن سيرين وروى عنه ضربة للوجه وضربة للكفين وضربة للذراعين وروى عن مالك استحباب ثلاث و وجوب اثنتين، والخامس مذهب طائفة من العلماء، وايضاً اختلفوا في محل المسح فقال احمد محل المسح الوجه والكفان وقال ابو حنيفة والشافعى الوجه واليدين الى المرافق وهو مشهور مذهب مالك وروى عن مالك ان المفروض في اليدين الى الكفين وما زاد الى المرفقين سنة وقال الزهرى ان الفرض المسح الى المناكب والآباط ويدل عليه ما رواه ابو داود عن عمار بن ياسر، والدليل على كونه ضربة واحدة ما رواه ابو داود عن عمار بن ياسر وعلى كونه الى الكفين ما رواه ابو داود عن عمار بن ياسر، وكذا حديث الباب واثر ابن عباس، واثار الامام الترمذى الى ترجيحه باربعة وجوه : الاول : بقوله حديث عمار حديث حسن صحيح، والثاني : بقوله وقد روى من عمار من غير وجه والثالث بقوله وهو قول غير واحد من اهل العلم، والرابع بتأييده باثر ابن عباس، ولنا ما رواه الدارقطنى عن جابر مرفوعاً (التيمم ضربة واحدة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين)، (١) وقال حاكم صحيح الاسناد وكذلك الذهبي صححه، وما رواه البزار عن عائشة مرفوعاً (التيمم ضربتان، ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين)، (٢) وما رواه الطحاوى عن اسلع التيمى مرفوعاً وفيه (يا اسلع قم فیتيم صعيداً طيباً ضربتين ضربة لوجهك وضربة للذراعين) (٣) والقياس على الوضوء يؤيدنا و قولنا احوط لكونه متضمناً لقول احمد وغيره، والجواب عن ما استدلل به الزهرى ان الحجة هو قول الرسول وفعله وتقريره ولم

١ - رواه الدارقطنى في كتاب الطهارة، باب التيمم .

٢ - رواه في مجمع الزوائد، في كتاب الطهارة، باب التيمم وايضاً رواه في ابن ابى شيبة والدارقطنى والبزار وغيره .

٣ - رواه الطحاوى في معاني الآثار في كتاب الطهارة، باب صفة التيمم كيف هي .



يوجد هنا وان حديث عمار مقدم وحديثنا مؤخر وان القياس على الوضوء يؤيدنا، وقلنا احوط لكونه متضمناً لقول احمد وغيره ، والجواب عن ما استدل به الزهري ان الحجة هو قول الرسول وفعله وتقريره ولم يوجد هنا وان حديث عمار مقدم وحديثنا مؤخر وان القياس على الوضوء يؤيدنا ، والجواب عن حديث عمار ان عماراً كان له علم بتيمم المحدث ولم يكن له علم بتيمم الجنب وظن ان الجنب يتمرغ ويمسح سائر البدن بالارض فعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ان تيمم الجنب مثل تيمم المحدث ولا حاجة فيه الى التمرغ ولم يبين عليه السلام جميع كيفية التيمم لكونه معلوماً عنده، على ان حديث عمار حديث مضطرب كما اشرت اليه، والجواب عن آية السرقة ان حمل اليد فيه على الكف للسنة بالاتعارض وفي التيمم وجد له معارض ولان العقوبات يؤخذ فيها باليقين وفي العبادات يؤخذ بالاحتياط. ﴿قوله وَقَدْ رَوَى هَذَا الْوَجْهَ عَنْ عَمَّارٍ﴾ وفي نسخة قلمية صحيحة وقد روى هذا الحديث عن عمار وهو الظاهر كما في التحفة الاحوذى. ﴿قوله فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى مَا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ اي هو آخر الامرين الامر الاول ما فهموا من اطلاق اليد في كتاب الله تعالى والامر الثاني ما انتهوا اليه بتعليم النبي صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله قَالَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ﴾ هو اسحاق بن راهويه وقيل لابراهيم راهويه لانه ولد بطريق مكة اي قال في جواب التضعيف. ﴿قوله عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ التَّيْمُمِ﴾ اي ان الله تعالى حدد الوضوء الى المرفقين فوقفنا عند تحديده واطلق القول في اليدين في التيمم فحملناه على ظاهر مطلق اسم اليد وهو الكفان كما فعلنا في السرقة فاخذ من اطلاق اليدين في التيمم ما اخذ من اطلاقهما في آية السرقة فكان هذا المطلق نظير ذك المطلق. وللقائلين بوجوب المسح الى المرفقين ايضاً قياس للتيمم على الوضوء وكلاهما من نوع التطهر الذي يتوسل به الى الصلوة بخلاف الحد فانه مطهر في الجملة ولكن لا يتوسل به الى الصلوة، وكان البدل ينبغي ان يكون اشبه بالمبدل منه، وقد حدد الله في المبدل منه وسكت في البدل كفاية بذكره في المبدل منه وكذا جاز لهم ان يقولوا ان ذلك عقوبة وفي العقوبات لا يؤخذ الا باليقين والتيمم عبادة وفي العبادات يؤخذ بالاحتياط. ﴿إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهَ وَالْكَفَّانِ﴾ اي هو الوجه اي المقروض هو مسح الوجه والكفين فحذف المضاف وابقى المضاف اليه مجروراً كما في قراءة ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ بجز الآخرة.

**فائدة :** قال ابو حنيفة ومالك الصعید كل ما صعد على وجه الارض من تراب وحجر ورمل ونورة وسائر ما لا يحترق بالنار ولا يذوب بها حالاً ولا باعتبار ما كان عليه وذهب الشافعي



وابو يوسف واحمد الى انه التراب فقط وحديث (جعلت تربتها لنا طهوراً) يؤيدهم ولكن حديث (جعلت لى الارض مسجداً وطهوراً)، (١) اصح اسناداً منه، والمفهوم المخالف ليس بحجة عندنا. واعلم ان الجنب اذا خاف البرد يتيمم عند ابي حنيفة ومالك في السفر والحضر وعند ابي يوسف ومحمد يتيمم في السفر والحضر وعند الشافعي يتيمم في الحضر ثم يعيد والقول الاول اظهر.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا

﴿قوله حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ - الحديث﴾ هذا الحديث صححه الترمذى والحاكم وابن السكينة وقد ضعفه الامام الشافعي بعبد الله بن مسلمة وكذلك احمد كان يوهن هذا الحديث ويكاد يكون الحق في قول من صححه فان العجلي ويعقوب بن شيبه وثقه وله متابع عند احمد ابو الغريف عبيد الله بن خليفة المرادى رواه عن على، وحديث الباب حجة على البخارى، وما استدلل به البخارى من حديث عائشة (كان يذكر الله على كل احيانه) يراد منه الذكر في الاحوال المتواردة او يخص منه تلاوة القرآن حالة الجنابة وقيل يراد منه الذكر القلبي الحسى او الحالى. ﴿قوله وَلَا يَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ﴾ الطهارة لمس القرآن شرط عند ابي حنيفة والشافعي واحمد خلافاً لمالك وقد صح حديث (لا يمس القرآن الا طاهر) (رواه النسائي وابوداؤد في مراسيله عن حديث عمرو بن حزم، والطبراني والدارقطنى من حديث ابن عمر والطبراني من حديث عثمان بن ابي .....)، (٢) وفي الباب اثران جيدان عن انس بن مالك وسلمان اخرجهما الدارقطنى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ يُصِيبُ الْأَرْضَ

قال علماءنا الارض الرخوة يصب عليها الماء ثلاثاً ليتسفل والصلبة الصاعدة يحفر في اسفلها الحفرة ثم تكبس والصلبة المستوية تحفروا حاجة الى صب الماء الا لازالة الريح، وقال بعض المحققين يحصل بالصّب التطهير عند الجريان ذراعاً او ذراعين، وقال علماءنا ان الارض تطهر بالجفاف ايضاً وقالوا المخصصة يصب عليها الماء ويدلك ثم ينشف بالخرقة وغيرها حتى لا يبقى اثرها وقال مالك والشافعي و احمد لا تطهر الارض الا بالماء ولا حاجة عندهم الى الحفر. ﴿قوله أَغْرَابِيٌّ﴾ نسبة الى الاعراب ولا واحد له من لفظه وهم سكان البادية عرباً كانوا او عجماء والعربي نسبة الى العرب

١ - رواه البخارى في كتاب الصلوة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لى الارض مسجداً وطهوراً، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب، ورواه الترمذى في كتاب الغسل والتميم، باب التيمم بالصعيد.

٢ - رواه الطبراني في الصغير، بحث من اسمه يحيى .



وهو كل من سكن جزيرة العرب، واختلف في اسمه، قال عبدالله بن نافع انه الاقرع بن حابس وعن ابي الحسين بن فارس انه عُيْنَة بن حصن وقيل هو ذوالخويرة اليماني واما ذوالخويرة التميمي فهو خرقوص بن زهير السعدي وهو المعترض على قسمة النبي صلى الله عليه وسلم وهو من اهل نجد وفي حقه ورد حديث يخرج م (من ضئضئه قوم - الخ) وهو مغاير عن ذي الثدية لان اسمه نافع الذي قتل بوقعة النهروان الواقعة بعد الصّفين سنة ثمان وثلاثين كما في تاريخ الخلفاء وقال ابوالمظفر الاسفرائيني ان خرقوص بن زهير البجلي هو ذوالثديه رأس الفرقة المحكمة الاولى من فرق الخوارج واما نافع بن الازرق هو رئيس الازارقة من الخوارج كما في المعارف قوله اهريقوا من اهراق يهريق اهراقاً مثل اسطاعاً واصله اراق فابدلت الهمزة هاء ثم جعل عوضاً من ذهاب حركة العين فصارت كأنها من نفس الكلمة ثم ادخل عليه الهمزة، قاله الطيبي، وحديث الباب احتج به الائمة الثلاثة على ان الارض لا يطهر بالجفاف وحجتنا ما رواه ابوداؤد عن ابن عمر (كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك)، (١) ويؤيدنا اثر محمد بن علي الباقر عند ابي شيبة (زكوة الارض يبسها وكذلك عنده اثر ابي قلابة ومحمد بن الحنفية وكذلك عن عائشة روى (زكوة الارض يبسها) كما في شرح النقاية للقاري، والجواب عن حجتهم ان ما تمسكتكم به يدل على ان صب الماء يطهره الارض وبه نأخذ ولا يدل على ما أخذتم به من ان طهارة الارض لا يحصل الا بصب الماء، ولعل الحكمة في عدم انتظار الجفاف الابتدار الى حصول الطهارة وازالة الرائحة واما الحفر ونقل التراب الذي ثبت من طريقين مسندين رواهما الدارقطني ومن طريقين مرسلين، الاول ما رواه الدارقطني وعبدالرزاق، والثاني ما رواه ابوداؤد فلعله كان في موضع غير موضع صب الماء ولا يبعد ان يقال ان طهارة الارض حصلت بالحفرة ونقل التراب وكان صب الماء للمبالغة في التنظيف. ﴿قوله ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا بُعِثْتُكُمْ مُبَسِّرِينَ - الخ﴾ اي بُعِثْتُكُمْ مِنْ قَبْلِي، والحديث يدل على الفرق بالجاهل وعلى دفع اعظم المفسدين وهو المرض الحاصل من حبس البول وكثرة تنجس المسجد باحتمال ايسرهما وهو التبول في موضع واحد من المسجد.

ثم الجزء الاول من منهاج السنن شرح جامع السنن ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء الثاني ومطلعه ابواب الصلوة.

وصلّى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله واصحابه وسلم اجمعين برحمتك يا ارحم الراحمين.

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب في ظهور الارض اذا يبست، ورواه احمد في مسند المكثرين من الصحابة، باب مسند عبدالله بن عمر بن خطاب رضى الله تعالى عنهما.



## فهرس موضوعات الجزء الاول

الموضوع	رقم الصفحة
١ - الحمد والصلوة .....	٤
٢ - مقدمة، الفصل الاول في تعريف علم الحديث وموضوعه وغايته .....	٤
٣ - معنى الحديث لغة وعرفاً ووجه التسمية .....	٤
٤ - الحكمة في تقديم النهي عن النهر على التحديث بالنعمة .....	٧
٥ - معنى الخبر والاثر والسنة .....	٧
٦ - بيان رواية الحديث ودرايته .....	٧
٧ - الفصل الثاني في افعال النبي صلى الله عليه وسلم وتروكه وسكوته .....	٧
٨ - مبحث ثبوت منقبة الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم .....	٨
٩ - مبحث الفرق بين التروك وبين عدم الرواية .....	٨
١٠ - الفصل الثالث في زيادة الثقات وتفرد الراوى بالزيادة .....	٩
١١ - مبحث الشاذ .....	٩
١٢ - مبحث المنكر .....	٩
١٣ - مبحث تفرد الراوى .....	٩
١٤ - الفصل الرابع في مبحث الاضطراب .....	١٠
١٥ - المبحث الخامس في بيان مناشى الاختلاف ووجوه الترجيح .....	١١
١٦ - الفصل السادس في بيان المناط والمفهوم .....	١٢
١٧ - الفصل السابع في احوال المؤلف (بالكسر) .....	١٣



١٥	١٨ - الفصل الثامن في احوال المؤلف (بالفتح)
١٦	١٩ - الفصل التاسع في بيان التزامات المؤلف
١٦	٢٠ - الفصل العاشر في ذكر الاسناد
١٩	<b>أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ</b>
١٩	٢١ - مبحث وجوه ترك الحمد
٢٠	٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ
٢٠	٢٣ - مبحث قراءة السند
٢١	٢٤ - مبحث التحويل
٢٢	٢٥ - مبحث فاقد الطهورين
٢٣	٢٦ - مبحث التصديق من الحرام
٢٤	٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ
٢٤	٢٨ - وفيات الائمة
٢٥	٢٩ - مبحث الروح
٢٦	٣٠ - مبحث تعريف الصحيح والحسن
٢٦	٣١ - مبحث الجمع بين الصحيح والحسن
٢٧	٣٢ - مبحث الجمع بين الحسن والغريب
٢٨	٣٣ - ترجمة ابي هريرة رضى الله تعالى عنه
٢٨	٣٤ - مبحث من يعرف بالصنابحي
٢٩	٣٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ
٢٩	٣٦ - مبحث التقليد
٣٢	٣٧ - مبحث مرتبة الواجب
٣٥	٣٨ - مبحث مراتب الرواة والفاظ الجرح والتعديل
٣٦	٣٩ - مبحث طبقات الرواة



٣٦	٤٠ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ .....
٣٦	٤١ - مَبْحَثُ آخِرِ الصَّحَابَةِ مَوْتًا .....
٣٧	٤٢ - مَبْحَثُ وَجْهِهِ الْاضْطِرَابِ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ .....
٣٩	٤٣ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ .....
٤٠	٤٤ - وَجْهِهِ الْاسْتِغْفَارِ .....
٤٠	٤٥ - مَسْئَلَةُ عَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ .....
٤١	٤٦ - بَابُ فِي النَّهْيِ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ .....
٤١	٤٧ - مَبْحَثُ مَذَاهِبِ الْبَابِ .....
٤٢	٤٨ - مَسْئَلَةُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقُبُورِ .....
٤٣	٤٩ - بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ .....
٤٥	٥٠ - تَحْقِيقُ حَدِيثِ عِرَاقِ بْنِ مَالِكٍ .....
٤٦	٥١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ الْبَوْلِ قَائِمًا .....
٤٦	٥٢ - بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ .....
٤٧	٥٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الْحَاجَةِ .....
٤٨	٥٤ - مَبْحَثُ الْمُرْسَلِ .....
٤٩	٥٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْيَمِينِ .....
٥٠	٥٦ - مَبْحَثُ كَيْفِيَةِ الْاسْتِجْمَارِ لِلْبَوْلِ .....
٥٠	٥٧ - بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْحِجَارَةِ .....
٥٢	٥٨ - مَبْحَثُ اخْتِذَاكَ الْحِجَارِ لِلْقَبْلِ .....
٥٣	٥٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْحَجَرَيْنِ .....
٥٣	٦٠ - مَبْحَثُ الْمَتَابَعَةِ .....
٥٣	٦١ - كَلَامُ الْحِفَاطِ عَلَى اضْطِرَابِ حَدِيثِ الْبَابِ .....
٥٥	٦٢ - مَبْحَثُ سَمَاعِ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ .....
٥٥	٦٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَا يُسْتَنْجَى بِهِ .....



- ٥٦ ..... ٦٤ - مبحث احكام الجن
- ٥٧ ..... ٦٥ - ليلة الجن وقعت ست مرات
- ٥٨ ..... ٦٦ - جواز الاستنجاء بالكاغذ المعد له
- ٥٩ ..... ٦٧ - باب ما جاء في الاستنجاء بالماء
- ٦٠ ..... ٦٨ - باب ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب ...
- ٦١ ..... ٦٩ - مبحث اسماء الفقهاء السبعة وتعليق التعويد
- ٦١ ..... ٧٠ - باب ما جاء في كراهية البول في المقتسل
- ٦١ ..... ٧١ - مبحث المعارضة بالحديث
- ٦٢ ..... ٧٢ - مذاهب ترتيب المسببات على الاسباب
- ٦٣ ..... ٧٣ - باب ما جاء في السواك
- ٦٥ ..... ٧٤ - باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها
- ٦٦ ..... ٧٥ - باب ما جاء في التسمية عند الوضوء
- ٦٨ ..... ٧٦ - مبحث التاويل في ضروريات الدين
- ٦٨ ..... ٧٧ - مبحث الرجوع عن تحقيق الى تحقيق آخر
- ٦٩ ..... ٧٨ - مبحث اخطاء المجتهد واصابته وكون الحق عند الله واحدا او متعددا
- ٦٩ ..... ٧٩ - مبحث الاقتداء بالمخالف في الفروع
- ٧٠ ..... ٨٠ - باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق
- ٧١ ..... ٨١ - باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد
- ٧٤ ..... ٨٢ - باب ما جاء في تخليل اللحية
- ٧٤ ..... ٨٣ - تعريف اللحية
- ٧٥ ..... ٨٤ - باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره
- ٧٧ ..... ٨٥ - باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس
- ٧٧ ..... ٨٦ - باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس
- ٧٨ ..... ٨٧ - باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديدا



- ٧٩ ..... ٨٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا
- ٧٩ ..... ٨٩ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ
- ٨٠ ..... ٩٠ - مسألة مسح العنق
- ٨١ ..... ٩١ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ
- ٨١ ..... ٩٢ - بَاب مَا جَاءَ وَتِلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ الثَّارِ
- ٨٣ ..... ٩٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً
- ٨٤ ..... ٩٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ
- ٨٤ ..... ٩٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا
- ٨٤ ..... ٩٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا
- ٨٤ ..... ٩٧ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَتَوَضَّأُ بَعْضَ وَضُوئِهِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْضُهُ ثَلَاثًا
- ٨٥ ..... ٩٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ كَانَ
- ٨٥ ..... ٩٩ - مبحث شرب فضل الوضوء وماء زمزم قائماً
- ٨٦ ..... ١٠٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّضَحُّعِ بَعْدَ الْوُضُوءِ
- ٨٧ ..... ١٠١ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ
- ٨٧ ..... ١٠٢ - مبحث الزيادة لاطالة الغرة والتحجيل
- ٨٨ ..... ١٠٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّمَنُّدْلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ
- ٨٩ ..... ١٠٤ - بَاب فِيمَا يُقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ
- ٨٩ ..... ١٠٥ - مبحث عطف أبي عثمان على أبي إدريس
- ٩٠ ..... ١٠٦ - عدد الجنان
- ٩١ ..... ١٠٧ - بَاب فِي الْوُضُوءِ بِالْمُدِّ
- ٩٣ ..... ١٠٨ - مسألة مقدار الصاع
- ٩٣ ..... ١٠٩ - مسألة نصاب الفضة
- ٩٤ ..... ١١٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِسْرَافِ فِي الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ
- ٩٤ ..... ١١١ - صور الاسراف



- ١١٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ..... ٩٥
- ١١٣ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ ..... ٩٦
- ١١٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي وَضُوءِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ..... ٩٦
- ١١٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ ..... ٩٦
- ١١٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ..... ٩٦
- ١١٧ - مسألة الماء المستعمل ..... ٩٧
- ١١٨ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ ..... ٩٨
- ١١٩ - مذهب الائمة في المياه ..... ٩٨
- ١٢٠ - مسألة مقدار الذراع ..... ١٠٠
- ١٢١ - الاجوبة عن حديث بئر بضاعة ..... ١٠١
- ١٢٢ - بَاب مِنْهُ آخَرُ ..... ١٠٣
- ١٢٣ - الاجوبة عن حديث ابن عمر المروى برواية محمد بن اسحاق و برواية الوليد ... ١٠٤
- ١٢٤ - الاجوبة عن حديث ابن عمر المروى برواية عاصم ..... ١٠٤
- ١٢٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ ..... ١٠٦
- ١٢٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ ..... ١٠٨
- ١٢٧ - مسألة حل حيوانات البحر ..... ١٠٨
- ١٢٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْبَوْلِ ..... ١١٠
- ١٢٩ - مسألة وضع الجرائد على القبور ..... ١١٢
- ١٣٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي نَضْحِ بَوْلِ الْغُلَامِ قَبْلَ أَنْ يُطْعَمَ ..... ١١٢
- ١٣١ - بَاب مَا جَاءَ فِي بَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ..... ١١٣
- ١٣٢ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَسَائِلٌ ..... ١١٥
- ١٣٣ - مسألة التداوى بالمحرم ..... ١١٦
- ١٣٤ - مسألة التعذيب بالنار ..... ١١٨
- ١٣٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ ..... ١١٨



- ١٣٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ التَّوَمِّ ..... ١١٩
- ١٣٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتْ النَّارُ ..... ١٢١
- ١٣٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتْ النَّارُ ..... ١٢٢
- ١٣٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ..... ١٢٣
- ١٤٠ - بَاب الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ ..... ١٢٥
- ١٤١ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ ..... ١٢٥
- ١٤٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ ..... ١٢٧
- ١٤٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْقَيْءِ وَالرُّعَافِ ..... ١٣٠
- ١٤٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ بِالتَّيْبِذِ ..... ١٣٢
- ١٤٥ - بَاب فِي الْمَضْمُضَةِ مِنَ اللَّبَنِ ..... ١٣٥
- ١٤٦ - بَاب فِي كَرَاهَةِ رَدِّ السَّلَامِ غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ ..... ١٣٥
- ١٤٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي سُورِ الْكَلْبِ ..... ١٣٨
- ١٤٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ ..... ١٤١
- ١٤٩ - بَاب فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ..... ١٤٢
- ١٥٠ - بَاب الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِلْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ ..... ١٤٣
- ١٥١ - مقدار الذراع والميل الشرعى ..... ١٤٣
- ١٥٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ أَغْلَاهُ وَأَسْفَلَهُ ..... ١٤٤
- ١٥٣ - مبحث الحديث المعلوم ..... ١٤٥
- ١٥٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ظَاهِرِهِمَا ..... ١٤٦
- ١٥٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالتَّغْلِيْنِ ..... ١٤٦
- ١٥٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالْعِمَامَةِ ..... ١٤٨
- ١٥٧ - مسألة العمامة ..... ١٤٨
- ١٥٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ ..... ١٥١
- ١٥٩ - بَاب هَلْ تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ ..... ١٥٢



- ١٦٠ - بَاب مَا جَاءَ أَنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ ..... ١٥٤
- ١٦١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ بَعْدَ الْغُسْلِ ..... ١٥٤
- ١٦٢ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا التَقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ ..... ١٥٤
- ١٦٣ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ ..... ١٥٥
- ١٦٤ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَسْتَقِظُ فَيَرَى بِلَالًا وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا ..... ١٥٦
- ١٦٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ ..... ١٥٧
- ١٦٦ - مبحث ان للمرأة منيا ..... ١٥٧
- ١٦٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثُّوبَ ..... ١٥٨
- ١٦٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثُّوبَ ..... ١٥٨
- ١٦٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنْبِ يَتَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ ..... ١٦٠
- ١٧٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ لِلْجُنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَامَ ..... ١٦٢
- ١٧١ - بَاب مَا جَاءَ فِي مُصَافَحَةِ الْجُنْبِ ..... ١٦٢
- ١٧٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ ..... ١٦٣
- ١٧٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْتَدْفِي بِالْمَرْأَةِ بَعْدَ الْغُسْلِ ..... ١٦٤
- ١٧٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّيْمُمِ لِلْجُنْبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ ..... ١٦٤
- ١٧٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ ..... ١٦٥
- ١٧٦ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ..... ١٦٩
- ١٧٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ ..... ١٦٩
- ١٧٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ..... ١٧٢
- ١٧٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ أَنَّهَا لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ ..... ١٧٣
- ١٨٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنْبِ وَالْحَائِضِ أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ ..... ١٧٣
- ١٨١ - بَاب مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ ..... ١٧٤
- ١٨٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي مُوََاكَلَةِ الْجُنْبِ وَالْحَائِضِ وَسُورَهُمَا ..... ١٧٥
- ١٨٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ تَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ ..... ١٧٦



- ١٨٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِثْبَانِ الْحَائِضِ ..... ١٧٧
- ١٨٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ ..... ١٧٨
- ١٨٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ الثَّوْبِ ..... ١٧٩
- ١٨٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَمْ تَمَكُّثُ النَّفْسَاءُ ..... ١٨٠
- ١٨٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغَسْلِ وَاحِدٍ ..... ١٨١
- ١٨٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ تَوَضُّأً ..... ١٨٢
- ١٩٠ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ ..... ١٨٢
- ١٩١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْمَوْطِإِ ..... ١٨٢
- ١٩٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّيْمُمِ ..... ١٨٣
- ١٩٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا ..... ١٨٦
- ١٩٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ يُصِيبُ الْأَرْضَ ..... ١٨٦



**منهاج السنن**  
**شرح**  
**جامع السنن**

**الجزء الثاني**  
**من ابواب الصلوة**



### حقوق الطبع ميحفوظة عند مكتبة الحقانية

- اسم الكتاب : منهاج السنن الجزء الاول .
- اسم المؤلف : شيخ الحديث حضرت مولانا مفتى محمد فريد دامت بركاته العاليه .
- المصحح : مولوى مفتى احمد عباس صاحب، مفتى دارالعلوم صديقيه، زروبي، صوابى
- الكتابة بواسطة الحاسوب : حافظ محمد ولى (البغلانى)
- راجعه وخرّج احاديثه : حافظ مولوى محمد ولى (البغلانى)
- الطبعة :
- العنوان : (الف) : مؤتمراالمصنفين دارالعلوم حقانيه اكوره ختك (بشاور)
- (ب) : مقام وداك خانه زروبي، تحصيل صوابى و ضلع صوابى .
- الناشر : مكتبه حقانيه محله جنگى بشاور باكستان
- مدير المكتبة : الحاج مولانا جلال الدين حقانى حفظه الله .



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين وعلى آله واصحابه اجمعين.

## ابوابُ الصلوة

لما فرغ الامام الترمذى عن ابواب الطهارة التى كانت من جملة شروط الصلوة شرع فى ابواب الصلوة التى هى المشروطة ولذا قدم الطهارة عليها.

**فائدة :** اعلم ان الخارج المتعلق بالحكم ان كان مؤثراً فيه فهو علة، والآ فان كان مفضياً فهو سبب، والآ فان توقف عليه وجوده فهو شرط، والآ فان كان دالاً عليه فهو العلامة، وقدم الصلوة على سائر العبادات لكونها اهمها واعتمها واقدّمها، روى الامام الطحاوى فى شرح معاني الآثار عن بعض السلف ان آدم عليه السلام لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت الصبح، وفدى اسحاق عند الظهر فصلى ابراهيم عليه السلام اربعاً فصارت الظهر وبعث عزيز عليه السلام فليل له كم لبث فقال يوماً فرأى الشمس فقال اوبعض يوم فصلى اربع ركعات فصارت العصر اربعاً، وغفر لداود عليه السلام عند المغرب فقام فصلى اربع ركعات فجهد فجلس فى الثالثة فصارت المغرب ثلاثاً، واوّل من صلى العشاء الآخرة نبينا عليه الصلوة والسلام، انتهى.

**فائدة :** اختلفت الصحابة ومن بعدهم فى تعيين الذبيح هل هو اسماعيل او اسحاق عليهما السلام، وسياق سورة والصفات يؤيد انه اسماعيل عليه السلام وكان الشيخ الانور يعميل الى كون كليهما ذبيحين.

**اعلم :** ان الصلوة فى اللغة الدعاء وفى الشرع الاركان المخصوصة سميت بها لاشتغالها على الدعاء، وهل سبيله النقل حتى تكون الصلوة حقيقة شرعية فى هذه الاركان مجازاً لغوياً فى الدعاء او يقال استعمال اللفظ فى المنقول اليه مجاز راجح وفى المنقول عنه حقيقة مرجوحة، فيه اختلاف بين اهل الاصول واستظهر الاول فى الغاية، وقيل هى فى اللغة التلحين والعلاقة ان الاركان المخصوصة تلين المصلّى بالخشوع، وقيل هى من الصلّوين عرقان عن يمين الذنب وشماله او العظمان التاتيان عند العجيزة والعلاقة ان الاركان المخصوصة مشتملة على تحريك الصلوة عند الركوع والسجود وقيل هلى الرحمة والعلاقة ان الاركان المخصوصة سبب للرحمة وقيل غير ذلك



﴿قوله عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ قد مرّ في أوّل الكتاب ان فيه اشارة الى ان الاحاديث المروية في هذا الكتاب مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

المواقيت جمع ميقات وهو الوقت المطلق او وقت قدر فيه عمل من الاعمال وربما يستعمل في المكان ايضا.

**فائدة :** قال المشايخ فرضت الصلوات الخمس ليلة الاسراء وكانت الصلوات قبله صلاتين، قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ﴿قوله أَمَّنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام﴾ فان قيل : فيه اقتداء المفترض بالمتنفل، قلنا : كان جبرئيل عليه السلام ملقنا لا اماما حقيقة، وعلى تقدير تسليم انه كان اماما حقيقة كما هو الظاهر المتبادر يقال ان هذه الامامة كانت صبيحة الليلة والمجمل قبل البيان لا يكون مفروض العمل فهذا اقتداء بالمتنفل او يقال ان هذا حديث الزمان المتقدم فيكون منسوخا بالاحاديث المتأخرة، وقال القاضي ابوبكر ان جبرئيل عليه السلام كان مامورا كما يدل عليه ما في حديث مالك من قول جبرئيل عليه السلام : (وبهذا أمرت) فتكون صلوة المفترض خلف المفترض.

**فائدة :** لا يمنع اقتداء الانس بالملك لهذا الحديث وكذا بالجن كما في الاشباه وهذا عند عدم خفاء حالهما. ﴿قوله عِنْدَ الْبَيْتِ﴾ وفي رواية الامام الشافعي رحمه الله عند باب البيت، فان قيل ان الباب شرقي البيت فلا يمكن توسط البيت بينه وبين بيت القدس كما ورد في رواية احمد، قلنا : روى الطبراني انه كان يصلّى الى البيت في مكة ثم حول الى القدس فصلّى اليه في مكة ثلاث حجج، فلعل التوسيط كان في هذه الحجج الثلاث بعد الاسراء، وكان الاسراء بعد ما نبى بخمسة اعوام كما ذكره السهيلي، واما على قول من قال ان الاسراء كان قبل الهجرة بسنتين او ثلاث فلا بد من ان يقال ان التوسيط لم يكن امرا حتميا كما ان توسط مقام ابراهيم عند اداء ركعتي الطواف ليس امرا حتميا، او ان يقال انه عليه الصلوة والسلام كان يصلّى في مكة الى بيت القدس فقط كما هو رأى بعض اهل العلم. ﴿قوله مَرَّتَيْنِ﴾ اى في يومين كما هو صريح في الرواية، علمه المواقيت وكذا علمه الوضوء كما في رواية ابن ماجة، ولا يخفى ما في التعليم القولي بعد التعليم الفعلي من الاهتمام. ﴿قوله فَصَلَّى الظُّهْر﴾ قال السهيلي اهل الصحيح متفقون على ان هذه القصة كانت في الغد في ليلة الاسراء، وقال نافع بن جبير نزل حين زاغت الشمس ولذلك سميت الظهر بالاولى، وما اخرج به الدار قطنى : (اتانى جبرئيل عليه السلام حين طلع



(١) ففي سنده محبوب بن الجهم وهو ضعيف وفيه نكارة، ثم قيل في توجيه نزوله في الظهر دون الفجر مع فرضية الخمس انه نام عند صلوة الفجر فلم يزل جبرئيل عليه السلام وهذا خطأ واختلط على هذا القائل هذه الواقعة بواقعة ليلة التعريس وعبر بعض الرواة عن ليلة التعريس بليلة الاسراء فزاد الامر غمة، وقيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الفجر والعصر قبل فرضية الخمس فرضاً او تطوعاً فلم تكن اهمية في الابتداء بتعليم الفجر، وقال الحافظ ابن كثير ان النبي صلى الله عليه وسلم هبط معه الانبياء عليهم السلام فصلّى بهم في بيت المقدس لما حانت الصلوة ويحتمل انها الصبح يومئذ وتظاهرت الروايات على انه اقهم بييت المقدس والظاهر انه بعد رجوعه اليه. ﴿قوله حينَ كَانَ الْفَيْءُ﴾ وهو ظل الشمس بعد الزوال، قال الحافظ ابن حجر ان زوال الشمس اول وقت الظهر، هو الذي استقر عليه الاجماع. ﴿مِثْلَ الشَّرَاكِ﴾ اى قدر شراك التعل وليس هذا القدر على معنى التحديد ولكن الزوال لا يستبان الا بأقل ما يرى من الفئ واقله فيما يقدر هو ما بلغ الشراك او نحوه وليس هذا المقدار مما يتبين به الزوال في جميع ايام السنة وفي جميع البلدان بل هو محمول على بعض ايام السنة وعلى مثل مكة فاذا كان اطول يوم في السنة واستوت الشمس فوق الكعبة لم ير لشيء من جوانبها الظل وذلك في يومين - ٢٩ مايو ، ١٤ - يوليو (جولائى) . ﴿قوله كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَ ظِلِّهِ﴾ المراد من كون الظل قدر الشراك وكونه مثل الشيء ما سوى فئ الزوال بدليل ما رواه النسائي فصلّى الظهر حين زالت الشمس وكان الفئ قدر الشراك وبدليل ان لفظ الفئ يدل معنى الرجوع فلا يصح اطلاقه على ما هو للاشياء عند الاستواء وبدليل انه لو أُريد منه جميع الظل لزم ان يصلي الظهر بل العصر حين الظهيرة قبل الزوال في بعض البلاد. ﴿قوله كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَ ظِلِّهِ﴾ هذا من عكس التشبيه.

**اعلم :** ان حديث جبرئيل عليه السلام يدل على دخول العصر عند كون ظل الشيء مثله وهو مذهب مالك والشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد رحمهم الله، ورواه حسن بن زياد عن الامام ابي حنيفة رحمه الله وافق به صاحب الدر المختار واختاره الطحاوى، وفي الفتاوى الظهيرية وخزانة المفتين ان ابا حنيفة رحمه الله رجع الى المثل الاول.

وتفصيل المقام انه ذكر محمد في الموطأ والمبسوط انه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثليه، ولكن آخر وقت الظهر عند ابي حنيفة رحمه الله لم يصرح به في كتب ظاهر الرواية واختلفت الروايات عنه، فالرواية المشهورة عنه ان وقته ينتهى الى المثلين



واختاره اصحاب المتون وجعله صاحب النهاية ظاهر الرواية وفيه نظرٌ وصححه صاحب البدائع والمحيط والينابيع واختاره اكثر الشارحين، والرواية الثانية عنه انه ينتهى الى المثل الاول، وبعده وقت العصر وهى رواية الحسن بن زياد عنه كما مرّ، والرواية الثالثة عنه اذا صار ظلّ كل شئ مثله خرج وقت الظهر ولم يدخل وقت العصر حتّى يصير ظلّ كل شئ مثليه وهى رواية اسد بن عمرو عنه، والرواية الرابعة عنه اذا صار الظلّ اقلّ من قائمتين يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتّى يصير قائمتين، رواه المعلى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله، وقيل ان المثل الثانى مشترك بين الظهر والعصر، وبهذا القول يسهل الجمع بين روايات ابي حنيفة رحمه الله ولكن الفقهاء لم يذكروا هذا القول فيما علمت.

**فائدة :** لم يقل بالوقت المهمل بين الظهر والعصر الا الشافعى فانه قال ان بينهما وقتاً قدر لحظة يسيرة، والا ابو حنيفة فى رواية اسد بن عمرو ورواية المعلى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وقال بالاشتراك مالك وروى عن الشافعى ايضاً قالاً اذا صار ظل كل شئ مثله دخل وقت العصر ويبقى وقت الظهر قدر ما يصلى اربع ركعات ثم يتمحض الوقت للعصر، وروى عن مالك انه يمتد وقت الظهر الى الغروب فالوقت المشترك يكون ممتداً الى الغروب، دليل الرواية المشهورة عنه فى آخر وقت الظهر حديث الباب حيث ورد فيه وصلى المرّة الثانية الظهر حين كان ظل كل شئ مثله لوقت العصر امس، فان قيل هذا يدل على الاشتراك بين الظهر والعصر، قلنا : ما رواه مسلم وغيره عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً : (وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر) (١) يدل على نفى الاشتراك وكذا على نفى الفاصلة وهو الآخر من حديث جبرئيل عليه السلام والاصحّ اسناداً منه فيكون مرجحاً ومأخوذاً به ولا يبعد ان يكون لفظ الحديث صلى بي الظهر حين كان ظله مثله اى انقضت الصلوة فى ذلك الوقت لا انه ابتداء الصلوة فيه، فرواه بعض الرواة بالمعنى على زعمه، ولنا ما رواه مالك فى الموطأ عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً : (صل الظهر اذا كان ظلك مثلك) (٢) وكذا ما رواه البخارى فى باب اذان المسافرين اذا كانوا جماعة، عن ابي ذر قال : (كنا مع النبی صلى الله عليه

١ \_ رواه مسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب اوقات الصلوات الخمس، ورواه النسائى فى كتاب المواقيت، باب آخر وقت المغرب، ورواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى المواقيت، ورواه احمد فى مسند الكثرين من الصحابة، باب مسند عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنه.

٢ \_ رواه مالك فى موطاه فى كتاب وقوت الصلوة، باب وقوت الصلوة، وانفر به مالك.



وسلم فأراد المؤذن ان يؤذن فقال له ابرد، ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرد، ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرد، حتى ساوى الظل التلول - اى فابرد حتى ساوى، او يقول له ابرد حتى ساوى - فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر من فيح جهنم<sup>(١)</sup> فهذا الحديث دليل انه صلى بعد ذهاب المثل الاول بل بعده ذهاب كثير من المثل الثاني فان التلول لانبساطها على الارض وعدم ارتفاعها لا يظهر لها ظل الا بعد ذهاب كثير من وقت الظهر فكيف اذا ساواها الظل وكذا هو دليل على ان التأخير كان للابراء دون الجمع الحقيقى بين الظهر والعصر، فان قيل : يعارضه ثم صلى العصر حين صار ظل كل شئ مثله، قلنا : لا يبعد ان يقال ان حديث جبرئيل مقدم وحديث جابر وابى هريرة رضي الله تعالى عنهما مؤخر فيؤخذ بالآخر فالآخر، او ان يقال ان وقت الظهر في المثل الاول داخل بيقين وفي المثل الثاني تعارضت الاحاديث فدخل الشك في بقاء وقت الظهر واليقين لا يزول بالشك، نعم الاحوط ما ذكره العلامة الشامي عن شيخ الاسلام ان الاحتياط ان لا يؤخر الظهر الى المثل الثاني وان لا يصلى العصر حتى يبلغ المثلين ليكون مؤدياً للصّلاتين في وقتها بالاجماع، ومثله في فتح القدير. ﴿قوله حينَ وَجَبَتْ الشَّمْسُ﴾ فالمدار على الغروب دون زوال حمرة المشرق، ﴿قوله حينَ غَابَ الشَّفَقُ﴾ وهو الاحمر عند الجمهور وروى عن ابن عمر وابن عباس وهو رواية اسد بن عمرو عن ابى حنيفة وفي النهر والدر المختار واليه رجع الامام وقيل لم يصح رجوع ابى حنيفة الى هذا القول وهو الابيض عند ابى حنيفة وقال به الشافعى في القديم ومالك في رواية وروى عن ابى بكر الصديق ومعاذ بن جبل، وبالجمله ان الشفق مشترك بين البياض والحمرة ولم يرد في تعيينه حديث صريح والآثار واقوال ائمة اللغة فيه متخالفة، نعم ظاهر ما رواه الترمذى عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً يؤيدنا حيث ورد فيه فان آخر وقتها حين يغيب الشفق واول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الافق، وقال الطحاوى في ترجيح مذهب الامام الاعظم ما حاصله انهم اجمعوا على ان الحمرة اللتى قبل البياض من وقت المغرب وانما اختلافهم في البياض الذى بعدها فقال بعضهم حكمه حكم الحمرة وقال الآخرون حكمه حكم خلاف الحمرة فنظرنا في ذلك فرأينا الفجر فوجدنا الحمرة والبياض وقتاً لصلوة واحدة فالنظر على ذلك ان يكون البياض والحمرة في المغرب ايضاً وقتاً لصلوة واحدة، انتهى، واختلف مشائخنا في الترجيح والافتاء فالاختياط ان يصلى المغرب قبل ذهاب الحمرة والعشاء

١ - رواه البخارى في كتاب الاذان، باب الاذان للمسافر اذا كانوا جماعة والاقامة وكذلك، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب اوقات الصلوات الخمس، وايضاً رواه غيرهم من اصحاب السنن.



بعد ذهاب البياض خروجًا عن الاختلاف.

**فائدة :** وفي الشامية ان التفاوت بين الفجرين وكذا بين الشفقين الاحمر والابيض انما هو بثلاث درج، انتهى . وفي التصريح اذ قد علم بالتجربة ان انحطاط الشمس أول الصبح الكاذب وآخر الشفق ثمانية عشر درجة، وفي الحاشية ان المراد من الانحطاط في الجنابين انحطاط مركز الشمس من الافق الشرقي او الغربي وهو قدر ثمانية عشر درجة ويقطعه الفلك الاعظم في ساعة وخمس ساعة وهذا مجموع الصبحين الكاذب والصادق ومن ذلك المجموع خمس ساعة حصّة الصبح الكاذب، والساعة الواحدة حصّة الصبح الصادق ، انتهى، قلت وصرح المشايخ بتفاوت الوقت بين طلوع الفجر الصادق وطلوع الشمس وكذا بين غروب الشمس وغروب البياض بتفاوت المواسم والبلاد، والمشاهد في ديارنا قدر ساعة وربع ساعة. ﴿قوله هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ﴾ فان قيل ظاهر هذا الحديث يوم ان الصلوات الخمس كانت مشروعة لمن قبله فهل الامر كذلك اولاً؟ ، اجاب عنه ابوبكر ابن العربي بان معناه ان الوقت الموسع والمحدود بالطرفين الأول والآخر مثله وقت الانبياء من قبلك، واجاب عنه الحافظ ابن حجر بان هذا وقت الانبياء باعتبار التوزيع عليهم بالنسبة لغير العشاء اذ مجموع هذه الخمس من خصوصياتنا، واما بالنسبة اليهم فكان ما عدا العشاء مفرقاً فيهم، اى مراد الحديث ثبوت المجموع الآ العشاء لجميع الانبياء لا ثبوت المجموع الآ العشاء لكل واحد من الانبياء، وحكى القارى عن الطيبي ورجحه ان العشاء كانت الرّسل تصلّيها نافلة لهم ولم تكتب على امهم كالتعهد، فيكون المراد من الوقت اعمّ من ان يكون وقت الفرض او التطوع. ﴿قوله وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ﴾ فان قيل يلزم منه انه عليه الصلوة والسلام صلى المغرب في الوقتين المتفاوتين والامر ليس كذلك، قلنا : المراد منه غيرالمغرب، فان قيل : هذه الجملة تعارض بالقرينة السابقة لانها توهم ان يكون الوقتان الّذان صلى فيهما خارجين من الميقات والامر ليس كذلك، قلنا : ان المراد من الوقت الوقت المختار لا وقت الجواز، وفيه انه يلزم منه كون الطرفين خارجين عن الوقت المختار والامر ليس كذلك، وقال اليعمرى معناه ان الوقت هذان وما بينهما فتبين بفعله الوقتان الّذان صلى فيهما وبين ما لم يصل فيهما بقوله عليه الصلوة والسلام ، فان قيل : فعلى هذا يلزم خروج وقت العشاء، بعد الثالث وكذا خروج وقت المغرب قبل غيوب الشفق، قلنا: مراد اليعمرى وقت الاختيار لا وقت الجواز. ﴿قوله وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي الْمَوَاقِيتِ قَدْ رَوَاهُ - الخ﴾ اشارة الى شهرة حديث جابر، قوله وقال محمد اصح شئى في المواقيت حديث جابر، وقال ابن قطان في كتابه هذا الحديث يجب ان يكون



مرسلاً لأن جابراً لم يذكر من حدّثه بذلك وجابر لم يشاهد ذلك صبيحة الاسراء لما علم انه انصارى، قلت : وهذا الارسال انما يأتى اذا كانت الرواية قال جابر جاء جبرئيل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم حين زالت الشمس كماهى المذكورة في نصب الراية، بخلاف ما ثبت في النسخة المروجة اى عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا يجب كونه مرسلاً.

## بَابُ مِنْهُ

اى من جاء في مواقيت الصلوة، وهذا الباب كالفصل من الباب السابق ولعل قصده من هذا الباب دفع ما يتوهم من الحديث السابق من ان للمغرب وقتاً واحداً. ﴿قوله وَآخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ﴾ فيه دلالة على عدم الوقت المشترك والمهمّل ﴿قوله حِينَ تَصْفُرُ الشَّمْسُ﴾ اختلفوا في آخر وقت العصر فقال ابو ثور يمتد الى الاصفرار وهو قول احمد، وروى عن مالك ان آخره اذا صار ظل كل شئ مثليه، وروى عنه انه يمتد الى الغروب وهو قول الجمهور، فالمراد في حديث الباب ان آخر وقت الاختيار الى الاصفرار، واما مطلق وقت العصر فممتد الى الغروب بدليل من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر، والمراد من الاصفرار ان لا تحار العين فيها وقيل ان يمكن اطالة النظر اليها، وقيل ان يتغير الشعاع على الحيطان. ﴿قوله وَإِنْ أَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ - الخ﴾ التقيد بالآخرة احتراز عن المغرب لانه يطلق عليه العشاء ايضاً، ولما يجب التنبيه له ان الوقت بعد طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس مثل الوقت بين غروب الشمس الى مغيب الشفق الابيض في ذلك اليوم، نعم يبقى بعد مغيب البياض المنتشر بياض مستطيل شبه الصبح الكاذب. ﴿قوله حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ﴾ قال الاصطخري من الشافعية ان وقت العشاء ممتد الى نصف الليل وهو قول الشافعى ومالك، وروى عن مالك انه ممتد الى ثلث الليل لغير صاحب الضرورة، وعندنا يحمل الحديث على آخر وقتها المستحب، اعلم : ان تاخير العشاء الى ثلث الليل مستحب عندنا وبه قال مالك والشافعى في قول، وقال السرخسى في المبسوط فاما آخر وقت العشاء فقد مال في الكتاب الى نصف الليل والمراد بيان وقت اباحة التأخير، واما وقت الادراك فيمتد الى طلوع الفجر الثانى، انتهى، والتاخير الى نصف الليل مباح وبعده مكروه تحريماً او تنزيهاً، واختار الطحاوى والمحقق ابن امير الحاج الثانى، وحكى ابن عابدين عن الحلية عن خزانة الاكمل استحباب التأخير الى نصف الليل وقال انه الاوجه دليلاً للاحاديث الصحيحة، والدليل على كون وقت العشاء ممتداً الى الفجر الثانى انه اجمعوا على ان وقت العشاء والوتر واحد واخر التهي صلى الله عليه وسلم الوتر الى آخر الليل فعلم منه ان وقت



العشاء ايضاً تمتد الى آخر الليل. ﴿قوله أخطأ فيه مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ﴾ حيث رواه مرفوعاً وائماً الصواب رواية الاعمش عن المجاهد قوله موقوفاً وكما قال البخارى مثله، قال ابو حاتم وابن معين، غير ان احمد والدارقطنى وابن حزم والبيهقى روه عن ابن فضيل مرفوعاً وابن فضيل ثقة من رجال البخارى وغيره والرفع زيادة وزيادة الثقات تكون مقبولة وعلى الاخص اذا تعدد الاسناد، وقال ابن الجوزى يجوز ان يكون الاعمش سمعه من مجاهد مرسلأ وسمعه من ابى صالح مسنداً، وقال ابن القطان لا يبعد ان يكون عند الاعمش فى هذا طريقان احدهما مرسلأ اى موقوفة والاخرى مرفوعة.

## بَابُ مِنْهُ

لم يوجد الباب فى بعض النسخ وعلى تقدير وجوده القصد منه ايراد الحديث المرفوع الصحيح فى ان للمغرب اولاً وآخرأ. ﴿قوله أتى النبى صلى الله عليه وسلم﴾ رجل قال الزرقانى فى شرح الموطأ ولم اقف على اسم الرجل وكان ذلك فى سفر وفى نصب الراية عن البيهقى والاشبه ان يكون قصة المسألة عن المواقيت فى المدينة وقصة امامة جبرئيل بمكة. ﴿قوله فَقَالَ أَقِمْ مَعَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى﴾ قال السندى كآته للتبرك والآ فلم يُعرف تقيّد الامر بمثل هذا الشرط، انتهى. ولا يبعد ان يقال ان الاقامة معه صلى الله عليه وسلم لم تورث المعرفة فيكون معنى الكلام اقم معنا فتعرف الاوقات ان شاء الله تعالى. ﴿قوله وَالشَّمْسُ بَيْنَاضٍ مُرْتَفِعَةٌ﴾ لاجبة فيه على تعجيل العصر. ﴿قوله فَأَقَامَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ﴾ وفى رواية ابى مسعود الانصارى عند ابى داؤد، ويصلى العشاء حين يسود الافق. ﴿قوله فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ إِلَى قُبَيْلٍ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ﴾ يدل على ان وقت المغرب يمتد الى غروب الشفق وهو القول القديم للشافعى رحمه الله، وقوله الجديد ان للمغرب وقتاً واحداً ضيقاً قدر خمس ركعات بطهارة وستر العورة واذان واقامة، وكلام الزعفرانى يدل على ان القول القديم ان له وقتاً واحداً، قال النووى ذهب المحققون من اصحابنا الى ترجيح القول بجواز تاخيرها ما لم يغيب الشفق، والجواب عن حديث جبرئيل عليه السلام حيث صلى المغرب فى اليومين حين غربت الشمس من ثلاثة اوجه : الاول : انه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز وهذا جار فى كل الصلوات سوى الظهر، والثانى : انه متقدم فى اول الامر بمكة واحاديث امتداد وقت المغرب الى غروب الشفق متأخرة فى اواخر الامر بالمدينة فوجب اعتمادها، والثالث : ان هذه الاحاديث اصح اسناداً من حديث جبرئيل فوجب تقديمها، انتهى بحذف يسير. ﴿قوله كَمَا بَيَّنَّ هَذَيْنِ﴾ الكاف زائدة وفى رواية مسلم وقت



صلوتكم بين ما رأيتم، ولا يخفى ما في هذا النوع من البيان من اهتمام المواقيت.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيسِ بِالْفَجْرِ

التغليس التبكير في الغلس، والغلس بالفتحتين ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح كذا في النهاية، اجمعوا على أن جواز الاسفار والتغليس، واختلفوا في الافضل فذهب مالك والشافعي واحمد الى ان الافضل هو التغليس بداية ونهاية، وذهب ابو حنيفة وابي يوسف الى ان الافضل هو الاسفار بداية ونهاية، وقال محمد ان الافضل هو التغليس في البداية، والاسفار في النهاية واختاره الطحاوي، وروى عن الطحاوي ان من كان من عزمه تطويل القراءة فالافضل ان يبدأ بالتغليس بها ويختم بالاسفار، وان لم يكن من عزمه تطويل القراءة فالاسفار اعظم من التغليس. **﴿قوله مُتَلَفَّعَاتٍ﴾** مأخوذ من التلفع وهو شد اللفاح وهو ما يغطي الوجه ويتلحف به، وفي النهاية هو ثوب يجلب به الجسد كساءً كان او غيره. **﴿قوله بِمُرُوطِهِنَّ﴾** جمع المرط وهو كساء من صوف او خز يؤتزر به. **﴿قوله مَا يُعْرَفَنَّ مِنَ الْغَلَسِ﴾** قال النووي ما يعرفن، أنساءً هُنَّ أم رجال اى لا يظهر للرأى الا الاشباح، وقيل لا يعرف اعيانها فلا يفرق بين فاطمة وعائشة لعدم تبين الهيئة، فلا يرد ان الغلس لا يدخل له في عدم المعرفة لان المتلفع مانع عن المعرفة في النهار ايضاً.

**اعلم :** ان الظاهر من رواية ابن ماجة والطحاوي ان لفظ من الغلس مدرج من الراوى. **﴿قوله مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ﴾** لكن روى الطحاوي عن انس رضى الله تعالى عنه قال صلى بنا ابوبكر صلوة الصبح فقرأ سورة آل عمران فقالوا قد كادت الشمس تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين، وروى عن السائب بن يزيد قال صليت خلف عمر الصبح فقرأ فيها بالبقرة فلما انصرفوا استشرفوا الشمس فقالوا طلعت، فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين، انتهى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ

هذا الباب لمذهب العراقيين وقال الزبيدي في الاتحاف ان الحافظ ابن حجر اختار الابتداء بصلوة الفجر مسفراً بحيث يمكنه ترتيب اربعين آية او اكثر ثم اعادته ان ظهر فساد وضوءه، وحدّ الاسفار عند مشائخنا ان يمكنه اعادة الطهارة ولو من حدث اكبر واعادة الصلوة على الحالة الاولى قبل طلوع الشمس، وهذا انما يتيسر اذا كان انقضاء الصلوة قبل طلوع الشمس بقدر نصف الساعة.

**اعلم :** ان النبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه التغليس بالفجر كما مرّ في الباب السابق والاسفار به كما روى الطحاوي عن ابي طريف وكان شاهداً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم



حصن الطائف فكان يصلى بنا صلاة الفجر حتى لو ان انساناً رمى نبلة ابصر مواقع نبلة ، وروى عن جابر يقول : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر الفجر كما سمها) ، وروى الشيخان عن ابى برزة الاسلمى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (كان يفتل عن صلاة الفجر حين يعرف الرجل جليسه) (١) قلت : وهذا الحديث يدل على الاسفار فهاية لابتداء ، وروى الشيخان عن ابن مسعود قال ما رثيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لميقاتها الا صلاتين ، صلاة المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها ، وفي لفظ مسلم قبل ميقاتها بغلس ، قلت : افاد هذا الحديث ان المعتاد كان غير التغليس ، وكان عليه الصلاة والسلام يفعل الافضل وقد يفعل غير الافضل توسعة على الامة ولم يعلم من هذه الروايات ان ايهما افضل ، الاسفار او التغليس ، فان قيل ، حديث ابن مسعود يعلم منه ان الاسفار افضل لكونه معتاداً ، قلنا ، يعارضه حديث الباب السابق فانه يدل على كون التغليس معتاداً فالظاهر ان تعامله صلى الله عليه وسلم يختلف بين الاسفار مرة وبين التغليس مرة أخرى ولكن للحنفية تشريع قولى عام فى حديث الباب وليس للمخالفين تشريع قولى عام لعدم ورود غلّسو بالفجر ، ومن الاصول تقديم مثل التشريع القولى العام على الفعل والوقائع الجزئية ، على ان فى الاسفار تكثير الجماعة . ﴿قوله وَقَدْ رَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ﴾ وروى الطحاوى عن ابراهيم باسناد صحيح ما اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شىء ما اجتمعوا على التنوير . ﴿قوله وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ مَعْنَى الْإِسْفَارِ أَنْ يَضِحَ الْفَجْرُ فَلَا شَكَّ فِيهِ﴾ يضح مضارع من وضح يضح معناه الظهور ، قال الشيخ ابن الهمام وتاويله بان المراد تبين الفجر حتى لا يكون شك فى طلوعه ليس بشىء اذ ما لم يتبين لا يحكم بجواز الصلاة فضلاً عن اصابة الاجر المفاد بقوله فانه اعظم للاجر ، وفى بعض رواياته ما ينفى هذا التاويل وهو رواية الطحاوى (اسفروا بالفجر ، فكلما اسفرتم فهو اعظم للاجر) حيث تدل على ان الاسفار يقبل الزيادة وعلى ان المندوب هو التأخير ، والمخالقون بنوا الامر على التبين والتبكير دون زيادة التبين والتأخير ، فان قيل : روى ابوداؤد حديث ابى مسعود الانصارى ، وفيه (صلى الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة اخرى فاسفر هاتم كانت صلوته بعد ذلك التغليس حتى مات ولم يعد الى ان يسفر) (٢)

١ - رواه البخارى فى كتاب مواقيت الصلاة ، باب ما يكره من السمر بعد العشاء ، ورواه مسلم فى كتاب المساجد

ومواضع الصلاة ، باب استحباب التبكير بالصبح فى اول وقتها .

٢ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلاة ، باب فى المواقيت .



قلنا : روى هذا الحديث عن الزهري الثقات الاثبات كمالك ومعمرو وابن عيينة والليث وشعيب بن ابي حمزة وغيرهم ولم يذكروا الوقت الذى صلى فيه ولم يفسروه، وأما تفرد بتفسير الوقت من اصحاب الزهري اسامة بن زيد الليثي وهو متكلم فيه لانه وان وثقه بعض فقد ضعفه يحيى بن سعيد واحمد والدارقطني فلا يقبل ما تفرد به مخالفاً عن الائمة الاثبات.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّعْجِيلِ بِالظُّهْرِ

يستحب تاخير الصلوات كلها عند ابي حنيفة ما عدا المغرب وظهر الشتاء والربيع والجمعة كالظهر كما صرح به الاسيجابي وفي عمدة القارى مذهبا التكبير يوم الجمعة لما ثبت في الصحيح : (انهم كانوا يرجعون من صلوة الجمعة وليس للحيطان ظل يستظلون به من شدة التكبير لها اول الوقت) (١) وفيها ايضاً ان استحباب الابراد بالظهر انما هو في شدة الحر فقط لا في الصيف مطلقاً وهو اوفق بالحديث، ويستحب تعجيل الصلوات كلها عند الشافعي رحمه ما عدا العشاء، ويستحب تاخير الصبح عند احمد في شدة الحر واختلفت الاقوال عن مالك فعنه التاخير الى ان يصير الفيئ ذراعاً شتاءً وصيفاً وروى عنه انه كره ان يصلى الظهر في اول وقتها وحجتنا ما رواه البخارى عن انس رضى الله تعالى عنه قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بكر بالصلوة واذا اشتد الحر ابرد بالصلوة) (٢) والمراد من الصلوة الظهر لان السائل سأل عن انس الظهر ، وكذا حجتنا ما رواه البخارى ومسلم عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم) (٣) وكذا ما اخرج الحافظ في التلخيص حديث المغيرة من طريق الخلال (و كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم الابراد)، والجواب عن حديث الباب انه محمول على الشتاء وانه ورد في الباب احاديث فعلية كحديث الباب، وقولية وهى تؤيدنا، وان فعله عليه الصلوة والسلام مختلف فلايقوم حجة على الخصم وقيل احاديث التعجيل محمولة على ابتداء الامر وهذا

١ \_ رواه البخارى في كتاب المغازى، باب غزوة الحديبية، ورواه مسلم في كتاب الجمعة، باب صلوة الجمعة حين نزول الشمس ورواه غيرهم من اصحاب السنن ايضاً.

٢ \_ رواه البخارى في كتاب الجمعة، باب اذا اشتد الحر يوم الجمعة، ورواه النسائي في كتاب المواقيت، باب تعجيل الظهر في البرد.

٣ \_ رواه البخارى في كتاب مواقيت الصلوة ، باب الابراد بالظهر في شدة الحر، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب استحباب الابراد بالظهر في شدة الحر.....



الجواب حسن لكنه لايجرى في حديث الباب لعدم امكان النسخ بعد وفات النبي صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله مِنْ أَجْلِ حَدِيثِهِ الَّذِي رَوَى - الخ﴾ اى انكر شعبة على تفصيل مقدار ما يُغنيه، وهو ما زاده انه قيل يا رسول الله وما يغنيه، قال خمسون درهماً، لكن الصحيح انه متابع عليه، رواه زبيد عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد مثل ما روى حكيم بن جبير كما سيأتى على ان بعض افراد الناس يغنيه خمسون درهماً لكثرة عياله فيكون مآل حديث حكيم بن جبير وحديث غيره واحد. ﴿قوله قَالَ يَحْيَى وَرَوَى لَهُ سُفْيَانُ وَزَائِدَةُ﴾ اى قال يحيى بن سعيد القطان و روى عن حكيم بن جبير سفیان وزائدة. ﴿قوله وَلَمْ يَرِ يَحْيَى بِحَدِيثِهِ بِأَسَا﴾ اى لم ير يحيى بن سعيد، وما ذكره البعض انه يحيى بن معين فهو خطأ صريح. ﴿قوله قَالَ مُحَمَّدٌ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ - الخ﴾ اى كما روى عن حكيم بن جبير عن ابراهيم، ومال ابن العربي الى ان الترمذى اشار بذلك الى الاضطراب دون الاعتضاد.

### بَاب مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

اعلم : انه ليس في التأخير تحديد إلا بما رواه ابو داؤد من حديث ابن مسعود قال كان قدر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر في الصيف ثلاثة اقدام الى خمسة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام، والمراد ان يبلغ مجموع الظل الاصلى والزائد عليه هذا المقدار، وبلوغ الظل هذا المقدار في الشتاء كان لزيادة الظل الاصلى وفي الصيف كان للابراء بصلوة الظهر، هكذا قال شيخنا مولانا الغرغوشى. ﴿قوله فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ﴾ اى صلوة الظهر وقد ورد مصرحاً في حديث ابى سعيد الخدرى في الصحيح والابراء هو التأخير الى ان يبرد الوقت يقال ابرد اذا دخل في البرد، والافصح صلة الابراد بالباء، قال الحافظ العيني هو الاصل واما عن فيه تضمين معنى التأخير او بمعنى الباء، قال الحافظ ابن حجر اوهى للمجازاة اى تجاوزوا وقتها المعتاد، وهذا الحديث حجة واضحة على تأخير الظهر، وما قيل ان معناه التعجيل في أول الوقت فيردّه قوله فان شدة الحر من فيح جهنم وكذا يردّه ما ورد في رواية ابى ذر انتظر، انتظر. ﴿قوله مِنْ فَيَحِ جَهَنَّمَ﴾ سطوح الحر وفورانه، وفي صحيح البخارى : (واشتكت النار الى ربها قالت يا رب أكل بعضى بعضاً فاذن لها بنفسين ، نفس في الشتاء ونفس في الصيف اشد ما تجدون من



الحر واشد ما تجدون من الزمهرير) (١).

**فائدة :** في هذا الحديث تحقيقات ثمانية : الاول : في ان جهنم خلقت ام لا ، قالت المعتزلة تخلق يوم القيامة لان الخلق قبله عبث لافائدة فيه ، وقالت اهل السنة والجماعة انها مخلوقة الآن لظاهر قوله تعالى (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) وقوله تعالى (النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ). ولحديث الباب، ولحديث (اوقد على النار الف سنة حتى احمرت ثم اوقد عليها الف سنة حتى ابيضت، ثم اوقد عليها الف سنة حتى اسودت فهي سوداء مظلمة)، رواه الترمذى (٢) ولحديث ( افتحوا له بابا الى النار فيأتيه من حرها وسمومها (٣) والايعاد بالتحقق اشد تأثيرا في النفوس فلا يكون عبثا، والثاني : في انها في اى جهة ففي المظهرى عن قتادة كانوا يرون ان الجنة فوق السماوات وتحت العرش وان جهنم تحت الارضين السبع، وهكذا رواه الآلوسى عن انس رضى الله تعالى عنه، واخرج ابو الشيخ من طريق ابى الزعرار عن عبدالله قال الجنة في السماء السابعة العليا والنار في الارض السابعة السفلى، انتهى. قلت : اذا ثبت كون الارض والسماوات كرات متداخلة فالناويل في هذه الآثار مثل الناويل في قوله تعالى (وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ) مجال ويؤيده حديث رؤيته النار ليلة المعراج، لان كونها في مركز الارض ينافية ظاهرا للتعبير بالاسراء والمعراج وكذا عظم سعتها، والثالث : في انها حساسة لقوله تعالى (إِذَا رَأَوْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا). ولقوله تعالى (فَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) ولقوله تعالى (تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ) والرابع : في انها حارة فقط او لها طبقتان حارة وباردة، والمروى عن ابن عباس وابن مسعود وكعب الاحبار ومقاتل ومجاهد ان لها طبقتين كما في تنوير المقياس والسراج المنير وابن جرير والبحر المحيط وابن كثير وروح المعاني والمظهرى، وهو الراجح لان سائر الآثار ساكنة عن طبقه باردة لا انها نافية لها فافهم، الخامس : في ان الشمس حارة اولاً، فظاهر قوله تعالى (وَجَعَلْنَاهَا سِرَاجًا وَهَّاجًا) يدل على انها حادة وقالت الفلاسفة اليونانية ان الاجرام العلوية ليست فيها حرارة ولا برودة وقال اهل الهيئة الجديدة ان الشمس احر الاشياء في العالم وانها جذابة قوية في غاية الجذب، والسادس : ان ترتب الشئ على الاسباب الظاهرة لاينافى

١ - رواه البخارى في كتاب مواقيت الصلوة ، باب الابراء بالظهر في شدة الحر، ورواه مسلم في كتاب المساجد

ومواضع الصلوة، باب استحباب الابراء بالظهر في شدة الحر...

٢ - رواه الترمذى في كتاب صفة جهنم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب منه. وانفرد به الترمذى.

٣ - رواه ابوداؤد في كتاب السنة، باب في المسئلة في القبر وعذاب القبر.



الترتب على الاسباب الباطنة وهو واضح، والسابع : في ان الاسباب انما تؤثر عند عدم الموانع. والثامن : في دفع اشكالات : الاشكال الاول : انه يلزم من هذا الحديث ان لا يختلف البلاد في زمان واحد حرارة وبرودة وصيفاً وشتاءً والامر ليس كذلك، وأجيب منه بانه كما يختلف نفس الحرارة والبرودة باعتبار قرب الشمس وبعدها وباعتبار تحقق الموانع وارتفاعها فكذلك تختلف شدتهما باعتبار قرب الشمس وبعدها وليس هناك مانع عقلي من جذب الشمس شدة الحرارة كجذب المغناطيس الحديد وجذب القمر نور الشمس وجذب المرأة الحماة (آتشى شيشه) شعاع الشمس وحرارتها لاسمياً عند اهل الهيئة الجديدة فان الشمس عندهم احرا لاشياء وجذابة قوية، ولا يبعد ان يجاب عنه بان للاشياء الخارجية في العالم اسباباً ظاهرة وباطنة فالشريعة تتصدى لذكر الاسباب الباطنة التي تقصر العقول عن ادراكها، واما الظاهرة فالشريعة لاتنفىها فالسبب الظاهر لشدة الحر قرب الشمس والباطن فيح جهنم.

الاشكال الثاني : انه لادخل للنفس في شدة البرودة، وأجيب عنه بان لجهنم طبقتين حارة غاية الحرارة وباردة غاية البرودة والمراد من النفس اخراج النفس ففي الصيف تنفس الحارة وفي الشتاء الباردة اى على وجه التدرج لا دفعة واحدة، وعلى هذا الجواب يكون في قوله عليه الصلوة والسلام اشتكت النار تغليب يشمل الباردة ايضاً، ولو سلم ان لجهنم طبقة حارة فقط فالمراد من النفس اخراج النفس وادخالها على وجه التدرج فالاول سبب شدة الحرارة والثاني سبب احتباس الحرارة في جهنم فيتبرد الهواء لاحالة وبالجمللة فحديث الباب وحديث النفسين محمولان على الظاهر، وقيل فيح جهنم مجاز اى كانه من نار جهنم. ﴿قوله وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الرُّخْصَةَ لِمَنْ﴾ اى كائنه ﴿لِمَنْ يَنْتَابُ وَيَخْضُرُ مِنَ الْبُعْدِ وَالْمَشَقَّةِ﴾ اى لاجل المشقة والتأذى بالحر. ﴿قوله يَدُلُّ عَلَى خِلَافٍ مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ﴾ اعلم ان الامام الترمذى مجتهد منتسب للشافعى رحمه الله ويقلده في فروع غامضة دقيقة كما هو دأب تقليد جمهور المحدثين وكما هو دأب الامام الطحاوى وان هذه الطبقة من المنتسبين فوق اصحاب التخريج ويمكن ان يجاب عن الامام الشافعى بان الاحوال في السفر ايضاً ربما تختلف فتارة تجتمعون في ظل شجرة واحدة وتارة أخرى في اظلال اشجار متفرقة. ﴿قوله فَأَرَادَ أَنْ يُقِيمَ﴾ وفي رواية البخارى وابى عوانة فاراد المؤذن ان يؤذن للظهر، والتوفيق بينهما بان اقامته ما كانت تختلف عن الاذان، وفي المعارف الاولى ان المراد ان يؤذن ويقيم فحفظ كل ما لم يحفظه الآخر. ﴿قوله فَيَأْتِيَهُ التَّلَوُّ﴾ الفبي ما يكون بالعشى والظل ما يكون بالغداة قاله ثعلب، وقال ابن الاعرابي



الظل ما نسخته الشمس والفيء مانسخ الشمس، وقيل الفيء لا يكون إلا بعد الزوال والظل اعم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْعَصْرِ

قال بتعجيل العصر في أول وقتها مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وأصحابه بتأخيرها، قال العلامة الشامي إن الوقت بعد العصر أي بعد دخول العصر إلى الغروب قدر سدس النهار، واستدل الجمهور بحديث الباب وبقوله تعالى (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ) وبقوله تعالى (وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ) وبحديث أم فروة قالت : (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل قال الصلوة في أول وقتها) رواه أبو داود والترمذي، (١) وبحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الوقت الأول من الصلوة رضوان الله تعالى والوقت الآخر عفو الله تعالى) رواه الترمذي، (٢) وقال البيهقي قال الشافعي ولا يؤثر على رضوان الله تعالى شيء لأن العفو لا يكون إلا عن تقصير، وبحديث رافع بن خديج قال : (كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر ثم ننحر الجزور فنقسم عشر قسم ثم يطبخ فيؤكل لحمًا نضيغًا قبل أن تغيب الشمس)، رواه الشيخان، (٣) واستدل أصحابنا بما رواه أبو داود عن علي بن شيبان وسكت عليه قال : (قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية)، (٤) وبما رواه الترمذي عن أم سلمة قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد تعجيلًا للظهر منكم وأنتم تعجيلًا للعصر منه) (٥) وبما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ \_ رواه الترمذي في كتاب الصلوة، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل، ورواه أبو داود في كتاب الصلوة، باب في المحافظة على وقت الصلوات.

٢ \_ رواه الترمذي في كتاب الصلوة، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل، وانفرد به الترمذي.

٣ \_ رواه البخاري في كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض..... ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب استحباب التكبير بالعصر.

٤ \_ رواه أبو داود في كتاب الصلوة، باب في وقت صلوة العصر. وانفرد به أبو داود.

٥ \_ رواه الترمذي في كتاب الصلوة، باب ما جاء في تأخير صلوة العصر، ورواه أحمد في باقي مسند الانصار، باب حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها، زوج النبي صلى الله عليه وسلم.



(انما بقاءكم فيما سلف قبلكم من الامم كما بين صلوة العصر الى غروب الشمس) (١) وفيه (فغضبت اليهود والنصارى وقالوا نحن اكثر عملاً واقل عطاءً) وجه الاستدلال انه عليه السلام جعل ما بين الظهر الى العصر اكثر مما بين صلوة العصر الى المغرب في هذا الحديث ومن عجل العصر كان ما بين الظهر الى العصر اقل مما بين العصر الى المغرب، كذا قال محمد في الموطأ وقال شيخنا العلامة نصير الدين الفرغشتوى رحمه الله التمثيل يكون بالامر الواضح المشهور فعلم ان تاخير العصر كان شائعاً بينهم، وبما رواه الترمذى في باب كيف كان يتطوع بالنهار عن على رضى الله تعالى عنه قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانت الشمس من ههنا اى من المشرق كهيتها من ههنا اى من المغرب عند العصر صلى ركعتين اى صلوة الاشراق) (٢) ومن المعلوم ان صلوة الاشراق يكون عندنا ذهاب وقت الكراهة فكذلك يكون وقت صلوة الاشراق يكون عند ذهاب وقت الكراهة فكذلك يكون وقت صلوة العصر قبيل وقت الكراهة ويؤيدنا ما اخرج الطحاوى عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه (انه كان في جنازة فلم يصل العصر حتى رئينا الشمس على رأس اطول جبل بالمدينة وما اخرج الحاكم عن زياد بن عبد الله قال كنا جلوساً مع على في المسجد الاعظم فجاء المؤذن فقال الصلوة يا امير المؤمنين فقال اجلس فجلس ثم عاد فقال ذلك له فقال على، هذا الكلب يعلمنا بالسنة فقام فصلى بنا العصر ثم انصرفنا الى المكان الذى كنا فيه فحشونا للركب لئول الشمس للمغيب نراها)، والجواب عن حديث الباب ما قال الطحاوى انه لا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال ان الحجرة كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها الا بقريب غروبها فيدل على التأخير دون التعجيل، بل الحديث الذى رواه البخارى في باب اذا كان بين الامام وبين القوم طريق او جدار عن عائشة رضى الله تعالى عنها (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل في حجرته وجدار الحجرة قصيرة فرأى الناس شخص النبي صلى الله عليه وسلم فقام معه أناس يصلون بصلوته) ففيه تصريح بقصر

١ - رواه البخارى في كتاب التوحيد، باب في المشيئة والارادة، ورواه الترمذى في الامثال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في مثل ابن آدم واجله وامله، ورواه احمد في مسند المكثرين من الصحابة، باب باقى المسند السابق.

٢ - رواه الترمذى في كتاب الجمعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب كيف كان تطوع النبي صلى الله عليه وسلم بالنهار، ورواه النسائى في كتاب الامامة، باب الصلوة قبل العصر وذكر اختلاف الناقلين .... ورواه احمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة، باب ومن مسند على ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه، ورواه ابن ماجه في كتاب القامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء فيما يستحب من التطوع بالنهار.



الجدران وكذا ما حكاه السّمهودى فى وفاءه عن الحسن البصرى انه قال كنت ادخل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا غلام مراهق وانال السقف بيدي، والعادة جارية على ان جدران الحجرة تكون اقصر من حيطان البيت فافهم، والجواب عن قوله تعالى (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ) وقوله تعالى (وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ) ان الاداء فى اول اوقات الاستحباب يصدق عليه الاستباق والمسارة، والجواب عن حديث ام فروة ان فى سنده عبدالله بن عمر العمرى وهو ليس بالقوى عندهم وذكر الدار قطنى فى كتاب العلل، فيه اختلافاً كثيراً واضطراباً كما فى الزيلعى ويمكن حمله على معنى اول الوقت المستحب، والجواب عن حديث ابن عمر ما حكاه الزيلعى عن التّوى ان احاديث اول الوقت رضوان الله كلّها ضعيفة وفى سند الترمذى يعقوب بن الوليد من الضّعفاء، وكذا يمكن حملها على معنى اول الوقت المختار وفى المعارف ان العموم ينفع اذا لم يكن فى الباب عدة من الخصوص، والجواب عن حديث رافع بن خديج ما يقوله ابن الهمام ان هذا عمل ممكن للطباخين المهرة الناشطين فى العمل اى بعد اداء العصر فى المثل الثالث. ﴿قوله وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا﴾ الشمس قد يراد بها القرص وقد يراد بها الضوء وهو المراد هنا، والحجرة بناء غير مسقف واذا كان مسقفاً فهو البيت سميت بذلك لمنعها الدّاخل من الوصول اليها والمراد من الحرجة الاحاطة المحتجرة بالجدران غير البيت وقال السّمهودى فى وفاءه وكان لكل بيت حجرة وقال ايضاً انه صلى الله عليه وسلم لما بنى مسجده الشريف بنى بيتين لزوجتيه عائشة وسودة رضى الله تعالى عنهما على نعت بناء المسجد من لبن وجريد النخل ورجح انه بنى بيت سودة اولاً ثم بعد اشهر بنى بيت عائشة. ﴿قوله وَلَمْ يَظْهَرْ الْفَيءُ﴾ اى لم يعمل على الجدار الشرقى فلا يكون مصلياً العصر قبل ان تصعد الشمس عنها الا وقد بكر بها، واجاب عنه الطحاوى بأنه لا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال ان الحجرة كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها الا بقرب غروبها فيدل على التأخير دون التعجيل حكاه البدر العيني وفى حديث البخارى عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فى حجراته وجدار الحجرة قصيرة فرأى الناس شخص النبى صلى الله عليه وسلم فقام معه أناس يصلون بصلوته) (١) تصريح به وفى المعارف ان هذه الواقعة غير واقعة اتخاذه صلى الله عليه وسلم حجرة من الحصر فى مسجده واقتداء الصحابة خلفه وهو فيها، ويحتمل ان يراد من الحجرة فى حديث الباب البيت معناه صلى العصر والشمس الدّاخله من باب البيت فى قعره ولم يعمل الفئ او ضوء الشمس على

١ - رواه البخارى فى كتاب الاذان ، باب اذا كان بين الامام وبين القوم حائط او سترة.



الجدار الشرقي في داخل البيت ولا دلالة فيه على تعجيل العصر لاحتمال كون البيت وبابه قصيرين كما حكى عن الحسن البصري، قال كنت ادخل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا غلام مراهق واناال السقف بيدي. ﴿قوله وَيُرَوَّى عَنْ رَافِعٍ أَيْضًا - الخ﴾ اخبره الدارقطني في سننه ولفظه اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بتأخير هذه الصلوة وعزاه الزيلعي الى البيهقي والتاريخ الكبير للبخاري ايضا وكلهم ضعفوه بعبدالله بن رافع بن خديج. ﴿قوله أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالْبَصْرَةِ - الخ﴾ هذه واقعة البصرة وقعت في عهد الحجاج بن يوسف حين كان واليا على العراق في امارة الوليد بن عبد الملك كان الحجاج يؤخر الصلوة عن وقتها فعجل انس نظرا الى ذلك التأخير، وفي رواية عن ابي امامة قال : (صلينا مع عمر بن عبدالعزيز الظهر ثم دخلنا على انس فوجدناه يصلي العصر فقلت يا عم ! ما هذه الصلوة التي صليت؟ قال العصر)، رواه مسلم، (١) وهذه واقعة المدينة المنورة وقعت في عهد عمر بن عبدالعزيز حين كان واليا على المدينة المنورة قبل الخلافة في امارة الوليد بن عبد الملك وكان بنو امية امراءهم وخلفاءهم و على الاخص الوليد يؤخرون الصلوة عن وقتها المختار. ﴿قوله إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ﴾ القرنان جانبا الرأس والمرادانه يحاذيها بقريئة عند غروبها وكذا عند طلوعها لان بعض الكفار يسجدون لها حينئذ فيقارنها ليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له ويخيل لنفسه ولاعوانه انهم يسجدون له كذا قاله النووي واختاره.

**فائدة :** اعلم ان الارض كروية قطعاً فيكون طلوع الشمس في بلادٍ واستوائها وغروبها في أخرى مستمراً دائماً، فقليل الشياطين كثيرة ولعل لكل افق شيطاناً وكذلك يختلف ليلة القدر ونزوله سبحانه وتعالى لكل بلد في وقت مخصوص، واما سجدة الشمس بعد الغروب تحت العرش كما في حديث الصحيحين فعند بعض المحققين انها متعينة بعد دورة واحدة في افق خاص لا انها مستمرة كل حين في سائر الغوارب في الآفاق المختلفة ومواضعها اذا صارت الشمس ابعد ما تكون من العرش وهذه السجدة حسية آتية لاتدرك في الرصد او زمانية ولكن لايتلزم السكون وقيل أريد من السجدة الانقياد لما ارادالله تعالى وفيه انه على هذه الالوجه للاختصاص بوقت خاص وقيل ان للشمس جسداً وروحاً والسجدة انما تصدر من الروح. ﴿قوله فَتَقَرَّ أَرْبَعًا﴾ فانقيل : السجداث في صلوة العصر ثمان ، قلنا : المراد به تخفيف السجود وانه لايمكث في

١ - رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب استحباب التكبير بالعصر، ورواه البخاري في كتاب مواقيت الصلوة، باب وقت العصر، ورواه النسائي في كتاب المواقيت، باب تعجيل العصر.



الأ قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد اكله فجعلت السجدة في حكم الواحدة وقيل هذا محمول على حالة السفر وهذا الحديث يدل على بقاء وقت العصر عند الاصفرار والغروب وعلى كون الجلسة والقومة واجبتين دون فرضين لانه عليه الصلوة والسلام سماها صلوة، فافهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعَصْرِ

﴿قوله وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِيلًا لِلْعَصْرِ مِنْهُ﴾ هذا الحديث صحيح رجاله ثقات ويؤيد لتأخير العصر ولنا ايضاً احاديث مرفوعة كما مر بعضها في شرح الباب السابق وآثار موقوفة منها اثر ابن مسعود رضى الله تعالى عنه انه كان يؤخر العصر (رواه الطبراني في الكبير) ورجالهم موثقون، ومنها اثر على رضى الله تعالى عنه رواه الحاكم في المستدرک، ومنها اثر ابى هريرة رضى الله تعالى عنه انه لم يصل العصر حتى رأينا الشمس على اطول جبل بالمدينة (رواه الطحاوى).

### بَاب مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ

تعجيل المغرب مستحب اجمالاً وتأخيره الى اشتباك النجوم مكروه اما تحريماً كما في البحر عن القنية واما تزيهياً كما في الحلية ان كلام الطحاوى يشير الى ان الكراهة في تأخير المغرب تزيهية وهو الاظهر وذكر في الاشباه ان تأخير المغرب مكروه الا في السفر او على مائدة وذكر في البحر جواز الجمع بين المغرب والعشاء في سفر الحج تقليداً للإمام الشافعى ولكن بشرط مراعاة شروط الجمع عنده.

### بَاب مَا جَاءَ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ

﴿قوله لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لثَلَاثَةً﴾ اعلم : ان القمر يتأخر غروبه كل ليلة قدر ستة اسباع الساعة ( ٧/٣ - ٥١ دقيقة ) فاذا غرب الهلال بعد غروب الشمس متصلاً فيكون الوقت كله بعد غروب الشمس الى غروب القمر لثلاثة ساعة ونصفها وثلاثة اجزاء اربعة عشر واذا غرب بعد غروبها قدر ستة اسباع الساعة فيكون الوقت من غروبها الى غروبه ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة فلادليل في حديث الباب على التعجيل ولا على التأخير. ﴿قوله أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ﴾ اراد رضى الله تعالى عنه التحديث بنعمة الله او حمل السامعين على الاعتماد دون الترفع والعجب وقيل لعل وقوع هذا القول كان منه بعد موت غالب اكابر الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعين. ﴿قوله وَحَدِيثُ أَبِي عَوَّالَةَ أَصَحُّ﴾



والحافظ علاؤ الدين يخالف الترمذى ويقول انه مضطرب الاسناد والمتن وقال ان حبيباً فيه نظر وفي المعارف لو كان مدار الترجيح لاجل متابعة شعبة ابا عوانة فقد تابع رقية بن مصقلة هاشمياً عند النسائى، وقال الحاكم هو اسناد صحيح ورجح رواية هشيم وصححه على خلاف الترمذى فاما ان يقال بالاضطراب في سنده او يقال كلا الامرين صحيح فلعله سمعه ابو بشر من حبيب مباشرة وبواسطة بشير.

### بَاب مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ

﴿قوله لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ - الخ﴾ اى لولا مخافة ان اشق على امتى لامرهم وجوباً ان يؤخروا العشاء لكن وجدت المخافة فلم آمرهم بالتأخير وجوباً بل امرهم استحباباً ونظيره حديث لامرهم بالسواك لكل صلاة كما مر. ﴿قوله إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نَصْفِهِ﴾ وعند البيهقى والحاكم والبخاري الى نصف الليل وكذا عند ابى داود والنسائى الى شطر الليل وبطريق آخر عند احمد والبخاري الى ثلث الليل ولعل الغرض التنويع دون الشك والاقتصار في بعض الطرق على احد اللفظين من قبيل ذكر كل ما لم يذكره الآخر، والحديث حجة على الشافعى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالسَّمْرِ بَعْدَهَا

السمر في الاصل لون ضوء القمر ثم قالوا للحديث بالليل السمر توسعاً، واختلف السلف في النوم قبل صلاة العشاء فكان ابن عمر يسب الذى ينام قبلها وعنه انه كان يرقد قبلها وعنه انه كان ينام ويؤكل من يوقظه لصلاة الجماعة وحمل الطحاوى الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء، فان قيل لفظ الحديث عام فما وجه التخصيص بما عدا من كان عنده من يوقظه، قلنا : ذكر في شرح تحرير الاصول واحكام الاحكام جواز التخصيص اذا كان الوجه جلياً. ﴿قوله عَنْ عَوْنٍ﴾ كذا في النسخ الهندية بالنون وهو خطأ والصحيح عوف بالفاء كذا وقع في النسخة المصرية وكذا وقع في اسناد البخارى في صحيحه فالمدار في الاسنادين هو عوف دون سيار.

### بَاب مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

اى يرخص فيما يتعلق بامور الدين وحاجات المسلمين ويطلق عليه السمر مشاكلة لاحقيقة. ﴿قوله عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ رَجُلٍ - الخ﴾ علقمة هنا ابن قيس النخعى الكوفى سمع من عائشة وعمر وصنيع الترمذى يشير الى انه لم يسمع هذا الحديث عن عمر، ويحتمل انه اشار الى رواية الحديث بطريقين بلا واسطة وبواسطة، والبيهقى يرجح الثانى والحافظ المازينى يصحح الاول. ﴿قوله



عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي قِصَّةِ طَوِيلَةٍ ﴿﴾ فِي التَّحْفَةِ الْإِحْوَذِيَّ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (ص: ٢٥ ، ج : ١) فِيهِ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلْقَمَةَ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَهُوَ بِعَرَفَةَ ، قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَحَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ قَيْسِ بْنِ مَرْوَانَ أَنَّهُ أَتَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَقَالَ : (جِئْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْكُوفَةِ وَتَرَكْتُ بِهَا رَجُلًا يَمْلِكُ الْمُصَاحِفَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ - إِلَى آخِرِ الْقِصَّةِ) ثُمَّ قَالَ عُمَرُ سَأُحَدِّثُكَ عَنْ ذَلِكَ ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُزَالُ يَسْمُرُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ اللَّيْلَةَ كَذَلِكَ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَّهُ سَمِرَ عِنْدَهُ لَيْلَةً وَأَنَا مَعَهُ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ ، وَفِي مَعَارِفِ السَّنَنِ أَمَّا طَرِيقُ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهُ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (ص : ٣٨ ، ج : ١) وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ السَّمْرِ وَالْقِصَّةُ فِيهِ مُخْتَصَرَةٌ وَابْتِغَاءً فِيهِ بَيْنَ عُلْقَمَةَ وَقَيْسِ الْقُرْعِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ التِّرْمِذِيُّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّبَسُّعُ عَلَى التِّرْمِذِيِّ اسْنَادَ طَرِيقٍ (وَالظَّاهِرُ مَتْنُ طَرِيقٍ) مَعَ مَتْنِ طَرِيقٍ آخَرَ ، أَنْتَهَى ، قُلْتُ : أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِيهِ السَّمْرَ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَأَنْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ لَفْظَ السَّمْرِ. ﴿قَوْلُهُ لَا سَمْرَ إِلَّا لِمُصَلٍّ أَوْ مُسَافِرٍ﴾ هَذَا تَعْلِيلٌ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا ، وَأَخْرَجَ أَبُو يَعْلَى عَنْ عَائِشَةَ ، مَرْفُوعًا ، السَّمْرَ ثَلَاثَةَ لَعْرُوسٍ أَوْ مَسَافِرٍ أَوْ مُتَهَجِّدٍ بِاللَّيْلِ وَعِزَّاهُ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ إِلَى الضَّيَاءِ الْمُقَدَّسِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا بِلَفْظِ لَا سَمْرَ إِلَّا لِمُصَلٍّ أَوْ مَسَافِرٍ أَوْ عُرُوسٍ.

## بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ

اِسْتَحَبَّ الشَّافِعِيُّ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا وَاصِلَ الْمَذْهَبِ عِنْدَهُمْ يَعْمُ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ غَيْرَ أَنْ أَكْثَرَ اتِّبَاعِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ خَصَّوْا عَنْ ذَلِكَ الْعِشَاءَ. ﴿قَوْلُهُ سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْح﴾ حَدِيثٌ أَمْ فُرُوعٌ سَاقِطٌ سَنَدًا وَضَعْفُهُ فِي رِوَايَةِ الْكِتَابِ مِنْ قِبَلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ وَمَعَ هَذَا فِيهِ اضْطِرَابٌ كَثِيرٌ وَحَدِيثُ الْآخِرِ ضَعْفٌ مِنْ جِهَةِ يَعْقُوبَ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيِّ وَقَدْ صَرَحَ أَحْمَدُ ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ ثُمَّ التَّنَوُّيُّ ثُمَّ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّهُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِأَسَانِيدٍ كُلِّهَا ضَعِيفَةٌ وَكَذَلِكَ أَحَادِيثُ أَوَّلِ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ إِلَّا مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ عَنْ عَائِشَةَ (مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ لَوَقْتُهَا الْآخِرَ حَتَّى يَقْبِضَهُ اللَّهُ تَعَالَى)، (١) وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ابْنُ أَبِي عَرُوبٍ وَفِي سَنَدِهِ إِسْحَاقُ بْنُ عَمْرٍو وَهُوَ مُجْهُولٌ وَلَمْ يَدْرِكْ عَائِشَةَ وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ

١ - رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابُ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ابْنُ أَبِي عَرُوبٍ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ



هو ليس بصريح فيما يوافق مذهبهم فانا ايضا لاندعى استحباب الصلوة في آخر وقتها بل التأخير عندنا اداءها في النصف الثاني من الوقت كما يستفاد من السراج الوهاج على ان هذا الحديث معارض بأحاديث صحت في تأخير الصلوة في وقائع وصح حمل احاديث الباب على اول الوقت المختار والمعتاد. ﴿قوله وَالْجَنَازَةُ﴾ بالكسر الميت وبالفتح السرير الذى عليه ميت وقيل بالعكس. ﴿قوله إِذَا آتَتْ﴾ على وزن كانت وفي بعض النسخ اذا اتت من الاتيان وهو تصحيف، اعلم ان الجنابة اذا حضرت في الاوقات المكروهة تجوز الصلوة عليها فيها من غير كراهة بخلاف ما اذا حضرت قبلها فلايجوز اداءها فيها.

**فائدة:** قال الترمذى في الجنائز ما ارى اسناده متصلاً. ﴿قوله أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ﴾ الاحاديث في بيان افضل الاعمال مختلفة والاختلاف اما باختلاف احوال السائلين فارشد كل قوم بما يحتاجون اليه او بما لهم فيه رغبة او بما هو لائق بهم او باختلاف الاوقات. ﴿قوله مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ﴾ ثبت تأخيره مرتين مرة بمكة عند امامة جبرئيل ومرة بالمدينة حين تعليمه رجلاً فلعلها ارادت التأخير الذى يكون القصد منه بيان الجواز دون تعليم الاوقات او لعلها لم تعلم بما وقع في مكة وفي بعض النسخ الا مرتين وهكذا اخرجته الزيلعى وكذلك رواه الدار قطنى والذهبي واذن لا يحتاج الى التوجيه المذكور. ﴿قوله غَرِيبٌ﴾ لانه تفرد به اسحاق بن عمير وهو مجهول ولم يدرك عائشة. ﴿قوله وَكَانُوا يُصَلُّونَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ﴾ لايلخص هذا من نظر.

### بَاب مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ

المراد بالسهو ما يلزمه من الغفلة وقلة المبالاة لاشتغاله بالامور الدنيوية فكأن التفريط جاء من قبله فجوزى على فعله بخلاف النوم والنسيان فان الخسران فيهما وان كان اظهر من ان يبين الا انه غير مفرط اوالمراد من السهو والنسيان واحد والفرق ان هذا الباب معقود لبيان مقدار الخسران وباب النسيان عن الصلوة معقود لبيان تدارك ما فاتته. ﴿قوله الَّذِي تَفُوتُهُ﴾ المراد من الفوات اما فوات وقت الاستحباب وهو قول الازاعى واما فوات الجماعة يؤيده رواية ابن منده الاصفهاني وهو قول المهلب واما فوات الوقت بغروب الشمس ويؤيده ما اخرجته ابن ابى شيبه عن ابن عمر مرفوعاً وهو قول الاصيلي وغيره. وعلى كل تقدير لاوجه لاختصاص الفوات بالساهى بل القرينة دالة على ان المراد بهذا الوعيد في العامد دون الناسى كما في عمدة القارى، اللهم الا ان يقال ان الفوات يتبادر منه ما كان بغير قصد كما في باب قضاء الفوات.



اعلم : ان ذلك الحكم لا يختص بالعصر لانه قد ورد الحديث بلفظ (من فاتته الصلوة) عند ابن حبان ولفظ (لان يوتر احدكم اهله وماله خير له من ان تفوته وقت صلوة) عند عبد الرزاق، ولفظ (من فاتته صلوة المغرب فكأنما - الخ) في فوائد تمام، غير ان وجه تخصيص العصر بالذكر اما انها الوسطى واما ان من حافظ عليها كان له اجره مرتين كما ورد في رواية مسلم، واما انها تأتي وقت تعب الناس من مقاساة اعمالهم واما ان هذا الحديث خرج جواباً على سؤال السائل عن تفوته صلوة العصر. ﴿قوله وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ﴾ روى منصوباً فيكون متعدياً الى المفعولين وهو الافصح وروى مرفوعاً اي أخذ اهله وماله، قال ابن عبد البر معناه كالذى يصاب باهله وماله اصابة يُطلب بها وتر وهي الجناية التي تطلب ثارها فيجتمع عليه غمان غم المصيبة وغم مقاساة طلب الثار، انتهى، او معناه ما قال الداودي انه عليه الاسترجاع ويعزى كالذى يصاب باهله وماله، او معناه ما روى عن سالم بن عبدالله بن عمر انه يلحق هذا الساهى من الاسف عند معاينة الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب ماله واهله.

اعلم : ان مذهب الجمهور ان الصلوة عند الاصفرار تكره تحريماً وربما تجتمع الصحة مع الكراهة مثل البيع عند اذان الجمعة ونكاح المخطوبة والصلوة في الارض المغصوبة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الصَّلَاةِ إِذَا أَخْرَاهَا الْإِمَامُ

اي باب ما جاء في اداءها في الوقت المختار اذا اخرها الامام الجائر الى الوقت المكروه. ﴿قوله يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ﴾ اي يخرجونها عن الوقت المختار او عن الوقت فاخراج الصلوة عن الوقت المختار او الوقت كإخراج الروح عن الجسد. والمعنى الاول اختاره المهلب والنوى، والثاني اختاره البدر العيني والشهاب العسقلاني لورود الآثار في اخراج الحجاج الثقفي الصلوة عن وقتها. ﴿قوله أَمْرَاءُ﴾ اي امراء الجور الذين يفتنون من خالفهم. ﴿قوله فَصَلَّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا﴾ والحاصل ان تؤدى الصلوة في الوقت المختار في البيت انفراداً او بالجماعة. ﴿قوله فَإِنْ صَلَّيْتُ - الخ﴾ بالبناء للمفعول اي ان صلاها الامام الجائر في الوقت المختار كانت صلوتك التي صليت مع الامام الجائر نافلة لك. ﴿قوله وَإِلَّا﴾ اي وان لم تصل لوقتها المختار بان صلاها الامام الجائر في الوقت الغير المختار او بعد خروج الوقت وعلى كل تقدير فالذى صلى في بيته اما يصلى مع الامام الجائر واما لا يصلى معه كان محرراً للصلوة سواء حصل له بشموله مع الامام الجائر نصيب اولاً، وبالجملة انه يدخل مع الامام الجائر دفعاً للفتنة من غير تخصيص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا صلى في بيته منفرداً او بالجماعة لعذر من الاعذار ثم ادرك الجماعة فانه يدخل معهم في الظهر



والعشاء دون سائر الاوقات، ثم قال الشلبي ينوي النفل مع الامام وقال الشيخ الانور ينوي ما صلى من قبل وتقع نفلاً ويؤيده ان الامام الطحاوي والامام محمد عبداً بلفظ الاعادة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ

النوم عن الصلوة يوجب القضاء اجماعاً. ﴿قوله ذَكِّرُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَوْمَهُمْ﴾ هذه قصة ليلة التعريس والراجح انها كانت حين القفول من غزوة خيبر وقد اضطربت الروايات في تعيين هذا السفر ففي الموطأ عن ابن مسيب مرسلًا ومسلم عن ابي هريرة متصلًا حين قفل من خيبر، وفي الموطأ عن زيد بن اسلم مرسلًا عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق مكة، وفي مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مرسلًا انه كان بطريق تبوك، وفي رواية لابي داود في جيش الامراء وفي رواية له وقع لفظ الحديبية، فجزم القاضي عياض وابن العربي بتعدد القصة واليه جنح البدر العيني والشهاب العسقلاني، وجزم الاصيلي بوحدة القصة لان الحكمة في ابقاء النوم عليه الصلوة والسلام تحصل بوقوع ذلك مرة واحدة، فوجد الجمع بين الروايات انها وقعت في غزوة خيبر عند القفول والمراد من جيش الامراء غزوة خيبر لان النبي صلى الله عليه وسلم امر فيها ابابكر ثم عمر ثم عليًا وفتح الله خيبر بيده ولا يصح ان يراد منه غزوة مودة وكانت سنة ثمان من الهجرة وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدًا وقال ان اُصيب فجعفر وان اُصيب فعبداً بن رواحة وان اُصيب فليترض المسلمون على رجل فلا يصح ان يراد منه هذه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج في غزوة مودة والمراد من طريق مكة الطريق التي خرجت من خيبر الى مكة وهي طريق المدينة المنورة ايضًا وكذا هي الطريق التي خرجت من المدينة الى تبوك، وفي لفظ الحديبية تعبير عن الشيء بالامر التاريخي الشهير القريب منه. ﴿قوله فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا﴾ ظاهر هذا الحديث يقتضي عموم الاوقات اى يقضى وان كان ذلك في الاوقات المكروهة وهو مذهب الشافعي رحمه الله في الفوائت وكذا في كل صلوة ذات سبب سابق بخلاف النفل المجرد وعندنا لا يصح القضاء في الاوقات المكروهة وقد صح عن ابي بكرة وكعب بن عجرة المنع من صلوة الفرض في هذه الاوقات لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة في هذه الاوقات وهو يشمل القضاء ايضًا فالشافعية يجعلون حديث الباب اصلاً ويستثنون من احاديث النهي هذه الفوائت وكذا كل صلوة ذات سبب والحنفية يجعلون احاديث النهي عن الصلوة في تلك الاوقات اصلاً ويستثنون هذه الاوقات عن حديث الباب وهو الراجح لوجوه ثلاثة: الاول: ان احاديث النهي متواترة فكيفها مخصصة او ناسخة لاخبار الاحاد اولى من العكس،



والثاني : انه يؤيده السّنة الفعلية من انه صلى الله عليه وسلم لم يؤدّ الصلوة في الوادى وارتحل حتى اذا اياضت الشمس نزل فصلّى كما في صحيح البخارى من حديث ابى قتادة (فلما ارتفعت الشمس واياضت قام فصلّى) (١) وفي المصنف من حديث هشيم عن حصين (فقضوا حوائجهم فتوضؤوا الى ان ارتفعت الشمس - الخ) ، وفي صحيح مسلم من حديث قتادة (فسرنا حتى اذا ارتفعت الشمس نزل) (٢) وفي الطحاوى من حديث ابى هريرة (فاقتاد رسول الله صلى الله عليه وسلم واقتاد الصحابة حتى ارتفع الضحى)، وما قال الشافعية ان تاخيرها كان ليخرج عن موضع فيه اثر الشيطان كما ورد في رواية ابى داود (تحولوا عن هذا المكان الذى اصابكم فيه غفلة) (٣) فلا ينافى بما روينا وما قالوا انه وقع التماضى الى ارتفاع الشمس بقضاء الحوائج يأبى عنه ما رواه الطحاوى (فارتحلنا من مسيرنا حتى ارتفعت الشمس ثم نزلنا ف قضى القوم حوائجهم) ٤ اى تطهروا او تحلّوا. والوجه الثالث ان حديث الباب خاص من وجه وعام من وجه وكذا حديث التهى فتعارضوا وفي التعارض يقدم المحرم على المباح.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ

﴿قوله وَيُرَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - الخ﴾ قلنا لعله رضى الله عنه اراد التعميم باعتبار وقت الاداء و وقت القضاء لا باعتبار وقت الكراهة وغيرها. ﴿قوله فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا﴾ وفي رواية ابى داود (لا كفارة لها الا ذلك)، وفي هذا الحصر حجة على من ابتدع صلوة في آخر جمعة رمضان لحديث من قضى صلوة من الفرائض في آخر جمعة من رمضان كان جابراً لكل فائتة الى سبعين سنة، وهو حديث موضوع باطل لا اصل له، صرح به العلى القارى في تذكرة الموضوعات، ولما نسب الى الامام ابى حنيفة رحمه الله انه قضى صلوة عمره، ولم يصح نقل ذلك عن ابى حنيفة صرح به العلامة الشامى رحمه الله، ولوصح نقول من اين قيده بالصلوات الخمس وبآخر جمعة

١ \_ رواه البخارى في كتاب مواقيت الصلوة، باب الاذان بعد ذهاب الوقت، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب قضاء الصلوة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها.

٢ \_ في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب قضاء الصلوة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، و رواه البخارى في كتاب مواقيت الصلوة، باب الاذان بعد ذهاب الوقت.

٣ \_ رواه ابو داود في كتاب الصلوة، باب في من نام عن الصلوة او نسيها، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، ورواه الترمذى في كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ورواه النسائي في كتاب المواقيت

٤ \_ رواه الطحاوى في كتاب الطهارة، باب الرجل يدخل في صلاة الغداة فيصلّى منها ركعة ثم تطلع الشمس.



رمضان وبالجماعة، فهذا التقيد ابتداء بل هذه الصلوة المحدثه معارض بالاصول لان فيها اقتداء المفترض بالمتنفل غالباً واقتداء مفترض وقت بمفترض وقت آخر نادراً وكذا فيها قضاء الصلوات في المسجد على الاعلان وفيها تاذين لما يقضى في المساجد وهما ممنوعان، وفي رواية لابي داود (ومن الغد الموقت) اى لاتتخذوا النوم عنها عادة، وفي رواية له (فمن ادرك صلوة الغداة من غده صالحاً فليقض معها مثلها، قالوا لم يقل بها احد من السلف والخلف وهى غلط من الراوى رواها حسب فهمه واخطأ. **قوله وَيُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ نَامَ - الخ** ابو بكره صحابي جليل اسمه نفيح. اعلم : ان اثر ابي بكره مقتضى القياس، لان القياس يقتضى ان يكون حكم الغروب والطلوع واحداً لورود النهى عن الصلوة فيهما على سواء الا انا تركنا القياس لما سيجيى في شرح حديث من ادرك ركعة من العصر قبل تغرب الشمس فقد ادرك العصر.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَفَوُّهُ الصَّلَوَاتُ بِأَيَّتِهِنَّ يَبْدَأُ

اعلم ان الترتيب في قضاء الفوائت واجب عند ابي حنيفة ومالك واحمد ومستحب عند الشافعى، ثم عندنا معاصر الحنفية يسقط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الفوائت على الخمس، وقال احمد يجب الترتيب وان كثرت والحجة على وجوب الترتيب حديث الباب ومال ابن الهام وابن نجيم ومولانا عبدالحى الى مذهب الشافعى لان مجرد فعل الرسول لا يستلزم كونه المتعين لجواز كونه الاولى، واعترض عليهم بعض المشائخ بان بحثهم في امر متفق بين اكابر الحنفية يكاد يكون شاذاً لايعتبر به كيف وقد يثبت كون الشئ فرضاً عملياً بالآحاد لانها ربما ترتقى وتقرب من القطعية والفصل في ذلك بصيرة المجتهد وذوقه، واستدل محمد في موطنه على فرضية الترتيب باثر ابن عمر وهو من نسى صلوة من صلواته فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاذا سلم الامام فليصل صلواته التى نسى ثم ليصل بعدها الصلوة الأخرى، وفي رواية ثم ليعد التى صلى مع الامام، اخرجه مالك ورواه الدارقطنى والبيهقى مرفوعاً ورفعته خطأ. **قوله قَالَ عَبْدُ اللَّهِ** اذا اطلق عبدالله في مرتبة الصحابة يراد منه ابن مسعود كما يراد الحسن البصرى اذا اطلق الحسن في مرتبة التابعين، ويراد ابن على اذا اطلق الحسن في مرتبة الصحابة. **قوله أَرْبَع صَلَوَاتٍ** وفي رواية صحيح البخارى صلوة العصر وفي رواية الموطأ ان الذى فاتكم الظهر والعصر وفي رواية النسائي من حديث ابي سعيد الخدرى الظهر والعصر والمغرب فمن الناس من رجح ما في الصحيحين كابن العربى قال ان الصحيح ان الصلوة التى شغل عنها واحدة وهى العصر، ومنهم من جمع بان الخندق كانت وقته أياماً فكان ذلك في اوقات مختلفة في تلك الأيام كالتوروى وابن



سيد الناس والقاضي عياض، ثم اختلفوا في وجه تاخيرهِ صلى الله عليه وسلم الصلوات ذلك اليوم فقليل كان نسياناً واستدل له بحديث احمد، وقيل كان عمداً للاشتغال بالقتال وعدم تشريع صلوة الخوف واختاره البدر العيني والشهاب العسقلاني ويؤيده حديث حبسونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر، وقال الشيخ الانور ان سبب التأخير ان الصلوة حال المسايغة غير صحيحة. ﴿قوله إِلَّا أَنْ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ﴾ وفي نصب الراية اختلف في سماع ابي عبيدة عن ابيه قال سفيان وشريك انه سمع عن ابيه انتهى، وفي الطبراني الاوسط تصريح بسماعه عن ابيه كما في العمدة. ﴿قوله وَجَعَلَ يَسْبُ كُفَّارَ قُرَيْشٍ﴾ لانهم تكاسلوا في تأخيرهم الصلوة عن وقتها اما المختار كما وقع لعمر واما مطلقاً كما وقع لغيره. ﴿قوله مَا كِدْتُ أَصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ﴾ قال الحافظ ابن سيد الناس ان هذا يدل على ان عمر صلى قبل الغروب كما في قوله تعالى (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) لكن المختار عند النحاة ان كاد تستعمل استعمال سائر الافعال اذا تجردت من النفي كان معناها اثباتاً، وان دخل عليها نفي كان معناها نفياً، واما اذا علم ثبوت الفعل في الواقع فتدل مع دخول النفي على تحقق الفعل ببطؤ كما في تلك الآية.

### بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى أَنَّهَا الْعَصْرُ وَقَدْ قِيلَ إِنَّهَا الظُّهْرُ

الوسطى تانيث الاوسط بمعنى الافضل من كل شيء فمعناها الفضلى وللعلماء في تفسير الصلوة الوسطى اقوال كثيرة وقد حكى في الوهبانية وشرحها ثلاثة وعشرون قولاً، وظاهر الرواية عن ابي حنيفة انها العصر وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين وهو الصحيح من مذهب احمد وذهب اليه معظم الشافعية ومن قال بانها الصبح، الشافعي ومالك وبعض الصحابة والتابعين، وقال زيد بن ثابت انها الظهر لكن الاحاديث المرفوعة الصريحة وارادة في كونها صلوة العصر دون الظهر والصبح ولذا قال الماوردي من الشافعية هذا اي انها العصر مذهب الشافعي لصحة الاحاديث فيه، ومذهبه اتباع الحديث اي قال الشافعي اذا صح الحديث فهو مذهبي.

**فائدة :** روى البيهقي وابن عبد البر والامام الشعرائي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وكذا روى البيهقي وغيره عن ابي حنيفة انه قال ان ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين، ليس لنا مخالفة وما جاءنا من اصحابه تخيرنا وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال، او قال زاحمناهم وروى ابو جعفر الشيرازي عن الامام انه كان يقول نحن لانقيس في مسألة الا عند الضرورة وذلك اذا لم نجد دليلاً في الكتاب والسنة ولا في اقضية الصحابة. ﴿قوله وَ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَائِشَةُ صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ﴾ ودليل



هذه الرواية ما في سنن أبي داود من حديث زيد بن ثابت قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها فتزلت «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» وقال ان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين) (١) لكن هذا الحديث ليس نصاً على أنها الظهر وقد روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها املت على أبي يونس (حافظوا الصلوات الوسطى وصلاة العصر) رواه مسلم وغيره وهذا ظاهر في كون الصلوة الوسطى صلاة العصر. «قوله وَسِمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ» قد اختلفوا في سماعه عن سمرة على ثلاثة اقوال : الاول : انه لم يسمع منه شيئاً وهو قول شعبة، والثاني : انه سمع منه كثيراً وهو قول ابن المديني والبخاري، والثالث : انه سمع منه حديث العقبة فقط وهو قول النسائي والبخاري وكذلك اختلف في سماعه من علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فيقول ابو زرعة رأى عثمان وعلياً وما سمع منهما حديثاً.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ

قال الطحاوي جاءت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متواترة بالنهاي عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر وعمل بذلك اصحابه من بعده فلا ينبغي لاحد ان يخالف ذلك، انتهى، وحديث النهي عن الصلوة عند الطلوع والغروب والاستواء حديث صحيح ايضاً فالأوقات التي هي فيها عن الصلوة خمسة كما في الكثر ومنع عن الصلوة وسجدة التلاوة وصلوة الجنابة عند الطلوع والاستواء والغروب الا عصر يومه وعن التنفل بعد صلاة الفجر والعصر لا عن قضاء فائتة وسجدة تلاوة وصلوة جنازة، انتهى، فجعلها ابو حنيفة نوعين: النوع الاول الطلوع والغروب والاستواء فقال لا تجوز الصلوة في هذه الاوقات الثلاثة ثم ان صلى فيها احد فان كانت فريضة او كل ما هو دين في الذمة ووجب كاملاً بطلت وسيأتى تفصيله، وان كان نافلة صحت مع كراهة التحريم.

**فائدة :** اجتماع الجواز والصحة مع الكراهة مروى عن الكرخي والاسيحاوي وقال ابن الهمام انهما يجتمعان في المعاملات دون العبادات فان في المعاملات جهتين جهة الدنيا وجهة الدين واما في العبادات ففيها جهة واحدة وهي الأخروية فقط، قال الشيخ الانور قدس سره يلزم على

١ \_ رواه ابو داود في كتاب الصلوة، باب في وقت صلاة العصر، ورواه احمد في مسند الانصار، باب حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.



هذا ارتفاع باب الكراهة من الصلوة إلا أن يقال إن الكراهة في نفس الصلوة لا تجتمع معها، أما الكراهة في بعض ما يكون خارجاً من الصلوة كالوقت فتجتمع، والنوع الثاني : الوقت بعد الصبح والعصر، فقال أبو حنيفة تجوز فيه الفرائض والواجبات لعينها لا التوافل والواجبات لغيرها والشافعي لم يفرق بين هذه الاوقات الخمسة فتجوز عنده فيهما الفرائض وما له سبب متقدم من النوافل مثل تحية المسجد وصلوة الكسوف وغيرها وكذلك لا كراهة عنده بمكة، ومالك جوز الفرائض دون النوافل فيهما.

اعلم : ان الوقت بعد الفجر والعصر في حكم المشغول بالفرض فلم تظهر الكراهة في حق الفرض والواجب لعينه فليست الكراهة لمعنى في الوقت بل لما ذكر. ثم اعلم : ان الواجب لعينه ما يكون مقصوداً لنفسه والواجب لغيره ما يكون مقصوداً لغيره، هكذا قال الشيخ الانور قدس سره، وقال شراح الهداية ان الواجب لعينه ما يكون مأموراً به من جهة الله والواجب لغيره ما يكون واجباً في الذمة من جهة العبد فسجدة التلاوة من الواجب لعينه وأما ركعت الطواف فقليل من الواجب لغيره اى لختم الطواف وقيل من الواجب لعينه والدليل في المنهى عنها في الوقتين المذكورين اثر عمر (أنه طاف بعد صلوة الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى)، رواه البخارى (١) ، وكذلك اثر ابن عمر ومعاذ بن عفراء رواهما الطحاوى واثروا عائشة رضى الله تعالى عنها (اذا اردت الطواف بالبيت بعد صلوة الفجر او العصر فطف واخر الصلوة حتى تغيب الشمس او حتى تطلع فصل لكل اسبوع ركعتين) رواه ابن ابي شيبة باسناد حسن،<sup>٢</sup> واثروا سلمة قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا أقيمت الصلوة للصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون ففعلت ذلك ولم تصل حتى خرجت) رواه البخارى في صحيحه، (٣) قالوا صلت بعد ما خرجت من الحرم وطلعت الشمس والاحاديث التى فيها استثناء ركعتي الطواف كلها ضعاف كما تجد تفصيلها في نصب الراية. «قوله وَالصَّنَابِجِي وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» اى شيئاً، اعلم : ان عبد الله الصنابجي اختلف في صحبته وعبدالرحمن الصنابجي مات النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق. «قوله لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ - الخ» قالوا بل سمع منه الستة هي الثلاثة التي في سنن الترمذى والرابع حديث ابن عمر في

١ - رواه البخارى في كتاب الحج، باب الطواف بعد الصبح والعصر.

٢ - رواه ابن ابي شيبة في مصنفه في بحث الاقران بين الاسباع من رخص فيه .

٣ - رواه البخارى في كتاب الحج، باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد.



الصَّلوة، والخامس حديث رؤية موسى، والسادس حديث الكرب زادهما البيهقي والمرفوع منها خمسة وحديث على موقوف كما يقوله الحافظ في تهذيب التهذيب، وقال في الاصابة رواه مرفوعاً عجلان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ

اختلفت الائمة فيها فقال الامام الشافعي بجواز الركعتين بعد العصر وقال الامام ابو حنيفة والامام مالك والامام احمد بعدم الجواز ودليل الشافعي حديث عائشة في الصحيحين قالت : (ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعهما سرّاً ولا علانيةً، ركعتان قبل صلوة الصبح وركعتان بعد العصر) واللفظ للبخاري، (١) واجابوا عن حديث الباب بانه النافي والمثبت مقدم على النافي، ودليل الجمهور حديث الباب وحديث ام سلمة عند البخاري وعند مسلم (وفيه اتاني اناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان)، (٢) والصريح في عدم المداومة هو حديث ام سلمة عند النسائي وفيه (صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة) وفي لفظ آخر عنده (لم اراه يصليهما قبل ولا بعد) (٣)، وكذلك حجتنا حديث رواه البخاري عن معاوية رضى الله تعالى عنه قال : (انكم لتصلون صلوة لقند صحبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فما رأينا يصليهما ولقد فهمي عنهما يعني الركعتين بعد العصر)، (٤) والجواب عن حديث عائشة ان حديثها مضطرب لان رواية الصحيحين تدل على انها رأت النبي صلى الله عليه وسلم يصليهما، ورواية مسند احمد ان معاوية ارسل عائشة يسألها هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر شيئاً، قالت اما عندي فلا ولكن ام سلمة اخبرتني انه فعل ذلك وكذلك في مسند احمد من حديث عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، قال : (فدخلنا على مروان وعنده نفر فيهم عبدالله بن الزبير فذكروا الركعتين اللتين يصليهما ابن الزبير بعد العصر، فقال له مروان ممن اخذتما يا ابن الزبير قال : اخبرني بهما ابو هريرة عن عائشة رضى الله

١ \_ رواه البخاري في كتاب مواقيت الصَّلوة، باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت والحوها، ورواه مسلم في كتاب صلوة المسافرين وقصرها، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي صلى الله عليه وسلم .....

٢ \_ رواه البخاري في كتاب الجمعة ، باب اذا كلم وهو يصلى فاشار بيده واستمع، ورواه مسلم في كتاب صلوة المسافرين وقصرها، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي صلى الله عليه وسلم .....

٣ \_ رواه النسائي في كتاب المواقيت، باب الرخصة في الصلوة بعد العصر.

٤ \_ رواه البخاري في كتاب مواقيت الصَّلوة، باب لاتتحري الصلوة بعد غروب الشمس، ورواه احمد في مسند الشاميين.



تعالى عنهما، فارسل مروان الى عائشة رضى الله تعالى، ما ركعتان يذكرهما ابن الزبير ان ابا هريرة اخبره عنك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصليهما بعد العصر فارسلت اليه اخبرتنى ام سلمة فارسل الى ام سلمة ما ركعتان زعمت عائشة انك اخبرتهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصليهما بعد العصر فقالت يغفر الله لعائشة لقد وضعت امرى على غير موضعه، صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر وقد اتى بمال فقعد يقسمه حتى اتاه المؤذن بالعصر، ثم انصرف الى وكان يومى فركع ركعتين - الخ، (١) وفيه قالت ام سلمة (ما رأيته صلاهما قبل ولا بعد)، انتهى، فهذه الرواية تدل على ان التشريع العام في اداءهما هو من اجتهاد عائشة وكذا على ان عائشة لم تصب في اجتهادها، او يقال في الجواب انه مخصوص به صلى الله عليه وسلم وبدليل ما في صحيح البخارى، (قال ابن عباس وكنت اضرب الناس مع عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه، عنها)، (٢) وظاهر ان هذا لابد ان يكون على رؤس الاشهاد ولم ينكر عليه احد فيكون اجماعاً كما في العمدة، وبدليل ما في الطحاوى من حديث ام سلمة (قلت يا رسول الله افنقضيهما اذا فاتتا؟ قال لا)، (٣) وبدليل ما في ابى داود من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها (كان يصلى بعد العصر وينهى)، (٤) وما قايروا ان حديثنا مثبت، فالجواب عنه ان المدار في علم الواقعة على ام سلمة رضى الله تعالى عنها دون عائشة رضى الله تعالى عنها وقد انكرت ام سلمة على عائشة في وضع حديثها على غير محله، وقال البيهقى الذى اختص به صلى الله عليه وسلم المداومة على القضاء ذلك لا اصل القضاء، قلنا : ان روايات ام سلمة دليل على اختصاص نفس القضاء. **﴿قوله وَرَوَى عَنْهَا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ﴾** قيل رواية عائشة عن النبی صلى الله عليه وسلم ثبتت من غير واسطة فلعل لفظ عن ام سلمة غير صحيح وقيل ثبتت رواية عائشة بواسطة ام سلمة ايضا اخرجها احمد في مسنده كما مر. **﴿قوله إِلَّا مَا اسْتَشْنِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ﴾** الظاهر ان الترمذی يشير الى حديث جابر بن مطعم اخرجہ اصحاب السنن : (ان النبی صلى الله عليه وسلم قال : يا بني عبد مناف لا تمنعوا احداً طاف بهذا البيت وصلى أى ساعة شاء من ليل

١ - رواه احمد في باقى مسند الانصار، باب حديث ام سلمة رضى الله تعالى عنها زوج النبی صلى الله عليه وسلم.

٢ - رواه البخارى في كتاب الجمعة، باب اذا كلم وهو يصلى فاشار بيده واستمع.

٣ - ذكره في شرح ابن ماجة في كتاب الصلوة بحوالاة معانى الآثار للطحاوى ..

٤ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب من رخص فيها اذا كانت الشمس مرتفعة، ورواه البخارى في كتاب مواقيت الصلوة، ورواه مسلم في كتاب صلوة المسافرين وقصرها.



او فهار)، (١) وفي نصب الرأية قال الشيخ الامام انما لم يخرجاه لاختلاف وقع في اسناده، انتهى، او معناه على عدم المنع اذا صلى او طاف على سبيل ما ينبغي ان يصلى ويطاف، والاستثناء ثبت في حديث ابى ذر عند الدارقطنى مرفوعاً (لا يصلى احدكم بعد الصبح الى طلوع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة يقول ذلك ثلاثاً)، <sup>٢</sup> قال الزيلعى هو حديث ضعيف، وحكى عن الشيخ انه قال في الامام انه معلوم بأربعة اشياء : احدها : الانقطاع ما بين مجاهد وابى ذر، والثاني: الاختلاف في اسناده، والثالث : ضعف ابن المومل، والرابع : ضعف حميد مولى عفراء والتفصيل في نصب الرأية. ﴿قوله بَعْدَ الطَّوَّافِ﴾ لعله اراد التمثيل دون التخصيص. ﴿قوله وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ﴾ قد ذكر في المغنى مذهب احمد كآبى حنيفة فلعل ما عند الترمذى رواية عنه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ

قال احمد بجوازها واختلف فيها قول الشافعى فذكر التتوى في شرح المهذب استحبابها وذكر في شرح مسلم ان الاشهر عدم الاستحباب ولم يقل بها ابو حنيفة ومالك واختار الشيخ ابن الهمام الجواز فقال ثم الثابت بعد هذا هو نفى المندوبية واما ثبوت الكراهة فلا، واستدل احمد والامام الشافعى بحديث الباب، وبما رواه البخارى من حديث عبدالله بن مغفل مرفوعاً (صلوا قبل صلاة المغرب، قال في الثالثة لمن شاء كراهية ان يتخذها الناس سنة)، (٣) وحجتنا ما في سنن ابى داود عن طاؤس (سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رأيت احداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما) واسناده حسن، (٤) قال ابن الهمام سكت عنه ابوداود ويؤيدنا ما اخرجه الزيلعى بلفظ (ان عند كل اذنين ركعتين ما خلا المغرب) وعزاه الى الدارقطنى والبيهقى والبزار وذكر هذا اللفظ ابن الجوزى في الموضوعات وقال فلاس كان حيان راوى

١ \_ رواه الترمذى في كتاب الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الصلوة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف... ورواه النسائى في كتاب المواقيت، باب اباحة الصلوة في الساعات كلها بمكة وايضاً رواه في كتاب مناسك الحج، باب اباحة الطواف في كل الاوقات، ورواه ابوداود في كتاب المناسك، باب الطواف بعد العصر، ورواه ابن ماجه في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء في الرخصة في الصلوة بمكة في كل وقت.

٢ \_ رواه الدارقطنى في كتاب الحج، باب المواقيت.

٣ \_ رواه البخارى في كتاب الجمعة، باب الصلوة قبل المغرب، ورواه ابوداود في كتاب الصلوة، باب الصلوة قبل المغرب، ورواه احمد في اول مسند البصريين، باب حديث عبدالله بن مغفل المزنى.

٤ \_ رواه ابوداود في كتاب الصلوة، باب الصلوة قبل المغرب، وانفرد به ابوداود.



الحديث كذاباً وقال السيوطي وحيان هذا غير الذى كذبه الفلاس ذلك اى الكذاب حيان بن عبدالله مكبراً وقال اخطأ فيه حيان بن عبيدالله فى الاسناد والمتن، اما السند فهو عن عبدالله بن مغفل لا عن بريدة، واما المتن فهو ان زيادة الاستثناء من حيان وقال الشيخ الانور انه مدرج ممن فوق حيان، ويؤيدنا ان الخلفاء الراشدين كانوا لا يصلونها، حكاه التتوي والحافظ ابن حجر، ويؤيدنا ان هذه الصلوة يفوت تعجيل المغرب، والجواب عن حديث الباب ان المراد من الصلوة اللبث بين الاذان والاقامة مقدار الصلوة، ويردّه ما فى صحيح البخارى، ﴿قوله كهمس بن الحسن﴾ الصحيح الكهمس بن الحسن. ﴿قوله و قال أحمد وإسحق إن صلاتهما فحسن﴾ قال الاثرم، قلت لاحمد الركعتين قبل المغرب، قال ما فعلته قط الا مرة واحدة حين سمعت الحديث.

### باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس

**اعلم :** ان من ادرك ركعة من العصر قبل الغروب ثم غربت الشمس فى خلالها واتم صلوته فقد صحت صلوته عند ارباب المذاهب الا ما اشار اليه الامام الطحاوى واما فى الصبح فكذلك عند الائمة الثلاثة خلافاً لابي حنيفة فعنده تبطل صلوة الصبح بطلوع الشمس فى اثناءها واليه ذهب صاحباه ابو يوسف ومحمد غير انها تحولت نفلاً عند ابي حنيفة وابى يوسف وبطلت اصلاً عند محمد، ولكن لا يمنع العوام عن الصلوة عند الشروق لان الاداء الاختلافى اولى من الترك بالكلية وقال الكاسانى ان المصلى اذا لم يفرغ من الفجر حتى طلعت الشمس بقى فى التطوع عندهما الا انه يمكن حتى ترتفع الشمس ثم يضم اليها ما يتمها فيكون تطوعاً وعنده اى محمد يصير خارجاً من الصلوة، انتهى، وفى رواية ذكرها الامام السرخسى فى مبسوطه والامام الكاسانى فى البدائع ان الصبح لا تفسد ايضاً اذا صبر وانتظر حتى اذا ارتفعت الشمس اتم الصلوة وجعلها فى البدائع رواية عن ابي يوسف، وظاهر الحديث حجة للائمة الثلاثة وحجة علينا اى على الرواية المشهورة دون غيرها واستدل ائمتنا بالاحاديث التى ورد فيها النهى عن الصلوة عند الشروق والاستواء والغروب، وأجيب عن حديث الباب بأنه مبيح واحاديث النهى محرمة وكذا هى صريحة ومشهورة بل متواترة بخلاف حديث الباب فانه يحتمل لادراك الوجوب والوقت والفضل، فان قيل : فما وجه استثناء عصر يوم الغروب، قلنا : لما وقع التعارض بين حديث الباب وبين النهى الوارد عن الصلوة فى الاوقات الثلاثة رجعنا الى القياس كما هو حكم التعارض والقياس رجع حديث الباب فى صلوة العصر لان القياس ان تؤدى كما وجبت وآخر وقت العصر ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس وآخر وقت الفجر كامل لان الشمس لا تعبد قبل الطلوع فوجب



كاملاً فالقياس رجح حديث النهي، أو يقال انه بالغروب يدخل وقت الفرض فلا يكون منافياً بالفرض وبالطلوع لا يدخل وقت الفرض فكان مفسداً للفرض، وبالجمله ان هذا ليس تعليلاً في معرض النص بل هو ترجيح احد الحديثين المتعارضين بالقياس وفيه انه لما كان حديث الباب مرجوحاً كما مر كان ترجيح بعض منه بالقياس بعده نقضاً لما قالوه اولاً.

واجاب عنه الامام الطحاوي والسرخسي وابن وهب بان يحمل الحديث من صار من اهل الوجوب كالمجانين اذا افاقوا والصبيان اذا بلغوا والتصارى اذا اسلموا والحیض اذا طهرن وقد بقي عليهم من وقت الفجر او العصر مقدار ركعة ولكن اورد عليه الامام الطحاوي حديث ابي هريرة (من ادرك من صلاة الغداة ركعة قبل ان تطلع الشمس فليصل اليها اخرى)،<sup>١</sup> فانه يدل على ان المراد من ادراك الركعة اداؤها لا ادراك الاهلية، اللهم الا ان يُحمل على الرواية بالمعنى، ثم اختار الطحاوي بان ما فيه الاباحة يحتمل ان يكون منسوخاً بما فيه النهي فكان الحديث منسوخاً عنده بكلام الجزئين ويبطل عنده العصر كالفجر، ويرد عليه ان النسخ لا يصار اليه بالاحتمال، اللهم الا ان يقال ان ترجيح المحرم على المباح يقتضي كون المحرم مؤخرًا.

واجاب عنه الشيخ الانور بان حديث الباب وارد في حكم صلاة المسبوق وله سلف من العلماء فيقول الزيلعي ومنهم من يفسره بالماوم ويشهد له رواية الدارقطني (من ادرك ركعة من الصلوة قبل ان يقيم الامام صلبه فقد ادركها)،<sup>٢</sup> ورواية مسلم (من ادرك ركعة من الصلوة مع الامام فقد ادرك الصلوة) (٣) ويرد على هذا الجواب ان هذا الحكم عام لسائر الصلوات ايضاً فما وجه تخصيص الفجر والعصر وكذا ما وجه التخصيص بما قبل الطلوع وما قبل الغروب، وأجيب عنه بان قبل طلوع الشمس وقبل الغروب تعبيران عن الفجر والعصر، ووجه تخصيص الفجر والعصر بالذكر انهما طرفا النهار او ان آخرهما يشترك في معرفته الخاصة والعامة او ان الغرض تأكيد المحافظة وزيادة الاهتمام كما قيل في حديث فضالة عند ابي داود (حافظ على العصرين فقلت وما العصران فقال صلوة قبل طلوع الشمس وصلوة قبل غروبها) ويرد عليه ايضاً ما روى في سنن البيهقي (من ادرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس وركعة بعد ما

١ - رواه في علل ابن ابي حاتم، باب لل اخبار رويت في الصلاة وايضاً رواه الطحاوي في معاني الآثار .

٢ - رواه في الكامل في ضعفاء الرجال، باب من اسمه يحيى وذكره الدارقطني ايضاً .

٣ - رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك تلك الصلوة، ورواه البخاري في كتاب مواقيت الصلوة، باب من ادرك ركعة من العصر قبل المغرب.



تطلع فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس وثلاثاً بعد ما تغرب فقد ادرك العصر) و أجب عنه بان المراد من الركعة الاولى فرض الفجر ومن الثانية سنة ويمكن حمله على الرواية بالمعنى اختار الشيخ العثماني ان يكون الحكم عندنا على وفق الجمهور وعلى وفق الحديث ويرد عليه انه عدول عن المذهب بلا وجه وجيه، وملخص الكلام ان حديث الباب متروك الظاهر اجماعاً لعدم كفاية الركعة الواحدة في فراغ الذمة فمعناه اذارك الوجوب او اهواك الوقت او اذارك فضل الجماعة واما اذا ادرك دون الركعة فلا يكون مدركاً عند مالك والجمهور وهو قول الشافعي وعندنا يكون مدركاً وهو قول آخر للشافعي فيكون الجميع اداء عندنا اي يكون عندنا ما صلاه بعد الغروب اداءً مثل ما ادركه قبل الغروب سواء كانت ركعة او دولها لان سبب الوجوب عندنا الجزء المقارن للاداء ويؤيده رواية البيهقي ايضاً، ويكون الجميع قضاء عند الشافعي وقيل يكون الركعة اداءً والباقي قضا.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ

اختلف في الجمع بين الظهر والعصر وكذا بين المغرب والعشاء فاجازه الشافعي في السفر والمطر سواء قدمت الثانية الى الاولى او اخرت الاولى الى الثانية ومذهب احمد مقل مذهب الشافعي الا انه اجاز الجمع لعل المرض ايضاً واجازه مالك في السفر لمن جدد به السير في المشهور عنه وكذا اجازه في المغرب والعشاء فقط عند المطر، وقال ابن حبيب من المالكية يخص الجمع بالسائر دون النازل و روى عن مالك واحمد جواز جمع التأخير دون التقديم ويشير كلام البخاري الى اختياره، وعند ابى حنيفة واصحابه لا يجوز الجمع الوقتي في غير عرفة ومزدلفة الا ان صاحب البحر جوز الجمع بين المغرب والعشاء في سفر الحج تقليداً للامام الشافعي لكن بشرط مراعاة شروط الجمع عنده وهي ما ذكره التنوير ان ينوي الجمع قبل فراغه من الصلوة الاولى وان لا يفرق بينهما ولا يتطوع بينهما وان يؤديهما مرتباً واشترطوا لجمع التأخير ان ينويه في وقت الاولى ويكون قبل ضيق وقتها بحيث يبقى من الوقت ما يسع تلك الصلوة فاكثروا سياً في تحقيق المسئلة في ابواب السفر ان شاء الله تعالى. ﴿قوله جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ﴾ الخ يدل حديث الباب على انها واقعة المدينة المنورة ويدل حديث مسلم على انها واقعة غزوة تبوك حيث قال ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوة في سفره سافرها في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر، قال المحقق الشاه ولي الله في شرح تراجم البخاري ان ما وقع في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم من الراوى لانه روى ان ذلك كان في



تبوك وقال الراوى فى بيان تلك القصة انه صلى الله عليه وسلم جمع من غير سفر اى من غير سر  
 لانهم كانوا نازلين فروى الآخرون هذا الحديث بالمعنى فهو من قول الراوى وعبروا عن ذلك  
 بالمدينة والّا كان ذلك فى سفر فاحفظ، ولايرد عليه ما وقع عن ابن عباس فى التعليل من دفع  
 التحريج لان عدم التحريج يحصل فى السفر ايضاً، ولكن يرد عليه انه كيف صدر من الرواة  
 الثقات مثل هذا الوهم الفاحش وعلى مثله يرتفع الامان والثقة عن الرواة ثم كيف خفى ذلك  
 على الصحابة، انتهى ملخصاً، قلت ويرد عليه ايضاً ما قاله الامام الترمذى فى العلل الصغرى ان  
 جميع ما فى هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به وقد اخذ به بعض اهل العلم ما خلا حديثين،  
 حديث ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء  
 من خوف ولاسفر ولامطر، وحديث اذا شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فى الرابعة فاقتلوه، انتهى،  
 وجه الورود ان الامام الترمذى لم يحمله على الوهم فافهم، فان قيل : قد اخذ بهما بعض الائمة  
 فكيف يصح دعوى الامام الترمذى انه لم يأخذ بهما احد، قلنا : انه اراد انه لم يأخذ بهما احد من  
 الصحابة وكبار التابعين اولم يصح عنده الاسناد اليه او اراد انه لم يقل به احد من غير تأويل لكونه  
 معارضاً بالاقوى فى اول الحديث، الاول : بالجمع الفعلى، والثانى : بالقتل تعزيراً كما يقتل المبتدع  
 تعزيراً. ﴿قوله فَقَدْ أَتَى أَبَا مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَائِرِ﴾ فيه حجة على بعض القدماء كابن سيرين وغيره  
 حيث جوزوا الجمع فى الحضر للحاجة لمن لايتخذ عادة، اللهم الا ان يقال ان المراد من الحاجة  
 العذر ﴿قوله وَهُوَ حُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ﴾ وصحح الحاكم حديثه غير ان تصحيح الحاكم  
 لايعتمد عليه كما لايعتمد على تضعيف ابن الجوزى ما لم يوافقهما غيرهما من المحدثين. ﴿قوله وَبِهِ  
 يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ - الخ﴾ وحجتنا قوله تعالى (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا)  
 وقوله عليه الصلوة والسلام (لاتفريط فى النوم انما التفريط فى اليقظة ان يؤخر الصلوة حتى يدخل  
 وقت صلوة أخرى)، رواه مسلم وغيره (١)، والجواب عن حديث الباب انه حجة على الشافعى  
 رحمه الله لانه قال من غير خوف ولامطر، وكذا هو حجة على مالك رحمه الله لانه قال جمع بالمدينة  
 من غير خوف ولامطر، وكذا هو حجة على احمد لانه قال جمع بالمدينة من غير خوف ولامطر وقال

١- رواه مسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب قضاء الصلوة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، ورواه الترمذى  
 فى كتاب الصلوة، باب ماجاء فى النوم عن الصلوة، ورواه النسائى فى كتاب المواقيت، باب فى من نام عن الصلوة، ورواه  
 ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى من نام عن الصلوة او نسيها، ورواه ابن ماجة فى كتاب الصلوة، باب من نام عن  
 الصلوة او نسيها، ورواه احمد فى باقى مسند الانصار، باب حديث ابى قتادة الانصارى رضى الله تعالى عنه.



اراد ان لا يخرج امته وهو ينفي المرض ايضاً وكيف وهل مرض القوم كله جميعاً، فالصحيح انه محمول على الجمع الفعلى والصورى دون الجمع الحقيقى الوقتى لورود آخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء رواه النسائى وغيره عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه.

## أَبْوَابُ الْأَذَانِ

### بَابُ مَا جَاءَ فِي بَدْءِ الْأَذَانِ

الأذان اسم مصدر من اذن تاذيناً وهو فى اللغة الاعلام وفى الشريعة اعلام مخصوص بألفاظ مخصوصة فى اوقات مخصوصة وهو مع قلة الفاظه مشتمل على وجود الله وكبريائه والتوحيد والرسالة والدعوة والمعاد وتاكيد وجود الله وكبريائه والتوحيد الذى هو المقصود الاصلى، قال القسطلانى وغيره ان الاذان والاقامة للصلوة من خصائص هذه الامة ومشروعيتها ثابتة بقوله تعالى (وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) وقوله تعالى (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) وكلتا الآيتين مدنية وبالاخبار الصحيحة والاجماع وكان بدئه بالمدينة المنورة بعد بناء المسجد النبوى فى السنة الأولى سنة ١ هـ كما هو فى حديث ابن عمر فى الصحيحين والترمذى، ووردت احاديث تدل على ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة فى ليلة الاسراء ولا يصح شئ من هذه الروايات كذا فى الفتح وصرح ابن المنذر بعدمه بمكة قلت ويؤيده حديث اهتمام النبى صلى الله عليه وسلم وتشاوره والاذان سنة مؤكدة وهو من شعائر الاسلام كالختان حتى لو اجتمع اهل بلد على تركه قاتلناهم عليه واختار ابن الهمام وجوبه. ﴿قوله فَإِنَّهُ أَلْدَى وَأَمَدُّ صَوْتًا مِنْكَ﴾ اى انه ارفع وامد صوتاً منك او معناه احسن وامد صوتاً منك ورجح البعض المعنى الثانى لئلا يلزم التكرار ولان حديث ابن خزيمة وغيره يدل على ترغيب اتخاذ المؤذن حسن الصوت وما اشتهر على السنة العوام ان بلالاً كان يبدل الشين سيناً مهملة فقال ابن كثير لا اصل له ولا يصح وهكذا رده سائر المحققين ويؤيدهم ان جعل الالاع مؤذناً فى عصر الفصاحة والبلاغة ياباه العقل السليم على ان فيه فتح باب تشنيع الكفار والمنافقين، وما روى لولا انه كان يومئذ مريضاً لجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو زعم من الانصار. ﴿قوله خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَجْرُ إِزَارَهُ﴾ اى سرعة فى المشى لا خيلاء، وفى رواية ابى داود (وكان عمر بن الخطاب قد رآه قبل ذلك فكتمه عشرين يوماً قال ثم اخبر النبى صلى الله عليه وسلم فقال له ما منعك ان تخبرنى فقال



سبقني عبدالله بن زيد فاستحييت)، (١)، فانقيل : فأى مانع من الاخبار عند التشاور، قلنا : لعل حديث ابى داود تقديمًا وتأخيرًا اصل الكلام ما منعك ان تخبرني عند المشورة، قال استحييت من تعريض رؤياي الى ان يكون عمدة في الدعوة، فسبقني عبدالله بن زيد. ﴿رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي قَالَ﴾ وفي رواية ابى داود (لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ مَا رَأَى)، (٢) فقليل كان عمر كان حاضراً حين قص عبدالله روياه كما يدل عليه ما وقع في هذه الرواية فقال سبقني عبدالله بن زيد فاستحييت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فانظر ما يأمر بك به عبدالله بن زيد فافعله فأذن بلال، وقيل لم يكن عمر حاضراً حين قص عبدالله بن زيد الرؤيا كما يدل عليه رواية الترمذي هذه ورواية البخاري، وقال صاحب المعارف انه وقعت المشاورة وعقبها وقع العزم على نداء الصلوة جامعة ثم ارى عمر الأذان في المنام فنسى او تأخر الامر عن ان يقصه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ارى عبدالله بن زيد فقص على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عمر رضى الله تعالى عنه حاضراً فتذكر روياه ولكنه لم يخبر بها في هذا المجلس استحياء حيث سبقه عبدالله بن زيد وظهرت منقبته ثم لما سمع الاذان وهو في بيته خرج يجر ازاره و وقع في قلبه ان يخبر الآن رسول الله صلى الله عليه وسلم بروياه فأخبره بأنه رأى مثله قبل عشرين يوماً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليله الحمد ثم قال له ما منعك ان تخبرنا قبل هذا قال سبقني عبدالله بن زيد يقص رؤياه عليك فاستحييت من اظهار رؤياي في ذلك المجلس وهكذا القلوب اللطيفة تستحي من ابداء شركتها في مزية اصبحت مخصوصة بآخر فيكون الحديث من قبيل ذكر كل ما لم يذكره الآخر، انتهى، قلت وهذا توفيق حسن جداً الا أنه بناء على ان رؤيا عمر كان بعد المشاورة وكذا على ان رؤيا عبدالله بن زيد كان بعد المشاورة بليالي كثيرة، ورواية ابن ماجة تأتي عن ذلك فانه ورد فيها بعد ذكر المشاورة (فأرى النداء تلك الليلة رجل من الانصار يقال له عبدالله بن زيد)،<sup>٣</sup> فافهم. وقلت ايضا ان هذه الروايات تدل على ان مشروعية الأذان ثبتت بتقرير النبی صلى الله عليه وسلم رؤيا عبدالله بن زيد فما رواه عبدالرزاق وابوداؤد في مراسيله ان عمر كما رأى الاذان جاء يخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له صلى الله عليه وسلم قد سبقك بذلك الوحي فيحمل على وحى

١ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب بدء الاذان، وانفرد بهذه الرواية ابوداؤد.

٢ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب كيف الاذان، ورواه ابن ماجة في كتاب الاذان والسنة فيه،

باب بدء الاذان.

٣ \_ رواه ابن ماجة في كتاب الاذان والسنة فيه، باب بدء الاذان.



التقرير دون وحى الإلهام. ﴿قوله فَذَلِكَ أَثَبْتُ﴾ أى الاذان الذى رثيموه اثبت لقلبي واشد قبولاً له. ﴿قوله حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ اعلم ، ان رواية الترمذى عن محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمى بالعننة ولكن صرح بالتحديث عن محمد بن ابراهيم عند ابى داؤد وابن ماجة واحمد فانزاحت شبهة التدليس ﴿قوله وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا يَصِحُّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ﴾ وفى حاشية السعاية نقل الزرقانى فى شرح المراهب عن الاصابة انه وجد له سبعة احاديث، انتهى. ﴿قوله قَرَأْنَا﴾ يقال له فى الهندية (بيگل) وشاروا له بايقاد النار وبنصب الراية ايضاً ولكن لم يرض بها النبى صلى الله عليه وسلم اما لان فيها التشبيه بالكفار واما لانها لا يعم فيها الاعلام. ﴿قوله يَا بَلالُ قُمْ فَنادِ بِالصَّلَاةِ﴾ المراد من النداء هو الاذان المعروف عند البدر العيى فيكون الامر به بعد الافتراق وبعد قصة عبدالله بن زيد رؤياه وقال الشهاب العسقلانى المراد منه الصلوة جامعة وهو الظاهر من سياق البخارى ومسلم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّرْجِيحِ فِي الْأَذَانِ

الترجيح هنا اعادة الشهادتين بصوت عال بعد النطق بهما بصوت منخفض قال به الشافعى ومالك رحمهما الله وقال ابو حنيفة واحمد رحمهما الله بعدمه، وروى عن احمد ان لابس به والمختار عند الحنابلة عدم الترجيح، واعلم ان الاختلاف هنا فى الاولوية دون الجواز كما صرحوا به، استدل القائلون بالترجيح بحديث الباب واستدل ابو حنيفة بأذان بلال وهو خال عنه وبأذان الملك التازل من السماء وليس فيه الترجيح بجميع طرقه كما صرح به ابن الهمام واعلى اسناده ما رواه ابن ابى شيبة فى مصنفه فقال حدثنا وكيع، حدثنا الاعمش عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمن بن ابى ليلى قال حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (ان عبدالله بن زيد الانصارى جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رثيت فى المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان اخضران فقام على حائط فاذن مثنى مثنى واقام مثنى مثنى - الخ -)، قال ابن دقيق العيد وهذا رجال الصحيح ويؤيدنا ما رواه ابوداؤد عن ابن عمر (انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة)، (١) قال ابن الجوزى اسناده صحيح، انتهى، وثبت فى رواية عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه ثلث التكبير فى مصنف ابن ابى شيبة وثبت عنه فى

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى الاقامة، ورواه النسائى فى كتاب الاذان، باب كيف الاقامة، ورواه احمد

فى مسند المكثرين من الصحابة.



موطاً محمد تثليث التكبير وتثليث التشهد ولا يخلو عن الغرابة روايةً وتعاملاً، والجواب عن حديث أبي محذورة أنه روى مختلفاً، أخرجه الطبراني وليس فيه ترجيع بخلاف حديث بلال وحديث عبد الله بن زيد فإنه لم يقع فيهما اختلاف واجاب عنه الطحاوي بأنه يحتمل ان يكون ابو محذورة لم يمد بذلك صوته على ما اراد النبي صلى الله عليه وسلم منه فقال له راجع وامدد عن صوتك، وقال صاحب الهداية كان ما رواه تعليماً فظنه ترجيعاً - آه - ويرد على جواب الطحاوي والهداية رواية تخفض بها صوتك ثم ترفع صوتك بها، إلا ان تحمل على الرواية على زعم الراوي، وقال ابن الجوزي في التحقيق ان ابا محذورة كان كافراً قبل ان يسلم فلما اسلم ولقنه النبي صلى الله عليه وسلم الاذان اعاد عليه الشهادة وكررها ليثبت عنده ويحفظها ويكرها على اصحابه المشركين فافهم كانوا ينفرون منها خلاف نفورهم من غيرها فلما كررها عليه ظنها من الاذان فعده تسع عشرة كلمة، ويرد عليه انه على هذا التقدير لا يظهر وجه خفض الصوت بها ثم رفع الصوت بها، وافاد ابن قدامة انه يحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم انما امر ابا محذورة بذكر الشهادتين سرّاً ليحصل له الاخلاص بها فان الاخلاص في الاسرار بهما ابلغ من قولهما اعلناً للاعلام وخصّ ابا محذورة بذلك لانه لم يكن مقرّاً بهما حينئذٍ فان في الخبر انه كان مستهزئاً يحكي اذان مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم، ويرد عليه ما رواه ابوداؤد قال: (قلت : يا رسول الله ! علّمني سنة الاذان، فمسح مقدم رأسه قال تقول ، الله اكبر - الح - )، (١) بانه يدل على ان خفض الصوت بالشهادتين ثم رفعه بهما سنة الاذان، اللهم إلا ان يقال ان هذه الرواية لعلها رواية بالمعنى من بعض الرواة بحسب زعمه والاحسن في الجواب ان يقال ان حديث عدم الترجيع اكثر واصحّ اسناداً ولم يقع فيه اختلاف ولا احتمال غير سنة الاذان ويؤيده القياس على سائر كلمات الاذان وان المقصود من الاذان اعلام الغائبين وهو لا يحصل بخفض الموت الذي في الترجيع وكان بلال رضي الله تعالى عنه مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم سفراً وحضراً الى ان توفي صلى الله عليه وسلم ومؤذن ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه الى ان توفي وكان لا يرجع فيحمل حديث بلال على اصل سنة الاذان، ويحمل حديث ابي محذورة على بيان الجواز وقد ذكر في البحر الرائق جواز الترجيع بالاذان، فافهم. ﴿قوله تسع عشرة كلمة﴾ اعلم : ان كلمات الاذان تسع عشرة كلمة عند الشافعي بترجيع التكبير في اوله وترجيع الشهادتين وسبع عشرة كلمة عند مالك بالترجيع من غير

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة ، باب كيف الاذان، ورواه مسلم في كتاب الصلوة، باب صفة الاذان، ورواه الترمذي في كتاب الصلوة والنسائي في كتاب الاذان.



تربيع، وروى عن أبي يوسف في الدر المختار بثنية التكبير من غير ترجيع فيكون الاذان عنده ثلاث عشرة كلمة وهي رواية محمد والحسن أيضاً كما في رد المختار، وخمس عشرة كلمة عند أبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه وروى عن الحسن البصري وابن سيرين تربيع التكبير الأول وتثليث الشهادتين والحيعلتين يبدء بالشهادة حتى يصل الى حى على الفلاح ثم يعيد الكلمات الأربع مرة ثانية وثالثة فكلمات الاذان عندهما تسع عشرة كلمة ايضاً، قوله والاقامة سبع عشرة كلمة.

اعلم : ان كلمات الاقامة سبع عشرة عند أبي حنيفة واتباعه، وعشر عند مالك بإفراد قد قامت الصلوة، وأحدى عشرة عند الشافعي وأحمد بشفع قد قامت الصلوة وعند الشافعية اقوال آخر عشرة وتسع وثمان، وحديث الباب حجة لنا في عدم الايتار وروى عن أبي مخذورة انه كان يفرد الاقامة وهو عندنا محمول على الافراد الصوتى والاولى ان يقال انه جائز عند الحنفية كما في البرهان شرح مواهب الرحمن وسيأتى تمام الكلام في الباب الآتى ان شاء الله تعالى.

**ثم اعلم :** انه قال عبدالغنى النابلسي ان السنة ان يسكن الراء من الله اكبر الاول او يصلها بالله اكبر الثانية فان سكنها كفى وان وصلها نوى السكون فحرك الراء بالفتحة فان ضمها خالف السنة لان طلب الوقف على اكبر الاول صيرة كالمساكن اصالة فحرك بالفتح، انتهى، وقيل حركة الراء ضمة اعراب وليس لهزمة الوصل ثبوت في الدرج فتقل حركتها، انتهى، وفي الامداد ويجزم الراء اى يسكنها في التكبير، قال الزيلعي يعنى على الوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الاقامة ينوى الوقف انتهى قلت والحاصل ان التكبيرة الثانية في الاذان ساكنة الراء للوقف حقيقة ورفعها خطأ واما التكبيرة الاولى من كل تكبيرتين سنة وجميع تكبيرات الاقامة فقيل محركة الراء بالفتحة على نية الوقف وقيل بالضممة اعراباً وقيل ساكنة بلاحركة على ما هو ظاهر كلام الامداد والزيلعي والبدائع.

### بَاب مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ

﴿قوله أَمْرٌ بِاللَّهِ﴾ هكذا وقع في معظم الروايات على البناء للمفعول كما افاده الحافظ في الفتح، وفي نصب الرأية في هذا الحديث قال الشيخ الامام والصحيح من مذهب الفقهاء والاصوليين ان قول الراوى أمر او أمرنا ملحق بالمسند لكنه ورد بصيغة الرفع كما روى قتيبة عن عبدالوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن انس (ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلالاً ان يشفع



الاذان ويوتر الإقامة)، (رواه النسائي وغيره)، (١) الآ ان ابن ابي حاتم ذكر عن ابي زرعة انه قال هذا حديث منكر، ﴿قوله أن يَشْفَعَ الْأَذَانُ﴾ استدلل به المالكية على تشية الله اكبر في الاول. قلنا: صحّ التبريع في حديث ابي محذورة وحديث عبدالله بن زيد فحديث الباب يحمل على التبريع والتبريع هنا بدوثة التشية عندنا ايضا لاداءها في نفسيين لا في اربع وهذا يحصل الجمع والتوفيق فان لم يوفق بين الروايات تعين المصير الى ما هو اصرح في الباب وا ما لا يحتمل تاويل. ﴿قوله ويوتر الإقامة﴾ احجج به الجمهور في المراد الإقامة واحتج الحنفية بحديث عبدالله بن زيد كما مر سابقا وبحديث ابي محذورة عند الترمذي صحيحا وحديث ابي جحيفة (ان بلالا رضى الله تعالى عنه كان يؤذن منى منى ويقيم منى منى)، رواه الدارقطني في سننه، وبحديث سويد بن غفنة ان بلالا كان يبنى الاذان والاقامة رواه الحاكم والطحاوى، وبحديث الاسود بن يزيد (ان بلالا كان يبنى الاذان والاقامة) رواه الطحاوى والدارقطني وعبدالرزاق، والجواب عن حجّتهم ان المراد من الاعتبار الاعتبار الصوتى بان يحل فيها قاله المحقق ابن الممام وهذا التاويل اضطر اليه الشافعية وغيرهم في الفاظ الإقامة حيث قالوا ان التشية في تكبير الإقامة بالنسبة الى الاذان افراد. قال النووي لان السنة في تكبيرات الاذان الاربع ان يأتى بها في نفسيين كل تكبيرتين في نفس وفي الإقامة يأتى بالتكبيرتين في نفس فصارت وترا هذا الاعتبار ويرد على هذا الجواب ما ورد من الاستثناء في رواية الصحيحين من طريق أيوب عن ابي قلابة عن انس رضى الله تعالى عنه (الآ الإقامة) لان قد قامت الصلوة مرتين يؤتى بها في نفس دون نفسيين، وأجيب عنه بان الاستثناء ليس من الحديث بل مدرج من قول أيوب هكذا ادعى ابن منده، وبأن الاستثناء ليس من قوله ويوتر الإقامة بل الغرض بيان ان الإقامة مثل الاذان في ماعدا لفظ قد قامت الصلوة فإنه زيادة على الاذان، والظاهر ما قاله شارح النقاية وشارح مواهب الرحمن ان الامر بالاعتبار من باب الاختصار في بعض الاحوال تعليما للجواز

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِقَامَةَ مَتْنِي مَتْنِي

هذا الباب للمرافين كما كان الاول للحجازيين واجاب الحجازيون عنه بأنه مطعون بالانقطاع لان عبدالرحمن بن ابي ليلي لم يسمع من عبدالله بن زيد وبالمعارضة بحديث انس في

١ - رواه النسائي في كتاب الاذان، باب تحية الاذان، ورواه البخارى في كتاب الاذان، باب بدء الاذان، ورواه مسلم في كتاب الصلوة، باب الامر بفتح الاذان وابتداء الإقامة.



الصَّحِيحِينَ وبأن الثنية راجعة الى التكبير وقد قامت الصلوة، والجواب عن الاول أنه لامانع من السماع اذ سنه حين توفي عبدالله بن زيد نحو ثمانية اعوام وهو سن يتحمل السماع على ان الامام علاء الدين المارديني قال ولد ابن ابي ليلي سنة سبع عشرة ومات عبدالله بن زيد سنة اثنتين وثلاثين فاذا لاخفاء في صحة السماع ويقول الحافظ ابو عمرو في الاستيعاب في ترجمة عبدالله بن زيد هذا انه روى عنه سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن ابي ليلي وابنه محمد بن عبدالله بن زيد انتهى، والمتبادر عنه انه يروى عنه سماعاً، ولوفرضنا انه روى عن عبدالله بن زيد بالواسطة فيكون مرسلأ عن الصحابة بدليل رواية ابن ابي شيبه في مصنفه وبدليل رواية الترمذي عن شعبة، والجواب عن المعارضة قد مر سابقاً، والجواب عن الثالث انه يدل على بطلان هذا التاويل عد كلمات الاقامة سبع عشرة كلمة وكذا رواية ابن جريح عند النسائي فيها عد كلمات الاقامة كلها مثناة فكيف تعود البنية الى التكبير وقد قامت الصلوة فقط.

**فائدة :** قال بعض المحققين الاختلاف في كلمات الاذان والاقامة كالاختلاف في قراءات القرآن، قلت فاذا لا استبعاد في الاختلاف في الاذان والاقامة مع تكرارهما خمس مرات في اليوم واليلة فافهم.

## بَاب مَا جَاءَ فِي التَّرْسُلِ فِي الْأَذَانِ

الترسل في الاذان سنة حتى يكره الاذان بتركه كما افاده ابن الهمام وغيره. ﴿قوله فترسل﴾ الترسل هو التاني وترك العجلة وهو والترتيل سواء كما في النهاية وحدد الفقهاء الترسل في الاذان بأن يفصل بين كل كلمتين من كلماته اى يسكت ويقطع نفسه ولكن جعلوا التكبيرتين من الاربع بمزلة كلمة فيستحب نطقهما في نفس واحد. ﴿قوله فاحذر﴾ الحذر هو الاسواع وهو السنة في الاقامة حتى يكره الاقامة بتركه و حدود الحذر في الاقامة بان لايسكت ولايقطع نفسه بين كل كلمتين. ﴿قوله قَدَرَ مَا يَقْرُغُ الْأَكِلُ مِنْ أَكْلِهِ﴾ اتفق العلماء من سائر المذاهب على ان يتوقف بين الاذان والاقامة ما عد المغرب، وقدر هذا التوقف علماءنا بمقدار اربع ركعات يقرأ في كل ركعة نحو عشر آيات، وروى الحسن عن ابي حنيفة المكث بعد اذان الفجر نحو عشرين آية ثم يثوب ثم يمكث كذلك ثم يقيم كما في البحر، وأما في المغرب فلايسن الجلوس بل يسن السكوت مقدار ثلاث آيت قصار او آية طويلة وبه قال مالك ايضاً، وقال ابو يوسف ومحمد يفصل بجلسة خفيفة ان تتمكن مقعدته من الارض بحيث يستقر كل عضو منه في موضعه، وقال الشافعي واحد يفصل اما بالجلسة او بالسكوت وهذا الاختلاف في الاولوية لاغير. ﴿قوله حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا حَدِيثٌ



لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ﴿﴾ لكن رواه الحاكم من طريق عمرو بن الفائد عن يحيى بن مسلم وهو طريق آخر لم يقف عليه الترمذى. ﴿قوله وَهُوَ إِسْنَادٌ مَجْهُولٌ﴾ لجهالة يحيى بن مسلم وعبد المنعم هذا ضعفه الدارقطنى وقال ابو حاتم منكر الحديث جداً لا يجوز الاحتجاج به وشيخه يحيى بن مسلم متروك الحديث لكن هذا الحديث ورد مرفوعاً من حديث جابر من طرق ضعيفة ومن حديث ابى هريرة عند البيهقى ومن حديث على عند الطبرانى والدارقطنى وروى موقوفاً عن عمر عند الدارقطنى فينجبر الضعف فيه بتعدد الطرق، والتعامل به معلوم وكفى به دليلاً.

### بَاب مَا جَاءَ فِي ادْخَالِ الْاَصْبَعِ فِي الْاَذُنِ عِنْدَ الْاَذَانِ

وهو مستحب في الاذان دون الاقامة لحديث الباب ولحديث ابن ماجة وغيره انه عليه الصلوة والسلام امر بلالاً ان يجعل اصبعه في اذنيه وقال انه ارفع لـصوتك ورفع الصوت هو الحكمة فيه لانه اذا سد اذنيه اجتمع النفس في الفم فخرج الصوت عالياً قالوا وكذا يستدل به من لم يسمع صوت المؤذن على اذانه. ﴿قوله رَأَيْتُ بِلَالاً - الخ﴾ كان ذلك وقت رجوعه صلى الله عليه وسلم من منى ونزوله بالابطح يريد الرجوع الى المدينة المنورة. ﴿قوله وَهُوَ وَيَدُورُ﴾ اى يستدير في اذانه ويخالفه لفظ ابى داود لوى عنقه يميناً وشمالاً ولم يستدر، وانكر البيهقى ثبوت الاستدارة في حديث صحيح ويمكن الجمع بحمل الاستدارة على استدارة بعض البدن وعدمها على استدارة كل البدن. ﴿قوله وَيَتَّبِعُ فَاَهُ هَا هُنَا وَهَا هُنَا﴾ من الاتباع اى يدير فاه يميناً وشمالاً في كل من الحيلتين مرة يمنة ومرة يسرة كما هو قول مشايخ مرو وقال ابن الهمام هو الاوجه لكن المنقول عن السلف هو التحويل يمنة في حيتى على الصلوة ويسرة في حيتى على الفلاح وهو الاصح كما في البناية والبحر والتبين والمنية.

**فائدة :** (حيي) اسم فعل بمعنى اسرع كما في المغرب، وفي رواية مسلم واحمد فجعلت اتبع فاه ههنا وههنا فاللفظ الاول حال المؤذن والثانى حال الناظر، قال البدر والشهاب والحاصل ان بلالاً كان يتبع بفيه الناحيتين وكان ابو حنيفة ينظر اليه فكل منهما متبع باعتبار.

اعلم : انه يحول وجهه لاصدره ولاقدميه في الاذان والاقامة مطلقاً سواء كان المحل متسعاً او لا وان كانت المذنة بحيث لو حول وجهه مع ثبات قدميه لا يحصل الاعلام فحينئذ يستدير فيها ويخرج رأسه من الكوة، وفي السراج الوهاج لا يحول في الاقامة. ﴿قوله فِي قُبَّةٍ﴾ القبة من الخيام بيت صغير مستدير ﴿قوله اَذَمِ﴾ اسم جمع للاديم وهو الجلد او الاحمر او المدبوغ. ﴿قوله بِالْعَنَزَةِ﴾ عصا في اسفله حديدة. ﴿قوله بِالْبَطْحَاءِ﴾ وهى اللتى كان صلى الله عليه وسلم يترل بها عند



الرجوع من منى ويقال لها الابطح والمحصب، وبني مسجد في ذلك المقام ويسمى الآن مسجد الاجابة. ﴿قوله حُلَّةٌ حَمْرَاءُ﴾ الحلة ثوبان ازار و رداء من جنس واحد ولا تكون حلة الا وهى جديدة قال ابن القيم وغيره كانت فيها خطوط حمر مع السّود ويؤيده لفظ الحبرة وهى ما كان موشياً مخططاً من برود اليمن وكانت الحلل اليمانية غالباً كذلك.

اعلم : ان لبس المزعفر والعصفر يكره تحريماً واما لبس الثوب الاحمر القاني للرجال فصنف الشرنبلالى فيه رسالة وذكر فيها ثمانية اقوال ورجح فيها الجواز بل الاستحباب وتعقبه ابن عابدين في رد المختار ورجح الحرمة في تنقيح الفتاوى الحامدية ويؤيد الروايات الحديثية الحرمة، وفي الحاوى الزاهدى ولا يكره في الرأس اجماعاً. ﴿قوله السُّوَانِيُّ﴾ منسوب الى بنى سواء بن عامر من هوازن.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّثْوِبِ فِي الْفَجْرِ

التثويب اعلام بعد اعلام واصله ان تحبى الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر، ويطلق على الاقامة وزيادة (الصلوة خير من النوم) في اذان الفجر والمراد في ترجمة الباب الثالث وهى سنة عندنا في الفجر وهو مذهب ائمتنا الثلاثة واخطأ الامام النووى فيما نسبته الى ابى حنيفة من انه لا يقول به، وقول (حبى على الصلوة) بين الاذان والاقامة حسنه الامام محمد في الجامع الصغير وجوزّه ابو يوسف للامراء وكل من كان مشغولاً بمصالح المسلمين ويؤيد قوله ما روى في الصحاح ان بلالاً كان يؤذن ثم يأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب الحجره فيؤذنه بصلوة الصبح فيخرج، وروى ابوداؤد عن المغيرة بن شعبة (قال ضفت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة وفيه (فجاء بلال فأذنه بالصلوة)، (١) وجوزّه المتأخرون في الكل للكل بما تعارفوه واستثنوا من الصلوات صلوة المغرب لعدم افادة التثويب فيها كما في النهاية وغيرها، وهذا التثويب وان لم يعهد في الصدر الاول لكن له اصلاً في الشرع و وجهاً وجيهاً في الاصول، روى ابوداؤد عن ابى بكره قال : (خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة الصبح فكان لايمر برجل الا نأذاه بالصلوة او حركه بالرجل)، (٢) وفيه تعاون على البر وتكثير للجماعة ونظيره في ترك ما عهد في عصره صلى الله عليه وسلم منع النساء عن المساجد. ﴿قوله

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء لما مست النار، ورواه احمد في مسند الكوفين، باب حديث المغيرة ابن شعبة.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب الاضطجاع بعدها. وانفرد به ابوداؤد.



الْمُلَائِيَّ» نسبة الى بيع الملاء نوع من الثياب. «قوله وَأَبُو إِسْرَائِيلَ» لم يسمع من الحكم، وكذا عبدالرحمن لم يسمع من بلال صرح به الحافظ لكن في الباب احاديث كثيرة، منها حديث انس وقال البيهقي اسناده صحيح. «قوله وَقَالَ اخْرُجْ بِنَا مِنْ عِنْدِ هَذَا الْمُبْتَدِعِ» وروى عن علي انه قال اخرجوا هذا المبتدع، انكرا على الاعلام بعد الاذان او على الاعلام بلفظ (الصلوة خير من النوم) والكل مكروم عند المتقدمين في غير الفجر وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنه كان عمى في آخر عمره ولذا قال اخرج بنا.

### بَاب مَا جَاءَ أَنْ مِنْ أَذْنٍ فَهُوَ يُقِيمُ

قال فقهاءنا ومالك الاولى ان يقيم من اذن وان قام غيره فجائز ان لم يتأذ بذلك المؤذن فان كان يتأذى بذلك يكره لان اكتساب اذى المسلم مكروه، وقال الشافعي يكره تأذى او لم يتأذى واحتج بحديث الباب، واحتج علماءنا بما رواه ابو داود وسكت عليه من حديث عبدالله بن زيد وفيه (اذان بلال واقامة عبدالله بن زيد) قال ابن عبدالبر اسناده حسن، والجواب عن حديث الباب انه ضعيف او محمول على الاولوية. «قوله الصُّدَائِيَّ» منسوب الى صداء حى من اليمن. «قوله أَمَرَنِي» هذه واقعة سفر طلبوا بلالاً فلم يجدوه، لعله كان نائماً. «قوله مُقَارِبُ الْحَدِيثِ» قد مر في باب ما جاء مفتاح الصلوة الطهور انه من الفاظ التوثيق.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ وُضُوءٍ

مذهب ابى حنيفة انه يكره الاقامة بغيره وضوءه ويجوز الاذان وروى عنه انه يكره الاذان ايضاً ويؤيده حديث لا يؤذن احدكم الا وهو طاهر اخرجه ابو الشيخ مرفوعاً وفي سنده عبدالله بن هارون وهو ضعيف واخرجه البيهقي موقوفاً على وائل وفي سنده انقطاع لم يسمع الجبار عن ابيه وائل شيئاً ومذهب الشافعي انه يكره الاذان بغير طهور ومذهب احمد ان التطهر مستحب في الاذان والاقامة وقال مالك يصح الاذان بغير طهور ولا يقيم الا متوضئ. «قوله وَهَذَا أَصَحُّ» اى الموقوف اصح والمرفوع في سنده معاوية بن يحيى وهو ضعيف واما الانقطاع ففي كليهما فان الزهري لم يسمع من ابى هريرة رضى الله تعالى عنه.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحَقُّ بِالْإِقَامَةِ

اى لا تقام الجماعة الا عند خروج الامام والمراد من خروجه قيامه ان كان في الصف ودخول المسجد ان كان خارجه، واما الاذان فهو حق المؤذن لاجابة فيه الى اذن الامام. «قوله فَلَا يُقِيمُ



حَتَّى إِذَا رَأَى - الخ ﴿ لا حَدَّ للقيام الى الصَّلوة عند مالك لكن استحَب عامة المالكية القيام اذا اخذ المؤذن في الاقامة، ويشرع الامام في الصَّلوة بعد الاقامة وتسوية الصف، وعند احمد يقوم اذا قال المؤذن قد قامت الصَّلوة، ويشرع بعد الاقامة وكان انس رضى الله تعالى عنه يقوم اذا قال المؤذن (قد قامت الصَّلوة) وعند زفر يقومون عند اوّل (قد قامت الصَّلوة) ويشرعون عند الثاني، وقال ابو يوسف والشافعي رحمهما الله يقومون ويشرعون بعد تمام الاقامة ويؤيده حديث ابى داؤد (ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاب الاقامة كالاذان) (١) وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله، يقومون عند (حَيَّ على الصَّلوة) ويشرعون عند (قد قامت الصَّلوة)، وبالجملة ان لايجب القيام على المقتدى الجالس المنتظر قبل ذلك على اختلاف بينهم في تعيين ذلك الحد لا ان القيام قبل ذلك غير جائز كما في الطحطاوى على الدرالمختار في شرح قوله والقيام حين قيل (حَيَّ على الفلاح) والظاهر انه احتراز عن التأخير دون التقديم حتى لو قام اوّل الاقامة لا بأس، انتهى، وما قال القهستاني واذا اخذ المؤذن في الاقامة ودخل رجل المسجد فانه يقعد ولا ينتظر قائماً فمحمول على ما اذا قام المؤذن قبل خروج الامام كما يدل عليه قوله ولا ينتظر، فافهم. قلت لا بد من التاويل في مثل هذه العبارات لئلا تخالف عما تعامل عليه السلف الصالحون.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْاَذَانِ بِاللَّيْلِ

اتفقوا على عدم جواز الاذان قبل الوقت في الاوقات كلّها ما عدا الفجر، واختلفوا في الفجر فذهب مالك والشافعي واحمد وابويوسف الى الجواز بعد نصف الليل ثم لا يحتاج عند الائمة الثلاثة الى الاعادة، وقال الغزالي بالاعادة، ثم اختلفوا في الاذان الثاني بعد طلوع الفجر فمنهم من يقول يؤذن للصبح عقب طلوعه، قالوا وهو السنة فالسنة عندهم اذانان وادعى المالكية توارث الاذنين في عهد السلف في المدينة المنورة، وقال القاضي عياض واليه رجع ابو يوسف انتهى، قلت وظاهر هذا الكلام يدل على ان ابا يوسف قال بالاذنين مثل الشافعية والمالكية. ﴿قوله إِنَّ بِلَالاً يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ﴾ دل حديث الباب على ان بِلَالاً كان يؤذن بليل وابن اُمّ مكتوم يؤذن بعد طلوع الفجر، ويدل ما رواه ابن خزيمة على عكس ذلك، وأُجيب بان الامرين وقعا في زمانين مختلفين

١ - رواه ابوداؤد في كتاب كتاب الصَّلوة، باب ما يقول اذا سمع الاقامة والفاظ الرواية هكذا : (عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَوْ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ بِلَالاً أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ فَلَمَّا أَنْ قَالَ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا) وَقَالَ فِي سَائِرِ الْإِقَامَةِ كُنْخُو حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْاَذَانِ.



فان بلالاً كان يؤذن للصبح ثم لحق بصره شيء فأخذ يقدم الاذان تارة ويؤخر تارة وكان ابن ام مكتوم لا يؤذن الاّ باخبار الناس آياه بالصبح فعكس الامر وجعل اذان بلال بالليل واذان ابن ام مكتوم بعد طلوع الفجر كما في الفتح، وفي رواية شرح معاني الآثار (ولم يكن بينهما الا مقدار ما يصعد هذا ويترل هذا)، قالوا معناه ان بلالاً كان يؤذن قبل الفجر ويتربص بعد اذانه للدعاء ثم يرقب الفجر فاذا قارب طلوعه نزل فأخبر ابن ام مكتوم فيتأهب ابن ام مكتوم بالطهارة وغيرها، ثم يرقى ويشرع في الاذان مع أول طلوع الفجر، وحجتنا ما رواه ابو داود عن بلال (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ومدّ يديه عرضاً)، (١) واعله البيهقي بان شداً لم يدرك بلالاً فهو منقطع، ولنا ايضاً ما رواه البيهقي (انه عليه الصلوة والسلام قال يا بلال لا تؤذن حتى يطلع الفجر) (٢) قال في الامام رجال اسناده ثقات ولنا ايضاً ما رواه الترمذى (ان بلالاً اذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يرجع فينادى ألا ان العبد نام اى غفل عن ادراك الفجر او ينام)، (٣) وليس لمن يضعف هذا الحديث وجه يعتد به ويؤيده ما روى الدارقطنى عن حميد بن هلال ان بلالاً اذن فذكر نحوه وقال ابن حجر في الدراية هذا مرسل قوى، ولنا ايضاً ما أخرجه ابو الشيخ بسند صحيح عن عائشة قالت ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر، ويؤيدنا القياس على سائر الاوقات وان المقصود من الاذان الاعلام بدخول الوقت وفي الاذان قبل الفجر تجهيل الناس، والجواب عن حجتهم ان الاذان الأول قبل الفجر لم يكن للصلوة الفجر بل كان للتسحير كما يدل عليه ما رواه الشيخان وفيه (فانه يؤذن او ينادى بليل ليرجع قائمكم ولينبه نائمكم)، (٤) ولو كان اذان بلال لصلوة الفجر لاكتفى به بدون اذن ابن ام مكتوم.

**فائدة :** ذكر محمد في الموطأ وغيره ان اذان بلال كان في رمضان خاصة لسحور الناس وفي شرعة الاسلام ان الاذان للتسحير في رمضان مستحب وكلام البدائع وغيره يدل على انه كان في السنة كلها لصلوات التهجد. ﴿قوله يُؤذِّن ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ﴾ من قال بحرمة الطعام من اول

١ \_ رواه ابو داود في كتاب الصلوة، باب في الاذان قبل دخول الوقت، انفرد بهذه الرواية ابو داود.

٢ \_ رواه البيهقي في باب رواية من روى النهى عن الاذان قبل الوقت .

٣ \_ رواه الترمذى في كتاب الصلوة، باب من جاء في الاذان بالليل، ورواه البخارى في كتاب الاذان والمسلم في الصيام

٤ \_ رواه البخارى في كتاب الاذان، باب الاذان قبل الفجر، ورواه مسلم في كتاب الصيام، باب بيان ان الدخول في

الصوم يحصل بطلوع الفجر....



زمان الطلوع فيأول الحديث بالمقاربة ومن قال من انتشار الضوء فيترك الحديث على ظاهره واسم ابن أم مكتوم عبدالله او عمرو وهو الاكثر وهو ابن خال خديجة رضى الله تعالى عنها وهاجر الى المدينة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم، قيل ولد ضريراً وقيل عمى بعد بدر بستين، واستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم على المدينة ثلاث عشرة مرة. ﴿قوله وَأَخْطَأَ فِيهِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ﴾ قلنا تابعه سعيد بن زربي عن ايوب عند اليهقي ومعمار عن ايوب عند عبدالرزاق، وكذلك له طريقان مرسلتان ما عدا ذلك، وقال الحافظ ردّاً على بن المديني وغيره ان هذه الطرق يقوى بعضها بعضاً قوة ظاهرة، انتهى، قلت : واما ما قال الترمذي لو كان حديث حماد صحيحاً لم يكن لهذا الحديث اى ان لا يؤذن بليل معنى فالجواب عنه ان الانكار على بلال كان عند ما كان نوبة اذانه بالفجر او عند ما خرج رمضان فافهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ

متى دخل مسجداً قد اذن فيه او اذن بعد دخوله فيكره تحريماً ان يخرج قبل ان يصلى وان صلى لا، الا في الظهر والعشاء ان شريح في الاقامة وهو مقيد عندنا بما اذا لم ينتظم به امر جماعة، وصرح في البحر بجواز الخروج للحاجة لمن يريد الرجوع بعد قضاء حاجته لحديث (من ادركه الاذان في المسجد ثم خرج ولم يخرج حاجته وهو لا يريد الرجعة فهو منافق)، رواه ابن ماجه (١)، وروى معناه الطبراني في الأوسط وابوداؤد في مراسيله عن سعيد بن المسيب. ﴿قوله أَوْ أَمْرٌ﴾ لا بد منه كان يكون حاقناً.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ فِي السَّفَرِ

اتفقوا على سنية الاقامة في السفر واختلفوا في سنية الاذان فقال ابو حنيفة ومالك رحمهما الله انه لايسن الاذان وان اكتفى بالاقامة جاز بلاكراهة وقال الشافعي واحمد رحمهما الله بسنيتها جميعاً. ﴿قوله فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا﴾ اى فليؤذن احدهما كما ورد في رواية البخاري في باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد، او سمي اجابة الاذان بالاذان والاقامة.

**فائدة :** قال السيوطي اول من احدث اذان اثنين نعتاً بنواسية، وقال عبدالله بن ابي حمزة الشافعي في شرح حديث (لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يستهموا عليه لاستهموا) يؤخذ منه ان الاذان لايجوز الا واحداً بعد واحد فانه لو كان يجوز التعدد لما احتاجوا الى

١ - رواه ابن ماجه في كتاب الاذان والسنة فيه، باب اذا اذن وانت في المسجد فلا تخرج، انفرد بهذه الرواية ابن ماجه.



ان يستهموا، ويؤيده انه لم يرو انه اذن في زمنه صلى الله عليه وسلم مؤذنان جملة، انتهى، مختصراً، ومال الرملى وعبد الغنى النابلسى الى ان اذان الجوق بدعة حسنة لكونه متوارثاً فليراجع الى رد المختار، ولا يبعد ان يجاب عما قال عبدالله بن ابي جمرة بان للتعدد درجات متفاوتة، منها ما تكون زائدة على القدر الذى توارثوا عليه ولا شك في الاحتياج الى الاستهام عند هذه الدرجة. ﴿قوله وَلَيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا﴾ لكوفهما متساويين علماً ﴿قوله أَنْ يَجْمَعَ النَّاسُ﴾ اى الغائبين.

### بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ

قد صحت عدة من الاحاديث في فضل الاذان ومن العجيب انه لم يرو في الباب الا ما هو ضعيف، وقيل من طريقه وعادته انه يترجم الباب الذى فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق اليه وأخرج من حديثه في الكتب الصحاح فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه ولا يكون الطريق اليه كالطريق الى الاول الا ان الحكم صحيح، ثم يتبعه بالثاني يقول وفي الباب عن فلان وفلان ويعده جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور واكثر. ﴿قوله وَجَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ ضَعْفُوهُ﴾ قال ابو حنيفة ما رثيت افضل من عطاء بن ابي رباح ولا اكذب من جابر الجعفي ما اتيت بشيى الا جاءني فيه بحديث، وقال الحافظ ضعيف رافضى، ووثقه سفيان الثوري وشعبة ووكيع وما حكاه الترمذي عن وكيع لولا جابر الجعفي لكان اهل الكوفة بغير حديث فانما هو اجلال له ومبالغة في الثناء عليه لا الطعن في تقليل حديث الكوفة ووكيع نفسه هو امام المسلمين واكثر حديثه من اهل الكوفة من غير جابر.

**فائدة :** هل اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه، اثبت بعض المحدثين وانكره بعضهم، وفي النهاية عن شمس الائمة قد اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم واقام في بعض الاوقات حتى روى عن عقبة بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس اذن واقام وصلى الظهر، انتهى، وروى الترمذي في باب الصلوة ص : ٨٦ على الدابة في الطين والمطر (انه عليه الصلوة والسلام اذن راكباً) لكن روى احمد والدارقطني هذا الحديث وفيه (فامر بلالاً فاذن) وقال الحافظ معنى اذن امر بالاذان وحزم السيوطي باذان النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه وظفر بحديث آخر رواه سعيد بن منصور في سننه عن ابن ابي مليكة قال اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (حي على الفلاح).



## بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذِّنَ مُؤْتَمَنٌ

﴿قوله الإمام ضامن﴾ معناه عند الشافعية راع وحافظ للصلاة وعدد الركعات، ومعناه عندنا متكفل لصحة صلاة القوم وفسادها وهذا المعنى هو المعروف عند أهل الله فعندنا يلزم من فساد صلاة الإمام فساد صلاة المقتدى خلافاً للشافعية فإن عندهم فساد صلاة الإمام لا يلزم منه فساد صلاة المقتدى إلا إذا علم المقتدى من قبل أن يدخل في صلاة الإمام أنه على غير وضوء ثم صلى معه لم تجزه صلاته، وأما إذا علم في أثناء الصلاة قبل التمام أن الإمام على غير طهارة كان عليه أن يتم صلاته لنفسه وينوي الخروج من اقتدائه صرح به الإمام الشافعي، وكذا عندنا لا يصح صلاة من كبر للتحريم قبل الإمام خلافاً لهم لأن مدار صحة الاقتداء عندهم على الموافقة في الأفعال الظاهرة، وكذا عندنا لا يصح اقتداء المفترض بالمتفل وبمفترض الوقت الآخر خلافاً لهم. ﴿قوله قال أبو عيسى - الخ﴾ حاصل كلامه أن الحديث روي من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ومن أبي صالح عن عائشة ثم لهم كلام في رواية الأعمش عن أبي صالح هل هي بواسطة أو غيرها، فرجح أبو ذرعة حديث أبي صالح عن أبي هريرة ورجح البخاري حديث أبي صالح عن عائشة واسقط ابن المديني كليهما وصحح ابن حبان كليهما حكاه ابن حجر في التلخيص.

## بَاب مَا جَاءَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنَ

﴿قوله فقولوا مثل ما يقول المؤذن﴾ قال الشافعي وأحمد في رواية ومالك في رواية ينبغي لمن سمع الأذان أن يقول كما يقول المؤذن وهو مذهب أهل الظاهر أيضاً وظاهر حديث الباب حجة لهم، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد في الأصح ومالك في رواية يقول السامع مثل ما يقول المؤذن إلا في الحيعتين فإنه يقول فيهما (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وإلا في (الصلاة خير من النوم) فإنه يقول فيه صدقت وبررت وبالحق نطقت كما في رد المحتار، واحتجوا بما رواه البخاري من حديث معاوية، ورواه مسلم من حديث عمر والطبراني من حديث أبي رافع والبخاري من حديث أنس وهذه روايات مفسرة حاكمة على الروايات الجملة، واختار ابن الهمام الجمع بينهما أعملاً للحديثين وهو مذهب الشيخ الأكبر في فتوحاته، وورد في بعض الروايات جواب الشهادتين بقوله وأنا أشهد، قال العلامة الشامي والذي ينبغي تحريره في هذا المحل أن الإجابة باللسان مستحبة وأن الإجابة بالقدم واجبة أن لزم من تركها تفويت الجماعة وإلا بأن أمكنه إقامتها بجماعة ثانية في المسجد أو في بيته لا تجب بل تستحب المراعاة لأول الوقت والجماعة



الكثرة في المسجد بلا تكرار، انتهى، فان قيل : ان الاذان سنة فكيف يكون جوابه واجباً، قلنا: نظيره سلام التحية فانه سنة وجوابه واجب، والدليل على عدم وجوب الاجابة باللسان ما رواه مسلم من حديث انس ورواه الطحاوي من حديث عبدالله بن مسعود (ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع المؤذن واجاب لغيره ما قال المؤذن) وهذه الروايات حجة على ابن الهمام في قوله بوجوب الاجابة باللسان، واما من فاته الجواب فقليل يجب ان لم يكن الفصل طويلاً كذا اختاره في البحر.

**فائدة :** ثبت اذكار بعد التأذين منها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث عبدالله بن عمرو عند مسلم وقال ابن القيم الافضل صلوة التشهد، ومنها دُعاء الوسيلة وهو (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة آت محمدًا الوسيلة وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته)، رواه البخاري، (١) قال الحافظ وزيادة (والدرجة الرفيعة) ليس لها اصل، وقال السخاوي لا اصل لها، وفي معارف السنن وردت هذه الزيادة عند ابن السني في عمل اليوم والليلة وذكرها الشاه ولي الله في حجة الله البالغة : (وزيادة قوله انك لا تخلف الميعاد ثابتة في السنن الكبرى للبيهقي بسند قوى، واما زيادة وارزقنا شفاعته فلا اصل لها ايضاً وكذا لم يثبت في شيء من طرقه زيادة يا ارحم الراحمين كما في التلخيص)، و**امّا تقبيل ظفر الابهامين** فقد ذكر في جامع الرموز وكثر العباد والفتاوى الصوفية ان يقول عند السماع الاول من شهادتي الرسالة صلى الله عليك يا رسول الله وعند الثانية منها قرّة عيني بك يا رسول الله ويقول اللهم متّعني بالسمع والبصر بعد وضع ظفري الابهامين على العينين فمن فعله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قائده الى الجنة، وفي كتاب الفردوس من قبل ظفري ابهاميه عند سماع اشهد ان محمداً رسول الله في الاذان انا قائده ومُدخله في الجنة، انتهى، قالوا لم يصح في المرفوع في هذا شيء، نعم ورد ذلك في احاديث مرفوعة ضعيفة، فان قيل : الحديث الضعيف يكفي في الفضائل، قلنا : انهم اشترطوا في العمل بالضعيف شروطاً منها ما ذكره السيوطي والرملي ان لا يعتقد سنية ذلك الفعل الثابت بالحديث الضعيف بل يعتقد الاحتياط، وفي السعاية فعلى هذا لو قبل الظفر احتياطاً احياناً فلا بأس وان التزمه واعتقده ضرورياً يشبه ان يكون مكروهاً فربّ شيء مندوب ومباح يكون بالتخصيص والالتزام مكروهاً، انتهى، قلت : و ورد في بعض الروايات في فضل التقبيل انه لا يصيبه الرمّد والعمى كما في المقاصد الحسنة للسخاوي، فعلى هذا لو قبل للصحة البدنية

١ \_ رواه البخاري في كتاب الاذان، باب الدعاء عند النداء، ورواه مسلم في كتاب الصلوة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه....



فلا بأس ولو قبل رجاءً للثواب فلا خير فيه ويكون بدعة لعدم ثبوت هذه الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم، نعم يختص هذا بالأذان. ﴿قوله وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ﴾ أى اختلف على الزهرى فى اسناد هذا الحديث كما اشار اليه الترمذى، واختلف على مالك أيضاً فرواه معن وقتيبة عن مالك عن الزهرى عن عطاء عن ابى سعيد الخدرى و رواه يحيى بن سعيد القطان عن مالك عن الزهرى عن السائب بن يزيد وقال الدارقطنى انه خطأ والصواب الرواية الاولى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا

قال ابو حنيفة واحمد لا يجوز اخذ الاجرة بالأذان، وقال الشافعى ومالك بجوازه وروى عن الشافعية كراهته وروى عنهم الجواز للامام باعطاء الاجر دون آحاد الناس، واما اخذ الاجرة على الرقية بالفاتحة فاجازه مالك والشافعى واحمد ونقله القرطبى عن ابى حنيفة وفى حكم الرقية سائر المقاصد الدنيوية، وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز اخذ الاجرة على تعليم القرآن والفقه وكل طاعة يختص به المسلم واجازه مالك والشافعى واحمد وابو الليث، وقال صاحب الهداية وبعض مشائخنا **استحسنوا الاستيجار على تعليم القرآن** اليوم لانه ظهر التوانى فى الامور الدينية ففى الامتناع يضيع حفظ القرآن وعليه الفتوى، انتهى، قلت : وهذا الدليل عام فيمكن ان يعم الحكم فى كل ما ظهر فيه التوانى قال صاحب البحر اما على المختار للفتوى فى زماننا فيجوز اخذ الاجرة للامام والمؤذن والمعلم والمفتى، انتهى، وقال قاضيخان فى الاجارة الفاسدة انما كرهه المتقدمون الاستيجار على تعليم القرآن وكرهوا اخذ الاجر على ذلك لانه كان للمعلمين عطيات فى بيت المال فى ذلك الزمان وكان لهم زيادة رغبة فى امور الدين واقامة الحسبة وفى زماننا انقطعت عطياتهم والتقصت رغائب الناس فى امر الآخرة فلو اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم، قلنا : بصحة الاجارة ووجوب الاجرة للمعلم، استدال المانعون بقوله تعالى (لَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا) وبقوله تعالى (وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ) وبقوله عليه الصلوة والسلام (اقرأوا القرآن ولا تأكلوه به)، رواه احمد، (١)، وبحديث عبادة بن الصامت قال: (قلت يا رسول الله رجل اهدى الى قوساً ممن كنت اعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال، فأرمى عليها فى سبيل الله؟ قال ان كنت تحب ان تطوق طوقاً من نار فاقبلها) رواه ابو داود وابن

١ - رواه احمد فى مسند المكيين، باب زيادة فى حديث عبدالرحمن بن شبل ، انفرد بهذه الرواية احمد بن حنبل.



ماجة، (١)، واحتج المجوزون بقوله عليه الصلوة والسلام (ان احق ما اخذتم عليه اجراً، كتاب الله)، رواه البخارى، (٢)، واجاب القرطبي عن قوله تعالى (لَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا) بآن المراد بالآية بنو اسرائيل وبآن الآية فيمن تعين عليه التعليم فآبى حتى يأخذ عليه اجراً فأما اذا لم يستعين فيجوز له اخذ الاجرة بدليل السنة في ذلك، انتهى، قلت : الاصل ان الاعتبار لعموم اللفظ دون خصوص المورد لكن لا اعتبار للعموم الذى ياباه النقل والعقل فلا يعم الشيء في قوله تعالى (ان الله على كل شئ قدير) الواجب وصفاته، ولا يعم الآيات كتابتها و رقيتها مثلاً، والجواب عن قوله تعالى (وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ - الآية) ان عدم سؤال الاجرة لا يدل على عدم جوازها لانه يحتمل ان يكون لاجل انه يثقل على الطباع، والجواب عن حديث (اقرأوا القرآن) انه معلوم سنداً، معارض بالاقوى ويمكن حمله على سؤال الاكل والعزبة، والجواب عن حديث عبادة بن الصامت انه رواه ابوداؤد من حديث المغيرة بن زياد الموصلى والمغيرة معروف عند اهل العلم ولكنه له مناكير، هذا منها، قاله ابن عمرو، وروى حديث قيس، عن ابي بن كعب ايضاً وهو منقطع وقال القرطبي انه محتمل لانه جائز ان يكون علمه الله ثم اخذ عليه اجراً، انتهى، قلت : وحديث القوس فيه علة معنوية لانه يوجب حرمة قبول الهدية من المتعلم ولم يقل به احد، (٣) وأما اخذ الاجرة واعطاءها على ايصال ثواب التلاوة فانكر عليه اكثر الفقهاء لكن كلام البحر في باب الوقف يدل على الجواز، وعبارة السراج الوهاج صريح في ان جواز الاخذ هو القول الاصح اى عند تعيين المكان فالاحوط هو الاجتناب، و اما ما يعطى الحفاظ في رمضان عند ختم القرآن فالحق انه جائز لانها هدية معروفة ليست بأجرة ويشهد له حديث الترمذى عن انس رضى الله تعالى عنه ان رجلاً من كلاب سأل النبی صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل فنهاه، فقال يا رسول الله انا نظرق الفحل فنكرم فرخص له في الكرامة، والاعتبار لنية الدافع دون الآخذ فافهم، ولو سلم انه اجرة فلا حرج فيه ايضاً لانها ليست عوض التلاوة البحتة ولا الامامة البحتة بل هي عوض الامامة المسنونة المخصوصة ولا ضرر في اخذ الاجرة على الامامة المقيدة بمكان او زمان او قراءة سورة وسور، هذا

١ - رواه ابوداؤد في كتاب البيوع، باب في كسب المعلم، ورواه ابن ماجة في كتاب التجارة، باب الاجر على تعليم القرآن، ورواه احمد في باقى مسند الانصار، باب حديث عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه.

٢ - رواه البخارى في كتاب الطب، باب الشرط في الرقية بقطع من الغنم، وانفرد به البخارى.

٣ - فائدة : في اذان ردالمحتار ما ملخصه ان حل الاجرة لا يلزم منه حصول الثواب، نعم المحتاج اذا اخذها لتلايمه الكتاب عن اقامة الوظيفة فله الثواب.



، وللتفصيل موضع آخر، وبالجمله فحديث الباب محمول على الاولوية ، ﴿قوله إِنَّ مِنْ آخِرِ مَا عَهِدَ إِلَيَّ﴾ حين توديعه الى الطائف للعمل.

### بَاب مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الدُّعَاءِ

﴿قوله مَنْ قَالَ﴾ وصرح في شرح معاني الآثار ان يقوله بدل الشهادتين. ﴿قوله حِينَ يُؤَذِّنُ﴾ لم يوجد هذا اللفظ في اكثر الاصول فعدمه اولي. ﴿لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ﴾ في المعارف تابعه عبيدالله بن المغيرة عند الطحاوي.

### بَاب مِنْهُ آخَرُ

﴿قوله اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الْبَتَّةِ﴾ أريد من الدعوة ما به الدعوة اى كلمات الاذان، وسميت تامة لان الشرك نقص ولائها لا يدخلها تغير ولا تبديل ولاها تستحق صفة التمام والكمال وماعداها فمعرض للفساد، ولاها تشتمل على اتم القول وهو لا اله الا الله. ﴿وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ﴾ اى الدائمة المحكمة. ﴿قوله الْوَسِيلَةَ﴾ هى لغة ما يتقرب به الى الشئ ويطلق على معنى القرب وعلى المتزلة العلية فى الجنة كما فسرت بها فى حديث مسلم ﴿قوله مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ قيل منصوب على الظرفية وقيل على تضمين البعث معنى الاقامة، والاولى انه منصوب على ملاحظة معنى الاعطاء فى البعث فيكون مفعولاً، ثانياً له والمراد منه الشفاعة الكبرى كما هو منصوص فى الروايات. ﴿قوله لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرُ شُعَيْبٍ﴾ وكلام البدر والشهاب يدل على ان له شاهداً.

### بَاب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

﴿قوله زَيْدُ الْعَمِيِّ﴾ سمي به لانه كان كلما يُسأل عن شئ قال لا حتى اسئل عمى وقيل منسوب الى بنى العم بطن من تميم. ﴿قوله الدُّعَاءُ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ﴾ اى هذا الوقت من اوقات الاجابة.

**فائدة :** اعلم ان لاجابة الدعوات مبادئ، منها همة النفس وتاكيد عزيمتها فى الطلب لحديث (ادعوا الله وانتم موقنون بالاجابة)، (١) ولحديث (اذا دعا احدكم فلا يقل اللهم اغفر لي ان شئت

١ - رواه الترمذى فى كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فى جامع الدعوات عن النبى صلى الله عليه وسلم. انفرد بهذه الرواية الترمذى .



ولكن ليعزم وليعظم الرغبة)، (١) والهمة وتاكّد العزيمة لا يحصل إلاّ ان تملاء القوى الفكرية بملاحظة جلال الله تعالى وعظمته او يحصل حالة الخضوع والاخبات وما بين الاذان والاقامة وقت ملاحظة جلال الله تعالى واخبات العبد.

### بَابُ كَمْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ

﴿قوله ثُمَّ نُقِصَتْ﴾ اى بالنسخ وقال الشيخ الانور لانسخ فيها والاختلاف بحسب اختلاف العالمين والآن كذلك خمسون لكن ثواباً في عالم الآخرة، وخمس فعلاً في عالم الدنيا بضابطة ان الحسنة بعشر امثالها وبالجملة ان الله تعالى اخبره ان على امته خمسين صلوة اى حكماً، وتأوله رسول الله صلى الله عليه وسلم على انها خمسون فعلاً و أدّأء وبيّن له بعد المراجعة انها خمسون في الثواب دون العمل والحكمة في الافتراض بهذا الاسلوب ان تكون اوضع و اوقع في النفس وادعى للعمل وان يظهر كونه صلى الله عليه وسلم شافعاً ومشفعاً وكون موسى عليه السلام ناصحاً.

**اعلم :** ان النسخ ثلاثة اقسام، نسخ المتقدمين وهو تقيّد المطلق او تخصيص العام او تاويل الظاهر، ونسخ المتأخرين وهو رفع حكم شرعى بعد ما كان مشروعاً، ونسخ الامام الطحاوى وهو ظهور امر على خلاف ما كنّا نعلمه وان كان بقى حكمها، وجمهور الحنفية والشافعية قالوا بجواز نسخ الحكم قبل العمل بعد التمكن من الاعتقاد بالقلب خلافاً للجصاص والماتريدى وغيره، واختلفوا في التكليف بالناسخ فقال الحنفية والحنابلة الشرط تبليغ الناسخ الى مكلف واحد من المكلفين وقيل ان الشرط وصول الى النبى صلى الله عليه وسلم ولا يلزم التبليغ الى المكلف.

### بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ

﴿قوله وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ﴾ اى صلوة الجمعة الى صلوة الجمعة. ﴿قوله كَفَّارَاتٌ﴾ فانقيل: اذا اصبح عمل كفارة فما الذى يكفره عمل آخر، قيل في الجواب اذا لم يبق ذنب فيحصل به رفع الدرجات وقيل في الجواب ان كون الحسنات مكفرة للذنوب لا يقتضى عدم وجودها لانه ربما يتخلف ظهور اثر الشئ لموانع وعوارض. ﴿قوله مَا لَمْ يَغْشِ الْكَبَائِرُ﴾ وفى بعض النسخ ما لم تغش الكبائر بصيغة المجهول بقاء التانيث، وفى رواية لمسلم ما لم تؤت الكبائر،

١ \_ رواه البخارى فى كتاب الدعوات، باب ليعزم المسئلة فانه لامكره له، ورواه مسلم فى كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رواه الترمذى فى كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فى عدد النسخ باليد، ورواه ابو داود فى كتاب الصلوة، باب الدعاء، و رواه احمد فى باقى مسند الكثيرين، باب باقى مسند السابق.



والكبيرة هي ما ورد فيه الحد أو اللعن أو التعذيب بالنار وغيرها أو ما يكون مفسده مثل مفسد ما ورد فيه الحد وغيره مما ذكر، قالوا الحسنات تكفر الصغائر ومن ليس له إلا الكبائر خفف عنه منها بمقدار ما لصاحب الصغائر، ومن ليس له صغائر ولا كبائر يزداد في حسناته بنظر ذلك، وقال بعض اهل العلم ما اجتنب الكبائر خرج مخرج الاستثناء فمعناه اذن إلا الكبائر، وقال البعض خرج مخرج الغاية أي تحصل هذه الفضيلة اذا اجتنب الكبائر فمن لم يجتنبها لا يحصل له هذه الفضيلة، فان قيل : هذا يؤيد الاعتزال على تقدير كونه خارجاً مخرج الغاية، قلنا : قد ثبت ان مرتكب الكبائر لم يخرج من الايمان ولا اعتبار للمفهوم المخالف اتفاقاً اذا خالفه منطق نص آخر، وهناك كذلك فان قوله تعالى (وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ) نص في غفران مادون الشرك لمن يشاء بلا توبة والآية حجة قاطعة على الاعتزال والخروج وكذا على الارزاء لان التقيد بالمشية يدل على غفران قوم دون قوم، ولا يبعد ان يقال ان معنى الحديث العموم أي انها كفارات لجميع الذنوب ما لم يغشى الكبائر فاذا غشيتها لم تكن كفارات لجميعها بل لبعضها وهي الصغائر فالمكفرات هي الصغائر اما بعنوان الكل واما بعنوان البعض.

### بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْجَمَاعَةِ

﴿قوله بسبع وعشرين درجة﴾ هذا مما لا يدرك بالرأى بل مرجعه الى علوم النبوة و ورد في رواية بخمس وعشرين درجة أي يكون اجر صلوة واحدة في الجماعة اجر خمس وعشرين او سبع وعشرين منفرداً كما ورد في بعض الروايات، فقل في الجمع بينهما الفضل بسبع وعشرين في الجهرية وبخمس وعشرين في السرية، وقيل التفاوت مبنى على التفاوت في الاخلاص، وقيل التفاوت مبنى على تفاوت مقدار الشركاء، وقيل ذكر القليل لا ينبغي الكثير. ﴿قوله إلا ابن عمر﴾ فَإِنَّهُ قَالَ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ ﴿فان قيل : قد وقع عند عبدالرزاق عن عبدالله العمرى عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً خمس وعشرون، قلنا : في سنده عبدالله العمرى وهو ضعيف، فان قيل : قد وقع عند ابى عوانة في مستخرجه من طريق ابى اسامة عن عبيدالله بن عمر عن نافع فانه قال فيه خمس وعشرون، قلنا : هي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من اصحاب عبيدالله واصحاب نافع. ﴿قوله عن أبي هريرة﴾ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ - الخ ﴿وفي رواية لابي هريرة رضى الله تعالى عنه عند احمد قال فيها بسبع وعشرين وفي اساندها شريك القاضى وفي حفظه ضعف.



## بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَسْمَعُ النِّدَاءَ فَلَا يُجِيبُ

اراد بالاجابة الاجابة بالقدم. ﴿قوله ثُمَّ أُحَرِّقَ عَلَى أَقْوَامٍ﴾ وفي رواية احمد عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه (لولا ما في البيوت من النساء والذرية لاقمت صلوة العشاء وامرت فتيان يحرقون - الخ)، (١) وفيه حجة على جواز التعزير باهلاك المال بخلاف التعزير بأخذ المال فانه منسوخ فليراجع الهندية والخلاصة ورد المحتار (٢) وكذا فيه حجة على وجوب الجماعة، واختلفوا في حكم الجماعة، فقليل مستحبة وقليل سنة مؤكدة وهو قول جمهور الحنفية وقليل واجبة وهو قول محققهم وقليل نفس الجماعة واجبة والمواظبة عليها سنة مؤكدة وهو قول الامام الحلبي، وقليل فريضة وقليل شرط لصحة الصلوة، والراجح هو الوجوب **واما تكرار الجماعة فجائز** اذا كان خارج المسجد لما رواه الطبراني في الكبير والاوسط من حديث ابي بكرة (ان النبي صلى الله عليه وسلم اقبل من نواحي المدينة يريد الصلوة فوجد الناس قد صلوا فمال الى منزله فجمع اهله فصلّى بهم)، (٣) ، او كان في مسجد الطريق لعدم علة الكراهة وهي الاختلاف وتفرق الكلمة، او لم يكن للمسجد امام راتب او كانت الجماعة الاولى بلا اذان معتاد، او كانت الجماعة الاولى اقيمت لغير اهل المحلة او كان المأموم متطوعاً لحديث ابي سعيد الخدري كما سيأتي، او كانوا ثلاثة او اربعة فقاموا في زاوية من زوايا المسجد كما روى في البدائع عن ابي يوسف وحديث الباب يدل على جواز الجماعة الثانية من غير كراهة لان الظاهر انه عليه السلام لا بد ان يصلي بالجماعة بعد الرجوع اما في المسجد واما خارجه فانه عليه السلام لا يأمر الناس وينسى نفسه، وقليل حديث الباب يدل على ضد ذلك حيث لو جازت الجماعة الثانية لكان من الممكن للمتخلفين ان يجيبوا معتذرين بالاداء في الجماعة الثانية، وفيه انه ياباه ما ورد في رواية ابي داود ثم آتى قوماً يصلون في بيوتهم، فافهم. ﴿قوله وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ - الخ﴾ اي اثر ابن عباس محمول على المتهاون فانه يكون مخلداً في النار لكفره، ولا يبعد ان يقال ان مراده دخول تارك الجماعة والجمعة النار لاخلوده في النار فلاحاجة الى تاويل الامام الترمذي.

١ - رواه احمد في باقي مسند المكثرين، باب باقي مسند السابق، ورواه البخاري في كتاب الاذان، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة.

٢ - وذكر في معين الحكام حديث وآثار تدل على جوازه فليراجع اليه.

٣ - رواه الطبراني في معجم الاوسط، باب من اسمه عبدان .



## بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَحْدَهُ ثُمَّ يُدْرِكُ الْجَمَاعَةَ

﴿قوله مَسْجِدِ الْخَيْفِ﴾ اراد به مسجد منى. ﴿قوله فَرَأَيْتُهُمَا﴾ فريضة وهى اللحمة التى بين الجنب والكتف تضطرب عند الفرع واريد ههنا عصب الرقبة كما فى مجمع البحر. ﴿قوله فَصَلَّيَا مَعَهُمْ﴾ اذا صلى الرجل فى بيته ثم وجد الامام يصلى تلك الصلوة فعند الشافعى اذا صلى منفردا يصلى مع الامام فى الاوقات كلها عملاً باطلاق الاحاديث ويضم الرابعة مع صلوة المغرب فى قول الشافعية وقولهم الآخر ان لاتضم وتصح عندهم النافلة وترأ، قال اهل العلم لم يذهب اليه احد غير الشافعية، وعند احمد يستحب الاعادة فى الاوقات كلها وان صلى فى بيته جماعة وروى نحوه عن الشافعية ايضا، وعند مالك يعيد الكل الا المغرب وعند ابى حنيفة لا يصلى مع الامام الا صلوة الظهر والعشاء وحجتنا ما رواه ابوداؤد (تكن لك نافلة وهذه مكتوبة)، (١) ولا يصح التنفل بعد الفجر والعصر ولا بالثلث، وما رواه الدارقطنى عن ابن عمر مرفوعاً (اذا صليت فى اهلك ثم ادركت الصلوة فصلها الا الفجر والمغرب) قال عبدالحق تفرد برفعه سهل بن صالح وكان ثقة واذا كان كذلك فلا يضر وقف من وقفه لان زيادة الثقة مقبولة واذا ثبت هذا فيلحق العصر بالفجر لكونه فى حكمه فى كراهة النفل بعدهما ولان حديثاً آخر اخرجه الدارقطنى بسند قوى عن ابن عمر صريح فى منع اعادة صلوة العصر وهو ما قال سليمان مولى ميمونة (اتيت على ابن عمر ذات يوم وهو جالس بالبلاط والناس فى صلوة العصر فقلت يا ابا عبد الرحمن الناس فى الصلوة، قال انى قد صليت، انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لاتصل صلوة مكتوبة فى يوم مرتين)، اى لا يجوز ان اصلها فريضة لاني قد صليتها مرة ولا ان اتطوع معهم لعدم جواز التطوع فى ذلك الوقت وقال الدارقطنى تفرد به حسين المعلم عن عمرو بن شعيب، انتهى، ورواه النسائى وابوداؤد وليس فيه ذكر (والناس فى صلوة العصر) وبالجمله هى زيادة وهى من الثقة مقبولة، وقد رواه البيهقى ايضا بالزيادة فى سننه، والجواب عن حديث الباب انه وقع فى مسند ابى حنيفة وكتاب الآثار لمحمد بن الحسن وامالى ابى يوسف ان واقعة يزيد بن الاسود كانت فى صلوة الظهر ووقع فى مسند احمد فى حديث رجل من بنى الدليل قال (صليت الظهر فى بيتى - الحديث -) ووقع فى الدارقطنى والبيهقى ان واقعة محجن كانت فى صلوة الظهر ووقع عند الطحاوى (صليت فى بيتى الظهر او العصر) فالحديث مضطرب وملخص الاضطراب

١- رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فيمن صلى فى منزله ثم ادرك الجماعة يصلى معهم، انفرد بهذه الرواية ابوداؤد.



انه هل الحديث في الصبح اوفى الظهر، او الظهر او العصر بالشك، وهل المذكور فيه قصة محجن او يزيد بن عامر، وهل يزيد بن الاسود ويزيد بن عامر واحد او اثنان، ومثل هذا الحديث لا يقاوم الصرائح الصحيحة من احاديث النهى عن الصلوة بعد العصر والصبح، ولو سلم انه واقعة الفجر فنقول فرما يختص المورد من النص اذا كان النص عامًا مطردًا كما افاده السبكي في قصة ابن وليدة زمعة في حديث الولد للفراش وللعاهر الحجر، او نقول ان في الحديث انتقالاً الى رد ما زعموه من عدم جواز الصلوة خلف الامام بعد ما صلوا منفردين مطلقاً وهذا الزعم بإطلاقه غير صحيح فلا بد ان يبطل ويرشد الى امر آخر وقال الامام الطحاوي يحتمل ان يكون ذلك كان في قوت كانوا يصلون فيه الفريضة مرتين، وفيه انما واقعة حجة الوداع كما صرح به في حديث الباب فلا يجزى هذا الجواب فيها.

**فائدة :** اختلفوا في ان الفريضة عند الاعادة هي الاولى والثانية او احدهما او كلتهما او اكملها، والراجع هو القول الاول.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّى فِيهِ مَرَّةً

﴿قوله سُلَيْمَانُ النَّاجِي﴾ هو سليمان الاسود البصري الناجي منسوب الى بنى ناجية. ﴿قوله جَاءَ رَجُلٌ﴾ لم يعرف اسم ذلك الرجل. ﴿قوله وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ وفي رواية لاحد صلى باصحابه الظهر ﴿قوله يَتَجَرُّ﴾ افتعال من التجارة لانه يشتري بعمله الثوب، وقال ابن الاثير والزمخشري ان الرواية يأتجر افتعال من الاجر، وحكى الصنعاني في مجمع البحرين جواز ادغام الهمزة في تاء الافعال عند الكوفيين. ﴿قوله فَقَامَ رَجُلٌ﴾ هو الصديق الاكبر كما قال الزيلعي في نصب الراية، وفي رواية البيهقي ان الذي قام فصلى ابوبكر رضى الله تعالى عنه. ﴿قوله فَصَلَّى مَعَهُ﴾ اى مقتدياً به. ﴿قوله يَخْتَارُونَ الصَّلَاةَ فُرَادَى﴾ لان الحكمة في مشروعية الجماعة الآ لغة و وحدة الكلمة والايقاع في الهبة والاطلاع على الاحوال وتعدد الجماعة يفوت هذه الحكمة ويؤيدهم ما رواه ابن ابى شيبة عن الحسن عن الصحابة انهم كانوا يصلون فرادى ولكن وقع في رواية ابن ابى شيبة عن الحسن عن الصحابة انهم كانوا يصلون فرادى ولكن وقع في رواية له عن الحسن قال انما كانوا يكرهون ان يجمعوا مخافة السلطان فلم يحصل التائيد، فافهم، وما ذكره صاحب البدائع عن انس رضى الله تعالى عنه ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فاتتهم الجماعة صلوا في المسجد فرادى - لم نطلع على مخرجه وسنده - ويعارضه ما رواه البخارى تعليقا (جاء انس بن مالك الى مسجد قد صلى فيه فاذن



واقام وصلى جماعة)، (١) وصله ابن ابى شيبة وابو يعلى والبيهقى، ولفظ البيهقى : (فجاء انس في نحو عشرين من فتياه فامر بعض فتياه فاذن واقام - الخ)، (٢) وكذا يعارضه ما رواه ابن ابى شيبة عن ابن مسعود انه دخل المسجد (قد صلوا فجمع بعلمة ومسروق والاسود)، (٣) انتهى، وأجيب عن اثر انس انه مضطرب ففى لفظ ثم تقدم فصلّى وفى لفظ انه قام وسطهم، وعن اثر ابن مسعود انه كان مفترضا دونهم، فافهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ فِي الْجَمَاعَةِ

﴿قوله وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ﴾ وفى رواية مسلم (ومن صلى الصبح فى جماعة فكأنما صلى الليل كله)، (٤) فانقل : رواية مسلم يقتضى بظاهرها ان من صلى العشاء والفجر فى جماعة كان له قيام ليلة ونصف، ورواية الكتاب تدل على ان له قيام ليلة، قلنا : معنى رواية مسلم : من صلى الصبح منضما لصلوة العشاء جماعة فكأنما صلى الليل كله بانضمام ذلك النصف الى النصف الآخر هكذا يفهم من كلام المنادى والعلی القارى، فانقل : المشقة زائدة فى قيام الليل فكيف يساوى به ما هو غير شاق وقد روى عن ابن عباس افضل الاعمال احزها اى اشدها، قلنا : امر الثواب والعذاب مما لا يدرك بالرأى والقياس، او نقول القصد منه الترغيب فى الجماعة دون التحديد، وقيل فى الجواب ان مراد الحديث مساواة ثواب الاصل والفضل فى العشاء والصبح باصل ثواب قيام الليل والافتواب الاصل والفضل فى قيام الليل اكثر من ثواب الاصل والفضل فى العشاء والصبح. ﴿قوله فَلَا تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ﴾ قال فى النهاية غفرت الرجل اجرته وحفظته، واخفرت الرجل اذا نقضت عهده وزمامه، والهمزة فيه للازالة اى ازلت خفارته كاشكيتته اذا زالت شكايته وهو المراد فى الحديث، انتهى، والضمير المجرور اما راجع الى الله تعالى واما راجع الى من صلى والذمة هو العهد والامان، والنهى متوجه الى الناس غير من

١ - رواه البخارى تعليقاً فى كتاب الاذان، باب فضل صلوة الجماعة.

٢ - رواه البيهقى فى سنن الكبرى فى جماع ابواب فضل الجماعة والعذر بتركها، باب ترك الجماعة بعذر الاختين اذا اخذه او احدهما تى يتطهر.

٣ - رواه ابن ابى شيبة فى مصنفه فى بحث فى القوم يمينون الى المسجد وقد صلى فيه من قال لا بأس ان يجمعوا .

٤ - رواه مسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب فضل صلوة العشاء والصبح فى جماعة، ورواه الترمذى فى كتاب الصلوة، باب ما جاء فى العشاء والفجر فى الجماعة، ورواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى فضل صلوة الجماعة، ورواه احمد فى كتاب مسند العشرة المبشرين بالجنة، باب مسند عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه.



صَلَّى، اى لاتعرضوا له بشيئ فانكم ان تعرضتم له يدرككم الله، ويحتمل ان يراد من الذمة الصلوة فالنهي متوجه الى الناس جميعاً اى لاتتركوا صلوة الصبح فينتقض عهده ويتعرض اولوا الامر لكم بالقتل ردة او حداً بالحبس. ﴿قوله الْمَشَائِينَ فِي الظُّلَمِ﴾ يشير الى ان هذه البشارة من جميع جهاتهم عند الاجازة على الصراط. ﴿قوله بِالنُّورِ التَّامِّ﴾ المحيط بهم من جميع جهاتهم عند الاجازة على الصراط ﴿قوله حَدِيثٌ غَرِيبٌ﴾ تفرد به اسماعيل الكحال كما حكاه المنذرى عن الدارقطنى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ

الصف الاول هو الذى يلى الامام وقيل هو مقام المكبر وهو مخالف عن اللغة ويردّه حديث الاستهام، ثم هو الصف التام من جدار الى جدار آخر وقيل هو الصف الذى يكون فى المقصورة او الخراب الكبير، والمختار هو الاول لكونه متبادراً ولعدم اتخاذ المقصورة والخراب فى عصره صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله خَيْرُ صُفُوفِ الرَّجَالِ - الخ﴾ اى اكثرها ثواباً وبركة اولها لقربهم من الامام واستماعهم القراءة ولبعدهم من النساء. ﴿قوله وَشَرُّهَا آخِرُهَا﴾ لقربه من النساء وبعده من الامام قالوا وهذا فى غير صلوة الجنائز اما فى صلوة الجنائز فخير الصفوف آخرها كما فى ردة المختار اظهاراً للتواضع لانهم شفعاء فهو احرى بقبول شفاعتهم ولان المطلوب فيه تعدد الصفوف فلو فضل الاول امتنعوا عند قلتهم ولان التأخر ابعد تشبيهاً بعبادة الاصنام ولان النساء لم يحضرن صلوة الجنائز فليس فى التأخر القرب الى محل الفتنة. ﴿قوله وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ - الخ﴾ وهذا اذا كن يصلين مع الرجال واما اذا صلّين متميزات لامع الرجل فهم كالرجال خير صفوفهن كالرجال خير صفوفهن اولها صرح به التوى ﴿قوله وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلصَّفِّ الْأَوَّلِ ثَلَاثًا - الخ﴾ رواه النسائى وابن ماجه، وروى الطبرانى انه استغفر للصف الاول ثلاثاً وللثانى مرتين وللثالث مرة. ﴿قوله لَوْ أَنَّ النَّاسَ يَعْلَمُونَ - الخ﴾ اى بالعلم التفصيلى وعلم المشاهدة ﴿قوله إِلَّا أَنَّ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ﴾ الاستهام الاقتراع كانوا يكتبون الاسماء على السهام اذا اختلفوا فى الشئ فمن خرج سهمه غلب. ﴿قوله لَا يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ﴾ اى اقرعوا على ما ذكر من الاذان والصف الاول، وفى رواية عبدالرزاق فاستهموا عليهما وهو واضح.

### بَاب مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّفُوفِ

اى فى تعديلها وهى سنة عند الجمهور و واجب عند ابن حزم حتى تبطل الصلوة عنده بترك التعديل ولم يعتبره احد، والتعديل ذمة الامام فينبغى له ان يأمرهم بان يتراصوا وليسدوا الخلل



ويسووا الصفوف المتقدمة، وأما الزاق المنكب بالمنكب والركبة بالركبة والكعب بالكعب فالمراد منه المحاذاة دون المعنى الظاهر بدليل ما رواه ابوداؤد وحاذوا بين المناكب وحاذوا بالاعناق، وأما محاذاة مقدم الأرجل بمقدم أرجل صاحبه كما يفعله العوام فلا أصل له على أنه يورث عدم تسوية الصف لعدم مساواة الأقدام، وأما ما يفعله أهل الظاهر من حمل الالزاق على الحقيقة فلا سلف لهم فيه، على أن الزاق الكعب بالكعب والركبة بالركبة والمنكب بالمنكب حقيقة في وقت واحد عسير جدًا بل محال.

**فائدة :** اعلم أن في أكثر كتب الشافعية أن يفرج المصلي في القيام بين القدمين قدر شبر. وفي كتب الحنفية أن يكون بينهما مقدار أربعة أصابع اليد. ﴿قوله أو ليخالفن الله بين وجوهكم﴾ أي يوقع بينكم العداوة واختلاف القلوب ويؤيده ما رواه ابوداؤد (أو ليخالفن الله بين قلوبكم) (١) وقيل معناه يمسخها ويحولها عن صورتها، والمرفوع عن هذه الأمة المسخ العام دون مسخ أفراد خاصة. ﴿قوله وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من تمام الصلاة إقامة الصف - الخ﴾ رواه أحمد وغيره. ﴿قوله ورؤي عن عمر أنه كان يؤكل رجالاً﴾ وكذا عثمان، رواه مالك في الموطأ.

### بَاب مَا جَاءَ لِيَلِينِي مِنْكُمْ أَوَّلُ الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ

﴿قوله لِيَلِينِي﴾ بكسر اللامين وتخفيف النون من غير ياء قبل النون ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التأكيد كذا قال النورى، وقال الطيبي وقد وجدنا باثبات الياء وسكونها في سائر كتب الحديث والظاهر أنه غلط، انتهى، وفي معارف السنن وقد انتصر ابن مالك في شواهد التوضيح لإرواده غير مجزوم في الحديث وجوازه بوجه متعددة، انتهى، قلت ومنها اشباع الكسرة كما قاله القارى. ﴿قوله أَوَّلُ الْأَحْلَامِ﴾ جمع حلم بالكسر أو بالضم والمختار هو الأول ومعناه العقل ويلزمه الاناء والوقار، والمضموم معناه ما يراه النائم ويراد به البلوغ مجازاً فإن الحلم سببه. ﴿قوله وَالنَّهْيِ﴾ جمع نهية بضم التون وهى العقل، والحكمة في هذا الأمر أن يعقلوا عنه صلواته وأن يخلفوه في الإمامة أن حدث به حدث في صلواته وأن يرجع إلى قولهم أن أصابه سهواً وعرض في صلواته عارض وأن يترل الناس منازلهم. ﴿قوله وَإِيَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ﴾ في

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب تسوية الصفوف، ورواه البخارى في كتاب الاذان، باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها، ورواه مسلم في كتاب الصلوة، باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها.



المراقبة جمع هيشة وهى رفع الاصوات فهاهم عنها لان الصلوة حضور بين يدي الحضرة الالهية فينبغي ان يكونوا فيها على السكوت وآداب العبودية، قلت : لاسيما عند تسوية الصفوف، وقيل هى الاختلاط والمعنى لا تكونوا مختلطين اختلاط اهل الاسواق فلا يميز اصحاب الاحلام والعقول من غيرهم ولا يميز الصبيان والاناث من غيرهم، التقدم والتأخر وهذا المعنى هو الانسب بالمقام وقال الطيبي يجوز ان يكون المعنى : قوا انفسكم من الاشتغال بأمور الاسواق فانه يمنعكم ان تلوّن، وفي الحديث حجة على منع رفع الصوت بأمور الدنيا في المساجد دون الذكر الا عند اداء المصلّى او النائم، وفي البزازية ناقلاً عن الفتاوى ان الذكر بالجهر في المسجد لا يمنع احترازاً عن الدخول تحت قوله تعالى (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ).

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّفِّ بَيْنَ السَّوَارِي

لا خلاف في جواز الصلوة بين السّوّارى للمنفرد لما روى البخارى وغيره عن ابن عمر ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين سواريتها، واما ما رواه الحاكم عن انس (كنا ننهى عن الصلوة بين السّوّارى ونطرد عنها)، (١) فمحمول على الجماعة دون الانفراد بدليل حديث البخارى وحديث الباب، ويكره عندنا ان يقوم الامام بين الساريتين كما في رد المحتار وفتح القدير والوجه فيه الاشتباه على القوم، ولا يكره للمقتدى ان يقوم بين الساريتين قال الامام السرخسى في مبسوطه في باب صلوة الجماعة: والاصطفا بين الاسطوانتين غير مكروه لانه صف في حق كل فريق وان لم يكن طويلاً وتخلل الاسطوانة بين الصف كتخلل متاع موضوع او كفرجة بين الرجلين وذلك لا يمنع صحة الاقتداء ولا يوجب الكراهة، انتهى، وقال ابن سيد الناس اليعمرى ان ابا حنيفة ومالكاً والشافعى رخصوا في الصلوة بين السّوّارى، وقال ابن العربى في عارضة الاحوذى انه لا خلاف في جوازه عند الضيق ﴿قوله كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ والعلة في الكراهة اما انقطاع الصف واما كونه موضع جمع النعال، قاله ابن العربى، وقال ابن سيد الناس الاول اشبه لان الثانى محدث، وقال القرطبى روى سبب كراهة ذلك انه مصلّى جن المسلمين، انتهى، والوجه ان يقال ان العلة عدم مسامحة السّوّارى في ذلك الزمان فالقيام بين السّوّارى منهى لامن حيث الذات بل من حيث انه يورث عدم اقامة الصف، او يقال ان النهى هـى تزيه لافهى تحريم كما يقتضيه كلام السرخسى حيث اشار الى عدم الكراهة عند تحقق الفرجات فافهم.

١ \_ رواه الحاكم في مستدركه، ومن كتاب الامامة و صلاة الجماعة



## بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ

ذهب ابو حنيفة ومالك والشافعي الى انه يكره قيام المصلى وحده خلف الصف وتعاد الصلوة عندنا اما وجوباً واما استحباباً دفعاً للكراهة وذهب احمد الى ان صلوته باطلة. ﴿قوله فَأَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ﴾ اي دفعاً للكراهة، لا لاجل بطلان الصلوة فان صلوته صحيحة بدليل ما رواه البخارى عن ابي بكرة انه ركع قبل ان يصل الى الصف فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فقال : زادك الله حرصاً ولا تعد، وجه الدلالة انه لم يأمره بالاعادة، نعم يكره القيام وحده فيدخل في الصف ان وجد فرجة، والا يجذب المصلى من الصف لما رواه ابوداؤد في مراسيله عن مقاتل بن حيان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جاء رجل فلم يجد احداً فليختلج اليه رجلاً من الصف فليقم معه، فما اعظم اجر المختلج، ولكن افق ارباب الفتوى بعدم الجذب اليوم لقلة العلم وكثرة الجهل وفساد الزمان. ﴿قوله وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ﴾ رواه ابن ماجة ولفظه (انه عليه السلام رأى رجلاً فردا يصلى خلف الصف قال فوقف عليه نبي الله صلى الله عليه وسلم حين انصرف، قال له استقبل صلوتك فلا صلوة للذى خلف الصف). (١) وفي سنده عبدالله بن بدر وهو ليس بمعروف و لو ثبت فمعناه على ما يقوله الامام الطحاوى نفى كمال الصلوة. ﴿قوله وَأَبْنِ عَبَّاسٍ﴾ رواه احمد (انه قام خلف النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الليل فجره حتى جعله حذاءه). (٢). ﴿قوله وَرَوَى حَدِيثُ حُصَيْنٍ﴾ بالبناء للفاعل وفاعله غير واحد. ﴿قوله عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ﴾ اي روى هلال عن زياد. ﴿قوله وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْحَدِيثِ﴾ اشارة الى الاضطراب. ﴿قوله فَقَالَ بَعْضُهُمْ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ عَنْ هِلَالٍ - الْخ - وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدُ حَيْثُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ عَنْ هِلَالٍ.﴾ ﴿قوله وَقَالَ بَعْضُهُمْ حَدِيثُ حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالٍ - الْخ -﴾ اي الحديث الذى رواه بعد ترجمة الباب. ﴿قوله وَهَذَا عِنْدِي أَصَحُّ﴾ اي حديث حصين عن هلال. ﴿قوله لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ هِلَالٍ﴾ اي من غير سنده. ﴿قوله وَقَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ﴾ اي قال ابو عيسى الترمذى.

١ - رواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب صلوة الرجل خلف الصف وحده، ورواه احمد في كتاب

اول مسند المدنيين اجمعين، باب حديث على بن شيبان.

٢ - رواه احمد في كتاب ومن مسند بنى هاشم، باب باقى المسند السابق، ورواه البخارى في كتاب العلم، باب السمر

في العلم، ورواه مسلم في كتاب صلوة المسافرين وقصرها.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجُلٌ

اي يقف عن يمين الامام اما محاذيًا بقدمه وهو مذهب ابي حنيفة وابي يوسف واما جاعلاً اصبعه عند عقب الامام احتياطاً وهو مذهب محمد. ﴿قوله ذات لَيْلَةٍ﴾ قال الرّضى ان ذا وذات صفة موصوف محذوف فالتقدير ههنا مدة ذات ليلة، وقيل لفظ ذات مقحم وقال جابر الله هو اضافة المسمى الى اسمه. ﴿قوله برأسى﴾ وفي رواية فأخذ بيدي من وراء ظهره ولا يبعد الحمل على التعاقب، وفي هذا الحديث حجة على جواز دفع المكروه في خلال الصلوة اذا حدث في خلال الصلوة مثل وضع القلنسوة على الرأس اذا سقطت ومثل دفع السدل وكذا فيه حجة على جواز الصلوة خلف من لم ينو الامامة

## بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ

اي يتقدمهما عند ابي حنيفة ومحمد، ويتوسطهما عند ابي يوسف. ﴿قوله أَنبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ﴾ هو ابو اسحاق اسماعيل بن مسلم المكي البصري من رجال الترمذى وابن ماجة وكان فقيهاً ضعيفاً واما ابو محمد اسماعيل بن مسلم المكي البصري فهو من رجال مسلم وكان ثقة. ﴿قوله إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً﴾ ابتداء او في وسط الصلوة، وفي البحر ظاهر حديث انس رضى الله تعالى عنه انه يسوى بين الرجل والصبي ويكونان خلفه فانه قال صفت انا واليتيم وراءه والعجوز من وراءنا ويقتضى ان الصبي الواحد لا يكون منفرداً عن الصف بل يدخل في صفهم، بخلاف المرأة الواحدة فانها تتأخر عن الصفوف كجماعتهم - آه - مختصراً. ﴿قوله وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ صَلَّى - الخ ﴾ قيل لم يبلغه الحديث وقيل كان لضيق المسجد رواه الطحاوى عن ابن سيرين، وقيل انه رأى النبی صلى الله عليه وسلم يصلى وابوذر عن يمينه كل واحد يصلى لنفسه فقام ابن مسعود خلفهما فأومأ اليه النبي صلى الله عليه وسلم بشماله فظن عبدالله ان ذلك الموقف قابله البيهقي في المعرفة، وقال الحازمي انه منسوخ ولم يبلغه النسخ، وقيل محمول على بيان الجواز.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ

﴿قوله عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ﴾ قال ابن سعد في الطبقات تزوج ام سليم مالك بن النضر فولدت له انس بن مالك ثم خلف عليها ابو طلحة فولدت له عبدالله واما عمير وعبدالله هو والد اسحاق راوى حديث الباب. ﴿قوله أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ﴾ الضمير يعود على اسحاق وجزم به ابن عبدالبرّ وعبدالحق وعياض وصححه التووى ويؤيده ما اخرجه النسائي عن



اسحاق بن عبدالله بن ابي طلحة عن انس بن مالك ان ام سليم سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وجزم ابن سعد وابن منده بانها جدة انس بن مالك والددة امه ام سليم وهو مقتضى كلام امام الحرمين في النهاية، وقيل لاتنافي بين كون مليكة جدة انس وجدة اسحاق بل هي جدتهما جدة انس من قبل امه وجدة اسحاق من قبيل ابيه عبدالله بن ابي طلحة، وقيل لعل ام سليم اثنتان، هذه واسمها مليكة وام انس واسمها الرميضاء او سهلة. ﴿قوله فَنَضَحْتُهُ بِالْمَاءِ﴾ لاجل التليين او ازالة الوسخ او التطهير. ﴿قوله وَالْيَتِيمُ﴾ هو ضميرة بن ابي ضميرة وقيل اسم علم لاختى انس بن مالك كما في المرقاة، وفي الحديث دلالة على قيام المرأة صفاً وحدها وعدم قيامها مع الرجل وان كان محرماً لها.

### بَاب مَا جَاءَ مِنْ أَحَقِّ بِالْإِمَامَةِ

الامامة قسمان : ١- كبرى : وهي تولى امور المسلمين واستحقاق تصرف عام واشتراطوا لها ان يكون الامام قرشياً لحديث الائمة من قریش، اذا حمل على معنى الاستحقاق، وروى عن الحنفية انه لايشترط كما في شرح الحموى للاشباه فيكون معنى الحديث الاخبار عن الواقع او بيان كمالهم في وصف السياسة كما في حديث : (الايمان يمان) ٢- وصغرى : وهي ربط صلوة المؤتم بالامام بشروط مذكورة في كتب الفقه، الاحق بالامامة هو العلم عند ابي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي، والاقراء عند ابي يوسف واحمد رحمهم الله . ﴿قوله عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ أَوْسٍ﴾ ليسا جميعاً على شرط البخارى وكان شعبة يتوقف في صحة هذا الحديث. ﴿قوله أَقْرَأُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ﴾ ظاهر الحديث حجة لابي يوسف واحمد، والجواب عنه ان الاقراء يطلق على معنيين : الاجود والاحسن اداء للحروف كما في حديث عمر : (أَبَى أَقْرَأُكَ) رواه البخارى، والاكثر جمعاً للقرآن كما يشير اليه حديث عمرو بن سلمة عند ابي داود، ( قالوا يارسول الله من يؤمنا قال اكثركم جمعاً للقرآن ) ، (١) وحديث عبدالله بن عمر عند البخارى (كان يؤمهم سالم مولى ابي حذيفة وكان اكثرهم قرآناً)، (٢) والمراد ههنا المعنى الثانى بدليل ان النبى صلى الله عليه وسلم اختار ابابكر الصديق للامامة وكان ثمة من هو احسن منه اداءً وهو ابي بن كعب لما رواه الترمذى في مناقب معاذ بن جبل (واقراءهم ابي بن كعب)، وما هذا الا لكون

١ - رواه ابو داود في كتاب الصلوة، باب من احق بالامامة. ورواه البخارى في كتاب المغازى، والنسائى في الاذان.

٢ - رواه البخارى في كتاب الاذان، باب امامة العبد والمولى، ورواه ابو داود في كتاب الصلوة، باب من احق بالامامة.



الاعلم احق، وكان ابوبكر اعلم الصحابة كما رواه البخارى عن ابى سعيد الخدرى وكما هو مما اجمعوا عليه، وبديلهم انهم كانوا يتلقون القرآن بأحكامه فمن كان اقرء واكثر جمعاً للقرآن كان اعلم فرجع معنى الاقرء الى الاعلم، ويؤيده ان القراءة مفتقر اليها لركن واحد والعلم لسائر الاركان. ﴿قوله فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ﴾ اى بالاحاديث ولاشك ان رتبة القرآن فوق رتبة الاحاديث. ﴿قوله فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةَ﴾ ولما انتسخ وجوب الهجرة وضعوا مكانها الهجرة عن الخطايا وهذه الهجرة هى الورع فلذا ذكر الحنفية الورع بعد الاعلم بالسنة. ﴿قوله فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا﴾ قيل اريد منه الاقدام اسلاماً وكذا ورد فى حديث الصحيحين، والراجح ان المراد منه المعنى الظاهر كما فى حديث البخارى فليؤذن لكم احدكم ليؤمكم اكبركم وفى رواية (أَدْنَا وَاقِيمَا وَلِيؤْمَكُمَا اكْبَرَكُمَا) والحكمة فيه ان الاسن يكون اخشع قلباً غالباً واعظم حرمة، ورغبة الناس فى الاقتداء به اكثر فيكون فى تقديمه تكثير الجماعة.

**فائدة :** يدل الحديث على تقديم الامثل فالامثل فالاحق بها الاعلم ثم الاحسن تجويداً ثم الورع ثم الاسن ثم الاحسن مطلقاً ثم الاحسن وجهاً اى اكثرهم تهجداً ثم اصبحهم ثم اكثرهم حسناً ثم الاشرف نسباً ثم الاحسن صوتاً ثم الاحسن زوجةً ثم الاكثر مالاً ثم الاكثر جاهاً ثم الانظف ثوباً ثم الاكبر رأساً والاصغر عضواً كما فى شرح التنوير وغيره. ﴿قوله وَلَا يُؤْمُّ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ﴾ فصاحب البيت والمجلس وامام المسجد احق من الغير وان كان الغير افقه وافضل منه، ويستحب له ان يأذن لمن هو افضل منه، وهذا اذا كان القصد منه المداواة دون المداينة فانها محرمة بخلاف الاولى، نعم السلطان والقاضى لا يحتاجان الى الاذن. ﴿قوله عَلَى تَكْرِمَتِهِ﴾ هى الفراش والسرير وما اعد لآكرامه. ﴿قوله إِلَّا يَأْذِنُهُ﴾ استثناء من الجملتين بدليل ما رواه سعيد بن منصور وبدليل الذوق السليم وبدليل ما ذكره عن احمد.

### بَاب مَا جَاءَ إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ

﴿قوله فَلْيُخَفِّفْ﴾ اى فى القراءة بترك التطويل بسبب الزيادة على القراءة المسنونة وترك التمطيط والتمديد والسكتات الطويلة وكذا فى الاذكار والادعية، وظاهر الحديث انه يكره التطويل تحريماً وهذا غير صلوة الكسوف فانه يندب فيها التطويل. ﴿قوله فَإِنَّ فِيهِمْ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ﴾ اى فى السن. ﴿قوله وَالضَّعِيفَ﴾ اى فى الخليفة وزاد الطبرانى (والحامل والمرضع والغابر السبيل) و وقع فى رواية ابن مسعود رضى الله تعالى عنه زيادة ذى الحاجة.

اعلم اهم اتفقوا على انه يكره له ان يعجلهم عن اكمال السنة واختلفوا فى القراءة دون



القدر المسنون لرعاية حال القوم، قيل انه يقرأ بقدر حال القوم مطلقاً اى ولودون القدر المسنون لظاهر حديث معاذ، والراجح انه لا ينقص عن القدر المسنون لان القدر المسنون لا يزيد على صلوة اضعفهم لانه كان يفعله صلى الله عليه وسلم مع علمه بأنه يقتدى به الضعيف والسقيم، ولا يتركه الا عند الضرورة كالسفر والافتان، واما حديث معاذ فمحمول على انه زاد على القدر المسنون لانه افتتح بالبقرة كما فى مسلم. «قوله من أخف الناس صلاةً في تمام» اخفة عبارة عن عدم التطويل كما مر وتماها عبارة عن الاتيان بجميع الاركان والواجبات والسنن.

**فائدة:** ختمات حفاظ ديارنا فى التراويح داخله فى التطويل والتثقل الا شاء الله تعالى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا

«قوله مفتاح الصلاة الطهور» تقدم شرح الحديث فى ابواب الطهور. «قوله بالحمد وسورة» وفى رواية ابن حبان فى صحيحه ان نقرأ الفاتحة وما تيسر وفى رواية ابن عدى لا تجزئ المكتوبة الا بفاتحة الكتاب ثلاث آيات فصاعداً، وفى رواية ابى نعيم لا تجزئ صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وشئى معها، وهذا الحديث يسوى امر الفاتحة والسورة وبه نأخذ فان كليهما عندنا واجبتان تجب الاعادة بتركهما ففيه حجة على من قال بفرضية الفاتحة وسنية السورة، وكذا فيه دليل لمن حمل حديث لاصلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب على غير المقتدى فان المقتدى لا يأتى بالسورة عند الخصم. «قوله وحديث علي بن أبي طالب فى هذا أجود إسناداً» فان فى اسناد حديث الباب ابا سفيان، قال الحافظ فى التقريب هو قد اجمعوا على ضعفه، الا ان هذا الحكم قد ثبت باحاديث آخر كما اشرنا اليها فلا يضر ضعفه بالمرام. «قوله إنما الأمر على وجهه» اى محمول على الظاهر غير مؤول، وهذا من كلام ابن مهدي ولا يبعد ان يكون من كلام الامام الترمذى، وقد مر فى أول الكتاب وجه التاويل من كونه معارضاً بالقرآن والحديث ومن الفرق بين ما ثبت بالنص القرآنى والخبر الواحد.

### بَاب مَا جَاءَ فِي نَشْرِ الْأَصَابِعِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ

اعلم ان السنة فى رفع اليدين للتكبير ان يمد اصابع يديه ويستقبل بها مع الكف القبلة وان لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفريج بل يتركها على حالها منشورة وكذا فى التشهد وان يباعد العضدين عن الجنبين.

**فائدة:** لا يفرج كل التفريج الا فى الركوع ليكون اقدر على اخذ الركبة ولا يضم كل



الضم الآ في السجدة ليكون مستقبلة الى القبلة كل الاستقبال، والمشهور عند الشافعية النشر، ورواه المحاملى من المالكية واختار احمد الضم دون النشر. ﴿قوله نُشِرَ أَصَابِعُهُ﴾ المراد من النشر عند القبض لا عند الضم فلا يعارض برواية المد، وفسر احمد النشر بمد الاصابع فلا بعد في الرواية بالمعنى. ﴿قوله وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ الْيَمَانِ﴾ اى اما لاجل ضعف ابن اليمان من قبل حفظه وهو واضح واما لاجل الفقه والتعارض وفيه نظر كما مر من وجه عدم التعارض، وقيل هو من قبيل ذكر كل ما لم يذكره الآخر وفسر احمد النشر بمد الاصابع فلا بعد في الرواية بالمعنى. ﴿قوله رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا﴾ اما منصوب على كونه مصدرًا بمعنى الرفع او مصدرًا مختصًا كقصد القرفصاء واما منصوب على الحال من الفاعل اى مادا يديه او من المفعول اى حال كونهما ممدودتين وسيأتى بسط غاية المد في موضعه ان شاء الله تعالى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى

اتفقوا على فضله واحاديث الباب وان كانت ضعيفة لكن تعدد الطرق انجر به الضعف، مع ان الباب باب فضائل الاعمال.

**فائدة :** كان السلف اذا فاتتهم التكبيرة الاولى عزوا انفسهم ثلاثة ايام واذا فاتتهم الجماعة عزوا انفسهم سبعة ايام، وروى عن ابن مسعود وعمر الهرولة لادراك التكبيرة الاولى. ﴿قوله سَلَّمَ بْنُ قُتَيْبَةَ﴾ تفرد برفعه عن طعمة. ﴿قوله أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ﴾ قالوا قد جعل الله في عدد الاربعين اثر الانقلاب كما يشاهد في اطوار خلق الانسان وكما واعد الله موسى عليه السلام هذا العدد، وقالوا ايضا ان هذه المواظبة توجب تعود الصلوة والجماعة وهو دليل على عدم النفاق. ﴿قوله يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى﴾ ظاهره ان يكبر اذا كبر الامام مقارنًا او معاقبًا، وقيل هذا الادراك يحصل اذا احرم قبل ان يشرع الامام في القراءة، وقيل ما لم يفرغ من الفاتحة وقيل ما لم يفرغ من القراءة وقيل ما لم يرفع رأسه من الركوع. ﴿قوله عَنْ أَنَسٍ مَوْقُوفًا﴾ والموقوف فيما لا يدرك بالرأى في حكم المرفوع. ﴿قوله وَإِنَّمَا يُرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ الْبَجَلِيِّ﴾ هو حبيب بن ابي ثابت يدل عليه ما في تهذيب التهذيب. ﴿قوله وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةٍ﴾ بفتح الغين وكسر الزاء، اعلم ان اسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين وهذا من روايته عن مدني. ﴿قوله مُرْسَلٌ﴾ اى منقطع بدليل مابعده.



## بَاب مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ

قال ابو حنيفة رحمه الله واتباعه والشافعي واحمد رحمهم الله باستحباب دُعَاءِ الاستفتاح قبل الفاتحة وقال مالك رحمه الله بعدمه يقرأ بعد التكبير والحمد لله رب العالمين لرواية انس رضى الله تعالى عنه كان النبى صلى الله عليه وسلم وابوبكر و عمر يفتتحون الصلوة بالحمد لله رب العالمين، ثم اختلفوا الجمهور في تعين ما يقول واختلفوا في الافضلية دون الجواز فاختر الشافعي ما في الصحيحين عن ابى هريرة، (اللهم باعد بينى وبين خطاياى - الخ) ، (١) قال ابن الهمام وهو الاصح من الكل، انتهى، وقيل ثم اصح ما ورد فيه حديث على رضى الله عنه الذى جاء فيه الدعاء بلفظ التوجيه، واختار ابو حنيفة ومحمد واحمد الاستفتاح بسبحانك اللهم لما رواه مسلم عن عمر رضى الله عنه موقوفاً ولما اخرج الطبراني عن انس رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، قال الدار قطنى رجاله ثقات، ولما اخرج النسائى في المجتبى عن ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه مرفوعاً وشرطه اشد من شرط سائر اصحاب السنن، ولما روى عن عائشة وجابر وابن عمر وغيرهم مرفوعاً ولكن في اكثرها كلام صرح به في نصب الراية، ومذهبا هو المروى عن الصديق الاكبر، رواه سعيد بن منصور في سننه، وعن عمر رواه مسلم، وعن عثمان بن عفان رواه الدارقطنى، وعن على مرفوعاً اخرج اسحاق بن راهويه واعله ابوحاتم، واختار ابو يوسف الجمع بين الشاء والتوجيه، ثم ذكر الطحاوى عن البعض التوسع في تقديم الشاء وتأخيرها وذكر قاضيخان انه قدم الشاء على التوجيه، ودليل ابى يوسف ما رواه البيهقى عن جابر مرفوعاً، وما رواه اسحاق بن راهويه عن على مرفوعاً، وفي السعاية الاظهر ان يأتى المصلى في الفرائض بالشاء وحده مرة، ويضم معه التوجيه اخرى عملاً بالاخبار الواردة في ذلك، انتهى، قلت وعلى هذا يجوز ان يأتى بالتوجيه وحده مرة، اللهم الا ان يقال ان هذا لم يأخذ به احد من أئمتنا فافهم، والجواب عن دليل مالك ما سيأتى ان المراد افتتاح الجهر، وعن دليل الشافعي وابى يوسف انه محمول على التوافل كالأذكار الطويلة او على الفرائض في بعض الاحيان لبيان الجواز. ﴿قوله عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ﴾ سيأتى انه تكلم فيه يحيى بن سعيد. ﴿قوله وَبِحَمْدِكَ﴾ اما من عطف الجملة على الجملة والتقدير (واشتغلت بحمدك) واما المعطوف عليه مقدر والتقدير سبحانك بجميع آلاءك وبحمدك، واما حال اى وقد اشتغلت بحمدك او، متلبساً بحمدك، واما الواو زائدة. ﴿قوله جَدُّكَ﴾ اى عظمتك او غناءك.

١ - رواه البخارى في كتاب الاذان، باب ما يقول بعد التكبير، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب ما يقال بين تكبيرة الاحرام والقراءة.



**فائدة :** ورد في رواية ابن مردويه وابن أبي شيبة زيادة وجل ثناءك، ورواها الحافظ ابن شجاع في كتاب الفردوس عن ابن مسعود ولم ترو في المشاهير فينبغي تركه في الفرائض. ﴿قوله مِنْ هَمَزِهِ﴾ أي من وسوسته . ﴿قوله وَنَفَحِهِ﴾ أي كبره. ﴿قوله وَنَفَثَهُ﴾ أي سحره أو شعره القبيح، فإن حسنه حسن وقبيحه قبيح. ﴿قوله وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ﴾ لكن كثرة طرقه تدل على صحة الحديث، وفي الباب احاديث أخرى منها صحاح ومنها حسان مثل حديث أبي داود عن عائشة رضي الله تعالى عنها ليس في اسناده حارثة ومنها ضعاف. ﴿قوله أَبِي الرَّجَالِ﴾ في الخلاصة هو والد عشرة رجال.

**فائدة :** صحت اذكاره صلى الله عليه وسلم عقب التحريمة وفي الركوع وفي الاعتدال منه وفي السجود وبين السجدين وقبل السلام وكذا بعد الفاتحة وعند قراءة آية رحمة وعذاب.

### بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ههنا مسئلتان : مسألة كون البسملة آية من القرآن أو غير آية ومسئلة الجهر والاختفاء بها، اما المسئلة الاولى فالبسملة في اثناء سورة التمل قرآن بالاجماع فمن جحد منها حرفاً كفر بالاجماع واما البسملة في ابتداء السور سوى سورة البراءة فاختلفوا فيها على ثلاثة اقوال، قال ابو حنيفة هي آية مستقلة من القرآن كتبت مكررة للفصل وفي السعاية وفرعوا عليه ان من لم يقرأ البسملة في صلوة التراويح في تمام القرآن مرة واحدة أي جهراً لا تأدى سنته وهذا هو الاصح كما حققه التفتازاني في حواشي الكشاف والزيلعي في نصب الرأية وليست آية من سورة ما وبه قال داود وروى عن احمد، وقال مالك انها ليست بآية من القرآن ولا من الفاتحة ولا من غيرها وبه قال ابن جرير وروى عن احمد ايضاً، وقال الشافعي انها آية من اول الفاتحة قولاً واحداً وكذلك هي آية كاملة من اول كل سورة غير براءة على الراجح من مذهب، وروى عن احمد انها جزء من الفاتحة، وحجتنا حديث (قسمت الصلوة بيني وبين عبدى - الحديث) رواه مسلم، (١) حيث عبر فيه بالصلوة عن الفاتحة ولم يذكر البسملة عند القسمة، ولنا ايضاً حديث (ان سورة في القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك) رواه الترمذى

١ \_ رواه مسلم في كتاب الصلوة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وانه اذا لم يحسن .... ، ورواه الترمذى في كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه النسائي في كتاب الافتتاح وابوداؤد في كتاب الصلوة.



وابوداؤد وغيرهما، (١) وجه الدلالة انه لم يقل احدى وثلاثين آية، ولنا ايضاً كون سورة الكوثر ثلاث آيات اجمالاً، فان قيل : قد روى ابوداؤد انه لما نزلت سورة الكوثر فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم البسملة في أولها، قلنا : اللازم منه قراءة البسملة لا كون البسملة آية.

وأما المسئلة الثانية فقال ابوحنيفة واحمد انها تقرأ في أول الفاتحة ويسن الاخفاء بها، رواه الترمذى الخلفاء الاربعة الراشدين، وقال مالك لا تقرأ في أول الفاتحة في شئ من المكتوبة سرّاً ولا جهرّاً واجاز في النافلة في أول الفاتحة وفي أول سائر السور، وقال الامام الشافعى انه يستحب بها الجهر حيث يجهر بقراءة الفاتحة والسورة، وهذا الاختلاف ليس مبنياً على الاختلاف الاول كما زعم فان طائفة من الذين ذهبوا الى جزئيتها اختاروا الاسرار بها لما ترجح عندهم من الاخبار والآثار مثل قراءة الكوفة فان الآثار قد ثبتت في الجهر بها ولكن المرفوع لم يصح فيه بخلاف الاخفاء بها فانه ورد فيه احاديث مرفوعة صريحة صحيحة فلا بد من حمل روايات الجهر على التعليم اى تعليم نفس البسملة لا الجهر بها كما ان جهره عليه الصلوة والسلام في الصلوة السرية لتعليم قراءة القرآن دون الجهرية.

**فائدة :** التسمية في ابتداء كل ركعة سنة عند ابى حنيفة وفي رواية واجبة يلزم السهو بتركها وفي رواية الحسن يسمى في الركعة الاولى لا غير، وروى عن محمد استحباب التسمية بين السورة والفاتحة، وعند ابى حنيفة وابى يوسف تجوز لاکراهة ولا تسن، وصرح في الذخيرة والمجتبى بانه ان سمي بين الفاتحة والسورة كان حسناً عند ابى حنيفة سواء كانت تلك السورة مقروءة سرّاً او جهرّاً، ورجح ابن الهمام وتلميذه الحلبي هذا القول. ﴿قوله عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ﴾ اسمه يزيد كما في مسند الامام ابى حنيفة وكتاب الآثار لابى يوسف، ووقع في كتاب الآثار لمحمد عبدالله بن يزيد، وهو مقلوب، ووقع في فتح القدير زيد بن عبدالله وهو تصحيف او خطأ ﴿قوله حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ﴾ قيل مداره على ابن عبدالله بن مغفل وهو مجهول، اجاب عنه الزيلعى انه روى عنه ابونعامة وعبدالله بن بريدة وابوسفیان طريف السعدى فقد ارتفعت الجهالة برواية هؤلاء الثلاثة عنه، وقال هذا حديث صريح في عدم الجهر بالتسمية وهو وان لم يكن من اقسام الصحيح فلا يزل عن درجة الحسن، انتهى، ولنا ايضاً ما رواه احمد والنسائى عن انس قال : (صليت خلف

١ - رواه الترمذى في كتاب فضائل القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب في عدد الآيات، ورواه ابن ماجة في كتاب الادب، باب ثواب القرآن.



رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فكلهم يخفون بيسم الله الرحمن الرحيم، (١) وروى مسلم (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسرّ بيسم الله الرحمن الرحيم، وابابكر وعمر)، (٢) وروى ايضاً عن انس (صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احداً منهم يقرأ بيسم الله الرحمن الرحيم). (٣)

### بَاب مَنْ رَأَى الْجَهْرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قوله حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ﴾ ليس بقوى قاله العقيلى وابوداؤد و ذكره ابن حبان في الثقات. ﴿قوله عَنْ أَبِي خَالِدٍ﴾ هو مجهول قال ابو زرعة لا اعرفه لا ادرى من هو، لكن ذكره ابن حبان في الثقات. ﴿قوله يَفْتَحُ صَلَاتَهُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ والجواب عنه ان هذا الحديث غير صحيح وغير صريح، وعلى تقدير تسليم ان مراده الجهر بالتسمية يقال هو معارض بما مر وبما رواه احمد والطحاوى عن ابن عباس قال (الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم قراءة الاعراب)، (٤) قال الشيخ ابن الهمام والصريح ما عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم)، وفي رواية جهر، قال الحاكم صحيح بلاعلة وصححه الدارقطنى، وقال بعض الحفاظ ليس حديث صريح في الجهر الا وفي اسناده مقال عند اهل الحديث ولذا اعرض ارباب المسانيد المشهورة الاربعة واحمد فلم يخرجوا منها شيئاً، انتهى بخذف يسير، قلت وانكار ابن عباس على الجهر كما رواه ابو عمرو بن عبد البر والطحاوى يدل على ان رواية يجهر محمول على النقل بالمعنى او على بعض الاحيان لتعليم ما كان يسر به.

### بَاب مَا جَاءَ فِي افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

﴿قوله يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ظاهره حجة للمالكية في عدم قراءة

١ - رواه النسائى في كتاب الافتتاح، باب ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم، ورواه احمد في اول مسند المدنيين اجمعين، ورواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها.

٢ - رواه مسلم في كتاب الصلوة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، ورواه البخارى في كتاب الاذان، باب ما يقول بعد التكبير.

٣ - رواه مسلم في كتاب الصلوة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، ورواه البخارى في كتاب الاذان، باب ما يقول بعد التكبير.

٤ - رواه الطحاوى في معاني الآثار باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلوة، ورواه احمد ايضاً في مسنده .



البسملة مطلقاً، لكنه يعارضه الاحاديث الصريحة الصحيحة في قراءة البسملة فلا بد من ان يقال ان المراد الجهر به، وقال الامام الزيلعي اراد اسم السورة اى يفتحون القراءة بسورة الفاتحة فلا يدل الحديث على ان مبدء القراءة كان الحمد لله، وما رواه مسلم (كانوا يفتحون الصلوة - الخ) اريد بالصلوة فيه القراءة اى الجهر بها.

## بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

ههنا مسئلتان خلافتان : الاولى : مسألة حكم الفاتحة في الصلوة والثانية : مسألة قراءة الفاتحة خلف الامام، وهذا الباب موضوع للمسئلة الاولى فقط، اعلم : انه ذهب ابو حنيفة الى فرضية مطلق القراءة اى قراءة الآية الواحدة وان كانت قصيرة والى وجوب الفاتحة وهى رواية عن مالك ايضا، وذهب الشافعى واحمد ومالك فى المشهور عنه الى ركنيتها وفرضيتها واحتجوا بحديث الباب وهو حديث صحيح اخرج الشيخان، ورواه الدارقطنى بلفظ (لا يجزئ صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة) (١) وقال اسناده صحيح وقال صاحب التنقيح انفراد زياد بن ايوب بكونه بلفظ لا يجزئ، ورواه جماعة بلفظ (لا صلوة لمن لم يقرأ)، (٢) وهو الصحيح، قال وكان زيادا رواه بالمعنى، وحجتنا قوله تعالى (فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ) وجه الدلالة ان الله تعالى امر بقراءة القرآن دون الفاتحة ودون السورة كليهما، وقيل وجه الدلالة ان الله تعالى كما عبر عن الصلوة بالسجدة والركوع والقيام وهى اركان فكذلك عبر عنها بالقراءة اى صلوا ما تيسر من الصلوة فتكون الركن هى القراءة دون الفاتحة بخصوصها، وكذا حجتنا قوله عليه السلام للاعرابي (ثم اقرء ما تيسر معك من القرآن)، رواه البخارى، (٣) وكذا حجتنا حديث ابى هريرة (من صلى

١ - رواه البخارى فى كتاب الاذان، باب وجوب القراءة للامام والمأموم فى الصلاة كلها وفى ..... و رواه مسلم فى كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة وانه اذا لم يحسن ..... و رواه غيرهم .

٢ - رواه البخارى فى كتاب الاذان، باب وجوب القراءة للامام والمأموم فى الصلاة كلها وفى ..... و رواه مسلم فى كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة وانه اذا لم يحسن ..... ورواه غيرهم ، و رواه الترمذى فى كتاب الصلاة، باب ما جاء انه لا صلاة الا بفاتحة الكتاب، و رواه النسائى فى كتاب الافتاح، باب ايجاب قراءة فاتحة الكتاب فى الصلاة، و رواه ابوداؤد فى كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة فى صلاته بفاتحة الكتاب، و رواه غيرهم .

٣ - رواه البخارى فى كتاب الاذان، باب وجوب القراءة للامام والمأموم فى الصلوات كلها ..... ورواه مسلم فى كتاب الصلوة .



صلوة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج غير تام)، رواه ابوداؤد وغيره، (١) والجواب عن حديث الباب انه من الآحاد وهي لاتفيد القطع والفرضية وهو مذهب منصور، وقال ابوعمرو بن الصلاح ان ما اتفقا عليه وكذا ما تفرّد به سوى الاحرف اليسيرة يفيد القطع لكون جميع الامة اتفقت عليه وهي معصومة، وأجيب عنه بان الامة ما اتفقت على افادته القطع بل اتفقت على قبوله ولايلزم منه القطع كما في سائر الآحاد وكذا لايلزم من هذا الاجماع لزوم العمل بمضمونها ولاالقطع بأنّها كلام النبي صلى الله عليه وسلم، نعم تفيد الظن والزيادة على القاطع بخبر الواحد لاتجوز، اى في درجة القاطع، فعملنا بالكل، وقلنا بافتراض مطلق القراءة بالآية وبوجوب الفاتحة بالحديث ويلزم عليكم ان يكون ضم السّورة مفروضاً عندكم لحديث (لاصلوة الا بفاتحة الكتاب فصاعداً)، (٢) وغير ذلك من الروايات، والامر ليس كذلك لان ضم السّورة مسنونة عندكم وسيأتى ان شاء الله تعالى، او يقال في الجواب ان حديث الباب مؤول بنفى الكمال اى لاصلوة كاملة الا بفاتحة الكتاب وهذا التأويل شائع عند اهل الفن، وقيل في الجواب ان في لفظ الحديث نفى الاصل والذات ومعناه نفى الكمال تزيلاً للناقص منزلة للمعدوم مبالغة وهو توجيه وجيه.

﴿قوله لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ﴾ قال الشيخ الانور قدس سره القراءة والمسح والايثار كلّها الفاظ متعدية بنفسها في متعارف اللغة فاذا نقلتها الشريعة الى عرفها وصارت القاباً خاصة لمفاهيم شرعية صارت لازمة، فاذا أريد تعلقها بشئ خاص عدّيت بالباء، فاذا قلت قرئت سورة كذا اقتضى اقتصارك عليها واذا عديتها بالباء وقلت قرئت سورة كذا فلا يقتضى الاقتصار عليها بل يشعر بقراءة غيرها معها.

## بَاب مَا جَاءَ فِي التَّامِينِ

لابد ههنا من تحقيقات عشرة : ١- تحقيق معنى التامين، ٢- وكلمة آمين، ٣- ولغاتها، ٤- ومعانيها، ٥- وهل التامين للامام والمقتدى كليهما في الجهرية ام للمقتدى فقط، ٦- وهل يجهرها من يؤمن ام يخفيها، ٧- تحقيق استدلالهم بحديث الباب وغيره من الروايات، ٨- والجوابات عن

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب من ترك القراءة في صلوته بفاتحة الكتاب، ورواه مسلم في كتاب الصلوة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وانه اذا لم يحسن .... ورواه الترمذى في تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه النسائى في كتاب الافتتاح.

٢ - ورواه مسلم في كتاب الصلوة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وانه اذا لم يحسن... ورواه البخارى في كتاب الاذان، والترمذى في كتاب الصلوة والنسائى في الافتتاح.



دلائل المخالفين، ٩ \_ تحقيق دلائل الحنفية، ١٠ \_ تحقيق اختلاف سُفيان وشعبة.

أما الأول فالتامين مصدر من التفعيل لازم معناه (آمين كُفِتْن) وأما الثاني فقليل كلمة آمين عربي اسم فعل معناه استجب، وقال عطية العوفي آمين كلمة عبرانية او سريانية لا عربية، انتهى، وفي الكافي للتسفي انه معرب (همين) بالفارسية، انتهى، وقال قوم هو اسم من اسماء الله تعالى رواه عبدالرزاق بسند ضعيف وأما الثالث ففيها لغات اربع : الاولى : بالمد وتخفيف الميم وهي افصحها و اشهرها، والثانية : بالقصر والتخفيف، والثالثة : بالامالة، والرابعة : بالمدّ وتشديد الميم، اي نحن قاصدون نخوك وانت اكرم من ان يخيب قاصداً، وأما الرابع : فمعناها عند اكثر اللّهم استجب لنا، وقيل معناها كذلك فليكن، وروى الكلبي عن ابن عباس قال : سألتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما معنى آمين، قال : ربّ افعّل، وقال الترمذي معناها لا تخيب رجاءنا كما في تفسير القرطبي.

**فائدة :** اعلم ان هذه الكلمة حاصّة لهذه الامة بدليل حديث ابن ماجه، وقيل لم تكن قبلنا

الأموسى وهارون عليهما السلام ذكره الحكيم الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً.

وأما الخامس : فاختلفوا في ان التامين هل للمقتدى والامام كليهما في الجهرية ام للمقتدى

فقط، فذهب الامام ابو حنيفة والامام الشافعي والامام احمد والامام مالك في رواية عنه الى الاول وذهب مالك في رواية ابن القاسم عنه، وابو حنيفة في رواية الحسن عنه الى الثاني كما في الموطأ لمحمد، وروى عن مالك ان الامام لايقولها مطلقاً، وأما السادس : فاختلفوا في انه هل يجهر بها من يؤمن ام يخفيها، الثاني مذهب ابي حنيفة واحد قولي مالك، والاول قول الشافعي في القديم وقول احمد، وقال الشافعي في الجديد يجهر بها الامام ويخفيها المأموم، والمختار قوله القديم، وقال الحافظ ابن حجر وعليه الفتوى، وروى عن عمر وعلى وابن مسعود بل الخلفاء الراشدين الاخفاء، وصرح صاحب البرهان من فقهاءنا باباحة جهره فلعل الاختلاف في الاولوية، وأما السابع فاستدلوا بحديث الباب حيث ورد فيه ومدبها صوته، فانقل : هذه الرواية تدل على مد الصوت بالالف دون رفع الصوت ومرامكم الثاني دون الاول، قلنا : اريد من المد رفع الصوت بدليل رواية ابي داؤد (ورفع بها صوته)، (١) وبدليل رواية النسائي (يرفع بها صوته)، (٢) فانقل : هذه الرواية تدل على جهر الامام دون تامين المأموم وجهره، قالوا يدل على تامين المأموم حديث اذا آمن الامام فامنوا، وفيه انه لايدل على الجهر، وقالوا ايضاً يدل عليه حديث ابي هريرة برواية ابن

١ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب التامين وراء الامام.

٢ \_ رواه النسائي في كتاب الافتتاح، باب رفع اليدين حيال الاذنين.



ماجة وفيه زيادة (فیرتج بما المسجد)، (١) وفيه ان في سنده بشر بن رافع وهو ضعيف ولم يتابع عليه وبشر يرويه عن ابي عبد الله بن عم ابي هريرة، وابو عبد الله هذا لا يعرف له حال، على ان رواية ابي داود (حتى يسمع من يليه)، (٢) تعارضه، فان قيل : روى النسائي في سننه من حديث نعيم الجمر (قال صليت وراء ابي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأمر القرآن حتى بلغ غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقال آمين، فقال الناس آمين)، (٣) وفي آخر هذا الحديث (اذا سلم، قال والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم)، قلنا : رد الحافظ الزيلعي الاحتجاج بهذا الحديث بوجوه ومنها انه تفرد به نعيم الجمر من بين اصحاب ابي هريرة وهم ما بين ثمان مائة، انتهى، قلت : وكذا ليس بصريح في الجهر ولا في الرفع لان الصحابي ربما يقول هكذا رثيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل مع ان بعضاً منها لا يكون مرفوعاً وانما يكون من اجتهاده كما افاده الشيخ الانور، وكذا استدلوا بما رواه احمد وغيره (حسد يهود للمسلمين في ثلاث، رد السلام واقامة الصفوف وقولهم خلف امامهم في المكتوبة آمين)، وأجيب عنه بان في سنده على بن عاصم وهو كثير الغلط والخطأ وبانه لا يدل على الجهر كيف وقد ورد في رواية في السنن الكبرى للبيهقي (حسد اليهود على قوله اللهم ربنا لك الحمد) ولم يقل بجهره احد واستدلوا ايضاً بما اخرج الزيلعي عن مسند اسحاق بن راهويه وعن الطبراني في الكبير (انها اي ام الحصين صلت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال : (ولا الضالين) قالت : آمين، فسمعتة وهي في صف النساء)، (٤) وأجيب عنه بان في سنده اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف ويمكن حمله على التعليم، واستدل الامام البخاري بحديث (اذا امن الامام فامنوا على الجهر بآمين)، (٥) بان المأموم لا يعلم بتأمين الامام الا عند الجهر به فينبغي ان يكون تأمين المأموم ايضاً جهراً ليكون التامينان متساكين على صفة، وأجيب عنه بان قوله صلى الله عليه وسلم (اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد) كما لا يقتضي جهر المأموم بالتحميد فكذلك قوله صلى الله عليه وسلم (اذا امن الامام فامنوا) لا يقتضي الجهر بالتأمين.

١ - رواه ابن ماجه في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب الجهر بآمين.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب التأمين وراء الامام.

٣ - رواه النسائي في كتاب الافتتاح، باب قراءة. وانفرد به النسائي.

٤ - رواه اسحاق بن راهويه في مسنده بحث ما يروى عن ام الحصين رضى الله تعالى عنها .

٥ - رواه البخاري في كتاب الاذان، باب الجهر بالتأمين.



وأما الثامن فاستدل الحنفية برواية شعبة فقال آمين وخفض بها صوته ويؤيدها قوله تعالى (أذْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً) لأن آمين دعاء، وكذا يؤيدها حديث حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم السكتين لأن المراد من السكتة الاخفاء دون عدم القراءة وكذا يؤيدها آثار الصحابة كما مرّت وكذا القياس على سائر الاذكار، وأما التاسع: فالاجوبة عن بعض استدلالهم قد مرّت وعن البعض الآخر سيأتى فى التحقيق الآتى، وأما العاشر فقد اعلّوا رواية شعبه بوجوه سبعة حيث قالوا: اخطأ شعبة فى مواضع من هذا الحديث، ١- فقال عن حجر ابى العنيس وهو ابن العنيس ويكنى ابا السكن، ٢- وزاد فيه علقمة بن وائل وانما حجر بن العنيس يرويه عن وائل بن حجر بلا واسطة، ٣- وقال خفض بها صوته وانما هو مد بها صوته، ٤- وذكر الترمذى فى كتاب العلل الكبير سألت محمد بن اسماعيل هل سمع علقمة من ابيه فقال انه ولد بعد موت ابيه لستة اشهر، ٥- وذكر ابن عبد الهادى ان شعبة روى خلافه عند البيهقى قال آمين رافعاً بها صوته، ٦- وقالوا ان شعبة متفرد وسفيان تابعه العلاء بن صالح عن سلمة، ٧- وقالوا ايضاً ان شعبة قال سفيان احفظ منى، وأجيب عن الاولى انه ابو العنيس وابن العنيس وابو السكن صرح به ابن حبان والحافظ ابن حجر وغيرهما، وكذا ورد فى رواية سفيان عند ابى داؤد ابو العنيس ايضاً فكيف التخطئة، وعن الثانية ان زيادة الثقة مقبولة، ويمكن ان يكون حجر سمعه عن علقمة ايضاً كما هو منصوص فى رواية ابى داؤد الطيالسى، وعن الثالثة ان رواية الخفض راجحة عند التحقق كما سيأتى، وقال ابن الهمام ان رواية الخفض يراد بها عدم القراء العنيف فيحصل الجمع بين اللفظين، وقيل المراد من المد مد نفس لالجهر المعروف، وعن الرابعة ان علقمة ثبت سماعه من ابيه كما فى رواية مسند احمد سمعت علقمة يحدث عن ابيه، وكذا ثبت سماعه عن ابيه عند البخارى نفسه فى جزء رفع اليدين، وكذا ثبت سماعه عن ابيه عند مسلم فى صحيحه من كتاب القصاص، وعند النسائى فى باب رفع اليدين، وعند الترمذى فى كتاب الحدود من جامعه (ص: ٢٢٩) نعم لم يسمع اخوه عبد الجبار بن وائل عن ابيه، وعن الخامسة ان رواية الجهر عن شعبة شاذة، وعن السادسة ان العلاء بن الصالح الاسدى ضعيف يروى مناكير فلا يحصل به التأييد ورواية شعبة يؤيدها القرآن وحديث السكتين والآثار والقياس كما مرّ، على ان سفيان يدلّس وشعبة لا يدلّس وان السفيانيين ذهبا الى الاخفاء بالتامين فخالف الثورى روايته فافهم، وعن السابعة انه قال سفيان شعبة امير المؤمنين فى الحديث، وقيل شعبة احفظ للمشائخ والاحاديث الطوال، وسفيان احفظ للابواب والمسائل الفقهية. ﴿قوله وَرَوَى الْعَلَاءُ بْنُ صَالِحٍ - الخ﴾ و ما وقع فى ابى داؤد فى باب التامين وراء الامام، على بن صالح



عن سلمة فهو وهم صرح به الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّامِينِ

س ﴿قوله إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا﴾ هذا الحديث حجة على مالك في رواية عنه، وأوله المالكية بان معناه اذا بلغ الامام موضع التامين فقولوا آمين كما يقال انجد زيد اذا بلغ النجد وان لم يدخلها، وردّ بانه وقع في رواية فان الامام يقولها و وقع في رواية ابى داود وان الامام يقول آمين، وقال ابو عمرو بن عبدالبران هذا الحديث يدل على ان المقتدى ينتظر تامين الامام والمناسب بحال المنتظر ان يكون صامتاً لا قارئاً، انتهى، وقالوا ايضاً يشكل هذا الحديث على الشافعية في من سبق او لحق في خلال فاتحة الامام، فاذا قرئ المقتدى وامن الامام فاما ان يؤمن مع الامام ثم يأتي ببقية الفاتحة فيكون عكس الموضوع فان الوضع يقتضى ان يكون التامين خاتم الفاتحة لما في سنن ابى داود انه طابع، واما ان يؤمن بعد فراغه من الفاتحة فيلزم خلاف حكم الحديث فانه يدل على ان الفضل المذكور في المعية. ﴿قوله فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ﴾ اى في الزمان او الاخلاص والمراد من الملائكة جميعهم او الحفظة منهم او الذين يتعاقبون منهم او من يشهد منهم تلك الصلوة ممن في الارض او في السماء، وروى عبدالرزاق عن عكرمة (صفوف اهل الارض على صفوف اهل السماء فاذا وافق آمين من في الارض آمين من في السماء غفر له)، (١) فالراجح ما يؤيده الحديث.

### بَاب مَا جَاءَ فِي السَّكْتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ

قال النووي قال اصحابنا يستحب للامام في الصلوة الجهرية ان يسكت اربع سكتات في حال القيام، احداها ان يسكت بعد تكبيرة الاحرام ليقراء دعاء التوجيه وليحرم المامومون، والثانية عقيب الفاتحة سكتة لطيفة جداً بين فاتحة وبين آمين لئلا يتوهم ان آمين من الفاتحة، والثالثة بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المامومون الفاتحة، والرابعة بعد الفراغ من السورة ليفصل بها بين القراءة وتكبيرة الهوى الى الركوع، انتهى، ولم يصرح مشائخنا فيها بشئ الا انهم لم يقولوا بالسكته الطويلة بعد التامين. ﴿قوله إِذَا دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ﴾ المراد من السكته عدم الجهر لاعداد القراءة بدليل رواية ابى هريرة عند البخارى وابى داود، فقلت بابي انت وأمي أرييت سكوتك بين التكبير والقراءة اخبرني ما تقول ! قال : اللهم باعد بينى وبين خطاياى، وهذا

١ \_ رواه عبدالرزاق في مصنفه برواية عكرمة، باب آمين .



الحديث حجة على مالك. ﴿قوله ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِذَا قَرَأَ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قيل هذا بيان لما قبله وقيل سكتة ثالثة وقال الدارمي في مسنده قال ابو محمد يقول قتادة ثلاث سكتات.

**فائدة :** السكتة قيل الركوع تدل على عدم وصل السورة بالتكبير.

## بَاب مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ

ههنا مسائل اختلافية : الاولى مسئلة اصل الوضع في القيام فيضعها عند الثلاثة وحكاها ابن المنذر عن مالك ايضا وروى ابن القاسم عن مالك الارسال وهو المعمول عند المالكية وروى عنه ايضا عند طول الارسال والقيام وضع اليمنى على اليسرى للاستراحة، والثانية مسئلة محل الوضع، فعند ابى حنيفة تحت السرة، وعند الشافعي تحت الصدر وروى عن مالك ايضا وروى عن احمد روايتان كالمذهبين اى تحت السرة وتحت الصدر، وقال ابو الطيب المدني لم يأخذ احد من الاربعة بالوضع على الصدر، والمسئلة الثالثة صفة الوضع، واختلف فيها اقوال الحنفية، والقدر المشترك فيها هو اخذ الكوع الايسر بالكف الايمن بحيث يقع وسط الكف على الرسغ وهو مذهب الشافعي واحمد ايضا، اعلم ان الاحاديث والآثار في محل الوضع مختلفة، وقع في حديث وائل عند ابن خزيمة على صدره، وفي سنده مؤمل بن اسماعيل وهو كثير الخطأ، ولم يقل على صدره غير مؤمل في حديث عاصم بن كليب صرح به ابن قيم، ووقع في سنده البزار عند صدره، وفيه محمد بن حجر، قال البخارى فيه بعض النظر وقال الذهبي له مناكير، ووقع في المصنف تحت السرة، فهو حديث واحد واختلفت الفاظه، وقيل حديث البزار حديث آخر لوائل، واستدل القائلون بالوضع تحت الصدر بما رواه ابوداؤد في مراسيله عن طاؤس مرسلاً (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشبك بهما على صدره) (١) وفي سنده الهيثم وثور وسليمان ضعفاء، وكذا ليس فيه دلالة على الوضع تحت الصدر، وكذا استدلوا بما رواه احمد عن هلب، وفي سنده سماك بن حرب لين الحديث، وكذا استدلوا بما رواه ابوداؤد في نسخة ابن الاعرابي عن علي موقوفاً (انه كان يمسك شماله بيمينه على الرسغ فوق السرة) (٢) وتفرّد به ابو بدر وهو ضعيف، واستدل القائلون بالوضع تحت السرة بما رواه ابوداؤد في نسخة

١ — رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلوة. وانفرد به ابوداؤد.

٢ — رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلوة، وانفرد به ابوداؤد ايضا.



ابن الاعرابي عن علي انه قال : (من السنة في الصلوة وضع الكف على الكف تحت السرة) (١) وفي سنده عبدالرحمن بن اسحاق وهو ضعيف، وكذا في سنده زياد بن زيد وهو مجهول، ولكن اخرجه الدارقطني بثلاثة اسانيد : الاثنان منها كالمذكور ههنا والثالث عن عبدالرحمن عن النعمان فلا يضر جهالة زياد لورود الحديث عن سواه ايضاً، واما ضعف عبدالرحمن فممنجبر بما اخرجه ابن ابي شيبة عن وائل بن حجر مرفوعاً، وبما اخرجه ابن ابي شيبة عن ابي مجلز واسناده صحيح، وبما اخرجه عن ابراهيم واسناده حسن، وبما روى عن ابي هريرة وانس ذكرهما في الجوهر النقي، وبالجمله ان روايات الوضع تحت السرة احسن حالاً مما سواها، وقيل ان جميع روايات الباب ضعاف فيرجع الى العرف وهو يرجح الوضع تحت السرة لان التعظيم فيه ابلغ وقيل ان في الوضع تحت السرة جمعاً بين الروايات لان روايات الوضع على الصدر منكراً جداً وروايات الوضع تحت الصدر تصدق على الوضع تحت السرة، واما روايات الوضع فوق السرة فاما تحمل على النقل بالمعنى واما تحمل على وضع بعض الكف فوق السرة وبعضها تحت السرة فافهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

لعل غرض المصنف الرد على ما ارتكبه بنو امية من ترك التكبير في الخفض، وفي مسند احمد ان اول من ترك التكبير اى لبيان الجواز، عثمان رضى الله تعالى عنه، ويعارضه ما في المصنف لعبدالرزاق كان ابوبكر وعمر وعثمان يتمون التكبير، واخرج الطبراني ان اول من ترك التكبير معاوية، وروى ابو عبيد ان اول من تركه زياد وكذا الرد على من كان يقول لا تكبير سوى تكبير التحريمة، وعلى من قال لا يكبر المنفرد.

واعلم : ان تكبيرات الانتقالات مسنونة عند الائمة الاربعة وواجبة عند الظاهرية واحمد في رواية عنه، وما رواه احمد وابوداؤد عن ابن ابري عن ابيه (انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يتم التكبير)، (٢) وفي رواية فكان لا يكبر اذا خفض ففى سنده الحسن بن عمران وهو متكلم فيه ومع ذلك فهو معارض بالاحاديث الصحيحة الكثيرة المثبتة، ويمكن حمله على عدم اتمام الجهر، ﴿قوله فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ﴾ اى ما سوى الرفع مع الركوع، وكلام الطحاوي

١ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلوة، ورواه احمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة، باب ومن مسند على ابن ابي طالب رضى الله تعالى عنه.

٢ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب تمام التكبير، ورواه احمد في مسند المكين.



يفهم منه التكبير عند الرفع منه ايضاً، قوله كان يكبر وهو يهوى يبتدئ به من ابتداء الانتقال ويختمه عند انتهاء الانتقال كما ورد في رد المحتار وغيره.

## بَاب مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ

اتفقوا على استحباب الرفع في تكبيرة التحريمة، وكذلك اتفق الجمهور على عدم استحبابه فيما عدا المواضع الثلاثة اى ما بين السجدين وبعد الركعتين وفي كل خفض ورفع، واختلفوا في الرفع عند الركوع وبعده، فقال ابو حنيفة واصحابه بترك الرفع فيهما وهى رواية ابن القاسم عن مالك واختارها المالكية.

اعلم ان الرفع قبل الركوع وبعده غير مندوب عند معاشر الحنفية ثم بعد ذلك قال بعضهم بكراهيته كصاحب المنية، وقال بعضهم بكونه مفسداً للصلاة كمكحول النفسى لكنه خلاف ما عليه الكتب المعتمدة كالذخيرة والوالجية، ومال بعضهم الى كونه منسوخاً، وصرح الحافظ ابوبكر الجصاص في احكام القرآن بعدم كونه مكروهاً، وقال انه من الاختلاف المباح، وصرح به الحافظ ابو عمرو بن عبد البر من المالكية وابن تيمية وابن القيم من الحنابلة، وقال الشافعى واحمد بالرفع فيهما وهى رواية عن مالك ايضاً، واستدلوا بحديث الباب وغيره.

اعلم ان الاحاديث ثبت فيها الرفع عند الركوع وعند الرفع منه، وعند الهوى الى السجود الاول بعد الرفع من الرجوع كما فى النسائي وبين السجدين كما فى النسائي، وعند الرفع بعد الركعتين كما فى صحيح البخارى. اعلم ان ترك الرفع متواتر عملاً كالرفع، والبلاد قاطبة فيها الرافعون وفيها التاركون ماعدا الكوفة فافهم باجمعهم تعاملوا بالترك وكذا بالترك كان تعامل اهل المدينة فى عهد مالك كما ينقله المالكية وصحت الروايات فى الرفع وكذا فى الترك واوصل الحافظ العراقى احاديث الرفع الى خمسين حديثاً واعترف البيهقى بان ما يحتج به قدر خمسة عشر، قال مشائخنا انه بعد السبر والنخل يبقى عندهم ستة احاديث فقط مع الاختلاف فى الرفع والوقف وغيره، وهى حديث على وحديث ابن عمر وحديث مالك بن الحويرث وحديث وائل وحديث ابى حميد وحديث جابر بن عبد الله، نعم طرقها كثيرة وما قاله الفيروز آبادى فى سفر السعادة وقد صح فى هذا الباب اربع مائة خبر واثرباطل لا اصل له اصلاً وما ادعاه الحاكم من الرواية فيه عن العشرة المبشرة فقد رده الحافظ ابن دقيق العيد بانه لا يثبت بطرق قوية. ورواية الترك سبعة عمر وعلى وابن مسعود وابو هريرة وابن عمر والبراء بن عازب وكعب بن عجرة وطرقها قليلة. ﴿قوله حَتَّى يُحَاذِيَ مَنْكِبَيْهِ﴾ وفى رواية وائل رفع يديه حيال اذنيه وفى رواية



اخرى يرفع إبهاميه إلى شحمة اذنيه وفي رواية إلى فروع الاذنين، فعندنا يجعل الكفان حذاء المنكبين والاصابع حذاء الاذنين وفروعهما والابهامان حذاء الشحمتين. واما مس الشحمتين فيقتضيه كلمة الى، وكذا بالمس يندفع التردد في حصول المحاذاة فافهم. ﴿قوله وَكَانَ لَا يَرْفَعُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ﴾ وقد ثبت الرفع بينهما عند النسائي من حديث مالك بن الحويرث. ﴿قوله وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ﴾ أخرجه الزيلعي عن ابن عمر عن عمر واعله المحدثون وقال احمد والدارقطني انه غير محفوظ ووهم، وصححه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله وَعَلَى﴾ رواه ابوداؤد وفي سنده عبدالرحمن بن ابي الزناد وهو مضطرب الحديث وتكلم فيه احمد وثبت عندنا عن عمر وعلى ترك الرفع فيما رواه ابن ابي شيبة والطحاوي. ﴿قوله وَأَنْسَ﴾ رواه ابن ماجة وغيره، وقال الطحاوي والدارقطني صح موقوفًا لامرفوعًا. ﴿قوله وَأَبِي هُرَيْرَةَ﴾ رواه ابوداؤد وفي سنده يحيى بن أيوب واعله الدارقطني وقال انه في التكبير لافي الرفع. ﴿قوله وَأَبِي مُوسَى﴾ اختلف على حماد بن سلمة في رفعه وقفه والاكثر على وقفه وجعله ابن حزم موقوفًا في المحلى. ﴿قوله وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ﴾ رواه ابن ماجة والحاكم والبيهقي وقال الشيخ الانور قدس سره هي غير محفوظة. ﴿قوله وَعُمَيْرُ اللَّيْثِيِّ﴾ رواه ابن ماجة وهو حديث منكر تكاد تكون موضوعة وسيأتي الجوابات عن سائر رواياتهم ان شاء الله تعالى، واستدل التاركون بحديث عبدالله بن مسعود وقال ابو عيسى حديث ابن مسعود حديث حسن واعله الرافعون بعلل خمس قالوا : ١- قال ابن المبارك لم يثبت حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع الا في اول مرة، قلنا : قال ابن دقيق العيد عدم ثبوت الخبر عند ابن المبارك لا يمنع ثبوته عند غيره، كيف وهو يدور على عاصم بن كليب وهو ثقة من رواية مسلم قال وقد صححه ابن القطان المغربي وابن حزم الاندلسي وغيره، وقال الشيخ النيمى في اثار السنن الظاهر ان عبدالله بن المبارك انما انكر ما رواه ابن مسعود من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، كيف يمكن ان ينكر ابن المبارك حديثه من فعله وهو نفسه يرويه عن سفيان عن عاصم بن كليب حديث عبدالله بن مسعود من فعله عند النسائي وهو حديث صحيح، واخرجه ابوداؤد عن حديث وكيع عن سفيان وتابع وكيعًا عنده معاوية وخالد بن عمرو وابو حذيفة فعلى هذا لا يبعد ان يقال انه لما جعل صلوته حكاية عن صلوة الرسول صلى الله عليه وسلم فيكون ترك الرفع فيما سوى تكبير التحريمة مرفوعًا معنى البتة، ٢- وقالوا لم يسمع عبدالرحمن من علقمة، قلنا : كان سنة سن النخعي فما المانع من سماعه عن علقمة مع الاتفاق على سماع النخعي منه، ومع هذا فقد صرح الخطيب



بسماعه من علقمة وبرهن عليه ابن الهمام، ٣\_ وتعرض الامام البخارى في جزء رفع اليدين الى تعليل حديث ابن مسعود من طريق سفيان الثوري عن عاصم بن كليب وعَلَّ قوله ثم لم يعد كما هو في رواية النسائي، بان في كتاب عبدالله بن ادريس عن عاصم بن كليب، ليس لفظ ثم لم يعد، والكتاب اثبت عند اهل العلم فجعل الوهم من سفيان الثوري، وكذا يدعى الامام البخارى الوهم في لفظه لايعود في حديث البراء بن عازب بان سفيان ابن عيينة كان يروى عن يزيد بن ابى زياد بمكة، اى في موسم الحج لانه لم يثبت انه سكن مكة، في حديث البراء الرفع في المواضع الثلاثة ثم سمعه منه بالكوفة الرفع عند الافتتاح وقوله ثم لايعود، فيقول سفيان بن عيينة فظننتهم لقنوه، قلنا : سفيان اوثق من ابن ادريس وزيادة الثقة مقبولة، وايضاً حديث ابن ادريس من كتابه هو في مسند احمد حيث آخر، كَأَنَّ الامام البخارى اختصره فاشتبه بحديث ابن مسعود هذا وايضاً تعليل لفظة ثم لايعود كان في حديث البراء فلما علله سرى الى الاذهان ان حديث ابن مسعود بهذا اللفظ ايضاً خطأ، وحديث ابن مسعود مروي بكلتا الطريقتين بلفظ الترمذى، وبلفظ ثم لم يعد كما في رواية النسائي، وأجيب عن اعلال حديث البراء ان هذه الزيادة رواها هشيم وجماعة عن يزيد في كامل ابن عدى، وهيشم من قدماء اصحابه فلعل يزيد رواه اولاً مختصراً ثم رواه مفصلاً، ٤\_ وقال ابن القطان المنكر فيه ثم لايعود وهو قول وكيع اى تفرد به وكيع وهو وهم منه، قلنا : لم يتفرد به وكيع بل تابعه ابن المبارك عند النسائي، ومعاوية وخالد بن عمرو وابو حذيفة عند ابى داود، اى بلفظ فرغ يديه في اول مرة او مرة واحدة ومعنى ثم لايعود وهذين اللفظين واحد، ٥\_ وقال الدارقطنى رواه عن وكيع احمد بن حنبل وابن ابى شيبه ولم يقولوا ثم لم يعد، قلنا : روى عن وكيع في كتابيهما ما في معناه، ٦\_ وقيل ان جماعة من اصحاب وكيع لم يقولوا هذا اللفظ، قلنا : يرويه عن وكيع احمد بن حنبل في مسنده، وابوبكر بن ابى شيبه في مصنفه، وعثمان بن ابى شيبه عند ابى داود، وهناد عند الترمذى، ومحمود بن غيلان عند النسائي، ونعيم بن حماد ويحيى بن يحيى عند الطحاوى، فلايصح دعوى تفرد وكيع ولا دعوى تفرد من روى عنه، وكذا استدل التاركون بما رواه ابو حذيفة عن عبدالله بن مسعود، قال سفيان بن عيينة (اجتمع ابو حذيفة والاوزاعى في دار الحناطين بمكة فقال الاوزاعى لابي حذيفة ما بالكم لا ترفعون ايديكم في الصلوة عند الركوع وعند الرفع منه؟ فقال ابو حذيفة لاجل انه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شئ) اى بلا معارض، قال كيف لايصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (انه كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة وعند الركوع وعند الرفع



منه)، فقال له ابو حنيفة وحدثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند الافتتاح ثم لا يعود، فقال الاوزاعي احدثك عن الزهري عن سالم عن ابيه وتقول حدثني حماد عن ابراهيم، فقال له ابو حنيفة كان حماد افقه من الزهري وكان ابراهيم افقه من سالم، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه وان كانت لابن عمر مزية الصحبة وله فضل، فالاسود له فضل كبير، وعبدالله هو عبدالله، فسكت الاوزاعي، فرجع الامام بفقه الرواة كما رجح الاوزاعي بعلو الاسناد، وهو المذهب المنصور عندنا وهو مذهب الفقهاء المحدثين، وكذا استدلل التاركوه بما رواه ابوداؤد عن البراء بن عازب (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه الى قريب من اذنيه ثم لا يعود)، (١) اخرجه من طريق شريك عن يزيد، وم طريق سفيان عن يزيد، وتكلم في الطريقتين بالتفرد وقد مر منا جوابه فليراجع، وكذا اخرجه من طريق وكيع عن ابن ابي ليلي يعنى الصغير عن عيسى اخيه والحكمم، وقال بعده هذا الحديث ليس بصحيح، ولعل وجهه ان محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلي تكلم فيه بعض المحدثين، ولكننا نقول انه وثقه العجلي وابوحاتم، ومن ادلة التاركين ما رواه البيهقي من حديث ابن عمر (ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة ثم لا يعود)،<sup>٢</sup> قال البيهقي قال الحاكم هذا باطل موضوع، وقال الشيخ الانور وقد بحثت عن رجال اسناده قال البحث الى انه صحيح، ومنها ما رواه مسلم وغيره عن جابر بن سمرة قال (خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن رافعون ايدينا في الصلوة فقال مالي اراكم رافعي ايديكم كأنها اذنان خيل شمس)، (٣) واللفظ للنسائي، وسيأتى هذا الحديث مغائر عن سياق الحديث الذي انكر فيه على من رفع ايديهم عند السلام كما لا يخفى على من راجع الى نصب الرأية، وتعليقاته، ومنها ما رواه ابن ابي شيبة والطحاوي عن عمر موقوفاً ورجاله ثقات، ومنها ما رواه الطحاوي عن علي موقوفاً ورجاله ثقات، ومنها ما رواه الطحاوي عن عبدالله موقوفاً واسناده جيد، ومنها ما رواه

١ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، ورواه احمد في اول مسند الكوفيين.

٢ \_ رواه البيهقي في كتاب الطهارة، باب من لم يذكر الرفع الا في الافتتاح، و رواه في علل ابن ابي حاتم، بسبب علل اخبار رويت في الصلاة.

٣ \_ رواه مسلم في كتاب الصلوة، باب الامر بالسكون في الصلوة والنهي عن الاشارة باليد، ورواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب في السلام، ورواه النسائي في كتاب السهو، باب السلام بالايدي في الصلوة، ورواه احمد في اول مسند البصريين، باب حديث جابر بن سمرة.



الطحاوى عن ابن عمر موقوفاً واسناده صحيح ، ومنها ما رواه ابن ابى شيبه عن ابن عباس موقوفاً والطبرانى مرفوعاً ترفع الايدى فى سبع مواطن اذا قام الى الصلوة - الحديث، واسناده حسن ومنها ما ذكر فى التمهيد والاستذكار عن ابى هريرة موقوفاً، والجواب عن حديث الباب حديث ابن عمر: اولاً انه يدل على ان النبى صلى الله عليه وسلم رفع يديه ونحن لاننكره، ولا يدل على البقاء والدوام فلم يثبت مرامكم، فان قالوا قد روى البيهقى فى حديث ابن عمر زيادة فما زالت تلك صلوته حتى لقي الله عز وجل، قلنا : فى سنده عبدالرحمن بن قريش، ائمه سليمان بوضع الحديث، وفيه عصمة بن محمد الانصارى قال يحى كذاب يضع الحديث، وثانياً انه مضطرب متناً لانه قد يذكر الرفع فى الافتتاح فقط، وقد يذكره فى الافتتاح وبعد الركوع وقد يذكره فى المواضع الثلاثة، وقد يزيد الرفع بعد الركعتين ما عدا المواضع الثلاثة، وقد يزيد الرفع عند السجود ما عدا المواضع الاربعة، وقد يذكر الرفع فى كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود بين السجدين كما فى رواية مشكل الآثار، وكذا هو مضطرب سنداً، فرواه عبد الرهقاب والمعتمر والليث وابن جريج ومالك كلهم عن نافع موقوفاً، ورواه عبد الاعلى عن عبيد الله عن نافع مرفوعاً، وكذلك اختلف سالم ونافع فى الرفع والوقف، وثالثاً انه معارض بما ذكرنا من الروايات فيحمل حديث ابن عمر على النسخ ويؤيده ترك الراوى العمل به كما مر فى رواية الطحاوى، وكذا يؤيد النسخ كونه غير المعمول به فى المدينة المنورة فى عهد مالك وكذا ترك اكابر الصحابة وفقهاءهم مثل عمرو على وابن مسعود العمل به، ورابعاً انه مرجوح لان ترك الرفع ثابت عن اكابر الصحابة وفقهاءهم بخلاف رفع الايدى، ولان القياس يرجح ترك الرفع فافهم، اجمعوا ان التكبيرة الاولى معها رفع، وان التكبيرة بين السجدين لارفع معها، واختلفوا فى تكبيرة الركوع والقيام عن القعدة الاولى، وهو اشبه بتكبير السجود لسنيتها كلها وافترض التكبيرة الاولى، فينبغى الحاقها بالتكبيرة بين السجدين ولان ترك الرفع من جنس السكون الذى هو الاصل فى الصلوة، (قال عليه السلام اسكنوا فى الصلوة)، رواه مسلم، (١) وغيره، ويجاب عن سائر احاديثهم بهذه الاجوبة سوى الجواب الثانى.

## بَاب مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ

امر الشارع اولاً بالتطبيق فى الركوع ثم امر بوضع اليدين على الركبتين. **قوله حَدَّثَنَا أَبُو**

١ - رواه مسلم فى كتاب الصلوة، باب الامر بالسكون فى الصلوة والنهى عن الاشارة باليد.



حَصِينٌ ﴿بَفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِ الْصَادِ﴾ ﴿قَوْلُهُ السُّلَمِيُّ﴾ بِفَتْحِ السِّينِ وَاللَّامِ. ﴿قَوْلُهُ إِنَّ الرُّكْبَ﴾ جَمْعُ رُكْبَةٍ. ﴿قَوْلُهُ سُنْتُ لَكُمْ﴾ بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ أَيْ سَنَ أَخْذَهَا لَكُمْ، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ قَالَ عُمَرُ أَمَّا السُّنَّةُ الْأَخْذُ بِالرُّكْبِ، قَوْلُهُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قِيلَ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّسَخُ وَقِيلَ كَانَ يَظُنُّ الْأَخْذَ رِخْصَةً وَالتَّطْبِيقَ عَزِيمَةً وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ شَتَّ فَعَلْتَ هَكَذَا، يَعْنِي وَضَعْتَ يَدَكَ عَلَى رُكْبَتِكَ وَأَنَّ شَتَّ طَبَقَتْ وَلَكِنْ لَا يَلَانِمُهُ ظَاهِرُ لَفْظِ أَمَرْنَا وَكَذَا لَفْظُ هُنَا، وَقِيلَ اعْتَنَى ابْنُ مَسْعُودٍ بِهِ لِأَنَّهُ جَرَى لَهُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَخْصُوصِهِ كَمَا فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ أَتَنِي بِشَيْءٍ اسْتَنْجَى بِهِ ثُمَّ أَتَيْتَهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى فَحَنَّا ثُمَّ طَبَقَ يَدَيْهِ حِينَ رَكَعَ وَجَعَلَهَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ)، (١) وَنَظِيرُهُ عَدَمُ جَزْأِ ابْنِ مُحْذُورَةَ نَاصِيَتِهِ لَوْضِعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ الْكَرِيمَةَ عَلَيْهِ وَعَدَمُ زُرْقَةِ بَنِ إِيَّاسٍ جَبِيهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. ﴿قَوْلُهُ وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ﴾ كَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ. ﴿قَوْلُهُ كَانُوا يُطَبِّقُونَ﴾ التَّطْبِيقُ هُوَ جَعْلُ الْيَدَيْنِ مَضْمُومَتَيْنِ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ ثُمَّ قِيلَ مَعَ تَشْبِيكِ الْأَصَابِعِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى اخْتِلَافِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقِيلَ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيكِ وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَنْوَرُ قَدَسَ سِرُّهُ. ﴿قَوْلُهُ كُنَّا نَفْعَلُ ذَلِكَ فَتَهْنِئْنَا عَنْهُ﴾ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، (٢) وَغَيْرُهُمَا.

### بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُجَافِي يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ

﴿قَوْلُهُ وَوُتِّرَ يَدَيْهِ﴾ أَيْ جَعَلَ الْيَدَيْنِ كَالْوَتْرِ لِلْقَوْسِ فَتَكُونُ الْيَدُ كَالْوَتْرِ وَالْجَنْبُ كَالْقَوْسِ وَهَذِهِ الْهَيْئَةُ لِإِدَاءِ سُنَّةِ تَسْوِيَةِ الصَّلْبِ بِسَهْوَةٍ، رَوَى ابْنُ مَاجَةَ عَنْ وَابِصَةَ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصَلِّي فَكَانَ إِذَا رَكَعَ سَوَّى ظَهْرَهُ حَتَّى لَوْ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ لَاسْتَقَرَّ وَذَكَرَ فِي كِتَابِ الْعَمَالِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَكَعَ لَوْ وَضَعَ قَدَحًا مِنْ مَاءٍ عَلَى ظَهْرِهِ لَمْ يَهْرَاقَ.

**فائدة:** لم يثبت الصاق الكعبين عند الركوع في الروايات الحديثية والآثار وزبر المتقدمين

١ \_ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِ الْمَكْتَرَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ، بَابُ مَسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ.

٢ \_ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ، بَابُ وَضْعِ الْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ النَّدْبِ إِلَى وَضْعِ الْأَيْدِي عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ ...



والحقيقين بل قالوا بالفصل بين القدمين نحو اربعة اصابع، فما ذكره الزاهدى فى المجتبى وتابعه كثير من الفقهاء انه من السنن فمن اوهام الزاهدى توهمه من ما ورد ان الصحابة كانوا يهتمون بسد الخل حتى يضمنون الكعب والمناكب، ولا يخفى ان المراد منه الصاق الكعب بكعب صاحبه لا بكعبه او مراده من الالتصاق المحاذاة، نعم ثبت نصوص العقبين عند السجود عن عائشة مرفوعاً فى رواية ابن حبان كما ثبت طأطأة الرأس عند القيام فى حديث ابى هريرة عند الحاكم وحديث ام سلمة عند ابن ماجة، كان الناس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام المصلّى يصلى لم يعد بصراحدهم موضع قدميه، يقتضيها ايضاً فلعل مراد من انكر عليها المبالغة فيها.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

﴿قوله عَنْ إِسْحَقَ بْنِ يَزِيدَ﴾ قال فى التقریب مجهول. ﴿قوله عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ﴾ لم يسمع من ابن مسعود. ﴿قوله ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ الثلاث سنة عندنا فى المشهور، وقال البلخى والاسيجابى بفرضيته وهو قول احمد، واختار ابن امير الحاج وجوبه حتى قال بوجوب السهو فى الترك سهواً، وبوجوب الاعادة فى الترك عمداً. ﴿قوله وَذَلِكَ أَذْنَاهُ﴾ اى اذنى كمال السنة او اذنى كمال التسبيح او اذنى القول المسنون او اذنى تمام الركوع، قال ابن المالك اكمله سبع مرات فالأوسط خمس مرّات، انتهى، وقال مشائخنا الزيادة مستحبة بعد ان يختم على وتر ما لم يكن اماماً وفى شرح الطحاوى يسبح الامام ثلاثاً وقيل اربعاً ليتمكن المقتدى من الثلاث. ﴿قوله إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ﴾ هو اسحاق بن راهويه قرين احمد بن حنبل. ﴿قوله إِلَّا وَقَفَ﴾ هذا محمول على النوافل يدل عليه رواية مسلم وغيره.

### بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

﴿قوله الْقَسِّيُّ﴾ منسوب الى قس قرية من قرى مصر وهى قرية تيس على شاطئ البحر وهى بالفتح والبعض يكسرها، وقيل القس معرب قز وهى الابريشم. ﴿قوله وَالْمُعْصِفَرُ﴾ وصغه احر. ﴿قوله وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ﴾ وكذا فى السجود والقعود كما فى الشرح الكبير شرح المنية، والنهى للتزيه كما فى المرقاة، قيل منشأ النهى ان الركوع والسجود حالتان فى غاية الدلّة وخص كل منهما بالتسبيح وهو كلام المخلوق والقرآن كلام الخالق فيكره ان يجمع بين كلام المخلوق والمخلوق، وقيل القرآن كلام القيوم فلا يلائمه غير القيام، وقيل ان قراءة القرآن فى الاصل للاستماع، والركوع والسجود لا يمكن فيهما الاستماع وقيل ان قراءة القرآن



مكالمة مع الله فلا يناسبها غير القيام.

## بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ لَا يُقِيمُ صَلَّاهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

اقامة الصلب فيهما كناية عن التعديل والطمأنينة فيهما، اعلم ان نفس الركوع والسجود فرض عملاً بقوله تعالى (ارْكَعُوا) وقوله تعالى (اسْجُدُوا) والتعديل والمكث فيهما قدر تسيحة واجب عند ابي حنيفة ومحمد على تخريج الكرخي وكذا القومة والجلسة، حتى تلزم الاعداد على التارك العائد وتلزم سجدة السهو على التارك الساهي وهذا مختار المحققين ويؤيده ظاهر الحديث، وسنة على تخريج الجرجاني وفرض عند مالك والشافعي واحمد وابي يوسف واختاره البدر العيني. «قوله لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ - الخ» ظاهر الحديث الباب وحديث مسيئ الصلوة حيث ورد فيه (ثم فصل فانك لم تصل) حجة للجمهور لان نفي الذات اتما يكون بنفي الركن دون نفي المكمل، ونحن ايضا نحتج بحديث الباب و بحديث مسيئ الصلوة لان الاحاد لا تفيد الفرضية وكذا لا تجوز بها الزيادة على القطعي فتحمل على نفي الكمال ويؤيده ما رواه ابوداؤد وغيره فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك وان انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلواتك، قال وكان ذلك اهون عليهم. اعلم ان نفي الكمال يوجب ترك الواجب وكذا ترك السنة ولكن حملناه على الوجوب بقربة التغليطات والتشديدات، «قوله الانصاري البدري» جزم البخاري بأنه شهد بدراً والاكتشرون على انه نزل بها ولم يشهدا اي غزوها.

## بَاب مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

«قوله الماجشون» معرّاه گون، لقب عبدالعزيز. «قوله حَدَّثَنِي عَمِّي» اسمه يعقوب. «قوله كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَفَعَ - الخ» قال الشيخ الانور صنيع مسلم يفهم منه انه وارد في صلوة الليل وزاد الشافعي وابن حبان اذا قام الى الصلوة المكتوبة، واخرجه الترمذي في كتاب الدعوات من ثلاث طرق وصرح في الثانية بالمكتوبة، قال الشيخ الانور وظني انهما قطعان او حديثان اختلطا، وقال ابن صاعد لا اعلم يقول في هذا الحديث في المكتوبة الا موسى بن عقبة، وقال ابن الجوزي كان ذلك في اول الامر وقال ابن قدامة العمل به متروك، وتام الكلام في المعارف. «قوله مِلْءَ السَّمَوَاتِ وَمِلْءَ الْأَرْضِ» بكسر الميم اما منصوب على الحالية وأما مرفوع على كونه صفة للحمد اي لو قدر ان تكون كلمات الحمد اجساماً لبلغت من كثرتها ان تملأ السماوات والارض ويجوز ان يكون المراد به تفخيم شان الحمد، ويجوز ان يكون



المراد الاجر والثواب، والظاهر هو الاول.

**فائدة :** قال الرازي تخصيص السبع بالذكر لا يدل على نفى كون السماوات زائدة منها، وقال الشيخ الاكبر هي كلها كنصف كرة، وقال القاضي ابوبكر ابن العربي الذي نراه فوقنا ليس هو سماء بل السماء لانراه وللنظر في هذه الاقوال مجال، وقال علماء الشرع السماء والفلك متغايران والفلك هو المدار.

### بَاب مِنْهُ آخِرُ

﴿قوله سُمِّيَ﴾ مصغر، ﴿قوله إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ﴾ قال ابوحنيفة يأتى الامام بالتسميع فقط والمأموم بالتحميد فقط وبه قال مالك واحمد فى رواية وحديث الباب حجة لهم لان فيه قسمة وانما تتنافى الاشتراك، وقال ابو يوسف ومحمد يأتى الامام بهما ولكن يأتى بالتحميد سرًا وقال به احمد فى رواية وهى رواية الحسن عن ابى حنيفة واليه مال الفضلى والطحاوى وجماعة من المتأخرين، وقال الشافعى بالجمع بينهما للامام والمأموم كليهما، قال الحافظ ابن حجر لم يصح فى الجمع بينهما للمأموم شئ، قلت وكذا لم يثبت الحديث الصريح فى الجمع بينهما للامام واما حديث على السابق فمحمول على الانفراد.

**فائدة :** سمع الله بمعنى اجاب الله دعاء وانشاء صرح به ابن الهمام والحلى، وجعله النورى وغيره اخبارًا، والروايات فى التحميد باربعة اوجه وابن القيم انكر ثبوت الجمع بين اللهم والواو فى الرواية ولكن يرد عليه ما رواه البخارى فى باب ما يقول الامام ومن خلفه اذا رفع رأسه من الركوع ثم الواو قيل زائدة وقيل عاطفة على محذوف اى ربنا حمدناك لك الحمد، وقيل حالية.

### بَاب مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ فِي السُّجُودِ

هكذا فى النسخ المروجة فى بلادنا، لكن الظاهر المطابق للحديث ما فى بعض النسخ باب ما جاء فى وضع الركبتين قبل اليدين. ﴿قوله إِذَا سَجَدَ يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ﴾ حجة لابي حنيفة والشافعى واحمد وهى رواية عن مالك وقال مالك بوضع اليدين قبل الركبتين وهى رواية عن احمد واحتج بحديث الباب الآتى وقال ان هذه الهيئة احسن فى خشوع الصلوة وفى المعارف الخلاف فى الافضلية والكل سنة.

**فائدة :** قال فى العمدة و البحر واما لابس الخف فيقدم اليدين على الركبتين وزاد فى البحر ويقدم اليمنى على اليسرى. ﴿قوله غَيْرَ شُرَيْكٍ﴾ اى تفرد به شريك وهو ابن عبد الله النخعى



صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة قلت والحكم ثبت فيه احاديث سواه.

### بَاب مِنْهُ آخَرُ

﴿قوله يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ﴾ بتقدير همزة الاستفهام الانكارى، ولفظ الحديث عند احمد وبى داؤد والنسائى (اذا سجد احدكم فلا يرك كما يرك البعير وليضع يديه ثم ركبته)، (١) هذا حجة لمالك، ١- واجاب الجمهور عنه بأنه منسوخ بحديث سعد بن ابى وقاص (كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامرنا ان نضع الركبتين قبل اليدين) رواه ابن خزيمة، <sup>٢</sup> وفيه ان حديث ابن خزيمة ضعيف فى سنده ابراهيم بن اسماعيل عن ابيه وابراهيم وابوه ضعيفان كما فى الخلاصة والتقريب، ٢- واجاب عنه ابن القيم بان فيه قلباً وكان اصله وليضع ركبته قبل يديه ويدل عليه اول الحديث وهو قوله فلا يرك كما يرك البعير فان المعروف من بروك البعير هو تقديم اليدين على الرجلين، وفيه انه لو فتح هذا الباب لم يبق اعتماد على رواية مع الصحة، ٣- واجابوا عنه بان الترمذى علله بالغرابة والدارقطى بتفرد الدراوردى عن محمد بن عبدالله، وقال البخارى محمد بن عبدالله بن الحسن لا يتابع عليه وقال لا ادرى أسمع من ابى الزناد ام لا؟ وفيه انه تابعه عبدالله بن نافع عند ابى داؤد والترمذى، والدراوردى احتج به مسلم ووثقه يحيى بن معين وعلى بن المدينى ومحمد بن عبدالله غير مدلس فتحمل عننته على السماع، ٤- وكذا اجابوا عنه بانه مضطرب فانه رواه ابن ابى شيبه والطحاوى بلفظ فليبدء بركبته قبل يديه، وفيه ان فى روايتهما عبدالله بن سعيد المقبرى وهو ضعيف، فان قيل : اول حديث ابى هريرة يخالف آخره فان البعير يقدم اليدين، وأجيب عنه بان ركبتى الحيوانات تكونان فى اليدين اى الرجلين الاولين كما ذكره الجوهرى والافريقى والفيروز آبادى وغيرهم، وقال الشيخ الانور ان المأمور به فى الحديث هو وضع اليدين على الركبتين قبل وضع الركبتين لا وضع اليدين على الارض قبل الركبتين ويؤيده حديث ابى هريرة بلفظ اذا سجد احدكم فلا يرك كما يرك البعير وليضع يديه على ركبته، رواه البيهقى فى سننه ولم يذكر له علة، وهذا مما يؤيد اضطراب حديث ابى هريرة.

١ - رواه النسائى فى كتاب التطبيق، باب اول ما يصل الى الارض من الانسان فى سجوده، رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب كيف يضع ركبته قبل يديه، ورواه احمد فى باقى مسند الكثيرين، باب باقى المسند السابق.

٢ - رواه ابن خزيمة فى كتاب الصلاة، باب ذكر الدليل على ان الامر بوضع اليدين قبل الركبتين ثم السجود منسوخ وان وضع الركبتين قبل اليدين ناسخ .



## بَاب مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى الْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ

اتفقوا على ان السجود على الجبهة والانف مسنون واختلفوا على الاقتصار باحدهما فذهب احمد الى انه لا يصح الاقتصار باحدهما، وقال مالك والشافعي وابو يوسف ومحمد جاز الاقتصار بالجبهة دون الانف بلاعذر، وقال ابو حنيفة يجوز الاقتصار باحدهما لكنه محرم كراهة التحريم، وذكر في الدرالمختار انه صح رجوع ابي حنيفة الى قول ابي يوسف ومحمد وعليه الفتوى، اعلم ان السجود وضع بعض الوجه على الارض لما لاسخرية فيه وهو مفروض واما وضع الاعضاء الستة فليس بمفروض لعدم دخولها في حقيقة السجود ولعدم توقف وضع الوجه على وضعها كما لا يخفى فلا يكون وضعها مفروضاً بل يكون واجباً او مسنوناً والظاهر هو الوجوب لحديث (امرت ان اسجد على سبعة آراب)، (١) وهو مختار ابن الهمام، والركوع هو خفض الرأس مع انحناء الظهر بحيث لو مده يديه نال ركبتيه. ﴿قوله أَنْفُهُ وَجَبْهَتُهُ﴾ لم ينكر امام الائمة مشروعية وضع الانف بل انكر مفروضية وضع الانف فلاحجة فيه عليه. ﴿قوله حَدِّثُوا مَنْكِبَيْهِ﴾ حجة للشافعي، وحجتنا وحجة احمد ما رواه الترمذي في الباب الآتي وما رواه مسلم من حديث وائل وفيه فوضع وجهه بين كفيه، والجواب عن حديث ان فليحاً ضعفه النسائي وابن معين وغيره، وعلى تقدير تسليم الصحة يحمل على بيان الجواز او يجمع بين الروايات كما جمعوا روايات الرفع عند الافتتاح.

## بَاب مَا جَاءَ أَيْنَ يَضَعُ الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِذَا سَجَدَ

﴿قوله وَجْهَهُ﴾ قد فرغنا من التفصيل في الباب السابق، وفي هذا الحديث دلالة على اجزاء الاقتصار على الانف لانه يطلق عليها الوجه وكذا فيه دلالة على ان وضع بعض الجبهة يتأدى به الفرض لان البعض يطلق عليه الوجه ولا يفرض وضع اكثر الجبهة كما مال اليه ابن الهمام ولم يأخذ به تلامذه.

## بَاب مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ

﴿قوله سَبْعَةُ آرَابٍ﴾ جمع ارب بكسر الهمزة وسكون الراء وهو العضو. ﴿قوله وَقَدَمَاهُ﴾ اى اطرافهما وهى الاصابع كما ورد في رواية البخارى والفرض او الوجوب يحصل بوضع اصبع

١ - رواه الترمذي في كتاب الصلوة، كما سيأتي قريباً، ورواه البخارى في كتاب الاذان، باب السجود على الانف،

ورواه مسلم في كتاب الصلوة، باب اعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب ....



واحدة نعم ليسن التوجيه الى القبلة. ﴿قوله أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ بصيغة المجهول وفي رواية ابى داؤد امرت بصيغة المتكلم الواحد، وفيه حجة على عدم الفرق بين الاعضاء الستة لى الحكم بخلاف الوجه وكذا فيه حجة لمن قال بوجوب وضعها ﴿قوله وَلَا يَكْفُ شَعْرُهُ وَلَا ثِيَابُهُ﴾ فيه دلالة على كراهة عقص الشعر اورده تحت العمامة وكذا على كراهة التشمير للمُصَلَّى سواء فعله فى الصلوة او قبل ان يدخل فيها والحكمة فيه ان تسجد وان يجتنب عن عمل يناقى الخشوع.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّجَافِي فِي السُّجُودِ

هو ابعاد العضدين عن الجنين وتفريج اليدين وعدم افتراش الذراعين على الارض، ﴿قوله بِالْقَاعِ﴾ هى ارض سهلة مطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والأكام، ﴿قوله مِنْ نَمْرَةٍ﴾ موضع بعرفات او الجبل الذى عليه انصاب، وفي الكوكب الدررى عرصة بقرب عرفة متصلة بها بحيث لو سقطت جدار مسجد نمرة لوقعت فى النمرة والمسجد يجزئ فيه الوقوف بخلاف النمرة. ﴿قوله فَمَرَّتْ رَكْبَةً﴾ هذه ركبة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ اى بعد علمى بمرور الركبة اتيتهم فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم - الخ. ﴿قوله فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عُفْرَتِي﴾ ابطيه لكونه مرتدًا محرمًا او غير محرم مبعداً عضديه عن جنبه والعفرة البياض الغير الناصع ولكن ككون عفر الارض، وفي مجمع البحار اراد منبت الشعر من الابطين بمخالطة بياض الجلد سواد الشعر.

**فائدة :** اهل السير مختلفون فى وجود الشعر فى ابطيه، قال القرطبي استدل بهذا الحديث على ان ابطى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن عليهما شعر، وقال الحافظ وفيه نظر فقد حكى الحب الطبرى ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان الابط من جميع الناس متغير اللون غيره اى الابط موضع السواد وقال ان البياض يكون عند التنف والعفرة عند وجود الشعر. ﴿قوله وَلَا نَعْرِفُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَرْقَمَ﴾ اى بتقديم القاف. ﴿قوله غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ﴾ قالوا بل ذكر البغوى له حديثاً آخر. ﴿قوله وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَرْقَمَ﴾ بتقديم الراء. ﴿قوله كَاتِبُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ﴾ وكذا كتب للنبي صلى الله عليه وسلم وعمر، وهو صحابى ايضاً اسلم عام الفتح.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْاِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ

اى فى كونه على هيئة مسنونة من التوسط بين القبض والافتراش وغير ذلك وهو اشبه للتواضع وابلغ فى تمكين الجبهة وابعاد من هيئات الكسالى، نعم من اطال السجود وشق عليه



اعتماد كفيه فله وضع ساعديه على ركبتيه لحديث (استعينوا بالركب) رواه ابوداؤد وغيره (١).  
﴿قوله افتراش الكلب﴾ قال الشيخ الانور ورد الشرع بالنهي عن التشبه عن الحيوانات كالكلب والثعلب والبعير والديك والحمار وغير ذلك.

### باب ما جاء في وضع اليدين ونصب القدمين في السجود

﴿قوله عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ﴾ هو الامام الدارمي الشهير، قوله عن ابيه وهو سعد بن ابى وقاص، قوله امر بوضع اليدين اى الكفين لحديث التهي عن الافتراش. ﴿قوله ونصب القدمين﴾ اى بوضع بطون الاصابع على الارض موجهة الى القبلة. ﴿قوله مُرْسَلٌ﴾ اى هو مرسل بعدم ذكر عن ابيه وهو الراجح، ومرسل اما مرفوع واما منصوب كما قال السيوطى القدماء يكتبون الاسم المتمكن فى حالة النصب ايضا من غير الف.

### باب ما جاء في اقامة الصلب اذا رفع رأسه من الركوع والسجود

غرضه اثبات التعديل فى القومة والجلسة فالعامة على استنانه فيهما وبعض المحققين على وجوبه فيهما قدر تسيحة، واما القدر الزائد فليس بواجب. ﴿قوله قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ﴾ اى كانت هذه الافعال متساوية تقريباً لتحقيقاً وحديث ابى داؤد محمول على بعض الاحيان والا فقد ثبتت الاحاديث بتطويل القيام، او محمول على المبالغة من الراوى تحثياً وهو دأب الفصحاء والبلغاء، او محمول على التناسب اى اذا طال القيام والقرآءة اطال بقية الاركان واذا خفهما اخف بقية الاركان وبالجمله ان صلوته كانت معتدلة من حيث الاركان، وفيه انه يخالفه ما ورد من الاستثناء فى رواية البخارى، ما خلا القيام والقعود، لانه على هذا التوجيه يلزم عدم اعتدالهما فافهم.

### باب ما جاء في كراهية ان يبادر الامام بالركوع والسجود

المبادرة على الامام تكره تحريماً مطلقاً نعم اذا شارك الامام فى بعض الركن فلا يفرض اعادته واذا لم يشاركه فى شئ ما، فتفرض اعادته والا ففسدت صلوته وكذا يكره التراخى عن الامام فى جميع الركن واما المقارنة او المعاقبة المنصوصة فمشروعتان اجماعاً واختلفوا فى الاولوية ﴿قوله حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ﴾ قيل هو مقول ابى اسحاق فى حق عبدالله بن يزيد، والراجح انه مقول

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب الرخصة فى ذلك للضرورة، ورواه الترمذى فى كتاب الصلوة، باب ما جاء فى الاعتماد فى السجود، ورواه احمد فى باقى مسند المكثرين، باب باقى مسند السابق.



عبدالله بن يزيد في حق البراء ويؤيده لفظ ابن خزيمة، سمعت عبدالله بن يزيد يقول حدثني البراء وكان غير كذوب، وليس الغرض منه التزكية والتعديل لكون الصحابة عدولاً، بل الغرض والقصد منه تأكيد العلم بالراوى وتقوية الحديث وان كان ثمة يستبعد ونظيره قول ابى هريرة وابن مسعود قال الصادق المصدوق. ﴿قوله لَمْ يَخْنِ رَجُلٌ مِنَّا﴾ ناقص واوى او يائى واليائى هو الاكثر، ظاهر هذا الحديث حجة للشافعى وابى يوسف ومحمد بن ان السنة للمأموم ان يتخلف عن الامام قليلاً إلا أنه عند الشافعى تأخره في تكبيرة التحريم مفروض، وحجة الامام ابى حنيفة في ان السنة هى المقارنة اذا ركع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا، فان اذا بمعنى الوقت كما في قوله تعالى (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا) والجواب عن حديث الباب انه محمول على وقت الضعف كما صرح به في حديث ابى موسى وغيره، قال السرخسى قوله ادق واجود وقولهما ارفق واحوط، وفي عون المروزي المختار للفتوى في الافضلية قولهما، واختار الشيخ الفرغشتوى قولهما سداً لجرمة التقديم على الامام.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِقْعَاءِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

للاقعاء معنيان احدهما ان يلحق إِلَيْتِهِ بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كاقعاء الكلب وهو الذى ذكره الطحاوى عن ابى حنيفة وصاحبيه، وهذا يكره تحريماً كما في البحر، ويؤيده حديث النهى عن عقبة الشيطان وفسرها في المغرب بالاقعاء، والثاني ان ينصب قدميه ويقعد على عقبه وهو الذى فسره الكرخى، وهذا يكره تنزيهاً عند الجمهور، واجازه ابن عباس وذكر التتوى عن الشافعى انه سنة بين السجدين، وصحح الحافظ بن حجر ما يوافق الجمهور. ﴿قوله لَا تُقْعَمُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ﴾ حجة للجمهور والجواب عن قول ابن عباس سنة نبىكم صلى الله عليه وسلم انه معارض بالمحرّم ولم يعلم التاريخ فيكون الترجيح للمحرّم، او يقال ان السنة تطلق على فعل الرسول مطلقاً سواء فعله عادة او في بعض الاحيان كالوضوء مرةً مرةً، وسواء فعله عند الاختيار او عند العذر، او يقال انه منسوخ. ﴿قوله وَقَدْ ضَعُفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْحَارِثَ الْأَعْوَرَ﴾ لكنه روى عنه النسائى وحكى عن ابن معين في رواية ليس به بأس، وفي اخرى ثقه، والنهى عن الاقعاء ثبت في حديث ابى هريرة عند احمد باسناد حسن، وفي حديث سمرة عند الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وفي حديث ابى حميد الساعدى عند ابى داود والترمذى باسناد صحيح.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْإِقْعَاءِ

﴿قوله جَفَاءً بِالرَّجُلِ﴾ بفتح الراء وضم الجيم عند الجمهور ويؤيده اضافة الجفاء اليه وكذا رواية جفاء بالمرء، رواه ابن خيثمة وكذا رواية جفاء اذا فعله الرجل، رواه البيهقي، وقيل بكسر الراء وسكون الجيم ويؤيده ما رواه احمد جفاء بالقدم. ﴿قوله بَلْ هِيَ سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ واخرج محمد في موطأه عن المغيرة بن حكيم رثيث ابن عمر يجلس على عقبه بين السجدين في الصلوة فلما انصرف ذكر له ذلك، فقال انها ليست سنة الصلوة وانما الفعل لاجل ان اشتكى، وقول الصحابي من السنة وكذا قوله سنة نبيكم يكون مرفوعاً حقيقة وربما يكون مرفوعاً بطريق اجتهادي محتمل، قالوا يرجح رواية ابن عمر على رواية ابن عباس لان ابن عمر كان كثير الاتباع لآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم.

## بَاب مَا يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

ليس في الجلسة ذكر مسنون في المكتوبة عند ابي حنيفة ومالك نعم يستحب عند الحنفية ان يقول رب اغفر لي خروجا عن خلاف احمد فان هذا القدر واجب عنده صرح به العلامة الشامي، واما الكلمات السبعة في حديث ابن عباس الواردة في المستدرك وغيره، وهي اللهم اغفر لي، وارحمي وعافني واهدني وارزقني واجبرني وارفعني، فلم يقل بوجوبها احد من الائمة. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ﴾ تفرد به كامل ابو العلاء قال النسائي ليس بالقوى وقال مرة ليس به بأس، وقال ابن حبان كان ممن يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل ووثقه يحيى بن معين فلعل حديثه وان لم يكن صحيحاً لكنه لا يزل عن درجة الحسن.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِمَادِ فِي السُّجُودِ

اي في ان يعتمد بمرفقيه على ركبته اذا طال السجود واعياه، وفي بعض النسخ (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِمَادِ) اي على الركب عندنا، وعند احمد وكذا عند مالك في الراجح، و على الارض عند الشافعي، (اِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ) واخرج الامام الطحاوي حديث الباب من غير لفظ اذا انفرجوا، في باب التطبيق في الركوع فيكون معنى قوله استعينوا بالركب الاخذ بالركب والاعتماد عليها عند الركوع، والظاهر من عبارة الحديث هو الاول، نعم لاضير في دلالة على المعنيين الآخرين. ﴿قوله إِذَا تَفَرَّجُوا﴾ اي اذا باعدوا اليدين عن الجنين ورفعوا البطن عن الفخذين. ﴿قوله قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ - الخ﴾ اي حديث الباب وان كان رجاله ثقات لكن



الاصح ذكر نعمان بن ابي عياش مقام ابي صالح، وكذا الاصح ارساله بحذف ابي هريرة لا اتصاله ووجه الاصحى كثرة من ارسله، نعم وصله حيوة بن شريح عن ابن عجلان عند الطحاوى لكنه يرتفع به تفرد الليث عن ابن عجلان ولا يرتفع به تفرد ابن عجلان.

### بَاب مَا جَاءَ كَيْفَ النُّهُوضُ مِنَ السُّجُودِ

غرضه اثبات جلسة الاستراحة وهى سنة عند الشافعى خلافا لابي حنيفة ومالك واحمد، قال احمد اكثر الاحاديث على هذا، لان الاحاديث اما ساكتة عنها او مقتضية لتركها، قال الامام السرخسى ان الخلاف انما فى الافضلية حتى لو فعل كما هو مذهب الشافعى لا بأس به عندنا، ولحليلة يكره فعله تزيها لمن ليس له عذر ومثله فى البحر، وما قالوا انه يجب سجدة السهر على من اخر القيام الى الركعة الثانية بالقعود فالمراد منه القعود الطويل صرح به الشامى وغيره، احتج الشافعى بحديث الباب ولنا ما رواه الترمذى فى الباب الآتى، وما رواه ابن ابي شيبة عن ابن مسعود وعلى وعمر وابن عمر وابن الزبير، بل قال المجدين تيمية وقع عليه اجماع الصحابة وما رواه ابوداؤد عن ابي حميد وفيه (ثم كبر فسجد ثم كبر فقام ولم يتورك)، (١)، وما رواه البخارى (ص : ٩٨٦ ج : ٢) فى كتاب الايمان والنذور عن ابي هريرة ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوى قائما ولنا ايضا ان الصلوة عبادة والاصل فى العبادة المشقة دون الاستراحة والجواب عن حديث الباب انه محمول على حالة العذر او على بيان الجواز

### بَاب مِنْهُ أَيْضًا

﴿قوله عَلَى صُدُورٍ قَدَمَيْهِ﴾ اى لا يجلس ومن يجلس جلسة الاستراحة يقوم على بطون قدميه معتمدا على الارض. ﴿قوله وَخَالِدُ بْنُ إِلْيَاسَ - الح﴾ ضعيف، قلنا : قال ابن عدى انه مع ضعفه يكتب حديثه، وكذا الآثار الواردة فى هذا الباب وتعامل جمهور الصحابة والتابعين تجبروهن هذا الاسناد.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْهَدِ

التشهد قول (اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واطلق ههنا على اللفاظ

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب الفتح الصلوة، ورواه البخارى فى كتاب الاذان ورواه الترمذى فى كتاب الصلوة، والنسائى فى كتاب السهو.



المخصوصة تغليباً، اعلم ان الشهادات اربعة وعشرون، رويت من اربعة وعشرين صحابياً واشهرها واصحها تشهد ابن مسعود اعترف به على ابن المديني والبخاري والذهلي، وغيرهم، وهو المختار عند الحنفية والحنابلة، وصرحوا بجواز كل من التشهد الوارد الا صاحب البحر فآله مال الى وجوب تشهد ابن مسعود، واختار مالك تشهد عمر الفاروق رواه في موطنه، واختار الشافعي تشهد ابن عباس اخرجه مسلم في صحيحه، ونص الشافعي واحمد على جواز كل تشهد وقال النووي في شرح المذهب وقد اجمع العلماء على جواز كل واحد منها، وبالجملة ان الاختلاف في الافضلية دون الجواز. ﴿قوله التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ﴾ قالوا التحيات العبادات القولية والصلوات، العبادات الفعلية والطيبات، العبادات المالية. ﴿قوله السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ فان قيل : ما وجه الخطاب بعد مماته صلى الله عليه وسلم من المصلي النائي عن القبر، وكذا عند حياته من الغائبين والاصل انه لا يعلم الغيب الا الله، قيل ان الخطاب بناء على حكاية معراج صلى الله عليه وسلم في الصلوة التي هي معراج المؤمنين كما روى انه صلى الله عليه وسلم لما عرج به اثنى على الله بهذه الكلمات فقال الله تعالى ( السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ )، فقال عليه السَّلَام : ( السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ )، وفيه ان هذه القصة وان ذكرها كثير من الفقهاء وغيرهم ولكن لم يعرف لها سند، وكذا صرح صاحب البحر وغيره بان التشهد يقرأ على وجه الانشاء دون الحكاية، وقيل ان الخطاب بناء على انه شاهد في حضرة القدس كما ان المصلي شاهد فيها، وقيل ان الملائكة يبلغون اليه سلام المصلي فكأنه مخاطب حكماً ومالاً، كما انا عند المراسلة لمخاطب المرسل اليه بناء على انه يصير مخاطباً مالاً.

**فائدة :** اعلم انه قد ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود عند البخاري في كتاب الاستيذان من طريق مجاهد عن ابي معمر عن ابن مسعود زيادة فلما قبض قلنا على، يعني على النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا اخرجه ابو عوانة وابو نعيم الاصفهاني والبيهقي وغيرهم، فهذا يقتضى المغايرة بين زمان حياته ومماته وهذا مما لم يأخذ به احد من الائمة الاربعة لعدم صحة هذه الزيادة لان الشهادات مروية من اربعة وعشرين صحابياً ولم توجد هذه الزيادة الا في تشهد ابن مسعود من طريق مجاهد عن ابي معمر في صحيح البخاري دون مسلم، ولم توجد في سائر طرقه مع انه رواه عن ابن مسعود نيف وعشرون رجلاً، ولان ابابكر وعمر يعلمان الناس التشهد في خلافتها على ما كان في حياته صلى الله عليه وسلم من قولهم ( السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ ) ولان عدم المغايرة بين المصلي القريب والنائي في حياته يدل على عدم المغايرة بين حياته صلى الله عليه



وسلم ومماته بعد تخريج المناط، وبالجمله ان هذه الزيادة لاتصح، وهذه المغايرة ظن واجتهاد من ابن عباس وغيره ممن وافقه رضى الله تعالى عنهم. ﴿قوله وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ وملخص وجوه الترجيح انه اتفق عليه الائمة الستة ارباب الامهات الست لفظاً ومعناً، ورواه عن ابن مسعود رجال كثيرة من غير اختلاف عليه في لفظه ورواه كثير من الرواة من الصحابة على لفظه، وانه ورد فيه الواو العاطفة المورثة لتجديد الكلام ولاستقلال كل جملة وانه ورد فيه صيغة الامر عندالنسائي، وانه علمه وكفه بين كفيه كما في صحيح البخارى، وانه علمه وامره ان يعلمه الناس رواه احمد وتام الكلام في السعاية والمعارف.

### بَابُ مِنْهُ أَيْضًا

﴿قوله سَلَامٌ عَلَيْنَا﴾ بتكثير السلام وهو المعمول في مذهب الشافعى ولكن وقع معرّفًا بالآم عند مسلم، ﴿قوله الرَّؤَاسِيُّ﴾ منسوب الى رؤاس بن كلاب والرؤاس عظيم الرأس، ﴿قوله غَيْرُ مَحْفُوظٍ﴾ لان ابن نابل وان كان ثقة لكنه لم يتابعه احد صرح به النسائي.

### بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُخْفِي التَّشْهَدَ

اجمعوا على مسنونة اخفاء التشهد فلايجب بتركه سجدة السهو عندنا وعند الشافعى واحمد، وذكر النووى عن مالك يسجد لترك جميع الهيئات، الى المسنونة فافهم حتى يتبين لك كون الاسرار به من الهيئات وعدم كونه منها. ﴿قوله مِنَ السُّنَّةِ﴾ اى من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ لم يوجد لفظ غريب في بعض النسخ، ولوجد لفظ غريب فلاينافى الصحة والحسن، وهذا الحديث سكت عليه ابو داود وقال حاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

### بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ الْجُلُوسُ فِي التَّشْهَدِ

اتفق الائمة على جواز جميع هيئات الجلوس، واختلفوا في الافضل فقال ابو حنيفة بأفضلية الافتراش مطلقاً اى للرجال، وقال مالك بأفضلية التورك اى بنصب اليمنى مطلقاً، وقال الشافعى بأفضلية الافتراش الا في القعدة التى فيها السلام فانه يتورك فيها، اى بإخراج اليمنى مثل اليسرى الى اليمين من غير نصب اليمنى، وقال احمد بأفضلية الافتراش الا في اخيرة الصلوة التى فيها تشهدان فانه يتورك فيها بخلاف الصلوة الشائى فانه يفترش فيها عنده دون الشافعى. وقد ثبت رواية الافتراش مطلقاً وكذا رواية التورك مطلقاً وكذا رواية الافتراش لـ



غير الاخيرة او في غير مافيه السلام، والترجيح عندنا بناء على عموم حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرش رجله اليسرى وعلى ان الاصل في العبادة المشقة وهى في الافتراش دون التورك لان في الافتراش الجلوس على الرجل دون التورك واحاديث التورك محمولة على بيان الجواز وقيل على حالة الكبر او على حالة العذر. ﴿قوله عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى﴾ وفي رواية ابى حميد على ركبته اليسرى، والجمع بينهما ان يوضع على ملتقى الفخذ والركبة بحيث لا يفوت استقبال الاصابع الى الكعبة.

### بَاب مِنْهُ أَيْضًا

﴿قوله أَنَا أَعْلَمُكُمْ﴾ لاني راقت ما لم تراقبوا. ﴿قوله فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى﴾ اى في القعدة الاولى بدليل حديث ابى حميد الذى رواه البخارى. ﴿قوله يَقْعُدُ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ﴾ قد مر الفرق بين مذهب الشافعى واحمد في الباب السابق فليراجع.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ فِي التَّشَهُّدِ

﴿قوله وَرَفَعَ إصْبَعَهُ﴾ الواو لمطلق الجمع فلا دليل في الحديث لمذهب اهل الحديث، كيف وقد روى الدارمى عن ابن الزبير لفظ يضع يديه على ركبته ثم اشار باصبعه، وروى عن وائل قعد فافترش رجله اليسرى و وضع كفّه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل مرفقه الايمن على فخذه اليمنى ثم قبض ثنتين فحلّق حلقة ثم رفع اصبعه وروى الطحاوى ايضا عنه نحوه، وكذا الرفع يقتضى سبق الوضع والبسط واهل الحديث لا يقولون بالوضع والبسط فى اوّل الامر وفى سبل السلام موضع الاشارة عند قوله (لا اله الا الله) لما رواه البيهقى من فعل النبى صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله يَخْتَارُونَ الْإِشَارَةَ﴾ اعلم ان الاشارة بالسبابة من سنن الصلوة عند الاثمة الثلاثة واما الامام ابو حنيفة فلم يُرو عنه فى ظاهر الرواية شئ من النفى او الاثبات كما لا يخفى على من راجع الى كتب ظاهر الرواية ومن جعل نفى الاشارة ظاهر الرواية فقط اخطأ فى جعل عدم الذكر ذكر العدم، نعم روى عنه فى غير ظاهر الرواية الاثبات كما فى موطأ محمد وامالى ابى يوسف وكذا صرح فى الكفاية والمحيط انه قال بسنيتهما ابو حنيفة، وقال صاحب البحر فى باب قضاء الفوائت من البحر المسئلة اذا لم تذكر فى ظاهر الرواية وثبتت فى رواية اخرى تعين المصير اليها، واختلف مشائخنا المتأخرون فى الاشارة قال بعضهم يشيرون وقال بعضهم لا يشيرون، والراجع الاشارة، لان الاحاديث القولية والفعلية والتقريبية وردت فى فعلها دون منعها فكيف يصح دعوى النسخ،



على ان ادعاء النسخ لا بد فيه من النقل الصريح من اهل الفن كالطحاوى وغيره، فان قيل احاديث الاشارة مضطربة، قلنا : لم يقل احد من اهل الفن باضطرابه كما لم يقولوا باضطراب حديث رفع اليدين عند التحريم وحديث وضع اليدين تحت الصدر او تحت السرة، نعم قالوا ان اختلاف الكيفيات الواردة محمول على اختلاف الاوقات والتوسع صرح به العيني والنوى، ولان آثار الصحابة وردت في فعلها دون منعها مثل اثر ابن عمر رواه احمد، واثر معاذ بن جبل رواه الطبراني، واثر ابي هريرة رواه عبدالرزاق، واثر عقبة بن عامر رواه الحاكم في تاريخه، وآثار الصحابة تكفى لاثبات الاستحباب وكذا هي دالة على عدم النسخ، ولان ظاهر الرواية ساكنة عنها وغيرها ناطقة بما فتعين المصير اليها، ولان من رجع الاشارة من مشائخنا فهم الذين جمعوا بين الفقه والحديث بخلاف من رجع نفيها، فان قيل : لم يرو البخارى حديث الاشارة، قلنا : ليس هو على شرط البخارى والحجة عندنا وعند الامام البخارى هو الحديث الثابت دون ما هو على شرط البخارى، فان قيل : لم يذكر صاحب الهداية الاشارة، قلنا لم يتعرض لها صاحب الهداية في الهداية لانفياً ولا اثباتاً لعدم ذكرها في ظاهر الرواية نعم ذكرها في مختار النوازل، فان قيل : ذكر في ظاهر الرواية بسط الاصابع عند القعدة، قلنا : البسط عند اول القعود لا ينافى القبض عند الشهادة، فان قيل : ورد فيه لفظ وعليه الفتوى، قلنا : من قال ان لفظ وعليه الفتوى الاكد خالف عن قوله وافتي بخلافه فعلم ان الاعتبار لقوة المدرك والدليل عند الاختلاف بين الخواص وبه يحصل قطع النزاع وبه وقع عمل السلف والخلف.

اعلم ان الكيفيات الواردة في الاحاديث ثلاث، كيفية عقد ثلاث وخمسين وكيفية عقد ثلاث وعشرين، وكيفية التحليق وهو المختار عند محققى الحنفية ونعم من قال بعدم عقد الاصابع مع الاشارة فظاهر حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد في التشهد وضع يديه على ركبتيه ورفع اصبعه اليمنى جاز ان يكون مستندهم كما نبه عليه في المرقاة، اعلم انه ورد في بعض روايات ابي داود والدارمى عن وائل بن حجر (فرأيت يده يحرّكها يدعو بها)، (١) وورد في رواية البيهقى عن ابن عمر تحريك الاصابع في الصلوة مذعرة (من الذعر بمعنى الخوف) للشيطان، وورد في رواية ابي داود والنسائى عن ابن الزبير (يشير باصبعه اذا دعا لا يحركها)، وهو حديث صحيح وصريح في عدم التحريك وبه اخذ ابو حنيفة والشافعى خلافاً لمالك واستدل

١ \_ رواه ابو داود في كتاب الصلوة، باب الاشارة في التشهد، ولفظه ﴿كَانَ يُشِيرُ بِأَصْبَعِهِ إِذَا دَعَا وَلَا يُحَرِّكُهَا﴾،

ورواه الدارمى في كتاب الصلوة، باب صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم. واللفظ له.



بحديث وائل، واجاب عنه البيهقي بأنه يحتمل ان يكون المراد بالتحريك الاشارة بها لاتكريم تحريكها، وقال الحافظ ابن حجر خير تحريك الاصابع في الصلوة مدعرة للشيطان ضعيف، واعلم انه ورد في رواية ابن الزبير (ولا يجاوز بصره اشارته)، رواه ابوداؤد والنسائي، (١) فالسنة ان يراعى ذلك الحديث. واعلم ان الراجح ان لا يسط يده بعد الاشارة بل يقيها على هيئتها رافعاً اصبعه السبابة كما حققه القارى، لان الاحاديث والآثار وروايات ائمتنا المتقدمين ورد فيها العقد والرفع دون البسط والوضع، ويؤيده استصحاب الحال وكذا ظاهر ما رواه الترمذى في كتاب الدعوات عن عاصم بن كليب عن ابيه عن جدّه (قال دخلتُ على النبی صلى الله عليه وسلم وهو يصلى وقد وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعه وبسط السبابة وهو يقول يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك) يؤيد بقاء العقد بل الرفع وكذا حديث (أَحَدٌ أَحَدٌ) رواه الترمذى يدل على ان الرفع اشارة الى التوحيد دون النفي والاثبات فلاحاجة الى الوضع كيف وهذه الكيفية كيفية دعاء الاخلاص والتضرّع كما صرح به صاحب البحر وغيره و ورد فيه حديث ابن عباس عند البيهقي.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ

﴿قوله عَنْ عَبْدِ اللَّهِ﴾ هو ابن مسعود. ﴿قوله كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ﴾ اى مجاوزاً نظره عن يمينه ما يسلم احد على من فى يمينه، وفيه دليل على المبالغة فى الالتفات الى جهة اليمين. ﴿قوله وَعَنْ يَسَارِهِ﴾ قِسْهُ عَلَى عَنْ يَمِينِهِ. ﴿قوله السَّلَامُ عَلَيْكُمْ - الْح﴾ حال مؤكدة اى قائلاً السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، اعلم انه ذهب ابو حنيفة والشافعى واحمد الى التسليمتين لكل مصلٍّ، وحديث الباب حجة لهم واخرج الطحاوى حديث التسليمتين عن عشرين صحابياً مرفوعاً، وذهب مالك الى تسليمة واحدة للامام تلقاء وجهه، وثلاث تسليمات للمأموم تلقاء الوجه للرد على الامام ويمينا وشمالاً، واحتج بحديث الآتى وروى فى المذهب عن الشافعى فى القديم تسليمتان عند اتساع المسجد وكثرة الناس وتسليمة واحدة عند صغر المسجد وقلة الناس.

### بَاب مِنْهُ أَيْضًا

﴿قوله عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ﴾ من رجال الصحيحين وسيأتى عن قريب أنه عند البخارى راوٍ

١ - رواه النسائي فى كتاب السهو، باب موضع البصر عند الاشارة وتحريك السبابة، ورواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب الاشارة فى التشهد.



وأحد يروى عنه أهل العراق وأهل الشام وأشار أحمد أن من يروى عنه في الشام راوٍ مغاير عن يروى عنه بالعراق و وقع في اسمه قلب. ﴿قوله تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءَ وَجْهَهُ﴾ هذه حجة لما لك والجواب عنه أنه ضعيف فإنه رواه عن زهير بن محمد عمرو بن أبي سلمة وهو شامي ورواية أهل الشام عنه ضعيفة وصرح الحافظ في مقدمة الفتح بكون هذه الروايات بواطيل، أو مراد الحديث أنه يُسمِعهم التسليمة الواحدة أو يتدعى بها من تلقاء الوجه ممتدًا بها إلى اليمين ففيه دليل على كون الثانية أخفض من الأولى وبه نأخذ، كما بينه أحمد، لا أنه يسلم تسليمة واحدة، أو الحديث محمول على بيان الجواز. ﴿قوله كَانَ زُهَيْرَ بْنَ مُحَمَّدٍ﴾ من الحروف المشبهة بالفعل. ﴿قوله يُرَوَى عَنْهُ﴾ بصيغة المجهول.

### بَاب مَا جَاءَ أَنْ حَذَفَ السَّلَامُ سُنَّةٌ

﴿قوله حَذَفَ السَّلَامُ﴾ أي الوقف على آخره وحذف الحركة عن آخره من غير مد الصوت الذي يحصل عند الحركة بالنسبة إلى السكون أو المراد من الحذف الإسراع به. ﴿قوله حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ وقال الدارقطني أنه موقوف وهو من رواية قرّة بن عبد الرحمن وهو ضعيف اختلف فيه. ﴿قوله جَزَمَ﴾ الجزم في اللغة القطع ومعنى القطع أن لا يمد بل يقف عليه فلا يتحرك ولا يمد.

### بَاب مَا يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ

﴿قوله إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ﴾ هذا تقريب فقد يزيد قليلاً كما سيأتي قريباً، وقد ينقص والزيادة في القعود على هذا المقدار وكذا قراءة الأذكار الطويلة بعد الفرائض قبل الرواتب خلاف الأولى كما يشير إليه ما ذكره الحلواني من أنه لا بأس بأن يقرأ الأوراد بين الفريضة والسنة نعم يخص منها قراءة (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير) عشر مرات لحديث الترمذي وصرح به في مراقى الفلاح وشرحه، وظاهر حديث الباب يؤيد قول الحلواني، أعلم أنه لم يثبت مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذكر خاص وكذا لم يثبت عنه رفع الأيدي عند مثل هذه الأذكار، وأما رفع الأيدي عند الدعوات خارج الصلوة فقد ثبت بأحاديث كثيرة قولية وفعلية في الأمهات الست وغيرها، منها: ما أخرجه ابن أبي حاتم وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (ص: ١٧٢، ج: ٣) عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه بعد ما سلم وهو مستقبل القبلة، فقال: (اللهم اخلص الوليد بن الوليد - إلى آخر الدعاء) وفي سنده على ابن



زيد بن جدعان وهو متكلم فيه، والراجح انه لا يترى عن درجة الحسن، كيف وقال يعقوب هذا حديث صحيح و قال العجلي وابن عدى يكتب حديثه وقال ابن دقيق العيد، على بن زيد وان ضعف فقد ذكر بالصدق، وما رواه الطبراني عن عبدالله بن الزبير قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يرفع يديه حتى يفرغ من صلوته ورجاله ثقات، وما اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه من حديث الاسود العامري عن ابيه هو عبدالله بن حاجب بن عامر قال (صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر فلما سلم انصرف ورفع يديه)، وما رواه ابن السني عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (ما من عبد يسط كفيه في دبر كل صلاة يقول : (اللهم الهى واله ابراهيم ويعقوب واسحاق ..... الا كان حقاً على الله ان لا يرد يديه خائبين) وفي اسناده مقال لكن الضعيف يعمل به في الفضائل. ﴿قوله وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ اخرجه الشيخان. ﴿قوله وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ﴾ اى لا ينفع الغنى ذا الغنى عندك او بذلك او كائناً منك، وهذا اذا كان الجد بمعنى العظمة او النسب العالى. ﴿وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ﴾ رواه ابو يعلى. ﴿قوله الرَّحْبِيُّ﴾ الرحبة بفتح الحاء فناء المسجد وقرية بدمشق ومحلة بها ايضاً ومحلة بالكوفة و موضع ببنداء. ﴿قوله اسْتَغْفَرَ اللَّهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ اى قال استغفر الله ثلاث مرّات كما في رواية مسلم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الانْصِرَافِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ

﴿قوله فَيَنْصَرِفُ عَلَى جَانِبَيْهِ جَمِيعًا﴾ يطلق الانصراف على التسليم وعلى التحول على القوم كما في اثر على ثم يقبل على القوم بوجهه و لا يبالى عن يمينه انصرف او شماله ذكره في كثر العمال وعلى الذهاب الى الحاجة كما في الاثر الآتى، والمراد ههنا الثانى والثالث، قالوا التيامن مستحب في امور العبادة ولكن التزامه واعتقاد وجوبه مكروه وبدعة لما رواه البخارى عن ابن مسعود لا يجعل احدكم للشيطان شيئاً من صلوته يرى ان حقاً عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه، وفي هذا الحديث دليل واضح على كراهة التزام ما لا يلزم، نعم الالتزام على وجه النذر مشروع اجماعاً وكذا المداومة على عمل اى من غير اعتقاد اللزوم مندوب لحديث (احب الدين ما داوم عليه صاحبه)، رواه البخارى، (١) ولحديث (فان احب العمل الى الله ادومه وان قلّ) رواه

١ - روا البخارى في كتاب الصوم، باب صوم شعبان، وايضاً رواه في كتاب الايمان والجمعة والرفاق ورواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب امر من نعى في صلوته او استعجم عليه القرآن... وللفظ لمسلم.



ابوداؤد، (١) وقال فقهاءنا ان الامام ان كان في صلوة لا تطوع بعدها فان شاء انحرف عن يمينه او يساره او ذهب الى حوائجه او استقبل الناس بوجهه ما لم يكن بجذائه مصل، ويكره له المكث قاعدًا في مكانه مستقبل القبلة لآثار وردت بذلك، وان كان في صلوة بعدها تطوع يتقدم او يتأخر او ينحرف يمينًا او شمالاً او يذهب الى بيته ويكره له التنفل في مكانه لحديث ابي داؤد (لا يصل الامام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول)، (٢) فان قيل : حديث ابي داؤد من تصويب النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب في انكاره على من قام بعد المكتوبة الى التطوع وقوله له اجلس فانه لم يهلك اهل الكتاب الا اثم لم يكن بين صلواتهم فصل، يدل على جواز التطوع بعد الفرض في المواضع التي صلى فيها عند الفصل، قلنا : لعله مختص بالمؤتم.

**فائدة :** اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع على وجه الهيئة الاجتماعية بعد الصلوة، لابعث المكتوبات ولا بعد السنن الرواتب، ومن ادعى فعله حوالة الحديث ولن يأتوا بها ولو كان بعض المدعين لبعضهم ظهيرًا، نعم دعا على هذا الوجه في الخطبة، رواه البخاري من حديث انس رضي الله تعالى عنه قال (اتي رجل اعرابي) وفي آخره (فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ورفع الناس ايديهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعون)، (٣) فمن قال ان الدعاء على وجه الاجتماع بعد الرواتب بدعة لانه لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم كالاذان لصلوة العيد يلزم عليه ان يكون الدعاء على وجه الاجتماع بعد الفرائض بدعة ايضا ولم يقل به احد، ومنشأ خطأ هذا القائل امران : الأول : ما رواه الحاكم من اثر ابن مسعود (انه انكر على من سبحوا الله وذكروا الله جميعًا)، والثاني : ما يوهمه كلامه ان الحديث منحصر في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يتفحص عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم، والجواب عن الامر الاول انه معارض بالقرآن والاحاديث الصريحة في مشروعية الدعاء والذكر على وجه الاجتماع، قال الله تبارك وتعالى (قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا) وروى القرطبي عن ابي العالية ان موسى عليه السلام كان يدعو

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب ما يؤمر به من القصد في الصلوة، ورواه البخاري في كتاب الايمان والجمعة والصوم والرقاق، ورواه مسلم في كتاب صلوة المسافرين وقصرها.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب الامام يتطوع في مكانه. ورواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء في صلوة النافلة حيث صلى المكتوبة.

٣ - رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، ورواه مسلم في كتاب صلوة الاستسقاء، ورواه مسلم في كتاب صلوة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء.



وهارون عليه السلام يؤمن، وقال النبي صلى الله عليه وسلم (لا يجتمع ملاء فيدعو بعضهم ويؤمن بعضهم إلا اجابهم الله تعالى) رواه الحاكم، وذكره في كتر العمال، (١) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (ما اجتمع ثلاثة قط بدعوة إلا كان حقاً على الله ان لا يرد ايديهم) رواه الدارمي، وذكره الحافظ في الفتح، وروى مسلم (ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج على حلقة من اصحابه فقال ما اجلسكم ههنا، قالوا جلسنا نذكر الله) وفي آخر الحديث (اتاني جبرئيل عليه السلام فاخبرني ان الله يباهي بكم الملائكة)، (٢) وروى الترمذي مرفوعاً (اذا مررتم برياض الجنة فارتعوا، قالوا وما رياض الجنة قال حلق الذكر)، (٣) والاثر لا يعارض الاحاديث المرفوعة فهو اما مرجوح معارض بالاقي واما مؤول ومحمول على امر خارج كالجهر المفرط وعدة التسيبحات دون السيئات، والجواب عن الامر الثاني: ما تبين من الجواب الاول انه ثبت باحاديث قولية مندوبية الدعاء على وجه الاجتماع ولم يثبت ما يعارضها لانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية ما انه لم يدع على وجه الاجتماع بخلاف اذان العيد فانه ثبت فيه رواية العدم في سنن ابي داود وغيره. فالعجب من هذا القائل في انه لم يفرق بين عدم الرواية وبين رواية العدم، ولو سلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع بعد الصلوة على وجه الاجتماع والآن لنقل عنه البتة - وهو التحقيق ايضاً - ليقال ان القول هو الاقوى من غيره، وبالجمل ان الدعاء على هذه الهيئة ليس مما احلته الناس بل هو مما حدث به رسول كافة الناس.

**فائدة:** روى الترمذي عن ابي امامة: (قيل يا رسول الله! ائى الدعاء اسمع قال جوف الليل الآخر ودبر الصلوات المكتوبات)، (٤) ولفظ الدبر كما يطلق على ما قبل السلام كذلك يطلق على ما بعد السلام كما في حديث مسلم (معقبات لا يخيب قائلهن دبر كل صلوة مكتوبة

١ - ذكره في فتح الباري برواية الحاكم في باب التامين.

٢ - رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، ورواه الترمذي في كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه النسائي في كتاب آداب القضاة، ورواه احمد في مسند الشاميين.

٣ - رواه الترمذي في كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في عقد التسبيح باليد، ورواه احمد في باقي مسند المكثرين، باب مسند انس بن مالك رضى الله تعالى عنه.

٤ - رواه الترمذي في كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في عقد التسبيح باليه. وانفرد به الترمذي.



ثلاث وثلاثون تسيحة وثلاث وثلاثون تحميدة واربع وثلاثون تكبيرة، وحديث ابى امامة يحتمل الوجهين فكما يجوز الدّعاء قبل السّلام فكذلك بعده. اعلم ان لفظ الدّبر لا يقتضى اتصال الدّعاء بالفرائض من غير فصل، فان الدّبر ضد القبل فما لا يكون مقدّمًا عليها يطلق عليه الدّبر سواء كان موصولاً بها او مفصولاً عنها، ولان النّبي صلى الله عليه وسلم كما ندب الى الدّعاء دبر المكتوبات كذلك ندب الى التسيحات دبر المكتوبات، فلو كان لفظ الدّبر مقتضى الاتصال فيلزم ان لا يجوز الجمع بين الدّعاء والتسيحات بعد المكتوبات لان اتصاهما بالمكتوبات في وقت واحد غير ممكن، وتقديم احدهما على الآخر يفوت كون الآخر دبرها ولم يقل به اى بعدم جواز الجمع بينهما احد، بل جوزوا تقديم التسيحات على الدّعاء وكذلك بالعكس ولم يعتدوا بهذا الفصل لكون الفاصل مسنوناً ومندوباً، ولان الفقهاء الذين هم اعلم بمعانى الحديث مثل ابن الهمام وغيره صرحوا بان ما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يقول دبر كل صلوة ... لا يقتضى وصل هذه الاذكار بل كونها عقيب السّنة من غير اشتغال بما ليس من توابع الصّلوة يصحّ كونها دبرها، فعلى هذا كما يجوز الدّعاء بعد المكتوبات متصلاً بها فكذلك يجوز بعدها مفصولاً بالرواتب وكما لا يعتد الفصل بالتسيحات لكون الفاصل مسنوناً ايضاً، واختلف مشائخنا في تعيين الافضل كما في شرح شرعة الاسلام، ويغتم الدّعاء بعد المكتوبة قبل السّنة على ما روى البقالى (المعتزلى فى الاصول، الحنفى فى الفروع كصاحب الكشاف) من ان الافضل ان يشتغل بالدّعاء ثم بالسّنة، وبعد السّنن والاوراد على ما روى عن غيره وهو المشهور المعمول به فى زماننا فانه مستجاب بالحديث، انتهى، ومثل قول البقالى اخرج الطبرانى عن الامام جعفر بن محمد الصادق ورجحه اكثر الاكابر، ورجح اكثر الفقهاء خلافه، قال صاحب البحر لكن عندنا السّنة مقدمة على الدّعاء الذى هو عقب الفراغ (كذا فى البحر، ج : ١ ، ص : ٣٠٤) وقال صاحب خلاصة الفتاوى بعد الفريضة الاشتغال بالسّنة اولى من الاشتغال بالدّعاء (ج : ١ ، ص : ٩٥) وفى الاشباه والنظائر (ص : ١٢٧) الاشتغال بالسّنة عقيب الفرض افضل من الدّعاء، و اشار اليه ابن الهمام فى فتح القدير (ج : ١ ، ص : ٣١٣) والعلامة الشّامى فى ردّ المحتار (ج : ١ ، ص : ٤٩٤) وكذا صاحب مراقى الفلاح، فليراجع وبالجمله ان هذا الامر مما اختلف فيه الفقهاء والاكابر فلا ينبغى التشدد فيه، ثم اعلم ان للدّعاء آداباً كثيرة، منها الجماعة كما مرّ، واذا ثبت الشئ ثبت بلوازمه وآدابه.



## بَاب مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ

اعلم ان الصفه والصف في اللغة واحد مصدران كالوعد والعدة، الا ان الصفة تكون مصدرًا واسمًا، والوصف مصدر فقط وقد يستعمل اسمًا بمعنى الصفة مجازًا لا لغةً، وفي عرف المتكلمين بخلافه، والتحرير ان الوصف ذكر ما في الموصوف من الصفة، والصفة ما هي فيه فالوصف يقوم بالواصف والصفة تقوم بالموصوف عند المتكلمين. **﴿قوله عَنْ جَدِّهِ﴾** في سند هذا الحديث عدة اختلافات كما لا يخفى على من راجع الى ابى داود والطحاوى. **﴿قوله جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ﴾** اى في ناحية المسجد كما في رواية الشيخين عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه، وقد فرغ من الصلوة كما في المستدرک للحاكم. **﴿قوله رَجُلٌ كَالْبُدْوِيِّ﴾** هذا الرجل هو خلاد بن رافع كما بينه ابن ابى شيبه في روايته وكذلك بينه احمد في مسنده وهو اخو رفاعه بن رافع راوى الحديث وكلاهما بديران وشبهه بالبدوى لكونه اخف الصلوة اولغير ذلك، واشتهر حديثه هذا بحديث المسعى صلوته. **﴿قوله فَصَلَّى﴾** اى ركعتين كما في النسائي وقال الحافظ الاقرب انها تحية المسجد. **﴿قوله فَأَخَفَ صَلَاتَهُ﴾** وفي رواية ابن ابى شيبه فصلّى صلوة خفيفة لم يتم ركوعها ولا سجودها. **﴿قوله ثُمَّ الصَّرَفَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾** فيه دليل على ان تحية رب المسجد تقدم على تحية الرسول صلى الله عليه وسلم في حياته وكذا في مماته. **﴿قوله وَعَلَيْكَ﴾** وفي رواية مسلم من حديث ابى هريرة وعليك السلام. **﴿قوله فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ﴾** قد مر في باب من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود حكم التعديل والطمأنينة فليراجع، وملخصه ان ظاهر حديث الباب اوله يدل على كونه ركناً لان نفى الذات انما يكون بنفى الركن دون نفى المكمل، وعندنا الاتحاد لاتفيد الفرضية، فمعنى الحديث نفى الكمال او إلحاق الناقص بالمعدوم، فرتبة الحديث وآخر حديث الباب يدل على كونه واجباً وقد مر اثبات رتبة الواجب في باب ما جاء ان مفتاح الصلوة الطهور، فان قيل : كيف سكت النبي صلى الله عليه وسلم أولاً عن تعليمه مع ارتكابه حراماً عند الجمهور او كراهة تحريم عندنا وهى من الكبائر عند الاكثر ومن الصغائر عند صاحب البحر. قلنا : سكت عنه لصحة صلوته في الجملة ولعدم كونها فاسدة وعيباً، او سكت عنه قاصداً زجره بأمر الاعداء الى ان يضطر الى الاستكشاف او سكت عنه لاحتمال ان يكون اساءها ناسياً او غافلاً او عاجلاً فأمره بالاعداء ليتذكر ويتنبه فيفعله من غير تعليم وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ بل من باب تحقيق الخطأ، وقال النووي انما لم يعلمه او لا يكون ابلغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلوة المجزئة، وقال ابن الجوزى يحتمل ان يكون ترديده



لتفخيم الامر وتعظيمه عليه. ﴿قوله أو ثلاثاً﴾ وفي رواية البخارى ثلاثاً بغير الشك وكذا في رواية ابى هريرة عند الترمذى. ﴿قوله ثم تشهد﴾ اى اذن ﴿قوله ثم قم﴾ وقع الاختصار في روايات الترمذى بترك السجدة الثانية و وقع تاماً عند البخارى وابى داؤد. ﴿قوله وكان هذا أهونَ عليهم - الخ﴾ حجة واضحة على عدم فرضية التعديل. ﴿قوله وأفعل ذلك في صلاتك كلها﴾ المراد من ذلك غير تكبيرة الاولى وظاهر هذا الحديث يدل على ان حكم القراءة لالاخرين لا يغير عن الاولين وهو مذهب الشافعى حيث قال بفرضية القراءة في الركعات كلها، واما مالك فقال بفرضيتها في اكثر الركعات، وعند الحنفية هى فرض في الركعتين وعند الحسن البصرى في ركعة واحد، وقال ابوبكر الاصم سنة كسائر الاذكار، والجواب عن حديث الباب انه من الآحاد فلا تفيد الفرضية، وانما قلنا بفرضية القراءة في الركعة الاولى عملاً بعبارة القرآن ولى الثانية بدلالته، فان قيل : ان الآحاد تفيد الوجوب فيلزم ان تكون الفاتحة واجبة في الاخرين، قلنا : قال بوجوبه ابن الهمام والبدر العيى وهى رواية حسن بن زياد عن ابى حنيفة، نعم ظاهر الرواية عنه انها سنة بدليل الآثار، منها اثر على اقرء في الاولين وسبح في الاخرين، اخرجه العيى، ومنها اثر ابن مسعود اخرجه ابن ابى شيبة وذكر البدر العيى آثار أخرى فليراجع. ﴿قوله وقَدْ رَوَى ابْنُ لُثَيْمٍ هَذَا الْحَدِيثَ - الخ﴾ ذكر الاختلاف بين يحيى وبين ابن نمير، ورجح رواية يحيى بزيادة عن ابيه ورجح البزار رواية غيره، والدَّارِ قُطْنِي صَحَّحَ الرَّوَايَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ وَتَبَعَهُ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ وَالشَّهَابُ كَمَا فِي الْمَعَارِفِ.

﴿قوله حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ﴾ ضعفه الثورى ووثقه يحيى بن معين. ﴿قوله حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ﴾ ضعفه يحيى في رواية ووثقه في أخرى، توفى سنة مائة وعشرين وعمره نحو ثمانين. ﴿قوله عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ﴾ اسمه عبدالرحمن مات في آخر ولاية معاوية. ﴿قوله قَالَ سَمِعْتُهُ﴾ قال الطحاوى رواية محمد بن عمرو بن ابى حميد منقطعة، وكذا نفى الشعمى سماعه وهو امام هذا الفن. ﴿قوله فِي عَشْرَةِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ سقط منه لفظ والانصار يدل عليه رواية الطحاوى حيث قال وفي المجلس ابو هريرة وابو اسيد وابو حميد والانصار، وفي المعارف قال البحث الى ان العشرة بعضهم من الاصحاب وهم الذين ذكروا في الحديث ابو هريرة وابو اسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة، والخمسة الباقون من الانصار فقط لامن الاصحاب. ﴿قوله أَحَدُهُمْ أَبُو قَتَادَةَ﴾ بن ربيع في التقريب مات سنة اربعة وخمسين وقيل سنة ثمان وثلاثين، والاول اصح واشهر وعلى هذا يمكن ادراك محمد بن عمرو ابا قتادة



ولكن رجع الحافظ من هذا القول في التلخيص بعد ما فاضل عنه في الفتح والتهذيب وقال  
الراجح انه مات في خلافة علي وصحح رواية البيهقي بان علياً صلى على ابي قتادة فعلى هذا  
لا يمكن ادراك محمد بن عمرو آياه. اعلم ان البخارى روى حديث ابي حميد برواية محمد بن عمرو بن  
حليمة عن محمد بن عمرو بن عطاء انه كان جالساً مع نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
فذكرنا صلوة النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابو حميد - الخ - وليس في متنه ذكر ابي قتادة  
ولا ذكر عشرة من الصحابة ولا ذكر رفع اليدين عند الركوع وبعده وبعد الركعتين ولا ذكر  
جلسة الاستراحة ولا ذكر قالو صدقت وليس في سنده عبد الحميد بن جعفر، قلت ايراد البخارى  
هذا الحديث في صحيحه يدل على سماع محمد بن عمرو عن ابي حميد ظاهراً، لكن لا يندب به مجال  
كلام الطحاوى، ثم اعلم ان حديث ابي حميد مضطرب سنداً ومتناً، اما الاول فلان محمد بن  
عمرو بن عطاء قد يرويه عن ابي حميد بلا واسطة. وقد يرويه عن رجل مجهول عن ابي حميد كما  
في رواية الطحاوى، وقد يروى عن عطاء بن خالد عن ابي حميد كما في رواية الطحاوى، وقد  
يرويه عن عباس بن سهل الساعدي عن ابي حميد كما في رواية ابي داود والطحاوى، واما الثانى  
فلان في روايته بلا واسطة ذكر التورك في القعدة الاخيرة، وذكر جلسة الاستراحة، وفي روايته  
بواسطة عباس بن سهل جلسة الاستراحة وعدم ذكر التورك، وفي غير طريق محمد بن عمرو بن عطاء  
ذكر فيه الافتراش فروى ابوداود من طريق فليح قال حدثني عباس بن سهل قال اجتمع ابو حميد  
- الخ - وما اجاب عنه الحافظ انه من قبيل المزيد في متصل الاسانيد، فأجيب عنه بأنه لا فائدة  
ههنا في ذكر الوسطة واختيار النزول الادنى على العلو الاعلى، بل في ذكر الوسطة ههنا ضرر  
الاضطراب، وكذا يصح هذا الادخال اذا وجد السماع وقد نفى الشعبى السماع كما مر.  
﴿قوله بلى﴾ اى نعم ولكنى راقت ما لم تراقبوا. ﴿قوله فأغرض﴾ بهمزة الوصل وكسر الراء  
اى بين واظهر. ﴿قوله وفتح﴾ اى لين وثنى. ﴿قوله أخر رجله اليسرى﴾ اى اخرجها الى اليمين  
او بعدها عن الورك. ﴿قوله إذا قام من السجدة﴾ يعنى قام من الركعتين ﴿بدليل رواية ابي  
داود وغيره. ﴿قوله قالوا صدقت﴾ تفرد بهذه الزيادة ابو عاصم، اعلم ان حديث الباب حجة  
لمن قال برفع اليدين عند الركوع والرفع منه وعند الرفع الى الثالثة، ولمن قال بجلسة الاستراحة  
ولمن قال بالتورك في القعدة الاخيرة لكنه معلول مضطرب سنداً ومتناً ومعارض بما ذكرناه في  
الابواب المنعقدة لهذه المسائل.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ

اعلم ضمّ السورة او ثلاث آيات قصار او آية طويلة واجب في ركعتي الفرض عند الحنفية وسنة عند الجمهور، وأما ضمّ السورة في الآخرين او في ثالثة المغرب فسنة عند الشافعي في المشهورة عنه وغير مسنون عند الجمهور لما رواه السنة الآ الترمذي عن ابي قتادة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الاولين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورتين، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب ورواه اسحاق بن راهويه في سننه عن رفاعه بن رافع ورواه الطبراني في الاوسط عن عائشة رضي الله تعالى عنها، ثم بعد ذلك هذا الضم اما مباح وهو المختار لما رواه مسلم من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه (انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلوة الظهر من الاولين قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية)، (١) والمراد في كل واحدة من الركعتين بدليل آخر الحديث، وفي العصر في الركعتين الاولين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك، وقيل يكره تزيئها، ولا يوجب السهو عند الكل. ﴿قوله والتخلّ بأسبقات﴾ الظاهر ان المراد بها سورة (ق) بدليل ما رواه مسلم عن قطبة بن مالك صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ (ق) وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ حتى قرأ والتخلّ بأسبقات. ﴿قوله وزوي عنه أنه كان يقرأ في الفجر من ستين آية إلى مائة﴾ اخرج الشيخان من حديث ابي هريرة وصرح ابن الهمام ان المراد انقسام هذا العدد على الركعتين. ﴿قوله وزوي عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى - الخ﴾ رواه عبدالرزاق في مصنفه والبيهقي في المعرفة، ول معنى اثر عمر ما رواه النسائي مرفوعاً من حديث سليمان بن يسار، اعلم ان اكثر المتون قد دروا كمية القراءة بالسور والمنقول في الجامع الصغير والاصل للامام محمد التقدير بالآيات، فاختلقت الروايات الفقهية مثل الروايات الحديثية، فان قيل : ما الحكمة في التحديد بالآيات والتحديد بالسور، قلت : لعل الحكمة فيه التوسعة على الامة بالوجهين: الاول : عدم المحصار المشروعية والمسنوية في المفصلات، والثاني : اجزاء قراءة هذا العدد المخصوص من اى قسم كان، فمن قرأ ستين آية من سورة الرحمن في ركعتي الفجر او قرأ عبس وتولى وسورة البروج في ركعتي الفجر فيكون مؤدياً للسنة لحديث التحديد بالآيات، فافهم ولا تعجل فاني لم اراه في كتب الفن.

**فائدة :** اقسام سورة القرآن المجيد بعد الفاتحة ستة : السبع الطوال، والسابعة الانفال

١ - رواه مسلم في كتاب الصلوة، باب القراءة في الظهر والعصر، ورواه ابوداؤد والنسائي في كتاب الصلوة، ورواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، ورواه احمد في مسند الكثيرين.



والبرآة كليهما، ثم المتين اى ذات مائة آية ونحوها (هى احدى عشرة سورة) ، ثم المثاني (هى عشرون سورة) ، ثم المفصل وهى طوال واوساط وقصار واختلفوا فى اوّل المفصل على اثني عشر قولاً والمشهور انه الحجرات وصححه التتوى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

﴿قوله يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ اى بالاوساط.

**فائدة :** قال ابو حنيفة وابو يوسف تطال اولى الفجر فقط دون بقية الصلوات واعتمد قولهما اصحاب المتون وصاحب الهداية وقال محمد والشافعى واحمد تطال الاولى مطلقاً ويشهد لهم ما رواه الشيخان من حديث ابى قتادة رضى الله تعالى عنه وفيه (ويطول فى الركعة الاولى ما لايطول فى الركعة الثانية)، (١) وهكذا فى صلوة العصر وهكذا فى الصبح واختار ابن الهمام قول محمد، ويشهد لابي حنيفة وابى يوسف رحمهما الله ما رواه مسلم من حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه (ان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فى صلوة الظهر فى كل ركعة قدر ثلاثين آية)، (٢) والجواب عن حديث ابى قتادة ان هذا التطويل من حديث الشاء والتعود، واما تطويل الثانية على الاولى فمكروه ان كان بثلاث آيات وهذا فى السورة القصيرة المتقاربة الآيات لظهور الاطالة حينئذ فيها واما السور الطويلة او القصيرة المتفاوتة فلا يعتبر العدد فيهما بل يعتبر ظهور الاطالة من الكلمات وان اتحدت آيات السورتين عدداً. ﴿قوله كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى﴾ المراد من الركعة الاولى الشفعة الاولى كما صرح بذلك فى حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه عند مسلم. ﴿قوله وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ كَنَحْوِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ - الخ﴾ وعندنا يقرأ فى صلوة العصر اوساط المفصل وآراء اهل العلم لا تكون حجة الا على من التزم اتباعهم.

**فائدة :** قال فى البحر واختار صاحب البدائع انه ليس فى القراءة تقدير معين بل يختلف باختلاف الوقت وحال الامام والقوم والجملة فيه انه ينبغى للامام ان يقرأ مقدار ما يخفى على

١ - رواه البخارى فى كتاب الاذان، باب يطول فى الركعة الاولى، ورواه مسلم فى كتاب الصلوة، باب القراءة فى الظهر والعصر.

٢ - رواه مسلم فى كتاب الصلوة، باب القراءة فى الظهر والعصر، ورواه ابوداؤد والنسائى فى كتاب الصلوة، ورواه ابن ماجة فى كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها.



القوم ولا يثقل عليهم بعد ان يكون على التمام.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ

﴿قوله خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَاصِبٌ﴾ واقعة حديث الباب واقعة مرض موته صلى الله عليه وسلم، وحديث عائشة يدل على ان آتى صلاتها النبي صلى الله عليه وسلم مع اصحابه في المسجد هي صلاة الظهر، رواه البخارى، ومال الحافظ البدر العيني والحافظ ابن حجر الى ان الصلوة آتى حكتها عائشة كانت في المسجد وآتى حكتها ام الفضل كانت في البيت واحتجا في ذلك برواية النسائي في سننه حيث جاء فيها في حديث ام الفضل صلى بنا في بيته، وتأولا لفظ الترمذى في الحديث خرج الينا اى خرج من مكانه الذى كان راقدًا فيه الى من في البيت. ﴿قوله فَقَرَأَ بِالْمُرْسَلَاتِ﴾ هذا مخالف لما ثبت عليه مواظبته صلى الله عليه وسلم فيحمل على بيان الجواز دون الاستحباب، مثل الرضوء مرة مرة والبول قائمًا، فلا يصح به تمسك اهل الظاهر والامام الشافعى في الرواية الغير المشهورة عنه، ومال الطحاوى وابن الجوزى في امثاله الى انه قرء بعضها لا كلها، وادعى ابوداؤد فيه النسخ، ويرد عليه ان آخر صلوة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يصح القول بنسخه، اللهم الا ان يقال انه اراد بالنسخ المعنى الذى يريده الطحاوى، اى هو متروك العمل.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ

﴿قوله وَرَوَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ بِسُورٍ مِنْ أَوْسَاطِ الْمُفَصَّلِ نَحْوِ سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ وَأَشْبَاهِهَا﴾ فان قيل : سورة المنافقين من الطوال دون الاوساط، قلنا : لعله اراد من الاوساط المعنى اللغوى دون المعنى العرفى او اراد انه يقرء من الاوساط ما يكون مقدار سورة المنافقين في الطول اى يقرء الطوال من الاوساط، ويمكن ان تكون سورة المنافقون من الاوساط عند البعض ولكن لم اره في الاتقان وما عندى من الكتب.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ

اتفق اهل العلم ممن يعتد بقوله ان لا تقرأ السورة خلف الامام واختلفوا في قراءة الفاتحة خلف الامام، فقال الامام الشافعى في الجديد بفرضيتها في السرية والجهرية جميعًا وتفرد به، وروى الدارقطنى عن عمر الامر بالقراءة في الجهرية ولكن روى عنه الانكار عليها في مصنف عبدالرزاق ومصنف ابن ابى شيبة وموطأ الامام محمد وكذا روى عن ابن عباس وابن عمر اثباتها في رواية



البيهقي ونفيها في رواية الطحاوي وغيره، وقال مالك باستحبابها في السرية دون الجهرية واليه ذهب الشافعي في القول القديم، وقال احمد باستحبابها في السرية دون الجهرية الا اذا كان المقتدى لا يسمع قراءة الامام يقرأ الفاتحة خلفه استحباباً، وروى عن مالك واحد وجوب قراءتها في السرية، وقال الامام ابو حنيفة واصحابه رحمهم الله وسائر ائمة الدين بعدم جواز القراءة خلف الامام مطلقاً، ومفاد كلام ابن الهمام وغيره انها تكره تحريماً، وقال البدر العيني انه روى منع القراءة خلف الامام عن ثمانين من الصحابة الكبار، ونسب الى محمد جوازها في السرية فقليل هذه الرواية غير ثابتة عنه، وقيل انها رواية شاذة عنه وفي المقدمة الغزنوية انه قول ابي حنيفة الاول، وقال الشيخ مولانا عبدالحق اللكهنوي انه وان كان ضعيفاً رواية لكنه قوى دراية واختار الجواز في السرية من غير كراهة واتي فيها باقوال المشايخ فحكاه عن المجتبى، ومن عمل ابي حفص الكبير صاحب محمد وعن شرح مختصر الطحاوي للاسيبجاني.

احتج الامام الشافعي بحديث عبادة بن الصامت المختصر وبحديثه الصريح الذي رواه الامام الترمذي، وبما رواه الحاكم في المستدرک عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة مكتوبة مع الامام فليقرأ بفاتحة الكتاب في سكتاته)، (١) وفي سنده محمد بن عبيد الله بن عبيد بن عمير الليثي ضعفه ابن معين والدارقطني وقال البخاري منكر الحديث، وقال النسائي متروك، ومع ذلك اختلف في اسناده رواه مرة عن عطاء عن ابي هريرة مرفوعاً كما هو عند الحاكم، ومرة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعاً كما هو عند الدارقطني فلا يحتج به، وبما رواه البخاري في جزء القراءة عن انس رضى الله تعالى عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى باصحابه فلما قضى صلاته اقبل عليهم بوجهه فقال أتقرؤن في صلاتكم خلف الامام والامام يقرأ فسكتوا فقالوا ثلاث مرات، فقال قائل اوقائلون انا نقراء قال فلا تفعلوا، وليقرأ احدكم بفاتحة الكتاب في نفسه)، (٢) واعله البيهقي بان هذا الطريق غير محفوظ ويمكن حمل وليقرأ على المنفرد.

وحجبتنا في المنع عن القراءة في الجهرية قوله تعالى ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ قال في المغرب الانصات السكوت للاستماع وقال ابو المعالي في

١ - رواه الحاكم في المستدرک ، باب التامين .

٢ - رواه ابن حبان في صحيحه، ذكره الاباحه للمرء ان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة بغير ما وصفنا من السور، ورواه غيره ايضاً.



المنتهى نصت ينصت اذا سكت، وقال الكرماني الاستماع الاصغاء والتوجه له والقصد اليه، وكل مستمع سامع دون العكس انتهى، وقال الحافظ في الفتح وقد وقع التفريق بين الاستماع والانصات في قوله تعالى ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ ومعناها مختلف، فالانصات هو السكوت وهو يحصل ممن يستمع وممن لا يستمع كأن يكون متفكراً في امر آخر وكذلك الاستماع قد يكون مع السكوت وقد يكون مع النطق بكلام آخر لا يشتغل التاطق به عن فهم ما يقول الذي يستمع منه، وقال ايضاً في ابواب التفسير لاشك ان الاستماع اخص من الانصات لان الاستماع الاصغاء، والانصات السكوت ولا يلزم من السكوت الاصغاء، وفي فتح الملهم فظهر بهذا ان الانصات لا يلزمه الاستماع وكذا لا يلزمه السماع كما يدل عليه ما في كثر العمال مما رواه عبدالرزاق عن زيد بن اسلم مرسلاً، وعن عثمان بن عفان موقوفاً (اقيموا الصفوف وحاذوا بالمناكب وانصتوا فان اجر المنصت الذي لا يسمع كأجر المنصت الذي يسمع) (١) انتهى، وجه الاحتجاج بالآية انها نزلت في شان القراءة خلف الامام فقد اخرج ابن ابي حاتم وابن مردويه والبيهقي في كتاب القراءة عن عبدالله بن المغفل انه قال انما نزلت هذه الآية في القراءة خلف الامام، واخرج سعيد بن منصور وابن ابي حاتم والبيهقي عن محمد بن كعب القرظي قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرء في الصلوة اجابه من وراءه اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم، قالوا مثل ما يقول حتى تنقضي فاتحة الكتاب والسورة فزلت)، واخرج عبد بن حميد والبيهقي عن ابي العالية (ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى بأصحابه فقرأ قرء اصحابه فزلت)، واخرج البيهقي عن الامام احمد قال اجمع الناس على ان هذه الآية نزلت في الصلوة، وما قيل ان نزول هذه الآية كانت في خطبة الجمعة اى عبر في الآية بالقرآن عن الخطبة تغليفاً للجزء الاشرف فضعيف اذا الجمعة فرضت اى أدت في المدينة المنورة وهذه الآية مكية، على ان العبرة لعموم اللفظ فالآية تشتمل الخطبة والصلوة وغيرهما، فهذه الآية تدل على منع قراءة المأموم عند جهر الامام بالقرآن مطلقاً سواء كانت قراءة المأموم على وجه المقارنة او على وجه المعاقبة في السكتات، ويؤيد المنع في السكتات ما رواه البخاري (فإذا قرأناه فاتبع قرآنه) قال فاستمع وأنصت، (٢) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انطلق جبرئيل قرأه ولا يقرء في السكتات، ولا تبدل هذه الآية على المنع قبل بدء الفاتحة كما مال اليه الغزالي وبعد ختمها كما قال

١ - رواه عبدالرزاق في مصنفه، باب بقية الصفوف .

٢ - رواه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، ورواه مسلم في كتاب الصلوة.



به اكثر الشافعية، فلاحتمالات في قراءة المأموم اربعة والآية تدل على منع الاحتمالين دون منع الاربعة وسيأتى تنمة الكلام ان شاء الله تعالى.

ولنا ايضا قوله صلى الله عليه وسلم (واذا قرء فانصتوا)، رواه مسلم وغيره (١)، روى من النى ع شرع طرقا صحاحا وحسانا وضعافا، قالوا ان هذه الزيادة اى زيادة (اذا قرء فانصتوا) وهم من ابى خالد، قلنا : ابو خالد من الثقات الذين احتج البخارى ومسلم بحديثهم، وجه الاحتجاج به انه امر بالانصات وهو يناق بالقرآءة، وأنه لو كانت القرآءة مطلوبة من المأموم لقال واذا قرء فاقروا كما قال اذا ركع فاركعوا، ومع ذلك انه لم يتفرد بهذه الزيادة بل قد تابعه عليها ابو سعيد محمد بن سعد الانصارى عن ابن عجلان، على ان هذه الزيادة لاتنالى الروايات الاخرى الساكنة عن هذه الزيادة الغير النافية لها، وهذا الحديث ايضا دليل على المنع عند المقارنة والمعاقبة دون القرآءة قبل بدآءة الامام ودون القرآءة بعد ختم الفاتحة، نعم هما ممنوعتان لعموم حديث من كان له امام فقرآءة الامام له قرآءة كما سيأتى بسطه ان شاء الله تعالى، ولان فيهما قلب الموضوع فانما جعل الامام ليؤتم به فلا يكون الامام تابعا ومنتظرا، ولانه لم يفت سكتة طويلة لاقبل الفاتحة ولا بعدها.

ولنا فى السرية بل فى مطلق الصلوة قوله صلى الله عليه وسلم (من كان له امام فقرآءة الامام له قرآءة). وهو حديث صحيح له طرق كثيرة وشواهد رواه ابو حنيفة وغيره مسندا مرفوعا من حديث جابر بن عبد الله كما هو فى كتاب الآثار لابي يوسف وكتاب الآثار لمحمد بن الحسن والموطأ له والطحاوى واحمد بن منيع، قالوا جميع ما فى الباب رواه من الصحابة ثمانية واقواها حديث جابر واقوى سنده عندهم طريق احمد بن منيع فى مسنده، وقال الشيخ الانور اجل اسانيده واحسنها اسناد الطحاوى من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة - الخ - وهذا الحديث بعمومه يشمل الصلوة السرية والجهرية والفاتحة والسورة بعدها، واخرج محمد فى موطأه عن اسراييل قال حدثنى موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد قال: (ام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى العصر فقرء رجل خلفه فغمزه الذى يليه فلما ان صلى قال لم غمزتنى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امك فكرهت ان تقرء خلفه فسمعه النبى صلى الله عليه وسلم فقال من كان له امام فان قرآءته له قرآءة)، (٢) وهذه الرواية صريحة فى ان القصة

١ - رواه مسلم فى كتاب الصلوة، باب التشهد فى الصلوة.

٢ - ذكره فى كتاب الحجاة للشيبانى، باب القراءة خلف الامام .



كانت في السرية وان قوله عليه السلام من كان له امام خرج في تائيد مانع القراءة فيكون القراءة خلف الامام ممنوعة في السرية وفي الجهرية بالطريق الاولى.

فان قيل : حديث من كان له امام مرسل لان الحفاظ كسفيان الثوري و سفيان بن عيينة وابي الاحوص واسرائيل وغيرهم روه عن موسى بن ابي عائشة عن عبدالله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر جابر بن عبدالله، وانما وصله ابو حنيفة بذكر جابر، قلنا: اولاً ان المرسل حجة عند الجمهور لاسيماً اذا كان الراوي المرسل صحابياً وهُنَا كذلك لان عبدالله بن شداد صحابي صغير السن له رؤية ليس له سماع كما حققه الحفاظ في الاصابة، وثانياً: ان الامام ابا حنيفة امام ثقة عادل حافظ فقيه وزيادة الثقة مقبولة سواء كانت في المتن او الاسناد. وثالثاً: انه لم يتفرد بوصل هذا الحديث فقد روى احمد بن منيع في مسنده، اخبرنا اسحاق الازرق قال حدثنا سفيان وشريك عن موسى بن ابي عائشة عن عبدالله بن شداد عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من كان له امام) وقال الشيخ ابن الهمام هذا الاسناد صحيح على شرط الشيخين، فقد وافق السفيان وشريك وهومن رجال مسلم، ابا حنيفة في وصل هذا الحديث بذكر جابر، ورابعاً: ان المرسل اذا جاء بسند آخر يكون حجة اتفاقاً وقد روى الطحاوي هذا الحديث بطريق آخر، قال حدثنا ابو امية قال حدثنا اسحاق بن منصور السلولى قال حدثنا الحسن بن صالح عن جابر الجعفي وليث عن ابي الزبير عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس فيه ابو حنيفة وكذا اخرجه ابن ابي شيبة وليس فيه ابو حنيفة ولا الجعفي ولا ليث بن ابي سليم، وهو متصل عند الجمهور، وخامساً ان هذا المرسل قد عضده ظاهر القرآن والسنة وقال به جماهير اهل العلم من الصحابة والتابعين، ومرسله من اكابر التابعين ومثل هذا المرسل يحتج به باتفاق الائمة الاربعة وغيرهم، هكذا قال الحفاظ ابن تيمية في فتاواه، وقال البيهقي في المعرفة وغيرها ان الشافعي يقبل مراسيل كبار التابعين اذا اعتضد بسند آخر او ارسل من وجه آخر او عضده قول صحابي او فتوى عوام من اهل العلم، فان قيل: حديث من كان له امام فيه انقطاع بين شداد وبين جابر فان من رواه موصولاً مثل الليث بن سعد اثبت بين ابي شداد وبين جابر واسطة ابي الوليد وهو مجهول، قلنا: ابو الوليد كنية عبدالله بن شداد وهو بدل باعادة الجار فلاجهاالة وقد مر سابقاً انه صحابي صغير السن، ولنا ايضاً ما رواه عبدالرزاق في مصنفه عن موسى بن عقبة وهومن صغار التابعين امام في المغازي (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابابكر وعمر وعثمان رضى الله تعالى عنهم كانوا ينهاون عن القراءة خلف الامام، وفي سنده انقطاع.



والجواب عن حديث عبادة المختصر انه محمول على غير المقتدى لئلا يتخالف النصوص ويؤيد هذا الحمل ما روى احمد والبخارى في جزء القراءة عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (لا صلوة الا بقراءة الفاتحة وما زاد)، وما روى ابوداؤد وابو يعلى وابن حبان باسناد صحيح عن ابي سعيد قال (أمرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر)، (١) وما روى مسلم عن عبادة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً)، (٢) اى ان الحكم لم ينته بالمذكور قبله بل يرتقى ويزيد ويصعد الى ان ينضم ما بعده الى ما قبله، وهو منصوب على الحال حذف عامله تخفيفاً لكثرة استعماله اى فيزداد المقدار على الفاتحة صاعداً، فان قالوا ان عامة الثقات لم يتابعوا معمرًا على زيادة فصاعداً، قلنا: معمر ثقة وزيادة الثقة مقبولة، على ان معمرًا لم يتفرد به بل تابعه على ذلك سفيان بن عيينه عند ابي داؤد، والاوزاعي وشعيب بن ابي حمزة عند البيهقي، وعبدالرحمن بن اسحاق عند البخارى في جزءه، وما زعموا ان حكم ما قبله فقط الوجوب دون حكم ما بعده وانما حكمه التخيير دون الوجوب، وكذا ما زعموا ان ما قبله للجميع وما بعده للامام والمنفرد، فهذا غير جيد لغة بل حكم ما بعدها ينسحب على حكم ما قبلها من جهة اللغة العربية ان وجوبًا فوجوبًا، وان ندبًا فندبًا، نعم قد يختلف حكمها في ما قبلها وما بعدها من تلقاء مواد خاصة كما قال ابن عباس فما استيسر من الهدى اى شاة فما فوقها، وكما قال مجاهد النسك شاة فصاعداً، وكذا يؤيد هذا الحمل ما اخرجه ابوداؤد (ثم اقرء بأَم القرآن وبما شاء الله ان تقرء)، وما روى احمد (ثم اقرء بأَم القرآن ثم اقرء بما شئت)، وما اخرج الطحاوى (لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فما فوق ذلك)، وما اخرجه ابن عدى (لا تجزئ صلوة لا يقرء فيها بفاتحة الكتاب وآيتين فصاعداً)، وفي رواية (وثلاث آيات فصاعداً) وما روى الترمذى في باب تحريم الصلوة وتحليلها (لا صلوة لمن لم يقرء بالحمد وسورة)، ووجه التأييد ان السورة خلف الامام لا تقرء عند من يعتد بقولهم.

والجواب من حديث عبادة الذى فيه قصة، انه معلول سندًا ومتنًا، اما سندًا فلان في سنده محمد بن اسحاق وهو مدلس يرويه عن مكحول بالعننة وعننة المدلس غير مقبولة، وكذا مكحول مدلس يرويه عن محمود بن الربيع بالعننة ولان في سنده اضطرابًا لان مكحولاً تارة يرويه

١- رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب من ترك القراءة في صلواته بفاتحة الكتاب، ورواه احمد في باقى مسند المكثرين.

٢- رواه مسلم في كتاب الصلوة، باب وجوب قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة وانه اذا لم يحسن ..... ورواه البخارى في كتاب الاذان.



عن عبادة منقطعاً وتارة يرويه عن نافع بن محمود عن عبادة، وتارة عن محمود بن الربيع عن عبادة، وتارة عن محمود عن أبي نعيم انه سمع عن عبادة، ومرة يرويه عن نافع عن محمود بن الربيع عن عبادة، وحيناً يروى مكحول عن عبدالله بن عمرو ويجعل القصة قصته، وحيناً آخر يروى مكحول عن رجاء بن حيوة عن عبدالله بن عمر، وطوراً يروى رجاء عن محمود موقوفاً على عبادة. وكذا هو مضطرب متناً لانه ورد بلفظ (هل تقرأون في الصلوة معي قالوا نعم، قال لا تفعلوا إلا بأم الكتاب) وورد بلفظ (فلا تقرأوا إلا بأم القرآن سرّاً في أنفسكم) وورد بلفظ (فلا يقرء أحد منكم شيئاً من القرآن اذا جهرت بالقرآن إلا بأم القرآن)، وورد بلفظ (ام القرآن) عوض من غيرها وليس غيرها منها عوضاً، وورد بلفظ (لا صلوة لمن لم يقرء بفاتحة الكتاب امام وغير امام) وورد بلفظ (من صلى خلف الامام فليقرء بفاتحة الكتاب) وورد بلفظ (من قرء خلف الامام فليقرء بفاتحة الكتاب) وورد بلفظ (فلا عليكم ان تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة إلا بها)، وورد بلفظ (لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين معها) وورد بلفظ (لا صلوة لمن لم يقرء بفاتحة الكتاب خلف الامام) وورد بلفظ (امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرء بفاتحة الكتاب في كل ركعة) هذا ما اخذته من المعارف، والظاهر ان مال هذه الروايات الى معنى واحد فلا يضر هذا الاضطراب.

وعلى تقدير سلامته من العلة يقال انه منسوخ بحديث أبي هريرة الآتي، او يقال انه معارض بما هو اقوى منه فيترك العمل به، وبالجمله ان المجوزين للقراءة خلف الامام اهلوا عموم القرآن، وحصرنا الاستماع في القدر المستحب عندهم وهي السورة واستثنوا المقتدى عن عموم حديث (لا صلوة لمن لم يقرء بفاتحة الكتاب فصاعداً) ونقلوا حديث باب الصلوة في نفسها الى باب الاقتداء. **﴿قوله وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة﴾** اعلم ان مذهب أبي هريرة وعائشة ترك القراءة في الجهرية كما صرح به في كتاب القراءة للبيهقي، واما حديث انس فاختلف في اتصاله وارساله، وقالوا هو مضطرب متناً، والظاهر المتبادر منه كونه في السرية دون الجهرية، واما حديث أبي قتادة فهو نظير حديث عبادة، واما حديث عبدالله بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدّه فمضطرب جداً. **﴿قوله وهو قول مالك بن أنس﴾** قد مرّ انه لا يقول بالقراءة في الجهرية، وكذا ابن المبارك واحمد بن حنبل.

### باب ما جاء في ترك القراءة خلف الامام اذا جهر الامام بالقراءة

يذكر في هذا الباب دليل مالك واحد **﴿قوله انصرف من صلاة﴾** هي صلوة الصبح جزم به ابن عبدالبر. **﴿قوله هل قرأ معي أحد﴾** يدل على انه عليه الصلوة والسلام لم يشرع لهم القراءة



قبل ذلك، وكذا يشير الى ان من قرء خلفه كان واحداً وفي قلتهم ولم يكن ذلك في جهرقم. ﴿قوله مَالِي أَنَا زَعُ الْقُرْآنِ﴾ قيل وجه المنازعة جهر بعض القوم، ولا يصحّ والآ لقال من قرء معي، وقيل وجه المنازعة العمل بالمنوع في حضرته عليه الصلوة والسلام هو الرّاجح ويشهد له حديث (ما بال اقوام يصلّون معنا ولا يحسنون الطهور وانما يلبس علينا القرآن اولئك)، رواه النسائي، (١) ﴿قوله فَأَنْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ - الخ﴾ قال الحافظ هذا مدرج في الخبر من كلام الزهري بينه الخطيب واتفق عليه البخاري وابوداؤد والذهلي والخطابي وغيرهم وبالجملة ان هذا القدر مرسل حيث لم يدرك الزهري تلك الواقعة لانه تابعي.

والجواب عنه اولاً انه لا يضر مراننا واحتجاجنا كونه قول الزهري، فانه لما رأى عمل الصحابة على الترك ذكر ذلك فهو بيان الحال من الراوى بأن الصحابة تعاملوا على ترك القراءة لبيان انه ادرك تلك الواقعة وبالجملة ان هذا القدر متصل غير منقطع وكذا هو مرفوع حكماً، على انه لو كان مرسلأ في الحقيقة لم يضر اصلاً فانه مرسل متلقى من التوارث وفرق بين المرسل المتلقى من التوارث وبين المرسل المجرد عنه كما تقرر في محله وثانياً ان ما ذكره من انه قول الزهري تعلل فقط بل يكاد يتعجب منه فان الغرض الواضح ان الزهري حدث بالحديث كله على اصحابه ولم يسمع بعضهم قوله فانتهى الناس عن القراءة - الخ - فسأل عن الآخر عمّا ذكره الزهري في روايته والتبس عليه ولم يسمعه او لم يفهمه فأجاب بان الزهري قال في روايته فانتهى الناس عن القراءة، فزعموا انه مقولة الزهري نفسه وانما هو مقولة ابي هريرة رضى الله تعالى عنه يرويها الزهري عنه كروايته سائر الحديث وما قاله ابن السرح في حديثه كما ذكره ابوداؤد صريح في ذلك، فالغرض ان بعضهم لم يسمعه من شيخه الزهري فثبت فيها احد اصحابه وشركاء مجلسه في سماع الحديث وهو معمر ولذلك نظائر كثيرة فليراجع الى المعارف، والجواب عن حديث الباب انه منسوخ.

**فائدة** نزل نسخ القراءة خلف الامام وقع تدريجاً يعنى نسخ اولاً القراءة جهراً في السكتات ثم نسخ قراءة سوى الفاتحة ثم نسخ القراءة في الجهرية كما في حديث الباب، ثم نسخ مطلق القراءة خلف الامام، ولعلّ ابا هريرة لم يبلغه النسخ في السرية كما لم يستحضر الحديث الصريح في اباحة القراءة خلف الامام ولذا استخرج جواز قراءة الفاتحة من حديث قسمة الفاتحة

١ - رواه النسائي في كتاب الافتاح، باب القراءة في الصبح بالروم، ورواه احمد في كتاب مسند المكين، باب حديث ابي روح الكلاعي.



فالفهم. ﴿قوله وفي الباب عن ابن مسعود﴾ اي مرفوعاً ، رواه احمد ولكن ثبت عنه ترك القراءة في السرية في رواية الطحاوي وكذا ثبت عنه القراءة في رواية البخاري في جزءه، لكن الترك عنه ثبت واشهر وهو الذي تعامل عليه اصحابه. ﴿قوله وذكرُوا هَذَا الْحَرْفَ﴾ المراد منه القول الآتي اي قال الزهري، فانتهي التاس. ﴿قوله وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَدْخُلُ﴾ مضارع معلوم من الدخُل بمعنى الغش والفساد لامن الدخول ومنه قوله تعالى (وَلَا تَدْخُلُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ) لعله يريد ان حديث الباب محمول على الامتناع من الجهر دون المنع من القراءة بدليل حديث ابي هريرة رضى الله تعالى عنه، قلنا : بل فيه ما يدخل عليكم كما مر. ﴿قوله خِدَاجٌ﴾ يقال خدجت الناقة خداجاً اذا القت ولدها قبل اوانه لغير تمام وان كان تام الخلق، ويقال اخدجت الناقة اذا جاءت بولدها ناقص الخلق وقد تم وقت حملها ومنه الخديجة وبعضهم لا يفرقون بين الجرد والمزید. ﴿قوله فَقَالَ لَهُ حَامِلُ الْحَدِيثِ﴾ هو ابو السائب مولى هشام. ﴿قوله أَقْرَأَ بِهَا فِي نَفْسِكَ﴾ اي سرّاً في المصلاة السرية لما تقدم من كتاب القراءة للبيهقي ان مذهبه علم القراءة في الجهرية. ﴿قوله وَرَوَى أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ - الخ﴾ لاحجة فيه لمن جوز القراءة خلف الامام حيث ثبت فيه زيادة قوله وما زاد في رواية ابي داود والطبراني وغيرهما. ﴿قوله وَكَأَوَّلَ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ مأخوذ من التأول بمعنى بيان مآل الامر ثم قد يكون مآل الشيء ومرجعه غير ما يتبادر من ظاهره فتعورف في التأخرين بصرف الكلام عن ظاهره. ﴿قوله عَنْ أَبِي نَعِيمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ﴾ يروي ابو نعيم ههنا عن جابر ترك القراءة ويروي ابو نعيم عند الدارقطني في سننه عن عبادة ما يوافق الشافعية في قراءة الفاتحة خلف الامام وزعم الحاكم انه وهب بن كيسان فيكون ابو نعيم راوى القراءة خلف الامام وراوى منعها، وقال السهبي ان جعل ابي نعيم في رواية عبادة وهب بن كيسان خطأ، وقال مؤلف المعارف والذي تبين عندي ان ابا نعيم في حديث عبادة هو محمود بن الربيع الراوى عن عبادة دون وهب بن كيسان، وما وقع في رواية الدارقطني ثم الحاكم عن محمود عن ابي نعيم انه سمع عبادة فيحمل على احد الامرين البتة اما ان قوله عن ابي نعيم بدل عن محمود باعادة الجار واما زيادة كلمة عن بينهما خطأ من الناسخين. ﴿قوله أَلَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ﴾ هو موقوف والاكثر وقفوه، ويرفعه بعضهم كما في شرح معاني الآثار وفي رفعه كلام لانه يرفعه يحيى بن سلام وهو متكلم فيه.



## بَاب مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ

**هذه ابواب المسجد.** ﴿قوله إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ﴾ هذا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم، وورد في الصلوة والسلام عند الدخول حديث قولى رواه ابن ماجة ولفظه اذا دخل احدكم المسجد فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل اللهم افتح لى ابواب رحمتك وكذا ورد الصلوة والسلام عند الخروج كما رواه احمد واذا خرج صلى على محمد وسلم وقال رب اغفر لى ذنوبى وافتح لى ابواب رحمتك. ﴿قوله أَبْوَابَ فَضْلِكَ﴾ اعلم ان من دخل المسجد اشتغل بما يزلفه الى ثوابه فناسب ذكر الرحمة، واذا خرج اشتغل بابتغاء الرزق فناسب ذكر الفضل كما فى المرقاة ﴿قوله حَدِيثٌ حَسَنٌ﴾ تحسينه بناء على ذوق الحاذق وقيل على كثرة الشواهد، والآ فالانقطاع علة. ﴿قوله أَشْهُرًا﴾ اى ستة اشهر وقد جاوز عمرها عشرين بقليل.

## بَاب مَا جَاءَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ

﴿قوله فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ﴾ هذه الصلوة تسمى المسجد اى تحية رب المسجد، وهى سنة زائدة وقال داؤد الظاهري بوجوبها، ويرد عليه ما اخرجه ابن ابى شيبه عن زيد بن اسلم قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون، انتهى، وهو عام لمن اراد الجلوس او لم يرد، وفى شرح المناسك للقارى تحية المسجد الحرام الطواف. ﴿قوله قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ﴾ الصلوة قبل الجلوس هو السنة ولكن لاتفوت بالجلوس، بدليل ما رواه ابن حبان من حديث ابى ذر انه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قم فاركعها، والامر بالقيام يقتضى انه قد جلس.

**فائدة :** تكفى لكل يوم مرة اذا تكرر دخوله واداء الغرض وغيره، ينوب عنها كما فى البدائع، ومن لم يتمكن منها لحديث او غيره يقول ندباً سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر. ﴿قوله غَيْرُ مَحْفُوظٍ﴾ اى ذكر جابر بدل ابى قتادة.

## بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ

﴿قوله الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ﴾ المراد منه موضع جواز الصلوة لالمعنى العرفى. ﴿قوله إِلَّا الْمَقْبَرَةَ﴾ مثله الباء كما فى قاموس وفيه ايضاً المقبرة بالتاء ما فيه قبور كثيرة وان كان فيه قبر واحد فهو مقبر بغير تاء، وجه النهى اما التشبيه بعابدى الاوثان واما كونها محل النجاسة، ولا تتركه الصلوة فى موضع اعد للصلوة فيها كما فى قاضيخان وكذا لا تتركه الا كان القبر بين يديه بحيث



لو صلى صلوة الخاشعين وقع بصره عليه كما في الطحاوى وكذا ينبغي ان لا تكسره الصلوة اذا كان مستورا بمائل اخذ له من حكم صورة الحيوان.

**فائدة :** تكره الصلوة اذا كان القبر عن يمينه او شماله يدل عليه كلام الزيلعي وكذا يؤخذ هذا من حكم صورة الحيوان، ويستثنى منها صلوة الجنائز كما صرح به القسطلاني، وقال الامام الكاساني في البدائع قال ابو حنيفة ولا ينبغي ان يصلى على ميت بين القبور وكان على وابن عباس يكرهان ذلك، وان صلوا اجزئهم لما روى انهم صلوا على عائشة وام سلمة رضى الله تعالى عنهما بين مقابر البقيع والامام ابى هريرة رضى الله تعالى عنه وفيهم ابن عمر رضى الله تعالى عنهما، انتهى، قلت وكذا يدل على الاجزاء ما قال فقهاءنا ان من لم يصل عليه يصلى على قبره ما لم يتفسخ وكذا ما رواه البخارى وغيره ان النبی صلى الله عليه وسلم صلى على القبر. **﴿قوله وَالْحَمَامُ﴾** لكونه محل النجاسة او محل كشف الستر، الا اذا صلى في موضع خال عن هذه الشبهة كما في حمامات عصرنا. **﴿قوله وَكَانَ عَامَّةً رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾** هذا بيان لمنشأ غلط من رفعه وادخل فيه ابا سعيد، اى من جعله متصلاً نظراً الى الغالب فقد اخطأ فاته مرسل.

### بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ

اى فضل بناء المسجد. **﴿قوله مَنْ بَنَى﴾** البناء اعم من ان يكون انشاء او توسيعاً او تشييداً او تجديدًا او اصلاحاً بدليل ان عثمان رضى الله تعالى عنه احتج بهذا الحديث. **﴿قوله لِلَّهِ﴾** اى بالاخلاص فمن بناه بالاجرة او كتب عليه اسمه كان بعيداً من الاخلاص. **﴿قوله مَسْجِدًا﴾** اى صغيراً كان او كبيراً، وفي رواية ابن ماجة كمفحص قطاة او اصغر وهي محمولة على المبالغة في الصغر او محمولة على الظاهر بان يشترك في بناءه جماعة كبيرة، وقيل وجه تخصيص القطاة بالذكر ان مأواها يكون على سطح الارض دون جبل او شجر. **﴿قوله بَنَى اللَّهُ لَهُ﴾** بقيعان الجنة. **﴿قوله مِثْلُهُ فِي الْجَنَّةِ﴾** فهم منه عثمان الترغيب في التزيين والتنقيش والتجسيص فهي جائزة اذا فعل من مال نفسه وكلام البحر يدل على ان قول الحنفية هو الجواز من غير كراهة ولا استحباب قولاً واحداً، وقال ابن الهمام ومحمل الكراهة التكلف بدقائق النقوش ونحوه خصوصاً في الخراب او التزيين مع ترك الصلوات او عدم اعطائه حقه من اللفظ فيه والجلوس لحديث الدنيا ورفع الاصوات، واما المتولى فيفعل ما يرجع الى الاحكام دون التزيين حتى لو جعل البياض فوق السواد ضمن، وقالوا الدفع الى الفقراء اولى من التزيين وعليه الفتوى، وفي المعارف فليكن



الصرف الى نشر العلم ووظائف القائمين به اولى واعلى، انتهى، قلت لاسيما اذا كان القائمون بالنشر فقراء كما هو الغالب في عصرنا، اعلم ان في هذا العصر راج التزيين والنقش والواقفون انفسهم يفعلون ذلك ولا ينهاون من يفعل ذلك فيجوز على ذلك من مال الوقف ايضا وقال ابن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها فانتدب ان يصنع ذلك بالمساجد صوتا لها عن الاستهانة حكاها في العمدة، وقيل مراده الماثلة في القدرة دون الكيف وقيل معنى الماثلة فضلة على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا، وقيل المراد الماثلة في العمل والفعل دون المفعول والمصنوع اى يبنى الله له كما بنى الله وفعل الله هو اعلى وارفع.

### باب ما جاء في كراهية ان يتخذ على القبر مسجداً

﴿قوله لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ التحريم صرح به العيني. ﴿قوله زائرات القبور﴾ يدل على تحريم زيارة القبور للنساء وهى رواية عن ابي حنيفة والاصح ان الرخصة ثابتة لمن كما في البحر بدليل قوله عليه الصلوة والسلام (كنت هيئكم عن زيارة القبور ألا فزروها)، رواه ابن ماجه، (١) وروى مسلم نحوه، والاصل ان مثل هذه النصوص لا تختص بالرجال بل تعم النساء. وبدليل ما رواه مسلم عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت: (كيف اقول يارسول الله لزيارة القبور، قال: قولى! السلام على اهل الديار - الخ)، (٢) وبدليل ما رواه الترمذى عن عائشة رضى الله تعالى عنها (انها زارت قبر اخيها عبدالرحمن)، والجواب عن حديث الباب انه منسوخ او محمول على من تجزع ولا تصبر ولا تذكر، وقال الخياط الرملى ان كان للاعتبار والترحم من غير بكاء والتبرك بزيارة القبور الصالحين فلا بأس اذا كن عجائز ويكره اذا كن شواب كحضور الجماعة في المساجد، انتهى، فخص الرخصة بالعجائز دون الشواب، قلت وفي عصرنا ينبى ان يفق بمنعهم مطلقا كما افق المتأخرون بمنع حضورهن الجماعة مطلقا ولو عجزوا لفساد الزمان، ولان الغالب من امرهن الجزع والبكاء ورفع الصوت وكشف العورة كما لا يخفى فالاصل المنع مطلقا سدا للباب. ﴿قوله والمتخذين عليها المساجد﴾ روى البخارى عن عائشة

١ - رواه ابن ماجه في كتاب ما جاء في الجنائز، باب ما جاء في زيارة القبور، ورواه احمد في مسند المكثرين من الصحابة، باب مسند عبدالله ابن مسعود رضى الله تعالى عنه.

٢ - رواه مسلم في كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لاهلها، ورواه النسائي في الجنائز، وابن ماجه في ما جاء في الجنائز.



رضى الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال في مرضه الذي مات فيه لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبياءهم مساجد)، (١) قال البيضاوى لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الانبياء تعظيمًا لشأنهم ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلوة نحوها واتخذوها اوثانًا لعنهم النبي صلى الله عليه وسلم ومنع المسلمين عن مثل ذلك فأما من اتخذ مسجدًا في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا للتعظيم له ولا للتوجه اليه فلا يدخل في الوعيد المذكور، انتهى، وكلام الحافظ: التوربشتى الحنفى يؤمى الى عموم النهى أما لشرك جلى ان قصد التعظيم او لشرك خفى ان قصد نفس التوجه او لاجل التشبه ان لم يقصدهما وفي الثالث النهى يكون سداً للذرائع، قلت واما قوله تعالى (وَقَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا) ، فأريد منه البناء على قرب الغار و مدخله، وكذا ذكر فيه ماهو من شرائع من قبلنا وقد انكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

اعلم ان النهى لا يختص بالمساجد لعموم حديث ابى داؤد (هى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخصص القبر وان يقعد عليه وان يبنى عليه)، (٢) وفي البدائع كره ابو حنيفة البناء على القبر، وفي الهندية يكره ان يبنى على القبر مسجدًا او غيره، وفي شرح المنية وعن ابى حنيفة يكره ان يبنى عليه بناء من بيت او قبر او نحو ذلك، انتهى، قلت ويخص منه البناء على قبره صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم توفي في بيت عائشة، وروى الترمذى عن عائشة، (قال ابوبكر سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً قال ما قبض الله نبيًا الا في الموضع الذى يجب ان يدفن فيه)، (٣) فوفاته في بيته تقرير البناء فوقه، وقال الطحاوى ويستثنى مقابر الانبياء فلا تكره الصلوة فيها مطلقاً منبوذة كانت اولاً، بعد ان لا يكون القبر في جهة القبلة لانهم احياء

١ \_ رواه البخارى في كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي وابوبكر وعمر ..... ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب النهى عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور.

٢ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الجنائز، باب في البناء على القبر، ولفظه (نهى أن يقعد على القبر وأن يقصص ويبنى عليه) ورواه مسلم في كتاب الجنائز، باب النهى عن تخصيص القبر والبناء عليه، ورواه الترمذى في كتاب الجنائز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كراهية تخصيص القبور والكتابة عليها، ورواه النسائى في كتاب الجنائز، باب الزيادة على القبر، ورواه احمد في باقى مسند الانصار، باب حديث ام سلمة رضى الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم.

٣ \_ رواه الترمذى في كتاب الجنائز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب آخر. وانفرد به الترمذى.



في قبورهم، ألا ترى ان مرقد اسماعيل في الحجر تحت الميزاب وان بين الحجر الاسود وزمزم قبور سبعين نبياً ثم ذلك المسجد افضل ما يتحرى للصلاة بخلاف مقابر غيرهم، انتهى، قلت والظاهر انه لافرق بين قبور الانبياء وقبور غيرهم في حكم الصلاة وفي حكم بناء المساجد عليها كما لا يخفى على من راجع الى كتب الفتاوى. ﴿قوله وَالسُّرُجُ﴾ قال في مجمع البحار هي الاسراج لانه تضيء مال بلانفع واحترازاً عن تعظيم القبور كاتخاذها مساجد، انتهى، وفي كراهية الهندية واخراج الشموع الى رأس القبور في الليالي الاولى بدعة وقلت واما الاسراج لادخال الميت القبر او لاجل الزائرين فلا يدخل في النهي، نعم الاسراج للتقرب الى الاولياء من الافعال الشركية.

### بَاب مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ

﴿قوله كُنَّا نَنَامُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ حكى التتوي النوم في المسجد عن اصحاب الصفة وعن العريين وعن علي وعن صفوان ابن امية وصاحبة الوشاح وقال وجماعات آخريين من الصحابة وذكر الطبري عن الحسن قال رثيت عثمان بن عفان نائماً فيه وليس حوله احد وهو امير المؤمنين، وقال الحافظ روى عن ابن عباس كراهيته الا لمن يريد الصلاة وعن ابن مسعود مطلقاً وفي المعارف ثبت عن ابي ذر في مسند الدارمي قال اتاني النبي صلى الله عليه وسلم وانا نائم في المسجد فضربني برجله، فقلت يا نبي الله غلب عيني النوم، وهذا يؤمنى الى ان النبي صلى الله عليه وسلم كرهه فاعتذر اليه ابوذر رضى الله تعالى عنه. والمذاهب في الباب ان الشافعي ذهب الى الجواز مطلقاً من غير كراهة، وذهب مالك واحمد الى الكراهة لمن له منزل، وذهب الحنفية الى الكراهة الا لمسافر ومعتكف، وحديث الباب والآثار المذكورة تؤيد مذهب الشافعي، ونؤولها على انهم نؤوا الاعتكاف او كانوا مسافرين او دخلوا للصلاة دون النوم، وفيه انه روى البخارى رحمه الله وغيره (ان ابن عمر كان ينام وهو شاب اعزب لا اهل له في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم)، (١) اللهم الا ان يقال انه لم يكن له مسكن الا مسكن عمر، فكان كالمسافر الغريب.

١ - رواه البخارى في كتاب الصلاة، باب نوم الرجال في المسجد، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فقه فضائل عبدالله ابن عمر رضى الله تعالى عنه ورواه الترمذى في كتاب الصلاة، باب ما جاء في النوم في المسجد، ورواه النسائي في كتاب المساجد، باب النوم في المسجد، ورواه احمد في مسند المكثريين من الصحابة.



## بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَأَنْشَادِ الضَّالَّةِ وَالشَّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ

جاز عقد النكاح في المساجد لما رواه الترمذى مرفوعاً (اعلنوا هذا النكاح واجعلوه لـ المساجد)، (١) وكذا جاز البيع والشراء في المسجد للمعتكف من غير ان يحضر المبيع وهذا اذا احتاج اليه لنفسه او عياله فلو لتجارة كره، ونقل الحموى عن البرجندى ان احضار الثمن والمبيع الذى يدخل المسجد جائز، وكذا نقل الحموى عن التمرتاشى ان الاصح ان المعتكف لا يفسوأل المسجد بل يخرج منه لاجراج الريح وكذا في كراهية الهندية. ﴿قوله عَنْ ثَنَاشِدِ الْأَشْعَارِ﴾ اى اذا كان فيها ما ينكر شرعاً، بخلاف ما اذا كان فيها ما يحسن شرعاً فان تناسدها طاعة اذا لم يكن في وقت الصلوة وبخلاف اذا كان فيها ما يباح شرعاً فان تناسدها كالتكلم بكلام الدنيا.

**فائدة :** اختلف الفقهاء فاطلق بعضهم كصاحب النهر وغيره منع كلام الدنيا اى الكلام المباح في المسجد وقيد في الظهيرية المنع بان يجلس في المسجد لاجل الكلام، وقيد صاحب البحر بما اذا دخل المسجد لإرادة الكلام فيه، والتقيد اوجه وبه يتوافق الاحاديث، قال الطحاوى في اطلاق المنع حرج شديد، وفي ما رواه الترمذى عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً (واذا رأيتم من ينشد فيه ضالة فقولوا لا رة الله عليكم)، (٢) ورد النهى عن نشد الضالة عبارة بخلاف حديث الباب فانه يدل على النهى، قالوا الانشاد يكون من الواجد، والنشد يكون من المالك، وفيما رواه عبدالرزاق عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جنبوا مساجدكم عن صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع اصواتكم واقامة حدودكم وسل سيفكم واتخذوا على ابوابها المظاهر وجروها في الجمع، دليل على كراهية تعليم الصبيان في المساجد سواء كان باجر او كان حسبة لله، قال ابن الهمام انه يكره التعليم ان لم تكن ضرورة لان نفس التعليم ومراجعة الاطفال لا يخلو عما يكره في المسجد. ﴿قوله وَأَنْ يَتَحَلَّقَ النَّاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ﴾ قال التوريشقى النهى يحتمل الوجهين احدهما ان تلك الهيئة تخالف اجتماع

١ \_ رواه الترمذى في كتاب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في اعلان النكاح.

٢ \_ رواه الترمذى في كتاب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب النهى عن البيع في المسجد، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب النهى عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع، ورواه ابو داود في كتاب الصلوة، باب في كراهية انشاد الضالة في المسجد.



المصلين، والثاني ان الاجتماع للخطبة خطب جليل لا يسمع لمن حضرها ان يهتم بما سواها حتى يفرغ وتخلق الناس قبل الصلوة موهم للغفلة عن الامر الذي ندبوا اليه، انتهى، ﴿قوله وَقَدْ سَمِعَ شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو﴾ اعلم ان تمام النسب هكذا عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عبد الله وابوه صحابيان، ومحمد تابعي وقد سمع شعيب من عبد الله صرح به البخاري في تاريخه واحمد، وقيل ان محمد مات في حياة ابيه وان اياه كفل شعيباً ورباه، وقال النووي في المجموع وعمرو وشعيب ومحمد ثقات وثبت سماع شعيب من محمد ومن عبد الله هذا هو الصواب الذي قاله المحققون والجماهير، وذكر ابو حاتم وابن حبان ان شعيباً لم يلق عبد الله وابطل الدارقطني وغيره ذلك، انتهى، وفي التهذيب عمرو بن شعيب ضعفه ناس مطلقاً وثقه الجمهور وضعفه بعضهم روايته عن ابيه عن جده انتهى، وبالجمله ان أريد في قوله عن جده جده الادنى وهو محمد فتكون الرواية مرسلة و ان أريد الجد الأعلى وهو عبد الله فتكون الرواية منقطعة عند من قال ان شعيباً لم يسمع من عبد الله لكنه يروى عن الصادقة صحيفة عبد الله بن عمرو وجادة، ومتصلة عند من ادعى سماعه منه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى

﴿قوله هُوَ هَذَا يَعْنِي مَسْجِدَهُ﴾ قال الحافظ ابن حجر ان الجمهور على ان المراد بقوله تعالى لمسجد أسس على التقوى، مسجد قباء وهو ظاهر الآية، واجاب عن حديث الباب بأن الحق ان كلا منهما اسس على التقوى، فالسر في جوابه صلى الله عليه وسلم بأن المسجد الذي اسس على التقوى مسجده ودفع توهم ان ذلك خاص بمسجد قباء، وقيل في الجواب ان المراد في الآية هو مسجد قباء ولما كان مسجده صلى الله عليه وسلم في حكمه بل اولى ناسب ان يدخله في حكم الآية، وقيل ان جوابه صلى الله عليه وسلم من قبيل القول بالموجب وهو ان ثبت صفة لشئ كانت ثابتة لشئ آخر على ان ذلك احق بها. ﴿قوله وَفِي ذَلِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ﴾ اى في مسجد قباء.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ

﴿قوله أُسَيْدُ بْنُ ظَهْرٍ﴾ كلاهما بالتصغير ولهما صيغة. ﴿قوله كَعْمَرَةَ﴾ اى كان له كاجر المعتمر الى بيت الله كما في رواية الطبراني. ﴿قوله حَدِيثُ أُسَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ وقال الذهبي هذا حديث منكر روى عنه عبد الحميد بن جعفر فقط، انتهى، قلنا : عبد الحميد بن جعفر هذا من رجال مسلم فكيف يكون تفرد بروايته دليل الانكار، على ان له شواهد كثيرة صحيحة



وحسنة مذكورة في تفسير ابن كثير، اللهم إلا أن يقال أنه أراد بالمنكر الشاذ. ﴿قوله وأبو الأبرد اسمه زياد﴾ وهكذا قال الحافظ في التقريب ولكن رجح في التهذيب أنه لا يعرف اسمه وذكر أن ما في الترمذي أن اسمه زياد وهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي آيِ الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ

﴿قوله خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ﴾ وما رواه ابن ماجة عن انس مرفوعاً (وصلوته في مسجدي هذا بخمسين الف صلاة)، (١) فحديث ضعيف في اسناده ابوالخطاب الدمشقي وهو مجهول لا يعرف حاله ومعارض بما هو أقوى منه. ﴿قوله إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ هذا الاستثناء يحتمل المساواة لمسجد المدينة والافضلية والمفضولية كما في العيني والمختار عند الجمهور الثاني لما رواه احمد وغيره (وصلوة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في هذا)، (٢) ولما رواه ابن ماجة (وصلوة في المسجد الحرام افضل من مائة الف صلاة فيما سواه)، (٣) وقال مالك ابن انس ان المسجد النبوي افضل من المسجد الحرام واحتج بحديث انس عن النبي صلى الله عليه وسلم (اللهم اجعل بالمدينة ضعفى ما جعلت بمكة من البركة) رواه البخارى ومسلم، (٤) وبحديث عمر موقوفاً فالصلوة في مسجده صلى الله عليه وسلم يضاعف على صلاة في المسجد الحرام فيكون مائتي الف صلاة في غيره، ذكره في العمدة والشفاء، ولا يبعد أن يجاب عن الحديث المرفوع بأن المراد من البركة، البركة في الثمرات والارزاق، وعن الحديث الموقوف بأن هذا رأيه المعارض ظاهراً بالروايات المرفوعة.

**فائدة ١:** قال مالك بن انس ان البقعة التي فيها جسد النبي صلى الله عليه وسلم افضل من كل شئ حتى الكرسي والعرش، ثم الكعبة وبه قالت الحنفية ايضاً ويستأنس لذلك بما رواه الحاكم في مستدركه من حديث ( أن كل نفس تدفن في التربة التي خلقت منها).

**فائدة ٢:** اعلم ان حكم الفضيلة والمضاعفة لا يقتصر على ما كان في عهده صلى الله عليه وسلم في المسجد الحرام اتفاقاً واختلفوا فيه في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم قال النووي

١ \_ رواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء في فضل الصلوة في المسجد الحرام ومسجد....

٢ \_ رواه احمد في اول مسند المدنيين اجمعين، باب حديث عبدالله ابن زبير بن العوام رضى الله تعالى عنهما.

٣ \_ رواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء في فضل الصلوة في المسجد الحرام ومسجد....

٤ \_ رواه البخارى في كتاب الحج، باب المدينة تنفى الحبث، ورواه مسلم في كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء

النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان .....



بالاقتصار عليه، واختار العيني عدم الاقتصار عليه ويؤيده ما ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً (لو مد مسجدي هذا الى صنعاء كان مسجدي)، وكذا الاهتمام سلفاً وخلفاً بالصف الاول يرجحه واذا اجتمع الاسم والاشارة فالاعتبار للاسم كما في العيني وغيره.

**فائدة ٣ :** اختار الطحاوي ان هذه المضاعفة تختص بالفرض ويؤيده حديث (صلوة المرء في بيته افضل من صلوته في مسجدي هذا الا المكتوبة)، رواه الترمذي وابوداؤد، (١) واختار بعض المالكية انها تعم الفرض والنفل. «قوله لا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ» كنى بشد الرحال عن السفر لانه لازمه وخرج ذكرها مخرج الغالب، ويؤيده قوله في بعض طرقه (انما يسافر الى ثلاثة مساجد)، (٢) اخرج مسلم، والخصر بالنسبة الى المساجد دون مطلق المواضع بدليل ما رواه احمد (لا ينبغي للمصلي ان يشد رحاله الى مسجد يتغى فيه الصلوة غير المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجدي هذا)، (٣) وبدليل ما اجمعوا عليه من جواز المسافرة الى المدارس والاسواق والبلاد القاصية ولم يجعلوا حديث الباب معارضاً بروايات أخرى ولم يشتغلوا بالجواب عن المعارضة وبالجمل ان حديث الباب ساكت عن حكم المسافرة الى زيارة القبور والى المدارس فلا حجة فيه للمانعين عن المسافرة لزيارة القبور مثل ابي محمد الجويني والد امام الحرمين وابن تيمية وكان ابن تيمية يفتي **بأن شد الرحال** الى قبور الانبياء حرام ويصرح بقبر الخليل وقبر النبي صلى الله عليه وسلم وقال يسافر الى مسجده صلى الله عليه وسلم ثم اذا بلغ المدينة وصلى في المسجد فيستحب له ان يزور قبره صلى الله عليه وسلم، قلت يلزم عليه ان يكون شد الرحال الى لقاءه صلى الله عليه وسلم دون الصلوة في مسجده صلى الله عليه وسلم فافهم. فانقيل الخصم بالنسبة الى مطلق المواضع بدليل انكار ابي بصرة الغفاري على ابي هريرة رضي الله تعالى عنهما كما في مسند احمد والبخاري والطبراني الكبير والوسط من رواية عمر بن عبد الرحمن انه قال (لقي

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب صلوة الرجل التطوع في بيته، ورواه البخاري في كتاب الآذان وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة وغيره، ورواه مسلم في كتاب الحج، باب فضل الصلوة بمسجدي مكة والمدينة، ورواه الترمذي في كتاب الصلوة، باب ما جاء في اى المساجد افضل.

٢ - رواه مسلم في كتاب الحج، باب لاتشدوا الرحال الا الى ثلاثة مساجد، ورواه البخاري في كتاب الجمعة، باب فضل الصلوة في مسجد مكة والمدينة

٣ - رواه احمد في كتاب باقى مسند الكثيرين، باب مسند ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه.



ابو بصرة الغفاري ابا هريرة وهو جاء من الطور فقال من اين اقبلت؟ قال من الطور، صليت فيه، قال لو ادركتك قبل ان ترتحل ما ارتحلت، اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تشدوا الرحال الا الى ثلاثة مساجد، (١) قال العيني ورجال اسناده ثقات. وقال الحافظ ابن حجر دل على انه يرى حمل الحديث على عمومته ووافقه ابو هريرة، قلنا: اولاً ان الحجة هي رواية الراوي لا رأيه لاسيماً اذا كان رأيه معارضاً بالحديث، وثانياً ان ابا بصرة رضى الله تعالى عنهما انكر على المسافرة للصلوة الى غير المساجد الثلاثة وبه نأخذ، وما رواه احمد صريح في ان المنهي هو شد الرحال لا ابتغاء الصلوة، واختلفوا في ان النهي عن المسافرة هي تحريم او هي تنزيه، فقال ابن تيمية واتباعه انه هي تحريم لان الاصل في النهي التحريم، وقال الجمهور بالتنزيه وهو الراجح بدليل ان الراوي حملة على التنزيه ولذا سافر الى الطور، وبدليل ما رواه احمد (لا ينبغي للمصلي - الحديث) لان كلمة لا ينبغي وان كانت تطلق عند الاستحالة كما في قوله تعالى (وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ لَدًا) وعند التحريم كما في قوله صلى الله عليه وسلم في لباس الحرير (لا ينبغي هذا للمتقين) لكن الظاهر المتبادر عنها عدم اللياقة وعدم التحريم، وبدليل ان الائمة الاربعة وسائر الامة حملوها على التنزيه الا من شد وعسر وبشع، والفقهاء اعلم بمعاني الاحاديث.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ

﴿قوله إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ﴾ وفي رواية للبخاري (اذا سمعتم الاقامة) فاذا هي عن الاسراع من يخاف فوت التكبيرة الاولى فكان من يتحقق ادراك الصلوة كلها اولى بالنهي، صرح عليه الحافظ. ﴿قوله فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ﴾ واما قوله تعالى (فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) فأريد منه المشي اجماعاً. ﴿قوله وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ﴾ منصوب على الاغراء، او مرفوع على الابتداء، قال التوروي هي الثاني في الحركات واجتناب العبث، والوقار في الهيئة كغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات، وقال عياض والقرطبي هو بمعنى السكينة. ﴿قوله فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا﴾ قال امام الائمة ابو حنيفة رحمه الله بان ما ادركه المسبوق مع الامام آخر صلوته، فقد راعى ترتيب صلوة الامام وهي رواية عن احمد، ورواه القاسم عن مالك، وقال الامام الشافعي بأن ما ادركه مع الامام اول صلوته، فقد راعى ترتيب صلوة المأموم وهي رواية أخرى عن مالك واحمد، وقال الامام مالك ان ما ادرك اول صلوته في الافعال فينبى عليها وآخرها في الاقوال فيقضيها، وتمسك الامام الشافعي



ومن وافقه بلفظ (وما فاتكم فاتوا) لأن الإتمام هو اكمال بقية الشيء، وحجّتنا لفظ (وما فاتكم فاتوا) لأن الظاهر من لفظ القضاء ولفظ الفوات ان المسبوق قد ذهب عنه أول الصلوة، ويؤيدنا ما رواه ابوداؤد في باب كيف الاذان، ان الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يصلون ما سبقوا به أولاً ثم يصلون ما ادركوه مع النبي صلى الله عليه وسلم، وسن لهم معاذ ان يكون المسبوق مصلياً مع الامام أولاً ثم يصلّى ما فاتته وحسن النبي صلى الله عليه وسلم سنة معاذ، فانه يدل على ان ما كانوا يؤدونه بعد فراغ الامام ما سبقوا به وفق ما قبل قصة معاذ، وكذا كون الامام متبوعاً لحديث (انما جعل الامام ليؤتم به)، (١) مؤيداً لنا، والجواب عن حجة الامام الشافعي ان الإتمام هو ازالة النقصان سواء كان في أول الشيء او آخره.

اعلم ان امام ابا حنيفة قال ان المسبوق يقضى أول صلوته في حق قراءة وتشهد، وقال الامام محمد انه يقضى أول صلوته في حق قراءة دون تشهد وثمرة الخلاف تظهر في حق من ادرك الركعة الاخيرة مع الامام في غير الثانية فانه اذا قام الى قضاء ما سبق به يتشهد بعد قضاء ركعة عند محمد وبعد قضاء ركعتين عند ابي حنيفة، وفي رد المحتار وظاهر كلامهم اعتماد قول محمد، قلت ويؤيده حديث مسلم انه كان يقرأ التحية على كل ركعتين. ﴿قوله فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى الْإِسْرَاعَ﴾ لما ورد في فضل التكبيرة الاولى من الاحاديث فلعل ذلك النقصان ينجبر بتلك الفضيلة بل يفضل له اجر كثير. ﴿قوله يَهْرُولُ﴾ الهرولة هي بين المشى والعدو كما في النهاية. ﴿قوله وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ الْإِسْرَاعَ﴾ وبه نأخذ لورود النهي الصريح عنه وليس بجنبه امر صريح ولو ثبت امر صريح لكان الاخذ بالنهي اولي. ﴿قوله وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ﴾ يعني قول عبدالرزاق في روايته عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة اصح من قول يزيد بن زريع في روايته عن ابي سلمة عن ابي هريرة وذلك لان سفيان قد تابع عبد الرزاق لكن قال الحافظ في الفتح ان البخاري قد جمعهما في باب المشى الى الجمعة فقال فيه عن سعيد وابي سلمة عن ابي هريرة وكذلك اخرجه مسلم عن الزهري عنهما وذكر الدارقطني الاختلاف فيه عن الزهري وجزم بأنه عنده عنهما جميعاً قال وكان ربما اقتصر على احدهما انتهى كلام الحافظ بحذف يسير.

١ - رواه البخاري في كتاب الاذان، باب انما جعل الامام ليؤتم به وغيره، ورواه مسلم في كتاب الصلوة، باب إتمام المأموم بالإمام.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الْقُعُودِ فِي الْمَسْجِدِ وَانتظار الصلاة من الفضل

لا يخفى ما فيه من الفضل ولكن الناس قهأونوا فيه كما قهأونوا في التكبير الى الجمعة. ﴿قوله في صلاة﴾ اى حكماً وثواباً. ﴿قوله وَلَا تَزَالُ الْمَلَائِكَةُ﴾ اى الحفظة او السّيارة او اعم من ذلك. ﴿قوله مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ﴾ يحتمل الانتظار قبل الصلوة وبعدها وكذا يحتمل ان يراد بالمصلى الموضع الخاص او المكان المعد لذلك، وكذا يحتمل ان يراد منه الانتظار بالقلب خارج المسجد، كما في حديث ابى هريرة في السبعة الذين يظلهم الله في ظله (ورجل قلبه معلق في المساجد) فاولى ان يقال بعموم الاجر لكل من انتظرها، وقال العيني وفي الحديث بيان فضيلة من انتظر الصلوة مطلقاً سواء ثبت في مجلسه ذلك او تحول الى غيره، في رواية للبخارى (مادام في مصلاه الذى صلى فيه)، (١) وظاهرها ان يصلى ثم ينتظر فيه صلوة اخرى بعدها كما يقوله الحافظ. ﴿قوله قَالَ فُسَاءٌ أَوْ ضَرَّاطٌ﴾ اى المراد من الحدث هذا دون الابتداء، والوجه في انقطاع الدعاء تأذى الملائكة فيدخل فيه الكلام المتن كالغيبة بخلاف التخنم وغيره فافهم.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ

لا فرق بين الخمرة والحصير الا ان الخمرة ما كانت صغيرة، وقد ورد اطلاقها على الكبيرة ايضاً في حديث ابى داود، وانما سميت بها لسترها الوجه والكفين اى عن الارض، كما في الفتح وغيره او لان خيوطها مستورة بالسعف كما في النهاية. ﴿قوله يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ﴾ الفرائض والنوافل كلّها تصح عليها وعلى كل بساط بلاكراهة عند الثلاثة، وقال مالك بكراهة السجدة على ما لم يكن مما تنبت الارض دون القيام والقعود، ولا بأس بها اذا كان من حر او برد، ويؤيده ما رواه ابن ابى شيبة عن الاسود واصحابه (انهم كانوا يكرهون ان يصلّوا على الطنافس والقراء والمسوح) (٢) وما روى عن عمر بن عبدالعزيز (انه كان يسجد على التراب) وتمسك الجمهور بما رواه ابوداؤد عن المغيرة بن شعبة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى على الحصير والفرو المدبوغة)، (٣) ويؤيدهم ما رواه ابن ابى شيبة عن جمع من الصحابة والتابعين من جواز

١ \_ رواه البخارى في كتاب الصلوة، باب الحدث في المسجد، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح وفضل المساجد.

٢ \_ رواه ابن ابى شيبة في مصنفه، بحث في الصلاة على المسوح.

٣ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب الصلوة على الحصير. ورواه احمد في مسند المكثرين، باب مسند ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه.



ذلك، وما روى عن الاسود وغيره فمحمول على التزييه، وما روى عن عمر بن عبد العزيز فمحمول على المبالغة في التواضع والخشوع.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ

﴿قوله صَلَّى عَلَى حَصِيرٍ﴾ وروى البخارى عن عائشة رضى الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له حصير يبسطه ويصلى عليه، وما رواه ابن ابى شيبة عن عائشة رضى الله تعالى عنها (لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على الحصير)، فهو شاذ معارض بالاقوى.

**فائدة :** فى الشرح الكبير وغيره صلى على طرف ثوب او بساط ونحوه وطرفه الآخر نجس جازت سواء تحرك احد الطرفين بحركة الآخر او لا وهو الصحيح.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْبُسْطِ

البسط جمع بساط بكسر الباء واما البساط بفتح الباء فهى الارض الواسعة المستوية كذا فى القاموس. ﴿قوله حَتَّىٰ اِنْ كَانَ يَقُولُ﴾ غاية المخالطة اى انتهى مخالطته لاهلنا حتى الصبي يداعبه. ﴿قوله يَا اَبَا عُمَيْرٍ﴾ اسمه حفص ولم يعيش الا قليلاً. ﴿قوله مَا فَعَلَ النَّعِيرُ﴾ طير كالعصفور محمر المنقار واهل المدينة يسمونه البلبل، وفى هذا الحديث دلالة على ان حرم المدينة ليس كحرم مكة حيث جاز فيه اصطيد الطير، وعلى جواز الملاعبة بالطير بخلاف حسبه فى القفص والتعذيب والتحرير، وعلى جواز تكتية من لا ولد له تفاولاً، وعلى تعزية الصبي وعلى جواز الملاعبة والمداعبة به احياناً. ﴿قوله بِسَاطٍ لَّنَا﴾ وهو ما يبسط اى يفرش، وهذا البساط كان حصيراً كما صرح به فى رواية ابى داود وابن ابى شيبة واستدلال الامام الترمذى باللفظ العام واشارة الحديث. ﴿قوله وَالطُّنْفُسَةَ﴾ بساط له خمل رقيق، ﴿قوله وَبِهِ يَقُولُ اَحْمَدُ﴾ وابو حنيفة والشافعى والجمهور.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْحِيطَانِ

وهى تلقى فيها المزابل فهى مظنة عدم جواز الصلوة فيها، وفى جمع القوائد عن ابن عمر سئل عن الحيطان تلقى فيها العذرات قتال اذا ستيت مراراً فصلوا فيها يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم والوجه فيه تبدل الماهية كما فى الدّم اذا صار مسكاً، وفى الخمر اذا صار خلأً وفى النطفة اذا صارت مضغة ولحماً. ﴿قوله يَسْتَحِبُّ الصَّلَاةُ فِي الْحِيطَانِ﴾ الحيطان جمع حائط وهو الجدار او البستان اذا كان عليه حائط وهو المراد ههنا، ووجه الاستحباب اما قصد الخلوة او حلول البركة بالثمار او اكرم صاحب البستان وغير ذلك. ﴿قوله قَدْ ضَعَفَهُ يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ﴾



اي من جهة حفظه بلا اتهامه بكذب ولكن قال مسلم بن ابراهيم كان من خيار التابعين، وقال ابن عدى احاديثه صالحة كذا في المعارف عن التهذيب.

### بَاب مَا جَاءَ فِي سُتْرَةِ الْمُصَلِّي

السترة ما يستر به والمراد ههنا عكازة ونحوها مما يستر به في الجملة وهي مندوبة عند الجمهور وروى الوجوب عن احمد وروى جواز الترك عن مالك واجمعوا على جواز الترك للمأمومين بعد سترة الامام اما لكون الامام سترة لهم كما روى عن مالك في المدونة واما لكون سترته سترة لهم كما هو المحكى عن الائمة الاربعة في المغنى. «قوله مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ» فيه لفات اربع ضم الميم وفتح الخاء و كسرهما، وكل منهما بالتشديد والتخفيف، والمشهور ضم الميم وكسر الخاء مخففة وذكر صاحب فتح القدير ان خلافه خطأ، وهي خشبة آخر الرحل على خلاف قادمته، وفي رواية ابى ذر آخره الرحل وقال ابن العربي انه الصواب، وقدرها ذراع طولاً وهو الرّاجح وقيل ثلثا ذراع، وعرضها وثخنها مقدار المسبحة في المشهور، ولكن جعل صاحب البدائع هذا القول ضعيفاً وقال لا اعتبار بالعرض وقال صاحب البحر وظاهر انه المذهب ويؤيده ما رواه الحاكم وقال على شرط مسلم (انه صلى الله عليه وسلم قال يجزئ من السترة قدر مؤخرة الرحل ولوبدقة شعر)،<sup>١</sup> ولا يجب غرزها لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الراحلة وآخره الرحل سترة، نعم يندب اذا امكن واما اذا لم يمكن الغرز فالوضع متعين اما طولاً وعليه الاكثر واما عرضها وعليه البعض، ومن لم يجد سترة فاكثر المشائخ على انه لا يخط ومال ابن الهمام الى انه يخط خطأ كاهلال والمخرب، وقال السنة اولى بالاتباع مع انه يظهر في الجملة اذا المقصود جمع الخاطر بربط الخيال به كيلا ينتشر، انتهى، قلت: اراد بالسنة ما رواه ابوداؤد (فان لم يكن معه عصا فليخطط خطأ)، (٢) وفي سنده ابو عمرو بن محمد بن حريث وهو مجهول كما في التقريب و اورد ابن الصلاح هذا الحديث مثلاً للمضطرب، وقال الحافظ ولم يصب من زعم انه مضطرب بل حسن، قلت وعلى تقدير تسليم ضعفه يجوز العمل به في الفضائل.

اعلم انه يكفي الستارة المعلقة في سقف مثلاً ومن اراد المرور بين يدي المصلي فيضع شيئاً بين

١ — رواه الحاكم في مستدركه، باب التامين .

٢ — رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب الخط اذا لم يجد عصا، ورواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما يستر المصلي، ورواه احمد في باقى مسند الكثيرين، باب مسند ابى هريرة رضى الله تعالى عنه.



يديه، ثم يمر ويأخذه أو يجعل رجلاً آخر أو دابته بين يديه، وأما إذا ارخى المار ثوباً أو أمسك عصاه بيده بين يدي المصلي ثم يمر فلم يصرحوا به والظاهر مما سبق الكفاية، ثم الموضع الذي يكره المرور فيه ما يقع بصره على المار فيه لو صلى بخشوع أي راميًا بصره إلى موضع سجوده واختاره ابن الهمام ولم يفصل بين الصحراء والمسجد الكبير وهو ما يكون أربعين ذراعاً، والمسجد الصغير وهو ما يكون دون أربعين، ومال شمس الأئمة إلى الفصل بين المسجد الصغير وغيره باطلاق كراهة المرور في المسجد الصغير وباختصاص كراهة المرور بموضع السجود في الصحراء والمسجد الكبير، وقال صاحب الدرر وغيره إن موضع الكراهة هو من قدمه إلى موضع وضع جبهته، وما روى أحمد وأبو داود عن المطلب بن أبي وداعة (أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي مما يلي باب بني سهم والناس يمرّون بين يديه وليس بينهما سترة)، (١) فمحمول على أنهم كانوا يمرّون وراء موضع السجدة أو على أنهم كانوا يطوفون والطواف كالصلوة، ومال بعض المحققين إلى أن النهي عن المرور فيمن يتحرى الصلوة إلى الكعبة إذا غاب عنها دون من يصلي مع المعينة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي

أي هو مكروه تحريمًا وليس بقاطع للصلوة، قال السيوطي المراد بالمرور أن يمر بين يديه عترضًا أما إذا مشى بين يديه ذاهبًا لجهة القبلة فليس داخلًا في الوعيد، والدليل على التحريم حديث الباب لأن المكث أربعين سنة مع أن فيه مقاساة الجوع والبرودة والحرارة والمطر وغير ذلك لا يكون إلا عند عظم الذنب في المرور وكذا يدل عليه ما رواه أبو داود عن يزيد بن عمرو قال (رأيت رجلاً يتبوك مقعدًا فقال مررت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا على حمار وهو يصلي، فقال : اللهم اقطع أثره)، (٢) فما مشيت عليها بعد.

**فائدة :** روى مسلم حديث (أنما أنا بشر أَرْضَى كما يَرْضَى البشر وأغضب كما يغضب البشر فأئماً أحد دعوت عليه من امتي بدعوة ليس لها باهل أن يجعلها له طهوراً وزكاة). (٣)

١ - رواه أبو داود في كتاب المناسك، باب في مكة، ورواه أحمد في كتاب من مسند القبائل، باب حديث مطلب بن أبي وداعة.

٢ - رواه أبو داود في كتاب الصلوة، باب ما يقطع الصلوة، ورواه أحمد في كتاب باقي مسند الانصار، باب احاديث رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وايضاً رواه في كتاب أول مسند المدنيين اجمعين.

٣ - رواه مسلم في كتاب البر والصلّة والآداب، باب من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك... ، وانفرد به مسلم.



﴿قوله عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ﴾ ارسل زيد بسراً  
سعيد الى ابي جهيم كما صرح به في رواية البخارى، وقدر رواه ابن عيينة عن ابي النضر مقلوباً  
عكس هذا عند البزار فجعل المرسل ابا جهيم والمرسل اليه زيد بن خالد وفي روايته جزم بكون  
اربعين خريفاً حيث وقع فيها (لكان ان يقف اربعين خريفاً)، فقليل رواية ابن عيينة مقلوبة وخطأ،  
وقال ابن القطان ارسل ابوجهيم بسراً الى زيد وارسل زيد بسراً الى ابي جهيم ليستثبت كل  
واحد ما عند الآخر. ﴿قوله أَنَّ يَقِفَ أَرْبَعِينَ﴾ ووقع في رواية ابن ماجه وابن حبان مائة عام،  
والقصد هو التغليظ دون التحديد فاندفع التعارض وجنح الطحاوى الى ان التقيد بالمائة وقع بعد  
التقيد بالاربعين. ﴿قوله خَيْرٌ لَهُ﴾ بالرفع على انه اسم كان، وقيل اسم كان ضمير الشأن والجملة  
خبرها، ووقع في رواية الصحيح بالنصب على انه خبر كان. ﴿قوله قَالَ أَبُو النَّضْرِ لَا أَذْرِي﴾ اى  
فى ما اذا كان المرسل اليه ابا جهيم.

### بَاب مَا جَاءَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ

ورد فيه حديث ابي سعيد عند ابي داود، وهو مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعى وهى  
الرواية المشهورة عن احمد. ﴿قوله كُنْتُ رَدِيفَ الْفَضْلِ﴾ وهو اكبر اولاد عباس. ﴿قوله يُصَلِّي  
بَأَصْحَابِهِ بِمَنْىَ﴾ وفي صحيح مسلم من رواية معمر عن الزهرى، وذلك فى حجة الوداع او  
الفتح، وقال الحافظ فى الفتح وهذا الشك من معمر لا يعول عليه والحق ان ذلك كان فى حجة  
الوداع، زاد فى رواية الشيخين الى غير جدار، وفى رواية البزار ليس شئ يستتره، وظاهرها انه لم  
تكن هناك ستره واليه ميلان البيهقى وهو المروى عن الشافعى وميلان الامام البخارى الى انه  
كانت هناك ستره اخذاً مما هو المألوف والمعروف من عادته صلى الله عليه وسلم فتكون كلمة غير  
صفة لمقدر اى يصلى الى شئ مغاير عن الجدار وتكون رواية البزار محمولة على النقل بالمعنى.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ

قال به احمد فى رواية كما فى المعنى واهل الظاهر. ﴿قوله أَبَا ذَرٍّ﴾ اسمه جندب بن جنادة  
الغفارى اسلم قديماً وتأخر هجرته فلم يشهد بدرأ. ﴿قوله كَأَخِرَةِ الرَّحْلِ أَوْ كَوَاسِطَةِ الرَّحْلِ﴾  
قال فى الصراح واسطة الكور (يش بالان) قال العراقى يحتمل ان يراد بها وسطه ويحتمل ان يراد  
مقدمه ويحتمل ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ذلك جميعاً ويحتمل انه شك من بعض رواة اسناد  
المصنف فان ذكر واسطة الرحل تفرد به المصنف. ﴿قوله قَطَعَ صَلَاتُهُ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ وَالْمَرْأَةُ



وَالْحِمَارُ» أوله الجمهور بان المراد به قطع الحضور لئلا يعارض بما رواه ابوداؤد عن ابى سعيد رضى الله تعالى عنه قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلوة شيء)،<sup>١</sup> وبما رواه مسلم والبخارى عن عائشة رضى الله تعالى عنها من نومها بين يدى النبی صلى الله عليه وسلم واعتراضها كاعتراض الجنابة وهو فى الصلوة، فاذا كان الاعتراض غير قاطع فيكون المرور غير قاطع بطريق اولی. وبما رواه المصنف عن ابن عباس فمرت بين ايديهم فلم تقطع صلواتهم، ومال الطحاوى الى ان احاديث القطع منسوخة. «قوله الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ» وفى حديث ابى نعيم فى الحلية (النساء حباله الشيطان)،<sup>٢</sup> وفى البخارى ومسلم (اذا سمعتم فهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان الرجيم فانه رأى شيطانا)،<sup>٣</sup> فلكل من الثلاثة نحو علاقة بالشيطان الرجيم وكل منها حسی فالانسان يقدر على دفعه، واخرج ابو الشيخ عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما (كل شيء يسبح له الا الحمار والكلب)، وكذا الكلب الاسود مظنة الايذاء والمرء مظنة الشهوة والحمار مظنة اللعب والمزاحمة. «قوله قَالَ أَحْمَدُ الَّذِي لَا أَشْكُ فِيهِ أَنَّ الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ» لانه لم يرد فى حقه حديث خاص يدل على عدم القطع بخلاف المرء والحمار، وحكى ابن حزم عن احمد انه قال بقطع الثلاثة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ

اعلم انه تستحب الصلوة فى ثلاثة اثار الرداء والازار والعمامة او القميص والسراويل والعمامة صرح به فى البحر وغيره ولا تكره فى ثوب واحد اذا اشتمل به جميع بدنه كازار الميت كما صرح به فى الشرح الكبير، ولعل مراده نفى كراهة التحريم فلا يرد ما ذكر فى الغرائب: رجل صلى مع قلنسوة وليس فوقها عمامة او شئ آخر يكره وما ذكره الفردوس الديلمى عن جابر ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة، وبالجمله ان ترك العمامة ترك الاولى، نعم جاز ترك ما لا يكون مطلوباً شرعاً عند مصلحة العوام، وقال احمد تكره الصلوة فى ثوب واحد لمن كان قادراً على ثوبين كما فى عمدة القارى، وكذا تفسد الصلوة عنده بكشف المنكبين جميعاً اذا

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب من قال لا يقطع الصلوة شيء. ورواه البخارى فى كتاب الصلوة، باب من قال لا يقطع الصلوة شيء، ورواه مسلم فى كتاب الصلوة، باب الاعتراض بين يدى المصلی.

٢ - رواه فى كتاب الزهد لابن ابى عاصم، بحث بقیة زهد عيسى عليه السلام .

٣ - رواه البخارى فى كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، ورواه مسلم فى كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب الدعاء عند صياح الديك.



كان الثوب واسعاً كما فى المعنى. ﴿قوله مُشْتَمِلًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ﴾ الاشتمال والالتحاف والتوشح والمخالفة بين الطرفين الفاظ متصادقة واردة فى طرق حديث الباب والحكمة فى الاشتمال ان لا ينظر الى عورة نفسه وان كان غير مفسد للصلاة فى الراجح، وان لا يسقط اذا ركع واذا سجد، وفى رواية كان رجال يصلون مع النبى صلى الله عليه وسلم عاقدى ازرهم على اعناقهم، و ورد فى رواية الامر بالاتزار، والجمع بين هذه الروايات ان يتوشح اذا كان اوسع، ويعقده على القفا اذا كان وسيعاً والّا يتزر. ﴿قوله قَالُوا لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ﴾ قال الحافظ فى الفتح كان الخلاف فى منع جواز الصلاة قديماً ثم استقر الامر على الجواز.

### بَاب مَا جَاءَ فِي ابْتِدَاءِ الْقِبْلَةِ

اى كيف ومتى فرض التوجه الى القبلة فى الصلاة بعد الهجرة الى المدينة المنورة، والقبلة اسم للحالة التى عليها المقابل، ثم صار فى العرف علماً للمكان الذى يتوجه اليه المصلى، ﴿لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ﴾ كان قدومه يوم الاثنين لاثنتى عشرة خلت من ربيع الاول حين اشتداد الضحاء ونزل فى قباء اياماً ثم دخل المدينة المنورة يوم الجمعة وصلى الجمعة لى بنى سالم وكانت اول جمعة صليها. ﴿قوله صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ﴾ اما مصدر ميمى كالمراجع و اما اسم مكان من القدس، وجاء المقدس بوزن صيغة المفعول من التفعيل وبصيغة اسم الفاعل منه، اعلم انه صلى الله عليه وسلم اما كان يصلى الى البيت بمكة ثم حول الى القدس فصلى اليه فى مكة ثلاث حجج كما رواه الطبرانى، واما كان يصلى بمكة الى بيت المقدس والكعبة بين يديه كما روى احمد والطبرانى عن ابن عباس قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه)، (١) فان قيل : قد ورد فى رواية الامام الشافعى (امنى جبرئيل عليه السلام عند باب البيت)، (٢) والباب فى جانب المشرق فكيف يمكن توسط البيت، قلنا : كان الاسراء بعد ما نبى بخمسة اعوام كما ذكره السهيلي فلعل التوسط كان بعد الاسراء او كان التوسط استحباباً كتوسط مقام ابراهيم عند ركعتى الطواف واما كان يصلى فى مكة الى بيت المقدس فقط كما هو رأى بعض اهل العلم، ويرد عليه ما رواه الطبرانى، واما كان يصلى الى الكعبة ثم نسخت عند مقدم المدينة ويرد عليه ما رواه احمد والطبرانى، ثم اختلفوا فى ان الصلاة

١ \_ رواه الطبرانى فى معجمه، بحث ما اسند عبد الله ابن عباس رضى الله تعالى عنهما .

٢ \_ رواه الامام الشافعى فى مسندهو باب ومن كتاب استقبال القبلة فى الصلاة .



الى الكعبة كانت بالوحى او كانت بالاباحة الاصلية السابقة وبما يرضاه طبعاً لكونها قبله ابراهيم وبنى اسماعيل، والظاهر انه كان يصلى الى الكعبة لكونها قبله ابراهيم وقبله بنى اسماعيل وقريش ثم نزل الامر باستقبال القدس فكان يصلى نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه ثلاث حجج، ثم لم يكن استقبالهما معاً بعد الهجرة فصلّى الى القدس فقط ثم نسخ ذلك بالتشريع الى استقبال الكعبة فكان النسخ مرة، وقيل ان استقباله بمكة انما كان الى الكعبة بالسنة ثم نسخ بعد الهجرة لما هاجر ثم نسخت هذه السنة بالقرآن فكان النسخ مرتين ولاضير فيه. ﴿قوله سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ شَهْرًا﴾ قال الحافظ جميع الروايات تسع وخمس منها شواذ، واربع منها صحيحة وهى رواية الشك ورواية الجزم بستة عشر، ورواية الجزم بسبعة عشر، ورواية سبعة عشر شهراً وثلاثة ايام، قلت وهى رواية ابن حبان وهى مبنية على ان التحويل كان فى نصف شعبان وهو قول محمد بن حبيب وجزم به التوى فى الروضة ورجح فى شرح مسلم رواية ستة عشر شهراً، والتحقيق ان المسلمين صلّوا الى بيت المقدس ستة عشر شهراً وثلاثة ايام وكان التحويل فى نصف رجب من السنة الثانية وبه جزم الجمهور، وقالوا وجه الجمع ان من اخذ من شهر القدوم وشهر التحويل شهراً والقى الايام الزائدة جزم بستة عشر، ومن عدّها معاً جزم بسبعة عشر ومن تردد فى ذلك شك، ويمكن ان يكون التردد بناء على التردد فى كون التحويل فى نصف رجب او فى نصف شعبان. ﴿قوله وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ﴾ لانها قبله ابراهيم عليه السلام. ﴿قوله قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ اى خارج الصلوة او فى الصلوة قبل النهى او لاجل المصلحة، اعلم ان امر التحويل قيل كان خارج الصلوة وقيل كان فى اثناء صلوة الظهر وهو قول الجمهور، ثم قيل كان فى المسجد النبوى كما فى رواية ابن سعد وقيل كان فى مسجد بنى سلمة، قال الواقدي هو اثبت عندنا ويسمى مسجد ذى القبلتين، وفى السّعاية ان مسجد بنى حارثة اليوم يسمى بمسجد ذى القبلتين لما سيأتى. ﴿قوله فَصَلَّى رَجُلٌ مَعَهُ الْعَصْرُ﴾ الراجع انه عباد بن بشر. ﴿قوله عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ﴾ اى اهل مسجد بنى حارثة مسجد بنى زريق. ﴿قوله وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ﴾ واما اهل قباء فاتاهم عباد بن بشر او غيره وهم يصلون الفجر. ﴿قوله فَأَنحَرَفُوا وَهُمْ رُكُوعٌ﴾ قيل كيف تركوا القطعى بخبر الواحد، قلنا : هذا خبر الواحد المحتف بالقرائن وهو يفيد اليقين، فانقل : هذا عمل كثير، قلنا : ان العمل الكثير لم يحرم حينئذٍ ويحتمل ان يكون مفتقراً لاجل المصلحة او ان تقع الخطوات غير متوالية، فانقل : التعلم ممن هو خارج عن الصلوة مفسد لها، قلنا : كان كلام الناس مباحاً حينئذٍ، او بنوا امرهم على



التحرى بعد الاخبار، او أنهم امتثلوا في الحقيقة امر الشارع لا امر الخارج.

## بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ

اى يفرض اصابة جهة الكعبة دون اصابة غيرها. ﴿قوله مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ﴾ اى جهة الجنوب قبله اهل المدينة ومن على سمتها كما روى ذلك عن مالك واحمد والعيثي والزيلي وغيرهم، ومثل هذه السعة في جميع الجهات اجماعاً وقدّر تلك السعة في الجهة بقدر ربع الدائرة واذن يتحمل الانحراف في الجهة عن الكعبة نفسها نحو خمس واربعين درجة كما حققه الغزالي، ونظراً الى تعريف الفقهاء الجهة قدر قوس الانحراف باثنين وسبعين درجة، فاذا كان قدر الانحراف المتحمل ستاً وثلاثين درجة. ﴿قوله إِذَا اسْتَقْبَلَتِ الْقِبْلَةَ﴾ اى الكعبة، اما بيان لاذن جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك، واما بيان محمل الحديث الجارى على الالسنة. ﴿قوله وَ قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ هَذَا لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ وَاخْتَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ التَّيَّاسَرَ لِأَهْلِ مَرَوْ﴾ مرو بلد بخراسان وهو بلد عبدالله بن المبارك، والنسبة اليه مروزي على خلاف القياس، وظاهر كلام ابن المبارك مشكل فان قبله اهل المشرق في المغرب، فلعله اراد من المشرق المشرق الشمالى، اى اراد قبله بلاده وهى في المشرق الشمالى من مكة، فاهل بلاده اذا استقبلوا الى ما بين مشرق الشتاء ومغرب الصيف فقد صلّوا الى جهة الكعبة وهذا هو المراد من التياسر اى الميلان الى جهة اليسار.

**فائدة :** لا بُدَّ من ابداء الفرق بين سمت مكة وسمت الكعبة فان علماء الهيئة بينوا قواعد اخراج الاول دون الثانى، نعم صرح اهل الفن بان الشمس عند الاستواء بمكة تكون فوق عين الكعبة في يومين (٢٩ مايو - ٢٩ مئ) و (١٥ يوليو - ١٥ جولائى) ولا يكون للاشياء ظل حينئذٍ، والتفاوت بين مكة وبلدة بشاور ساعتان واربع دقائق، ففي بلدة بشاور اذا مضى بعد الاستواء ساعتان واربع دقائق في ذلك اليومين يكون ظل الاشياء مسامتا لعين الكعبة حتى لو امتد الى القبلة لمز على عين الكعبة.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ فِي الْغَيْمِ

اى لا اعادة عليه وهو قول ابى حنيفة واحمد ومالك والشافعى في احد قوليه وصح التنوي قول الاعداء، وذكر القرطبي انه يستحبّ الاعداء عند مالك في الوقت. ﴿قوله فَصَلَّى كُلُّ رَجُلٍ مِّنَّا عَلَى حَيَالِهِ﴾ الظاهر ان هذا كان في النوافل وصلوة الليل. ﴿قوله فَتَزَلَّ فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَسَمَّ



وَجْهَ اللَّهِ ﴿ في تفسيره اقوال ذكرها القرطبي احدها المذكور في حديث الباب، والثاني أنها فيمن اشبه عليه القبلة فتحرى وصلى، والثالث : انها فيمن صلى على الدابة متنفلاً، كما في حديث ابن عمر عند مسلم، والاصح انها نزلت في شان قبلة المسجد الاقصى. ﴿قوله وَأَشْعَثُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو الرَّبِيعِ السَّمَّانُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ﴾ وكذلك وقع في سنده عاصم بن عبيدالله، قال في التقريب ضعيف، وروى هذا الحديث باسناد وفي كلها كلام الا ما رواه الطبراني في الاوسط من حديث معاذ بن جبل يكاد يكون احسن ما في الباب، فانه وان وقع في اسناده ابو عبله لكن ابن حبان ذكره في الثقات، وبالجمله ان امثال هذه الروايات حجة اذا لم يراجحها ما هو اقوى منها.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَا يُصَلَّى إِلَيْهِ وَفِيهِ

﴿قوله الْمُقَرَّرُ﴾ هو عبد الله بن يزيد المقرئ بصيغة اسم الفاعل من الاقراء، وصف عبد الله بهذا لانه اقرء القرآن بالبصرة ستاً وثلاثين سنة وبمكة خمساً وثلاثين سنة كما في التهذيب. ﴿قوله فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ﴾ وقال القاضي ابوبكر بن العربي والمواضع التي لا يصلى فيها ثلاثة عشر فذكر السبعة المذكورة في حديث الباب، وزاد الصلوة الى المقبرة لحديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد، والصلوة الى جدار مرخاض عليه نجاسة لحديث بن عباس في سبعة من الصحابة اخرجه ابن عدى، والصلوة في الكنيسة والبيعة لحديث (اتقوا مواضع التهم) ولاثر ابن عباس رواه ابن ابى شيبة، والصلوة الى التماثيل لحديث عائشة الصحيح، والصلوة في دار العذاب لحديث ابى داود عن علي مرفوعاً، وزاد العراقي الصلوة في الدار المغصوبة فلحديث (لا يحل مال امرئ الا بطيب نفس منه) ، رواه البيهقي، والصلوة الى النائم والمتحدث لحديث ابن عباس عند ابى داود ، والصلوة في بطن الوادى ومسجد الضرار والى التنور. ﴿قوله وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ﴾ الاضافة بيانية اى الطريق التي يقرعها الناس بارجلهم لانه لا يتخلو من ان يؤذى او يؤذى غيره. ﴿قوله وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ﴾ لان فيه ترك التعظيم وسوء الادب فان صلى جازت مع الكراهة وكذلك مذهب الشافعى، وعند احمد لاتصح الفريضة ويصح النفل كما في المغنى، ومذهب مالك انه لاتصح الفريضة وركعتا الطواف والوتر وركعتا الفجر كما في المدينة، وذكر في رد المحتار ان القهستاني نقل عن المفيد كراهة الصعود على سطح المسجد وقال الشامي ويلزمه كراهة الصلوة ايضاً فوقه فليتأمل. ﴿قوله وَحَدِيثُ دَاوُدَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْبَهُ وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ﴾ كلمة من تفضيلية لا بيانية، والقصد منه انه من حديث ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، لامن حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم،



فالأصح ترك عمر، وإن كان الحديثان كلاهما ضعيفين.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ

المرايض جمع مريض مأخوذ من الربوض، والربوض للغنم كالبروك للإبل فالمرريض مأوى الغنم، والأعطان جمع العطن، والعطن مناخ الإبل عند الورود. ﴿صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ﴾ الأمر للإباحة، والمراد أداء الصلوة في ناحيتها كما ذكره محمد في موطأه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه (وصل في ناحيتها). ﴿وَلَا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ﴾ أريد منها المبارك يدل عليه حديث أبي داود، قال (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في مبارك الإبل فقال: لا تصلوا في مبارك الإبل فافها من الشياطين) والفروق بين الغنم والإبل ثلاثة: الأول نظافة المرايض ووساخة المبارك هكذا جرت عادة الناس. والثاني: استواء المرايض وتسطيحها دون المعاطن. والثالث: كون الغنم سكيئة والإبل نفارا. اعلم أن النهي عن الصلوة في مبارك الإبل للتحريم عند أحمد والظاهرية فالصلوة فيها فاسدة عندهم. والنهي للارشاد والشفقة عند الجمهور لأن الإبل خلقت من الشياطين وهي شرار فلا يأمن المصلّي عن ضررها وكذا لا يأمن عن إصابة بولها لأن ذكرانها تبول إلى الخلف، واناتها ترش كثيرا لارتفاعها بخلاف الغنم وليس النهي مبيّنا على نجاسة أزيلها والآل لكان الإبل والغنم مستويين في الحكم، والدليل على مشروعية الصلوة في مباركها أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ الإبل سترة في الصلوة فافهم.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ

جاز التطوّع عليها خارج المصر في محل قصر المسافر عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يختص بالسفر الشرعي وهو المشهور من مذهب الشافعي وأحمد خلافاً لمالك وجوزة أبو يوسف في الحضر أيضاً وكذا عندنا يستحب استقبال القبلة عند التحريمة لما رواه أبو داود عن أنس رضي الله تعالى عنه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر وأراد أن يتطوّع استقبال بناقته فكبر ثم صلى حيث وجهه ركابه، وجوزة أبو يوسف في الحضر أيضاً وكذا يستحب عندنا استقبال القبلة عند التحريمة، وقيل يجب والمختار الأول، وأما الفرض فلا يجوز عليها إلا للخائف المطلبوب دون الطالب وهو مذهب الشافعي أيضاً خلافاً لمالك وأحمد، وأما الصلوة في السفينة إذا كانت سائرة فجائزة بلا كراهة إذا لم يمكن الخروج إلى الشط، ومع الكراهة إذا أمكن الخروج إليه، نعم الصلوة قاعداً بركوع وسجود عند العجز عن القيام وعن الخروج إلى الشط تجزئ بالاتفاق،



وعند القدرة على القيام وعلى الخروج الى الشط تجزئ عند ابي حنيفة مع الاساءة وعند ابي يوسف ومحمد لا تجزئ ويلزم التوجه الى الكعبة اتفاقاً، وتقام الكلام في البدائع واما الصلوة في السيارات البرية من القطارات وغيرها فعند الوقوف حكمها كحكم الصلوة على الارض وعند السير حكمها كحكم الصلوة في السفينة السائرة فمن صلى فيها قاعداً بركوع وسجود اجزئت، ومن صلى فيها بالايحاء للزحمة وضيق المحل فالظاهر من النظائر ان يعيد الصلوة، واما الصلوة في الطائرات فلعل حكمها كحكم الصلوة في السفينة السائرة، فان قيل : ان السجدة لابد ان تكون على الارض او على ما قام مقام الارض والمعلق في الجو والفضاء ليس هكذا، قلنا : كما ان الماء جسم فاصل بين السفينة والارض لا يعد بفضله فكذلك الريح جسم فاصل بين الطائرة والارض لا يعتد بفضلها وكما ان السماء جسم ليس بارض ولا قام مقامها، وتصح الصلوة فيها، لقوله تعالى (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) والاستقرار الجبهة عليها، فكذلك الطائرة تصح الصلوة والسجدة فيها، وكذلك يقال في الصلوة في القمر والمريخ وغيرهما، ولو وجدت الآثار في صلوة سليمان عليه السلام على عرشه لكان الامر سهلاً، هذا ما عندى ولعل عند غيرى احسن منه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ

اي جاز اتخاذ الراحلة سترة. ﴿صَلَّى إِلَى بَعِيرِهِ أَوْ رَاحِلَتِهِ﴾ قال الجوهرى الراحلة الناقة التي تصلح لان يوضع الرحل عليها، وقال الازهرى الراحلة المركوب النجيب ذكراً كان او انثى، والهاء فيها للمبالغة، والبعر يقال لما دخل في الخامسة، انتهى، وقال الشيخ الانور قدس سره التاء في الراحلة للنقل من الوصفية الى الاسمية، وكانت راحلته صلى الله عليه وسلم ناقة تسمى القصوى كذا في العمدة، وفي هذا الحديث دلالة على عدم لزوم ركز السترة وكذا فيه دلالة على جواز الصلوة في مبارك الابل.

### بَاب مَا جَاءَ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَعُوا بِالْعِشَاءِ

العشاء بفتح العين طعام العشى. ﴿إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ﴾ روى سعيد بن منصور وابن ابي شيبة عن ابي هريرة وابن عباس انهما كانا يأكلان طعاماً وفي التنوير شواء فاراد المؤذن ان يقيم فقال له ابن عباس لاتعجل لئلا نقوم وفي انفسنا منه شيء، وما احسن ما حكى القارى عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال لان يكون طعامى كله صلوة احب الى من ان يكون صلاتى كلها طعاماً. ﴿قوله وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ﴾ وفي مشكل الآثار عن انس رضى الله تعالى عنه مرفوعاً قال (اذا أُقيمت



واحدكم صائم فليبدأ بالعشاء قبل صلوة المغرب)، (١) وكذلك اخرج ابن حبان والطبراني في الاوسط، واخرج البخاري في صحيحه بلفظ (اذا قدم العشاء فابدءوا به قبل ان تصلوا صلوة المغرب)، (٢) اعلم ان ذكر الصائم والمغرب ليس للحصر، بل ينبغي حمله على العموم نظراً الى العلة وهي التشويش الحاقاً للجائع بالصائم وللغداء بالعشاء، لا بالنظر الى اللفظ الوارد. ﴿قوله فابدءوا بالعشاء﴾ اعلم ان الامر للندب عند الجمهور وللوجوب عند الظاهرية، فان قيل : روى ابوداؤد وصاحب شرح السنة عن جابر رضى الله تعالى عنه مرفوعاً (لا تؤخروا الصلوة لطعام ولا لغيره، قلنا : انه حديث ضعيف او محمول على انها لا تؤخر عن الوقت، صرح به العيني في العمدة، ويتلخص من جميع ما دار في الباب ما ذكره ميرك عن التصحيح، وهذا اذا كان جائعاً نفسه تنوق الى الأكل وفي الوقت سعة. ﴿قوله والذي ذهب إليه بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أشبه بالاتباع﴾ اى اولى بالاتباع من قول وكيع.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ النَّعَاسِ

حكى القرطبي عن المفصل انه فرق بين السنة والنعاس فقال السنة من الرأس، والنعاس في العين والنوم في القلب. ﴿قوله وهو يُصَلِّي﴾ حكى البدر والشهاب عن المهلب انما هذا في صلوة الليل لان الفريضة ليست في اوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك، ثم عقبا كلامه بان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فيعمل به ايضاً في الفرائض ان وقع، ما امن بقاء الوقت. ﴿قوله فليرقد﴾ وفي رواية النسائي فلينصرف والمراد به التسليم عن الصلوة قاله الحافظ، وقال القاري اذا فتر وضعف قعد من القيام واشتغل بنوع من المباحات من الكلام والنام على قصد حصول النشاط في العبادة فانه يعد طاعة و ان كان من امور العادة ولذا قيل نوم العالم عبادة. ﴿قوله فيسب نفسه﴾ اما الرقع من عطف الفعل على الفعل واما بالتصب جواباً للترجي والمراد من السب اما الدعاء على نفسه حيث اراد الدعاء لنفسه مثل ان يقول اللهم اغفر لي عند ارادة ان يقول اللهم اغفر لي ، واما المعنى الظاهر قاله القاري، قلت ربما يفضب الرجل على نفسه عند

١ \_ رواه في مجمع الزوائد، باب الاعذار في ترك الجماعة .

٢ \_ رواه البخاري في كتاب الاذان، باب اذا حضر الطعام واقامت الصلوة، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب كراهة الصلوة بحضرة الطعام الذي يرد اكله في الحال، ورواه الترمذي في كتاب الصلوة، باب ما جاء اذا حضر العشاء واقامت الصلوة فابدءوا ....



عدم نيل المرام.

### بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُصَلِّي بِهِمْ

هذا بيان الادب للزائر بان يراعى حق المزارع وصاحب البيت. ﴿قوله عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ رَجُلٍ مِنْهُمْ﴾ قال الحافظ في التقريب ابو عطية مولى بنى عقيل انتهى، وهو رجل من بنى عقيل. ﴿قوله حَتَّى أُحَدِّثَكُمْ﴾ وفي رواية ابى داود (سأحدثكم) والظاهر ان التحديث كان قبل الصلوة فالظاهر ان حتى غاية لبدء الصلوة اى لا ابدء الصلوة حتى احدثكم، وقيل ان حتى غاية للتقدم، ومدخول حتى محذوف، تقديره ليتقدم بعضكم حتى نفرغ من الصلوة فأحدثكم لم لا أتقدم. ﴿قوله فَلَا يُؤْمُّهُمْ﴾ قالت طائفة محمول على عمومهم، ولعل مالك بن الحويرث منهم، والراجح انه مخصوص بما لم يؤذن له لحديث ابى مسعود البدرى، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يؤم الرجل في بيته ولا في سلطانه ولا يجلس على تكرمته الا باذنه) رواه ابوداؤد، (١) وروى احمد ومسلم (لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكرمته الا باذنه)، (٢) ورواه سعيد بن منصور ولكن قال فيه (لا يلزم الرجل الرجل في سلطانه الا باذنه) وذكر صاحب البحر عن الاسيجاجى وابن عابدين عن التاتار خانى ان صاحب البيت وامام المسجد اولى بالامامة عن غيره مطلقاً وان كان غيره اعلم منه واقراء الا ان يكون الغير معه سلطان وولاية، فان قدم صاحب البيت احداً لفضله كان افضل، وان تقدم هو من غير ان يقدمه جاز وان تقدم صاحب البيت كان احق انتهى ملخصاً، وهكذا في شرح المذهب والمغنى والمدونة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَخُصَّ الْإِمَامُ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ

﴿قوله حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ﴾ في الخلاصة وثقه احمد وابن معين ودحيم والبخارى وابن عدى في اهل الشام، وضعفوه في الحجازيين، انتهى، وروى اسماعيل بن عياش هذا الحديث عن حبيب بن صالح وهو من اهل بلده حمصى شامى. ﴿قوله فَإِنْ نَظَرَ فَقَدْ دَخَلَ﴾ اى ارتكب اثم من

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب من احق بالامامة، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب من احق بالامامة، ورواه الترمذى في كتاب الادب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ماجاء في الاتكاء، ورواه النسائى في كتاب الامامة، باب اجتماع القوم وفيهم الوالى.

٢ - رواه احمد في مسند الشاميين، باب بقية حديث ابى مسعود البدرى الانصارى رضى الله تعالى عنه، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب من احق بالامامة



دخل البيت بلا استئذان. ﴿قوله فَيُخْصُّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَائَهُمْ﴾ فان قيل : قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يدعو بالافراد في صلوته وهو امام كما روى ابوداؤد عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول بين السجدة (اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني)، (١) اجاب عنه ابن خزيمة ان حديث الباب موضوع، ولكن قال السخاوي الحكم بالموضوع خطأ، وكذا حسنه الترمذی، واجاب ابن تيمية بانه أريد بها الدعاء الذي يشترك فيه المقتدون كدعاء القنوت وغيره، وقال القطب الجندوبي ان المراد بالتخصيص الحصر كما ورد في حديث الاعرابي (اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا احداً)، (٢) وقال شيخنا الفرغوشوي انه أريد بها الآيات التي تضمنت الدعوات بصيغة المتكلم مع الغير مثل (اهدنا الصراط المستقيم) فان الامام وان كان يقرأها من حيث انها قرآن لكنها لا تخلو من معنى الدعاء، بدليل ما رواه ابوداؤد (يقول العبد اياك نعبد واياك نستعين، فهذه بيني وبين عبدي ولعبدي ما سئل، يقول العبد اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فهؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل)، (٣) قلت : ويؤيدها ان المأموم ممنوع عن القراءة دون الدعوة والخيانة انما تتصور فيما تحققت فيه الكفالة والخلافة. ﴿قوله وَهُوَ حَقٌّ﴾ في المعارف الحقن والحقن من امسك البول والحاقب من امسك الغائط، ويقال لحابس الريح الحازق، ولحابس الغائط والبول معاً الحاقم، والمراد ههنا اعم من الكل، فان في الكل شغل البال المخل بالخشوع، انتهى بحذف يسر.

### بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ

﴿قوله رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ﴾ قال ابن الملك لبدعته اولفسقه او جهله اما اذا كان بينه وبينهم كراهة عداوة بسبب امر دنيوي فلا يكون له هذا الحكم، وقال القطب الجندوبي جملة الامر انه لو كان فيه ما يوجب كراهته شرعاً اعتبرت كراهة وان لم يكرهه احد، وان لم يكن

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب ما يستفتح به الصلوة من الدعاء، ورواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار.

٢ - رواه البخاري في كتاب الادب، باب رحمة الناس والبهائم، ورواه الترمذی في كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في البول يصيب الارض، ورواه النسائي في كتاب السهو، باب الكلام في الصلوة.

٣ - رواه ابو داؤد في كتاب الصلوة، باب من ترك القراءة في صلوته بفاتحة الكتاب، ورواه مسلم في كتاب الصلوة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ... ورواه النسائي في كتاب الافتتاح، باب ترك قراءة فاتحة الكتاب. وغيره.



فيه ذلك شرعاً لم يعتبر فيه كراهة من كرهه وان كرهه الكل واما اذا لم يكن امره ظاهراً شرعاً فالمعتبر رأى غالب من خلفه، قال القارى اما اذا كرهه البعض فالعبرة بالعالم ولو انفرد. وقيل العبرة بالاكثر، ورجحه ابن حجر ولعله محمول على اكثر العلماء اذا وجدوا والآ فلاعبرة بكثرة الجاهلين، وجزم صاحب الحلية بكون هذه الكراهة كراهة تحريم كما قاله ابن عابدين، وذكر ارباب الفتاوى ان كراهة الاقتداء بمثل هذا الامام اذا كان في القوم افضل منه والآ فلا كراهة، وذكروا ايضاً ان الاقتداء بمثله اولى من الانفراد. ﴿قوله وَأَمْرًا بَأْتَتْ - الخ﴾ قال ابن الملك هذا اذا كان السخط لسوء خلقها وسوء ادبها او قلة طاعتها والآ فالامر بالعكس. ﴿قوله ثُمَّ لَمْ يُجِبْ﴾ اى لم يذهب الى الجماعة وهذا اذا لم يكن هناك عذر شرعى من الاجابة بالفعل. ﴿قوله عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ﴾ هو صحابي اخو جويرية بنت الحارث ام المؤمنين. ﴿قوله لَا تُجَاوِزُ صَلَاتَهُمْ أَذَانَهُمْ﴾ اى لا ترفع الى السماء كما في حديث ابن عباس عند ابن ماجة (لا ترفع صلواتهم فوق رؤسهم شبراً)، (١) وهو كناية عن عدم القبول كما في حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه عند الطبراني (لا يقبل الله لهم صلوة) كذا في قوت المغتذى، وقال الطيبي يحتمل ان يراد لا يرفع عن آذانهم فيظلمهم كما يظل العمل الصالح صاحبه يوم القيامة.

### بَاب مَا جَاءَ إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا

اتفقوا على انه ليس للصحيح ان يصلى الفرض قاعداً اذا كان منفرداً او اماماً، ثم اختلفوا في المأموم اذا كان قادراً على القيام خلف امام لا يستطيع القيام على ثلاثة اقوال : فقال مالك لا يصح اقتداءه خلفه اصلاً لا قائماً ولا قاعداً الا ان يكون غير قادر على القيام مثل الامام فيقتدى به قاعداً وبه قال محمد بن الحسن ايضاً، الا انه كره امامة القاعد للقاعدين من المرضى، واستدل مالك برواية فيها الجعفى مع ارسالها (لا يؤمن احد بعدى جالساً) كما في العمدة والفتح، ذكرها الدارقطنى من رواية جابر الجعفى عن الشعبي مرسلأً، وجابر متروك، وروى ايضاً من رواية مجالد عن الشعبي ومجالد ضعفه الجمهور، وكذا يعارضها ما اخرج ابو داؤد ان أسيد بن حضير كان يؤم قومه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود فقيل يا رسول الله ! (ان امامنا مريض فقال اذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً)، (٢) قال ابو داؤد وهذا الحديث اسناده ليس بمتصل، وما اخرج عبد

١ - رواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب من ام قوماً وهم له كارهون. وانفرد به ابن ماجة.

٢ - رواه ابو داؤد في كتاب الصلوة، باب الامام يصلى من قعود، وانفرد به ابو داؤد.



الرزاق عن قيس بن فهد الانصارى ان اماماً لهم اشتكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (فكان يؤمنا جالساً ونحن جلوس)، (١) قال العراقى واسناده صحيح، وقال ابو حنيفة وابو يوسف والشافعى والبخارى رحمهم الله يصح اقتداءه خلفه ويصلى قائماً، وهى رواية عن مالك، وقال احمد يصح اقتداءه خلفه ويصلى قاعداً وجوباً او ندباً على اختلاف القولين، الا ان يكون عذر قعود الامام طرى خلال الصلوة فانه يصلى خلفه قائماً، قال العراقى ان احمد انما يقول بجلوس المأمومين خلف الامام القاعد بشروط احدها ان يكون ابتداء الصلوة بهم جالساً، والثانى ان يكون اماماً راتباً، والثالث ان يكون مرضه مرجو الزوال، ومثله فى المعنى لابن قدامة. **قوله** خَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ فَرَسٍ فَجَحَشَ **قوله** وفى رواية البخارى من طريق حميد عن انس (فجحشت ساقه او كتفه)، وفى رواية الشيخين من طريق الزهرى عن انس رضى الله تعالى عنه (فجحش شقه الايمن) وروى ابوداؤد وابن خزيمة من حديث جابر رضى الله تعالى عنه، وفيه (فصرعه على جذع نخلة فانفكت قدمه) وقال الحافظ فى الفتح لامنافاة بينهما لاحتمال وقوع الامرين.

**فائدة:** افاد ابن حبان ان هذه القصة كانت فى ذى الحجة سنة خمس من الهجرة، وقيل فى الربيع الاول منها، واخرج ابوداؤد من حديث جابر رضى الله تعالى عنه وفيه (فأتيناه نعوذه فوجدناه فى مشربة لعائشة رضى الله تعالى عنها يسبح جالساً، قال فقمنا خلفه فسكت عنا، ثم أتينا مرة أخرى نعوذه فصلّى المكتوبة جالساً فقمنا خلفه فأشار إلينا فقعدها) واخرجه ابن خزيمة وابن ابى شيبة وغيره، واستدل به على تعدد قصة الصلوة من النافلة فى المرة الاولى والمكتوبة فى الثانية. **قوله** لِيُؤْتَمَّ بِهِ **قوله** فى النيات والافعال. **قوله** إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا **قوله** معناه عند ابى حنيفة كبروا وقت تكبير الامام مقارناً به. **قوله** وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ **قوله** ظاهر الحديث التوزيع وهو مذهب ابى حنيفة. **قوله** وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ **قوله** احتج به احمد وقيده بقيود ثلاثة بناء على اجتهاده، ولنا قوله تعالى (قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) فانه يدل على افتراض القيام عند القدرة، ولنا ايضاً قوله عليه الصلوة والسلام (صل قائماً فان لم تستطع فقاعداً) والجواب عن حديث الباب انه منسوخ بدليل صلوته فى المرض الذى توفى فيه قاعداً والناس قائمون خلفه، فانه يدل على نسخ حديث الباب قبل هذه الصلوة من غير فرق بين ما كان قعود الامام طارياً فى خلال الصلوة وبين ما كان من ابتداء الصلوة، وقيل فى الجواب انه معناه



إذا كان في حالة القعود كالشاهد فاقعدوا، وتعقب ابن دقيق العيد هذا الجواب بان هذا بعيد لان سياق طرق الحديث يأباه ولانه لو كان المراد هذا لقال وإذا جلس فأجلسوا، وقيل في الجواب ان معناه صلّوا قعودًا إذا كنتم متفّلين، والظاهر من حالهم انهم ذهبوا للعبادة بعد الجماعة، وقيل في الجواب معناه إذا كنتم مسبوقين فاقتدوا بالامام في هيئته، ويؤيده ما اخرجه في كترل العمال عن عطاء كان الناس لا يأتون بامام اذا كان لهم وتر وله شفيع يقومون وهو جالس ويجلسون وهو قائم حتى صلى ابن مسعود وراء النبي صلى الله عليه وسلم قائمًا فقال النبي صلى الله عليه وسلم (ان ابن مسعود سن لكم سنة فاستنوا بها) ولكن يزيّف هذا الجواب ظاهر حديث الباب.

### بَابُ مِنْهُ

لعله يريد بيان اختلاف الروايات. ﴿قوله صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَاعِدًا﴾ فانقل: هذا يعارض بما روى عنها وابوبكر يأتّم بالنبي صلى الله عليه وسلم، قلنا: قال العراقي كان مرضه عليه الصلوة والسلام اثني عشر يومًا فيه ستون صلوة او نحوها وقد اشار الى ذلك الشافعي بقوله: لو صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف ابي بكر مرة لم يمنع ذلك ان يكون صلى خلفه ابوبكر أخرى، آه، وذكر ابن سعد في طبقاته (اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة عشر يومًا فكان اذا وجد خفة صلى واذا ثقل صلى ابوبكر - آه)، (١) وقال القطب الجندوبي بآته صلى الله عليه وسلم اقتدى به اولًا ثم لما تأخر ابوبكر فتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار امامًا، فاجتمعت الروايتان ﴿قوله فَصَلَّى إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ﴾ وصار النبي صلى الله عليه وسلم امامًا بدليل ما رواه الشيخان عنها وفيه (ثم أتيا به حتى جلس الى جنبه عن يسار ابي بكر وكان ابوبكر قائمًا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قاعدًا)، (٢) وروى مسلم (وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وابو بكر يسمعهم التكبير)، (٣) واخرج احمد وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي (انه عليه الصلوة

١ - رواه ابن سعد في طبقاته الكبرى، باب ذكر الصلاة التي امر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ابوبكر ثم وفاته .  
٢ - رواه البخاري في كتاب الاذان، باب الرجل يأتّم بالامام ويأتّم الناس بالمأموم وايضًا رواه هذه الرواية في مواضع كثيرة من ابواب اخرى، ورواه مسلم في كتاب الصلوة، باب استخلاف الامام اذا عرض له عذر من مرض وسفر .  
٣ - رواه مسلم في كتاب الصلوة، باب استخلاف الامام اذا عرض له عذر من مرض وسفر .



والسلام اخذ من القراءة من حيث كان بلغ ابوبكر)، (١) وقال الطحاوى فى مشكل الآثار بعد تخريج هذا الحديث وكان فيه دليل على ان ترك قراءة فاتحة الكتاب او بعضها لا تفسد به الصلوة. ﴿قوله وَمَنْ ذَكَرَ فِيهِ عَنْ ثَابِتٍ فَهُوَ أَصَحُّ﴾ اعلم ان حميدًا وثابتًا من تلامذة انس وثابت اجل من حميد فلذلك قد يروى حميد عن ثابت ايضًا، والاصح فى هذا السند المذكور سابقًا ذكر عن ثابت.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ يَنْهَضُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ نَاسِيًا

قال فقهاءنا ان من قام الى الثالثة ولم يتشهد فان كان الى القعود اقرب يجلس ولاسهو عليه والّا قام وسجد للسهو، وفسروا قرب القعود برفع الاليتين من الارض وركبته على الارض او ما لم ينتصب النصف الاسفل وحكى عن الكافى تصحيح الثانى وقال ابن الهمام انه الاصح وقيل اذا لم يستتم قائمًا يعود واذا استتم قائمًا لا يعود كما حكاه فى البحر عن المبسوط بآئه ظاهر الرواية، ودليل هذه الرواية ما رواه ابوداؤد عن المغيرة بن شعبة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( اذا قام الامام فى الركعتين فان ذكر قبل ان يستوى قائمًا فيجلس فان استوى قائمًا فلا يجلس ويسجد سجدة السهو)، (٢) وفى سنده جابر الجعفى وهو ضعيف رافضى يؤمن برجعة على ابن ابي طالب، يشتم اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم اتهم بالكذب، ولكن وافقه قيس بن الربيع وابراهيم بن طهمان عن المغيرة بن شبيب فى رواية الطحاوى، واختلفوا فيمن عاد بعد ما استتم قائمًا هل تفسد صلوته ام لا، فالمشهور انه تفسد ورجح المحققون كصاحب البحر وابن الهمام انه لا تفسد. ﴿قوله فَتَنْهَضُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ﴾ اى قام الى الثالثة قيل ان يشهد. ﴿قوله لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى﴾ هم اربعة : عبدالرحمن، وابناه محمد وعيسى وابن ابنه عبدالله بن عيسى، والمتكلم فيه هو محمد بن عبدالرحمن ابن ابي ليلى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي مِقْدَارِ الْقُعُودِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ

اى بعد الركعتين الاوليين عند القعدة الاولى. ﴿قوله عَلَى الرَّضْفِ﴾ هى الحجارة المحماة على النار، جمع رصفة وهو كناية عن التخفيف فى الجلوس. ﴿قوله قَالَ شُعْبَةُ ثُمَّ حَرَّكَ سَعْدٌ﴾ اى ابن

١ \_ رواه ابن ماجة فى كتاب اقامة الصلوة، والسنة فيها، باب ما جاء فى صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه، ورواه احمد فى كتاب ومن مسند بنى هاشم، باب حديث عباس بن عبدالمطلب عن النبى صلى الله عليه وسلم.

٢ \_ رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب من نسي ان يتشهد وهو جالس، ورواه الترمذى فى كتاب الصلوة، باب ما جاء فى الامام ينهض فى الركعتين ناسيًا. ورواه غيرهما من اصحاب السنن.



ابراهيم شيخ شعبة. ﴿قوله شَفَّيْتِهِ بِشَيْءٍ﴾ اى تكلم سعد بشئى بالسر لم يسمعه شعبة الا انه رأى تحريك شفثيه و وقع فى نفس شعبة ان سعدا تكلم بكلمة حتى يقوم. ﴿قوله فَأَقُولُ حَتَّى يَقُومَ﴾ اى قال شعبة فقلت لسعد الذى حركت به شفثيك هو حتى يقوم. ﴿قوله فَيَقُولُ حَتَّى يَقُومَ﴾ اى فقال سعد نعم هو حتى يقوم. ﴿قوله إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ﴾ قد مر مراراً ان سماعه مختلف فيه. ﴿قوله إِنَّ زَادَ عَلَى التَّشْهَدِ فَعَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ﴾ وبه نأخذ الا ان مشائخنا اختلفوا فى تعيين مقدار الزيادة، فقليل يلزم بلفظ اللهم، وقيل بلفظ اللهم صل على محمد، واختاره الزيلعى، وقيل بلفظ اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وهو قول قاضيخان، وفى شرح المنية الصغير انه قول الاكثر وهو الاصح، وقيل على قولهما اى ابى يوسف ومحمد لا يجب ما لم يبلغ الى قوله حميد مجيد، كما فى التاتارخانية عن الحاوى، وقال المرغينانى انما المعتبر مقدار ما يؤدى فيه ركن، وقوله اللهم صل على محمد يشغل من الزمان ما يمكن ان يؤدى فيه ركن.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ

اى رد السلام بالاشارة جائزة للمصلّى، اعلم ان الائمة الاربعة اتفقوا على عدم جواز الرد باللفظ، واختلفوا فى الرد بالاشارة فكرهه ابو حنيفة فى الفرض والنفل كراهة تزييه، واستحبه الشافعى فى الفرض والنفل، وكرهه احمد فى الفرض دون النفل وروى عن مالك روايتان. ﴿قوله عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنْ صُهَيْبٍ﴾ وفى رواية آتية عن ابن عمر قال قلت لبلال - الخ - ويتوهم منه الاضطراب فأشار الامام الترمذى الى دفعه حيث قال وكلا الحديثين عندى صحيح لان قصة حديث صهيب غير قصة بلال وان كان ابن عمر روى عنهما فاحتمل ان يكون سمع منهما (من صهيب وبلال) جميعاً، واعترض صاحب البذل على الامام الترمذى بان اتحاد القصة ومغائرتها لادخل لها فى الحديث لان احتمال سماعه منهما جار على كلا التقديرين. ﴿قوله وَقَدْ رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ قُلْتُ لِبَلَالٍ﴾ قال صاحب البذل ان هذا يخالف ما رواه النسائى وابن ماجة والدارمى من طريق سفيان عن زيد بن اسلم، لم يذكروا فى حديثهم الا صهيباً وهو المحفوظ وقد وافقهم البيهقى وخالفهم الترمذى. ﴿قوله فَرَدَّ إِلَيَّ إِشَارَةً﴾ اى نابل. ﴿قوله لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ﴾ اى ان ابن عمر. ﴿قوله قَالَ إِشَارَةً بِأَصْبَعِهِ﴾ ظاهر حديث الباب حجة للشافعى، ولنا ما رواه ابوداؤد عن عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه (كنا نسلم فى الصلوة ونأمر بحاجتنا فقدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فسلمت عليه فلم يرد على



السَّلام فأخذني ما قدم وما حدث)، (١) فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ لَا بِالْقَوْلِ وَلَا بِالْإِشَارَةِ، وَالْأَمْرُ لَمَّا أَصَابَهُ مَا أَخْبَرَ بِهِ وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَفِيهِ أَنَّ النِّسْخَ لَا يَثْبُتُ بِالْإِحْتِمَالِ وَأَنَّ الرَّدَّ بِالْإِشَارَةِ غَيْرُ مَفْسُودٍ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ، وَقِيلَ أَنَّ هَذِهِ الْإِشَارَةُ كَانَتْ لِلْمَنْعِ لَا لِرَدِّ السَّلامِ كَمَا هِيَ لِلْمَنْعِ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فَأْتِيَتْهُ وَهُوَ يَصَلِّي عَلَى بَعِيرِهِ فَكَلِمَتُهُ فَقَالَ لِي بِيَدِهِ هُكَذَا، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي حَدِيثِ بِلَالٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ جَعَلَ بَطْنَ الْكَفِّ أَسْفَلَ وَجَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى فَوْقَ، وَلَوْ سَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْإِشَارَةَ كَانَتْ لِرَدِّ السَّلامِ فَالْحَدِيثُ مُحْمُولٌ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ، فَاثْقَلُ: قَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعًا (مَنْ أَشَارَ فِي صَلَاتِهِ إِشَارَةً تَفْهَمُ عَنْهُ فَلْيَعُدْ لَهَا)، (٢) قِيلَ أَنَّ فِي سَنَدِهِ أبا غُطْفَانَ، قَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ هُوَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَفِيهِ أَنَّهُ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ قُلْتُ لَيْسَ بِمَجْهُولٍ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ وَوَثَّقَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَانَ، أَنْتَهَى، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ فِي جَوَابِهِ وَاحْتَمَلَ أَنَّ يَكُونُ ارْتَادَ إِشَارَتِهِ فِي غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ، أَنْتَهَى، قُلْتُ وَهَذَا الْجَوَابُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ فَقَهَائِنَا وَقِيلَ الْأَمْرُ مُحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ وَقِيلَ أُرِيدُ مِنَ الْإِشَارَةِ الَّتِي تُصِيرُ عَمَلًا كَثِيرًا.

**فائدة:** رَدُّ السَّلامِ بِالْيَدِ مِنْ غَيْرِ التَّلَفُّظِ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا مَعَ التَّلَفُّظِ فَيَجُوزُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ مِثْلُ أَنَّ يَكُونُ الْمُسْلِمُ بَعِيدًا أَوْ أَصَمًّا، وَيَكْرَهُ السَّلامُ وَرَدَّهُ بِالْإِشَارَةِ مِنْ غَيْرِ الضَّرُورَةِ لِلتَّشْبِهِ بِالنَّصَارَى.

### بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ التَّسْبِيحَ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيحَ لِلنِّسَاءِ

﴿قَوْلُهُ التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ﴾ وَقَعَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ التَّصْفِيحَ لِلنِّسَاءِ قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ الْمَشْهُورُ أَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، قَالَ ابْنُ حَزْمٍ وَهُوَ الضَّرْبُ بِأَحَدِي صَفْحَتِي الْكَفِّ عَلَى الْأُخْرَى، وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ فِيهِ قَوْلَانِ آخِرَانِ، أَحَدُهُمَا أَنَّ التَّصْفِيحَ الضَّرْبُ بِظَاهِرِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْأُخْرَى وَالتَّصْفِيحُ الضَّرْبُ بِبَاطِنِ أَحَدِهِمَا عَلَى بَاطِنِ الْأُخْرَى، وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ التَّصْفِيحَ الضَّرْبُ بِأَصْبَعَيْنِ لِلانْذَارِ وَالتَّنْبِيهِ وَبِالْقَافِ بِالْجَمِيعِ لِلهُوِّ وَاللَّعِبِ، وَحَكَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عِيسَى بْنِ أَيُّوبَ أَنَّ التَّصْفِيحَ الضَّرْبَ بِأَصْبَعَيْنِ مِنَ الْيَمِينِ عَلَى بَاطِنِ الْكَفِّ الْيُسْرَى، أَعْلَمُ أَنَّ أبا حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ

١ \_ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ رَدِّ السَّلامِ فِي الصَّلَاةِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ، بَابُ مَا يَنْهَى عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ وَنَسَخَ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ.

٢ \_ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ وَهَذَا النَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ.



واحد ذهبوا الى ظاهر الحديث، وهي رواية عن مالك، وروى عنه ان المرأة ايضاً تسبح، وقال ان ما ذكر في هذا الحديث فهو بيان عادة النساء خارج الصلوة، لا انه حكم شرعى لهن، فخرج ذلك عنده مخرج الذم لا التشريع ولكن يردده ما رواه حماد بن زيد عن ابي حازم بصيغة الامر، فليسبح الرجال ولتصفق النساء، ثم اعلم انه لو صفق او سبحت لم تفسد الصلوة وقد تركا السنة كما في شرح التنوير وقال ابن عابدين وصورتها ليس بعورة على الراجح، ومقابلته ما في النوازل نعمة المرأة عورة، قال في الفتح على هذا لوقيل اذا جهرت بالقراءة في الصلوة فسدت كان متجهاً.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّثَاوُبِ فِي الصَّلَاةِ

قالوا يكره في خارج الصلوة ايضاً لعموم بعض الروايات، وهو تنفس يفتح منه الفم، وهو ينشأ من امتلاء المعدة وثقل البدن. ﴿قوله من الشيطان﴾ اى يفرح الشيطان به، او يدل على اعطاء النفس شهواتها فيورث عنها الكسل فينشأ منه التثاؤب، والقصد من الحديث التحذير من سبه وهو التوسع في المطعم والشبع. ﴿قوله فليكظم ما استطاع﴾ وفي رواية ابن ماجة اذا تثاوب احدكم فليضع يده على فيه، قالوا ليمسكه بتطبيق السن او ضم الشفتين، او اخذ الشفة السفلى بسنه او ليغط فاه بيمينه وقيل بيمينه في القيام وفي غيره بيساره، وفي رد المحتار الطريق في دفع التثاؤب ان يخطر بباله ان الانبياء عليهم السلام ما تثاوبوا قط.

**فائدة :** اخرج ابن ابي شيبة ما تثاوب النبي صلى الله عليه وسلم قط، واخرج الخطابي ما تثاوب نبي قط و وقع في الشفاء انه صلى الله عليه وسلم كان لا يتمطى لانه من الشيطان.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ

﴿قوله عن عمران بن حصين﴾ وفي رواية البخارى وكان مبسوراً اى كانت به بواسير. ﴿قوله ومن صلى نائماً﴾ اى مضطجعاً قيل ان فيه تصحيفاً والصحيح ومن صلاها ايماء، ولكن رده المحدثون، وفي هذا الحديث اشكال وهو انه ان حمل على الصحيح فلا يصح صلوته نائماً وان صح صلوته تطوعاً قاعداً، وان حمل على المريض فلا يصح تنصيف الاجر لان المريض اجره تام اذا صلى قائماً او نائماً بحسب طاقته لما رواه البخارى في الجهاد من حديث ابي موسى رفعه، (اذا مرض العبد او سافر كتب له صالح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم)، (١) ولما اخرج احمد عن

١ - رواه البخارى في كتاب الجهاد والسير، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، ورواه ابوداؤد في كتاب الجنائز، باب اذا كان الرجل يعمل عملاً صالحاً فشغله عنه مرض او .... ورواه احمد في اول مسند الكوفيين.



انس رضى الله تعالى عنه قال (قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهى محمية فحمى الناس فدخل النبي صلى الله عليه وسلم المسجد والناس يصلون من قعود فقال صلوة القاعد مثل صلوة القائم)، (١) وقال الحافظ فى الفتح رجاله ثقات وعند النسائى متابع له من وجه آخر، والجواب ان الحديث محمول على المريض الذى يقدر على القيام بحرج ومشقة فهذا ان صلى قائماً بتحمل مشقة فله اجر تام وان صلى قاعداً فله نصف الاجر، وارتضى هذا الجواب المحققون، ويدل على هذا الحمل حديث عمران بن حصين (صل قائماً فان لم تستطع فقاعداً فان لم تستطع فعلى جنب) رواه البخارى، (٢) فانه فى حق المعذور، فان قيل : قال فى شرح التنوير، وان قدر على بعض القيام ولو متكئاً على عصى او حائط قام لزوماً بقدر ما يقدر وقال الهندواى لو ترك هذا خفت ان لا تجوز صلواته وبمعناه قال القاضى، وهذا يدل على عدم صحة صلوة هذا العاجز قاعداً اصلاً وعدم استحقاقه الاجر اصلاً، قلنا : يستفاد من كلام ابن عابدين فى رد المحتار ان العجز عن القيام نوعان حقيقى وحكمى، اما الاول فظاهر واما الثانى فهو عجز من يحصل له بالقيام الم شديد او يخاف زيادة المرض، والمراد من المريض القادر على القيام بالاتكاء هو من لا يكون عاجزاً لاحقيقة ولا حكماً، فلاتنافى بين كلام مشائخنا. **﴿قوله وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ نَحْوَ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ﴾** اى هذا الحديث والحديث المذكور بعد ترجمة الباب واحد وانما جاء الاختلاف فى سياق الحديث من تلاميذ الحسين المعلم فكثرهم روى باللفظ المذكور بعد ترجمة الباب وتفرد ابراهيم بن طهمان بهذا اللفظ. **﴿قوله وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُصَلِّي مُسْتَلْقِيًا﴾** ذهب ابو حنيفة فى ظاهر الرواية الى افضلية ان يصلى مستلقياً على ظهره ورجلاه نحو القبلة، وروى عنه الاضطجاع على جنب الايمن ثم الاستلقاء لما زاده النسائى بعد قوله فان لم تستطع فعلى جنب (فان لم تستطع فمستلقياً) لا يكلف الله نفساً الا وسعها، ولا يجوز الاستلقاء عند الشافعية فى اصح الوجهين عندهم، والوجه الثانى عندهم كالحنفية ومذهب مالك واحمد مثل اصح قولى الشافعية غير انه جاز عند احمد ان يصلى مستلقياً مع القدرة على الاضطجاع فكان اختلاف احمد وابى حنيفة اختلافاً فى الاولوية، احتج الشافعية ومن وافقهم برواية ابراهيم بن طهمان، ولنا الحديث

١ - رواه احمد فى باقى مسند المكثرين، باب مسند انس بن مالك رضى الله تعالى عنه.

٢ - رواه البخارى فى كتاب الجمعة، باب اذا لم يطق قاعداً صل على جنب، ورواه الترمذى فى كتاب الصلوة، باب ما جاء ان صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم، ورواه النسائى فى كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب فضل صلوة القاعد على صلوة النائم، ورواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى صلوة القاعد.



الذى ذكره بعد الترجمة، ووجه الاستدلال به ان النائم كناية عن هيئة النوم على آية حالة كانت ورجحنا الاستلقاء على الاضطجاع لاثراين عمر عند الدارقطني باسناد رجاله ثقات قال يَصَلِّي المريض مستلقياً على قفاه تلى قدماه القبلة، ولان المستلقى يقع ايماءه الى القبلة والمضطجع يقع ايماءه منحرفاً عنها، والجواب عن رواية ابراهيم بن طهمان ما اشترت اليه سابقاً ان الحديث واحد وانما جاء الاختلاف في سياق الحديث من تلاميذ الحسين المعلم وتفرد ابراهيم بن طهمان بهذا اللفظ من بين تلاميذه وعلى تقدير تسليم التغاير تحمل على بيان الجواز او على كون عمران مريضاً بمرض يتعسر معه الصلوة مستلقياً. ﴿قوله قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ - الخ﴾ اى حديث الباب عنده محمول على المتفل الصحيح.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَطَوَّعُ جَالِسًا

ذهب ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله الى ان المفترض جاز له ان يجلس كما شاء متربعا وغيره الا في القعدة فانه يجلس فيها كهية القعدة، واما التطوع فقال صاحب الهداية والمختار ان يقعد كما يقعد في حالة التشهد، قال العيني وهو الذى اختاره ابوالليث السمرقندى وشس الائمة السرخسى وفي الخلاصة عن ابى حنيفة ثلاث روايات يجلس كما يجلس في التشهد، يربع يحتجى، وفي شرح الطحاوى والذخيرة وفي حال التشهد يجلس كما يجلس في التشهد بالاجماع. ﴿قوله فِي سُبْحَتِهِ﴾ اى فى نافلته، قال فى مجمع البحار ويقال للذكر وصلوة النافلة سبحة ايضا وهى من التسبيح، وخصت النافلة بها وان شاركتها الفريضة فى معناها لان التسبيحات فى الفرائض نوافل فالنافلة شاركتها فى عدم الوجوب. ﴿قوله حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْهَا﴾ اى حتى تكون مدة قراءتها اكثر من مدة قراءة سورة اخرى اطول منها اذا قرئت غير مرتلة. ﴿قوله فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً قَامَ﴾ يدل على جواز بناء القيام على القعود وهو مذهب ابى حنيفة و ابى يوسف خلافاً لمحمد. ﴿قوله فَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ﴾ ليس هذا محمولاً على الظاهر لان الركوع والسجود ينافيان القيام فالمراد انه يخرج من القيام الى الركوع والسجود. ﴿قوله وَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَاعِدٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ﴾ اى ينتقل من القعود الى الركوع والسجود، قيل من صلى قاعداً فسجد لا يرفع اليته وتمسك بظاهر الحديث وبما ذكره عن العيني شرح الهداية عن المحيط، وقال ذكر العيني (ج : ١ ، ص : ٨٦١) ان من صلى قاعداً فسجد لا يرفع اليته وان رفع اليته فسدت صلوته لان اليته فى صلوة القاعد بمنزلة القدمين، قلنا : لم نجد هذه العبارة لافى تلك الصفحة ولا فى باب صلوة المريض على ان هذا



القيد لم يذكر في الاحاديث ولا في الآثار ولا في ظاهر الرواية ولا في نادر الرواية ولا في الفتاوى، واما حديث (اذا قرء وهو قاعد ركع وسجد وهو قاعد) فمعناه الانتقال من القعود الى الركوع والسجود كما ان معنى الجملة السابقة الانتقال من القيام الى الركوع والسجود.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَنِّي لَا سَمْعَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ فِي الصَّلَاةِ فَأُخَفِّفُ

﴿قوله فَأُخَفِّفُ﴾ وفي رواية ابن ابي شيبة من طريق عبدالرحمن بن سابط مرسلًا، انه صلى الله عليه وسلم قرء في الركعة الاولى بسورة طويلة فسمع بكاء صبي فقرء في الثانية بثلاث آيات. ﴿قوله أَنَّ تُفْتَتَنَ أُمُّهُ﴾ اى تنتهى عن صلواتها باشتغال قلبها ببكائها، او تتركه فيضيع وفي حكمه التخفيف لسائر حاجات الدنيا.

**فائدة :** اعلم ان تطويل الركوع لان يدرك الجائى (وكذا تطويل القراءة له) جائز عند الشافعية فى قول ومكرره فى قول آخر وبه قال الاوزاعى ومالك وابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد اخشى ان يكون شركًا اى شركًا خفيًا، وقال احمد ينتظر ما لم يشق اصحابه، وقال مشائخنا بجوازه اذا لم يعرفه الامام والراجح اطلاق الكراهة عند ارباب التحقيق.

### بَاب مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ

﴿قوله صَلَاةُ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ﴾ اى ستر الرأس مفروض على الحرّة البالغة وان كان شعرًا نازلًا على الاصح، بخلاف الأمة فانها لايجب عليها ستر الرأس لما اخرج عبد الرزاق عن عمر انه ضرب امة رآها متقنعة وقال اكشفى رأسك ولا تشبهى بالحرائر وكذا اخرج عنه انه ضرب عقيلة امة ابى موسى فى الجلباب وقال اتجلبين، وروى ابن ابي شيبة ان عمر رأى امة عليها جلباب فقال عتقت؟ قالت : لا، قال ضعيه عن رأسك، انما الجلباب على الحرائر فتكاسلت فقام اليها بالدرة فضرب رأسها حتى القته، واخرج محمد بن الحسن فى الآثار عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان عمر كان يضرب الاماء ان يتقنعن يقول لاتشبهن بالحرائر، اعلم ان مذهب مالك ان بدن الحرّة عورة الا الوجه والكفين واليه ذهب الشافعى ايضا الا ان المزنى استثنى القدمين ايضا، والمشهور من مذهب احمد استثناء الوجه فقط، وروى عنه استثناء الوجه والكفين، ومذهب ابى حنيفة ان وجه الحرّة ليس بعورة فيجوز نظرًا لاجنبى اليه الا ان ارباب الفتيا من مذهبه افتوا بعدم جواز النظر اليه لفساد الزمان كما فى البحر وكذا باطن كفها ليس بعورة بخلاف ظاهر الكف



فانه عورة في ظاهر الرواية لكن التحقيق انه ليس بعورة كما ذكره القاضيخان في المختلفات وآيده المحقق ابن اميرالحاج، ومشى عليه في المحيط، وأما القدمان فقليل انه عورة وأشار اليه القدوري، وقيل ليس بعورة وصححه في الهداية وقاضيخان في شرح الجامع الصغير واعتمد عليه صاحب البحر في الاشباه، وقيل عورة في حق الصلوة ليس بعورة خارجها وبه قال الطحاوي والكرخي ويؤيدهما ما رواه ابوداؤد عن ام سلمة قالت (تصلى المرأة في الخمار والدرع السابغ الذي يغيب ظهور قدميها)، (١) وفي السعاية هذا الاختلاف في باطن القدمين وظاهرهما كليهما لا كما قيل ان ظاهر القدمين ليس بعورة اتفاقاً انما الخلاف في باطن القدمين والدليل على عدم كون الوجه والكف والقدم عورة قوله تعالى (لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ) اى مواضعها (إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا) وهو الوجه محل لكحل، والكفان محل الخاتم، وروى الحسن عن ابى حنيفة انه يحل النظر الى القدمين لقول عائشة ما ظهر منها القلب والفتحة وهى خاتم اصبع الرجل.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ السِّدْلِ فِي الصَّلَاةِ

﴿قوله نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ السِّدْلِ فِي الصَّلَاةِ﴾ فلا يكره خارج الصلوة كما في شرح التنوير، والسدل هو ارسال الثوب بلا لبس معتاد، مثل ان يجعل ثوبه على رأسه او على كتفيه ويرسل اطرافه من جانبه او يخرج يده من خرق القباء عند العضد ويرسل الكم الى ورائه مثلاً. كما في شرح المنية او يرسل منديله من كتفيه او طرفاً منه على صدره وطرفاً على ظهره كما في البحر، او لم يدخل يده في كمى الشقة كما في قاضيخان، والنهى عن السدل للتحريم لما رواه ابوداؤد (ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بإعادة الصلوة لمن اسبل ازاره)، (٢).

**فائدة :** من لحقه السدل في خلال الصلوة فيزيله في خلال الصلوة لما قالوا ان من سقطت قلنسوته في الصلوة فإعادتها افضل، ولما ذكره ابن الملك في شرح المشارق ويؤيده ما أخرجه الائمة الستة عن ابن عباس (ان النبي صلى الله عليه وسلم حوّل عنه الشّمال الى اليمين في

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب في كم تصلى المرأة، ورواه مالك في كتاب النداء للصلوة، باب الرخصة في صلوة المرأة في الدرع والخمار.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب ما جاء في السدل في الصلوة، ورواه الترمذى في كتاب الصلوة، باب ما جاء في كراهية السدل في الصلوة، ورواه احمد في باقى مسند الكثيرين.



الصَّلَاةُ). ﴿قوله مِنْ حَدِيثِ عِيسَى بْنِ سَفْيَانَ﴾ وهو ضعيف عند الجمهور ولكن وثقه ابن حبان وتابعه سليمان الاحول عند ابى داؤد وابن حبان. ﴿قوله فَأَمَّا إِذَا سَدَلَ عَلَى الْقَمِيصِ فَلَا بَأْسَ﴾ المراد من السَدَل ههنا اشمال الصَّمَاء، والظاهر هو الحمل على الظاهر.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ

كرهه الائمة الثلاثة، ولم ير به مالك بأساً. ﴿قوله فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَجِّهُ﴾ اى تواجه احدكم وتقبله، وفي رواية ابن ابى شيبة فان كل حصاة تحب ان يسجد عليها وقالوا انه يخالف الخشوع، ويفضى الى عمل كثير.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّفْخِ فِي الصَّلَاةِ

قال الامام الحلواني ان كان مسموعاً تفسد به الصَّلَاةُ والآ فلا، وقال الامام خواهرزاده ان كانت له حروف مهجاة تفسد والآ فلا. ﴿قوله وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ﴾ وبه قال مالك والشافعى واحمد فى رواية، ويؤيدهم ما رواه سعيد بن منصور فى سننه عن ابن عباس موقوفاً النفخ فى الصَّلَاةِ كلام، فان قيل : قد روى النسائى واحمد وابوداؤد (ان النبى صلى الله عليه وسلم نفخ فى صلوة الكسوف فقال أف، أف)، (١) وذكره البخارى تعليقا، قيل لم تكن حروف فى المحكى عنه وقيل هذا مخصوص بالنبى صلى الله عليه وسلم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْاِخْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ

قال ابن سيرين هوان يضع يده على خاصرته وهو يُصَلِّي، هكذا فسره ابن ابى شيبة وبذلك جزم ابوداؤد، روى ابوداؤد من طريق سعيد بن زياد قال صَلَّيْتُ الى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاصرتي فلما صَلَّيْتُ قال هذا الصَّلْبُ فى الصَّلَاةِ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه، وحكى الخطابي ان معناه ان يمسك بيده مخرصة اى عصا يتوكأ عليها فى الصَّلَاةِ، وقيل غير ذلك، قال الحافظ العيني وهو الاصح وقال الحافظ ابن حجر هو المشهور. ﴿قوله تَهَيَّ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا﴾ قال فى البحر والذى يظهر ان الكراهة تحريمية فى الصَّلَاةِ للنهى المذكور. ﴿قوله وَيُرْوَى أَنَّ ابْلِيسَ إِذَا مَشَى مَشَى مُخْتَصِرًا﴾ اخرج ابن ابى شيبة ان ابليس

١ \_ رواه النسائى فى كتاب الكسوف، باب القول فى السجود فى صلوة الكسوف، ورواه ابوداؤد فى كتاب الصَّلَاةِ، باب من قال يركع ركعتين، ورواه احمد فى مسند المكثرين من الصحابة.



اهبط مختصراً، واخرج البخارى ان اليهود تكثر من فعله فهى عنه للتشبه بهم، واخرج ابن ابى شبة انه راحة اهل النار، وروى سعيد بن منصور انه صفة الرّاجز حين ينشد، وقال الحافظ لامنافاة بين الجمع.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ كَفِّ الشَّعْرِ فِي الصَّلَاةِ

هو مانع عن سجود الشعر، ومخالف عن هيئة الوقار. ﴿قوله وَقَدْ عَقَصَ ضَفِيرَتُهُ فِي قَفَاهُ﴾ اى غرز طرف ضفيرته فى اصلها، وقال فى الجمع العقص جمع الشعر وسط رأسه او لف ذوائبه حول رأسه كفعل النساء، اعلم ان هذا الحديث وحديث أم هانئ قالت (قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة وله اربع صفائر)، (١) محمولان على ان هذه الصفائر كانت مغائرة عن صفائر النساء فى الهيئة. ﴿قوله ذَلِكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ﴾ اى موضع قعود الشيطان وفى رواية ابى داؤد ذلك كِفْلُ الشَّيْطَانِ يعنى مقعد الشيطان، قال الخطابي وغيره هو الكساء الملفوف حول سنام البعير لى يركب عليه، وقيل معنى الحديث نصيب الشيطان اى حرمانه عن اجر سجدة الشعر نصيب الشيطان، وفى رواية ابن عباس عند مسلم وابى داؤد (انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم انما مثل هذا مثل الذى يصلى وهو مكتوف)، (٢) اى شدت يده من الجانب المؤخر وظاهر هذه الروايات حجة على مالك حيث قال لا بأس لو كان العقص قبل الصلوة لغير الصلوة.

**فائدة :** العقص خلال الصلوة مفسد لانه عمل كثير والصلوة حال كون الشعر معقوصاً مكروه، وقال العراقي ان النهى عن الصلوة حالة العقص مختص بالرجال.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّخَشُّعِ فِي الصَّلَاةِ

قيل الخشوع والخضوع واحد، وقيل ان الخشوع فى الصوت والبصر، والخضوع فى البدن، وذكر الراغب ان الخشوع اكثر ما يستعمل فيما توجد فى القلب، وروى الحاكم عن على ان

١ - رواه الترمذى فى كتاب اللباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب دخول النبی صلى الله عليه وسلم مكة، ورواه ابن ماجة فى كتاب اللباس، باب اتخاذ الجملة والذوائب.

٢ - رواه مسلم فى كتاب الصلوة، باب اعضاء السجود والنهى عن كف الشعر والثوب.... ورواه النسائي فى كتاب التطبيق، باب مصلى الذى يصلى ورأسه معقوص، ورواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب الرجل يصلى عاقصاً شعره، ورواه احمد فى كتاب ومن مسند بنى هاشم، باب بداية مسند عبدالله بن عباس رضى الله تعالى عنه، ورواه الدارمى فى كتاب الصلوة، باب فى عقص الشعر.



الخشوع في القلب، واستعمل القرآن الكريم الخشوع في البصر والقلب والصوت، والخضوع ل  
العنق والقول، قال مشائخنا ان المصلي ينظر الى موضع سجوده في القيام، و الى ظهر قدميه ل  
الركوع والى اربعة انفه في السجود والى حجره في القعدة والى منكبه عند التسليمه. ﴿قوله  
تَشْهَدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ﴾ وفي مسند احمد وتسلم وتشهد في كل ركعتين، وفي هذا الحديث حجة  
لابي يوسف ومحمد في افضلية التسليم بعد الركعتين دون الرابع. ﴿قوله وَتَخَشَّعُ وَتَضَرَّعُ  
وَتَمَسْكُنُ﴾ قالوا الاول بالقلب والثاني باللسان والثالث بالهيئة، اعلم ان هذه الالفاظ الاربعة  
ليست اوامر بل هي افعال مضارعة حذف منها احدى التائين كما صرح به العراقي، او مصادر  
منونة صرح به التوربشتي. ﴿قوله وَتُقْنَعُ يَدَيْكَ﴾ مضارع من الاقناع فيه دليل على مندوبية  
الدعاء بعد التطوعات. ﴿وَحَدِيثُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ يَعْنِي أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ  
شُعْبَةَ﴾ وفي اسناد كل منهما عبدالله بن رافع بن العمياء وهو مجهول من الثالثة كذا في التقريب  
وقال البخاري لا يصح حديثه وذكره ابن حبان في الثقات.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ فِي الصَّلَاةِ

﴿قوله عَنْ رَجُلٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ﴾ لعل هذا الرجل هو ابو ثمامة الحنطاط، ذكره ابن  
حبان في الثقات. ﴿قوله فَلَا يُشَبِّكَنَّ بَيْنَ أَصَابِعِهِ﴾ النهي للتحريم كما في البحر، ويكون  
التشبيك منهيًا في الصلوة بطريق اولي وكذا عند انتظارها، واما خارج الصلوة فلا يكره اذا كان  
لغرض صحيح كالتمثيل والتشبيه والوقاية. ﴿قوله وَحَدِيثُ شَرِيكَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ﴾ لان شريكًا  
كان تغير حفظه وكان كثير الخطأ، ولكن صوب البيهقي في سننه الحديث من رواية كعب وابي  
هريرة جميعًا.

### بَاب مَا جَاءَ فِي طُولِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ

﴿قوله أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ﴾ اي اى اجزاء الصلوة افضل، لان اياً اذا أُضيف الى المفرد  
المعرفة فالمراد تعين جزء من اجزاء المضاف اليه واذا أُضيف الى غيره فالمراد تعين فرد من افراده.  
﴿قوله طُولُ الْقُنُوتِ﴾ القنوت يطلق على الدعاء والطاعة والسكوت والعبادة والقيام وهو المراد  
ههنا بدليل ما رواه ابوداؤد مرفوعًا من حديث عبدالله الحبشى (ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سئل اى الاعمال افضل قال طول القيام)، (١) فاذا اراد شغل حصّة معينة من الزمان



بصلوة فإطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه، وهو مذهب ابى حنيفة والشافعى وروى عن محمد، وروى عنه افضلية كثرة الركوع والسجود ايضاً، وتوقف فيه احمد، وقال اسحاق وابو يوسف بالتوزيع، وحديث الباب حجة لابي حنيفة والشافعى ويؤيدهما ان القيام يقرأه فى القرآن وكذا هو يشق على النفس بخلاف الركوع والسجود فافهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

﴿قوله مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً﴾ حجة لمحمد وكذا يؤيده، قوله تعالى (وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ) وقوله عليه الصلوة والسلام (ان اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)، رواه ابوداؤد (١)، وكون السجدة من المقاصد بخلاف القيام فانه من الوسائل، وأجيب عن هذه الدلائل ان حديث الباب يدل على فضيلة السجود دون الافضلية، وعن حديث ابى هريرة ان الاقربىة لاتدل على الافضلية و الا فيلزم افضلية الملائكة على الرسل وافضلية اولاد النبي صلى الله عليه وسلم وازواجه المطهرات على الخلفاء الراشدين والامر ليس كذلك وبالجمله ان اقربىة العبد فيها فضيلة جزئية للسجدة، والجواب عن كونها من المقاصد ان تطويل الوسائل قد يكون مطلوباً من الشارع كما في مناسك الحج.

### بَاب مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ

﴿قوله أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ﴾ فيه تغليب الحية على العقرب وقيد الاسود خرج مخرج الغالب، واستثنى منها الفقيه ابو جعفر الهندوانى الحية البيضاء التى تسمى جنية لقوله عليه الصلوة والسلام (اقتلوا ذا الطفتين والابتر وآياكم والحية البيضاء فانها من الجن)، (٢) وأجيب عنه ان ذلك فى غير الصلوة، وقيل الاولى الامساك عنها لا للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم، اعلم ان قتل مثل الحية والعقرب لايفسد الصلوة وان كان بعمل كثير كما صرح به شمس الائمة السرخسى فى مبسوطه لانه رخصة من الشارع مثل مشى من سبقه الحدث او صلى صلوة الخوف خلافاً لما قاله شيخ الاسلام خواهرزاده واختاره ابن الهمام ان

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب ما يقال فى الركوع والسجود، ورواه النسائى فى كتاب التطبيق، باب اقرب ما يكون العبد من الله عز وجل، ورواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى الدعاء فى الركوع والسجود.

٢ - رواه البخارى فى كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شغل الجبال، ورواه مسلم فى كتاب السلام، باب قتل الحيات وغيرها. وايضاً رواه غيرهما من اصحاب السنن.



تفسد به الصلوة ولكن هذا الافساد مباح ليس بمحرام. ﴿قوله إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا﴾ أى ان فيها مشغولية بالرب سبحانه وتعالى عن غيره. ﴿قوله وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ﴾ لما مر من حديث الباب ولان الاشتغال بقتل ما هو يبتدى بالاذى هو فراغ للصلوة في الحقيقة لا انه اشتغال عن الصلوة.

## أَبْوَابُ السَّهْوِ

### بَاب مَا جَاءَ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ

الاضافة الى السهو من قبيل اضافة المسبب الى السبب، والسهو هو عدم استحضر الشئ عند الحاجة وفي التحرير هو الغفلة عن المعلوم، انتهى، ولا فرق بين السهو والنسيان عند الحافظ ابن حجر وقال الحافظ العيني بينهما فرق دقيق وهو ان السهو ان ينعلم له شعور والنسيان له فيه شعور انتهى، ولا فرق بينهما في الحكم عند الفقهاء أى يجب عندهم سجود السهو عند خروج الصورة عن المدركة سواء خرجت من الخزانة اولاً، وسواء استحضرت الصورة بالتحري او لم تستحضر كما سيأتى، واتفقوا فى انها لا ترفع القعدة، واختلفوا فى انها ترفع التشهد اولاً، وكذا اختلفوا فى انها قبل السلام او بعده، فقال ابو حنيفة رحمه الله انها بعد السلام مطلقاً، وقال الشافعى هى قبل السلام مطلقاً، وقال مالك هى بعد السلام ان زاد، وقبل السلام ان نقص فقط او نقص وزاد، وقال احمد ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم فى سجدتى السهو فيستعمل كل على جهته وهى خمس صور: الاولى : انه قام من الاثني فى الرباعية، والثانية انه سلم على الركعتين فى الرباعية، والثالثة انه قام الى الخامسة فصلّى خمساً، والرابعة صورة الشك، والخامسة التسليم على ثلاث، وما لم يثبت فيه عنه صلى الله عليه وسلم شئ فيسجد فيه قبل السلام.

اعلم ان هذا الخلاف فى الاولوية صرح به الحافظ ابن حجر والنووى وصاحب الهداية حيث قال وهذا الخلاف فى الاولوية أى فى ظاهر الرواية، وفى غير ظاهر الرواية لا يجزئ قبل السلام، وقال داود الظاهرى لا يشرع سجود السهو الا فى المواضع الماثورة. ﴿قوله عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ﴾ بضم الباء الموحدة وفتح الحاء المهملة. ﴿قوله سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ﴾ وفى رواية ابن ماجة كبر ثم سجد ثم كبر فرفع رأسه ثم كبر فسجد ثم كبر فرفع رأسه ثم سلم. ﴿قوله قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ﴾ اعلم ان احاديث باب السهو خمسة اقسام : الفعلان والقولان الخاصان بالشك، والقول العام أى (لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم)، رواه ابوداؤد عن اسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن



عبيد الكلامى، (١) والفعلان متعارضان اى روى انه عليه الصلوة والسلام سجد قبل السلام كما فى حديث ابن بحنة وروى انه سجد بعد السلام كما فى حديث ابن مسعود وابى هريرة وكذا القولان الخاصان متعارضان، روى ان الشاك يسجد قبل السلام، رواه ابوداؤد عن ابى هريرة وروى انه يسجد بعده، رواه ابواؤد عن عتبة بن محمد والبخارى ومسلم عن ابن مسعود، فلو قلنا بالتساقط فيبقى القول العام بلا تعارض وعلى هذا يجب سجود السهو بعد السلام، ولو قلنا بالتوسع فيترجح بعد السلام بالحديث القولى، فان قيل : انفرد به اسماعيل بن عياش وهو ضعيف قال البيهقى فى المعرفة ليس بالقوى، قلنا اعدل الاقوال فيه ما قال الحافظ فى التقریب صدوق فى روايته عن اهل بلده اى عن اهل الشام، وعبيد الله بن عبيد شامى، فان قيل : القول يقدم على الفعل فكيف يصح القول بكون الحديث القولى مرجحاً، قلنا : هو ههنا ادنى حالاً من الفعل لحال اسماعيل بن عياش، وكذا يترجح بعد السلام لاجل الاعتبار وهو ان مقتضى القياس ان الجبيرة ينبغى ان تكون عند موضع النقصان فاذا تأخرت عن موضعه فالمناسب ان تتأخر عن التسليم ايضاً لينجبر بها التسليم ايضاً لوسها عنه، وكذا يترجح بعد السلام لانه مذهب اكابر الصحابة مثل عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وابن عباس رضى الله تعالى عنهم اجمعين.

**فائدة :** اعلم ان التسليم عند فخر الاسلام واتباعه واحد تلقاء وجهه، وقال عامة المشايخ يسلم تسليمتان، وقال الكرخى يسلم تسليمية واحدة وهو المرجح ولم يقل احد من المشايخ بالفرق بين المنفرد وغيره، ثم اعلم انه لا تحريمة لسجود السهو عند الجمهور وقال بها مالك اذا سجد بعد السلام ويؤيده ما رواه ابوداؤد عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً (انه كبر ثم كبر وسجد)، ولكن هذه الزيادة شاذة كما اشار اليه ابوداؤد. «قوله حديث ابن بحنة حديث حسن» بل هو صحيح اخرجه الشيخان. «قوله ويقول هذا الناسخ لغيره من الأحاديث ويذكر أن آخر فعل النبي صلى الله عليه وسلم كان على هذا» روى الامام الشافعى عن الزهرى قال سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدة السهو قبل السلام وبعده وآخر الامرين قبل السلام، قلنا : قال الحازمى ان حديث الزهرى فيه انقطاع، انتهى، قلت : القول بالنسخ غير مشهور عن الشافعى والمشهور ان الخلاف فى الاولوية.

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب من نسى ان يتشهد وهو جالس، ورواه ابن ماجة فى كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن سجدها بعد السلام، ورواه احمد فى كتاب باقى مسند الانصار، باب ومن حديث ثوبان.



## بَاب مَا جَاءَ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ

أى لا تفسد الصلوة بالسَّلام والكلام نسياناً وهو مذهب الشافعى وعندنا السَّلام ناسياً غير مفسد، والكلام ناسياً مفسد كما سيأتى. ﴿قوله فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ﴾ وفى رواية للبخارى (فقل له أزيد فى الصلوة؟ فقال وما ذاك؟ قالوا صَلَّيْتُ حَمْسًا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمْتُ)، (١) وفى رواية لمسلم (فلما انفلت توشوش القوم فقال وما شأنكم قالوا يا رسول الله هل زيد فى الصلوة قال لا، قالوا فانك صَلَّيْتُ حَمْسًا). (٢) ﴿قوله أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ السَّهْوِ بَعْدَ الْكَلَامِ﴾، ولفظ مسلم وغيره (ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد سجدتي السهو بعد السَّلام والكلام). ﴿قوله فَسَدَتْ صَلَاتُهُ﴾ وتحوّلت الى النفل عند ابى حنيفة وابى يوسف خلافاً لمحمد، وأما اذا قعد فى الرابعة فلا تفسد صلوته، اعلم ان حديث الباب محتمل للقعدة فى الرابعة ولتركها، فلا دلالة فيه على محل النزاع وهو اذا صلاها خمساً مع ترك القعدة، نعم يرجح فعلها اما لكونه اصلاً وأما لان الفرائض لا تنجبر بسجود السهو، ولا يبعد ان يقال انه عليه السَّلام لو ترك القعدة فى الرابعة لقالوا انسخت القعدة وزيد فى الصلوة ولما اكتفوا بالاستفهام عن الزيادة فافهم.

## بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْهَدِ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ

عندنا يجب التشهد سواء سجد قبل السَّلام او بعده، وحكى الطحاوى عن الشافعى انه لا يتشهد، وقال المزنى سمعت عن الشافعى يقول اذا كانتا بعد السَّلام تشهد، واذا كانتا قبل السَّلام اجزءه التشهد الاول، وروى البويطى عن الشافعى انه يعيد التشهد مطلقاً، وقال مالك واحمد يتشهد ان سجد بعد السَّلام والا فلا. ﴿قوله عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ خَالِدٍ﴾ قال الحافظ هو من رواية الاكابر عن الاصاغر، محمد بن سيرين من الطبقة الثالثة وخالد الحذاء من الخامسة. ﴿قوله حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين، وكذا ورد التشهد فى سجود السهو عن ابن مسعود مرفوعاً عند ابى داود والنسائى، وعن المغيرة عند البيهقى، وقد صحّ ذلك عن ابن مسعود من قوله عند ابن ابى شيبه، فلا يزل حديث الباب عن درجة الحسن ولا يقبل قول من ضعفه،

١ - رواه البخارى فى كتاب الجمعة، باب اذا صلى خمساً.

٢ - رواه مسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب السهو فى الصلوة والسجود له، ورواه ابو داود فى كتاب الصلوة، باب اذا صلى خمساً، ورواه احمد فى كتاب مسند المكثرين من الصحابة، باب مسند عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه.



فان قيل حديث عمران اخرجہ مسلم وليس فيه ذكر التشهد فصارت زيادة اشعث شاذة، قلنا : رواية ساكتة عن الزيادة وهذه الرواية اى رواية اشعث مثبتة لها واشعث ثقة فقيه. ﴿قوله وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ﴾ اى روى عنه من غير واسطة خالد الحذاء، قوله ليس فيها تشهد وتسليم روى هذا عن انس والحسن وعطاء وطاؤس، اى اذا سجد بعد التشهد والسلام فليس بعده تشهد وسلام آخرا، ولعلمهم اخذوا بظاهر حديث ابى هريرة عند ابى داؤد.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي فَيَشْكُ فِي الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ

الشاك يبنى على الاقل مطلقاً عند الشافعى ومالك، وقال احمد يبنى على الاقل ان كان منفرداً، وفي الامام عنه روايتان، وعندنا ان عرضه الشك اول مرة استأنف وان كثر تحرى واخذ بغالب ظنه والاخذ بالاقل و يقعد على كل ركعة يتوهم فيها القعدة.

**فائدة :** المراد من اول مرة اول ما وقع في عمره عند اكثر المشائخ، وقال فخر الاسلام هراول ما وقع له في هذه الصلوة، وقال السرخسى هو ان لا يكون السهو له عادة كما في البحر، وقال ابن الهمام يسجد للسهو في جميع صور الشك سواء عمل بالتحري او بنى على الاقل، وذكر في السراج الرهاج ان في فصل البناء على الاقل يسجد للسهو وفي البناء على غلبة الظن ان شغله تفكره مقدار اداء الركن وجب السهو والا فلا، ولعل هذا هو محمل حديث ابن مسعود (اذا شك احدكم في صلواته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم ليسجد سجدة)، (١) رواه الجماعة الا الترمذى. ﴿قوله فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ﴾ ظاهره حجة للحسن البصرى حيث قال الشاك ليس عليه الا السجدة من غير ان يبنى على الاقل او يأخذ بغالب الظن، وأجيب عنه ان هذا الحديث ساكت فيحمل على الناطق، وحجة الشافعى وغيره رواية البناء على الاقل اخرجہ مسلم، وحملوا حديث التحري على الاخذ باليقين اى فليقص الصواب وهو الاقل، وأجيب عنه ان التحري طلب الاخرى بالاستعمال لا الاخذ بالاخرى، لظاهر حديث مسلم (فلينظر اخرى ذلك الى الصواب). (٢) وقال ابن حبان في صحيحه البناء غير التحري، وحجتنا ان احاديث باب الشك قد ورد فيها التحري والبناء على الاقل والاعادة.

١ - رواه النسائي في كتاب السهو، باب التحري، ورواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب اذا صلى حساً، ورواه ابن

ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن شك في صلواته، فتحري الصواب.

٢ - رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب السهو في الصلوة والسجود له.



اما احاديث التحرى والبناء على الاقل فمذكورة فى الامهات الست، واما الاعادة فأخرجه الطبرانى عن عبادة بن الصامت عن ميمونة بنت سعد مرفوعاً والاوّل منقطع والثانى مجهول، واخرجه ابن ابى شيبه عن ابن عمر مرفوعاً، فيعمل عليها حسب اقتضاء اصول الذين من كون الحرج مدفوعاً، وكون التحرى حجة عند عدم النص، والاخذ بالمتيقن. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ وقال الحافظ فى التلخيص هو معلول فانه من رواية ابن اسحاق عن مكحول عن كريب، وقد رواه احمد فى مسنده عن ابن عليه عن ابن اسحاق عن مكحول مرسلاً، اى هر حديث مضطرب، وفى المعارف ليس المدار فى الباب على هذا الحديث فقط بل هناك حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه عند مسلم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

﴿قوله أَقْصَرَتْ الصَّلَاةُ﴾ بصيغة المجهول الغائبة ان كان من القصر وهو متعد او بصيغة المعلوم ان كان من القصور وهو لازم، ونظيره النقص والنقصان. ﴿قوله أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ﴾ قال المبرد وغيره سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا اليدين وكان قبل يدعى ذا الشمالين وكان فيه نوع قطير وتشاءم فغيره النبي صلى الله عليه وسلم، وتسميته بهذين اللقبتين اما لاجل طول يديه حقيقة او حكماً بالبذل والجود، وجزم ابن قتيبة انه كان يعمل بيديه جميعاً كما فى فتح البارى. اعلم ان اهل العلم اتفقوا على ان الكلام فى الصلوة كان مباحاً فى اول الامر ثم نهى عنه، واتفقوا على ان الكلام متعمداً يفسد الصلوة اذا لم يكن لاحياء نفس او لاصلاح صلوة، واختلفوا فيما سوى ذلك، قالوا الاوزاعى اذا كان الكلام لاحياء نفس او لاصلاح صلوة فلا يفسد الصلوة وان كان عمداً ويرد عليه حديث (احيلت الصلوة ثلاثة احوال)، رواه ابوداؤد، فانه ورد فيه المنع عن الكلام لاصلاح الصلوة، ونسب الى مالك واحمد ان قليله عامداً غير مفسد اذا كان لاصلاح الصلوة، لكن المشهور عن مالك ان العمد مفسد مطلقاً، وقال الشافعى ان العمد اذا كان على ظن تمام الصلوة غير مفسد واما كلام الناسى فغير مفسد عند الامام الشافعى وقيدته التووى فى شرح المذهب بان لا يطول كلامه، وروى عن مالك واحمد ايضاً عدم الفساد وقال الامام ابو حنيفة واصحابه ان الكلام مفسد للصلوة مطلقاً، وروى عن مالك واحمد ايضاً.

استدل الاوزاعى بحديث الباب على ان الكلام لاصلاح الصلوة غير مفسد، وقال ان الكلام لاحياء النفس اهم من الكلام لاصلاح الصلوة فيكون اولى بعدم الافساد، ويرد عليه وعلى ما نسب الى مالك واحمد حديث (احيلت الصلوة ثلاثة احوال) وسيأتى الجواب عن حديث الباب



انشاء الله تعالى.

واستدل الشافعى ومن وافقه بحديث ذى اليمين قالوا ان قصة حديث الباب كانت بعد نسخ الكلام فى الصلوة وان نسخه وقع فى مكة المعظمة وقصة ذى اليمين انما وقعت بالمدينة المنورة فلاتدخل اذن تحت النسخ لتأخرها، وتمسك الشافعية فى نسخ الكلام بمكة بقصة رجوع عبد الله بن مسعود عن الحبشة الى مكة، وذكر فى آخرها ان الله يحدث من امره ما يشاء وان مما احدث ان لاتتكلّموا فى الصلوة، قلنا : نسخ الكلام كان بالمدينة قبل بدر، وذلك للاتفاق على ان قوله تعالى (قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) نزل بالمدينة كما فى الفتح، وفى حديث زيد بن ارقم عند الشيخين (كنا نتكلم فى الصلوة يكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه حتى نزلت - وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ - فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام)، (١) دلالة ظاهرة على ان هذه الآية مدنية لكونه انصارياً، واخرج سعيد بن منصور عن محمد بن كعب القرظى قال (قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة والناس يتكلمون فى الصلوة فى حوائجهم حتى نزلت هذه الآية)، وما ذكروا من قصة رجوع ابن مسعود من الحبشة فنقول لابن مسعود هجرتان الى الحبشة، اما الاولى : فكانت فى شهر رجب من سنة خمس من المبعث وكان هاجر عذّة من الصحابة اى احد عشر رجلاً واربع نسوة، باذنه صلى الله عليه وسلم لما رأى المشركون يؤذونهم، ثم ان المسلمين بلغهم وهم بأرض الحبشة ان اهل مكة اسلموا وذلك انه نزلت سورة النجم وقرئها النبى صلى الله عليه وسلم عليهم فسجد النبى صلى الله عليه وسلم وسجد معه المسلمون والمشركون فرجع ناس منهم الى مكة فلم يجدوا ما اخبروا به، و وجدوهم على حالهم من الكفر فلم يدخلوا مكة الا ابن مسعود فانه دخل مكة اقام بها أياماً ثم هاجر الى الحبشة ثانياً ثم لما هاجر النبى صلى الله عليه وسلم الى المدينة رجع ابن مسعود الى المدينة وفيها وقعت قصة سلامه وعدم رده صلى الله عليه وسلم وكان ذلك بالمدينة قبل بدر فان ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ممن شهد بدرًا.

وتمسك الشافعية فى تأخر قصة ذى اليمين بأن ابا هريرة قد ادركها بدليل انه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفى رواية انه قال بينهما انا اصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اسلم هو فى السنة السابعة عام خير، قلنا : اراد انه صلى الله عليه وسلم صلى بالمسلمين وهذا التعبير جائز فى اللغة والعرف وله نظائر فى الروايات، واما رواية بينما انا اصلى

١ - رواه البخارى فى كتاب تفسير القرآن وفى كتاب الجمعة: باب قوله تعالى وقوموا لله قانتين اى مطيعين، ورواه مسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب تحريم الكلام فى الصلوة ونسخ ما كان من اباحته، واللفظ له.



فتفرد به يحيى بن كثير وهو مدلس ايضاً وخالفه غير واحد من اصحاب ابى سلمة وابى هريرة ولعل بعض الرواة فهم من قوله صلى بنا انه كان حاضراً، فروى الحديث بالمعنى على زعمه. واستدل الحنفية بما رواه المسلم وغيره من حديث معاوية بن الحكم وفيه ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس بما رواه ابوداؤد وغيره من حديث عبدالله بن مسعود، وفيه (ان الله قد احدث ان لا تتكلموا في الصلوة)، (١) وبما رواه الترمذى وغيره من حديث زيد بن ارقم كما مر.

واجيب عن حديث ذى اليمين بأن فيه اضطراباً كثيراً في تعيين وقت الصلوة، وعدد الركعات، وموقف النبي صلى الله عليه وسلم وسجود السهو وعدمه، واعادة الاقامة وعدم اعادتها، وبأن هذا الحديث حكاية حال لاعموم لها وفعل ومبيح، واحاديثنا تشريعات عامة قولية ومحركة، وبأنه منسوخ، كان هذا قبل واقعة البدر حين يباح الكلام في الصلوة، بدليل ان ذى اليمين استشهد يوم بدر ذكر ذلك محمد بن اسحاق وغيره، وقال ابن حبان في صحيحه قال الزهري كان هذا قبل بدر ثم احكمت الامور بعد، وفي الجوهر النقي ذكر عن ابن وهب انه قال انما كان حديث ذى اليمين في بدء الاسلام، واخرج الطحاوى بسنده عن ابن عمر انه ذكر له حديث ذى اليمين فقال كان اسلام ابى هريرة رضى الله تعالى عنه بعد ما قتل ذواليمين، ويدل على نسخ حديث ذى اليمين ان عمر بن الخطاب كان حاضراً في هذه الواقعة ثم انه صلى بأصحابه فسلم في ركعتين ثم انصرف فقيل له ذلك فقال اني جهزت غيراً من العراق حتى وردت المدينة، فصلّى بهم اربع ركعات، فأعاد الصلوة مع انه ثمن شاهد قصة ذى اليمين وفعل ذلك بحضرة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكروا ذلك عليه، رواه الطحاوى، وكذا يدل على النسخ انه ورد في حديث ذى اليمين عند الشيخين (ثم اتى جذعاً في قبلة المسجد)، (٢) وفي رواية مسلم (استند عليها مغضبا)، (٣) وهذه الجذعة هي الاسطوانة الخنانة كما في مسند احمد وفي فتح الباري، وكان اتخاذ المنبر في السنة الثانية قبل تحويل القبلة كما في زوائد الهيثمي وكانت غزوة بدر بعد تحويل القبلة بشهرين،

١ - رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب تحريم الكلام في الصلوة ونسخ ما كان من اباحتها، ورواه النسائي في كتاب السهو وابوداؤد في كتاب الصلوة.

٢ - رواه البخارى في كتاب الصلوة، باب تشبيك الاصابع في المسجد وغيره، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب السهو في الصلوة والسجود له.

٣ - رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب السهو في الصلوة والسجود له.



وذلك كان قبل اسلام ابي هريرة فكيف يدرك هذه القصة ابوهريرة.

**فائدة :** اعلم ان هذا الاستدلال بناء على انه عليه السلام استند الى الاسطوانة الحنانية المنصوبة قبل اتخاذ المنبر، ويرد عليه ما روى انه قام الى خشبة معروضة في المسجد، اللهم الا ان يقال انها كانت قبل اتخاذ المنبر ممتدة بالعرض كما في الفتح، ولا يصح ان يقال انها كانت بعد اتخاذ المنبر مطروحة في جانب القبلة، لان رواية الدارمي وابي عوانة وابن خزيمة وابي نعيم صريحة في انها دفنت حين وضع المنبر، وكذا يدل على النسخ ان بعض الكلام وقع في هذه الواقعة عمداً فإنه عليه الصلوة والسلام لما قال (لم انس) ولم تقصر علم ذواليين بنسيانه صلى الله عليه وسلم وعدم نسخ بعض الصلوة، ثم قوله بعد ذلك بل نسيت يارسول الله صلى الله عليه وسلم كما في رواية الطحاوي، وقوله قد كان بعض ذلك يارسول الله كما في رواية مسلم كان عمداً، وكذا قوله صلى الله عليه وسلم بعد اخبار ذى اليدين (أكمأ قال ذواليين) وكذا قولهم نعم، كان عمداً بعد تحقيقهم ان الصلوة لم يتم بعد، وكذا امره صلى الله عليه وسلم بلالاً بالاقامة كما في رواية الطحاوي كان عمداً بلا تردد، والكلام عمداً قاطع للصلوة عندكم ايضاً، وكذا يدل على نسخه انه وقع الفعل الكثير في الصلوة من الذهاب والإياب و خروج سرعان القوم وهو مفسد عندكم ايضاً فعلم ان هذه الواقعة كانت في الابتداء.

قالوا ان المقتول في البدر ذو الشمالين دون ذى اليدين و هما شخصان، ذو الشمالين اسمه عمير بن عبد عمرو، وهو من اهل مكة، خزاعي، حليف لبني زهرة قتل ببدر، والشاهد في حادثة السهو هو ذواليين اسمه خرباق بن عمرو، وهو من بني سليم، مات في عهد عمر رضي الله تعالى عنه، وقيل مات في امارة معاوية رضي الله تعالى عنه ويدل على تغايرهما رواية عمران وابي هريرة هذه الحادثة عنه والوهم من الزهري حيث صرح باتحادهما وتابعه المبرد وغيره، قلنا : وقع في كتاب النسائي عن الزهري عن ابي سلمة ان ذا اليدين وذا الشمالين واحد، كلاهما لقب على الخرباق، وتابع الزهري على ذلك عمران بن انس، ويدل على اتحادهما ما رواه البزار والطبراني في الكبير وابن سعد في طبقاته وابن حبان في ثقافته وابو عبد الله محمد بن يحيى العدني في مسنده وابو العباس المبرد في كامله والحافظ ابن الاثير في اسد الغابة حيث قال : الخرباق السلمي اسمه عمير بن عمرو، يكنى ابا محمد ويقال له ذا اليدين وذوالشمالين، والخرباق لقبه، ثم قال ابن الاثير وقيل هما اثنان، انتهى، والحاصل ان عميراً وخرباقاً واحد، وعبد عمرو وعمر واحد، وهو خزاعي وسلمي (منسوب الى بني سليم بن ملكان بطن من خزاعة من العرب القحطانيين اليمانيين، وليس من سليم



بن منصور الذي ليس من خزاعة وهو من العرب العدنانيين الحجازيين وفي اسد الغابة ان اسلم وملكبان وخزاعة اخوان، وبنو ملكبان لقلتهم ينسبون الى خزاعة، فعند الاتحاد يلزم ان يكون ذو الشمالين وذواليدنين مقتولاً ببدر. ﴿قوله قال الشافعي وَّفَرَّقَ هَؤُلَاءِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالنَّسْيَانِ فِي أَكْلِ الصَّائِمِ﴾ قلنا : الحديث الوارد في عدم افطار أكل الصائم نسياناً حديث محكم وغير معارض بحديث آخر بخلاف حديث ذي اليدنين.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ

﴿قوله أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ قَالَ نَعَمْ﴾ وروى ابوداؤد والحاكم عن شداد بن اوس عن ابيه، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (خالفوا اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم ولا في خفافهم)، (١) وروى ابوداؤد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدّه قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حافياً ومتنعلاً)، (٢) وروى ابوداؤد عن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه مرفوعاً ( اذا جاء احدكم المسجد فلينظر فان رأى في نعليه قدراً او قال اذى فليمسحه وليصل فيهما)، (٣) ولفظ الطيالسي (فاذا اتى احدكم المسجد فلينظر فان رأى في نعليه اذى فليخلعها والا فليصل فيهما)، (٤) وملخص هذه الروايات ان النعال الغير الطاهرة تخلع او تمسح على الارض، واما النعال الطاهرة من البلى او بالذلك فالصلوة فيها من الرخص دون المستحبات عند ابن دقيق العيد، وتعقبه البدر العيني بحديث شداد بن اوس عن ابيه ثم قال ويكون مستحباً من جهة قصد المخالفة لاسنة لان الصلوة في النعال ليست مقصودة بالذات، وذكر الحلبي في شرح المنية الكبير استحبابها مخالفة لليهود كالبدر العيني. قال مشائخنا اليوم لا يصلي بالنعال في المسجد لان دخول المساجد متفلاً من سوء الادب في العرف الحادث ولان تلويث المسجد بما واقع لا محالة ولان علة التنفل قد انتهت لان اليهود والنصارى في زماننا يصلون في النعال لا يخلعونها.

١ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب الصلوة في النعل.

٢ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب الصلوة في النعل.

٣ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب الصلوة في النعل، ورواه احمد في باقي مسند المكثرين، والدارمي في كتاب الصلوة.

٤ \_ رواه الطيالسي في مسنده، باب ما روى ابو سعيد الخدري رضي الله تعالى به عن النبي صلى الله عليه وسلم وما روى عنه ابو نضرة رضي الله تعالى عنه.



**فائدة :** اعلم ان النعال اذا لم تكن مانعة من توجيه رؤس الاصابع الى القبلة فجاز الصلوة فيها والآ فلا، كما يشير اليه كلام القارى في المرقاة، فالصلوة في المداس الرائج اليوم لا يجوز اذا كان مقدمه مرتفعاً واسعاً بحيث لا يمتلاء بأصابع القدم فافهم.

### باب مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ

لاقنوت في الفجر عندنا وعند احمد وذهب مالك الى انه مستحب ﴿قوله عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ هَارِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ﴾ هذا ما احتج به الامام الترمذى للقنوت في صلوة الفجر، وحجتنا ما رواه الترمذى في الباب الآتى، والجواب عن حديث الباب انه محمول على القنوت لنازلة وبلية بدليل ذكر المغرب. ﴿قوله وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ﴾ والجواب عنه انه قنت عند المحاربة، بدليل ما رواه ابراهيم عنه. ﴿قوله وَأَكْسِ﴾ اخبره البخارى بلفظ (قال كان القنوت في المغرب والفجر)، (١) وقد مرّ جوابه، واخرجه الطحاوى بلفظ (ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في صلوة الغداة حتى فارق الدنيا)،<sup>٢</sup> والجواب عنه انه روى عنه من وجوه خلاف ذلك، روى ابن سيرين انه سئل انس اقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الصبح فقال نعم، ف قيل له قبل الركوع او بعده فقال بعد الركوع يسيراً. ﴿قوله إِلَّا عِنْدَ نَازِلَةٍ﴾ وبه نأخذ، ذكره فقهاءنا عن الامام الطحاوى، قالوا قال الحافظ ابو جعفر الطحاوى انما لا يقنت عندنا في صلوة الفجر من غير بلية فاذا وقعت فتنة او بلية فلا بأس به فعَلَهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فان قيل : قال الامام الطحاوى في شرح معاني الآثار بعد ذكر الاحاديث والآثار المتخالفة وشرح معانيها، فثبت بما ذكرنا انه لا ينبغي القنوت في الفجر في حال الحرب ولا في غيره وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فكيف تصح نسبة جواز القنوت اليه، قلنا : قال العلى القارى في الطبقات ان معاني الآثار اول تصانيفه، فعلى هذا جاز ان يكون الطحاوى ذكر القنوت في المختصر او غيره من تصانيفه، ولا يبعد ان يقال ان القنوت مشروع عند شدة المحاربة لا مطلق المحاربة، والمثبت عنده هو الاول والمنفى هو الثاني فلا تنافي في كلاميه.

**فائدة :** يقنت لنازلة في صلوة الفجر فقط كما في الاشباه عن الغاية ويؤيده ما في شرح

١ - رواه البخارى في كتاب الاذان، باب فضل اللهم ربنا لك الحمد.

٢ - رواه الطحاوى في معاني الآثار، باب القنوت في صلاة الفجر وغيرها.



النية وقيل في سائر الجهرية وقيل في كل الصلوات، وصرح الشرنبلالي انه بعد الركوع وهو الاظهر، واستظهر الحموى انه قبله، قالوا ان المقتدى يتابع امامه الا اذا جهر فيؤمن، ولم يصرحوا بوضع اليدين وبالارسال لكن الاصل يرجح الوضع وهو ان الوضع سنة قيام له قرار فيه ذكر مسنون في ظاهر المذهب، وسنة قراءة في رواية من محمد، واختار بعض الاكابر قول محمد رفعاً للاشتباه وصوتاً عن تكرار الركوع، وهذا القنوت ليس فيه دعاء موقت والاولى ان يقرء الماثور عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وسائر الصحابة في القنوت للنوازل ويجتنب عن ما يشبه كلام الناس وعمّا عدا العربية.

### بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْقُنُوتِ

يذكر في هذا الباب حجة ابي حنيفة واحمد، «قوله هَاهُنَا بِالْكُوفَةِ نَحْوًا مِنْ خَمْسِ سِنِينَ» الظروف متعلقة بمقدر اى صليت خلف على ههنا بالكوفة نحوًا من خمس سنين. «قوله أَكَاثُورًا يَقْنُوتُونَ» وفي رواية ابن ماجة أكانوا يقتنون في الفجر. «قوله بُنِيَ مُحَدَّثٌ» وفي رواية النسائي صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت خلف ابي بكر فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت خلف علي فلم يقنت ثم قال يا بني انها بدعة، فعلى رواية ابن ماجة والنسائي لانجال لتأويل من قال ان الحدث هو الجهر او القنوت في غير الفجر، ومن تأول بان طارق بن اثيرم رضى الله تعالى عنه لم يحفظه فقد عاند.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَعْطِسُ فِي الصَّلَاةِ

اى جاز له ان يقول الحمد لله، ولا يستحب له ان يحمد، نص عليه احمد وائمتنا، قال الشيخ الانور قدس سره ان الفقيه لا يقصر نظره على خصوصيات جزئية وفضائل خاصة وانما يلاحظ معها تعامل السلف وتوارث العمل في مثله حتى لا يقال باستحبابه كما لا يقال باستحباب قراءة سورة الاخلاص في الافتتاح بسورة في الصلوة. «قوله صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» قال السيوطى زاد الطبراني في المغرب. «قوله مُبَارَكًا فِيهِ مُبَارَكًا عَلَيْهِ» قال الحافظ يحتمل ان يكون قوله مباركاً عليه تأكيداً وهو الظاهر وقيل الاول بمعنى الزيادة والثاني بمعنى البقاء. «قوله بَضْعَةٌ وَثَلَاثُونَ مَلَكًا» والحكمة في هذا العدد لا يعلمها الا الله، وفي الحديث دلالة على جواز حمد العاطس وعلى جواز الجهر به وعلى جواز احداث ذكر غير ماثور اذا كان غير مخالف للماثور قاله الحافظ. «قوله أَنَّهُ فِي التَّطَوُّعِ» هذا الحمل يردده ما مرّ انه كان في



المغرب وكذا ما عرف أنه عليه السلام لم يكن يصلي النفل بجماعة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي نَسْخِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ

﴿قوله عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ﴾ صحابي مدني انصاري خزرجي لم يثبت انه ذهب الى مكة قبل الهجرة النبوية استصغر يوم أحد. ﴿قوله فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ﴾ ينفيه الكلام ناسياً كان او عامداً.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ التَّوْبَةِ

اي هي مندوبة. ﴿قوله اسْتَحْلَفْتُهُ﴾ لحصول الاطمينان والا فخير الواحد حجة عنده وعند سائر السلف.

### بَاب مَا جَاءَ مَتَى يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ

قالوا يؤمر الصبي بالصلاة وكذا بالصوم اعتياداً وتدريباً لا تكليفاً، نعم الامر واجب على الولي كالضرب. ﴿قوله عَلِّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ﴾ يدل على تعليم عقائد الاسلام آياه بأولى. ﴿قوله وَأَضْرِبُوهُ﴾ اي ضرباً باليد لا بالخشبة وضرباً غير مبرح وعلى غير الوجه ﴿قوله ابْنُ عَشَرَ﴾ لانه يتحمل الضرب ويتأدب به، واما البالغ اذا ترك الصلاة عمداً فيقتل ردة عد احمد، ويقتل حداً عند الشافعي ومالك، ويحبس عندنا. ﴿قوله فَإِنَّهُ يُعِيدُ﴾ وعندنا لا يجب عليه القضاء لحديث ابي داود (رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل). (١).

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُحْدِثُ فِي التَّشْهَدِ

قوله وقد جلس في آخر صلوته اي مقدار التشهد كما في رواية الطحاوي عن عبدالله بن عمرو كما في اثر على رواه البيهقي والدارقطني. ﴿قوله فَقَدْ جَاَزَتْ صَلَاتُهُ﴾ اي فرضه، نعم يجب عليه الاعادة ان احدث عامداً، ويجب عليه ان يتوضأ ويبنى ان احدث غير عامد، وفي هذا الحديث دلالة على عدم افتراض الخروج بصنع المصلي وهو تخريج الكرخي وهو مختار المحققين. ﴿قوله وَقَدْ اضْطَرُّوا فِي إِسْنَادِهِ﴾ لم أر وجه الاضطراب في اسناده، نعم قال الطحاوي يختلف في منته فرواه قوم (اذا رفع رأسه من آخر السجود فقد مضت صلوته) ورواه الآخرون (اذا رفع المصلي رأسه من آخر صلوته وقضى تشهده ثم احدث فقد تمت صلوته). ﴿قوله وَقَدْ ضَعَّفَهُ﴾

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق او يصيب حداً، ورواه النسائي وابن ماجه في كتاب الطلاق واحمد في باقي مسند الانصار.



بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ ﴿١﴾ وَلَكِنْ وَثَقَهُ الْبُخَارِيُّ كَمَا صَرَحَ التِّرْمِذِيُّ فِي بَابٍ مِنْ أَذْنٍ فَهُوَ يَقِيمُ، وَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ فَمُعَارِضٌ بِمَا فِي التَّهْذِيبِ عَنْهُ.

### بَابُ مَا جَاءَ إِذَا كَانَ الْمَطَرُ فَالصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ

الرِّحَالُ جَمْعُ رَحْلٍ وَهُوَ مَسْكَنُ الرَّجُلِ وَمَا فِيهِ مِنْ أَثَالَةٍ، قَالَ الْحَافِظُ. ﴿قَوْلُهُ مَنْ شَاءَ فَلْيُصَلِّ فِي رَحْلِهِ﴾ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي مَوَاطِئِهِ وَهَذَا رَخِصَةٌ وَالصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ الْفَضْلُ، وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الدَّرِّ الْمُخْتَارِ عَشْرِينَ عِلَّةً، مِنْهَا الْمَطَرُ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي الْمَلِيحِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ، (لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَأَصَابَتُنَا سَمَاءٌ لَمْ تَبْلُ أَسَافِلَ نَعَالِنَا فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ)، (١) وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَطَرَ عِلَّةٌ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، لَا سِمًا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كُنَّ يَسْمَعُ الْمُصَلِّينَ، فَانْقِيلُ : يَعَارِضُهُ مَا رَوَى (إِذَا ابْتَلَّتِ التَّعَالُ فَالصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ) قُلْنَا : فَسَرَّالِإِمَامُ مُحَمَّدٌ وَغَيْرُهُ النَّعْلُ بِالْأَرْضِ الصَّلْبَةِ أَيْ إِذَا مَطَرَتِ الْأَرْضُ الصَّلَابَ فَزَلَقَتْ بِمَنْ يَمْشِي فِيهَا فَصَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ حَدِيثِ الْبَابِ عَلَى عِلَّةٍ عَدَمِ الْكُنْ.

### بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي أَدْبَارِ الصَّلَاةِ

الْأَدْبَارُ جَمْعُ دَبْرٍ بِضَمَّتَيْنِ آخِرُ الشَّيْءِ وَعَقِيْبُهُ، وَالْمُرَادُ بِهَا هَهُنَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ. ﴿قَوْلُهُ فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَقُولُوا - الْح﴾ أَعْلَمُ أَنَّ فِي كُلِّ مِنْ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ رَوَايَاتٍ مُخْتَلِفَةً، قَالَ الْحَافِظُ الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ وَكُلُّ ذَلِكَ حَسَنٌ وَمَا زَادَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، انْتَهَى، قُلْتُ وَكَذَلِكَ مَا وَرَدَ مِنْ زِيَادَةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَالْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) يَنْبَغِي أَنْ يَزَادَ بَعْدَ التَّسْبِيحَاتِ كَمَا صَرَحَ بِهِ النَّوَوِيُّ، وَجَمْعُ الْبُغْوَى بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ صُدُورَ ذَلِكَ فِي أَوْقَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَإِنْ يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ التَّخِيرِ أَوْ يَفْتَرِقُ بِإِفْتِرَاقِ الْأَحْوَالِ، انْتَهَى، قِيلَ أَنْ مَرَاعَاةَ الْعَدَدِ الْمَخْصُوصِ فِي الْأَذْكَارِ مُعْتَبَرَةٌ، وَقَالَ الْغَزَالِيُّ مِنَ الْبَدْعِ الْمَكْرُوهَةِ الزِّيَادَةُ فِي الْمُنْدُوبَاتِ الْمَحْدُودَةِ شَرْعًا، وَلَكِنْ تَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ بِأَنَّهُ إِذَا زَادَ فَقَدْ أَتَى بِالْمَقْدَارِ الَّذِي رَتَّبَ الثَّوَابَ عَلَيْهِ فَحَصَلَ لَهُ الثَّوَابُ الْمَذْكُورُ مَعَ الزِّيَادَةِ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ وَالْحَقُّ أَنَّ الْحَالَ يَتَبَيَّنُ فِي صُورَةِ الزِّيَادَةِ بِالْنِيَّةِ فَإِنْ نَوَى عِنْدَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى الْعَدَدِ الْمَخْصُوصِ امْتِثَالَ الْأَمْرِ بِهِ ثُمَّ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ فَالْأَمْرُ كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ وَالْأَمْرُ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ.

١ - رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا، بَابُ الْجَمَاعَةِ فِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي الطَّيْنِ وَالْمَطَرِ

اعلم انه تجوز النافلة على الدابة مطلقاً واما المكتوبة فتجوز عليها للخائف المطلوب وكذلك في المطر والطين حين يغيب فيه الوجه او يلطخه وسائر احوال العذر بلا اشتراط طهارة السرج وبلا اشتراط استقبال القبلة، والذي لادابة له يصلى قائماً في الطين بالايحاء. ﴿قوله فَأَذَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ قال الحافظ وجدناه في مسند احمد من الوجه الذي اخرجه الترمذي ولفظه (فَأَمَرَ بِلَا أَذَنٍ) ، انتهى، وفي المعارف ورواه الدارقطني ولفظه (فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَذَنَ وَأَقَامَ). ﴿قوله فَتَقَدَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَصَلَّى بِهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ ظاهره حجة للائمة الثلاثة ومحمد في جواز اقتداء الراكب بالركب، واحتج ابو حنيفة وابو يوسف بقوله تعالى (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ) اى صليت بهم اماماً في صلوة الخوف كما في تفسير ابن كثير، فعلم ان ما بعده اى (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) في حالة غير الجماعة، والجواب عن حديث الباب ان في سننه عمر بن الرماح وثقه بعض وضعفه بعض، وكذا في سننه عمرو بن عثمان وهو مستور الحال و وثقه ابن حبان، وكذا في سننه عثمان بن يعلى وهو مجهول كما في التقريب، وعلى تقدير صحة الحديث يحمل على صورة الجماعة لا على حقيقتها كما في جماعة سجدة التلاوة كما في فتح القدير، وقال الشيخ الانور ربما يعبر الراوى بأنه صلى بهم ولا يكون هناك اقتداء وامامة وانما يكون محض الاشتراك في الاداء واتحاد المكان.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الاجْتِهَادِ فِي الصَّلَاةِ

في المعارف هذا الاجتهاد لعله غير ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه يفاسون العناء والتعب في قيام الليل المأمور به في مبدء سورة المزمل ودام سنة كاملة. ﴿قوله حَتَّى اتَّفَعْتَ قَدَمَاهُ﴾ وفي رواية البخارى (حتى تورمت)، وفي رواية التيساني (حتى تزلع قدماه) اى تشققا وتفترا وقال البخارى في صحيحه قالت عائشة (حتى تفترقدماه) وقال الحافظ لا اختلاف بين هذه الروايات فانه اذا حصل الانتفاخ او الورم حصل الزلع والتشقق. ﴿قوله وَمَا تَأَخَّرَ﴾ اى وعد مغفرة ما لم ترتكبه وهذا من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ولعل هذا هو منشأ الاقدام على الشفاعة الكبرى. ﴿قوله أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا﴾ وقال الزمخشري تقدير الكلام (أأترك فلا أكون عبداً شكوراً) ومعناه على طريق غيره (أفلا أكون عبداً شكوراً بإكثار العبادة).



## بَاب مَا جَاءَ أَنْ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ

﴿قوله إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ - الخ﴾ و ورد في رواية الشيخين أن أول ما يقضى بين الناس في الدماء، والجمع بينهما أن بعد الإيمان وكلمة (لا اله الا الله) أول ما يحاسب في حقوق الله الصلوة وفي حقوق العباد الدماء، أو يقال أن الحساب غير القضاء فالحاسبة أولاً في الصلوة، والقضاء في دماء الناس، فان قيل : فأيتهما يقدم محاسبة العباد على حقوق الله تعالى، أو محاسبتهم على حقوقهم، فالجواب أن هذا امر توقيفي، وظواهر الاحاديث دالة على انه الذي يقع أولاً المحاسبة على حقوق الله قبل حقوق العباد. قاله العراقي. ﴿قوله فَإِنْ انْتَقَصَ مِنْ فَرِيضَتِهِ شَيْءٌ - الخ﴾ قال ابن العربي يحتمل أن يكون يكمل له ما نقص من فرض الصلوة واعدادها بفضل التطوع ويحتمل ما نقصه من الخشوع والاول اظهر عندى لقوله (ثم الزكات كذلك) وسائر الاعمال وليس في الزكات الا فرض او فضل فكما يكمل فرض الزكات بفضلها كذلك الصلوة وفضل الله اوسع و وعده انفذ، انتهى، واختار البيهقي والعراقي أن مراد الحديث أن يكمل بالنوافل ما دخل النقص في الفرائض من ترك السنن وغيرها دون الفرائض نفسها.

## بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثَلَاثِي عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ وَمَا لَهُ فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ

﴿قوله أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ﴾ وكذا قبل الجمعة لما رواه الحافظ العراقي مرفوعاً، والترمذي موقوفاً على عبدالله بن مسعود، ولا حجة لمن انكرها الا عدم العلم، هذا الحديث حجة لنا على الامام الشافعي في أن السنة الراتبية قبل الظهر اثنتان لحديث ابن عمر في الصحيحين وحمل الاربع قبل الظهر على صلوة في الزوال، وحمل أئمتنا الاثنتين على تحية المسجد أو على بعض الاحيان، قال الحافظ ابن جرير الطبري الاربع كانت في كثير من احواله والركعتان في قليلها، وفي مصنف ابن ابي شيبة تصريح على عمل الصحابة على الاربع وتمام الكلام في الفتح والعمدة.

## بَاب مَا جَاءَ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ مِنَ الْفَضْلِ

﴿قوله خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا﴾ أي من متاع الدنيا لأن الدنيا فانية ونعيمها لا يخلو عن كدر الثُوب والتعب وثوابها باق غير كدر والخير مجرد عن الزيادة الاضافية أو مجرى على زعم من يرى فيها خيراً أو يقال هما اكثر ثواباً من متاع الدنيا واعراضها لو انفقت في سبيل الله فيكون



الخير باقياً على معناه التفضيلي، وروى ابوداؤد (لاتدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل)، (١) اي طلبتكم خيل العدو او دقت خيل رفقاءكم اعناقكم او حان وقت الرحلة، وفيه دلالة على كرمها أكد السنن ولذا قالوا لا يدعها من صار مرجعاً للقضاء والفتوى.

## بَاب مَا جَاءَ فِي تَخْفِيفِ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ

### وَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِيهِمَا

﴿قوله فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾  
اعلم ان قراءة السورة الماثورة في الصلوة مستحبة و يواظب عليها مع الترك احياناً كيلا يلزم هجر غيرها كما في البحر قال فقهاءنا السنة في ركعتي الفجر قراءة الكافرون والاخلاص، والاتيان بها في اول الوقت وفي بيته والا فعلى باب المسجد، وروى ابوداؤد والنسائي (انه عليه السلام كان يقرأ في ركعتي الفجر - قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا - وَالْقَى فِي آلِ عِمْرَانَ - تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ)، (٢) وفيه دلالة على الترك احياناً، قال القرطبي الحكمة في التخفيف لهما المبادرة الى صلوة الفجر في اول الوقت وقيل الحكمة فيه استفتاح صلوة النهار بركعتين خفيفتين، اعلم ان في حديث الباب حجة على ما روى عن مالك من عدم ضم السورة مع الفاتحة في سنة الفجر. ﴿قوله اسْمُهُ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ﴾ في التحفة الاحوذى انه غلط والصحيح محمد بن عبدالله ابن زبير او محمد بن عبدالله الزبيري.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ

اعلم ان الكلام بعد الفرض لا يسقط السنة ولكن ينقص ثوابه او عمل ينافي التحريمه ايضاً وهو الاصح كما في البحر عن القنية. ﴿قوله كَلِمَتِي﴾ لا يقاس كلامنا على كلامه عليه السلام فانه دين و وحى ولا يقطع الرابطة التي حصلت باداء السنة، وروى كراهة الكلام عن ابن مسعود و سعيد بن المسيب و ابراهيم النخعي.

## بَاب مَا جَاءَ لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ

جوزت الشافعية النافلة بعد طلوع الفجر، ولا تدخل الكراهة حتى يصلى فريضة الصبح،

١- رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب في تخفيفهما، ورواه احمد في كتاب باقي مسند المكثرين، باب باقي المسند السابق.

٢- رواه النسائي في كتاب الافتتاح، باب القراءة في ركعتي الفجر، ورواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب في تخفيفهما.



قال النووي وهذا هو الصحيح عند اصحابنا، ويؤيده ما رواه ابوداؤد (فصل ما شئت فان الصلوة مشهودة مكتوبة حتى تصلّى الصبح)، (١) ولكن لفظ احمد (ثم الصلوة مكتوبة مشهودة حتى يطلع الفجر فاذا طلع الفجر فلا صلوة الا الركعتين حتى تصلّى الفجر)، (٢) قال صاحب البدل لعله وقع في سياق ابى داؤد الحذف والاختصار، وقد جوز مالك ان يصلّى بعد طلوع الفجر من فاته حزبه بالليل واحتج بأنه صلى عمر بن الخطاب بقيّة حزبه بعد انفجار الصبح، وعندنا لا يجوز بعد انفجار الصبح، وعندنا لا يجوز بعد طلوع الفجر ما عدا الركعتين وهو المشهور عن احمد، وجعله ابن الصباغ ظاهر مذهب الشافعى. «قوله لا نعرفه إلا من حديث قدامة بن موسى» ولكن قد اخرج الحافظ الزيلعى من طريقين آخرين عند الطبرانى فى الاوسط. «قوله وهو ما اجتمع عليه أهل العلم» قال الحافظ دعوى الترمذى الاجماع على الكراهة عجيبة فان الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الاِضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ

هو سنة عند الشافعى، وقال القارى أنها كانت للاستراحة لا للتشريع ثم قال والاصح ان ذلك للتشريع توفيقاً بين الأدلة. «قوله فليضطجع على يمينه» تفرد به عبدالواحد بن زياد وهو متكلم فيه ورواه الاعمش بالعننة وهو مدلس، وعلى تقدير ثبوته يحمل الامر على الارشاد.

### بَاب مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتُ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

اتفقوا على عدم اداء التطوع عند الاقامة فى غير الفجر واختلفوا فى رتبة الفجر، ذهب ابو حنيفة والثورى فى رواية ومالك والاوزاعى الى ادائها بعد الاقامة فى الجملة وحكى ذلك عن عمرو ابن مسعود قال الحنفية يصلّونها فى البيت او عند باب المسجد او فى المسجد الخارج ان كان الامام فى المسجد الداخلى او بالعكس، اذا يقن ادراك الركعة الاخيرة مع الامام، وهو ظاهر ما فى الجامع الصغير كما فى البحر وظاهر المذهب كما فى الخلاصة ورجحه فى البدائع، وقيل اذا رجا ادراك التشهد، ومن ادرك الامام فى التشهد فليدعها البتة وقالوا اشدها كراهة ان يصلّوها مخالطاً للصف والذى يلى ذلك من غير حائل، وذهب الشافعى واحمد بكراهة ادائها بعد الاقامة، وحكى ذلك عن ابن عمر وابى هريرة واحتج المانعون بظاهر حديث الباب، واحتج المجوزون بما رواه

١ \_ رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب من رخص فيهما اذا كانت الشمس مرتفعة.

٢ \_ رواه احمد فى مسند الشاميين، باب حديث عمر بن عتبة.



ابوداؤد (لا تدعوها ولو طردتكم الخيل)، (١) وبالجملة ان لها شأنا غير شان سائر السنن والنوافل لمن اجل ذلك اختار أئمتنا اداءها عند الاقامة جمعاً بين الروايات واستيفاء لكل فضيلة، وأجيب عن حديث ابى هريرة بوجوه : الاول : انه مختلف رفعاً و وقفاً، وقفه حماد بن زيد عند مسلم والطحاوى ووقفه ابن عليه عند ابن ابى شيبه، وما ورد في رواية السنن الكبرى من زيادة (الآ ركعتى الفجر)، وما اخرجه ابن عدى في الكامل وفيه (وقيل يا رسول الله ولا ركعتى الفجر، قال لا ركعتى الفجر) فكلتا الزيادتين الاولى والثانية مدرجة من الراوى، والجواب الثانى : ان حديث الباب محمول على اداءها في المسجد، بدليل ما رواه ابن خزيمة من حديث انس (خرج النبي صلى الله عليه وسلم حين اقيمت الصلوة فرأى ناساً يصلون الركعتين بالعجلة فقال أصلاتان معاً)،<sup>٢</sup> فهى ان تصلياً في المسجد اذا اقيمت الصلوة، ويؤيد هذا الحمل ان مثل حديث الباب اخرج الذارقطنى عن ابن عمر (ثم نجد عمله انه صلاهما في بيت حفصة ثم دخل مع الامام)، كما في شرح معاني الآثار، وكذا مثل حديث الباب اخرج احمد في مسنده عن ابن عباس (ثم عمله انه صلاهما ثم دخل مع الامام)، كما في شرح معاني الآثار، والجواب الثالث ان منشأ النهى هو عدم الفصل بين الفرض والتطوع مكاناً وزماناً لا اداءه عند الاقامة، حيث صح انكاره صلى الله عليه وسلم من ادى الركعتين قبل الاقامة ايضاً في حديث محمد بن عبدالرحمن (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بعبد الله بن مالك بن بحينة وهو منتصب يصلى ثم بين يدي نداء الصبح، فقال : لا تجعلوا هذه الصلوة كصلوة قبل الظهر وبعدها، اجعلوا بينهما فصلاً) وتقام البحث في معارف السنن.

## بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ تَقُوُّهُ الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ

### يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ

اتفق ابو حنيفة وصاحبه على انه لا يصلى ركعتى الفجر قبل طلوع الشمس، واختلفوا هل يصليهما بعد طلوع الشمس ام لا فقال محمد نعم وهو مذهب مالك واحمد وقال به الشافعى في قوله القديم، وقال في الجديد يصليهما بعد صلوة الصبح قبل طلوع الشمس، واحتج بحديث الباب، ولنا احاديث النهى عن الصلوة بعد الصبح والعصر وهى احاديث صحيحة مشهورة، بل متواترة

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب في تحفيهما، ورواه احمد في كتاب باقى مسند الكثرين، باب باقى المسند السابق.

٢ - رواه ابن خزيمة في صحيحه، باب النهى عن ان يصلى ركعتى الفجر بعد الاقامة ضد قول من زعم انهما تصليان والامام يصلى الفريضة.



وكذا هي محرمة من قبيل التشريع العام، بخلاف حديث الباب فإنه منقطع لم يسمع محمد بن ابراهيم عن قيس جد سعد بن سعيد، وما أخرجه ابن حزم في المحلى عن الحسن بن ذكوان عن عطاء عن رجل من الانصار فمعلول في سنده حسن بن ذكوان وهو صدوق يخطئ ضعفه كثير من المحدثين يرمى بالقدر وكان يدلس، وما أخرجه ابن مندة وغيره متصلاً فقال الحافظ في الاصابة و أخرجه ابن مندة من طريق اسد بن موسى عن الليث عن يحيى عن ابيه عن جدّه وقال غريب تفرد به اسد موصولاً وقال غيره من الليث عن يحيى انه حديث مرسل، وقال الحافظ في تقريب التهذيب اسد بن موسى صدوق يغرب وفيه نصب اى من الخوارج، وكذا حديث الباب مبيح وحكاية حال لا عموم لها ويمكن حمله على ما قبل النهي، وكذا استدل الشيخ الانور قدس سرّه بما أخرجه ابوداؤد من حديث المغيرة، عن رجوعه صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك (فلما سلم قام النبي صلى الله عليه وسلم فصلّى الركعة التي سبق بها ولم يزد عليها شيئاً)، (١) اى لم يسجد سجدة السّهو لم يصلّ سنة الفجر. ﴿قوله فَلَا إِذْنَ﴾ معناه عند الشافعية فلا بأس اذن ويؤيده ما رواه ابن ماجه (قال فسكت النبي صلى الله عليه وسلم)، (٢) وقال الحنفية معناه فلا تصل اذن، كما في حديث نعمان بن بشير، ايسرك ان يكونوا اليك في البر سواء قال بلى، قال فلا اذن اى لا اشهد اذن.

### بَاب مَا جَاءَ فِي إِعَادَتِهِمَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ

﴿قوله فَلْيُصَلِّهِمَا بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ﴾ اخذ به محمد ولم يمنع عنها ابو حنيفة وابو يوسف و ورد فيه اثر ابن عمر عند ابن ابي شيبة انه صلى ركعتي الفجر بعد ما اضحى، وفيه اثر آخر عنه عند الطحاوى. ﴿قوله لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ﴾ وكذا قتادة مدلس رواه بالنعنة ولكن عمرو بن عاصم ثقة من رجال السنة، وصححه الحاكم واقره الذهبي.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ

﴿قوله يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا﴾ وروى البخارى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يدع اربعاً قبل الظهر، وروى الترمذى والنسائى فيه حديثاً قولياً، وروى ابوداؤد وغيره عن ابي أيوب رضى الله تعالى عنه مرفوعاً (قال اربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح هن ابواب السماء) (٣).

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب المسح على الخفين.

٢ - رواه ابن ماجه في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن فاتته الركعتان قبل صلوة الفجر....

٣ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب الاربع قبل الظهر وبعدها، ورواه ابن ماجه في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ماجاء في الاربع الركعات قبل الظهر.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ

﴿قوله رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ﴾ أى فى بعض الاحيان او فى المسجد تحيةً، وقد جاء اربعاً بعد الظهر، وهو محمول على الاستحباب.

## بَاب مِنْهُ آخَرُ

﴿قوله صَلَّاهُنَّ بَعْدَهُ﴾ أى بعد الظهر وبعد الركعتين، ففى رواية ابن ماجة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فاتته الاربع قبل الظهر صَلَّاهُنَّ بعد الركعتين بعد الظهر، وهو قول ابى يوسف ونسب الى ابى حنيفة وفى فتاوى العتاتى انه المختار وفى مبسوط شيخ الاسلام انه الاصح ورجحه ابن الهمام، وظاهر الحديث يدل على جواز امامة الذى لم يصل الراتبة.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الْعَصْرِ

هى غير راتبة، وروى ابوداؤد عن على (ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبل العصر ركعتين)، (١) فالامر واسع، قوله بالتسليم، قال البغوى المراد منه التشهد، وقيل المراد تسليم التحلل.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا

﴿قوله حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَعْدَانَ﴾ ضعفه ابو حاتم وابن حجر. ﴿قوله يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ﴾ فيه دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين فى الركعتين بعد المغرب ورواية ابى داؤد عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه مرفوعاً تدل على تطويل القراءة فيهما احياناً.

## بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّيهِمَا فِي الْبَيْتِ

قال فقهاءنا الافضل فى عامة السنن والتوافل البيت وهو المروى عن النبى صلى الله عليه وسلم الآ تحية المسجد والآ ما شرعت فيه الجماعة والآ ان يخشى ان يشتغل عنها اذا رجع الى البيت، وجميع ما استثنوا من اداء المنزل تسعة، وقد ثبت عنه عليه السلام اداءها فى المسجد فى بعض الاحيان كما اخرجاه احمد والترمذى فى المناقب.

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب الصلوة قبل العصر.



## بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّطَوُّعِ وَسِتِّ رَكَعَاتِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ

﴿قوله سِتُّ رَكَعَاتٍ﴾ أى سوى الرابعة عند الجمهور، أو معها عند ابن المصم، وتسمى صلاة الأوابين كما فى شرح المنتقى عن محمد بن المنكدر (أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لها أى الصلوة بين العشاءين صلاة الأوابين)، (١) وفى الحلى الكبير من حديث ابن عمر مرفوعاً قال (أن من صلى بعد المغرب بست ركعات كتب من الأوابين) وكذلك تسمى صلاة الضحى بها كما فى حديث مسلم (صلوة الأوابين إذا رمضت الفصال من الضحى)، (٢) ﴿قوله وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا﴾ رواه ابن ماجة وفى سنده يعقوب بن الوليد، كلبه أحمد وغيره. ﴿قوله عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَتَمٍ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ﴾ ولكن حديث الباب رواه ابن خزيمة فى صحيحه وتعامل عليه صلحاء الأمة سلفاً وخلفاً.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

هما من الرواتب، وروى ابوداؤد عن عائشة قالت (ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على الآ صلى أربع ركعات أو ست ركعات) (٣) وهو محمول على الاستحباب.

## بَاب مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى

قال أبو حنيفة بأفضلية الرباعية ليلاً ونهاراً، وقال الشافعى وأحمد بأفضلية الثنائية ليلاً ونهاراً، وقال أبو يوسف ومحمد بأفضلية الرباعية نهاراً والأفضلية الثنائية ليلاً، وهو مروي عن ابن عمر عند الطحاوى وابن أبى شبة بسند قوى، وقال مالك بعدم جواز الرباعية ليلاً استدلالاً بإعادة حديث الباب القصر واستدل الخنفية للمذهب أبى حنيفة بحديث عائشة عند الشيخين كان يصلى أربعاً فلا تسئل عن حسنهن وطولهن، واستدلوا بالأفضلية الأربع نهاراً بحديث أبى أيوب وعائشة كما مر فى باب الأربع قبل الظهر ولكن صرح بالتسليم بين كل ركعتين فى حديث عائشة عند مسلم إلا أن يقال أن اختلاف حديثها باختلاف الأحوال، ومن قال بأولوية الثنائية فى الليل تمسك بحديث الباب، ومن قال بأولوية الثنائية ليلاً ونهاراً تمسك بما رواه أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر مرفوعاً

١ - رواه فى الطل المتحابة، حديث فى فضل ست ركعات بعد المغرب .

٢ - رواه مسلم فى كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الأوابين حين ترمض الفصال، ورواه أحمد فى أول مسند الكوفيين، باب حديث زيد بن أرقم رضى الله تعالى عنه، ورواه الدارمى فى كتاب الصلوة، باب فى صلاة الأوابين.

٣ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب الصلوة بعد العشاء، ورواه أحمد فى باقى مسند الانصار.



(صلوة الليل والتهار مثنى مثنى)، (١) لكن قال النسائي هذا الحديث عندي خطأ، وقال الحافظ ابن حجر اكثر ائمة الحديث اعلوا هذه الزيادة وهي قوله والتهار، وبالجمله انها وهم من الراوى. والجواب عن حديث الباب ان معناه ان كل شفعه صلوة مستقلة لا انه يسلم بعد كل ركعتين ولكن يرد عليه ما رواه مسلم عن ابن عمر في تفسيره، اى فليل لابن عمر ما مثنى مثنى، قال ان تسلم في كل ركعتين، ولهذا قد افق بعض الحنفية بقول الصّاحبين كما في الدرالمختار، وفي شرح المهذب قال ابو حنيفة صلوة الليل مثنى وصلوة النهار ان شاء اربعاً وان شاء ركعتين. ﴿قوله فَأَوْتِرَ بِوَاحِدَةٍ﴾ اى اجعل صلوتك وترًا، اى وترًا معهودًا في الشرع، بضم ركعة واحدة. ﴿قوله آخِرَ صَلَاتِكَ وَتَرًا﴾ الامر محمول على التدب اى لمن يثق بالانتباه، بدليل ما رواه مسلم عن جابر رضى الله تعالى عنه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر اوله) وكان ابوبكر وعثمان وابوهريرة رضى الله تعالى عنهم يوترون اول الليل. (٢)

### بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ اللَّيْلِ

قوله شهر الله المحرم قيل أريد منه صيام كله وقيل صيام بعضه وقيل صيام عاشوراء خاصّة. ﴿قوله وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ﴾ فيه حجة لابي اسحاق المروزي ومن وافقه على ان صلوة الليل افضل من السنن الرواتب، قلنا : ان هذه الفضيلة بالنسبة الى عامة النوافل دون الوتر والرواتب، لان صلوة الليل غير واجبة ولا سنة مؤكدة. ﴿قوله حَسَنٌ﴾ اخرجه مسلم وابن خزيمة وغيرهما.

### بَاب مَا جَاءَ فِي وَصْفِ صَلَاةِ

#### النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ

﴿قوله فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً﴾ أريد منه التهجّد دون التراويح بدليل ولا في غيره وكذا محمول على الغالب. ﴿قوله اضْطَجَعَ﴾ للاستراحة وهكذا يقال

١ - رواه الترمذى في كتاب الجمعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء ان صلوة الليل والنهار مثنى، مثنى. ورواه النسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف صلوة الليل، ورواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب ل صلوة النهار، ورواه ابن ماجة في كتاب إقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء في صلوة الليل والنهار مثنى مثنى.

٢ - رواه مسلم في كتاب صلوة المسافرين وقصرها، باب من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر اوله.



في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر.

### بَابُ مِنْهُ

﴿قوله ثلاث عشرة ركعة﴾ قد ثبت هذا العدد في حديث عائشة عند البخاري سوى ركعتي الفجر.

### بَابُ مِنْهُ

﴿قوله تسع ركعات﴾ الاختلاف من عائشة محمول على اوقات مختلفة واحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز. ﴿قوله وأكثر ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة مع الوتر﴾ وفي رواية ان صلوته خمس عشرة ركعة وفي أخرى سبع عشرة ركعة وهي عدد ركعات اليوم واللييلة ﴿قوله وأقل ما وُصف - الخ﴾ لم يصل اقل من الاربع، نعم ثبتت الركعتان في الحديث القولي عندابي داؤد وابن ماجة من حديث ابي سعيد وابي هريرة رضي الله تعالى عنهما. ﴿قوله ثنتي عشرة ركعة﴾ اى فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كما في حديث عمر رضي الله تعالى عنه مرفوعاً عند مسلم. ﴿قوله ثنتي عشرة ركعة﴾ وكذلك وقع الآخريين.

## بَابُ مَا جَاءَ فِي نُزُولِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ

### إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ

﴿قوله ينزل الله إلى السماء الدنيا﴾ قد اختلف في معنى النزول على اقوال، فمنهم من حمله على ظاهره وهم المشبهة تعالى الصمد الذى ليس كمثل شئ عن ذلك، ومنهم من انكر صحة الاحاديث الواردة في ذلك وهم الخوارج والمعتزلة، ومنه من اوله اى ينزل امره او ملائكته وغير ذلك وهذا اذا كان مجرداً، وأما اذا كان من الافعال اى ينزل الله ملكاً، فلاحاجة الى التاويل، ومنهم من اجراه على ما ورد مؤمناً به على طريق الاجمال مَرَّهَا اللهُ تَعَالَى عَنِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ، وهم جمهور السلف، ونقله البيهقي وغيره من الائمة الاربعة.

**فائدة :** المأولة من اهل الحق ثلاث فرق : فرقة هم اهل اللغة فتأولوا بالاستعارة والتشبيه، وفرقة هم المتكلمون تأولوه بتزول الملائكة او رحمة الله، وفرقة هم الصوفية تأولوه بالتجلى، وهو ظهور الشئ في المرتبة الثانية، فالنزول هو تجلى صورى عندهم لانزول حقيقى، ومعرفة التجليات لا يتيسر الا من بعد معرفة ما حرره اهل الفن، وملخصه ان من النسب المتحققة بين الاشياء



الاضمحلال وهى نسبة اثرها ان يكون احد المنتسبين مِمَّا يثبت له المبادئ دون الآثار الآ مجازاً، والآخر مِمَّا يستند اليه الآثار دون المبادئ الآ مجازاً فاذا لوحظ المبادئ فأحد المنتسبين واسطة في العروض بالنسبة الى الآخر واذا لوحظ الآثار فهو واسطة في الثبوت بالمعنى المشهور السّفير المحض مثل النسبة بين الشمس والمرآة، ليس ان مقابلة الارض بالشمس مبدء لإضاءة الشمس أيها مع ان المقابل للجدار مثلاً انما هو المرآة دون الشمس والمضئى الشمس دون المرآة، ومنها المحاكاة وهى نسبة من آثارها ان يكون المنتسبين دالاً بالبداية على كنه الآخر او على ما هو فى حكم الكنه مما يختص به ويمتاز به، مثل النسبة بين ذى الصّورة والصّورة، وبين المحدود والحد، والنسبة بين الاضمحلال والمحاكاة عموم وخصوص من وجه لان الوكيل مضمحل فى الموكل ولا يحاكيه، والصّورة المجسمة غير مضمحلة فى ذى الصّورة مع انه يحاكيه، والصّورة العلمية مضمحلة فى المعلوم ويحاكيه فالشئ الذى اجتمع فيه الاضمحلال والمحاكاة هو مادة التجلّى، ثم اذا اتفق ان صار هذا الشئ مطروحاً فى البين واقتضى المتجلّى ان يجعل هذا الشئ عنواناً لنفسه و واسطة بينه وبين المتجلّى له فى الرّضاء والغضب والقرب والبعد وغيره، صار تجلياً بالفعل، وهذا الاقتضاء سورة التجلّى، فيكون هناك اشارة واحدة تتعلق بالمتجلّى قصداً و بالذّات، وبالتجلّى تبعاً وبالعرض، والتجلّى له جهتان: جهة مادية وبها يمكن ان يحكم عليه بانه موجود مغائر للمتجلّى، وجهة صورية وبها لا يمكن ان يحكم عليه اصلاً لا بانه عينه ولا بانه غيره، فالاشارة ههنا واحدة نافذة من المتجلّى الى المتجلّى فلا يمكن لاحد ان يقول هذا ويريد به التجلّى حتى يتأتى منه الحكم عليه بانه عينه او غيره.

### بَاب مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ اللَّيْلِ

﴿قوله وَأَنْتَ تَخْفِضُ﴾ الافضل عند ابى حنيفة رحمه الله فى نافلة اللّيل الجهر بالقراءة بشرط ان يؤذى نائماً او مصلياً آخر، وفى التفسير المظهرى انه لا يمنع من الجهر بالقراءة عند النائمين اى عند عدم الايذاء. ﴿قوله الْوَسْتَانِ﴾ اى النائم الذى ليس بمستغرق فى نومه. ﴿قوله بِآيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ﴾ وهى (إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) كما هو مصرح فى النسائى وابن ماجة.



## بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ

﴿قوله أَفْضَلُ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ﴾ يدل على أن التطوع في البيت أفضل من أدائها في المساجد الثلاثة. ﴿قوله صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ﴾ ليتبرك به وتزل الرحمة فيه والملائكة وتنفر الشياطين منه. ﴿قوله وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا﴾ أي لا تكونوا كالموتى لا يصلون في قبورهم حسب القانون العام، نعم قد يخص الله تعالى بعض عباده بإذن الصلوة أو القراءة أو التلبية للاستلذاذ أو للثابة أو معناه لا تتخذوها كالمقابر في الاجتناب عن الصلوة فيها لكونها مكروهة فيها، أو لا تتخذوها وطنًا للنوم الذي هو أخ الموت، أو معناه لا تدفنوا الموتى في البيوت، أو معناه ترغبب أكرام الزائر أي من زاركم في بيوتكم فأكرموه، ولا تكونوا كالموتى الذين لا يكرمون زائرهم.

وصلى الله تبارك وتعالى على سيدنا خير خلقه محمد وآله واصحابه واتباعه اجمعين.

تم الجزء الثاني بمن الله ورحمته  
ويتلوه الجزء الثالث ومطلعه ابواب الوتر.



## فهرس موضوعات الجزء الثاني

رقم الصفحة

مضمون

٣	ابواب الصلاة
٤	١ - باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم
٩	٢ - باب منه
١٠	٣ - باب منه
١١	٤ - باب ما جاء في التغليس بالفجر
١١	٥ - باب ما جاء في الاسفار بالفجر
١٣	٦ - باب ما جاء في التغجيل بالظهر
١٤	٧ - باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر
١٥	٨ - مبحث في تحقیقات الثمانية
١٧	٩ - باب ما جاء في تغجيل العصر
٢١	١٠ - باب ما جاء في تأخير صلاة العصر
٢١	١١ - باب ما جاء في وقت المغرب
٢١	١٢ - باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة
٢٢	١٣ - باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة
٢٢	١٤ - باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها
٢٢	١٥ - باب ما جاء من الرخصة في السمر بعد العشاء
٢٣	١٦ - باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل
٢٤	١٧ - باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر



- ١٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الصَّلَاةِ إِذَا أَخَّرَهَا الْإِمَامُ ..... ٢٥
- ١٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ ..... ٢٦
- ٢٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ ..... ٢٧
- ٢١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَفَوُّتُهُ الصَّلَوَاتِ بِأَيِّتِهِنَّ يَبْدَأُ ..... ٢٨
- ٢٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى أَلَهَا الْعَصْرُ وَقَدْ قِيلَ إِنَّهَا الظُّهْرُ ..... ٢٩
- ٢٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ ..... ٣٠
- ٢٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ ..... ٣٢
- ٢٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ..... ٣٤
- ٢٦ - بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ..... ٣٥
- ٢٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ ..... ٣٧

## أَبْوَابُ الْأَذَانِ

- ٢٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي بَدْءِ الْأَذَانِ ..... ٣٩
- ٢٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّرْجِيعِ فِي الْأَذَانِ ..... ٤١
- ٣٠ - بحث حركة الراء من (الله اكبر) ..... ٤٣
- ٣١ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ ..... ٤٣
- ٣٢ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِقَامَةَ مَثْنَى مَثْنَى ..... ٤٤
- ٣٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّرْسُلِ فِي الْأَذَانِ ..... ٤٥
- ٣٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الْإِصْبَعِ فِي الْأُذُنِ عِنْدَ الْأَذَانِ ..... ٤٦
- ٣٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّثْوِيبِ فِي الْفَجْرِ ..... ٤٧
- ٣٦ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ ..... ٤٨
- ٣٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ وُضوءٍ ..... ٤٨
- ٣٨ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحَقُّ بِالْإِقَامَةِ ..... ٤٨
- ٣٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ ..... ٤٩



- ٤٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ ..... ٥١
- ٤١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ فِي السَّفَرِ ..... ٥١
- ٤٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ ..... ٥٢
- ٤٣ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ ..... ٥٣
- ٤٤ - بَاب مَا جَاءَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ ..... ٥٣
- ٤٥ - مَبْحَثُ تَقْيِيلِ ظَفَرِ الْإِبْهَامَيْنِ ..... ٥٤
- ٤٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا ..... ٥٥
- ٤٧ - مَبْحَثُ الْأَجْرَةِ عَلَى الرِّقَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَغَيْرِهِمَا ..... ٥٥
- ٤٨ - بَاب مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الدُّعَاءِ ..... ٥٧
- ٤٩ - بَاب مِنْهُ آخَرُ ..... ٥٧
- ٥٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ..... ٥٧
- ٥١ - بَاب كَمْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ ..... ٥٨
- ٥٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ..... ٥٨
- ٥٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْجَمَاعَةِ ..... ٥٩
- ٥٤ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَسْمَعُ النِّدَاءَ فَلَا يُجِيبُ ..... ٦٠
- ٥٥ - مَبْحَثُ تَكَرُّارِ الْجَمَاعَةِ ..... ٦٠
- ٥٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَخَدَهُ ثُمَّ يَذْرُكُ الْجَمَاعَةَ ..... ٦١
- ٥٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّى فِيهِ مَرَّةً ..... ٦٢
- ٥٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ فِي الْجَمَاعَةِ ..... ٦٣
- ٥٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ ..... ٦٤
- ٦٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّفُوفِ ..... ٦٤
- ٦١ - بَاب مَا جَاءَ لِيَلِيَنِّي مِنْكُمْ أَوْ لَوْ الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيِ ..... ٦٥
- ٦٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّفِّ بَيْنَ السَّوَارِي ..... ٦٦
- ٦٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَهُ ..... ٦٧



- ٦٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجُلٌ ..... ٦٨
- ٦٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ ..... ٦٨
- ٦٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ ..... ٦٨
- ٦٧ - بَاب مَا جَاءَ مَنْ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ ..... ٦٩
- ٦٨ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ ..... ٧٠
- ٦٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَخْلِيلِهَا ..... ٧١
- ٧٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي نَشْرِ الْأَصَابِعِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ ..... ٧١
- ٧١ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ..... ٧٢
- ٧٢ - بَاب مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ..... ٧٣
- ٧٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ..... ٧٤
- ٧٤ - بَاب مَنْ رَأَى الْجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ..... ٧٤
- ٧٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ..... ٧٤
- ٧٦ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ..... ٧٧
- ٧٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّأْمِينِ ..... ٧٨
- ٧٨ - التحقيقات العشرة ..... ٧٨
- ٧٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّأْمِينِ ..... ٨٢
- ٨٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي السَّكْتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ..... ٨٢
- ٨١ - بَاب مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ ..... ٨٣
- ٨٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ٨٤
- ٨٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ ..... ٨٥
- ٨٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ ..... ٨٩
- ٨٥ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُجَافِي يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ ..... ٩٠
- ٨٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّنْسِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ٩١
- ٨٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّهْمِي عَنْ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ٩١



- ٨٨ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ٩٢
- ٨٩ - بَاب مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ..... ٩٢
- ٩٠ - بَاب مِنْهُ آخَرُ ..... ٩٣
- ٩١ - بَاب مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ فِي السُّجُودِ ..... ٩٣
- ٩٢ - بَاب مِنْهُ آخَرُ ..... ٩٤
- ٩٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى الْجِهَةِ وَالْأَنْفِ ..... ٩٥
- ٩٤ - بَاب مَا جَاءَ أَيْنَ يَضَعُ الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِذَا سَجَدَ ..... ٩٥
- ٩٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءِ ..... ٩٥
- ٩٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّجَالُفِ فِي السُّجُودِ ..... ٩٦
- ٩٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ ..... ٩٦
- ٩٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَضْبِ الْقَدَمَيْنِ فِي السُّجُودِ ..... ٩٧
- ٩٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ٩٧
- ١٠٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُبَادَرَ الْإِمَامُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ٩٧
- ١٠١ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِقْعَاءِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ ..... ٩٨
- ١٠٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْإِقْعَاءِ ..... ٩٩
- ١٠٣ - بَاب مَا يَقُولُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ ..... ٩٩
- ١٠٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِمَادِ فِي السُّجُودِ ..... ٩٩
- ١٠٥ - بَاب مَا جَاءَ كَيْفَ التَّهَوُّضُ مِنَ السُّجُودِ ..... ١٠٠
- ١٠٦ - بَاب مِنْهُ أَيْضًا ..... ١٠٠
- ١٠٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشَهُّدِ ..... ١٠٠
- ١٠٨ - مَبْحَثُ وَجْهِ الْخُطَّابِ ..... ١٠١
- ١٠٩ - بَاب مِنْهُ أَيْضًا ..... ١٠٢
- ١١٠ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُخْفِي التَّشَهُّدَ ..... ١٠٢
- ١١١ - بَاب مَا جَاءَ كَيْفَ الْجُلُوسُ فِي التَّشَهُّدِ ..... ١٠٢



- ١١٢ - بَاب مِنْهُ أَيْضًا ..... ١٠٣
- ١١٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ فِي التَّشَهُّدِ ..... ١٠٣
- ١١٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٠٥
- ١١٥ - بَاب مِنْهُ أَيْضًا ..... ١٠٥
- ١١٦ - بَاب مَا جَاءَ أَنْ حَذَفَ السَّلَامُ سُنَّةً ..... ١٠٦
- ١١٧ - بَاب مَا يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ ..... ١٠٦
- ١١٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِنْصِرَافِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ ..... ١٠٧
- ١١٩ - بَحْثُ الدُّعَاءِ عَلَى الْهَيْئَةِ الْاجْتِمَاعِيَةِ ..... ١٠٨
- ١٢٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ ..... ١١١
- ١٢١ - بَاب مِنْهُ ..... ١١٢
- ١٢٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ..... ١١٤
- ١٢٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ..... ١١٥
- ١٢٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ ..... ١١٦
- ١٢٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ ..... ١١٦
- ١٢٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ ..... ١١٦
- ١٢٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ إِذَا جَهَرَ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ ..... ١٢٢
- ١٢٨ - بَاب مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ..... ١٢٥
- ١٢٩ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ ..... ١٢٥
- ١٣٠ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَّامَ ..... ١٢٥
- ١٣١ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ ..... ١٢٦
- ١٣٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَتَّخِذَ عَلَى الْقَبْرِ مَسْجِدًا ..... ١٢٧
- ١٣٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ ..... ١٢٩
- ١٣٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِشَادِ الصَّالَةِ وَالشَّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ .. ١٣٠
- ١٣٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ..... ١٣١



- ١٣٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ قُبَاءً ..... ١٣١
- ١٣٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي أَيِّ الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ ..... ١٣٢
- ١٣٨ - مَبْحَثُ شِدَّةِ الرِّحَالِ إِلَى قُبُورِ الصَّالِحِينَ ..... ١٣٣
- ١٣٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ ..... ١٣٤
- ١٤٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقُعُودِ فِي الْمَسْجِدِ وَالتَّنَظُّرِ الصَّلَاةِ مِنَ الْفَضْلِ ..... ١٣٦
- ١٤١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ ..... ١٣٦
- ١٤٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ ..... ١٣٧
- ١٤٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْبُسْطِ ..... ١٣٧
- ١٤٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْحِطَّانِ ..... ١٣٧
- ١٤٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي سُتْرَةِ الْمُصَلِّي ..... ١٣٨
- ١٤٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي ..... ١٣٩
- ١٤٧ - بَاب مَا جَاءَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ..... ١٤٠
- ١٤٨ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا الْكَلْبُ وَالْجِمَارُ وَالْمَرْأَةُ ..... ١٤٠
- ١٤٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ ..... ١٤١
- ١٥٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي ابْتِدَاءِ الْقِبْلَةِ ..... ١٤٢
- ١٥١ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ ..... ١٤٤
- ١٥٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ فِي الْغَيْمِ ..... ١٤٤
- ١٥٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَا يُصَلَّى إِلَيْهِ وَفِيهِ ..... ١٤٥
- ١٥٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ ..... ١٤٦
- ١٥٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ ..... ١٤٦
- ١٥٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ ..... ١٤٧
- ١٥٧ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَءُوا بِالْعِشَاءِ ..... ١٤٧
- ١٥٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الثَّعَاسِ ..... ١٤٨
- ١٥٩ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُصَلِّي بِهِمْ ..... ١٤٩



- ١٦٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَخْصَّ الْإِمَامُ نَفْسَهُ بِالِدُّعَاءِ ..... ١٤٩
- ١٦١ - بَاب مَا جَاءَ فِي مَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ ..... ١٥٠
- ١٦٢ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا ..... ١٥١
- ١٦٣ - بَاب مِنْهُ ..... ١٥٣
- ١٦٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ يَنْهَضُ فِي الرَّكَعَيْنِ نَاسِيًا ..... ١٥٤
- ١٦٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي مِقْدَارِ الْقُعُودِ فِي الرَّكَعَيْنِ الْأُولَيْنِ ..... ١٥٤
- ١٦٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٥٥
- ١٦٧ - بَاب مَا جَاءَ أَنْ التَّسْبِيحَ لِلرُّجَالِ وَالتَّصْفِيقَ لِلنِّسَاءِ ..... ١٥٦
- ١٦٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّثَاوُبِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٥٧
- ١٦٩ - بَاب مَا جَاءَ أَنْ صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ ..... ١٥٧
- ١٧٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَطَوَّعُ جَالِسًا ..... ١٥٩
- ١٧١ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنِّي لَا أَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فِي الصَّلَاةِ فَأُخَفِّفُ ..... ١٦٠
- ١٧٢ - بَاب مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ ..... ١٦٠
- ١٧٣ ٣ بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ السَّدَلِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٦١
- ١٧٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ ..... ١٦٢
- ١٧٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّفْنِخِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٦٢
- ١٧٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِخْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٦٢
- ١٧٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ كَفِّ الشَّعْرِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٦٣
- ١٧٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّخَشُّعِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٦٣
- ١٧٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٦٤
- ١٨٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي طَوْلِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٦٤
- ١٨١ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ١٦٥
- ١٨٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٦٥



- ١٦٦ ..... **أَبْوَابُ السَّهْوِ**
- ١٨٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْرِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ..... ١٦٦
- ١٨٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْرِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ ..... ١٦٨
- ١٨٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْهَدِ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْرِ ..... ١٦٨
- ١٨٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي فَيَشْكُ فِي الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ ..... ١٦٩
- ١٨٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ..... ١٧٠
- ١٨٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ ..... ١٧٤
- ١٨٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ..... ١٧٥
- ١٩٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْقُنُوتِ ..... ١٧٦
- ١٩١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَغْطِسُ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٧٦
- ١٩٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي نَسْخِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٧٧
- ١٩٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ التَّرْتِيبِ ..... ١٧٧
- ١٩٤ - بَاب مَا جَاءَ مَتَى يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ ..... ١٧٧
- ١٩٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُحَدِّثُ فِي التَّشْهَدِ ..... ١٧٧
- ١٩٦ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا كَانَ الْمَطَرُ فَالصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ ..... ١٧٨
- ١٩٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي أَذْبَارِ الصَّلَاةِ ..... ١٧٨
- ١٩٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي الطَّيْنِ وَالْمَطَرِ ..... ١٧٩
- ١٩٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْاجْتِهَادِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٧٩
- ٢٠٠ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ ..... ١٨٠
- ٢٠١ - بَاب مَا جَاءَ لِمَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السَّنَةِ وَمَا لَهُ فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ ..... ١٨٠
- ٢٠٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ مِنَ الْفَضْلِ ..... ١٨٠
- ٢٠٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَخْفِيفِ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِيهِمَا ... ١٨١
- ٢٠٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ..... ١٨١



- ٢٠٥ - بَاب مَا جَاءَ لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ ..... ١٨١
- ٢٠٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ ..... ١٨٢
- ٢٠٧ - بَاب مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ ..... ١٨٢
- ٢٠٨ - بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ تَفَوُّتَهُ الرَّكَعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ..... ١٨٣
- ٢٠٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِعَادَتِهِمَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ..... ١٨٤
- ٢١٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ ..... ١٨٤
- ٢١١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ..... ١٨٥
- ٢١٢ - بَاب مِنْهُ آخَرُ ..... ١٨٥
- ٢١٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الْعَصْرِ ..... ١٨٥
- ٢١٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا ..... ١٨٥
- ٢١٥ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّيهِمَا فِي الْبَيْتِ ..... ١٨٥
- ٢١٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّطَوُّعِ وَسِتِّ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ..... ١٨٦
- ٢١٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ..... ١٨٦
- ٢١٨ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ..... ١٨٦
- ٢١٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ اللَّيْلِ ..... ١٨٧
- ٢٢٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي وَصْفِ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ ..... ١٨٧
- ٢٢١ - بَاب مِنْهُ ..... ١٨٨
- ٢٢٢ - بَاب مِنْهُ ..... ١٨٨
- ٢٢٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي نُزُولِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ ..... ١٨٨
- ٢٢٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ اللَّيْلِ ..... ١٨٩
- ٢٢٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ ..... ١٩٠



# منهاج السنن

شرح

## جامع السنن

### الجزء الثالث

### من ابواب الوتر

للعامة الشيخ مولانا محمد فريد الزروبوي المفتي والشيخ بدارالعلوم حقانيه اكوره ختك ، النقشبندی المجددی

### مؤتمر المصنّفين

دارالعلوم حقانيه اكوره ختك بشاور



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## أَبْوَابُ الْوُتْرِ

الحمد لله رب العالمين، اكمل الحمد على كل حال، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، كلما ذكره الذاكرون وكلما غفل عن ذكره الغافلون، اللهم صلِّ عليه وعلى آله وسائر التبيين، وآل كل وسائر الصالحين، نهاية ما ينبغي ان يسأله السائلون.

﴿قوله: أبواب الوتر﴾ قال الطحطاوي: الوتر بفتح الواو وكسرها ضد الشفع وقال الحافظ في الفتح الوتر بالكسر الفرد وبالفتح الثار، وفي لغة مترادفان، وقال الامام الراغب والوتر والوتر والوتر والوتر الذحل، اي الثار وقال صاحب القاموس ما ملخصه ان الوتر بالكسر وفتح الفرد وما لم يتشفع من العدد، والتواتر التابع، وواتره مواترة تابع ولا تكون المواترة بين الاشياء الا اذا وقعت بينهما فترة والا فهي مداركة ومواصلة، والوتر محرقة شرعة القوس ومعلقها، والوتر بالضم قرية كوران.

اعلم : ان صلاة الوتر تختلف فيه من وجوه كثيرة، تختلف في وجوبه، وفي عدد ركعاته، وفي اشتراط النية فيه وفي اختصاصه بالقراءة، وفي اشتراط شفع قبله، وفي آخر وقته، وفي صلته في السفر على الدابة، وفي قضاءه وفي القنوت فيه وفي محل القنوت وفي ما يقال فيه وفي فصله وصله، وفي مسنونية الركعتين بعده، وفي صلواته من قعود، وفي اول وقته وفي ان الافضل هو الوتر او الرواتب او خصوص ركعتي الفجر، وفي ان الثلاث الموصولة منه بتشهد افضل او بتشهدين فهذه سبعة عشر وجهاً ذكرها الحافظ ابن حجر سوى الوجه الاخير فانه استفاده مؤلف المعارف من شرح المهذب.

## باب ما جاء في فضل الوتر

اي لصلاة الوتر فضل واجر عظيم، وبه نأخذ وهو لا يعارض وجوبه فان الفضل له افراد متفاوتة ﴿قوله عبد الله بن راشد الزوفي﴾ المصري المنسوب الى ازوف بطن من مراد حضرموت قال الحافظ هو ابو الضحاک مسنور من السادسة، وقال الذهبي لا يعرف سماعه من ابي مرة، وذكره ابن حبان في الثقات، نعم عبدالله بن راشد البصري ضعيف. ﴿قوله عن عبد الله بن ابي مرة الزوفي﴾ قال الحافظ في التقريب صدوق من الثالثة، وأشار البخاري الى ان روايته عن خارجة منقطعة، ولعله بناء منه على مذهبه من انه لا يكتفى بالمعاصرة فقط بل يشترط السماع. ﴿قوله عن



خارجة بن حذافة صحابي سكن مصر كان أحد فرسان قريش يقال انه كان يعدل بالف فارس، قتله الخارجي سنة اربعين ظنا منه انه عمرو بن العاص. ﴿قوله إِنَّ اللَّهَ أَمَدُّكُمْ بِصَلَاةٍ﴾ وفي رواية ان الله زادكم رواها اسحاق بن راهويه والطبراني من حديث عمرو بن العاص وعقبة والدارقطني من حديث ابن عباس والحاكم من ابى بصرة والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومن حديث ابن عمر والطبراني من حديث ابى سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه.

اعلم ان الوتر لم يذهب الى فرضيته أحد الا الشيخ علم الدين على السخاوي الشافعي فجعله فرضاً وجعله الصلوة الوسطى واختلفوا في وجوب وسنيته فذهب ابو حنيفة الى وجوبه، وفي شرح التنوير هو فرض عملاً و واجب اعتقاداً وسنة ثبوتاً، وبهذا وفقوا بين الروايات انتهى، وفي عمدة القارى وحكى ابن حزم ان مالكا قال من تركه اذّب وكانت جرحه في شهادته وحكاها ابن قدامة في المغنى عن احمد انتهى، وقلت وهذا يشير الى انه واجب عندهما وحكى القاضى ابوبكر ابن العربي المالكي وجوبه عن سحنون واصبغ وحكى ابن ابى شيبه وجوبه عن ابن المسيب ومجاهد وغيرهما وذهب ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحمد الى سنيته.

ظاهر حديث الباب حجة لابي حنيفة لان الاصل ان المزيد يكون من جنس المزيد عليه ولانه لو كان المراد الامداد والزيادة على وجه المشروعية والمسنونية، لما صحّ التخصيص بالوتر، لكون السنن الراتبة وغير الراتبة ايضاً مزيدة على الفرائض، فان قيل قد روى الحاكم والبيهقي حديث (ان الله زادكم صلوة الى صلواتكم هي خير من حمر النعم الا وهي الركعتان قبل الفجر)، (١) وقال ابن خزيمة لو امكنني ان ارحل في هذا الحديث لرحلت، قلنا : ان ذلك اللفظ في سنة الفجر من وهم الراوى ومنشأ ذلك ان حديث الوتر وحديث ركعتي الفجر كليهما روى من ابى سعيد الخدري بسند واحد فيمكن ان يكون دخل على الراوى لفظ حديث في حديث آخر، هذا ما سنح للشيخ الحافظ الانور قدس سره، ولا يبعد ان يقال ان ظاهر هذا الحديث هو وجوب ركعتي الفجر لكن تركنا هذا الظاهر لقرائن خارجية تدل على عدم وجوبهما، منها ورود الترغيب في اداءهما دون الوعيد بخلاف الوتر فانه ورد فيه الوعيد.

ومن الحجج على وجوبه ما رواه احمد من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال

١ - رواه البيهقي في سننه الكبرى، باب تأكيد صلاة الوتر، ورواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين، باب في بحث .

ذكر ابى بصرة جميل بن بصرة الغفارى رضى الله تعالى عنه .



رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من لم يوتر فليس منا)، (١) وهو منقطع لم يسمع معاوية بن قرة من أبي هريرة شيئاً وللقبه، ومنها ما أخرجه الترمذى وأبو داود من حديث أبي سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من نام عن وتر أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكره)، (٢) ومنها ما أخرجه ابن ماجه من حديث عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه وأبو داود من حديث على رضى الله تعالى عنه : (يا أهل القرآن اوتروا)، (٣) ومنها ما أخرجه أبو داود من حديث بريدة وسكت عليه، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا، الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا)، (٤) ورواه الحاكم فى المستدرک وصححه، وقال أبو المنيب ثقة، وثقه ابن معين أيضاً، وقال ابن عدى هو عندى لا بأس به، ومنها ما أخرجه الدارقطنى من حديث أبي أيوب الأنصارى رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الوتر واجب)، (٥) ومنها ما أخرجه البزار من حديث عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الوتر واجب على كل مسلم)، (٦) قوله جَعَلَهُ اللَّهُ لَكُمْ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ ظاهره حجة لابي يوسف ومحمد فى ان الوتر سنة من سنن العشاء وفى ان أول وقته بعد صلاة العشاء وقال أبو حنيفة وقته وقت العشاء إلا انه لا يقدم عليه عند التذكر للترتيب، فمن صلى العشاء على غير وضوء ثم نام وقام وتوضأ وواوتر ثم تذكر انه صلى العشاء على غير وضوء فعلى قول أبي حنيفة لا يعيد الوتر وعلى قولهما يعيده. ﴿قوله وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ﴾ أخرجه البيهقى وأحمد وابن أبي شيبة. ﴿قوله حَدِيثٌ غَرِيبٌ﴾ وأخرجه الحاكم

- ١ \_ رواه أحمد فى كتاب باقى مسند المكثرين من الصحابة، باب باقى مسند السابق. وانفرد بهذه الرواية أحمد رحمه الله.
- ٢ \_ رواه الترمذى فى كتاب الصلوة، باب ما جاء فى الرجل ينام عن الوتر أو ينساه، ورواه أبو داود فى كتاب الصلوة، باب فى الدعاء بعد الوتر، ورواه ابن ماجه فى كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء فى من نام عن الوتر أو نسيه، ورواه أحمد فى باقى مسند المكثرين.
- ٣ \_ رواه ابن ماجه فى كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء فى الوتر، ورواه الترمذى فى كتاب الصلوة، باب ما جاء ان الوتر ليس بحتم. ورواه أبو داود فى كتاب الصلوة، باب استحباب الوتر.
- ٤ \_ رواه أبو داود فى كتاب الصلوة، باب فى من لم يوتر. ورواه أحمد فى باقى مسند الانصار.
- ٥ \_ رواه أبو داود فى كتاب الصلاة، باب ليمن لم يوتر، ورواه البيهقى فى سننه الصغرى، باب فضل اقامة الصلوة الخمس .
- ٦ \_ رواه البزار فى مسنده، بحث ومما روى الأعمش عن أبي اسحاق .



في المستدرک والذهبي في تلخيصه وصحاحه. ﴿قوله فَقَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ الزُّرْقِيِّ وَهُوَ وَهُمْ﴾ قال الحافظ في التقریب، الزرقی ابو عیاش والتعمان بن ابی عیاش وعمرو بن سلیم.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْوُتْرَ لَيْسَ بِحَتْمٍ

﴿قوله الْوُتْرُ لَيْسَ بِحَتْمٍ كَصَلَاتِكُمْ الْمَكْتُوبَةِ وَلَكِنْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ استدلل الجمهور بحديث الباب على عدم وجوب الوتر وقد مرّ دلائل الوجوب في شرح الباب السابق، والجواب عن حديث الباب انه لا يخالف الامام ابا حنيفة فان وجوب الوتر عنده ليس كوجوب الصلوة الخمس، ألا ترى ان من انكر الوتر لا يكفر بخلاف من انكر صلوة من الخمس، واطلاق السنة عليه بمعنى الطريقة المسلوكة، لا بالمعنى المصطلح المستحدث، ﴿قوله فَأُوتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ﴾ فسّر اهل القرآن بالمؤمنين وبحفاظ القرآن وهو الراجح لما رواه ابوداؤد، فقال اعرابي ما تقول قال (عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه) ليس لك ولاصحابك وعلى هذا التفسير يراد من الوتر صلوة الليل، اى ليس لكم رغبة في صلوة الليل، ولم يرد انه غير مشروع لكم.

واستدل الجمهور بحديث الاعرابي انه عليه السلام قال له خمس صلوات كتبهن الله عليك قال هل على غيرها، قال لا الا ان تطوع، اخرجه البخارى والجواب عنه انه كان قبل وجوب الوتر او اراد بالوتر ما سوى الفرائض او اراد من خمس صلوات الخمس مع المكملات فافهم، واستدلوا ايضا بانه عليه السلام اوتر على البعير، اخرجه البخارى ومسلم، واجاب عنه الطحاوى بأن هذا كان قبل وجوب الوتر، ثم عارضه برواية حنظلة بن ابى سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلى على راحلته ويوتر بالارض ويزعم ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذلك.

واستدلوا ايضا بما اخرجه ابن حبان عن جابر (انه عليه السلام قام بهم في رمضان فصلى ثمان ركعات ووتر، ثم انتظره من القابلة فلم يخرج اليهم فسأله فقال خشيت ان يكتب عليكم الوتر)، (١) والجواب عنه انه اعلمه الدارقطنى والنسائى، على انه لا يخالف الامام ابا حنيفة.

واستدلوا بما اخرجه ابوداؤد ان عبادة بن الصّامت انكر على ابى محمد القائل بوجوب الوتر كوجوب الصلوة، والجواب انه لا يخالف الامام ابا حنيفة.

واستدلوا ايضا بما اخرجه احمد انه عليه السلام يقول: (ثلاث هن على فرض وهن لكم

١ - رواه ابن حبان في صحيحه، ذكر خبر الدال على ان الوتر ليس بفريضة.



تطوع الوتر والنحر وصلوة الضحى) انتهى، والجواب عنه ما قال الذهبي انه غريب منكر، وابر الجنب الكلبي ضعفه النسائي والدارقطني.

### بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْوُتْرِ

اعلم ان الوتر في اول الليل احتياط وحزم وتأخير الى آخر الليل قوّة وعزيمة لما رواه ابوداؤد في سننه (كان ابوبكر الصديق يوتر قبل النوم وعمر الفاروق بعد ما يستيقظ من النوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لابي بكر اخذت بالحزم وقال لعمر اخذت بالقوة)، (١) نعم من لم يثق بالاستيقاظ يقدمه على النوم لما رواه الترمذي عن جابر مرفوعاً، ورواه مسلم ايضاً، فالقصد من عقد الباب محل الكراهة، لا المعنى الظاهر فانه لم يقل احد بكراهية النوم قبل الوتر مطلقاً. ﴿أَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أُنَامَ﴾ لانه كان يشتغل اول ليلة باستحضار الاحاديث النبوية، وصرح به الحافظ ابن حجر، وقال العلي القاري يمكن ان يكون بسبب آخر، وورد في رواية الشيخين انه عليه السلام اوصاه بالايثار قبل النوم، وورد مثل هذه الوصية لابي الدرداء رضي الله تعالى عنه فيما رواه مسلم ولابي ذر فيما رواه النسائي. ﴿قوله أَنْ لَا يَنَامَ الرَّجُلُ حَتَّى يُوتِرَ﴾ اى لمن يخشى ان لا يستيقظ من آخر الليل. ﴿قوله مَحْضُورَةٌ﴾ اى تحضرها ملائكة الرحمة او يحضرها القلب ويتدبر في معاني القرآن .

### بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ

﴿قوله حَدَّثَنَا أَبُو حَاصِنٍ﴾ بفتح الحاء وكسر الصاد، ﴿قوله فَأَنْتَهَى وَثَرُهُ حِينَ مَاتَ إِلَى السَّحَرِ﴾ الظرف متعلق بالانتهاء والسحر آخر الليل قبيل الصبح، وقال ابن زيد هو سدس الليل الآخر، قال الحافظ ابن حجر يحتمل ان يكون اختلاف وقت الوتر باختلاف الاحوال فحيث اوتر في اوله لعله كان وجعاً، وحيث اوتر وسطه لعله كان مسافراً، واما وتره في آخره فكأنه كان اغلب احواله لما عرف من مواظبته على الصلوة في اكثر الليل.

### بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِسَبْعِ

﴿قوله يُوتِرُ بِثَلَاثِ عَشْرَةٍ﴾ يحتمل ان يكون الركعتان فيها ركعتي الفجر او بعدية العشاء او ركعتي افتتاح صلوة الليل. ﴿قوله كَبِيرٍ﴾ على وزن فرح بكسر العين يستعمل في كبر السن واما



بضم العين فمعناه عظم ضد صغر. ﴿قوله رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوُتْرُ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ﴾ الخ. الوتر يطلق على الصلوة المخصوصة غالباً، وقد يطلق على صلوة الليل مع الصلوة المخصوصة. ﴿قوله الْوُتْرُ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ﴾ الخ. اريد من الوتر اعم ان يكون وحده او مع غيره. ﴿قوله وَوَاحِدَةً﴾ لم يثبت في رواية من الروايات انه عليه السلام صلى صلوة الليل ركعة واحدة وروى احمد وابوداؤد (انه عليه السلام لم يكن يوتر باكثر من ثلاث عشرة ولا انقص من سبع اى اربع وثلاث)، (١) فلا بد من التاويل في الروايات الواردة في الايتار بواحدة. ﴿قوله وَرَوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثًا عَنْ عَائِشَةَ﴾ قيل الظاهر انه اشار الى ما وقع عند احمد وابى داؤد عن عائشة بلفظ (كان يوتر باربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث، وعشر وثلاث ولم يكن يوتر باكثر من ثلاث عشرة، ولا انقص من سبع). (٢).

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِخَمْسٍ

﴿قوله ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً﴾ فيه دليل على ان حديث لايزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة محمول على الغالب. ﴿قوله يُوتَرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ﴾ قال ابو حنيفة واصحابه ان الوتر ثلاث ركعات بتشهدين وتسليم، نعم لو اقتدى حنفى بشافعى في الوتر وسلم ذلك الامام على الشفع الاول على وفق مذهبه ثم اتم الوتر صح وتر الحنفى عند ابى بكر الرازى وابن وهبانة واعلم ان الوتر عندنا صلوة مستقلة ليست بتابعة للتهجد، وقالت الشافعية الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين، ثم قالوا الوتر ركعة وثلاث وخمس وسبع وتسع و احدى عشرة وثلاث عشرة، وصرح الامام الشافعى في الام بان الركعة وتر، وصرح القاضى ابو الطيب من الشافعية بكراهة الايتار بركعة واحد، ثم اذا اوتر بخمس اوسع مثلاً فالافضل عندهم الفصل بان يسلم على ركعتين وجاز الوصل بان لايقعد على كل ركعتين ولايسلم الا في آخر الركعات اويقعد على الشفع الذى قبله، واما النافلة ماعدا التهجد والوتر فيجوز ان يصلى مائة ركعة بتشهد واحد، ومذهب احمد ما في المغنى ان الوتر ركعة فان اوتر احد بثلاث فالاولى الفصل ويجوز الوصل، وان اوتر بخمس لايجلس الا في آخرهن، وان اوتر بسبع اوسع لايجلس الا في السادسة والثامنة ولايسلم الا في آخرهن وان اوتر باحدى عشرة

١ - رواه احمد في باقى مسند الانصار، باب باقى مسند السابق، ورواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب في صلوة الليل.

٢ - رواه احمد في باقى مسند الانصار، باب باقى مسند السابق، ورواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب في صلوة الليل.



ركعة يسلم عند كل ركعتين.

وقالت المالكية الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين وصرح مالك في الموطأ بان ادنى الوتر ثلاث وانه ليس العمل على واحدة.

وظاهر حديث الباب حجة للشافعية والحنابلة والمالكية بل عامة الاحاديث المروية في سنن ابى داؤد وغيره ظاهرها حجة لهم وحجتنا حديث الباب الآتى، وما رواه النسائي من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها قالت (كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر)، (١) وما رواه الحاكم في المستدرک وقال انه صحيح على شرط الشيخين من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها قالت (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين الاوليين من الوتر)، (٢) وما رواه النسائي من حديث ابى بن كعب قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الاعلى وفي الركعة الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثلاثة بقل هو الله احد ولا يسلم الا في آخرهن)، (٣) وما رواه الدارقطني من حديث ابن مسعود مرفوعاً (وتر الليل ثلاث كوتر النهار)، (٤) وفي رفعه كلام وصححوه موقوفاً وله شاهد مرفوع من حديث عائشة وابن عمر، وما رواه الطحاوى عن المسور بن مخرمة، قال دفنا ابابكر ليلاً فقال عمر رضى الله تعالى عنه لم اوتر فقام وصفقنا وراءه فصلّى بثلاث ركعات لم يسلم الا في آخرهن، وما رواه الحاكم في المستدرک، ان الحسن قيل له كان ابن عمر يسلم في الركعتين من الوتر فقال كان عمر افقه منه، كان ينهض في الثانية بالتكبير، وما رواه الطحاوى عن انس وعن الفقهاء السبعة ان الوتر ثلاث لا يسلم الا في آخرهن، وما رواه ابن ابى شيبه في مصنفه عن الحسن قال اجمع المسلمون على ان الوتر ثلاث، لا يسلم الا في آخرهن، فان قيل روى الدارقطني عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (لاتوتروا بثلاث واوتروا بخمس او سبع ولا تشبهوا بصلوة المغرب)، (٥) قال الدارقطني رجاله ثقات، قلنا : هذا الحديث مخالف عن

١ \_ رواه النسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف الوتر بثلاث، وانفرد بهذه الرواية النسائي.

٢ \_ رواه الحاكم في مستدرکه في كتاب الوتر .

٣ \_ رواه النسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار باب اختلاف الفاظ الناقلين لخبر ابى بن كعب ....

٤ \_ رواه الدارقطني في كتاب الصلاة، بحث الوتر ثلاث كثر ثلاث المغرب، و رواه البيهقي في سننه الكبرى، باب من اوتر بثلاث موصلات بتشهدتين وتسليم .

٥ \_ رواه الدارقطني في سننه، في بحث الوتر بخمس او بثلاث او بواحدة او باكثر من خمس .



سائر الاحاديث وعن اجماع المسلمين، فلا بدّ فيه من التاويل فأوّله الحافظ في الفتح بان يحمل النهى على صلوة ثلاث بتشهدين، قلنا : هذا التاويل يفهم ما مرّ من الاحاديث والآثار، وأوّله الطحاوى بان يحمل النهى على افراد الوتر حتّى يكون معه شفع، اى قبله شفع، فالمراد من الوتر فى ذلك الحديث هو الاعم من الوتر المصطلح ومن صلوة الليل ويؤيده ما رواه ابن نصر عن ابن عباس الوتر سبع او خمس ولا تحب ثلاثاً بتيراء، وفى رواية واني لا كره ان يكون ثلاثاً بتيراء، وكذا ما رواه عن عائشة رضى الله تعالى عنها الوتر سبع او خمس واني لا كره ان يكون ثلاثاً بتيراء، انتهى.

اعلم ان المشابهة بالمغرب تنتفى بزيادة القنوت او ضم السّورة فى الركعة الثالثة.

والجواب عن حديث الباب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى بعد الوتر ركعتين جالساً كما رواه الترمذى من حديث ام سلمة رضى الله تعالى عنها ورواه احمد من حديث ابى امامة، واخرجه مسلم من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها وقال النووى الركعتان بعد الوتر لم يرو عن ابى حنيفة رحمه الله والشافعى رحمه الله فيهما شئى، وانكرهما مالك وقال احمد لا افعلهما ولا امنع من فعلهما، انتهى، ورواية الدارمى عن ثوبان تدل على انهما يصليان اذا اوتر اول الليل، ففي حديث الباب اشارة الى هاتين الركعتين وفى التعبير بالايثار بخمس تغليب الوتر على غيره، ومعنى لا يجلس فى شئى منهنّ الاّ فى آخرهنّ لا يصلى جالساً الاّ فى آخرهنّ، او كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى ركعتين قبل الوتر، وفى التعبير بالايثار بخمس تغليب الوتر على غيره، ومعنى الحديث انه لا يجلس للاستراحة الاّ فى آخرهنّ او كان يبنى الوتر على الشفع ولا يجلس للتسليم الاّ فى آخرهنّ فافهم، وانما لم يحمل حديث الباب على المعنى الظاهر لئلا يعارض بالروايات الدالة على كون الوتر ثلاث ركعات، وبما رواه ابوداؤد وغيره عن عائشة رضى الله تعالى عنها انه عليه الصلوة والسلام كان يقول فى كل ركعتين التحيات)، (١) ولولا هذه الروايات لكان مذهب احمد اوفق المذاهب بالا حاديث.

**فائدة :** روى ابوداؤد عن عائشة رضى الله تعالى عنها (انه عليه الصلوة والسلام كان يوتر بثمانى ركعات لا يجلس الاّ فى الثامنة ثم يقوم فيصلّى ركعة اخرى لا يجلس الاّ فى الثامنة والتاسعة

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب من لم ير الجهر ..... ورواه مسلم فى كتاب الصلوة، باب ما يجمع صفة الصلوة وما يفتح به وما يختم به ... ورواه ابن ماجة فى اقامة الصلوة والسنة فيها.



ولا يسلم إلا في التاسعة)، (١) وفي رواية عنها (انه عليه الصلوة والسلام كان يصلي ثمانى ركعات لا يجلس فيهن إلا عند الثامنة فيجلس فيذكر الله ثم يدعو ثم يسلم تسليمًا)، (٢) وفي رواية عنها (ولا يقعد في شئ منها حتى يقعد فيدعو بما شاء الله ان يدعوه ويسأله ويرغب اليه ويسلم تسليمًا واحدة شديدة)، (٣) انتهى، فالظاهر ان الروايات عنها مضطربة ويمكن حملها على الظاهر عند من لم يقل بوجوب القعدة في التطوع كما لم يفرض القيام فيه. ﴿قوله فَإِذَا أَدْنَى الْمُؤَذِّنُ قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ﴾ فيه دلالة على استحباب التغليس بسنة الفجر. ﴿قوله وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمُ الْوُثْرَ بِخَمْسٍ - الخ﴾ رواه محمد بن نصر عن زيد بن ثابت، وقالوا هو مذهب سفيان الثوري رحمه الله.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُثْرِ بِثَلَاثٍ

اي ثلاث بتسليمه واحدة، ﴿قوله عَنْ الْحَارِثِ﴾ كذبه الشعبي ولكن وثقه ابن معين واحد بن صالح وابن عبد البر ولحديثه هذا شواهد صحيحة من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها وغيرها، ﴿قوله يَتَسَنَّعُ سُورٍ﴾ وهى التكاثر والقدر والزلال فى الاولى والعصر والنصر والكوثر فى الثانية، والكافرون وتبت والاخلاص فى الثالثة، كما ورد عند الطحاوى.

**فائدة :** بعد ترتيب السور فى عهد عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه يكره المخالفة عن ترتيبه وتاليه لاقبله. ﴿قوله وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ﴾ قال الحافظ صحابي صغير وقال البخارى له صحبة، ووقع فى رواية الطحاوى انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم وروى هذا الحديث بواسطة ابي بن كعب رضى الله تعالى عنه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُثْرِ بِرَكْعَةٍ

﴿قوله أَطِيلُ فِي رَكَعَتِي الْفَجْرِ﴾ همزة الاستفهام. ﴿قوله وَيُوتِرُ بِرَكْعَةٍ﴾ يعارضه ما اخرج ابن عبد البر عن ابي سعيد رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هى عن البتراء ان يصلى الرجل واجدة توتر بها، ويؤيد النهى عن الايتار بواحدة ما رواه محمد فى موطاه عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه انه قال ما اجزئت ركعة قط، ورواه الطبرانى ايضا فى معجمه،

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى صلوة الليل.

٢ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى صلوة الليل.

٣ - المرجع السابق.



وقال الهيثمي في الزوائد اسناده حسن فحديث الباب اما محمول على ما قبل استقرار الوتر، واما مؤول بأن معناه بركعة مضمومة بشفعة، واما مرجوح معارض بالحرم. ﴿قوله وَالْأَذَانُ فِي أَذُنِهِ﴾ وفي رواية البخاري وكان الاذان باذنيه قال حماد اي بسرعة، قال الحافظ البدر العيني والحافظ ابن حجر والقاضي عياض المراد من الاذان الاقامة اي يسرع بركعتي الفجر اسراع من يسمع اقامة الصلوة خشية فوات اول الوقت، و يقتضى ذلك تخفيف القراءة فيهما، ولا يبعد ان يكون الغرض التعجيل والتفليس بسنة الفجر.

### بَاب مَا جَاءَ فِيْمَا يُقْرَأُ بِهِ فِي الْوُتْرِ

﴿قوله فِي رَكْعَةٍ رَكْعَةٍ﴾ قال العراقي انفرد الترمذي بهذه الزيادة انتهى، وقد اعترف الحافظ في الفتح بانه نص في الثلاث الموصولة. ﴿قوله وَفِي الثَّلَاثَةِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ﴾ اخرجه ابو حنيفة رحمه الله في مسنده من غير هذه الزيادة، ولهذا لم يستحب ابو حنيفة رحمه الله وكذا احمد زيادة المعوذتين خلافاً لمالك والشافعي رحمهما الله فافهما ذهباً الى اختيارها، كما في شرح المذهب ولكن قال ابن الجوزي انكر احمد ويحيى بن معين زيادة المعوذتين كذا في التلخيص. ﴿قوله وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ قالوا في سنده خفيف وهو صدوق سئ الحفظ خلط بآخره رمى بالارجاء كذا في التقريب، وفي الخلاصة ضعفه احمد وثقه ابن معين وابو ذرعة انتهى، وقال العجلي عبد العزيز لم يسمع من عائشة واخطأ خفيف فصرح سماعه. ﴿قوله وَعَبْدُ الْعَزِيزِ هَذَا هُوَ وَالِدُ ابْنِ جُرَيْجٍ﴾ معناه بالفارسية هكذا : (واين عبدالعزيز پدر ابن جريج است، يعنى پدر عبدالملك است).

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ

﴿قوله اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ﴾ اي في جملة من هديتم كما قال سليمان عليه السلام (وَأَذِّنْ لِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) وقيل كلمة في بمعنى مع، كما في قوله تعالى (فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ). ﴿قوله وَعَافِنِي﴾ المعافاة هي دفع السوء. ﴿قوله وَتَوَلَّنِي﴾ التولى هرحب العبد والقيام بحفظه وحفظ امره. ﴿قوله وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ﴾ اسقط بعضهم الواو منه كما اسقط بعضهم الفاء من قوله فانك تقضى وزاد البيهقي والطبراني ولا يعزمن عاديست، وزاد ابن حبان بعد قوله (تعاليت)، (نستغفرك وتوب اليك)، وزاد النسائي في سننه في آخره (وصلني الله على النبي محمد).



اعلم انه ليس في القنوت عندنا دُعاء موقت لانه روى عن الصحابة ادعية مختلفة كما في البحر عن الكرخي، وذكر الاسيلاجي انه ظاهر الرواية، والمعروف عندنا في القنوت: (اللهم اننا نستعينك)، وذكر ابن رشد في البداية انه استحجب القنوت مالك (بِاللهم انا نستعينك)، وهذا القنوت مروى في مراسيل ابي داود مرفوعاً، وذكره الطحاوي والبيهقي عن عمر موقوفاً بأسانيد صحيحة وذكر السيوطي في الاتقان عن الحسين بن المناوي، ومما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورتا القنوت، وتسمى سورتا الخلع والحقد، وذكر ان ابياً كان يقنت بهما، وذكر في الدر المنثور انهما في مصحف ابي بن كعب ومصحف ابي موسى وابن عباس، وذكر انه قنت بهما عمر وعلى وعبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنهم، وذكر عن انس بن مالك رضي الله تعالى عنه الامر بقراءة هاتين السورتين: (اللهم انا نستعينك)، قال صاحب البحر تبعاً للشيخ ابن الهمام ان الاولى ان يقرأ بعده قنوت الحسن، انتهى، فان قيل: الاولى ان يقرأ بعدهما ما رواه ابوداود وغيره (اللهم اني اعوذ بربك من سخطك الى آخره) عملاً على سائر الروايات، قلنا: لاضير عندنا في قراءة هذا الدعاء كما مر ولعل فقهاءنا لم يصرحوا بأولوية زيادته عند القنوت لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ هذا الدعاء في آخر وتره بعد التسليم عند الاضطجاع كما جاء في بعض روايات النسائي، انه كان يقوله اذا فرغ من صلوته وتبوا مضجعه.

**فائدة:** (نشكر) ورد بزيادة الواو وكذا بلازيادة، و (نخلع) اي الاخلاق السيئة، ونحقد بمعنى نسرع و ملحق بمعنى لاحق وقيل معناه ان عذابك ملحق الفساق بالكفار، اي في دخول النار لا في خلودها، و صوب الجوهرى فتح الحاء.

اعلم انه يقنت عندنا في الوتر في السنة كلها وهي الرواية المشهورة عن احمد كما في المغني، وهي الرواية عن الشافعي رحمه الله كما في شرح المذهب، وقال مالك في المشهور عنه بالقنوت في كل رمضان وقال الشافعي بالقنوت في النصف الاخير من رمضان وهي رواية احمد وعزى الى مالك ايضاً. حجة الشافعي ومن وافقه، ما رواه ابوداود ان أبياً رضي الله تعالى عنه لا يقنت بهم الا في النصف الثاني، وفي رواية كان يقنت في النصف الآخر من رمضان، وفيه ما قال الامام جمال الدين الزيلعي في نصب الراية ان الحديث الأول منقطع لم يدرك الحسن البصري عمر، ثم هو فعل صحابي والحديث الثاني اسناده مجهول، قال النووي في الخلاصة الطريقتان ضعيفان، وكذا حجتهم ما اخرجهم ابن عدي في الكامل، (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في



النصف من رمضان)، في اسناده ابر عاتكة وهو ضعيف، قال البيهقي هذا حديث لا يصح اسناده، وحجتنا اطلاق ما رواه اصحاب السنن الاربعة عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات اقولهن في قنوت الوتر، وفي رواية الحاكم في وتري، ولنا ايضاً ما رواه اصحاب السنن عن علي ابن ابي طالب رضى الله تعالى عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في وتره اللهم اني اعوذ بربضاك من سخطك)، (١) وفيه ما مرّ سابقاً، ولنا ايضاً ما رواه محمد في موطأه عن ابن مسعود انه كان يقنت السنة كلها، وسنده منقطع، ولنا ايضاً ما رواه ابن ابي شيبة ان ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقنتون في الوتر قبل الركوع، وزاد محمد في كتاب الآثار، السنة كلها، وفي الجوهر النقي هذا سند صحيح على شرط مسلم، وقال محمد بن نصر كان اسحاق بن راهويه يختار القنوت في السنة كلها، وقال البدرى العيني حكاه ابن المنذر عن عمر وعلى وابي موسى الاشعري والبراء وابن عمر وابن عباس رضى الله تعالى عنهم اجمعين.

اعلم انه عندنا يقنت قبل الركوع وبه قال مالك وحكاه ابن المنذر عن عمر وعلى وابن مسعود وغيرهم، وقال الشافعي واحمد يقنت بعد الركوع وقال الحافظ ابن حجر وقد اختلف عمل الصحابة، في ذلك والظاهر انه من الاختلاف المباح، استدلل الشافعي واحمد بحديث انس رضى الله تعالى عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقنت بعد الركعة وابوبكر وعمر حتى كان عثمان فقنت قبل الركعة ليدرك الناس، قال العراقي اسناده جيد. وبحديث ابي هريرة رضى الله تعالى عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يدعو على احد او يدعو لاحد قنت بعد الركوع، رواه البخارى في المغازي، (٢) وقال البيهقي رواة القنوت بعد الرفع اكثر واحفظ، واستدل اصحابنا ومالك بما رواه ابن ماجة بسند صحيح عن ابي ابن كعب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر ويقنت قبل الركوع، واخرج الخطيب بسنده عن عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركوع)، (٣)

١ \_ رواه الترمذى في كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب في دعاء الوتر، ورواه النسائي في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر، ورواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب القنوت في الوتر. ورواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء في القنوت في الوتر.

٢ \_ رواه البخارى في المغازي وايضاً رواه في كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى ليس لك من الامر شيء.

٣ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلاة، باب القنوت في الوتر، و رواه في ضعفاء العقيلي نقلاً عن الخطيب، باب النون .



ذكره ابن الجوزي في التحقيق وسكت عنه، واخرج ابو نعيم في الحلية عن ابن عباس قال (وتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث ففقت فيها قبل الركوع)<sup>١</sup>، واخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عمر (ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع)<sup>٢</sup>، كذا في فتح القدير، وقال الترمذي في كتاب العلل قد روى غير واحد عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبدالله بن مسعود (ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في وتره قبل الركوع)<sup>٣</sup> واخرج الطبراني بسند صحيح ان ابن مسعود كان لا يقنت في شيء من الصلوات الا في الوتر قبل الركوع، واخرج ابى شيبه باسناد حسن عن علقمة ان ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقنتون في الوتر قبل الركوع، كذا في الدراية، والجواب عن حجة الشافعي واحمد ان ما روitem ليس فيه ذكر الوتر فيحمل على القنوت في الفجر عند النازلة.

اعلم انه يسن عتدنا رفع الايدي والتكبير عند قنوت الوتر لما رواه البخاري في جزء رفع اليدين باسناد صحيح عن عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه انه كان يقرأ في آخر ركعة من الوتر (قل هو الله احد) ثم يرفع يديه فيقنت قبل الركعة، وعزاه الحافظ ابن حجر الى ابن المنذر والبيهقي، وروى محمد بن نصر كان ابن مسعود يكبر في الوتر اذا فرغ من قراءته حين يقنت واذا فرغ من القنوت، وعن البراء انه كان اذا فرغ من السورة كبر ثم قنت، وعن ابراهيم في القنوت في الوتر اذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت ثم كبر وركع وعن سفيان كانوا يستحبون اذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة من الوتر ان يكبر ثم يقنت، وعن احمد اذا يقنت قبل الركوع افتتح القنوت بتكبيرة، وروى البخاري في جزءه باسناد صحيح، عن ابى عثمان كنا وعمر يؤم الناس ثم يقنت بنا عند الركوع يرفع يديه، وزاد فيه محمد بن نصر، في صلوة الغداة، وروى الطحاوي عن ابراهيم النخعي قال ترفع الايدي في سبع مواطن، في افتتاح الصلوة، وفي التكبير للقنوت في الوتر، وفي العيدين وعند استلام الحجر وعلى الصفا والمروة وبجمع وعرفات، وعند المقامين، وعند الجمرتين واسناده صحيح، قال الطحاوي قال ابو يوسف (وهو راوى الاثر) فاما في افتتاح الصلوة وفي العيدين وفي الوتر وعند استلام الحجر فيجعل ظهر كفيه الى وجهه، واما في الثلاث الآخر فيستقبل بباطن كفيه وجهه.

١ \_ ذكره في نصب الراية، باب الوتر، نقلاً عن الحلية .

٢ \_ ذكره في الدراية في تخريج احاديث الهداية، في بحث ومن الآثا في الوتر بثلاث نقلاً عن الطبراني .

٣ \_ رواه في علل الترمذي، في بحث جواز الحكم على الرجال والاسانيد .



**فائدة :** الاحاديث المرفوعة ساكنة عن رفع الايدي وعن التكبير عند القنوت لم يذكرفيها  
نفيهما ولا اثباتهما فلا بد من المصير الى الآثار.

**فائدة :** ذكر صاحب مراقى الفلاح عن فرج مولى ابي يوسف انه رأى مولاه ابا يوسف اذا  
دخل فى القنوت للوتر رفع يديه فى الدعاء، وكذا ذكره ابن الهمام فى الفتح، و روى عنه الطحاوى  
ما مرّ آنفاً انه يجعل ظهر كفيه الى وجهه، فالامر موسّع فيه والمشهور فى المذهب ما رواه الطحاوى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ يَنْسَاهُ

﴿قوله فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ وَإِذَا اسْتَيْقَظَ﴾ وهذا اللفظ يعمّ ما اذا ذكر واستيقظ قبل صلاة  
الفجر او بعدها، وكذا قبل طلوع الشمس او بعدها ونظيره حديث انس رضى الله تعالى عنه (اذا  
نسى احدكم صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها)، (١) فهذا الحديث حجة لمن قال انه يقتضى  
ابدأ، وهم الحنفية والشافعية فى اظهر قولهم، وحجة على من قال انه يقتضى ما لم يصل الصبح،  
وهم المالكية والحنابلة والشافعية اى فى غير اظهر قول الشافعية، فان قيل : حديث الباب الاول  
ضعيف فى سنده عبد الرحمن بن زيد، والثاني مرسل، قلنا : الارسال ليس بعلة على ان له شاهداً  
من حديث اغرالمدينى عند الطبرانى باسناد جيد، وأما عبد الرحمن بن زيد فقال ابن عدى له احاديث  
حسان، و اشار الحافظ فى الفتح الى كونه ثقة على انه تابعه محمد بن مطرف عند ابي داود  
والدارقطنى والحاكم، وتابعه عبد الرحمن بن سلمة عند الدارقطنى وروى احمد من حديث عائشة  
(ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح فيوتر) فقد ثبت فى الباب قول الرسول صلى الله عليه  
وسلم مسنداً ومرسلاً، وثبت فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقد مرّ سابقاً ان حديث الباب  
يؤيد من قال بوجوب الوتر.

### بَاب مَا جَاءَ فِي مُبَادَرَةِ الصُّبْحِ بِالْوُتْرِ

﴿قوله بَادِرُوا الصُّبْحَ بِالْوُتْرِ﴾ اى اسرعوا باداء الوتر قبل الصبح فمن طلع عليه الفجر  
فقد فات عنه وقت الاداء، وما رواه ابن خزيمة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (فلما انفجر  
قام صلى الله عليه وسلم فاوتر بركعة) فالمراد به الفجر الكاذب، وكذا ما رواه الطحاوى وغيره  
عن على موقفاً انه كان يخرج حين يؤذن ابن التباح عند الفجر الأوّل فيقول نعم ساعة الوتر

١ - رواه البخارى فى كتاب مواقيت الصلوة، باب ، من نسي صلاة فليصل اذا ذكر ولا يعيد الا تلك الصلوة، و رواه  
مسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب قضاء الصلوة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها.



هذه، فالمراد به قرب طلوع الفجر قبل ان يطلع. ﴿قوله وَرُوي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا وَثْرَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ﴾ أخرجه محمد بن نصر، وفي سنده ابو هارون العقدي، ضعفه شعبة وكذبه الجوزجاني، وعلى تقدير ثبوته معناه لا وتر اداء.

### بَاب مَا جَاءَ لَا وَثْرَانَ فِي لَيْلَةٍ

﴿قوله لَا وَثْرَانَ فِي لَيْلَةٍ﴾ كلمة لا مشبهة بليس، وقيل جاء هذا على لغة من ينصب المني بالالف، اي من اوتر من الليل ثم قام للتهجد فلا ينقض الوتر ولا يعيده، وحديث (اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترًا)، محمول على من لم يصل الوتر اول الليل ومحمول على التدب، واليه ذهب الائمة الاربعة، وروى ذلك عن ابي بكر الصديق وعمار وسعد بن ابي وقاص وعائذ بن عمرو وابن عباس وابي هريرة وعائشة رضى الله تعالى عنهم، كما في المغني، وقال اسحاق ان من اوتر اول الليل ثم قام للتهجد انه يصلي ركعة ويقصد ضمها الى وتره فيصير شفعا، قال ابن قدامة لعلمهم ذهبوا الى قول النبي صلى الله عليه وسلم: (اجعلوا آخر صلواتكم بالليل الوتر) فحديث الباب عنده يحمل على نقض الوتر الاول لئلا يوجد وتران في ليلة، ويؤيد ما رواه احمد عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن الوتر قال اما انا فلو اوترت قبل ان انام ثم اردت ان اصلي بالليل شفعت بواحدة ماضى من وترى ثم صليت مثني مثني فاذا قضيت صلاتي اوترت بواحدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر (ان تجعلوا آخر صلوة الليل وترًا)، وروى ذلك عن علي وعثمان، فظاهر حديث الباب حجة للجمهور، والجواب عن حديث (اجعلوا آخر صلواتكم بالليل الوتر) انه محمول على التدب وعلى من لم يوتر اول الليل، جمعًا بين الروايات، والجواب عن اثر ابن عمر انه محمول على رأيه لما روى عنه الطحاوي ومحمد بن نصر، شيء افعله برأي لا اروي، وانكرت على نقض الوتر عائشة حيث قالت الذين ينقضون وترهم هم الذين يلعبون بصلواتهم، ومثله عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه رواه محمد بن نصر عنهما والقياس يأباه، كيف وقد نام واحد وجامع ﴿قوله الْمَرَّتَيْنِ﴾ منسوب الى امرء القيس من مضر. ﴿قوله يُصَلِّي بَعْدَ الْوُثْرِ رَكَعَتَيْنِ﴾ اي جالسًا كما صرح به في غير رواية، وبعض الروايات تدل على انه حكم من اوتر من اول الليل، وقيل انهما سنة الوتر كالركعتين بعد المغرب.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُثْرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ

قال ابو حنيفة وصاحبا الوتر على الراحلة بلا عذر. ﴿قوله رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ﴾ حديث الباب حجة للجمهور، وأجيب عنه بأنه معارض بما رواه



الطحاوى عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلى على راحلته ويوتر بالارض ويزعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك، واخرجه عنه احمد موقوفاً، فحديث الباب يجوز ان يكون قبل تأكيد الوتر كما صرح به الطحاوى، ويجوز ان يكون المراد من الايتار صلوة الليل كما افاده الشيخ الانور قدس سره، والتجأ ابن الهمام، واجاب ابن الهمام عن حديث الباب بأنه واقعة حال لاعوم لها فيجوز كون ذلك لعذر انتهى، ويؤيده ما ثبت في رواية النسائي من حديث ابي ايوب موقوفاً، من الايتار بايماء، وفي رواية الطحاوى ومحمد بن نصر فان لم تستطع فاروم ايماء، وجه التأييد ان لم يقل احد بجواز الايماء من غير عذر.

### بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الضُّحَى

قال العيني في شرح البخارى (الضحى) بالضم والكسر فوق الضحوة وهى ارتفاع الشمس اَوّل النهار، والضحاء بالفتح والمد هو اذا علت الشمس الى ربع السماء فما بعده انتهى. اعلم ان صلوة الاشراف و صلوة الضحى واحدة عند اهل التحقيق وهو الظاهر من اطلاقات الشرع واللغة، ويؤيده ما رواه الطبراني في الاوسط عن ابن عباس موقوفاً صلوة الاشراف هى صلوة الضحى ولذا لم يفرد الفقهاء صلوة الاشراف بالذكر، وقيل انهما صلتان متغايرتان ويؤيده ظاهر حديث على (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الفجر يمهّل حتى اذا كانت الشمس من ههنا يعنى من قبل المشرق بمقدارها من صلوة العصر من ههنا يعنى من قبل المغرب قام فصلّى ركعتين ثم يمهّل حتى اذا كانت الشمس من ههنا، يعنى من قبل المشرق بمقدارها من صلوة الظهر من ههنا قام فصلّى اربعاً، رواه ابن ماجة والترمذى مختصراً، ولا يبعد ان يجاب عنه ان اللازم من حديث على اداء هذه الصلوة في وقتين لاكونها صلتين، ثم اعلم ان العلماء اختلفوا فيها، فقيل انها مستحبة وهو قول الحنفية والمالكية والحنابلة، وقيل سنة وهو قول اكثر الشافعية وقيل انها لاتستحب وقيل انها بدعة وقيل غير ذلك، والظاهر هو القول الاول، قال الحافظ وقد جمع الحاكم الاحاديث الواردة في صلوة الضحى في جزء مفرد وبلغ عدد رواة الحديث في اثباتها نحو العشرين نفساً من الصحابة انتهى، قلت فاذا ورد فيها قول الرسول وترغيبه وفعله فلا بد من القول بمندوبيتها ومن حمل ما ضاها على علم الراوى او على اداءها في وقت مكروه. «قوله ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً» قال العيني لم يرد في عدد صلوة الضحى اكثر من ذلك، انتهى، قال فقهاءنا وقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال واقلها ركعتان واكثرها اثنا عشر، والافضل عندنا وكذا عند الشافعية والمالكية والحنابلة ثمان لثبوتها بفعله يوم فتح مكة. «قوله مَنْ



صَلَّى الضُّحَى ﴿ ثمانية كتب من العابدين، رواه الطبراني بسند ضعيف وله شاهد من حديث ابى ر، رواه البزار، واما اكثرها فبقوله فقط، فان قيل العدد الاكثر يتضمن الاقل فكيف يكون ثمان ركعات افضل من اثنا عشر، قلنا : قد اجاب عنه الحافظ ابن حجر بان هذا اذا صَلَّى الاثني عشر بتسليمة واحدة فانما تقع نفلاً مطلقاً عند من يقول ان اكثر سنة الضحى ثمان ركعات فاما اذا فصلها فانه يكون صَلَّى الضحى و ما زاد على الثمان يكون له نفلاً مطلقاً فتكون صلوة اثني عشر في حقه افضل من ثمان، لكونه اتى بالافضل وما زاد انتهى بتغير يسير، ولا يبعد ان يقال ان السنة الغير الراتبه لها درجات بعضها فوق بعض فالزائد على الثمان لا يبلغ درجة الثمان، ونظيره الصلوة بعد المغرب ست ركعات مع ورود حديث عائشة مرفوعاً من صَلَّى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة. ﴿قوله مَا أَخْبَرَنِي أَحَدٌ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الضُّحَى﴾ ولا يلزم من عدم وصول الجر اليه عدم الفعل. ﴿قوله فَسَبَّحَ ثَمَانَ رَكَعَاتٍ﴾ وصرح في رواية مسلم انه يسلم على كل ركعتين وكذا صرح فيها بلفظ سبحة الضحى.

اعلم ان ثمان كيّمان عدد لا منسوب، (وفي الاصل ثُمْنِيٌّ ثم صار ثَمَانِيٌّ) فتثبت ياءه عند الاضافة وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر، وثبت عند النصب وقد جاء ثمان عشر ايضاً قليلاً، فليراجع الى القاموس، ﴿قوله وَاخْتَلَفُوا فِي نُعِيمٍ﴾ اى فى اسم ابيه. ﴿قوله وَأَبُو نُعَيْمٍ وَهُمْ فِيهِ﴾ هو فضل ابن دكين من كبار شيوخ البخارى. ﴿قوله ارْكَعْ لِي مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ﴾ قال ابن تيمية بعدم مشروعية الضحى من غير سبب، واول هذا الحديث بأن هذه سنة الفجر وفرضه، وهذا التأويل يردّه صيغ الترمذى وابى داؤد والدارمى وكل من اخرجه، وكذا لا ينفعه لثبوت ندها مطلقاً بروايات شتى. ﴿قوله أَكْفِكَ آخِرَهُ﴾ اى اكف مهماتك وحوائجك من اول النهار الى آخره، والاقدام على الصلوة يدل كونه فارغ البال او معناه من بعد الصلوة الى آخر النهار. ﴿قوله أَكْفِكَ آخِرَهُ﴾ اى اكف شغلك وحوائجك وارفع عنك ما تكره بعد صلواتك الى آخر النهار، والمعنى افرغ بالك بعبادتي فى اول النهار افرغ بالك فى آخر بقضاء حاجتك، ذكره المرقاة عن الطيبي، وفيه دلالة على ان الاولى ان يصلى فى اول وقت الجواز. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ فان قيل : فى سنده عطية العوفى وهو صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً مدلساً، قلنا : قال التوروى لعله اعتضد.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الزَّوَالِ

﴿قوله بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ﴾ هي من السنن الظهر القبلية عندنا وقال الشافعية هي سنة الزوال. ﴿قوله لَا يُسَلَّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ﴾ هذا الحديث وكذا الاحاديث الأخرى حجة على الشافعي في صلواتها بتسليمتين.

## بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْحَاجَّةِ

هذه الصلوة يذكرها الفقهاء والصوفية فلعل التعامل بها ماضٍ وحديث الباب وان كان ضعيفاً لكن له شاهداً من حديث أبي الدرداء عند أحمد والطبراني واسناده حسن كما في الزوائد. ﴿قوله ثُمَّ لَيْسَ﴾ مأخوذ من الاثناء. ﴿قوله رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ العظيم اما صفة المضاف واما صفة المضاف اليه، ﴿قوله مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ﴾ اى كل ما يستحق به الرحمة من امور البر والطاعة. ﴿قوله وَعَزَائِمِ مَغْفِرَتِكَ﴾ اى كل ما يؤكد مغفرتك. ﴿قوله وَالسَّلَامَةُ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ﴾ فيه جواز سؤال العصمة من كل الذنوب وقد انكر بعضهم جواز ذلك اذ العصمة انما هي للانبياء والملائكة، واجاب عنه الحافظ العراقي انما في حق الانبياء والملائكة واجبة، وفي حق غيرهم جائزة وسؤال الجائز جائز الا ان الادب سؤال الحفظ في حقنا لا العصمة، وقد يكون هذا هو المراد هنا، انتهى، ﴿قوله فَإِنَّهُ بَنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ﴾ قال ابن عدي، ومع ضعفه يكتب حديثه انتهى، قلت : والضعيف يكفي في هذا الباب.

## بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الاسْتِخَارَةِ

قالو الاستخارة بدل الاستسقام بالازلام، وفيه تشبيه بالملائكة في انتظارهم لإلهام الله تعالى، وقال العارف ابن أبي جهمرة ان المراد من الاستخارة حصول الجمع بين خيرى الدنيا والآخرة فيحتاج الى قرع باب الملك، ولاشئ لذلك النجح والنجح من الصلوة لما فيها من تعظيم الله والتناء عليه والافتقار اليه حالاً ومآلاً، حكاه الحافظ في الفتح، وقال الحافظ البدر العيني والحافظ ابن حجر اذا تردد الانسان في امر مباح او واجب غير موقت فيستخير ولا استخارة في واجب موقت او حرام، ثم بعد الاستخارة يفعل ما اتفق، كذا قال ابن عبد السلام او يفعل ما ينشرح به صدره كذا قال النووي، ويؤيده حديث انس عند ابن السني ولكن قال الحافظ سنده واه جداً، ولا يلزم بعد الاستخارة البشارة بالرؤيا حيث لم يثبت له الوعد في الاحاديث، كما لا ينفيه الاحاديث، نعم يلائم بالمرام كالإلهام، قال ابن عابدين في رد المحتار، وفي شرح الشريعة المسموع



من المشائخ انه ينبغي ان ينام على طهارة مستقبل القبلة بعد قراءة الدعاء المذكورة فان رأى فى منامه بياضاً او خضرة فذلك الامر خير، وان رأى فيه سواداً او حمرة فهذا شر ينبغي ان يجتنب. ﴿قوله إِذَا هُمْ﴾ اى قصد و اراد. ﴿قوله بِعِلْمِكَ﴾ الباء للتعليل و يحتمل ان تكون للاستعانة او للاستعطاف كما فى قوله تعالى (رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ) ﴿قوله اللَّهُمَّ إِن كُنْتَ تَعْلَمُ﴾ فان قيل هذا يوهم الشك فى علمه تعالى بالامور، قلنا : معناه انك تعلم، فأوقع الكلام موقع الشك على معنى التفويض اليه والرضاء بعلمه وفيه وهذا التنوع يسميه اهل البلاغة تجاهل العارف ومزج الشك باليقين و يحتمل ان الشك فى ان العلم بالخير او الشر لا فى اصل العلم، انتهى. ﴿قوله أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ﴾ هو شك م الراوى، وهو اما بدل الالفاظ الثلاثة او بدل الاخيرين فقط، والظاهر انه بدل الالفاظ الثلاثة، ومال ابن عابدين الى ان يأتى بالخمسة جميعاً، ﴿قوله وَأَقْدَرُ لِي الْخَيْرِ﴾ بضم الدال وكسرهما، اى اجعل الخير مقدوراً لى. ﴿قوله وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ﴾ اى عند ذكرها بالكناية عنها فى قوله ان كان هذا الامر، ﴿قوله صَاحِحٌ﴾ اخرجه البخارى، قال العيني قد ضعفه احمد بن حنبل. ﴿قوله غَرِيبٌ﴾ يشير كلام ابن عدى الى ان لحديثه هذا شاهداً من حديث غير واحد من الصحابة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ

قال البيهقى كان عبدالله بن المبارك يصليها، وتداولها الصالحون بعضهم عن بعض واخرج الدارقطنى عن ابى الجوزاء وهو من ثقات التابعين، بسند حسن انه كان يصلياً بين الآذان والاقامة، وروى ابوداؤد من حديث عبدالله بن عمرو انه قال قال لى النبى صلى الله عليه وسلم اذا زال النهار فقم فصلّ اربع ركعات - الحديث، وقال ابو عثمان الزاهد ما رأيت للشدائد والغوم مثل صلوة التسبيح. ﴿قوله حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ﴾ قال الحافظ فى التقريب مجهول، وقال فى تهذيب التهذيب ذكره ابن حبان فى الثقات ووثقه ابن سعد. ﴿قوله أَلَا أَحْبَبُكَ﴾ اى الا اعطيك، والحباء العطية. ﴿قوله اللَّهُ أَكْبَرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ وفى رواية المستدرک زيادة ولا حول ولا قوة الا بالله، وفى رد المختار قيل لابن عباس هل تعلم لهذه الصلوة سورة، قال التكاثر والعصر والكافرون والاخلاص، ﴿قوله فَقُلْهَا عَشْرًا قَبْلَ أَنْ تَقُومَ﴾ هذه الجلسة داخلة فى كيفية هذه الصلوة مثل رفع اليدين فى تكبيرات صلوة العيدين، والوجه فيه ورود الاحاديث بلامتنافض بخلاف جلسة الاستراحة ورفع اليدين عند الركوع والرفع منه. ﴿قوله رَمَلٍ عَالِجٍ﴾ بالاضافة، والعالج ما تراكم من الرمل ودخل بعضه فى بعض وهو ايضا اسم موضع كثير الرمال كما فى



القاموس والنهاية. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ﴾ الاقوال في احاديث صلوة التسبيح تبلغ الى خمسة :  
 ١ \_ الصحة : وهو قول الحفاظ والجهاذة، ٢ \_ والحسن : وهو قول ابن المديني ومسلم وابن  
 الصلاح والتتوي والحافظ ابن حجر في اماليه. ٣ \_ والضعيف : وهو قول احمد والذهبي في  
 الميزان والحافظ ابن حجر في التلخيص . ٤ \_ والوضع : وهو قول ابن الجوزي وابن تيمية في  
 منهاج، ٥ \_ والتوقف : وهو مختار الذهبي على ما حكى عنه ابن الهادي. ﴿قوله وَأَحْمَدِيهِ  
 عَشْرًا﴾ قال العراقي قد بين في مسند ابي يعلى والطبراني انه ورد في التسبيح بعد الصلوة لا في  
 صلوة التسبيح، وأجيب عنه بأنه يمكن ان يقال علمها النبي صلى الله عليه وسلم ان تقول في  
 الصلوة وان تقول بعدها وقال ابو الطيب المديني ولكن لم يذهب احد من العلماء الى هذه الطريقة  
 في صلوة التسبيح، انتهى، ولا يبعد ان يقال انه ذهب اليه الامام الترمذي. ﴿قوله سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ  
 بْنَ الْمُبَارَكِ﴾ اقتصر على هذه الكيفية صاحب القنية، واقتصر على الاولى صاحب البحر  
 والحاوي القدسي والحلية. ﴿قوله إِنَّ سَهًا فِيهَا﴾ وان نقص عدد من محل يأتي به في محل آخر،  
 وينبغي ان يأتي بما ترك فيما يليه ان كان غير قصير فلا يأتي به في القومة والجلسة كما في رد المختار.

### بَاب مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

اعلم ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فريضة في العمر مرة، وهو موجب الامر،  
 واما اذا سمع اسمه صلى الله عليه وسلم فهل تجب الصلوة او تستحب، الاول قول الطحاوي  
 والثاني قول الكرخي وجعل في التحفة قول الطحاوي اصح وهو المختار، لما رواه الترمذي من  
 حديث ابي هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، (رغم انف رجل ذكرت عنده ولم يصل على) (١)  
 ولما رواه الترمذي ايضاً (البخيل الذي من ذكرت عنده فلم يصل على) (٢) وفي شرح المنية: لو  
 تكرر ذكره عليه الصلوة والسلام في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزمه إلا مرة واحدة في  
 الصحيح غير انه ندب تكرارها، انتهى، والدليل على عدم الوجوب انه لا يحفظ عن احد من  
 الصحابة انه خاطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليك.

**فائدة :** يكره الرمز اليهما في الكتابة بحرف او حرفين لكن يكتب (صلعم) كما في التدريب

١ \_ رواه الترمذي في كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رغم انف رجل، ورواه احمد في باقى مسند المكثرين من الصحابة، باب مسند ابي هريرة رضى الله تعالى عنه.

٢ \_ رواه الترمذي في كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رغم انف رجل. ورواه احمد في كتاب مسند اهل البيت، باب حديث حسين بن علي رضى الله تعالى عنه.



وفي شرح الفية العراقي للسخاوي، وهي سنة مؤكدة في القعدة الأخيرة عند الجمهور خلافاً للشافعي ولأحمد في رواية، فانها فريضة فيها لحديث فضالة بن عبيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا صلى أحدكم فليبدء بتحميد ربه والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء)، أخرجه ابوداؤد وغيره، (١) ولفظ هذا الحديث في المشكوة، (بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدًا اذ دخل رجل فصلّى فقال اللهم اغفر لي وارحمني، فقال أعجلت أيها المصلّي اذا صلّيت قعدت فاحمد الله بما هو امله وصلّ علىّ ثم ادعه)، وأجيب عنه بأنه لو سلم ان المراد منه الصلوة قبل السلام، فهو من الآحاد ومعارض بما رواه ابوداؤد والطحاوي (اذا قلت هذا او قضيت هذا فقد قضيت صلوتك) <sup>٢</sup> وفي رواية الطحاوي (فقد تمت صلوتك، ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد)، فكيف يفيد الافتراض، والصلوة في ما عدا المواضع المذكورة مستحب. ﴿قوله هَذَا السَّلَامُ عَلَيْكَ قَدْ عَلِمْنَا﴾ المشهور بفتح اوله وكسر الثاني، من المجرد، وجوز بعضهم المجهول من التفعيل، اى علمنا بما في احاديث التشهد وهذا يدل على تأخير مشروعية الصلوة عن التشهد. ﴿قوله اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ﴾ الميم المشددة بدل عن حرف النداء عند البصريين، وقال الكوفيون الميم مأخوذة من جملة امنا بخير، اصله يا الله امنا بخير، ومعنى الصلوة كما في النهاية عظمة في الدنيا باعلاء ذكره واطهار دعوته وابقاء شريعته، وفي الآخرة بتشفيعه في امته وتضعيف اجره ومثوبته. ﴿قوله وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ﴾ الاكثر على انهم اهل بيته، واخر الطبراني مرفوعاً آل محمد كلّ تقى، والحديث حجة على من انكر التوسل بالانبياء والصالحين، ﴿قوله كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ فان قيل : الاصل كون المشبه دون المشبه به اوضح واشهر، دون كونه اقرب واعلى وقيل انه قال ذلك تواضعاً، وقيل ان التشبيه انما هو لاصل الصلوة باصل الصلوة لا للقيّد بالقدر، وقيل الكاف للتعليل.

اعلم انه لم يرد في هذا الرواية اجتماع إبراهيم وآل إبراهيم وخلت اكثر طرق حديث كعب بن عجرة عن اجتماعهما فادعى ابن تيمية وصاحبه ابن القيم عدم صحة اجتماعهما وعدم ثبوتهما في رواية صحيحة وهذه غفلة وعجلة فقد ثبت ذلك في حديث كعب بن عجرة في صحيح البخاري في كتاب الانبياء ص ٤٧٧ ج ١ وكذا في الشطر الثاني من حديث ابى سعيد

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة ، باب الدعاء، ورواه الترمذى في كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه النسائي في كتاب السهو ورواه احمد في باقى مسند الانصار.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب التشهد.



الحدري في الصحيح من الدعوات، ص ٩٤٠ ج ٢ وفي التفسير، ص ٢٠٨، ج ٢ كذا في معارف السنن. ﴿قوله وَنَحْنُ نَقُولُ وَعَلَيْنَا مَعَهُمْ﴾ اى قال عبدالرحمن ونحن نقول بعد قوله وعلى آل محمد، وعلينا معهم، اى ليست هذه الزيادة في الحديث بل هى من عند انفسهم.

**فائدة :** المقصود من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم امثال امره تعالى وقضاء حقى النبي صلى الله عليه وسلم علينا، كذا قال الحليمي.

### بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

﴿قوله صَلَاةُ الرَّبِّ الرَّحْمَةِ﴾ وقال ابو العالية صلوة الله الشاء عليه عند الملائكة وصلوة الملائكة الدعاء، وعن مقاتل بن حيان قال صلوة الله مغفرته وصلوة الملائكة الاستغفار، وروى على بن ابى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى (يُصَلُّونَ) اى يبركون على النبي صلى الله عليه وسلم، ﴿قوله إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى تُصَلِّيَ عَلَى نَبِيِّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ وفى الحصن الحصين قال الشيخ ابو سليمان الداراني : اذا سألت الله حاجة فابء بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ادع بما شئت ثم اختتم بالصلوة عليه فان الله سبحانه وتعالى بكرمه يقبل الصلاتين وهو اكرم من ان يدع ما بينهما، انتهى، ﴿قوله حَدَّثَنَا عَبَّاسُ ابْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ﴾ القصد من ذكر هذا الاسناد ادراك يعقوب عمر والافهذهذا المتن لايناسب الباب.

## أَبْوَابُ الْجُمُعَةِ

### عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الجمعة بضم الميم وهو الافصح والاكثر الشائع وذكروا ان الجمعة بالضم مثل الجمعة بالاسكان ومعناها المجموع اى يوم الفوج المجموع كقولهم ضحكة للمضحك منه، واما الجمعة بالفتح فمعناها الجامع اى يوم الوقت الجامع كقولهم ضحكة لكثير الضحك وقال ابو البقاء الجمعة بضمين وباسكان الميم مصدر بمعنى الاجتماع وحكى الواحدى اسكان الميم فيكون بمعنى المفعول، وقال الكرماني التاء فيه للمبالغة او هى صفة للساعة، وقال ابن حزم هو اسم اسلامى ولم يكن فى الجاهلية، انما كانت تسمى فى الجاهلية العروبة وفى تفسير عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن ابن سيرين مرسلأ، قال : جمع اهل المدينة قبل ان يقدم رسول الله صلى الله



عليه وسلم المدينة وقبل ان تنزل الجمعة (اي آية : إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) وهم الذين سمّوها الجمعة واجتمعوا الى اسعد بن زرارة فصلّى بهم يومئذٍ، انز الله تعالى بعد ذلك (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ - الآية) انتهى مختصراً، وهو اسناد صحيح صرح به الحافظ في الفتح، وانما سمى يوم الجمعة لان الله تعالى جمع فيه خلق آدم عليه السلام هكذا روى عن ابن عباس وقيل انما سمى به لاجتماع المسلمين للصلاة فيه وبهذا جزم ابن حزم، وقيل غير ذلك وقام الكلام في العمدة والفتح.

واختلف في وقت فرضيتها فقالت الحنفية فرضت بمكة بوحي خفي ولم يتمكنوا من اداءها هناك لعدم القدرة والسلطة ثم هاجر ونزل بعد مدة قوله تعالى : (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) كالوضوء للصلاة فانه فرض اولاً بمكة مع الصلاة ثم نزلت آيته، وما رواه ابن ماجة من حديث جابر رضى الله تعالى عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب اى بعد الهجرة، فقال ان الله افترض عليكم الجمعة في مقامى هذا في يومى هذا)، (١) فلعله محمول على فرضية الاداء لتحقيق القدرة والسلطة بعد الهجرة، قال العلامة ابن حجر في تحفة المحتاج فرضت يعنى صلاة الجمعة بمكة ولم تقم بها لفقد العدد او لان شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم بها مستخفياً واول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة انتهى، واخرج الطبراني ان اول من اقامها بالمدينة مصعب بن عمير وهو اول من قدم من المهاجرين، واخرج الدارقطني عن ابن عباس قال اذن النبي صلى الله عليه وسلم بالجمعة قبل ان يهاجر ولم يستطع ان يجمع بمكة فكتب الى مصعب بن عمير، اما بعد : فانظر اليوم الذى تجهر فيه اليهود بالزبور فاجمعوا نساءكم وابناءكم فاذا مال النهار عن شطره عند الزوال من يوم الجمعة فتقربوا الى الله تعالى بركعتين، قال فهو اول من جمع حتى قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، فجمع عند الزوال من الظهر وفي التفسير المظهرى وفي سنده احمد بن محمد بن غالب الباهلى وهو متهم بالوضع قال الزهرى والمعروف في هذا لمن الارسال انتهى، وعلى هذا كون اسعد اول من جمع اثبت، وبعض المحدثين ذهبوا الى الجمع بين الحديثين فقليل في وجه الجمع بينهما ان اسعد اول من اقامها بغير امر منه صلى الله عليه وسلم ومصعب اول من اقامها بامرهِ، وقبل ان مصعباً اقامها في المدينة نفسها واسعد اول من اقامها في قرية قرب المدينة وقيل ان اسعد كان اميراً ومصعباً كان اماماً وضئف هذا الوجه الاخير لعدم النقل فيه.

١ - رواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها، باب في فرض الجمعة، وانفرد بهذه الرواية ابن ماجة.



**فائدة :** قال العلامة الآلوسی فی تفسیره وأما ما كان من صلوته علیه السلام آیاه فقد روى انه علیه السلام لما قدم المدينة مهاجراً نزل قباء على بنى عمرو بن عوف واقام بها يوم الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس واسس مسجدهم ثم خرج يوم الجمعة الى المدينة فادركته صلوة الجمعة فى بنى سالم بن عوف فى بطن واد لهم فخطب وصلى الجمعة وهو اول جمعة صلاها عليه الصلوة والسلام، انتهى.

وقيل ان صلوة الجمعة فرضت بالمدينة المنورة بقوله تعالى (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ - الآية) ويرد عليه انه يدل على فرضية السعى الى الخطبة والصلوة عند الاذان، لا على فرضية الجمعة به فافهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

﴿قوله خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ﴾ أى ان يوم الجمعة افضل من كل يوم طلعت شمس، أى من ايام الدنيا بخلاف يوم القيامة فان المفاضلة بالنسبة اليه لايتعلق بها المرام، اعلم ان هذا الحديث يدل على ان افضل الايام يوم الجمعة وبه قال احمد وبه جزم ابن العربي، وقيل يوم عرفة افضل لحديث ابن حبان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما من يوم افضل عند الله من يوم عرفة)، (١) وبه اخذت الحنفية وهو اصح الوجهين عند الشافعية، وثمره الاختلاف فى النذر فى افضل الايام والطلاق فيه، وحديثنا نص على المرام من حديث الباب وكذا من حديث عبدالله بن قرط عند ابن حبان (انّ النبی صلى الله عليه وسلم قال افضل الايام عند الله تعالى يوم النحر)، (٢) وقد جمع الحافظ العراقى بينها فقال المراد تفضيل الجمعة بالنسبة الى ايام الجمعة. وتفضيل يوم عرفة او يوم النحر بالنسبة، الى ايام السنة. ﴿قوله فِيهِ خَلِقَ آدَمُ - الخ﴾ قال القاضى عياض الظاهر ان هذه القضايا المحدودة ليست لذكر فضيلته لان اخراج آدم وقيام الساعة لايعد فضيلة، وأما هو بيان لما وقع فيه من الأمور العظام وما سيقع ليتأهب العبد فيه بالاعمال الصالحة لنيل رحمة الله ودفع نقمته، انتهى، وقال ابوبكر ابن العربي فى عارضة الاحوذى، الجميع من الفضائل وخروج آدم من الجنة هو سبب وجود الذرية وهذا النسل العظيم ووجود الرسل والانبياء والاولياء والصالحين ولم يخرج منها طرداً كما كان خروج ابليس وانما

١ - رواه ابن حبان فى صحيحه، بحث ذكر مباهاة الله جل وعلا ملائكته بالحاج ثم وقوفهم بعرفات.

٢ - رواه ابن حبان فى صحيحه، باب العيدين، بحث ذكر البيان بان من افضل الايام يوم النحر وثانيه .



كان خروجه مسافراً لقضاء اوطار ثم يعود اليها. (قلت : وكذا فيه بعثه على منقبة الخلافة) لتعجيل جزاء الانبياء والصديقين والاولياء وغيرهم واطهار كرامتهم وشرفهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ

﴿قوله السَّاعَةُ الَّتِي تُرْجَى﴾ اى تطمع فيها اجابة الدَّعْوَةِ ذكر الامام السيوطى فى هذه الساعة خمسة واربعين قولاً، وذكر الحافظ فى الفتح اربعا واربعين قولاً، وذكر ايضا ما نصّه، ولا شك ان ارجح الاقوال المذكورة حديث ابى موسى وحديث عبدالله بن سلام، انتهى، وحديث ابى موسى هو ما رواه مسلم عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (هى ما بين ان يجلس الامام الى ان تقضى الصَّلوة)، (١) والمراد بحديث عبدالله بن سلام هو ما رواه الترمذى وغيره فى حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه من قوله (هى بعد العصر الى ان تغرب الشمس) (٢) وقال الحافظ ابن حجر قال انجب الطبرى اصحّ الاحاديث فيها حديث ابى موسى، واشهر الاقوال فيها قول عبدالله بن سلام، انتهى، وقال الحافظ ابن حجر ايضا ولا يعارضهما حديث ابى سعيد فى كونه صلى الله عليه وسلم أنسيها بعد ان علمها، لاحتمال ان يكونا سمعا ذلك منه قبل ان انسى، اشار الى ذلك البيهقى وغيره واختار كونها بعد العصر ابو حنيفة واحمد، واختار كونها عند الخطبة والصَّلوة الشافعية واختار ابن عساكر والغزالي الجمع بين الروايات بأنها تنتقل فى يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة لا ظاهرة ولا مخفية، وقال الزرقانى انها دائرة بين هذين الوقتين فينبغى الدَّعَاءُ فيهما، هذا ، ومن اراد الاطلاع على تمام الكلام فليراجع الى العمدة والفتح. ﴿قوله حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ الحافظ العراقى انتصر لتحسين الترمذى، ولكن فى سنده كثير بن عبدالله وهو ضعيف، كذَّبه الشافعى وابوداؤد وقال احمد هومنكر الحديث، فاعل تحسين الترمذى حديثه ههنا وتصحيح حديثه فى باب الصلح بين الناس بناء على رأيه او على النظر الى شواهد حديثه. ﴿قوله وَهُوَ يُصَلِّي﴾ وفى رواية البخارى و هو قائم يصلى، والمراد ارادة الصَّلوة وارادة قيامها. ﴿قوله وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ﴾ وهى المكاملة فى كونها فى كل سنة او فى كل جمعة، فليراجع الى ابى داؤد وموطأ مالك.

١ - رواه مسلم فى كتاب الجمعة، باب فى الساعة التى فى يوم الجمعة، ورواه ابوداؤد فى كتاب الصَّلوة، باب الاجابة اية ساعة هى فى يوم الجمعة.

٢ - رواه الترمذى فى كتاب الجمعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فى الساعة التى ترجى فى يوم الجمعة. وانفرد بهذه الرواية الترمذى.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

ذهب ابو حنيفة والشافعي واحمد الى ان الغسل يوم الجمعة سنة لا واجب خلافاً لاهل الظاهر حيث قالوا بوجوبه لظاهر حديث الباب، ويرد عليهم ما رواه الترمذى عن سمرة بن جندب ومسلم عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنهما مرفوعاً كما سيأتى وحكى الخطابى ايجابه عن مالك وابى ذلك اصحابه. ﴿قوله مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ﴾ فيه دلالة على ان الغسل لصلوة الجمعة وهو ظاهر الرواية وهو قول ابى يوسف وهو الراجح لحديث الباب ولان الطهارة من ملائمات الصلوة دون الوقت، وقال محمد هو لليوم واليه ذهب الحسن بن زياد وثمره الاختلاف تظهر فيمن لاجعة عليه، وفيمن احدث بعد الغسل وادى الجمعة بطهارة الوضوء وفيمن اغتسل قبل الفجر، وقالوا لو اغتسل بعد صلوة الجمعة لاعتد اجماعاً.

اعلم ان بعض الاحاديث تدل على مندوبية الغسل لصلوة الجمعة وبعضها تدل على مندوبيته ليوم الجمعة وبعضها تدل على مندوبيته في كل اسبوع مرة فالاولى ان يغتسل يوم الجمعة ويصلى الجمعة بطهارة الغسل عملاً بالروايات كلها، وقوله فليغتسل ظاهره الوجوب وكذا ظاهر ما رواه الشيخان من حديث ابى سعيد الخدرى (الغسل يوم الجمعة واجب)، (١) ولكن حديث (من تروأ يوم الجمعة فيها ونعمه ومن اغتسل فالغسل افضل)، (٢) وحديث (توضاً فاحسن الوضوء ثم اتى الجمعة فاستمع وانصت غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة ايام)، (٣) يعارضه، فلا بد من ان يقال ان الامر في حديث الباب للاستحباب، والواجب في الحديث الثانى بمعنى الثابت او يقال انه كان واجباً ثم نسخ الوجوب، او يقال ان اهتمام الغسل كان لعدة الايذاء، فانتهى الحكم بانتهاء العلة.

١ - رواه البخارى في كتاب الاذان، باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور. ورواه مسلم في كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان .....

٢ - رواه الترمذى في كتاب الجمعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة، ورواه النسائى في كتاب الجمعة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، ورواه ابن ماجه في كتاب اقامة الصلوة والسنة ليها، باب ماجاء في الرخصة في ذلك، ورواه احمد في اول مسند البصريين، باب ومن حديث سمرة بن جندب رضى الله تعالى عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم.

٣ - رواه مسلم في كتاب الجمعة، باب فضل من استمع وانصت في الخطبة، ورواه الترمذى في كتاب الجمعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه ابو داؤد في كتاب الصلوة ورواه ابن ماجه في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها.



﴿قوله إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ﴾ هو عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه كما صرح في رواية مسلم والموطأ. ﴿قوله آيَةٌ سَاعَةٌ هَذِهِ﴾ أى انقضت ساعات التكبير التى حض النبى صلى الله عليه وسلم عليها ﴿قوله وَالْوُضُوءُ أَيْضًا﴾ أى ما اكتفيت على تفويت فضيلة التكبير حتى تركت فضيلة الغسل ايضاً، وفيه دلالة واضحة على عدم وجوب الغسل عند عمر وعثمان رضى الله تعالى عنهما والآن لما تركه عثمان ولامره عمر به و لغضب عليه كما غضب على قارئ القرآن ولبيه، ﴿قوله وَرَوَى مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الزُّهْرِيِّ - الخ﴾ يريد الله اختلاف على الزهرى في هذا الحديث من جهة الوصل والانقطاع، ورجح البخارى الوصل واخرجه موصولاً بذكر عبدالله بن عمر في صحيحه وكذلك اختلف فيه على مالك ايضاً، فرواه الموطأ اوردوه منقطعاً وقد رواه اصحابه الثقات عنه عن الزهرى خارج الموطأ موصولاً.

### بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

﴿قوله وَأَبُو جَنَابٍ﴾ بالرفع معطوف على وكيع، او رواه محمود بن غيلان عن وكيع عن سفيان عن عبدالله بن عيسى، ورواه محمود بن غيلان عن ابي جناب عن عبدالله بن عيسى من غير واسطة. ﴿قوله وَغَسَّلَ﴾ بالتشديد والتخفيف، وعلى الاول الجمهور واختلفوا في معناه ف قيل للتاكيد، وقيل معناه غسل الرأس ويؤيده رواية ابي داؤد، وقيل معناه يطأ صاحبه، قال القرطبي انه انسب الاقوال، ويؤيده حيث من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، وقيل معناه غسل الاعضاء ثلاثاً في الوضوء، وقيل غسل غيره، فيكون كناية عن الجماع. ﴿قوله وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ﴾ قيل الثانى لتاكيد الاول، وقيل معناه اتى في اول الوقت وادرك اول الخطبة ﴿قوله بِكُلِّ خُطُوةٍ﴾ هى ما بين القدمين. ﴿قوله حَدِيثُ أَوْسٍ بْنِ أَوْسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ﴾ صححه الحاكم ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما، وابو جناب وان كان ضعيفاً لكثرة تدليسه، لكن رواية وكيع خالية عن الضعف.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

﴿قوله عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ﴾ قال يحيى بن سعيد القطان لم يسمع الحسن من سمرة شيئاً، وذكر النسائي ان الحسن لم يسمع من سمرة الا حديث العقيقة، ولكن قال العراقى قد صح سماعه منه لغير حديث العقيقة، وفي حديث الباب لم يثبت سماعه منه. ﴿قوله فِيهَا وَنِعْمَتْ﴾ أى فبالنسبة اخذ ونعمت السنة قاله الاصمعى، او معناه فينال هذه الخصلة السنة ونعمت هذه الخصلة، ﴿قوله وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ أى من صلوة الجمعة الى صلوة الجمعة الماضية مع زيادة ثلاثة ايام.



## بَاب مَا جَاءَ فِي التَّبَكِيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ

﴿قوله غُسْلَ الْجَنَابَةِ﴾ الظاهر ان التشبيه للكيفية لا للحكم، وقيل فيه اشارة الى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة، والحكمة فيه ان تسكن نفسه في الرواح الى الصلوة ولا تمتد عينه الى شئ يراه وفيه حمل المرءة ايضاً على الاغتسال. ﴿قوله ثُمَّ رَاحَ﴾ الرواح عند الازهرى وكثير من اهل اللغة يعم الذهاب اول النهار وآخره والليل، اعلم ان المراد بالساعات ههنا لحظات لطيفة بعد الزوال عند الامام مالك واريدها بالساعات من اول النهار عند ابى حنيفة والشافعى واحمد كما في المغنى. ﴿قوله قَرَّبَ بَدَنَةً﴾ المراد من التقريب التصديق دون التضحية بقرينة ذكر الدجاجة والبيضة، والبدنة لغة تعم الابل والبقر، والمراد بها ههنا الابل بقرينة ذكر البقرة بعدها، فأنقيل : ان الذاهبين في تلك الساعات متفاوتون بعضهم يذهب في اولها والبعض في اوسطها والبعض في آخرها، قلنا : فكذلك البدنات وغيرها متفاوتة. ﴿قوله فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ﴾ اى اذا خرج من بيته او من مقصورته، او قام من الصف، او وقف على المنبر لإرادة الخطبة يدعون الكتابة لانتهاء وقت الفضل. اعلم ان هذه الملائكة غير الحفظة صرح به النووي.

## بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ

﴿قوله عَنْ أَبِي الْجَعْدِ﴾ صحابى مشهور بالكنية، قال ابن حبان اسمه ادرع وفي الاصابة انه قتل مع عائشة في وقعة الجمل، وسكن المدينة في بنى ضمرة. ﴿قوله تَهَاوُنًا﴾ المراد بالتهاون التكاثر وعدم الجد في ادائه لا الاهانة والاستخفاف فانه كفر، ﴿قوله طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ﴾ قال العراقى صير الله قلبه قلب منافق واخرج ابو يعلى من حديث ابن عباس من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات فقد نبذ الاسلام وراءه ظهرياً ﴿قوله حَدِيثٌ حَسَنٌ﴾ صححه ابن خزيمة وابن حبان ﴿قوله إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ﴾ قال الحافظ و ذكر له البزار حديثاً آخر وقال لانعلم له الا هذين الحديثين.

## بَاب مَا جَاءَ مِنْ كَمُ يُؤْتَى الْجُمُعَةُ

اى من يسكن فيما لا تصح فيه اقامة الجمعة من اى مقدار من المسافة يجب عليه الحضور لصلوة الجمعة فيما تصح فيه اقامة الجمعة، اعلم ان البقاء انواع سبعة : المصر، وفناء المصر، والقرى التى فى فناء المصر، والقرى الكبيرة التى تكون خارج الفناء والقرى الصغيرة الغير البعيدة، والقرى الصغيرة البعيدة، والبرادى والبحار، فلنذكر حكم كل واحد منها فى وجوب



الجمعة على أهلها فاعلم ان صلوة الجمعة تقام في مصر اجماعاً والمصر هو ما روى عن ابي حنيفة انه بلدة كبيرة فيها سكك واسواق ولها رساتيق وفيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحشمته وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من الحوادث وهذا هو الاصح كما في البدائع، قلت : الحوانيت المتعددة التي تكفي لحوائج اهل هذه البلدة واهل الرساتيق المتعلقة بها تقوم مقام الاسواق في اصل الغرض، وقلت ايضاً قيد الوالى قيد لبيان ماهو الواقع غالباً وليس قيداً احترازياً بدليل ان الله تعالى اطلق مصر والمدينة على المقامات التي في ايدي الكفار ولان المهاجرين الاولين جمّعوا في المدينة المنورة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن ثمّ وال، ولما في المبسوط لو الولاية (في بلاد الكفر) كانوا كفاراً يجوز للمسلمين اقامة الجمعة، وقلت ايضاً ان مصر لا يلزم فيها اتصال السكك والدور لما ذكره ابن حزم في المحلى ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى المدينة وهي قرى صغار متفرقة، انتهى، قلت لا بد من ان يراد من القرى في كلام ابن حزم خلاف زعمه الدور والمخلات والمنازل المنفصلة، ولا يصح ما زعم ابن حزم ان المدينة المنورة كانت اسماً للواري المشتمل على القرى لانه ياباه تسميتها بالمدينة علم شخص فافهم، وكذلك تقام الجمعة في فناء مصر وفي القرى التي في فناء مصر، لان فناء الشيء يأخذ حكم الشيء، والفناء هو ما حوله لمصالحه اتصل به اولا، واما القرى التي تكون خارجة الفناء فان كانت كبيرة تصح فيها اقامة الجمعة كما في رد المختار عن القهستاني وتقع فرضاً في القصبات والقرى الكبيرة التي فيها اسواق، انتهى، واما القرى الصغيرة الغير البعيدة فان كانت يسمع فيها النداء فيجب على أهلها ان يشهدوا مصر او فناءه وهو قول محمد وبه يفتى، وحجته ما رواه ابوداؤد من حديث عبدالله بن عمرو رضى الله تعالى عنه (الجمعة على كل من يسمع النداء)، (١) قال ابوداؤد روى هذا الحديث جماعة عن سفيان مقصوداً على عبدالله بن عمرو ولم يرفعوه، وانما اسنده قبيصة، ورجح في البحر اعتبار عوده لبيته بلا كلفة ولكن لا يخلو هذا القول من حرج كما لا يخفى، والحجة له ما رواه الترمذى من حديث ابي هريرة رضى الله تعالى عنه (الجمعة على من آواه الليل الى اهله)، (٢) وقال الترمذى هذا حديث اسناده ضعيف، ضعف يحيى بن سعيد القطان عبدالله بن سعيد المقبرى في الحديث، وقيل معناه الجمعة على المقيم دون المسافر، وصحح في

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب من تجب عليه الجمعة، وانفرد بهذه الرواية ابوداؤد.

٢ - رواه الترمذى في كتاب الجمعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء من كم تؤتى الجمعة. انفرد بهذه الرواية الترمذى.



مواهب الرحمن قول ابي يوسف بوجوبها على من كان داخل حد الاقامة اى اللذى من فارقه يصير مسافراً واذا وصل اليه يصير مقيماً، وعلمه في شرحه المسمى بالبرهان بأن وجوبها مختص بأهل مصر، والخارج عن هذا الحد ليس اهله، قال العلامة الشامى وهو ظاهر المتون، وفي المعراج انه اصح ما قيل وتام الكلام في رد المختار، واما القرى الصغيرة البعيدة اى ما لا يسمع فيه النداء او ما لا يخلوا العود اليه من الكلفة فلا تقام فيها الجمعة وكذا لا يجب على اهلها ان يشهدوا المصر او فناءه، واما البرارى والبحارى فلا تصح فيها اقامة الجمعة عند الائمة الاربعة بدليل ان النبى صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بعرفة لابن الجمعة والعصر، وكان يوم الجمعة، ولم يأمر اهل مكة بأداء الجمعة بعرفة مع انهم لم يكونوا مسافرين، فافهم.

اعلم ان احداً من الائمة الاربعة لم يذهب الى صحة الجمعة في كل مقام، بل اشترطوا شروطاً، فاشترط ابو حنيفة واتباعه المصر او فناءه او القرية الكبيرة وجح القاضي ابوبكر بن العربى قول ابي حنيفة، واشترط الشافعى واحمد الموضع اللذى يكون فيه اربعون رجلاً احراراً عاقلين مقيمين فيه لا يظعنون عنه صيفاً وشتاء، وظاهر كلام احمد استدامة الاربعين في الصلوة، وقال النووى لو احرم بالاربعين المشروطة ثم انفضوا ففيه خمسة اقوال اصحها يتمها ظهراً كالابتداء انتهى، واشترط مالك الموضع اللذى فيه مسجد او سوق، وبالجملة انه تصح اقامة الجمعة في القرى عند الائمة الثلاثة خلافاً للحنفية، واستدل الائمة الثلاثة بحديث ابن عباس ان اول جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة لجمعة جمعت بجواثا، قرية من قرى البحرين قال عثمان، قرية من قرى عبدالقيس، رواه ابوداؤد وغيره، واللفظ لابي داؤد، فتحة العلاء في ايام الصديق الاكبر، وبحديث كعب بن مالك ان اسعد بن زرارة اول من جمع بنا في هزم البيت من حرة بنى بياضة في نقيع يقال له نقيع الخضعات رواه ابوداؤد، والحررة قرية على ميل من المدينة، وقال ابن الاثير نقيع الخضعات موضع بنواحي المدينة وبما رواه اهل السير ان النبى صلى الله عليه وسلم لما خرج من قباء جمع في بنى سالم، وهى قرية وقعت بميلين ونصف من المدينة، وبما اخرج محمد بن اسحاق عن ابي رافع ان با هريرة كتب الى عمر يسأله عن الجمعة وهو بالبحرين فكتب عمر اليهم ان جمعوا حيث ما كنتم، وبما اخرج البيهقى من اقامه الجمعة بالربذة في زمن عثمان رضى الله تعالى عنه، وبما رواه ابن ماجة ان اهل قباء كانوا يجمعون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما رواه البيهقى من تجميع قرى سواحل مصر على عهد عمر و عثمان بأمرهما، وبما اخرج البخارى من اقامة رزيق الجمعة بعناله من



السودان بإفتاء الزهرى وبما أخرجه البيهقى ان عمر بن عبدالعزيز كتب الى عدى بن عدى الكندى انظر كل قرية اهل القرار ليسوا باهل العمود ينتقلون فأمر عليهم اميراً فليجمع بهم، وبما أخرجه البخارى عن انس انه كان فى قصره احياناً يجمع وحياناً لا يجمع بهم، وبما أخرجه البخارى عن انس انه كان فى قصره احياناً يجمع وحياناً لا يجمع وهو بالزاوية على فرسخين آى من البصرة، وبما أخرجه البيهقى انه سئل ابن عمر عن القرى التى بين مكة والمدينة ما ترى فى الجمعة قال نعم اذا كان عليهم امير فليجمع، وبما جاء فى المصنف عن مالك كان اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فى هذه المياه بين مكة والمدينة يجمعون، وحجتنا ما رواه البخارى من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها قالت (كان الناس يتأبون الجمعة من منازلهم والعوالى)، (١) وجه الدلالة ان صلوة الجمعة لو كانت واجبة على اهل العوالى لأتوا كلهم الى المدينة المنورة او لجمع من بقى الجمعة هنا، وكلا الأمرين منتفیان اما الاول فظاهر واما الثانى فلحديث جوائى ان اول جمعة بعد جمعة المسجد النبوى بجوائى، ولنا ايضاً ما رواه البخارى من حديث انس بن مالك رضى الله تعالى عنه قال (لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة نزل فى علو المدينة فى حى يقال لهم بنو عمرو بن عوف قال فأقام فيهم اربع عشرة ليلة)، (٢) وقال العيني هذه رواية الاكشرين، ومع ذلك لم يصل صلوة الجمعة فى بنى عمرو بن عوف، بل اول جمعة جمعها كانت فى بنى سالم فى المدينة المنورة، ولنا ايضاً ما رواه عبدالرزاق عن على موقوفاً قال لا تشريق ولا جمعة الا فى مصر جامع، قال الحافظ فى الدراية اسناده صحيح، قلت : والموقوف فيما لا يدرك بالرأى يكون فى حكم المرفوع، فان قيل : قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ) قطعى وعام فكيف يصح تخصيصه بالآحاد، قلنا : هو عام قد خص عنه البعض اى البرارى والبحار، ولم يحمله احد من الائمة الاربعة على العموم، فلاضير فى تخصيصه بالآحاد، وأجيب عن حديث جوائى، بان الحجة قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره وهذا الحديث خال عنها، اما الاول والثانى فظاهران، واما الثالث فمجرد تحقيق الشئ فى عهده لا يدل على علمه به كما ان عمرو بن سلمة كان يؤم قومه عند تكشف عورته فى عهده صلى الله عليه

١ \_ رواه البخارى فى كتاب الجمعة، باب من اين تؤتى الجمعة وعلى من تجب. ورواه مسلم فى كتاب الجمع، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان .

٢ \_ رواه البخارى فى كتاب المناقب، باب مقدم النبى صلى الله عليه وسلم واصحابه المدينة. ورواه مسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب ابتداء مسجد النبى صلى الله عليه وسلم.



وسلم، ولو سلم ان هذا التجميع كان بأمره او تقريره، فنقول ان القرية كما تطلق على المعنى الشامل للمصر كما في قوله تعالى (عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمًا) وكما في قوله تعالى (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ)، والمراد منها في حديث جوائي المعنى الثاني، بدليل ما قال الجوهرى والزنجشرى وابن الاثير انها حصن وحكى ابن التين عن الشيخ ابى الحسن انها مدينة، وقال ابو عبيد البكرى هى مدينة بالبحرين، وقيل كان يسكن فيها فوق اربعة آلاف نفس، وقال صاحب معجم البلدان هو علم مرتجل الحصن لعبد القيس، وقال ابن الاعرابى جوائي مدينة الخط، وبدليل ترك التجميع فى القرى الكثيرة التى آمنت قبل هذه القرية، ولو سلم ان المراد منها المعنى الاول فنقول انها كانت قرية كبيرة، او نقول حديث جوائي معارض بالاقرى لان احاديث المنع محرمة ولان حديث الانتياب وحديث لاجعة الا فى مصر جامع ذكر فيهما تشريع عام وضابط كلّى بخلاف حديث جوائي فانه ذكر فيه امر جزئى، ولان حديث جوائي حديث تقريرى حكماً وحديث لاجعة الا فى مصر جامع حديث قولى حكماً، فان قال المجوزون حديث على موقوف، وحديث جوائي مرفوع، قلنا : حاشا وكلاً، فانه ليس فيه قول الرسول صلى الله عليه وسلم ولا فعله ولا تقريره فان قالوا حديث جوائي حديث مرفوع تقريرى على حسب القواعد، قلنا : حديث على مرفوع قولى على حسب القواعد كما مر على ان حديث على رضى الله تعالى عنه وكذا سائر حججنا صريحة وحديث جوائي محتمل للمعنى اللذى يؤيدكم وللمعنى اللذى يؤيدنا.

والجواب عن حديث كعب بن مالك ان هزم البيت موضع فى المدينة كما فى استيعاب ابن عبد البر ان اسعد بن زرارة كان اول من جمع بالمدينة فى هزيمة من حرة بنى بياضة يقال لها نقيع الخضعات، انتهى، وبالجملّة انها من دور المدينة او من فناءها، وكذا يجاب عنه ببعض ما أُجيب به من حديث جوائي.

والجواب عن تجميعه صلى الله عليه وسلم فى بنى سالم انه معارض بالحرم او ان الامام فى اى موضع حلّ جمع، او ان التمسير للامام فائ موضع مصر مصر كما فى عمدة القارى، والجواب عن اثر عمر رضى الله تعالى عنه اى (اى اجمعوا حيث ما كنتم) ان معناه حيث ما كنتم من الامصار، ألا ترى انها لا تجوز فى البرارى كما فى عمدة القارى، قلت ولا بد عن هذا التاويل لئلا يعارض بالاحديث المرفوعة، او يقال ان التمسير للامام فائ موضع مصر مصر، او يقال ان مجرد امر السلطان او القاضى ببناء المسجد واداءها فيه حكم رافع للخلاف، وفى قضاء الاشباه امر القاضى حكم، كما فى رد المختار.



والجواب عن التجمع بالربذة انه معارض بالاحاديث المرفوعة، ولا يبعد ان يقال انه كان بامر عثمان رضى الله تعالى عنه كما ان التجمع بسواحل مصر بامر عمرو عثمان رضى الله تعالى عنهما. والجواب عن حديث ابن ماجة انه محتمل للمعنيين : الاول التجميع معه في القباء، والثاني التجميع معه في المدينة المنورة، والظاهر هو المعنى الثاني ويؤيده ما رواه الترمذى عن رجل من اهل قباء عن ابيه قال امرنا النبي صلى الله عليه وسلم ان نشهد الجمعة من قباء.

والجواب عن افتاء الزهرى رزيقاً بالتجميع، اولاً ان رزيقاً كان عاملاً ونائباً عن جهة عمربن عبدالعزيز على ايلة، وهى كما قال ابو عبيد مدينة على شاطئ البحر، وقال اليعقوبى هى مدينة جليلة على ساحل البحر الملح، وثانياً انها على تقدير كونها قرية صارت مصرًا حكمًا بوجود نائب الامير فيها، وثالثاً ان الحجة روايه الراوى لا رأيه، وليس فى الرواية الموردة ذكر اقامة الجمعة اصلاً كما لا يخفى، نعم استنبط الامام الزهرى منه جواز اقامة الجمعة، وهو مجتهد تابعى ليس رأيه حجة على مجتهد آخر على انه جاز لنا ان نقول ان من حقوق الرعية عدم اقامة الجمعة فى القرى فيلزم على الامام ونائبه ان لا يقيمها فى القرى.

والجواب عن ما اخرج به البيهقى عن عمر بن عبدالعزيز انه كتب الى عدى بن عدى بالتامير على بعض القرى والتجميع بها، ان قول التابعى ليس بحجة على تابعى آخر، على ان التجميع فى القرى بامر الامير او السلطان لا يخالف فيه.

والجواب عما اخرج به البخارى عن انس رضى الله تعالى عنه ان لهذا الحديث معنيين : الاول انه كان يصلى الجمعة فى الزاوية، والثانى انه كان يذهب الى البصرة لصلوة الجمعة وهو الاصح كذا فى الخير الجارى ويؤيده رواية ابى البختري، قال رأيت انساً رضى الله تعالى عنه شهد الجمعة من الزاوية ولو سلم ان معناه اداء الجمعة فى الزاوية فيقال انها موضع معروف، لا اقل من ان تكون قرية كبيرة.

**فائدة :** كانت لانس رضى الله تعالى عنه ارض كانت بينها وبين البصرة ثلاثة اميال فيشهد الجمعة بالبصرة، رواه عبد الرزاق عن معمر، وما قاله صاحب المعجم البلدان انه موضع بقرب المدينة فيه قصر انس بن مالك رضى الله تعالى عنه وهو على فرسخين من المدينة المنورة، فزيفه الحافظ فى فتح البارى.

والجواب عما اخرج به البيهقى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه من التجميع فى القرى التى بين مكة والمدينة ان المراد منها القرى الكبيرة او ان التجميع بامر الامير لا يخالفه وكذا ما روى فى



المصنف عن مالك كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في هذه المياة بين مكة والمدينة يجمعون محمول على ان المراد من المياة القرى الكبيرة، واطلاق المياة على القرى الكبيرة ذكره في النهاية، وفي القاموس الماه قصبة البلد، على ان هذا الاثر فيه انقطاعات.

**فائدة :** حديث الجمعة واجبة على اهل كل قرية فيها امام (رواه الدارقطني) ان رواه كلهم عن الزهري متروكون ولا يصح سماع الزهري عن ام عبدالله الدوسية كما في عمدة القارى، وتام الكلام في البذل فليراجع .

**فائدة :** القرى التى لا يتحقق فيها الشرائط المعتبرة عند الحنفية ويتحقق فيها شرائط الائمة الثلاثة لا ينبغي ان يمنع عن تجميع الجمعة فيها عند ظن الاقتتال وكذا عند ترك الظهر جهلاً، ونظيره ترك منع العوام عن الصلوة عند الشروق.

﴿قوله وَضَعْفُهُ لِحَالِ إِسْنَادِهِ﴾ في اسناده الحجاج والمعارك وعبدالله، ثلاثتهم ضعفاء.

### بَاب مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْجُمُعَةِ

﴿قوله وَ قَالَ أَحْمَدُ وَمَنْ صَلَّاهَا قَبْلَ الزَّوَالِ فَإِنَّهُ لَمْ يَرِ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ﴾ انها مثل العيد عند احمد تصح عند الضحى، واستدل بحديث سهل بن سعد رضى الله تعالى عنها (ما كنا نقبل ونتغذى الأبعد الجمعة) رواه ابوداؤد وغيره (١) والغداء يكون قبل الزوال، وبحديث سلمة بن الاكوع كنا صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان فيئ، وبما رواه الدار قطنى من اثر عبدالله بن سعيد انه قال شهدت الجمعة مع ابى بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار، واستدل الجمهور بحديث الباب وبأن الجمعة قائمة مقام الظهر، والجواب عن حديث سهل ان المراد انهم كانوا يؤخرون القيلولة والغداء الى ما بعد صلوة الجمعة فاطلق التغدى والقيلولة على ما يقوم مقامها كما اطلق الغداء على السحور في حديث (هلم الى الغداء المبارك) (٢)، والجواب من حديث سلمة ان ليس المراد من النفى نفى مطلق الفئ بل المراد نفى الفئ الذى يستظل به بدليل ما رواه البخارى (ثم ننصرف) وليس للحيطان ظل نستظل به (٣) وفي رواية مسلم وما نجد

١ - رواه البخارى في كتاب الجمعة، باب قوله الله تعالى (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا) ورواه مسلم في كتاب الجمعة، باب صلوة الجمعة حين تزول الشمس، ورواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب وقت الجمعة.

٢ - رواه النسائي في كتاب الصيام، باب تسمية السحور غداء، وانفرد به النسائي.

٣ - رواه البخارى في كتاب المغازى، باب غزوة الحديبية، ورواه مسلم في كتاب الجمعة، باب صلوة الجمعة حين تزول الشمس.



شيئاً نستظل به.

**فائدة :** يدل حديث سلمة على التكبير في الجمعة وهو المختار عند العيني، وقالوا الاسيحابي الجمعة كالظهر اصلاً واستحباً في الزمانين ويؤيد التكبير ما قاله ابن قدامة في المغنى، كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلّيها اذا زالت الشمس صيفاً وشتاءً على ميقات واحد، والجواب عن اثر عبدالله بن سيدان ان عبدالله بن سيدان غير معروف العدالة كما نبّه عليه ابن عدى، وقيل ان عبدالله بن سيدان لا يتابع على هذا الحديث بل عارضه ما هو اقوى منه فروى ابن ابي شيبة من طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع ابي بكر وعمر حين زالت الشمس.

**فائدة :** تسمية يوم الجمعة بيوم العيد لا يلزم منه ان يشمل على كل احكام العيد بدليل ان يوم العيد يحرم صومه مطلقاً بخلاف يوم الجمعة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْخُطْبَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ

الخطبة على المنبر سنة كما في البحر، وقال ابن قدامة لو خطب على الارض او وسادة او على راحلته او غير ذلك جاز، فان النبي صلى الله عليه وسلم كان قبل ان يضع المنبر يقوم على الارض، وذكر ابن نجيم وابن قدامة، ويستحب ان يكون المنبر على يمين القبلة، اى على يسار المحراب، لان النبي صلى الله عليه وسلم هكذا صنع. **﴿قوله فَلَمَّا اتَّخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمِنْبَرَ﴾** عمله غلام المرأة الانصارية من طرفاء الغابة

وقال الواقدي كان تميم الدارى مشير لاتخاذها، كان المنبر ثلاث درج كما في مسلم، وما رواه ابو داود من كونه مرقنتين فمحمول على ان الراوى لم يعد الدرجة التى كان يقعد عليها وهى الدرجة الثالثة العالية، وفي تاريخ الخميس عن ابي الزناد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس على المجلس يضع رجله على الدرجة الثانية، فلما ولى ابو بكر قام على الدرجة الثانية و وضع رجله على الدرجة السفلى، فلما ولى عمر قام على الدرجة السفلى و وضع رجله على الارض، فلما ولى عثمان فعل ذلك ست سنين من خلافته ثم علا الى موضع النبي صلى الله عليه وسلم. **﴿قوله حَنَّ الْجَذْعُ﴾** الحنين فى الاصل ترجيع الناقة صوتها اثر ولدها، والجذع هى اسطوانة الحنّانة، كانت الى يسار المحراب، ثم قبل دفن هذا الجذع تحت المنبر، وقيل شرقى المنبر وقيل فى موضعه الذى كان فيه وقيل غير ذلك، وتام الكلام فى الوفاء والسيرة الحلبية.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ

وهو سنة عند الجمهور خلافاً للشافعي فانه شرط عنده، وهي رواية عن احمد واستدل الشافعي على مواظبته صلى الله عليه وسلم عليه وقال صلوا كما رأيتموني أصلي، قلنا : محض فعل الرسول لا يدل على الفرضية، والا فيلزم ان لا تبقى في الصلوة سنن وآداب.

**فائدة :** في شرح التنوير يجلس بينهما بقدر ثلاث آيات على المذهب وتاركها مسيء على الاصح.

## بَاب مَا جَاءَ فِي قَصْدِ الْخُطْبَةِ

﴿قوله فَكَأَنَّتْ صَلَاتُهُ قَصْدًا وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا﴾ وروى مسلم من حديث عمار بن ياسر ان طول صلوة الرجل وقصر الخطبة مئة من فقهه فاطيلو الصلوة واقصروا الخطبة، ولا تخالف بين الحديثين لان حديث عمارين النسبة بينهما، واما في الواقع فكل يكون قصداً وسطاً.

**فائدة :** وفي شرح التنوير وتكره زيادتهما اى الخطبتين على قدر سورة من طوال المفصل.

## بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ

﴿قوله يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ وَكَادُوا يَا مَالِكُ﴾ وروى ابوداؤد عن حديث جابر بن سمرة كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خطبتان فيجلس بينهما يقرأ القرآن وروى عن حديث اخت عمرة قالت ما اخذت قاف الا من في رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأها في كل جمعة، وفي هذه الروايات دلالة على مسنونية قراءة القرآن في الخطبة، وبه أخذ مشائخنا الا ان كلام التجنيس ظاهر في انه يقرأ في كليهما، ومال صاحب البدائع الى انه يقرأ في الاول فقط.

اعلم ان فرض الخطبة عند ابي حنيفة ذكر الله تعالى، لقوله تعالى (فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) وسننها في الاولى التعوذ سرّاً والبداءة بالحمد والثناء بما هو اهله والشهادتان والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم، والتذكير وقراءة القرآن وفي الثانية اعادة الحمد والثناء، والصلوة والدعاء للمؤمنين والمؤمنات وقراءة القرآن، وتام هذا الكلام في البحر، اعلم ان الخطيب يسلم على الناس اذا صعد المنبر وبه اخذ الشافعي وبعض مشائخنا لما رواه ابن ابي شيبة عن الشعبي مرسلاً قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم ويحمد الله تعالى ويشئ عليه ويقرأ سورة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب ثم يزل وكان ابوبكر وعمر يفعلانه) (١)

١ - رواه ابن ابي شيبة في مصنفه، بحث من كان يخطب قائماً .



انتهى، وروى الطبراني فاذا صعد المنبر توجه الى الناس وسلم عليهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي اسْتِقْبَالِ الْإِمَامِ إِذَا خَطَبَ

من السنة ان يستقبل المستمعون الامام بوجوههم غير انهم قالوا الاولى ان يستقبلوا القبلة في زماننا هذا، لانهم لو استقبلوا الامام لوقع الحرج في تسوية الصفوف بعد فراغ الامام عن الخطبة عند اقامة الصلوة كما في البحر ومثله في عمدة القاري، وقال القاري في المرقاة لا يلزم من استقبالهم الامام ترك استقبال القبلة على ما يشهد عليه الحديث الآتي في اول باب العيد، فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم، نعم الجمع بينهما متعذر في غير جهة الامام في مسجد الحرام انتهى، **﴿قوله ذَاهِبُ الْحَدِيثِ﴾** اى غير حافظ له . **﴿قوله وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ﴾** اى ليس فيه الحديث الصريح و حديث الباب ليس فيه تصريح كون الاستواء لخطبة الجمعة او غيرها.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ

اذا اتى احد المسجد والامام يخطب فقال ابو حنيفة ومالك لا يصلى شيئاً، وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين وهو مروى عن عمر وعثمان وعلى كما ذكره النووي في شرح مسلم، وحكاه عياض عن ابى بكر ايضاً بانه كان يمنع عن الصلوة عند الخطبة وقال الشافعى واحمد يصلى تحية المسجد استحباباً.

احتجاً بحديث الباب وبما رواه مسلم من حديث جابر في قصة سليك (اذا جاء احدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين ويتجاوز فيهما) ، (١) وحجتنا ما ذكره في عمدة القاري عن كتاب الاسرار، من حديث الشعبي عن ابن عمر مرفوعاً اذا صعد الامام المنبر فلا صلوة ولا كلام حتى يفرغ، وعزاه الحافظ ابن حجر في الفتح الى الطبراني من حديث ابن عمر بلفظ (اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام)، واخرجه الهيثمى في زوائده من حديث ابن عمر قال سمعت النبی صلى الله عليه وسلم يقول (اذا دخل احدكم المسجد والامام على المنبر فلا صلوة ولا كلام حتى يفرغ الامام)، وضعفه الحافظ ابن حجر والهيثمى بأبواب بن هنيك، قلنا : ذكره ابن حبان في كتاب الثقات وله شاهد عند البيهقي من حديث ابى هريرة وابى سعيد مرفوعاً، وكذا له شاهد عند مالك في الموطأ، وعند الطحاوى وعند ابن راهويه وعند البيهقي من حديث (فاذا خرج عمر وجلس على المنبر قطعنا الصلوة)، وقد اخرج ابن ابى شيبه عن على وابن عباس وابن عمر انهم



كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام.

ويؤيدنا ان الاستماع والانصات للخطبة واجبان وكذا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر محظوران عندها، بناء على انهما يفوتان الاستماع والانصات فتكون تحية المسجد اولى بالمنع لكونها مستحبة غير واجبة.

وأجيب عن حديث الباب بوجوه : الاول : ان النبي صلى الله عليه وسلم امسك عن الخطبة فارتفع المانع، والدليل عليه ما رواه الدارقطني بإسناد رجاله ثقات وفيه (وامسك عن خطبته حتى فرغ من صلاته)،<sup>١</sup> وفي رواية (ثم انتظره حتى صلى)، وهذا الجواب غير نافذ على مذهب ائمتنا فان خروج الامام يمنع عندهم من الصلوة سواء بدء بالخطبة او لم يبدء، والثاني : ان ذلك كان قبل شروعه في الخطبة، يدل عليه ما رواه النسائي في السنن الكبرى وكذا مسلم ولفظه (جاء سليك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر)، (٢) وفي هذا الجواب نظر ايضا مثل الجواب الاول. والثالث : ان هذا الحكم مخصوص بسليك، وفيه نظر لان الاختصاص لا يثبت بمجرد الادعاء لانه وقع في رواية الطبراني في الكبير ان هذا الرجل هو نعمان بن قورق وجنح العراقي والعيني الى التعدد، ولان ما رواه مسلم في حديث جابر (اذا جاء احدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين ويتجاوز فيهما)، (٣) دليل على كونه تشريعا عاما قوليا، اللهم الا ان يقال ان هذه الرواية لم تثبت عند اهل الحق. والرابع : انه منسوخ بما ذكرنا كما جنح اليه العيني تبعا للطحاوي، والخامس : انه مرجوح لانه معارض بالحرم.

وأجيب عن الحديث القول العام بأنه مؤول معناه يكاد يخطب، ولو كان محمولا على الظاهر لما امسك النبي صلى الله عليه وسلم عن الخطبة، وبأنه مما انتقده الدارقطني بما حاصله ان شعبة خالف هؤلاء الجماعة في سياق المتن واختصره، وهم انما اوردوه على حكاية قصة الداخل، وسياق شعبة يقتضي العموم في حق كل داخل ولذا ذكره البخاري في غير باب الجمعة، ذكره في باب التطوع مثنى مثنى، فان قيل : تابع شعبة روح بن القاسم عند الدارقطني، قيل في سنده ابرو سفيان طلحة بن نافع، وهو لم يسمع عن جابر الا اربعة احاديث وانما هي صحيفة كما في التهذيب.

**فائدة :** الرجل الجاني هو سليك الغطفاني القيسي كما وقع في رواية مسلم وغيره، وقيل

١ - ذكره في تحفة الاحوذى، باب في الركعتين اذا جاء الرجل والامام يخطب، نقلا عن الدارقطني

٢ - رواه مسلم في كتاب الجمع، باب التحية والامام يخطب، ورواه النسائي في كتاب الجمعة.

٣ - رواه مسلم في كتاب الجمعة، باب التحية والامام يخطب.



هو نعمان بن قوقل كما في زوائد الهيثمي وتخريج الزيلعي وجنح العراقي والعيني الى التعداد.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْكَلَامِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ

لا يجوز الكلام عندنا اذا كان الامام يخطب وهو قول مالك واحمد وهو القول القديم للشافعي، نعم جاز للخطيب اجابة الاذان لحديث معاوية بن ابي سفيان عند البخاري، وكذا جاز له الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما في البدائع وفتح القدير لكونه منصباً له، نعم ينبغي ان يكون باللغة العربية. ﴿قوله فَقَدْ لَعَا﴾ اللغو سقط الكلام، او ما لا اصل له او الميل عن الصواب، او الاثم كما في العيني والوجه كفاية التعليم بالاشارة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّخْطِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ

التخطي ان يخطو خطوة كما في النهاية وقال الفتى في مجمع البحار، فتخطى بغير همز. ﴿قوله رَشْدَيْنُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَبَّانِ بْنِ فَائِدٍ﴾ رشدين و زبان كلاهما ضعيفان كما في التقريب. ﴿قوله يَوْمَ الْجُمُعَةِ﴾ التخصيص بيوم الجمعة قيل خرج مخرج الغالب لاختصاص الجمعة بكثرة الناس، وقيل التخصيص للتعظيم، وقيل للتقيد فلا يكره في ماعداه، والثاني الاظهر. ﴿قوله اتَّخَذَ جَسْرًا﴾ ببناء المفعول اى جعل جسراً يوطأ في طريق جهنم، وبناء المعلوم اى اتخذ لنفسه جسراً يمشى به الى جهنم، الظاهر عندنا تحريم التخطي لغير الامام ولغير من لم يجد فرجة، وفي الدرالمختار لابس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ولم يؤذ احداً الا ان لا يجد الا فرجة امامه فيتخطى اليها للضرورة، ويكره التخطي للسؤال بكل حال.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِحْتِبَاءِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ

الاحتباء ان يضم الانسان رجله الى بطنه بثوب ويجمعهما مع ظهره ويشده عليها وتكون التياه على الارض، وقد يكون الاحتباء باليدين بدل الثوب، ولو وضع اليدين في تلك الهيئة على الارض صار اقعاء. ﴿قوله حَدَّثَنِي أَبُو مَرْحُومٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ﴾ ضعفهما يحيى بن معين وغيره، ﴿قوله نَهَى عَنْ الْحَبْوَةِ﴾ وقد ثبت الاحتباء عن كثير من الصحابة والتابعين في سنن ابي داود، وقال ابوداود ولم يبلغني ان احداً كرهها الا عبادة بن نسي، قالوا التوفيق والله اعلم ان النهى محمول على استيناف الحبوة في حال الخطبة لان في ذلك اشتغلاً عن الخطبة بغيرها، والصحابة كانوا يحبون قبلها فيخطب الامام وهم على ما كانوا عليه من الاحتباء ففعلهم غير الذى فهم عنه كذا في المعارف عن مشكل الطحاوى.



اعلم ان مناط النهي هو مخافة النوم لانه يجلب النوم، على انه هيئة لا يكون معها تمكن، فربما تفضى الى انتقاض الطهارة، فيمنعه الاشتغال بالطهارة عن استماع الخطبة، مع ما يتوقع منه من الافتتان في الصلوة لغلبة الحياء ممن يخلو عن علم يسوسه و ورع يحجزه، كذا قال التورپشتى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْمَنْبَرِ

﴿قوله وَيَشْرُ بْنُ مَرْوَانَ يَخْطُبُ﴾ بشر مرفوع مبتدء، ويخطب خبره والجملة حالية. ﴿قوله الْيَدَيْنِ الْقُصِيرَتَيْنِ﴾ كلاهما بالتشديد وضم الاولين للتصغير، ﴿قوله وَمَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ هَكَذَا﴾ اى على ان يشير هكذا، اعلم ان حديث الباب يدل على عدم رفع الايدي في الخطبة عندالدعاء، وكذا ما رواه ابوداؤد ومن حديث سهل بن سعد، (ما رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهراً يديه قط يدعو على منبر ولا غيره، ولكن رأيتُه يقول هكذا، وأشار بالسبابة وعقد الوسطى بالابهام)، (١) وفي رواية احمد (ماكان يدعو الا يضع يده حذو منكبه ويشيره باصبعه اشارة)، (٢) انتهى، والظاهر من لفظ يدعو ان رفع السبابة كان للدعاء دون التفهيم والتنبيه عندمخاطبة الناس، واليه ذهب البيهقى، وقيل كان للتفهم والتنبيه، وقد روى البخارى من حديث انس رضى الله تعالى عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم رفع يديه في دعاء الاستسقاء في الخطبة، قال ابن العربى الرفع جائز اذا احتيج اليه وقد رفع النبى صلى الله عليه وسلم يديه في دعاء الاستسقاء في الخطبة، وفي عمدة القارى في باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، وعن ابى يوسف رحمه الله ان شاء رفع يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعه، وفي المحيط باصبعه السبابة، وفي التجريد من يده اليمنى وقال ابن بطلال رفع اليدين في الخطبة في معنى الضراعة الى الجليل والتذلل له، انتهى ما فى العينى، قلت : فالمنكر على هذا هو الرفع المتجاوز عن حده، وفي العمدة ايضاً وقال الزهرى رفع الايدي يوم الجمعة محدث، وقال ابن سيرين اول من رفع يديه في الجمعة عبيدالله بن عبدالله بن معمر، انتهى ما فى العينى، قلت : فالمنكر على هذا رفع اليدين مطلقاً الا لعارض يعرض.

### بَاب مَا جَاءَ فِي آذَانِ الْجُمُعَةِ

اعلم ان اذان الجمعة فى عهده صلى الله عليه وسلم كان واحداً خارج المسجد عندالشروع

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب رفع اليدين على المنبر.

٢ - رواه احمد فى باقى مسند الانصار، باب حديث ابى مالك سهل بن سعد الساعى.



في الخطبة، وكذلك استمر العمل به في عهد الشيخين ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما، ثم زاد عثمان سنة ثلاثين من الهجرة اذانا خارج المسجد على الزوراء حين كثر المسلمون كما في البداية والنهاية، وذلك قيل اوان الخطبة وبعد الزوال ثم انتقل الاذان الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم الى داخل المسجد كما في معارف السنن والنظر ايضا يقتضى كون الاول داخل المسجد لان الاول كان الغرض منه اعلام الغائبين فلما زيد الثالث انتقل غرض الاول الى الثالث، فلم يبق الغرض من الاول الا اعلام الحاضرين لكي ينصتوا ويستعدوا لاستماع الخطبة، وعبارات الفقهاء تشير الى كونه في المسجد قريبا من المنبر، ﴿قوله إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ وَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ﴾ ولفظ البخارى كان النداء يوم الجمعة اوله اذا جلس الامام على المنبر ووقع عند ابن خزيمة اذا خرج الامام واذا أُقيمت الاقامة فالظاهر ان رواية الترمذى لم يذكر فيها النداء الاول بل اقتصر فيه على الثانى وهو الاقامة كما لم يذكر في البخارى الثانى واقتصر على الاول ويكون روايتا البخارى والترمذى من قبيل ذكر كل ما لم يذكره الاول، وقال القطب الجنجهوى المراد من الصلوة في رواية الترمذى الخطبة فاذا كان يكون مفاد الروايتين واحدا. ﴿قوله فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾ والرواية التى تدل على ان هذا الاذان من زيادة عمر فقال الحافظ في الفتح هذا منقطع بين مكحول ومعاد، ولا يثبت. ﴿قوله زَادَ النَّدَاءَ الثَّلَاثَ﴾ هذا النداء ثالث باعتبار الشرعية، وهو اول باعتبار الترتيب، وسميت الاقامة اذانا تغليبا.

اعلم ان هذه الزيادة تسمى سنة لما رواه احمد وابوداؤد والترمذى والدارمى وابن ماجه والحاكم من حديث العرباض بن سارية (عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين)، (١) ثم قيل المراد من سنة الخلفاء الراشدين التى جرت فيهم وان لم تكن في عهد النبى صلى الله عليه وسلم وقيل المراد بها ما كان في الاصل من سنة النبى صلى الله عليه وسلم ولكنها ظهرت على ايديهم، وظاهر العطف يقتضى ترجيح الاول وبالجمله ان هذه الزيادة سنة وما روى ابن ابي شيبه عن ابن عمر قال الاذان الاول يوم الجمعة بدعة، فأريد منها البدعة اللغوية كما أريدت من ما ورى عن عمر في حق قيام رمضان بالجماعة على وجه المواظبة الحقيقية، (نعمت البدعة هذه) رواه البخارى، والخلفاء الراشدون مجازون في اجراء المصالح المرسلة وهى مرتبة فوق مراتب

١ - رواه الترمذى في كتاب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الاخذ بالسنة واجتناب البدع، ورواه ابوداؤد في كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ورواه ابن ماجه في كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ورواه احمد في مسند الشاميين، باب حديث عرباض بن السارية عن النبى صلى الله عليه وسلم.



الاجتهاد ودون مرتبة التشريع، فافهم. ﴿قوله عَلَى الزُّورَاءِ﴾ الزوراء هي حجر على باب المسجد وقيل سوق بالمدينة المنورة، وقيل دار، قال الحافظ والثالث هو المعتمد.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ نُزُولِ الْإِمَامِ مِنَ الْمَنَبْرِ

الكلام قبل الخطبة وبعدها جائز عند مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وغير جائز عند أبي حنيفة، وكذا الكلام بين الخطبتين غير جائز عند أبي حنيفة وهو مذهب مالك والشافعي، وجوزه أبو يوسف. ﴿قوله وَهُمْ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ﴾ والوجه أن جريراً عبر عن واقعة الحال بلفظ يدل على أنه عادة، وأن هذه واقعة العشاء كما في رواية مسلم دون الجمعة. ﴿قوله قَالَ مُحَمَّدٌ وَهُمْ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ - الخ﴾ غرضه تقوية الوهم السابق فاخطاء في الاسناد، ﴿قوله حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ﴾ إنما هو واقعة جزئية أيضاً كالسابق والراوى جعله عادة مستمرة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

﴿قوله يَقْرَأُ بِهِمَا﴾ وقد يقرأ بسورة الأعلى والفاشية، وقد يقرأ بـ (ق) والقرآن المجيد واقتربت الساعة كما رواه مسلم، اعلم أن السور الماثورة في الصلوات قراءتها مستحبة عندنا كما في البحر، غير أنه ينبغي ترك الدوام لئلا يظن العامة وجوبها أو التفاضل أو هجر الباقي ولا ينبغي دوام الترك وقال مالك يستحب في الأول الجمعة ومخير في الثانية في ثلاثة الفاشية والمنافقون والأعلى، وعند الحنابلة الجمعة والمنافقون، وعند الشافعية هما، أو الأعلى والفاشية.

### بَاب مَا جَاءَ فِي مَا يَقْرَأُ بِهِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

﴿قوله عَنْ مُخَوَّلٍ﴾ على وزن محمد. ﴿قوله يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ﴾ قد مر سابقاً أن مذهب أصحابنا ترك مداومة لا مداومة الترك.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا

عندنا يسن قبلها أربع كذلك عند الحنابلة، وعند الشافعي ركعتان وليست عند المالكية روايت محدودة، وانكر ابن تيمية عن السنة قبلها وقال ابن القيم هو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه، وعند أبي حنيفة يسن بعد الجمعة أربع وروى عن محمد والشافعي وعند أبي يوسف ومحمد ست، ويقدم الأربع على الركعتين صرح به أبو يوسف ويؤيده ما رواه الطحاوي عن



الفاروق الاعظم وكذا يؤيده حديث (لا يصلى بعد صلوة مثلها) رواه الطحاوى، استدل ابن تيمية ان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضى الله تعالى عنهم لم يكونوا يصلونها، قلنا : قد ثبت (ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع بعد الزوال اربع ركعات)، رواه الترمذى وغيره، (١) وقد روى الطبرانى فى معجمه الوسيط عن عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى قبل الجمعة اربعاً وبعدها اربعاً)، وكذا رواه عن على ابن ابي طالب، وقد روى ابوداؤد ان ابن عمر كان يطيل الصلوة قبل الجمعة ويصلى بعدها ركعتين ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك، وقد روى عبدالرزاق فى مصنفه عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه موقوفاً انه كان يصلى قبل الجمعة اربع ركعات وبعدها اربع ركعات، وقد روى عن ابي عبدالرحمن السلمى قال كان عبدالله يأمرنا ان نصلى قبل الجمعة اربعاً وبعدها اربعاً، وقد روى ابن سعد فى الطبقات عن صافية قالت رأيت صفية بنت حبي رضى الله تعالى عنها، صلت اربع ركعات قبل خروج الامام للجمعة، وقال العلى القارى فى المرقاة قال الحافظ العراقى انه عليه السلام كان يصلى قبلها اربعاً، وروى الترمذى عن ابن مسعود كان يصلى قبلها اربعاً وبعدها اربعاً، انتهى، وقال بعض مشائخنا الحنفية ان مشروعية سنن الجمعة ثبتت بالاحاديث التى تدل على مشروعية سنن الظهر، فافهم، وبالجمله ان عدم علم الخصم لا يستلزم عدم الثبوت فى نفس الامر. ﴿قوله أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ﴾ اى فى بيته. كما فى رواية ابي داؤد فليس فيه دليل على نفى الاربع، ويمكن حمله على بعض الاوقات، ﴿قوله وَأَبْنُ عُمَرَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ فعلى هذا لا يصح ما قاله اسحاق جمعاً بين الروايات، فالجمع الحسن ان يحمل الاربع على التاكيد والاثنتان على الاستحباب. ﴿قوله كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَسَنَّ مِنَ الزُّهْرِيِّ﴾ فهذا من رواية الاكابر من الاصاغر.

**فائدة :** اعلم ان من فاتته الاربع قبل الجمعة فقال الشيخ محمد السراجى الحانوتى انها تقضى كما تقضى سنة الظهر، انتهى، قلت : قضاء سنة الظهر لما رواه الترمذى عن عائشة رضى الله تعالى عنها (ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا لم يصلى اربعاً قبل الظهر صلاهن بعدها) (٢) ولما رواه ابن ماجه (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فاتته الاربع قبل الظهر صلاهن بعد

١ \_ رواه الترمذى فى كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة النحل.

٢ \_ رواه الترمذى فى كتاب الصلوة باب منه آخر.



الركعتين بعد الظهر)، (١) وفي روضة العلماء أنها سقطت عنه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا خرج الإمام فلا صلوة إلا المكتوبة، انتهى، قلت رواه الصحيحان، ولكن قالوا وفي هذا الاستدلال نظر فانه انما يدل على انها لاتصلى بعد خروجه لا على انها تسقط بالكلية، نعم قد يقال ان الاصل عدم قضاءها اذا فاتت عن محلها، واما سنة الظهر فانما قالوا بقضاءها لحديث عائشة فتكون سنة الظهر خارجة عن القياس فلا تقاس عليها سنة الجمعة، هذا ملخص ما ذكر في منحة الخلق، قلت فمن قال ان مشروعية سنة الجمعة بما ثبتت به مشروعية سنة الظهر فتقضى عنده، ومن قال انها ثبتت بروايات خاصة فلا تقضى عنده.

### بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله في رواية عنه من ادرك التشهد مع الامام في الجمعة فقد ادرك الجمعة وقال مالك والشافعي واحمد ومحمد من ادرك ركعة منها فقد ادركها، ومن لم يدرك ركعة منها لم يدرك الجمعة بل يصلى اربعاً ظهر ويبنى من غير استيناف، واستدلوا بمفهوم حديث الباب وبما رواه الدارقطني عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من ادرك من الجمعة ركعة فليصل اليها اخرى ومن فاتته الركعتان فليصل اربعاً او قال الظهر) ، (٢) ولنا ما رواه الائمة الستة وغيرهم عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا)، (٣) وهو بعمومه يشمل الركعة وما دونها، وايضاً صلاة الجمعة وصلوة الظهر صلاتان مختلفتان في عدد الركعات واشتراط الشرائط، فكيف تبنى احدهما على تحريمه الاخرى والجواب عن حديث الباب ان المفهوم المخالف حجة ضعيفة لا يعارض عموم الحديث، والجواب عن حديث الدارقطني ان في سنده ياسين بن معاذ وهو ضعيف، ويحتمل ان يكون معنى قوله من فاتته الركعتان ومن فاتته صلوة الجمعة من لم يدرك شيئاً من الصلوة بحيث جاء بعد التسليم، هكذا قال شيخنا الفرغشتوى قدس سره.

١ - رواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب من فاتته الاربع قبل الظهر.

٢ - رواه في العلل المتناهية، حديث فيمن ادرك ركعة من الجمعة .

٣ - رواه البخارى في كتاب الجمعة، باب المشى الى الجمعة، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب

استحباب اتيان الصلوة بوقار وسكينة والنهي عن.....



### بَاب مَا جَاءَ فِي الْقَائِلَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

القائلة بمعنى القيلولة وهي الاستراحة نصف النهار وان لم يكن معها نوم ﴿قوله نَتَغَدَّى﴾ من الغداء وهو الطعام اللذي يؤكل اول النهار، واطلق في هذا الحديث القيلولة والغداء على ما يقوم مقامها، ولا حجة فيه لاحمد كما مر في باب وقت الجمعة.

### بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ نَعَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ يَتَحَوَّلُ مِنْ مَجْلِسِهِ

﴿قوله إِذَا نَعَسَ﴾ في مجمع البحار النعاس اول النوم وهي ريح لطيفة تأتي من قبل الدماغ تغطي على العين ولا تصل الى القلب فاذا وصله كان نومًا. ﴿قوله فَلْيَتَحَوَّلْ﴾ والحكمة ازالة الوسن واعادة النشأة، والانتقال من المكان الذي اصابته الغفلة وفي حكم التحول كل ما يزيل الوسن بدلالة الحديث.

### بَاب مَا جَاءَ فِي السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

﴿قوله عَنِ الْحَجَّاجِ عَنْ الْحَكَمِ﴾ قال البيهقي انفرد به الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف، انتهى، وكذا هو مدلس وروى هذا الحديث عن الحكم بالنعنة. ﴿قوله فَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ﴾ عند الحنفية جاز السفر قبل الزوال بلا كراهة ويكره بعد الزوال.

### بَاب مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ وَالطِّيبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

﴿قوله عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكُوفِيُّ﴾ هو اللاني كما ظنه الحافظ في التهذيب. ﴿قوله يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ﴾ قال في التقريب ضعيف كبر فتغير صار يتلقن وكان شيعيًا. ﴿قوله مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ﴾ اما اشارة الى انه ليس عليه التكلف في تحصيل الطيب، واما اشارة الى استعمال طيب النساء عند الحاجة اى بقدر يسير، ﴿قوله حَسَنٌ﴾ هذا بناء على ذوق

### أَبْوَابُ الْعِيدَيْنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

العيد في الاصل عَوْدٌ، وجمعه اعياد، وسمى عيدًا لكثرة عوائد الله فيه وقيل لانهم يعودون اليه مرة اخرى، وقيل تفاولاً، كما في العيني، ذكر في الابواب الآتية بعض احكام عيد الاضحى، واكثر الاحكام المذكورة مشتركة بين الفطر والاضحى.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ يَوْمَ الْعِيدِ

﴿قوله عَنْ الْحَارِثِ﴾ ضعفه الجمهور، ﴿قوله أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا﴾ المشى الى العيد مستحب عند الائمة الاربعة وحديث الباب وكذا سائر الاحاديث الواردة فيه وان كانت ضعافاً ولكن بعضها يعضد ببعض ويؤيدها عموم حديث ابى هريرة المتفق عليه ان النبی صلى الله عليه وسلم قال اذا اتيتم الصلوة فاتوها وانتم تمشون. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ﴾ اى على حسب ذوقه لا على حسب الاصول.

**فائدة :** اخرج الدارقطنى والبيهقى عن ابن عمر انه كان اذا غدى يوم الفطر ويوم الاضحى يهرى بالتكبير حتى يأتى المصلى ثم يكبر حتى يأتى الامام، انتهى، قال البيهقى الصحيح وقفه على ابن عمر، وروى مالك فى الموطأ ان عبدالله بن عمر كان يغتسل يوم الفطر قبل ان يغدوا الى المصلى، وقد روى فى الاغتسال للعيدين عن النبی صلى الله عليه وسلم ثلاثة احاديث كلها ضعيفة، وروى ابن ابى الدنيا والبيهقى، باسناد صحيح الى ابن عمر انه كان يلبس احسن ثيابه فى العيدين كذا فى فتح البارى، واخرج الحاكم من حديث الحسن السبط قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى العيدين ان نتطيب باجود ما نجد.

## بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ

﴿قوله وَيُقَالُ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ﴾ كان امير المدينة المنورة من جهة معاوية، وروى ابن المنذر باسناد صحيح الى الحسن البصرى قال اول من خطب قبل الصلوة عثمان: صلى بالناس ثم خطبهم فرئ الناس لم يدركوا الصلوة ففعل ذلك اى صار يخطب قبل الصلوة، وهذه العلة غير علة مروان لانه اراد اسماعهم الخطبة، كانوا يتعمدون ترك سماع خطبته لما فيها من سب من لا يستحق السب، والافراط فى مدح بعض الناس واخرج الشافعى عن عبدالله بن يزيد ان معاوية قدّم الخطبة.

## بَاب مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ

﴿قوله بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ﴾ روى ابن ابى شيبه عن سعيد بن المسيب قال اول من احدث الاذان فى العيد معاوية، وقال ابن قدامة قيل اول من اذن فى العيدين زياد.

**فائدة :** حديث الباب فيه ذكر عدم الاذان وهو حجة بخلاف الدعاء بعد صلوة الجنائز فانه لم يذكر فيه حديث نفيًا ولا اثباتًا وكم من فرق بين عدم الذكر وذكر العدم.



**فائدة :** قال العلى القارى يستحب ان ينادى لها الصلوة جامعة بالاتفاق.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ

﴿قوله وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَيَقْرَأُ بِهِمَا﴾ فيه رد لزعم الجهال ان اجتماع الخطبتين يكون منحوساً، وفيه حجة على من قال بتداخل صلوة الجمعة في صلوة العيد وهو عطاء، بدليل ما رواه ابوداؤد من حديث زيد بن ارقم و من حديث ابى هريرة من الرخصة في ترك الجمعة لمن صلى صلوة العيد، والجواب عنه انه حديث ضعيف، في اسناد حديث زيد بن ارقم اياس بن ابى رمية وهو مجهول. وفي اسناد حديث ابى هريرة بقية وهو متهم بتدليس التسوية علا انه مضطرب رفعاً وارسالاً، وعلى تقدير تسليم الصحة يقال انه عليه الصلوة والسلام رخص لاهل العوالى دون اهل المدينة كما في رواية البيهقى وكما في المعراج عن على ان ذلك في اهل البادية ومن لا تجب عليه الجمعة، وكما رواه البخارى في باب ما يؤكل لحوم الاضاحى وما يتزود منها عن عثمان انه قال في خطبته يا ايها الناس ان هذا اليوم قد اجتمع لكم فيه عيدان فمن احب ان ينتظر الجمعة من اهل العوالى فلينتظر، ومن احب ان يرجع فقد اذنت له وروى مثله الحاكم عن الفاروق الاعظم. ﴿قوله وَأَمَّا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ﴾ اى تلامذة الثورى لم يزد والفظ ابيه، بين حبيب والنعمان، واما تلامذة ابن عيينة فاختلفوا في روايتهم، بعضهم زادوا لفظ ابيه، والبعض لم يزيده وهو الصحيح لانه لا يعرف لحبيب رواية عن ابيه، ولان لحبيب روايات كثيرة عن النعمان بن بشير لانه كان مولاه وكاتبه. ﴿قوله يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ بِقَافٍ﴾ فيه دلالة على ترك الدوام بقراءة الاعلى والغاشية.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ

الافضل عند الحنفية ان يكبر ستاً، ثلاثاً في الركعة الاولى قبل القراءة وثلاثاً في الثانية بعد القراءة ويرفع يديه فيها، وجازت الزيادة على الست، كما قال محمد في الموطأ اختلف الناس في التكبير في العيدين فما اخذت به فهو حسن وافضل ذلك عندنا ما روى عن ابن مسعود انتهى، وكذا جاز عندنا ان يكبر في اول كل ركعة كما يقوله ابن عباس، وقال مالك ان التكبيرات الزائدة سبع في الاولى مع تكبيرة الاحرام كما في بداية ابن رشد، وخمس في الثانية، واليه ذهب احمد كما في المغنى، الا ان احمد قال برفع الايدى دون مالك، وقال الشافعى هي سبع في الاولى من غير تكبيرة الاحرام، وخمس في الثانية كما في شرح المذهب، وقال يرفع الايدى فيها. ﴿قوله



عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ۞ هو ضعيف قال ابن معين ليس بشيء وقال الشافعي وابوداؤد ركن من أركان الكذب، وقال الدارقطني متروك، وقال ابن حبان روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يجل ذكرها، وقال الحافظ ابن حجر ضعيف، والترمذي حسن حديثه ههنا، وفي الميزان وأما الترمذي فروى من حديثه، الصلح جائز بين المسلمين وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على صحيح الترمذي. ۞ قوله عَنْ جَدِّهِ ۞ هو عمرو بن عوف المزني.

احتج الشافعي وأحمد ومالك بحديث الباب وقد مر الكلام في أسناده، وبما رواه ابوداؤد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صححه أحمد وعلي و البخاري، ولكن في أسناده الطائفي، ضعفه ابن معين والنسائي، وكذا احتجوا بما رواه ابوداؤد من حديث عائشة، ولكن ضعفه البخاري والترمذي والدارقطني بابن لهيعة وبالأضطراب.

اعلم أن مذهب الشافعي مروي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وابن عباس وابن عمر، ومذهب مالك وأحمد مروي عن أبي سعيد الخدري وابن عباس والفقهاء السبعة والزهري وحجتنا ما رواه ابوداؤد عن حديث أبي موسى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر أربعاً تكبيرة على الجنائز، سكت عنه ابوداؤد، ضعفه ابن الجوزي بابن ثوبان ولكن قال ابن معين ليس به بأس، وقال ابن المديني رجل صدق ليس به بأس، وقال أبو حاتم هو مستقيم الحديث، وكذا تكلموا في أبي عائشة فقال ابن حزم وابن القطان أنه مجهول، ولكن قال الحافظ في التقریب مقبول من الثانية، روى عنه مكحول وخالد بن معدان كما في كنى التهذيب فارتفعت الجهالة، ومن حججنا ما رواه الطحاوي أن القاسم أبا عبد الرحمن قال حدثني بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم عيد فكبر أربعاً وأربعاً، وفي سنده رضين بن عطاءو ضعفه الجوزجاني وابن سعد ولكن وثقه أحمد وابن معين، وبالجمللة أن ما استدلل به الحنفية في المرفوع أحسن حالاً مما استدلوا به، ومذهب الحنفية مروي عن ابن مسعود وحذيفة وأبي موسى وعقبة بن عامر والنظر يرجح الثلاث لأن رفع الصوت بالتكبيرات بدعة في الأصل فبقدر ما ثبت بالاجماع لم تبق بدعة بتعين ومادخل تحت الاختلاف كان توهم البدعة، وإنما الأخذ بالأقل أولى وأحوط، كما في البدائع.

اعلم أن هذه الروايات والآثار لم يذكر فيها رفع الأيدي، وهو أمر مختلف فيه قال أبو حنيفة وأتباعه وأحمد والشافعي برفع الأيدي مع كل تكبيرة وهي رواية عن مالك، وقال مالك في المشهور عنه بعدم الرفع، لما رواه عبد الله بن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه إلا في



تكبيرة الافتتاح، وفيه انه ليس نصًّا على مراده لعدم ذكر العيدين فيه، وحجتنا الحديث الشهير انه عليه الصلوة والسلام قال لا ترفع الايدي الا في سبعة مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات العيدين وذكر الاربع في الحج، قال الامام الزيلعي في نصب الراية غريب بهذا اللفظ ثم ذكر من اخرجه وذكر اسانيدهم ومتونهم، ولكن لم يرد في واحد منها تكبيرات العيدين، فليراجع الى باب صفة الصلوة، قلت ولا يبعد ان يقال ان الحديث الذي يتداوله الفقهاء المحققون وبنوا عليه مذهبهم يحكم بصحته وان لم يعرف اسناده، قال الاعمش حديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ، وقال الامام الشعراني كفانا صحة لذلك الحديث استدلال مجتهد به، انتهى، والجملة ان عمل احد من الائمة المعروفين بتداوله على حديث يكفى لتصحيح الحديث، كذا في خاتمة مقدمة اوجز المسالك ولنا ايضا ما رواه البيهقي في المعرفة عن عمر بن الخطاب في حديث مرسل، كما في عون المعبود، وقال ابن القيم وكان ابن عمر مع تحريره للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة، كما في اوجز المسالك.

### بَاب مَا جَاءَ لَا صَلَاةَ قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا بَعْدَهَا

﴿قوله وَلَا بَعْدَهَا﴾ الآ وجه بضمير التثنية ويمكن ارجاع ضمير الواحدة الى صلوة العيدين. قبلها، ﴿قوله ثُمَّ لَمْ يُصَلَّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا﴾ وروى احمد من حديث عبدالله بن عمرو مرفوعًا لاصلوة يوم العيد. ﴿قوله قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا﴾ وروى الطبراني في الكبير باسناد رجاله ثقات من اثر ابن مسعود (ليس من السنة الصلوة قبل خروج الامام يوم العيد)، وروى ابن ماجة من حديث ابي سعيد الخدري (فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين)،<sup>١</sup> والحاصل انه لا يصلى قبل صلوة العيدين مطلقًا، واما بعدها فجازت في البيت دون المصلى، وهو مذهب الحنفية وقال صاحب البحر بعدم كراهة صلوة الضحى بعدها في البيت. ﴿قوله وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ﴾ وكذا مالك، وحجتهم حديث الباب، ولكن حديث ابن ماجة حجة عليهم، فان قيل: في سند حديث ابن ماجة عبدالله بن محمد بن عقيل، قلنا: قد مر انه لا يزل عن مرتبة الحسن، كيف وقد احتج به احمد واسحاق وروى عن الشافعي ان الكراهة مختصة بالامام دون المأموم كما في الام، ولكن الحديث الذي رواه احمد والاثري الذي رواه الطبراني حجة عليه وروى عن مالك انه لا يتطوع في المصلى قبلها ولا بعدها وله في المسجد روايتان.

١ \_ رواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلوة قبل صلوة العيد وبعدها.



## بَاب مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ

﴿قوله وَالْعَوَاتِقُ﴾ جمع عاتق وهي المرأة الشابة اول ما تدرك وقال الحافظ في الفتح وهي من بلغت الحلم، اوقاربت واستحقت التزويج او الكريمة على اهلها او التي اعتقت عن الامتهان في الخروج للخدمة قال وبين العاتق والكبر عموم وخصوص وجهي. انتهى. ﴿قوله فَيَعْتَزِلُنَ الْمُصَلِّي﴾ محمول على الندب لان مصلي العيد ليس في حكم المسجد الا في صحة الاقتداء كما في رد المحتار الحكمة في خروجهن حضور الدعوة، وتكثير السواد، وعلو الهمة، والاستفاضة بانوار الصالحين، والحكمة في الاعتزال سد باب الاختلاط بالرجال والتحرز عن تنجيس المكان.

**فائدة :** في عمدة القارى المصلى موضع بالمدينة معروف بينه وبين باب المسجد الف ذراع قاله عمر بن شبة في اخبار المدينة عن ابي غسان الكنانى صاحب مالك. ﴿قوله وَيَشْهَدُنَ دَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ﴾ وفي رواية ابي داود يشهدن الخير ودعوة المسلمين، والدعوة تعم الموعظة والذكر وطلب الحاجة، وفي رواية اخرى له فيكبرن مع الناس اى قبل الصلوة وبعدها، لامع الناس في الصلوة فلاحجة فيه لمالك، ﴿قوله فَلْتُعَرِّهَا أُخْتَهَا﴾ اى صاحبها، ظاهر حديث الباب عدم الشركة في جلباب، وفي رواية ابي داود لتلبسها صاحبها طائفة من ثوبها، وظاهره الشركة في لبس الجلباب الواحد. ﴿قوله أَطْمَارَهَا﴾ جمع طمر وهو الثوب الخلق. ﴿قوله وَيُرْوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ كَرِهَ الْيَوْمَ الْخُرُوجَ لِلنِّسَاءِ إِلَى الْعِيدِ﴾ وبه نأخذ كما في البدائع ورد المختار.

## بَاب مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ وَرَجُوعِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ

﴿قوله عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ﴾ وهو وان احتج به الشيخان فقد قال فيه ابن معين لا يحتج بحديثه وقال فيه مرة ليس بثقة وكذا قال النسائي كذا في عمدة القارى. ﴿قوله رَجَعَ فِي غَيْرِهِ﴾ لاطهار شوكة الاسلام، ولا غاظة الكفار، ولزيارة اقاربه الاحياء والاموات ولاشهاد الطريقين، وغير ذلك، ﴿قوله وَرَوَى أَبُو ثُمَيْلَةَ وَيُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ﴾ قد ذكر البخارى في صحيحه في كتاب العيدين، رواية ابي ثميلة عن فليح عن سعيد عن جابر، وقال بعده تابعه يونس بن محمد عن فليح عن ابي هريرة وحديث جابر اصح، فان قيل : لو تابعه لساواه والاصحية يدل على عدم المساواة، قيل في الجواب ان هذه الجملة الاخيرة اى وحديث جابر اصح، سقط من رواية النسفى، وقيل في



الجواب انه سقط من رواية الغربى ﴿قوله حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ عَنْ فُلَيْحٍ﴾ فقط، فالبارة التامة تابعه يونس بن محمد عن فليح، وقال محمد بن الصلت عن فليح عن سعيد عن ابى هريرة وحديث جابر اصح، وفي فتح البارى وقال البيهقى انه وقع كذلك فى بعض النسخ وكأنها رواية حماد بن شاکر عن البخارى انتهى، وبالجملة ان يونس تابع ابا تميلة فى الرواية عن فليح عن سعيد عن جابر كما اشار اليه الترمذى، فمعنى قول البخارى وحديث جابر اصح، ان من قال فيه عن جابر اصح من حديث من قال فيه عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه لاجل المتابعة. ﴿قوله وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْإِمَامِ - الخ﴾ وكذا للمأموم، وهو مذهب الائمة الاربعة كما فى العيى، وقال السندى الظاهر انه تشريع عام فيكون مستحباً لكل احد ولا تخصيص بالامام. ﴿قوله وَحَدِيثُ جَابِرٍ كَأَنَّهُ أَصَحُّ﴾ رجح البخارى انه عن جابر، ورجح ابو مسعود والبيهقى انه عن ابى هريرة، فلعل عدم جزم الامام الترمذى لاجل هذا الاختلاف، ولعل وجه الميلان الى اصحية حديث جابر تقليد البخارى، فانقل: فاذا كان الاصح حديث جابر فكان المناسب ايراده بعد الترجمة، قلنا: ان حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه اصح من حديث عبد الله بن عمرو، وحديث ابى رافع، وهما مذكوران بقوله وفى الباب، فافهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ

السنة ان يأكل فى الفطر قبل الصلوة لحديث الباب، ولعل الحكمة فيه الالتقاء عن زيادة الصيام وسد باب المحرم والسنة فى الاضحى ان لا يأكل قبل الصلوة سواء فيه من يضحى ومن لا يضحى وهو الاصح كما فى شرح التنوير وقال صاحب البحر لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص، فلذا كان المختار عدم كراهة الاكل قبل الصلوة اى صلوة عيد الاضحى، انتهى. ﴿قوله بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ﴾ وفى رواية ابن ماجه حتى يرجع وزاد احمد فيأكل من اضحيته، وفى رواية البيهقى فيأكل من كبده اضحيته، وفقهاءنا قد ذكروا كلا التعبيرين.



## أَبْوَابُ السَّفَرِ

### بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ فِي السَّفَرِ

قال في العناية السفر لغة قطع المسافة من غير تقدير، والمراد سفر خاص وهو الذي تتغير به الأحكام، والقصر والاقصار والتقصير واحد والاول اكثر استعمالاً وهو افصح، والمراد منه تخفيف الرباعية المكتوبة الى ركعتين، والقصر واجب عندنا وهو رواية عن مالك واحدى روايتي احمد، وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين، ويقال له قصر اسقاط وقال ابن القيم انه لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه اتم الرباعية في سفره البتة، انتهى، وما رواه الشافعي انه عليه الصلوة والسلام اتم، ففي سنده طلحة بن عمرو، وهو متروك، وكذلك ما روى في شرح السنة ففي سنده ابراهيم بن يحيى وهو لين الحديث، والقصر والاقام كلاهما جائزان وهو مذهب مالك وهو قول احمد الآخر، وهو مذهب الشافعي، والقصر افضل في مواضع، وهو قصر ترفيه، وروى عن عثمان وعائشة رضى الله تعالى عنهما الاقام، كما في حديث متفق عليه، قال عروة، تأولت كما تأول عثمان، وتأولهما انهما كانا يريان وجوب القصر مختصاً بمن كان شاخصاً سائراً، واما من اقام في اثناء السفر فله ان يقصر او يتم، واختار الحافظ في الفتح في تأول عثمان انه كان يرى القصر مختصاً بمن كان سائراً شاخصاً، واما من اقام في مقام في اثناء سفره فله حكم المقيم، واختار في سبب اقام عائشة انها كانت ترى القصر عند المشقة، ولكن يرد على الحافظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قصر في غزواته وفي فتح مكة وفي حجة الوداع عند الاقامة وعند عدم المشقة وقيل ان عثمان رضى الله تعالى عنه نوى الاقامة وقيل انه تأهل بمكة وقيل انه اتخذ الاموال بالطائف وفيه انه لو كان الاقام بناء على هذه الوجوه لما انكر على عثمان الصحابة رضى الله تعالى عنهم، ولما شبه امره بامر عائشة رضى الله تعالى عنها.

استدل الشافعية بقوله تعالى (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ اَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ اِنْ خِفْتُمْ اَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا) وبما اخرجہ النسائي عن عائشة، (اعتمرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة حتى اذا قدمت مكة قالت يا رسول الله بآبي وأمي قصرت واعممت وافطرت وصمت، قال احسنت يا عائشة وما غابَ عليّ) (١) وتمسكت الحنفية بما رواه مسلم من حديث

١ - رواه النسائي في كتاب تقصير الصلوة في السفر، باب المقام الذي يقصر بمثله الصلوة.



عمر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته) (١)، لان الاصل ان الامر للوجوب ولان التصديق بما لا يحتمل التملك اسقاط محض لا يحتمل الرد كولى القصاص اذا عفا عن القصاص، وبما رواه الشيخان عن ابن عمر قال (صحت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد في السفر على ركعتين واما بكر وعمر وعثمان كذلك)، (٢) وبما رواه الطحاوى عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم (كان يصوم في السفر ويفطر ويصلى الركعتين لا يدعهما)، اى لا يزيد عليهما، وبما رواه عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من اهله لم يصل الا الركعتين حتى يرجع اليهم)، وبما رواه الشيخان عن انس رضى الله تعالى عنه قال (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة فكان يصلى ركعتين ركعتين حتى رجعنا الى المدينة)، وبما رواه الشيخان عن عائشة قالت (فرضت الصلوة ركعتين ثم هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرضت اربعاً وتركت صلوة السفر على الفريضة الاولى)، انتهى، اى هى كصلوة الفجر فرضت ركعتين فلم تجز الزيادة عليهما كما لا تجوز الزيادة على الركعتين فى الفجر فعلى تسمية هذا التخفيف بالقصر وقصر الاسقاط بناء على الظاهر دون الحقيقة وفى الباب روايات كثيرة من اراد الاستيعاب فليراجع الى شرح معانى الآثار وغيره.

والجواب عن الآية ان القصر قد يكون فى الكمية وقد يكون فى الكيفية والمراد ههنا الثانى دون الاول لان المسافر كان يصلى قبل نزول الآية ركعتين كما يدل عليه حديث عائشة رضى الله تعالى عنها واختاره ابوبكر الرازى وابن جرير والكاسانى و على تقدير تسليم ان المراد منه التخفيف فى الكمية قلنا : ان لفظ لاجناح يستعمل فى الوجوب ايضا كما فى قوله تعالى (فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا)، فكما ان من حج او اعتمر لا يجوز له ان لا يطوف بهما فكذلك لا يجوز لمن سافر ان لا يقصر، وكما انهم ظنوا الجناح فى السعى بين الصفا والمروة لان الله تعالى ذكر الطواف بالبيت ولم يذكر الطواف بهما، ولا فهم كانوا يتخرجون بالطواف بهما فى الجاهلية، فنفى الله عنهم الجناح لتطيب انفسهم، فكذلك كانوا مظنة لان يخطر ببالهم ان عليهم نقصاً فى القصر لانهم تعودوا اتمام الصلوة فنفى عنهم الجناح لتطيب انفسهم بالقصر وليطمئنوا اليه كما فى المدارك.

١ \_ رواه مسلم فى كتاب صلوة المسافرين وقصرها، باب صلوة المسافرين وقصرها.

٢ \_ رواه مسلم فى كتاب صلوة المسافرين وقصرها، باب صلوة المسافرين وقصرها.



والجواب عن حديث عائشة ان هذا حديث منكر لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في رمضان قط، كما في التنقيح، وقال النووي في الخلاصة في هذا الحديث اشكال فان المعروف ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتمر الا اربع عمر كلهن في ذى القعدة، وقال ابن حزم هذا حديث لاخير فيه، وقال الحافظ علاء الدين في الجوهر النقي، العلاء بن زهير، قال فيه ابن حبان يروى عن الثقات ما لا يشبه احاديث الاثبات فبطل الاحتجاج به واسناده مضطرب، وقال ابن تيمية هذا الحديث كذب على عائشة، وقال الحافظ في الفتح انها لم تكن معه صلى الله عليه وسلم في الفتح ولا في عمرته، انتهى، فلا يصح ما قيل انها ظنت انه عليه الصلوة والسلام يقيم مدة. ﴿قوله لا يُصَلُّونَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا﴾ قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم اداء التطوعات الغير الراتبة مثل صلوة الليل وصلوة الضحى ومثل ركعتي الزوال في السفر في روايات الترمذى وابى داود وغيره، وكذا صح عنه اداء سنة الفجر كما في رواية ابى داود من حديث ابى قتادة، وطاهر، واداء الركعتين بعد الظهر والمغرب كما في رواية الترمذى من حديث ابن عمر، وظاهر حديث الباب يدل على عدم اداء السنن الراتبة، بل على كونه منكراً، فيحمل حديث النفي على حالة السير وحديث اثباتها على حالة التزول وهو قول الهندوانى من مشائخنا واختاره شارح النية، او يحمل حديث النفي على حالة عجلة السير وحديث الاثبات على حالة التزول وعلى حالة عدم العجلة وهو مختار صاحب التجنيس وهو المتبادر من كلام صاحب الدر المختار، وقيل لا يترك في السفر سنة الفجر وهو الاحوط في غير حالة الحرج لشدة تأكدها، وقال العيني يحمل حديث النفي على الغالب من احواله، وما رواه الترمذى على انه فعله في بعض الاوقات لبيان الاستحباب انتهى، وقيل يحمل حديث النفي على الصلوة في الارض، والاثبات على الدابة راكباً. ﴿قوله لو كُنْتُ مُصَلِّيًا قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا لَأَتَمَّمْتُهَا﴾ قال النووي معناه لو اخترت التفعل لكان اتمام فريضتي اربعاً احب الىّ، ولكنى لا ارى واحداً منهما بل السنة القصر وترك التفعل اى ترك الراتبة وبالجمله ان السفر روعى فيه التخفيف حتى قصرت الفريضة فالنوافل اولى بالتخفيف بنقض تأكدها، قلت : فمفاد كلام ابن عمر عدم تأكدها لا كراهيتها بدليل ما رواه الترمذى عنه مرفوعاً انه عليه الصلوة والسلام كان يصليها، واما عدم تأكدها فلما ثبت من تركه عليه الصلوة والسلام اياها، ولما رواه ابوداؤد في حديث ليلة التعريس: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من كان منكم يركع ركعتي الفجر فليركعهما فقام من كان يركعهما ومن لم يركعهما فركعهما). (١)



﴿قوله فَإِنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ أَجْزَأَ عَنْهُ﴾ أى يقع فرضاً واما عند الحنفية فيجزئ عنه ان قعد فى الثانية فيقع الركعتان فرضاً مع الكراهة التحريمية، وتكون الركعتان الزائدتان تطوعاً. ﴿قوله وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ الْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ﴾ فيه دلالة على ان التقصير فى الصلوة ليس منوطاً على اتمام مدة السفر بل يكفى فيه الاخذ فى السفر ويؤيده ما رواه ابن ابى شيبة فى مصنفه عن على انه خرج من البصرة فصلى الظهر اربعاً ثم قال انا لو جاوزنا هذا الحص (البيت من القصب) لصلينا ركعتين، ورواه عبدالرزاق ايضاً فى مصنفه، وفيه حجة على مالك فى رواية عنه انه يقصر اذا كان من المصر على ثلاثة اميال. ﴿قوله لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ فيه اشارة الى ان قيد (ان خفتهم) فى الآية الكريمة ليس مدار القصر.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَمْ تُقْصَرُ الصَّلَاةُ

يريد الامام الترمذى بيان مدة الاقامة دون بيان مقدار مسافة القصر، ومدة الاقامة عندنا خمسة عشر يوماً، وذكره ابن قدامة فى المغنى واليه ذهب المزنى، وهى اربعة ايام فى المشهور عن الشافعى غير يومى الدخول والخروج، ومذهب مالك كمذهب الشافعى تقريباً، ومذهب احمد ان ينوى اكثر من احدى وعشرين صلوة كما فى المغنى وغيره، وليس فى هذا الباب احاديث صريحة الا آثار الصحابة والتابعين فالجمهور تمسكوا بآثر سعيد بن المسيب، رواه مالك فى الموطأ، ولكن روى عنه الامام محمد فى كتاب الحجة انه (سعيد بن المسيب) قال اذا قدمت بلدة فاقمت خمسة عشر يوماً فاتم الصلوة، وتمسك ابو حنيفة واصحابه بآثر ابن عمر اخرجهم محمد فى مؤمنه، قال اذا كنت مسافراً فوطئت نفسك على اقامة خمسة عشر يوماً فاتم الصلوة وان كنت لاتدرى فاقصر الصلوة، واخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن عمر انه اقام باذربايجان ستة اشهر يقصر الصلوة، واخرج البيهقى فى المعرفة عن ابن عمر قال (ارتج علينا الثلج ونحن باذربايجان ستة اشهر فى غزاة وكنا نصلى ركعتين) قال النووى هذا الاخير على شرط الشيخين، وروى الطحاوى وابن ابى شيبة ايضاً عن ابن عمر مثل ما اخرجهم محمد عنه كما فى نصب الراية، وروى عن ابن عباس مثل ما روى عن ابن عمر، عزاه فى العمدة الى الطحاوى، روى عبدالرزاق عن ابن عمر رواية ثنى عشرة يوماً، والقياس يرجع خمسة عشر يوماً فان ادنى مدة الظهر عن الحيض خمسة عشر يوماً فينبغى ان يكون ادنى مدة الاقامة كذلك لان كليهما موجبان لما سقط من الاحكام. ﴿قوله قَالَ عَشْرًا﴾ أى فى حجة الوداع كما فى رواية مسلم، ولا نحتاج بهذا الحديث وهو ظاهر، وكذا هو ليس بحجة على الشافعى لانه عليه الصلوة والسلام دخل مكة يوم الاحد وخرج منها الى منى



صبيحة الخميس، فكيف يقصد قيام اربعة غير يومى الدخول والخروج. ﴿قوله تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ﴾ اى فى فتح مكة كما فى رواية البخارى واختلفت الروايات فى مدة الاقامة بمكة فى زمن فتح مكة، روى ابو داؤد سبعة عشر وروى ايضا من عمران بن حصين ثمانى عشرة ليلة، وروى ايضا خمس عشرة وروى عبد بن حميد عن ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام اقام عشرين يوما بقصر الصلوة، وجمع البيهقى بينهما بان من قال تسع عشرة عدّ يومى الدخول والخروج ومن قال سبع عشرة حذفهما ومن قال ثمانى عشر عدّ احدهما، واما رواية خمس عشرة فتحمل على ان الراوى ظن ان اصل المدة سبع عشرة فحذف منها يومى الدخول والخروج، وقال ورواية خمس عشرة وكذا رواية عشرين شاذة ﴿قوله قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَتَحْنُ لُصَلِّيَ فِيمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ تِسْعَ عَشْرَةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فَإِذَا أَقَمْنَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ صَلَّيْنَا أَرْبَعًا﴾ اى ان زدنا على تسع عشرة اتمنا، قالوا اخذ به اسحاق بن راهويه ولكن فيه نظر لانه قال بالاتمام عند نية اقامة تسع عشرة.

واعلم انه لم يأخذ به احد من الائمة الاربعة لاختلاف الروايات عنه، ولان الاستدلال باحاديث فتح مكة انما يصح اذا ثبت انه عليه الصلوة والسلام عند دخول مكة نوى الاقامة تلك المدة، والامر ليس كذلك، فالاصل فى هذا الباب الآثار كما صرح به ابن رشيد. ﴿قوله وَإِذَا أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَةِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا﴾ وكذا يتم اذا اقتدى بمقيم و عد ذلك بنوى فرضاً مطلقاً بلا تعين ركعات كما فى البرجندى، وذكر فى جامع الرموز انه ينوى ركعتين، واختار شيخنا الغرغشتوى انه ينوى اربعاً لان صلوته على شرف ان تكون اربعاً بعد الاقتداء، ونظيره نية الاقتداء بالامام لانه على شرف ان يكون اماماً. ﴿قوله ثُمَّ تَأْوِلُهُ﴾ اى اخذ به وعمل عليه. ﴿بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَةِ تِسْعَ عَشْرَةَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ﴾ قلت حديث ابن عباس الآتى من قريب يدل على ان من اقام تسع عشرة يوماً قصر فكيف يصح تمسك اسحاق بن راهويه به. ﴿قوله سَافِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَفَرًا فَصَلَّى تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ﴾ اى سافر و اقام تسعة عشر يوماً كما يدل عليه رواية ابى عوانة وغيره.

**فائدة :** اعلم ان من دخل مكة حاجاً فى غرة ذى الحجة واراد الخروج منها بعد عشرين يوماً يقصر لانه لم ينو الاقامة بمكة خمسة عشر يوماً فى مرة واحدة

## بَاب مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ

اعلم انه لا قصر فى الرواتب فاما ان يصلّيها واما ان يتركها، وما ذهب اليه ابن تيمية واتباعه من كونها ممنوعة فمحجوج بما مر سابقاً فى ابواب التقصير فى السفر ﴿قوله عَنْ أَبِي بُسْرَةَ﴾ تابعى



لا يعرف اسمه واما ابو بصرة بفتح الباء وبالصاد المهملة فصحابي اسمه حُميل مصغراً. ﴿قوله وهو قول أكثر أهل العلم﴾ منهم الحنفية ومالك والشافعي واحمد. ﴿قوله هذا حديث حسن﴾ فان قيل : حجاج بن ارطاة وعطية مدلسان، قلنا : تابع حجاجاً ابن ابى ليلى فى الطريق الآتية وكذلك تابع عطية نافع فيها، ولا يبعد ان يقال ان تحسينه اياه محمول على ذوقه ﴿قوله عن ابن ابي ليلى﴾ هو محمد بن عبدالرحمن بن ابى ليلى ضعفه البخارى الا فى هذا الحديث، ويطلق ابن ابى ليلى على اربعة عليه وعلى اخيه عيسى وعلى ابيه عبدالرحمن وعلى ابن اخيه عبدالله بن عيسى. ﴿قوله هي وثر النهار﴾ فيه اشارة الى كون وتر الليل ثلاث ركعات بتسليمة واحدة وهو مذهبنا، نعم لابد من ضم السورة والقنوت فى الثالثة لحديث ورد بذلك كما مر سابقاً فى ابواب الوتر.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ

قد تقدم هذا المبحث قبيل الاذان فليراجع، وحديث الباب قال فيه الترمذى حسن غريب واثار الى اعلاله، وقال الحاكم انه موضوع وقال ابوداؤد منكر، وقال ايضا ليس فى جمع التقديم حديث قائم، وقال ابن حزم منقطع، وله طريق اخرى عن معاذ بن جبل اخرجها ابوداؤد من رواية هشام بن سعد عن ابى الزبير عن ابى الطفيل وهشام مختلف فيه وقد خالفه الحفاظ من اصحاب الزبير كمالك والثورى وقرة بن خالد فلم يذكروا فى روايتهم جمع التقديم، وحديث مخالف لما رواه الشيخان عن انس بن مالك (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ارتحل قبل ان تزيغ الشمس اخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان زاغت الشمس قبل ان يرتحل صلى الظهر ثم ركب)، (١) وقد يحمل حديث معاذ من رواية قتبية وهشام بن سعد على الجمع الصورى. ﴿قوله استغث﴾ اى طلب منه الاغاثة وفى رواية البخارى استصرخ، اى استغث بصوت مرتفع. ﴿قوله على بعض أهله﴾ هى صفية بنت عبيد زوجة ابن عمر، ارسلت اليه انى فى آخر يوم من الدنيا واول يوم من الآخرة فعجل ابن عمر السير ثم ان الله تعالى شفاها حتى عاشت بعد ابن عمر. ﴿قوله فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ﴾ اى قرب من الغيوبة بدليل ما رواه ابوداؤد (حتى اذا كان قبل غيوب الشفق نزل فصلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عجل به امر صنع مثل الذى صنعت). (٢).

١ \_ رواه البخارى فى كتاب الجمعة، باب يؤخر الظهر الى العصر اذا ارتحل قبل ان تزيغ، ورواه مسلم فى كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز الجمع بين الصلاتين فى السفر.

٢ \_ رواه ابوداؤد فى كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين.



## بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ

الاستسقاء طلب السقياء هو المطر، او طلب السقى وهو الارواء وشرعاً طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بان يحبس المطر ولم يكن لهم اودية وآبار وانهار، او كان ذلك ولكن لا يكفي لهم فاذا كان كافياً لا يستسقى كما في المحيط، وقد ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام (فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا، يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا) وبآثار كثيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى مراراً وكذا الخلفاء بعده، وباجماع الامة عليه خلفاً عن سلف.

اعلم ان الصلوة فيه سنة مؤكدة عند مالك والشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد فيصلى الامام ركعتين بجماعة يجهر فيهما بالقراءة، واختاره الطحاوى وقال الشيخ الدهلوى وعليه الفتوى، والوجه فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم عند الخروج له لم يرجع بغير صلوة الجماعة، وقال ابو حنيفة الصلوة فيه ليست بمسئنة كما في مختصر القدورى، ومراده انها ليست بسنة مؤكدة بدليل تعليل الهداية حيث قال فعله مرة وتركه اخرى فلم يكن سنة، وصرح المحقق ابن امير الحاج فى الحلية وغيره ان ابا حنيفة قائل بالجواز، وبالجملة ان الاستسقاء عند ابي حنيفة هو الدعاء والاستغفار لقوله تعالى (فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا، يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا) حيث علق نزول المطر بالاستغفار دون الصلوة، فكان الاصل فيه الدعاء والاستغفار دون الصلوة وللناس ان يصلوا جماعة او وحداناً او يقتصروا على الدعاء من غير صلوة، ويؤيده ما رواه سعيد بن منصور فى سننه ان عمر خرج يوماً يستسقى فلم يزد على الاستغفار فقالوا ما رأيناك استسقيت فقال طلبت الغيث بمجاديع السماء الذى يستزل به المطر، والمجاديع الانواء كما فى القاموس، وكذا يؤيده ما رواه ابن ابى شيبه عنه الاكتفاء بالاستغفار، وقد احتج البدر العيني بنحو ستة عشر حديثاً لمذهب ابي حنيفة فى عدم سنية الصلوة فيه. (قوله خَرَجَ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي) ذكر صاحب المواهب اللدنية ان استسقاءه صلى الله عليه وسلم وقع ست مرات وثبتت صلواته فى واحدة منها دون خمسة اخرى. (قوله جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا) هذه حجة الجمهور، وقال ابو حنيفة ان القراءة فيها سرية لحديث صلوة النهار عجماء، وأجيب عنه ان المراد بها الراتبة دون الغير الراتبة كصلوة العيد والكسوف. (قوله وَحَوْلَ رِدَاءَةٍ) قال الجمهور بتحويل الرداء وقت التحويل اذا مضى صدر الخطبة حين يستقبل القبلة للدعاء كما فى رواية مسلم، وقال مالك فى المشهور عنه اذا تمت الخطبة وبه قال الشافعي خلافاً لابي حنيفة حيث قال



انه دعاء فيعتبر بسائر الادعية وفعله عليه الصلوة والسلام كان تفاولاً لا على وجه العبادة، وأجيب عنه بان الاصل في افعاله صلى الله عليه وسلم كونها شرعاً عاماً حتى يثبت دليل الخصوص، ولم يثبت دليل الخصوص ههنا، فيتناول من ابتلى به تأسيّاً به عليه الصلوة والسلام، واختاره القدورى وعليه الفتوى كما في شرح درالبحار ونظيره الدعاء فيه بظهور الكفين، وطريق التحويل ان يقلب من الجهات الست اربعاً بان يأخذ بيده اليمنى الطرف الاسفل من جانب يساره، ويده اليسرى الطرف الاسفل من جانب يمينه ويقلب يديه خلف ظهره حتى يكون الطرف المقبوض بيده اليمنى على كتفه الاعلى من جانب اليمين والطرف المقبوض بيده اليسرى على كتفه الاعلى من جانب اليسار، فيتحول كل الجهات الا الظاهر والباطن وعند تعسر هذا الطريق يقلب الرداء على كتفيه فيتحول كل الجهات الا الاعلى والاسفل. ﴿قوله وَرَفَعَ يَدَيْهِ﴾ ويبلغ في الرفع لما رواه الشيخان كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شئ من دعائه الا الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى بياض ابطينه، وجاز ان يجعل بطون اليدين الى الارض لحديث ورد بذلك صرح به صاحب البحر وغيره. ﴿قوله وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ﴾ اى عند الدعاء في اثناء الخطبة، قالوا يدعوا الامام قائماً مستقبلاً القبلة رافعاً يديه والناس قعود مستقبليين القبلة يؤمنون بدعائه كما في البرهان. ﴿قوله وَاسْمُ عَمِّ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ مَازِنٍ﴾ لا عبدالله بن زيد بن عبد ربه الانصارى الذى رأى الاذان في المنام لكن عبدالله ليس اخاً لابي عباد، وانما قيل له عمه لانه كان زوج امه، وقيل كان تميم اخاً عبدالله لامه، اهمما ام عمارة كما في التلخيص. ﴿قوله عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ﴾ موضع بالمدينة المنورة وسمى بها لسواد احجارها كأنها طليت بالزيت، قال ابن حبان كان الخروج في الاستسقاء في رمضان سنة ست من الهجرة. ﴿قوله عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ عَنْ أَبِي اللَّحْمِ﴾ ابي اللحم ومولاه كلاهما صحابيان، اسم ابي اللحم خلف بن عبد الملك وقيل اسمه عبدالله، وانما كنى به لانه كان يابى عن أكل اللحم مطلقاً، وقيل لانه كان لا يأكل ما ذبح للاصنام. ﴿قوله خَرَجَ مُتَبَذِّلاً مُتَوَاضِعاً مُتَضَرَّعاً﴾ التبذل هو ترك التزين كما اذا لبس ثياب البذلة والتواضع هو الانكسار بالجوارح، والتضرع هو التذلل باللسان والتخشع هو الانكسار بالقلب. ﴿قوله فَلَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ﴾ قال احمد لاتسن الخطبة في الاستسقاء وظاهر حديث الباب حجة له، وأجيب عنه بأنه ورد التصريح بالخطبة بعد الصلوة في رواية الطحاوى من حديث ابي هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، وفي رواية مالك في الموطأ من حديث عائشة مرفوعاً وكذا وقع التصريح بها قبل الصلوة



في الطبراني الوسط من حديث انس فلا بد من ان يقال ان المقصود بالنفي في حديث ابن عباس هو القيد لا اصل الخطبة فيكون معنى حديث ابن عباس انه لم يخطب كخطبة الجمعة، وقال ابو يوسف يخطب خطبة واحدة وهو الظاهر من الروايات الحديثية وقال محمد يخطب خطبتين وقال الزيلعي في نصب الراية ولم اجد له شاهداً.

اعلم انه قد اختلف الروايات في تقديم الخطبة على الصلوة وفي تقديم الصلوة عليها، والراجح هو تقديم الصلوة على الخطبة لما ورد انه يصلى ركعتين كما يصلى في العيدين ولان الاصل تقديم الصلوة على الحاجة كما في صلوة الحاجة ولان هذه الخطبة سنة كخطبة العيد، وقال الحافظ في الفتح ويمكن الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك انه صلى الله عليه وسلم بدء بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب فاقصر بعض الرواة على شئ وعبر بعضهم بالدعاء عن الخطبة انتهى، ولا يبعد ان الخطبة المتقدمة كانت للتعليم بخلاف المتأخرة فانها داخلية في كيفية الاستسقاء. **﴿قوله كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي الْعِيدِ﴾** قال الامام الشافعي بالتكبيرات في الاستسقاء كالعيد وهي رواية عن احمد وقال ابو حنيفة واتباعه ومالك انه لا يكبر في صلوة الاستسقاء كصلوة العيد، واحتج الشافعي بحديث ابن عباس وبما اخرج الحاكم والدارقطني والبيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه وفيه (وصلى ركعتين كبر في الاول سبع تكبيرات وكبر في الثانية خمس تكبيرات)، وقال الحاكم صحيح الاسناد، وأجيب عنه ان الحديث الاول ليس بصريح والحديث الثاني في سنده محمد بن عبدالعزيز، قال البخاري هو منكر الحديث وقال النسائي هو متروك الحديث، وكذا هو معارض بما اخرجه الطبراني في الوسط، وفيه ولم يكبر فيهما الا تكبيرة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ

قال طائفة من اهل اللغة كالفراء الكسوف يستعمل في الشمس والخسوف في القمر، وهو المشهور في السنة الفقهاء، وقيل هو بالعكس وقيل بالترادف في الاستعمال لا في اصل اللغة، وقد ورد في الروايات الحديثية اطلاق كل منهما على كل منهما، والحكمة فيه تخويف العباد بأن الله تعالى لقادر على ادامة هذه الحالة وعلى اذهاب هذا النور ذهاباً مطلقاً، وبأن نور الايمان في قلوب العباد المستفاد من نور قلب النبي صلى الله عليه وسلم يخاف عليه الزوال اعادنا الله تعالى منه، وسبب الكسوف والخسوف ما ذكره اهل الهيئة ولاضير في تسليم كلام الحكماء اذا لم يكن مصادماً بالوحي وكذا اذا ثبت صدقه بالمشاهدة فلانكر نظام الكسوف والخسوف مثل نظام الطلوع والغروب، ذلك تقدير العزيز العليم، نعم، المنكر هو الاستغراق في الاسباب العادية،



والغفلة عن خالق الاسباب الواحد القهار، وقد يخطر بالبال ان يرى عند كسوف الشمس جرم القمر ان لم يكن شفافاً ويرى جرم الشمس بلا تغير ان كان شفافاً.

اعلم ان الجماعة في الكسوف سنة مؤكدة عندنا بشرط وجود من يقيم الجمعة والآ صلوا فرادى، وظاهر الرواية هو الركعتان ثم الدعاء الى ان تنجلي الشمس، وعندنا كل ركعة بركوع واحد كسائر الصلوات، وقال مالك والشافعي واحد يصلي ركعتين كل ركعة بركوعين، وقال ابن قدامة مقتضى مذهب احمد انه تجوز ان تصلي صلوة الكسوف على كل صفة، إلا ان المختار عنده بصفة ركوعين.

اعلم ان الاحاديث الواردة في صلوة الكسوف على ستة وجوه، احدها ركعتان بركوع واحد في كل ركعة، كحديث محمود بن لبيد اخرجه احمد ورجاله رجال الصحيح، كحديث سمرة بن جندب اخرجه ابوداؤد والنسائي بإسناد قوى، وكحديث قيصة بن مخارق الهلالي، اخرجه ابوداؤد والنسائي، وفيه هذه الآيات يخوف الله بها عباده فاذا رأيتموها فصلوا كأحدث صلوة صليتموها من المكتوبة، (١) وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وكحديث النعمان بن بشير اخرجه النسائي وابوداؤد، ولفظ النسائي (اذا خسفت الشمس والقمر فصلوا كأحدث صلوة صليتموها من المكتوبة)، (٢) والثاني بركوعين في كل ركعة كما في احاديث الصحيحين، والثالث بثلاث ركوعات في كل ركعة، الرابع بربع ركوعات في كل ركعة كما في مسلم وابي داؤد، والخامس بخمس ركوعات في كل ركعة كما في ابوداؤد وتهذيب الآثار لابن جرير، والسادس ان يصلي ركعتين ثم يسأل هل انجلت الشمس وهكذا يصلي ويسئل الى ان تنجلي، وتفصيل الروايات في معارف السنن.

واعلم ان هذا الاختلاف في فعله في قصة واحدة، قال الشيخ الانور وهو الحق وكيف يقال بالتعدد فانه ورد في تلك الصفات المختلفة خطبته عليه الصلوة والسلام لرد ما زعموا من كسوف الشمس بموت ابنه ابراهيم فهل يمكن ان يقال انه مات ابراهيم في كل مرة من الكسوف **فائدة** : وفي نتائج الافهام ان الكسوف في عهده صلى الله عليه وسلم وقع مرة يوم مات فيه ابراهيم، ساعة ثمانى ونصف ساعة على تحديد عرض المدينة وذلك في السنة العاشرة من

١ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب من قال اربع ركعات، ورواه النسائي في كتاب الكسوف، باب نوع

آخر. ورواه احمد في اول مسند البصريين، باب حديث قيصة بن مخارق عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ \_ رواه النسائي في كتاب الكسوف، باب نوع آخر



المجرة، اخذ الجمهور بالاحاديث التي ذكر فيها قيامان وقراءتان وركوعان في كل ركعة لكون الروايات التي ذكر فيها ثلاثة ركوعات وما فوقها معلولة، وبقيت رواية توحيد الركوع وتشتيه سائلة فترجح رواية التثنية لكونها مثبتة للزيادة، واخذ بما ذكرنا من روايات توحيد الركوع، وأجيب عن حجة الجمهور بان عند الاختلاف الجادة الترجيح بالآثار والقياس وقد روى في صحيح البخارى اثر عبدالله بن الزبير بالتوحيد، وكذا في الطبراني ومسنند احمد وغيره روى اثر عثمان بن عفان بالتوحيد، فان قيل : قد روى عن علي وابن عباس رضى الله تعالى عنهما تشية الركوع ، قلنا : لا يخفى ما فيها من الاضطراب، ووجه القياس ان الاخذ عند الاختلاف بما يوافق الاصول والمعتاد اولى واعجب، وأجيب عنها بان روايات الزيادة على الركوعين ايضاً مثبتة للزيادة فينبغي لكم الاخذ بها فما هو الاعتذار لكم في ترك العمل بهذه الروايات فهو الاعتذار لنا في ترك رواية تشية الركوع، وكذا أجيب عنها بان لنا احاديث قولية خالصة عن الاختلاف، والقول يكون مقدماً على الفعل لاسيماً عند وقوع الاختلاف فيه.

فان قيل : الحديث القولى مرسل لان ابا قلابة لم يسمع من النعمان بن بشير، قلنا : صرح في الكمال بسماع ابي قلابة من النعمان بن بشير، وقال ابن حزم ابوقلابة ادرك النعمان وروى هذا الخبر عنه، وصرح ابن عبدالبر بصحة هذا الحديث كذا قال الحافظ العيني، وفي فتح القدير قال ابو حاتم ابوقلابة ادرك النعمان بن بشير، انتهى، وقد مر سابقاً حديث قبيصة الهلالي وسنده جيد البتة، هذه وجوهات ترجيح روايات توحيد الركوع على تعدده، واما وجوهات الجمع بين تلك الروايات فمنها ما ذكر في المبسوط والبدائع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طول الركوع فيها فانه عرض عليه الجنة والنار في تلك الصلوة فمل بعض القوم فرفعوا رؤوسهم، وظن من خلفهم ان النبي صلى الله عليه وسلم رفع رأسه فرفعوا رؤوسهم، ثم عاد الصف المتقدم الى الركوع اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم فركع من خلفهم ايضاً وظنوا انه ركع ركوعين في كل ركعة، ولعل بعضهم اتفق له تكرار الركوع ثلاثاً فصاعداً، ومنها ما ذكر في البدائع عن البلخي انه قال ان الزيادة ثبت في صلوة الكسوف لا للكسوف بل لاحوال اعترضت حتى روى انه صلى الله عليه وسلم تقدم في الركوع حتى كان كمن يأخذ شيئاً ثم تأخر كمن ينفر عن شئ فيجوز ان تكون الزيادة منه باعتراض تلك الاحوال فمن لا يعرفها لا يسعه التكلم فيها، ويحتمل ان يكون فعل ذلك لانه سنة فلما اشكل الامر لم يعدل عن المعتمد عليه الاً بيقين، ومنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طول فيها الركوع جداً، واظهار الطول من الراوى قد يكون



بالتعت اي ركع ركوعاً طويلاً وقد يكون بالتكرار كما في مسلم من حديث زيد بن خالد الجهني فصلى ركعتين خفيفتين ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين، فبين الراوى طول الركوع فقال ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ركع ومراده الطول لا التكرار، وفهم بعض تلاميذه او تلاميذ تلاميذه ان المراد منه التكرار وروى الحديث حسب زعمه، وهكذا قال بعض الرواة ركع ثم ركع ثم ركع ثلاث مرات او اربع مرات او خمس مرات، وفهم من اسفل منه تكرار الركوع وروى الحديث حسب فهمه وهكذا يقال في القيام، ومنها ان هذا الركوع الزائد لم يكن ركوع صلوة انما كان ركوعاً عند مشاهدة الآيات الإلهية، فالاصل هو توحيد الركوع. ﴿قوله حديث ابن عباسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ قال الشيخ الانور هو معلول فانه اخرجاه مسلم من هذا الطريق نفسه وكذا ابوداؤد في سننه، وفي الكل اربع ركوعات في كل ركعة لا ثلاث. ﴿قوله في كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾ الجماعة في خسوف القمر عندنا مشروعة لحديث ابى داؤد اذا خسفت الشمس والقمر فصلوا كَأَحَدٍ صَلَوةً صَلَّيْتُمُوهَا، لكنها غير مسنونة لعدم ورود دليل خاص فيه، وقال الشافعى واحمد، الجماعة فيه مسنونة، وقال العيني لاصلوة فيه عند مالك، وقال مالك لم يبلغنا ولا اهل بلدنا انه صلى الله عليه وسلم جمع لكسوف القمر .

### بَاب مَا جَاءَ كَيْفَ الْقِرَاءَةِ فِي الْكُسُوفِ

﴿قوله عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدَبٍ قَالَ صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُسُوفٍ لَا نَسْمَعُ لَهُ صَوْتًا﴾ فيه حجة لابي حنيفة و مالك والشافعى في ان الامام يخفى القراءة في كسوف الشمس وهو رواية عن محمد لكنه ليس بصريح في مرامهم لاحتمال ان يكون عدم السماع لبعده عن الامام ، ورواية ابى داؤد صريحة في انه اتى بعد ما امتلاء المسجد، ويوافق القائلين بالدعاء، ما رواه احمد والطحاوى وابونعيم واللفظ له عن ابن عباس قال (صليت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم اسمع له قراءة)، (١) قال لا يوازي حديثه احاديث الجهر في الصحة، وقال ابويوسف واحمد ومحمد في رواية يجهر بالقراءة واختاره الطحاوى، و حجتهم ما رواه الشيخان عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت (جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الخسوف بقراءته)، (٢) وما رواه البخارى عن اسماء (جهر عليه الصلوة والسلام في

١ \_ رواه الطحاوى ، باب صلاة الكسوف كيف هي .

٢ \_ رواه البخارى في كتاب الجمعة، باب الجهر بالقراءة في الكسوف، ورواه مسلم في كتاب الكسوف، باب صلوة الكسوف.



الكسوف (١)، فان قيل في رواية محمد بن اسحاق باسناده عن عائشة عند أبي داود، فحزرت قراءته فرأيت انه قرء سورة البقرة، فهذا يدل على عدم جهره عليه الصلوة والسلام والألما احتاجت الى التقدير، قلنا: قديسمع الانسان صوت شخص ولايتميز عنده لعارض خارجي كالبعد اوالحائل وغيره، فان قيل: كيف سمعت قراءته ولم يسمعه سمرة والنساء تكون في اخريات الصفوف، قلنا : لعل عائشة كانت في حجرها واقتدت به من حجرها، واجاب العيني عن حديث عائشة انه محمول على خسوف القمر ولكن قال الزيلعي لم يحفظ انه عليه السلام جمع في خسوف القمر وكذا يرد هذا التاويل ما رواه ابن حبان في صحيحه حيث ورد فيه قالت كسفت الشمس وكذا ترده رواية الاسماعيل فان فيها التصريح بكسوف الشمس، وقالوا يؤيد الاخفاء ان الاصل في صلوة النهارالاخفاء ﴿قوله حديثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ﴾ فان قيل : في سنده ثعلبة بن عباد وهو مجهول صرح به ابن حزم وابن المديني، قلنا : ذكره ابن حبان في الثقات ولعل الترمذي ايضا مال الى توثيقه. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ فان قيل : سفيان بن حسين غير ثقة في الزهري، فالجواب عنه ما ذكره صاحب المعارف انه لم يتفرد بالجهر عن الزهري، تابعه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري عند الشيخين، والاوزاعي عنه عند أبي داود، وسليمان بن كثير عند احمد والطيالسي، وعقيل بن خالد عند الطحاوي، واسحاق بن راشد عند الدارقطني، فلعل الترمذي نظر الى عدم تفرده بالرواية عنه حكم بصحته. ﴿قوله وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَأَحْمَدُ﴾ قال المازري هي رواية شاذة عنه، وقال ابن العربي هي رواية المدنيين عنه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

اعلم ان صلوة الخوف منسوخة فيما روى عن المزني، وروى عن أبي يوسف انها مخصوصة به صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ) لكن اقامة الصحابة اياها بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بلا نكير حجة واضحة على انها مشروعة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، وأجيب عن الكريمة بانه قيد واقعي نحو قوله تعالى (إِنْ خِفْتُمْ) في صلوة المسافر، واختلفوا في تاريخ نزول آية صلوة الخوف، فالجمهور على انه في غزوة ذات الرقاع، وهي عند الجمهور سنة اربع واختاره ابن سعد، وقال الحافظ في الفتح كانت ذات الرقاع بعد أحد بسنة واحد على الصحيح وقال ابن القيم في زاد المعاد انها كانت بعد خيبر ويؤيده ما رواه ابوداود ان ابا هريرة رضى الله تعالى عنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف في ذات الرقاع.

١ - رواه البخارى في كتاب الجمعة، باب الجهر بالقراءة في الكسوف.



واعلم ان صلوة الخوف تجوز عندنا عند حضور العدو وان لم يتحقق الخوف كما في مبسوط شيخ الاسلام خواهر زاده لان حضرة العدو اقيم مقام الخوف كما في تعلق الرخص بنفس السفر، وعند الشافعية يشترط الخوف حقيقة كما في كتاب الام، وقال ابن الهمام يصلى صلوة الخوف اذا تنازع القوم في الصلوة خلف الامام الواحد، اما اذا لم يتنازعوا فالافضل ان يصلى الامام باحدى الطائفتين تمام الصلوة ويصلى بالطائفة الاخرى امام آخر تمامها.

ثم اعلم انهم اتفقوا على جواز جميع الصفات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما الاختلاف بينهم في الاولوية كما صرح به القدوري وابو نصر البغدادي والحافظ في الفتح، وقال احمد لا حرج على من صلى بواحدة مما صح عنه عليه الصلوة والسلام والمختار عند الحنفية حديث ابن عمر، لكونه اقوى سنداً اخرج ائمة الستة وكونه اصح ما في الباب ولكونه اقرب من نظم القرآن، ولموافقة الاصول في ان المأموم لا يتم قبل الامام. **﴿قوله فَقَامَ هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رُكْعَتَهُمْ﴾** ليس المراد انهم اتموا لانفسهم في حالة واحدة لانه يستلزم تضييع الحراسة المطلوبة، بل المراد انهم اتموا على التعاقب، اعلم ان ههنا كيفيتين احدهما ان الطائفة يذهبون بعد تسليم الامام الى وجه العدو وتجيئ الطائفة الاولى ويصلون ركعة ويتشهدون ويسلمون ويمضون الى وجه العدو، ثم تجيئ الطائفة الثانية ويتمون صلاتهم اخرج هذه الكيفية ابوداؤد عن عبد الرحمن بن سمرة حين غزى كابل واخرجها محمد بن الحسن في كتاب الآثار، وهذه الكيفية الاشهر في كتب الحنفية، وفيها رعاية الترتيب، والكيفية الثانية ان الطائفة الثانية يتمون صلاتهم بعد تسليم الامام ويسلمون ثم يذهبون الى وجه العدو، وتجيئ الطائفة الاولى يتمون صلاتهم، روى هذه الكيفية ابوداؤد عن عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، وفيها قلة الشئ الى الصلوة والمختار عند الامام الشافعي حديث سهل بن ابى حثمة، وفيه فراغ الطائفة الاولى وتسليمهم قبل فراغ الامام، ثم اتيان الطائفة الثانية وصلاتهم مع الامام بقية الصلوة، ثم انتظار الامام اياهم الى ان يتموا صلاتهم ثم تسليم الامام مع الطائفة الثانية، واليه ذهب احمد كما في المغنى، وذكر في المدونة مذهب مالك كذلك، والمشهور من مذهب مال ان الامام يسلم منفرداً ولا ينتظرهم كما في بداية ابن رشد ومغنى ابن قدامة، فالامام مالك رجع الى ما ذكر في البداية كما صرح به ابن عبدالبر وانما لم نأخذ بحديث سهل بن ابى حثمة لوجود الاختلاف فيه، في تسليم الامام من انه قبل فراغ الطائفة الثانية او معهم ذكر ذلك الاختلاف في ابوداؤد، وكذا روى عن سهل مثل حديث ابن عمر في رواية النسائي والطحاوي، وكذا روى مرفوعاً وموقوفاً، اوقفه قاسم بن محمد في رواية ابى داؤد، بخلاف



حديث ابن عمر فيكون الاخذ به اولى. ﴿قوله وَمَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثًا صَحِيحًا﴾ اى جميع روايات الباب صحيحة فلا يرجح بعضها على بعض من حيث الاسناد وقال الحافظ فى التلخيص ونقل ابن الجوزى عن احمد انه قال ما اعلم فى هذا الباب حديثاً الاً صحيحاً انتهى، وهذا اللفظ ادل على المرام من لفظ الترمذى، نعم اختار احمد حديث سهل، لعله نظر الى كثرة الطرق. ﴿قوله وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ﴾ وفرقه من احمد فى ان اسحاق خير من غير ترجيح بخلاف احمد، وقال اسحاق معترضاً على احمد والشافعى لسنا نختار حديث سهل، لعدم المرجح. ﴿قوله فَيَرْكَعُ بِهِمْ رَكْعَةً﴾ اى ركعة تامة مشتملة على السجدة. ﴿قوله وَيَرْكَعُونَ لِنَفْسِهِمْ رَكْعَةً﴾ اى ركوعاً ﴿قوله ثُمَّ يَذْهَبُونَ﴾ اى بعد التشهد والتسليم. ﴿قوله وَيَسْجُدُ بِهِمْ سَجْدَتَيْنِ﴾ ثم يتشهد الامام ويسلم منفرداً. ﴿قوله قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ﴾ يقول محمد بن بشار سألت يحيى بن سعيد القطان هل بلغك هذا الحديث مرفوعاً، فحدثني عن شعبة مرفوعاً بمثل لفظ يحيى بن سعيد الانصارى الذى رواه موقوفاً. ﴿قوله وَ قَالَ لِي يَحْيَى اَكْتُبُهُ إِلَى جَنِّهِ وَلَسْتُ أَحْفَظُ الْحَدِيثَ وَلَكِنَّهُ مِثْلُ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ﴾ فاعل قال، اما محمد بن بشار اى يقول محمد بن بشار قال لى يحيى بن سعيد القطان اكتب هذا المرفوع بحسب الموقوف ليعلم انه مروي بطريقين الموقوف والمرفوع معاً وقوله لست احفظ الحديث مقولة يحيى بن سعيد القطان، ففيه ذكر السبب الآخر للكتابة بالجنب، او مقولة محمد بن بشار لتلميذه وكلام مستأنف لبيان الواقع، واما فاعله يحيى بن سعيد القطان اى يقول يحيى بن سعيد القطان قال لى شعبة لست احفظ الحديث ولكنه مثل حديث الانصارى فاكتب حديثى الى حنب حديث الانصارى لانهما يتحدان. ﴿قوله وَلَهُمْ رَكْعَةً رَكْعَةً﴾ اى مع الامام، ويؤيده رواية ابى هريرة عند احمد والنسائى، تكون لهم مع النبى صلى الله عليه وسلم ركعة ركعة، اى بخلاف ركعة اخرى، فانهم فيها لاحقون او مسبوقون لامدركون، فلاحجة فيه لمن قال ان صلوة الخوف فى السفر ركعة واحدة فقط مثل ابن عباس واسحاق بن راهويه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

السجود مصدر كالركوع، والمراد منه ههنا سجدة التلاوة، وهى واجبة عند الحنفية، وفى المبسوط لحمد انها سنة مؤكدة، وهى سنة عند مالك فى قول والشافعى واحمد، وهو اختيار الطحاوى واحتج الشافعى ومن وافقه بحديث زيد قال قرأت على النبى صلى الله عليه وسلم (والنجم) فلم يسجد فيها، وبإثر الفارق (ان الله لم يكتب علينا السجود الا ان نشاء) رواه



عبدالرزاق ومالك والبخارى، واحتج اصحابنا بقوله تعالى (وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ) والاصل في الامر الوجوب، وبقوله تعالى (وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ) والانكار على التارك دليل الوجوب، فان قيل فعلى هذا يلزم ان تكون فريضة لا واجبة، قلنا : لعل الفريضة سقطت لكون السجدة مشتركة بين الصلوة والسجدة الصليية وسجدة التلاوة، والجواب عن حديث زيد، ان السجدة ليست بواجبة على الفور، وكذا يجاب عن اثر الفاروق ان معناه نظرًا الى سوق الكلام، ان الله لم يكتبها علينا على الفور، ولكن نسجد متى شئنا، او معناه ان الله لم يكتب علينا اداءها في وقت من الاوقات الا وقت مشيتنا. ﴿قوله عَنْ عُمَرَ الدَّمَشَقِيِّ﴾ مجهول كما في تقريب التهذيب. ﴿قوله سَجَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً مِنْهَا الَّتِي فِي النَّجْمِ﴾ قال ابو حنيفة عدد السجود في آيات السجود اربع عشرة، يعد سجدة (ص)، واول الحج، وقال الشافعي مثله الا انه عد في الحج سجدتين، ولم يعد سجدة (ص) وهو اشهر القولين عن احمد، وقال احمد في قول انها خمس عشرة، وقال مالك احدى عشرة وليست في المفصلات سجدة عنده وحديث الباب لم يأخذ به احد من الائمة الاربعة، وهو محمول عندنا على ان ذكر العدد لا يدل على نفي ما عداه. ﴿قوله غَرِيبٌ﴾ وكذا هو ضعيف بجهالة الدمشقي، وبالاضطراب في وجود الوسطة بين الدمشقي وام الدرداء وتركها.

### بَاب مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ

هذا الباب والباب الآتي لا يناسبان بابواب السجود فايرادهما ههنا اما غلط من الكاتب واما سهو من المؤلف كما في الكوكب الدرّي. ﴿قوله اُنْذِرُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ﴾ اباح لهم الاذن بالخروج في حديث الباب، ورغب هن الى عدم الخروج كما في حديث ام سلمة (خير مساجد النساء قعر بيوتهن) رواه احمد، (١) كما في حديث عبدالله بن مسعود (ان صلاتها في مخدعها افضل من صلواتها في بيتها)، رواه ابوداؤد، (٢) والروايات الحديثية تدل ان جواز خروجهن مشروط بشرائط منها كونها تفلات كما في رواية ابي داؤد، ومنها عدم الاختلاط بالرجال عند الدخول والخروج لحديث (لوتركتنا هذا الباب للنساء)، رواه ابوداؤد، (٣)

١ \_ رواه احمد في باقى مسند الانصار، باب حديث ام سلمة زوج النبی صلى الله عليه وسلم، وانفرد بهذه الرواية احمد بن حنبل رحمه الله.

٢ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب التشديد في ذلك.

٣ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة. باب في اعتزال النساء في المساجد عن الرجال، وانفرد بهذه الرواية ابوداؤد.



ولحديث (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم مكث قليلاً وكانوا يرون ان ذلك كيما ينفذ النساء قبل الرجال)، (١) ومنها الاستيذان كما يدل عليه حديث الباب، واشارت عائشة رضى الله تعالى عنها الى المنع عند عدم مراعاتهن الشرائط، في حديث ابى داود عنها (لو ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدث النساء لمنعهن المسجد)، (٢) ولذا كلما زادت قهوفهن في مراعاة هذه الشرائط شدد العلماء في امر حضورهن المساجد حتى افتوا بعدم خروجهن بالليل ولا بالنهار سواء كنّ شواب او عجائز لان لكل ساقطة لاقطة. ﴿قوله فَقَالَ ابْنُهُ﴾ هو بلال كما في رواية عند مسلم، او واقد كما في رواية اخرى عنده، ورجح الحافظ في الفتح انه بلال. ﴿قوله وَاللّٰهُ لَا تَأْذَنُ لَهُنَّ﴾ كان غرضه صحيحاً ولكن تعبيره لم يكن مناسباً، كان موهماً لمعارضة كلام الرسول صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله دَغَلًا﴾ اى مخادعة ﴿قوله فَعَلَ اللّٰهُ بِكَ وَفَعَلَ﴾ اى لعنه وقال له اف لك وغضب عليه في رواية احمد انه ما كلمه عبدالله حتى مات.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

قال النووي ان البراق في المسجد خطيئة مطلقاً اراد دفنه او لم يرد، ثم اذا بزق فكفارتة دفنه، وقال القاضى عياض ان البراق في المسجد خطيئة اذا لم يدفنه واما اذا اراد دفنه فلا، وجنح الحافظ ابن حجر الى قول القاضى ويشهد له ما رواه احمد والطبرانى باسناد حسن من حديث ابى امامة مرفوعاً، قال (من تنجع في المسجد فلم يدفنه فسيئة وان دفنه فحسنة)، (٣) فلم يجعله سيئة الا بقيد عدم الدفن، وفي المعارف انما تظهر ثمرة الاختلاف فيمن بزق واراد ان يدفنه ثم لم يقدر على الدفن. ﴿قوله فَلَا تَبْزُقْ عَنْ يَمِينِكَ﴾ وفي حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه عند البخارى (فلا يبصق امامه فانما يناجى الله مادام في صلوته ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكاً وليبصق عن يساره)، (٤) واعلم ان مناط النهى عن البراق امامه احترام المواجهة الحاصلة بين المصلى

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الاذان، باب مكث الامام في مصلاه بعد السلام، ورواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب انصراف النساء قبل الرجال من الصلوة، ورواه احمد في باقى مسند الانصار، باب حديث ام سلمة رضى الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب التشديد في ذلك.

٣ - رواه الطبرانى في معجم الكبير، بحث من روى عن ابى امامة من اهل البصرة الحكم بن فضالة عن ابى امامة .

٤ - رواه البخارى في كتاب الصلوة، باب دفن النخامة في المسجد، ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب النهى عن البصاق في المسجد في الصلوة وغيرها.



وبين الله تعالى واحترام شان القبلة واحترام المسجد، والاجتناب عما يتأذى به الناس، ومناط النهى عن يمينه تعظيم الملك، فان قيل : ان عن يساره ملكاً ايضاً، قلنا : لا يكون الملك عن يساره عند ارتكاب السيئة، وقيل يبصق بنية تحقير الشيطان، ولا يبعد ان يقال انه من قبيل اهون العلتين. ﴿قوله وَلَكِنْ خَلَفَكَ﴾ اى اذا لم يكن خلفه احد ولم يحتج الى تحويل الصدر عن القبلة، وقيل معناه ان يأخذه بيده ويرميه خلفه، ولم يرد هذه الزيادة الا فى رواية الترمذى.

## بَاب مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ

قال مالك لاسجود فى المصطلات واحتج بما رواه ابوداؤد عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يسجد فى شىء من الفصل منذ تحول الى المدينة واجاب عن الاحاديث التى ذكر فيها السجود فى الفصل بالنسخ، قلنا : ثبت فى صحيح البخارى ومسلم وغيره عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه انه سجد مع النبى صلى الله عليه وسلم فى الفصل، وحديث ابن عباس حديث منكر وأبو قدامة ليس بشىء كما صرح به ابن عبد البر، وكذا هو تاف واحاديثنا مثبتة.

## بَاب مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي النَّجْمِ

﴿قوله عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ هذا من مراسيل ابن عباس رضى الله تعالى عنه لانه لم يدرك هذه الواقعة. ﴿قوله وَالْمُشْرِكُونَ﴾ قيل وجه سجدة المشركين ان النبى صلى الله عليه وسلم قرء سورة (والنجم) فلما بلغ (وَمِنَاةَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَى) القى الشيطان على لسانه صلى الله عليه وسلم (تلك الغرائيق اعلى وان شفاعتهن لترجى) فلما بلغ آخرها سجد وسجد المسلمون والمشركون، اخرج ابن ابى حاتم والطبرى، ولكن لا يجوز حمله على ظاهره، لانه يستحيل عليه ان يزيد فى القرآن عمداً ما ليس منه وكذا سهواً اذا كان مغائراً لما جاء به من التوحيد لمكان عصمته ولانه يستلزم عدم صحة الاعتماد على الوحي فاحسن التاويلات ما قال الحافظ فى الفتح ان الشيطان نطق بها فى سكتة من سككات النبى صلى الله عليه وسلم محاكياً نغمته بنغمة النبى صلى الله عليه وسلم حتى أوهم انه كلامه صلى الله عليه وسلم، انتهى ما قاله الحافظ ملخصاً، وقد يقال ان الالتقاء فى السكتة وان كان معقولاً لكنه غير منقول عن المعصوم والصحابة وقال الحافظ فى تفسير سورة الحج وقيل المراد بالغرائيق الملائكة وكان الكفار



يقولون الملائكة بنات الله تعالى ويعبدونها، فسبق ذكر الكل ليرد عليهم بقوله تعالى (أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُمُ الْأُنثَى) فلما سمعه المشركون حملوه على الجميع (الشامل لأهنتهم المذكورة) وقالوا قد عظم آلهتنا ورضوا بذلك فنسخ الله تلك الكلمتين واحكم آياته، انتهى، وذكر العيني عن الكلبي فسر في روايته الغرائقة العلى بالملائكة لا بآلهة المشركين، فعلى هذا فعله كان قرآن فنسخ، انتهى وقيل ان سجودهم كان لغلبة جلاله صلى الله عليه وسلم عليهم، فاضطروا الى السجود، وقيل يمكن ان يكون سجودهم بناء على التصرف والتوجه منه صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله وَالْجَنُّ﴾ منهم عمرو بن طلق الجنى كما اخرج في الطبراني وفي سنده من لا يعرف، وفيه انقطاع.

**فائدة :** لاحجة في هذا الحديث على جواز سجدة التلاوة من غير طهارة، لعدم قول الرسول وفعله وتقريره لان المشركون لم يلتزموا طاعة الرسول فلا يكون السكوت على فعلهم تقريراً.

### بَاب مَا جَاءَ مَنْ لَمْ يَسْجُدْ فِيهِ

﴿قوله عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ﴾ هو الانصارى كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان له حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة احدى عشرة سنة. ﴿قوله فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا﴾ ظاهره حجة للحجازيين في عدم وجوب السجدة، وللمالكية في عدم السجدة في النجم، قلنا : السجدة ليست بواجبة على الفور فلا يلزم من عدم ادائها على الفور عدم وجوبها، ويحتمل ان لم يسجد لعدم كونه متوضئاً، او لم يسجد على الفور لان التالى لم يسجد والسنة ان يتقدم التالى ويصف القوم خلفه ويستحب ان لا يسبقوه بالوضع والرفع وهو اقتداء بصورة فقط. ﴿قوله وَقَالُوا السَّجْدَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا﴾ اسباب وجوبها ثلاثة، التلاوة، والاستماع، واتباع الامام، وظاهر الرواية وجوبها على التراخي، ووجوبها على الفور رواية شاذة عن ابي حنيفة رحمه الله. ﴿قوله فَإِذَا تَوَضَّأَ سَجَدَ﴾ وهو مذهب الجمهور خلافاً للشعبي والبخارى وقد مر هذا المبحث في اول ابواب الطهارة. ﴿قوله بِحَدِيثِ عُمَرَ﴾ اى بآثره وقد مر الجواب عنه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي ض

﴿قوله حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ﴾ هو محمد بن يحيى وفي بعض النسخ ابن عمر وهو خطأ ﴿قوله وَلَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ﴾ العزائم جمع عزيمة وهى اللتى اكدت على فعلها، اى ليست من مؤكدات السجود وقال العيني لاختلاف بين الحنفية والشافعية في ان (ض) فيها سجدة تفعل، وانما الخلاف في انها من العزائم ام لا، فعند الشافعى ليست من العزائم، وانما هى سجدة شكر تستحب



في غير الصلوة وتحرم فيها وبه قطع جمهور الشافعية، وعند أبي حنيفة واصحابه هي من العزائم وهو قول مالك أيضاً، وعن أحمد كالمذهبين والمشهور عنه كقول الشافعي، انتهى، واحتج الشافعي ومن معه بقول ابن عباس رضي الله تعالى عنه وبما رواه ابوداؤد عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه انه قال (قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر (ص) فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه فلما كان يوم آخر قرأها فلما بلغ السجدة تشزن الناس للسجود فقال صلى الله عليه وسلم انما هي توبة نبي ولكني رأيتكم تشزنتم للسجود فتزل وسجد وسجدوا)، (١) ولنا ما اخرج الامام أحمد عن بكر بن عبدالله المزني عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه قال (رأيت رؤيا وانا اكتب سورة (ص) فلما بلغت السجدة رأيت الدواة والقلم وكل شيء يحضرنى انقلب ساجداً، قال فقصصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يسجد فيها)، (٢) فأفاد ان الامر صار الى المواظبة عليها كغيرها من غير ترك واستقر عليه بعد ان كان قد لايعزم عليها فظهر ان ما روى ابوداؤد ان تمت دلالة كان قبل هذه القصة.

### بَاب مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي الْحَجِّ

﴿قوله قَالَ نَعَمْ وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأُهَا﴾ قال الشافعي وأحمد في سورة الحج سجدتان لحديث الباب ولما رواه ابوداؤد من حديث عمرو بن العاص ولما رواه مالك من اثر عمر، ولما رواه الحاكم من اثر ابن عمر وابن مسعود وابن عباس وعمارين ياسر وأبي موسى وأبي الدرداء وعندنا وعند مالك في سورة الحج سجدة واحدة وهي الاولى منهما دون الثانية فانها صلوتية بقريئة ذكر الركوع معها فان الركوع يكون في الصلوة، ويؤيدنا ما اخرج الطحاوي من اثر ابن عباس، والجواب عن حديث الباب انه حديث ضعيف لضعف ابن لهيعة وجهالة مشرح بن هاعان، وحديث أبي داؤد ضعيف أيضاً لجهالة عبدالله منين ولان الراوى عنه الحارث بن سعيد وهو لايعرف، والاحوط ان يسجد القارى بالثانية في غير الصلوة ويركع بها في الصلوة، لكثرة آثار الصحابة فيه وللخروج عن الاختلاف.

**فائدة :** اعلم ان السجدة خمس، صلاتية وسجدة سهو، وسجدة تلاوة وسجدة شكر

١ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب السجود في سورة (ص). وايضاً رواه الدارمي في كتاب الصلوة باب السجود في (ص).

٢ \_ رواه أحمد في كتاب باقى مسند الكثيرين، باب مسند أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه، وانفرد بهذه الرواية أحمد بن حنبل رحمه الله.



وهي سنة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وعليه الفتوى كما في الشرح الكبير وشرح التنوير لانه قد وردت فيه روايات كثيرة منها ما رواه ابوداؤد من حديث أبي بكرة (ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا جاءه امر سرور، او يُسرُّ به خر ساجداً شاكراً لله)، (١) ومنها ما رواه من حديث سعد بن أبي وقاص (ان النبي صلى الله عليه وسلم خر ساجداً، ثلاث مرات شكراً لنعمة استجابة دعواته) كما في اواخر كتاب الجهاد، وابو حنيفة رحمه الله لا يراها شيئاً، وفي الاشباه ان الاختلاف في سنته لا في الجواز، والخامسة سجدة المناجاة بعد الصلوة وظاهر كلام الاكثرين انها مكروهة فليراجع الى الشرح الكبير ورد المختار.

### بَاب مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

يقراء عندنا في سجود التلاوة تسبيح الصلوة وفي خارجها ما هو مأثور في الاحاديث الصحيحة كذا قاله ابن الهمام وغيره. ﴿قوله كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ﴾ قال السيوطي المراد المائلة في مطلق القبول لا في القبول الخاص، والآ فإين ذلك اللسان، واين ذلك النية، وقال صاحب المعارف لاحجر في الدعوات على قواعد الشرع ما لم يسئل حراماً او محالاً. ﴿قوله حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ﴾ تفرد به الحسن بن محمد.

### بَاب مَا ذَكَرَ فِيمَنْ قَاتَهُ حَزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَاهُ بِالنَّهَارِ

هذا الباب والابواب الآتية يذكر فيها مسائل شتى. ﴿قوله عُبَيْدُ اللَّهِ﴾ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، احد الفقهاء السبعة. ﴿قوله عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي﴾ بتنوين عبد والقارئ نسبة الى قارة، القبلية المشهورة بجودة الرمي. ﴿قوله عَنْ حَزْبِهِ﴾ هو ما يجعل عليه من قراءة او صلوة ووقع عند ابن ماجة بجزءه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ

هو مكروه تحريماً كما في محيط السرخسى. ﴿قوله أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ﴾ محمول على الظاهر، وقد تحولت صورة بعض من سب الصحابة، وبعض من سب والديه الى صورة حمار وغيره كما في عمدة القارى وغيره وقيل أريد منه البلادة.

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الجهاد، باب في سجود الشكر، ورواه ابن ماجة في كتاب اقامة الصلوة والسنة فيها.



## بَاب مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُصَلِّي الْفَرِيضَةَ ثُمَّ يَوْمُ النَّاسِ بَعْدَمَا صَلَّى

لا يصح اقتداء المفترض بالمتنفل عند الحنفية ومالك واحمد في رواية عنه وكذلك اقتداء البالغ المفترض بالصبي المميز واقتداء مصلٍّ بمصلٍّ فرض آخر لا يجوز عندهم، خلافاً للشافعي واحمد في رواية عنه، واحتج الشافعي بقصة معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه ولنا حديث (الامام ضامن) رواه ابوداؤد وغيره، (١) وجه الاستدلال به ان معناه تكفل الامام صلوة المقتدى صحة وفساداً، وهذا انما يكون اذا تضمن صلاته صلوة المقتدى صحة وفساداً، والاصل ان الادنى لا يتضمن الاقوى، ولنا ايضاً حديث (انما جعل الامام ليؤتم به)، رواه البخارى وغيره، (٢) وجه الاستدلال به انه يعم الايتام في الافعال والنيات، ومثله حديث (لا تختلفوا عليه) رواه البخارى، (٣) ولنا ايضاً ما رواه احمد وغيره (اذا أقيمت الصلوة فلا صلوة الا التي أقيمت)،<sup>٤</sup> فان قيل : هذا الحديث يقتضى ان لا يصح اقتداء المتنفل بالمفترض، قلنا : هذا الحديث قد خص منه هذا، لحديث (الا رجل يتصدق عليه) والجواب عن حديث معاذ رضى الله تعالى عنه قال الطحاوى انه ليس في حديث معاذ ان ما كان يصليه بقومه كان نافلة له او فريضة فيجوز ان يكون صلوته مع النبي صلى الله عليه وسلم نافلة اى لا ادراك فضيلة الصلوة معه وفي مسجده ولتعلم الاحكام منه ثم يأتى قومه فيصلّى بهم الفريضة.

ويرد على هذا الجواب ما رواه البيهقي والدارقطني (وهى له نافلة)، وما رواه الطحاوى (وهى له تطوع ولهم فريضة)، لكننا نقول هذه الزيادة لم يروها احد من الثقات من اصحاب عمرو ولا من اصحاب جابر بن عبد الله غير ابن جريج فعلم انها مدرجة في الحديث من كلام ابن جريج، قال العيني زعم ابوالبركات ابن تيمية ان الامام احمد ضعف هذه الزيادة وقال اخشى ان لا تكون محفوظة وقال ابن الجوزى هذه الزيادة لا تصح، انتهى، وقال شيخنا الغورغشتوى قدس سره، لو ثبت هذه الزيادة يقال ليس المراد بالنافلة مقابل الفرض بل المراد زيادة الخير والمثوبة، انتهى.

١ - رواه ابوداؤد في كتاب الصلوة، باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت ورواه الترمذى في كتاب الصلوة، باب ما جاء ان الامام ضامن والمؤذن مؤتمن.

٢ - رواه البخارى في كتاب الصلوة، باب الصلوة في السطوح والنير والخشب، ورواه مسلم في كتاب الصلوة، باب اتمام المأموم بالامام.

٣ - رواه البخارى في كتاب الاذان، باب اقامة الصف من تمام الصلوة.

٤ - رواه في مسند ابى عونة، بيان حضر الصلاة اذا أقيمت الصلاة الا المكتوبة.



ولو سلم ان معاذاً كان يصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم الفريضة يقال انه كان في وقت كون الفريضة تصلى مرتين كما في شرح معاني الآثار، ولو سلم انه كان يصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم الفريضة ويصلي بقومه التطوع يقال ان الحجة هو قول الرسول وفعله وتقريره، ولم يوجد في هذه القصة واحد منها، بل النبي صلى الله عليه وسلم قال له اما ان تصلي معي واما ان تحفف، اى اما ان تصلي معي ولا تصل بقومك واما ان تصلي بقومك على وجه التخفيف، لان كلمة اما لاحد الامرين ويؤيدنا ما رواه الطحاوى من آثار ابن عباس وابن عمر وابن مسعود وابراهيم وحسن وابن سيرين، وكذا يؤيدنا انه لو كان اقتداء المفترض بالمتنفل جائزاً لم تكن في مشروعية صلوة الخوف المتضمنة لامور خلاف الاصول فائدة، فافهم.

﴿قوله يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَغْرِبَ﴾ اعلى البيهقي في السنن الكبرى لفظ المغرب، وقال الحافظ معظم الروايات على العشاء، ومال ابن حبان الى انهما واقعتان، ورجح صاحب المعارف قول ابن حبان لان لفظ المغرب روى بروايات كثيرة صحيحة فلا وجه لاعلال رواية المغرب ولا لترجيح رواية العشاء، وقيل بالجمع بينهما بان المراد من المغرب العشاء، لا بان المراد من العشاء المغرب لانه يردده ما رواه مسلم بلفظ العشاء الآخرة، وقال صاحب البذل لفظ المغرب وهم. ﴿قوله وَرَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ﴾ هذا الاثر لم يسنده حتى نقف على سنده، وكذا لا يفيد الشافعي ومن وافقه لان المخطئ لا يقاس عليه القاصد والعامد.

### بَاب مَا ذَكَرَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي السُّجُودِ عَلَى الثُّوبِ فِي الْحَرِّ وَالْبَرْدِ

قال ابو حنيفة ومالك واحمد تجوز الصلوة مع السجود على ثوب متصل بالمصلي وكذا بكون العمامة اذا لم يكن مانعاً من وصول الجهة الى الارض خلافاً للشافعي وظاهر حديث الباب حجة عليه، ﴿قوله بِالظُّهَائِرِ﴾ جمع ظهيرة وهي وقت شدة الحر في الهاجرة، ولا يقال بالشتاء ظهيرة.

### بَاب ذَكَرَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ

اى هذا امر مندوب وان لم يكن فيه انتظار الصلوة. ﴿قوله قَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ﴾ فاذا طلعت الشمس قام للرجوع الى اهله كما يدل عليه رواية احمد، وقيل معناه قام لصلوة الاشراف، اعلم ان ترك الناس هذا الانتظار قهاوناً لا يدخل النقضان في هذا الاجر نظيره ترك الناس الاستيذان قهاوناً وكذا ترك التبكير لصلوة الجمعة. ﴿قوله كَأَنَّ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ



وَعُمْرَةٌ ﴿ هذا التشبيه من باب الحاق الناقص بالكامل. ترغيباً للعامل هكذا قال الطيبي، وقيل يحتمل ان التشبيه هو في عبادة صغيرة بعد عبادة كبيرة. ﴿قوله تَامَّةٌ﴾ دفع استبعاد ودفع توهم كون هذا الاجر اجر الحجة والعمرة الناقصتين، اعلم ان تساوى اجرهاتين الركعتين باجر الحجة والعمرة في نفس اجر الحجة والعمرة، واما اجر نفس العمل مع الفضل فيزيد بامثال كثيرة، وبالجمله ان تساوى اجر الركعتين باجر الحجة والعمرة في ثواب العدل دون ثواب الفضل.

### بَاب مَا ذَكَرَ فِي الْاَلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ

الالتفات من اللفت وهو هُئِنَا لَيَّ العنق، قال العيني قال في المبسوط حد الالتفات المكروه ان يلوى عنقه حتى يخرج من جهة القبلة، والالتفات يمنة ويسرة انحراف عن القبلة ببعض بدنه فلو انحراف بجميع بدنه تفسد صلوته، ولونظر بمؤخر عينيه يمنة او يسرة من غير ان يلوى عنقه لا يكره، انتهى، وفي شرح التنوير يكره الالتفات بوجهه كله او بعضه للنهي، وببصره يكره تزيهها، وبصدره تفسد، وقال الزيلعي في نصب الراية، المذكور في الحديث هو النظر بمؤخر العينين مع لَيَّ العنق قليلاً اذ لا يمكن الملاحظة بموق العينين الا ومعها شئ من الالتفات، انتهى. ﴿قوله وَقَدْ خَالَفَ وَكَيْعُ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى﴾ حيث ارسله وكيع بخلاف الفضل فانه اورده متصلاً. ﴿قوله اخْتِلَاسٌ﴾ وهو الاختطاف بسرعة (ربودن) وفرق في الفتح بين الاختلاس والنهب والسرقه، بان الاول الخطف من غير غلبة ومع هرب ولو بمعاينة المالك، والثاني الاخذ بقوة، والثالث الاخذ في خفية. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ﴾ واخرجه الزيلعي عن الترمذى وقال حديث حسن صحيح.

### بَاب مَا ذَكَرَ فِي الرَّجُلِ يُدْرِكُ الْاِمَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ كَيْفَ يَصْنَعُ

﴿قوله وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ - الخ﴾ هذا تحويل بالواو، والآخذ من عمرو بن مرة اما المحاربي كما في الكوكب الدرى واما ابو اسحاق كما يشير اليه كلام الحافظ ابن حجر. ﴿قوله فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْاِمَامُ﴾ نعم يكبر تكبير التحريمه قياماً لان القيام شرط له وكذا يقوم بعد التحريمه قدر الآية لان هذا القدر من القيام فرض كما في رد المحتار وغيره، نعم هذا القدر من القيام يحصل عند الانتقال الى الركوع ايضاً كما في شرح التنوير فلو كبر قائماً فركع ولم يقف صح لان ما أتى به من القيام الى ان يبلغ الركوع يكفيه، وروى ابوداؤد من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا جئتم الى الصلوة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعدوه



شيئاً ومن ادرك ركعة - اى ركوعاً مع الامام - فقد ادرك الصلوة - اى الركعة - . (١).  
**فائدة :** صرح فى البحر والشرح الكبير اذا ادرك الامام فى القعدة يكبر للانخطاط ويعقد.  
 ﴿قوله حديث غريب﴾ وفى سننه ابن اربعة وهو ضعيف، وكذا لم يسمع ابن ابى ليلى عن معاذ  
 غير انه لا يضر فان له شواهد.

### بَابُ كَرَاهِيَةِ أَنْ يَنْتَظِرَ النَّاسُ الْإِمَامَ وَهُمْ قِيَامٌ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ

﴿قوله حَتَّى تَرَوْنِي خَرَجْتُ﴾ وليس فى رواية البخارى زيادة خرجت، وهى صحيحة رواه  
 مسلم ايضاً من طريق معمر عن يحيى، وتابعه عليها شيبان عند مسلم، قال القرطبى ظاهر الحديث  
 ان الصلوة تقام قبل ان يخرج النبى صلى الله عليه وسلم من بيته وهو معارض لحديث جابر بن  
 سمرة ان بلالاً كان لا يقيم حتى يخرج النبى صلى الله عليه وسلم فأول ما يراه يشرع فى الاقامة قبل  
 ان يراه الناس ثم اذا رآوه قاموا، فلا يقوم فى مقامه حتى تعتدل صفوفهم، واما ما رواه ابوداؤد  
 وغيره من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه (ان الصلوة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فيأخذ الناس مقامهم قبل ان يجيى النبى صلى الله عليه وسلم)، (٢) فيجمع بينه وبين  
 حديث ابى قتادة بان ذلك ربما وقع لبيان الجواز، وبان صنيعهم فى حديث ابى هريرة كان سبب  
 النهى عن ذلك فى حديث ابى قتادة وانهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلوة ولو لم يخرج النبى  
 صلى الله عليه وسلم فنهاهم عن ذلك لاحتمال ان يقع شغل يبطى فيه عن الخروج فيشق عليهم  
 انتظاره، كذا فى فتح البارى، قلت ويمكن ان يجمع بين رواية ابى هريرة ورواية ابى قتادة بان رواية  
 ابى هريرة معناها فيأخذ الناس مقامهم قبل ان يصلى النبى صلى الله عليه وسلم الى مقام الامام.

### بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ وَالصَّلَاةِ

#### عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ الدُّعَاءِ

البداء بالثناء والصلوة من آداب الدعاء خارج الصلوة، واما داخل الصلوة فالثناء على الله  
 تعالى فى صورة التشهد من الواجبات، والصلوة على النبى صلى الله عليه وسلم من السنن  
 المؤكدة. ﴿قوله وَالنَّبِيِّ﴾ اى جالس وحاضر.

١ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى الرجل يدرك الامام ساجداً كيف يصنع.

٢ - رواه ابوداؤد فى كتاب الصلوة، باب فى الصلوة تقام ولم يأت الامام ينتظرونه قعوداً.



## بَاب مَا ذَكَرَ فِي تَطْيِيبِ الْمَسَاجِدِ

هي امر مندوب تعاملوا عليه سلفاً وخلفاً ﴿قوله الدور﴾ بسكون الواو جمع الدار وهي يقال لها بالفارسية (سرای خانه) ويطلق على موضعها وان تهدمت بخلاف البيت، ويطلق الدور على المحال ايضاً، واراد به ههنا القبائل. ﴿قوله وتطيب﴾ استدل به على استحباب تجميرها بالبخر خلافاً لما لك حيث كرهه، ﴿قوله وهذا أصح﴾ اي المرسل اصح لان الحديث المتصل في سنده عامر بن صالح الزبيري وهو متروك الحديث كما في التقريب.

## بَاب مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى

حديث الباب حجة للشافعي واحمد، لكنه حديث مختلف فيه رفعاً ووقفاً، والمرفوع مختلف فيه فاکثر المحدثين ضعفوا فيه زيادة والنهار، وانه من حديث على الازدي وقدوهم فيه، وتأيد ذلك بان خمسة عشر نفرًا يروونه عن ابن عمر بدون هذه الزيادة كما في المغني وصححه البخاري وابن خزيمة وابن حبان مرفوعاً، واعلم ان هذا الحديث خص عنه المكتوبات والرواتب، وكذا هو يدل على تشريع مثنى مثنى، دون تفضيله.

## بَاب كَيْفَ كَانَ تَطَوُّعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّهَارِ

﴿قوله إِيَّاكُمْ لَا تُطِيقُونَ ذَلِكَ﴾ اي الدوام عليه، وفي آخر رواية ابن ماجة وقل من يداوم عليها. ﴿قوله فَقُلْنَا مَنْ أَطَاقَ ذَلِكَ مِنَّا﴾ خبره محذوف اخذه وفعله، وفي رواية ابن ماجة فقلنا اخبرنا به، فأخذ منه ما استطعنا. ﴿قوله كَهَيْئَتِهَا مِنْ هَاهُنَا﴾ وفيه حجة لمن قال بتأخير صلوة العصر.

## بَاب فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي لُحْفِ النِّسَاءِ

اللحف جمع لحاف وهو ما يغطي به من الاردية والثياب فوق سائر اللباس، والمراد به ههنا ثيابهن، ومنشأ النهي ان ثيابهن مظنة التلوث، وقد روى مسلم وابو داود عن عائشة الصلوة في ثيابهن، فالصلوة فيها رخصة وعدمها عزيمة، والكل سنة.

## بَاب ذَكَرَ مَا يَجُوزُ مِنَ الْمَشْيِ وَالْعَمَلِ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

اعلم ان الخطوات المتوالية مفسدة للصلوة عند الحنفية والشافعية لكونها عملاً كثيراً ومدار كثرة العمل قليل على رأى المصلى، ان استكثره فكثير مفسد والآ لا، قال الحلواني وهذا اقرب الى



مذهب أبي حنيفة، وقيل على رأي الناظر، وصححه في البدائع، وذكر في البحر عن المنية الشيء في الصلوة إذا كان مستقبل القبلة لا يفسد إذا لم يكن متلاحقاً ولم يخرج من المسجد وفي القضاء ما لم يخرج من الصفوف، هذا كله إذا لم يستدبر القبلة وأما إذا استدبرها فسدت، انتهى، وذكر في الظهيرية لو أغلق الباب لا تفسد ولو فتح الباب تفسد، انتهى، وفي المنحة عن التجنيس والمزيد لو فتح باباً أو أغلقه فرفعه بيده من غير معالجة بمفتاح غلق أو قفل كره ذلك ولا تفسد صلوة لانه عمل قليل، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا أغلق تفسد، تأويله إذا كان فيه يحتاج إلى معالجة انتهى استفيد من هذا أن مدار الفساد على المعالجة والفعل الكثير.

قوله فمشى حتى فتح لي ثم رجع إلى مكانه، وفي رواية النسائي والباب على القبلة، وفي رواية أحمد وأبي داود ثم رجع إلى مصلاه، فإن قيل: إن حجرة عائشة كانت شرقي المسجد النبوي وإن بابها غربي شارع في المسجد كما في وفاء الوفاء غيره، قلنا أريد من الباب الباب الجنوبي الشارع إلى بيت حفصة وكان ملاصقاً ببيت عائشة، وبالجملة أنه كان لبيت عائشة بابان كما يفهم من البذل ولا يبعد أن يراد من الباب الباب الغربي، فإن قيل: العمل الكثير يفسد الصلوة وكذا استدبار القبلة، قلنا: نحمل حديث الباب على الرجوع بالقهقري، وعلى كون الذهاب والاياب غير متوالين. فافهم.

### بَاب مَا ذُكِرَ فِي قِرَاءَةِ سُورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ

يجوز قراءة السورتين في ركعة واحدة من غير كراهة كما في شرح معاني الآثار وحكاية العيني في العمدة عن الأئمة الأربعة عن كثير من الصحابة والتابعين وذكر في البحر أن الجمع بين سورتين بينهما سور أو سورة واحدة في ركعة مكروه، «قوله سَأَلَ رَجُلٌ» وهو نهيك بن سنان البجلي كما في رواية مسلم. «قوله عَبْدَ اللَّهِ» ابن مسعود «قوله السُّورَ النَّظَائِرَ» أي المتماثلة في الطول والقصر كما في العمدة، أو المماثلة في المعاني، واختاره الحافظ.

### بَاب مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَا يُكْتَبُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ فِي خُطَاهُ

«قوله ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ» أي ماشياً بدليل لم يخط خطوة. «قوله أَوْ حَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً» أو لمنع الخلو، بدليل رواية أبي معاوية عن الأعمش عند أبي داود وحط بها عنه خطيئة.



## بَاب مَا ذُكِرَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ أَنَّهُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ

قوله عن ابيه، هو اسحاق بن كعب، قال الذهبي في الميزان مستور تفرد بحديث سنة المغرب وهو غريب جداً، انتهى، وقال الحافظ مجهول الحال قتل يوم الحرة. ﴿قوله وَقَدْ رُوِيَ عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَمَا زَالَ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ﴾ رواه احمد في مسنده واسناد حسن، وروى ابوداؤد في سننه عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيل القراءة بعد المغرب حتى يتفرق اهل المسجد، وفي سننه يعقوب بن عبدالله القمي، قال المنذرى قال الدارقطني ليس بالقوى والجمع بين هذه الروايات ان يقال ان الافضل هو ان تصلى في البيت، وجاز ان تصلى في المسجد.

## بَاب مَا ذُكِرَ فِي الْاِغْتِسَالِ عِنْدَمَا يُسَلِّمُ الرَّجُلُ

الاجتسال بعد الاسلام مستحب ان لم يكن جنباً وهو مذهب ابى حنيفة والشافعي، والا فواجب، وقال مالك واحمد بالوجوب مطلقاً، ويرد على القائلين بالوجوب انه كان واجباً لنقل الامر به نقلاً مستفيضاً وكذا يستحب حلق شعره لحديث ابى داؤد (اللق عنك شعر الكفر) اى ما هو غير مطلوب البقاء او ماهو علامة الكفار وكذا يستحب له الاختتان لحديث اختن، رواه ابوداؤد، اى يختن بنفسه او بزوجه او بامته او بالاجنبى عند الحاجة وهذا اذا يطيقه والا فتركه.

## بَاب مَا ذُكِرَ مِنَ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ

﴿قوله مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ﴾ ضعيف عندالمحدثين ولكنه وثقه ابن معين كما في الخلاصة. ﴿قوله يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ﴾ لاينافى بما روى من التعوذ، فلو اكتفى بواحدمن التسمية والتعوذ لحصل اصل السنة والجمع افضل ﴿قوله أَعْيِنِ الْجَنِّ﴾ اريد منه احدث الثقلين.

## بَاب مَا ذُكِرَ مِنْ سِيمَا هَذِهِ الْأُمَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

### مِنْ آثَارِ السُّجُودِ وَالطُّهُورِ

الوضوء ليس من خصائص هذه الامة لحديث البخارى ان سارة قامت توضأت وتصلى، وان جريجاً الراهب توضأ وصلّى، نعم الغرة والتحجيل من خصائص هذه الامة. ﴿قوله غُرٌّ مِنَ السُّجُودِ﴾ الغر جمع الاغر وهو ذو غرة وهى لغة بياض فى جبهة الفرس، وفيه دليل على ان الغرة من اثر السجود ورواية ابى هريرة عند الشيخين تدل على انه من اثر الوضوء، فلعل نوروجوهم



يكون اقوى من نور الاطراف، لوجود العلتين في الوجه دون الاطراف.

### بَاب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ التَّيْمَنِ فِي الطُّهُورِ

هو من الآداب وحقق في الفتح انه سنة، وأريد منه التيامن في اليدين والرجلين ولومسحاً، لا الاذنين والخذين كما في شرح التنوير واما الخف فالظاهر من كلامهم عدم التيامن كما في رد المحتار. ﴿قوله وَفِي اتِّعَالِهِ﴾ ولفظ البخارى وشانه كله، وهذا عام مخصوص البعض.

### بَاب قَدَرٍ مَا يُجْزَى مِنَ الْمَاءِ فِي الْوُضُوءِ

﴿قوله عَنْ ابْنِ جَبْرِ﴾ اى ابن ابن جبير وهو عبدالله بن عبدالله بن جبير، ويقال فيه ابن جابر ايضاً، وما ورد في رواية ابى داؤد جبير بن عبدالله فمقلوب. ﴿قوله رِطْلَانٍ﴾ وهو المد كما في عدة من الروايات وأريد من الملوك المد دون ما قيل انه وقيل مكيال يسع صاعاً ونصفاً.

### بَاب مَا ذُكِرَ فِي نَضْحِ بَوْلِ الْغُلَامِ الرُّضِيعِ وَبَاب مَا ذُكِرَ فِي الرُّخْصَةِ لِلْجُنْبِ فِي الْأَكْلِ وَالنَّوْمِ إِذَا تَوَضَّأَ

﴿قوله وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ﴾ محمول على الاستحباب، بدليل ما رواه احمد والنسائي عن عائشة مرفوعاً اذا اراد ان يأكل او يشرب وهو جنب يغسل يديه ثم يأكل ويشرب، وبدليل ما اخرجه ابن خزيمة وابن حبان عن ابن عمر انه سئل النبي صلى الله عليه وسلم أينام أحدنا وهو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء.

### بَاب مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ

﴿قوله فَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ﴾ المنكر التقرب الى اهل الدنيا اذا خاف على العقبي ﴿قوله وَلَا يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضُ﴾ الخلاف عن السنة مانع من ورود الحوض فلا يرد الحوض المرتدون والخوارج والروافض وكل من احدث في الدين كما اشار اليه ابن عبدالبر. ﴿قوله الصَّلَاةُ بُرْهَانٌ وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ﴾ اى الصلوة امانة ظاهرة على الايمان، والصوم وقاية عن الذنوب في الدنيا وعن العذاب في الآخرة وروى ابن حبان عن ابى هريرة مرفوعاً (فاذا كان مؤمناً كانت الصلوة عند رأسه والزكوة عن يمينه والصوم عن شماله وفعل المعروف من قبل رجله، وفي الطبراني الاوسط عن ابى هريرة مرفوعاً (يؤتى الرجل في قبره فاذا اتى من قبل رأسه دفعته تلاوة القرآن واذا اتى من قبل يديه دفعته الصدقة، واذا اتى من قبل رجله دفعه مشيه الى المساجد، ﴿قوله وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ﴾



وفي مستدرك الحاكم من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً، كل امرئ في ظل صدقته حتى يفصل بين الناس. ﴿قوله كَانَتْ النَّارُ أَوْلَى بِهِ﴾ فيه إشارة الى التزكية بوجه آخر سوى النار.

### بَابُ مِنْهُ

﴿قوله وَأَذُوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ﴾ زاد السيوطي في القوت نقلاً عن الخلعات وحجوا بيت ربكم، ويشهد له ما رواه الطبراني في الكبير، وفيه وحجوا بيت ربكم، ﴿قوله وَأَطِيعُوا ذَا أَمْرِكُمْ﴾ اختلفوا في المراد بأولى الامر في قوله تعالى (وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ) فقيل أريد منه امراء المسلمين وهو مروي عن ابن عباس وأبي هريرة وقيل أريد منه فقهاء المسلمين، وهو مروي عن جابر بن عبد الله وعن ابن عباس ايضاً، وقيل أريد منه امراء السرايا وهو مروي عن أبي هريرة وقيل عام في كل من ولي امر شيء، قال العيني وهو الصحيح واليه مال البخاري وابوبكر الرازي وغيرهما، فقس عليه حديث الباب، وفيه حجة على حجية الاجماع والقياس.

## أَبْوَابُ الزَّكَاةِ

### عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قرنها بالصَّلوة في الوضع لان الله قرنها بها في اثنين وثلاثين موضعها في القرآن. الزكاة في اللغة الطهارة والنماء والبركة، وفي الشرع ايتاء جزء من النصاب الحول الى فقير غير هاشمي، كما في عمدة القاري ولاشك في ان هذا الايتاء سبب لطهارة الاموال من الاوساخ ولطهارة القلوب من البخل، وسبب لماء الاموال وللبركة فيها، ونظيره اخراج الطين والمياه من الآبار، والحكمة فيها شكر نعمة الاموال وغير ذلك، قيل فرضت بعد الهجرة في السنة الثانية قبل فرض رمضان وبعد صدقة الفطر، والاصوب انها فرضت بمكة لوجود ذكرها في السور المكية، نعم فصلت بعد الهجرة.

### بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

#### فِي مَنَعِ الزَّكَاةِ مِنَ التَّشْدِيدِ

﴿قوله وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ﴾ و وقع في حديث أبي ذر عند البخاري في الرقاق فجعلت امشي في ظل القمر، فانطلق في الحرة، وهي قصة اخرى مختلفة عن قصة حديث الباب.



﴿قوله إِلَّا جَاءَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ فيه دليل على حشر البهائم. ﴿قوله وَأَسْمَنُهُ﴾ أى اسمن كونهما فى سائر الاوقات، قال الرضى ان زيدا افضل رجل معناه افضل كل رجل، ﴿قوله كُلَّمَا نَفِدَتْ أُخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا﴾ أى تطؤها على وجه الدائرة فاذا نفدت اخرها وصلت اليه اولها وفى رواية لمسلم كلما مر عليه اولاه رد عليه اخرها، قال القاضى عياض هو تغير وتصحيف وصوابه كلما مر عليه اخرها رد عليه اولها، انتهى، ويمكن ان يقال ان هذا بناء على العدد من جانب السائق فيكون مآل الروايتين واحداً ولا يبعد ان يقال انها بعد مرورها عليه تحوّل وجوهها الى جانب الادبار، ﴿قوله الْأَكْثَرُونَ أَصْحَابُ عَشْرَةِ آلَافٍ﴾ روى ابوداؤد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً من قام بألف آية كتب من المقنطرين وروى الدارمى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرء فى ليلة خمس مائة الى الالف اصبح وله قنطار من الاجر قالوا وما القنطار قال اثنا عشر ألفاً، فلعل الضحاك اراد ان المكثّر يطلق على هذا لا انه منحصرٌ فى هذا.

### بَاب مَا جَاءَ إِذَا أَدَيْتَ الزَّكَاةَ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ

﴿قوله فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ﴾ أى ليس فى مالك سواها حق مفروض مطلقاً او ليس فيه سواها حق منضبط. ﴿قوله تَتَمَنَّى أَنْ يَأْتِيَ الْأَعْرَابِيَّ الْعَاقِلُ﴾ أى تمنى كونه اعرابياً فلعدم خوف المؤاخذه عليه واما تمنى كونه عاقلاً فلان سؤال العاقل يفيد سائر الشاهدين. ﴿قوله إِذَا أَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ﴾ هو ضمّام بن ثعلبة قيل وفد فى السنة الخامسة وفيه انه لم يفرض الحج ههنا، وجزم ابن اسحاق وابوعبيدة والطبرى انه وفد سنة تسع واختاره البدر العيني والشهاب العسقلاني ﴿قوله وَلَا أَجَاوِزُهُنَّ﴾ و وقع فى صيام صحيح البخارى انه عليه السلام اخبره بشرائع الاسلام. ﴿قوله قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ﴾ اراد به الحميدى شيخ البخارى وقدم مباحث هذا الحديث فى هداية القارى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ

الورق بكسر الراء الفضة غير مضروبة وقيل انها اعم من ان تكون مضروبة او غير مضروبة. ﴿قوله قَدْ عَفَوْتُ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ﴾ تجب الزكوة فى الخيل عند الائمة الاربعة اذا كانت للتجارة سواء كانت علوفة اوسائمة، واما اذا لم تكن للتجارة فان كانت علوفة فلا زكوة فيها اجماعاً، وان كان سائمة فلا تجب فيها الزكوة عند مالك والشافعى واحمد وابى يوسف ومحمد وقال قاضى خان والفتوى على قولهما، وعند ابى حنيفة الخيل السائمة ان كانت للركوب فلا يجب فيها شئ وان كانت للتنازل فهى ثلاثة اقسام، ذكور بالانفراد، اناث بالانفراد، وذكور واناث



بالاختلاط، فإن كانت مختلطة فتجب فيها الزكوة قولاً واحداً وصاحبها بالخيار ان شاء ادى عن كل فرس ديناراً وان شاء قومها وادى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم، وان كانت اثنائاً منفردة او ذكوراً منفردة ففيها روايتان عنه، وقال ابن الهمام اجمعوا على ان الامام لا يأخذ صدقة الخيل جبراً. استدلل الجمهور بحديث الباب، واستدل الامام ابو حنيفة بما رواه البخارى من حديث ابي هريرة مرفوعاً (ثم لم ينس حق الله في رقابها وظهورها) وحق الرقاب هو الزكوة، وبما رواه الدارقطنى والبيهقى من حديث جابر مرفوعاً (في الخيل السائمة في كل فرس دينار) قال الدارقطنى تفرد به غورك وهو ضعيف جداً، ومن دونه ضعفاً، قلنا : لم أر غير الدارقطنى ضعفه ومن دونه لاسيماً في من دونه ابو يوسف القاضى، وثقه ابن معين واحمد والنسائى وغيرهم، كذا في اعلاء السنن، وبما اخرجه الدارقطنى وغيره عن عمر انه وضع على كل فرس ديناراً، وبما روى عن عمر انه كتب الى ابي عبيدة بأخذ زكوة الخيل، وبما روى انه بعث العلاء بن الحضرمى لاخذ زكوةها، كما في بذل الجهود، وبما رواه عبدالرزاق عن ابن شهاب ان عثمان كان يصدق الخيل.

والجواب عن حديث الجمهور انه محمول على فرس الركوب او معناه عدم اخذ الامام زكوة الخيل جبراً، لاعدم وجوب الزكوة فيه. ﴿قوله فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ فَفِيهَا خَمْسَةٌ دَرَاهِمَ﴾ أريد من الدراهم ما تكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل، والمائتان منها بالوزن المعروف في ديارنا اثنان وخمسون تولجة وست ماهجات فالدراهم الحالصة الفضة، وكذا الغالب الفضة من غير وزن سبعة مثاقيل اذا بلغ وزنها اثنان وخمسين تولجة وست ماهجات تكون نصائباً واما الدراهم المغلوبة الفضة فحكمها ما ذكر في زكوة البدائع، وان الغالب هو الغش والفضة مغلوبة فان كانت اثنائاً رائجة او كان يمسكها للتجارة يعتبر قيمتها فان بلغت قيمتها مائتي درهم من ادنى الدراهم التى تجب فيها الزكوة وهى التى الغالب عليها الفضة تجب فيها الزكوة والآ فلا، انتهى، قلت وكذا حكم الدراهم المعدومة الفضة والنوت لانها اثنان رائجة ايضاً.

**فائدة :** اختلف الاكابر في حقيقة النوت، قال بعضهم انه قبالة الحوالة وليس بثمن فلا تنادى به الزكوة ما لم يستبدله الفقير بالجنس، وقال بعضهم هو ثمن رائج لانه يتوسل به الى حصول الاجناس، وقال بعضهم هو ثمن رائج لانه يتوسل به الى حصول الاجناس، مثل الدراهم المغلوبة الفضة والفلوس، وكذا لا يقصد به عند الاخذ والاعطاء الا ما يقصد عند اخذ الدراهم الرائجة والفلوس واعطاءها، ولا يخطر ببال احد ما يقصد من الحوالة والقبالة فافهم، واعلم انه لما كفى تملكه لوجوب الزكوة كفى تملكه لفراغ الدمة ايضاً كما لا يخفى، قلت ويؤيد كونه اثنائاً



رائجة ان المتعارف ان من اقترض عددًا من النوت لا يؤدي المقرض الا هذا العدد وان تفاوتت الدراهم في قدر الفضة. ﴿قوله فَقَالَ كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ﴾ اراد صحة سماع ابي اسحاق من كليهما لاصحة الاسنادين لان الحارث الاعور لم يصح له احد.

**فائدة :** اعلم انه لا زكوة في الكسور عند ابي حنيفة فاذا زاد على المائتين فلا شئ فيه حتى يبلغ اربعين درهما ففيه درهم عند ابي حنيفة، وتجب في الكسور الزكوة عند ابي يوسف ومحمد وان لم يبلغ اربعين، واحتجا بما رواه ابو داود من حديث علي فاذا كانت مأتى درهم ففيها خمسة دراهم فما زاد فبحساب ذلك اختلف في رفعه ووقفه، ورواه الحارث الاعور عن علي ولكن تابعه عاصم بن ضمرة، ورواه الدارقطني في سننه مجزوما برفعه، واخرجه ابن عدى في الكامل عن عاصم عن علي مرفوعا واحتج الامام ابو حنيفة بما رواه الدارقطني من حديث معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان لا يأخذ من الكسور شيئا، وفي سننه يزيد بن سنان وهو ضعيف، واحتج بما ذكره عبدالحق في احكامه انه عليه السلام كتب لعمر بن حزم حين امره على اليمن، وفيه وليس فيمادون الاربعين صدقة.

ثم اعلم انه لا شئ في الاوقاص لما رواه ابن ابي شيبة عن معاذ بن جبل قال ليس في الاوقاص شئ، ولما رواه الدارقطني في كتابه، المؤلف والمختلف عن عبيد بن صخر الانصاري، قال عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عماله على اليمن في البقر، وفي آخر الحديث وليس في الاوقاص شئ، والوقص بالتحريك ما بين الفريضتين كالزيادة على الخمس من الابل الى التسع، وقيل ما وجبت الغنم فيه من فرائض الابل ما بين الخمس الى العشرين، ومنهم من يجعل الاوقاص في البقر خاصة، وقال صاحب الهداية وقد قيل ان المراد منها الصغار، لكنه موقوف على النقل من اهل اللغة ولم يوجد كما في اعلاء السنن.

### بَاب مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْاِبِلِ وَالْغَنَمِ

الضان يختص بذات الوبر، والمعز بذات الشعر، والشاة والغنم اعم منهما. ﴿قوله فَقَرَنَهُ بِسَيْفِهِ﴾ في الكلام تقديم وتأخير اى كتب كتاب الصدقة فقرنه بسيفه لارادة ان يخرج به الى عماله فلم يخرج حتى قبض. ﴿قوله وَفِي خُمْسٍ مِنَ الْاِبِلِ شَاةٌ﴾ ولا شئ في مادون الخمس الا ان يكون للتجارة ويبلغ نصابها. ﴿قوله وَفِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ﴾ وفي رواية على عند ابي داود وفي خمس وعشرين خمسة من الغنم، وهو غلط من رجال علي، او رواية شاذة، وقال الدارقطني وسليمان بن ارقم ضعيف.



**فائدة :** اعلم ان المخاض هو الحمل والمخاض الحامل، وبنت المخاض التي اتي عليها حول ودخلت في الثاني وحمل أمها او استعدت له، وسميت بذلك لان أمها تكون حاملاً او تستعد للحمل، وقيل المخاض الحوامل من النوق ولا واحد لها من لفظها، وانما اضيفت الى المخاض لان أمها تكون في نوق حوامل. ﴿قوله فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا ابْنَةُ لُبُونٍ﴾ ذات لبن، وبنت لبون هي التي تمت لها ستان ودخلت في الثالثة وسميت بذلك لانها أمها أصبحت ذات لبن للآخر. ﴿قوله فَجَذَعَتْ﴾ هي في اصل اللغة للفق من الحيوان والانسان ومن النوق التي طعنت في الخامسة، سميت بها لانها تجزع اسنان اللبن، اي تقلعها. ﴿قوله فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لُبُونٍ﴾، اعلم انه لاشئ في الزائد على عشرين ومائة عند مالك واحمد حتى يبلغ الى مائة وثلاثين ففيها حقة وبنتا لبون؟ وعند الشافعي اذا زادت واحدة على مائة وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون وعند الامام ابي حنيفة تستأنف الفريضة فيؤخذ في كل خمس شاة مع الحقتين الى مائة وخمس واربعين، وفي مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقن الى مائة وخمس ففيها ثلاث حقاك كما صرح به السرخسي ثم تستأنف الفريضة بعد المائة والخمسين، ففي كل خمس شاة مع ثلاث حقاك، ثم في كل خمس وعشرين بنت مخاض مع الحقاك ثم في ست وثلاثين بنت لبون معهن، ثم في مائة وست وتسعين اربع حقاك الى مائتين، ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين ابداً كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وظاهر حديث الباب حجة للائمة الثلاثة.

**فان قيل :** حديث الباب رواه سفيان بن حسين عن الزهري وهو ضعيف في الزهري يكادون يتفقون على تضعيفه في الزهري كما اتفقوا على توثيقه في غير الزهري انظر التقريب والتهذيب، قلنا : تابعه سليمان بن كثير اخو محمد بن كثير على رفعه، وتام هذا الكلام في نصب الراية ومعارف السنن، وكذا ما رواه البخاري من حديث عبدالله بن المثنى قال حدثني ثمامة بن عبدالله بن انس ان انساً رضى الله تعالى عنه حدثه ان ابا بكر كتب له هذا الكتاب، وفيه فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة، حجة لهم، فان قيل : عبدالله بن المثنى اختلفوا فيه قال ابن معين ليس بشيء، وقال النسائي ليس بالقوى، وقال الساجي فيه ضعف، وقالوا لم يسمع عبدالله بن المثنى من ثمامة، ولا ثمامة من انس، قلنا : لعل البخاري اخرج له في صحيحه لكثرة الشواهد له بالصحة.

وحجتنا ما رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار عن حماد بن سلمة قال قلت لقيس بن سعد : اكتب لي كتاب ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فكتبه لي في ورقة ثم جاء بها واخبرني



انه اخذه من كتاب ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم واخبرنى ان النبى صلى الله عليه وسلم كتبه لجده عمرو بن حزم رضى الله تعالى عنه فى ذكر ما تخرج من فرائض الابل، فكان فيه انها اذا بلغت تسعين ففيها حقتان الى ان تبلغ عشرين ومائة، فاذا كانت اكثر من ذلك ففي كل خمسين حقة فما فضل فانه يعاد الى اول فريضة الابل، رواه من طريق الخصيب عن حماد بن سلمة ثم من طريق ابى عمر الضير عن حماد، وفى معارف السنن وهذا اقوى من طريق الخصيب فان الخصيب فيه لين، عز الزيلعى والعينى هذا الحديث الى مراسيل ابى داود ومشهد اسحاق بن راهويه، ومشكل الآثار للطحاوى، واخرجه ابن حزم فى المحلى وابو عبيد فى الاموال، ولفظهم فاذا كانت اكثر من عشرين ومائة فانه يعاد الى اول فريضة الابل.

فان قيل : قال البيهقى هذا حديث منقطع بين ابى بكر بن حزم الى النبى صلى الله عليه وسلم وقيس بن سعد اخذه عن كتاب لا عن سماع، وكذلك حماد بن سلمة وان كانا من الثقات فروايتهما هذه تخالف رواية الحفاظ عن كتاب عمرو بن حزم، وحماد بن سلمة ساء حفظه فى آخر عمره فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه، وقال احمد ضاع كتاب حماد بن سلمة عن قيس بن سعد فكان يحدثهم من حفظ، وقال البيهقى ويدل على خطأ هذه الرواية ان عبدالله بن ابى بكر بن عمرو بن حزم رواه عن ابيه عن جده بخلافه، وكذا رواه ابوالرجال والزهرى بخلافه، قلنا : قد صرح البيهقى فى كتاب المدخل ان الحجة تقوم بالكتاب، فالعجب من انه ينفيه فى الموضع الذى تقوم عليه الحجة، ورواية قيس وحماد لا تخالف رواية الحفاظ لانهما اثبتا ما سكنت عنه رواية الحفاظ وكم من فرق بين عدم الذكر وذكر العدم، والقول بان حماد اساء حفظه صادر عن تعسف وتمحل لانه لم ير احد من ائمة هذا الشأن ذكر حماد بشئ من ذلك كما فى عمدة القارى، فان قيل الحديث المفصل الذى رواه ابوداود من حديث ابن شهاب صريح فى عدم الاستيناف لانه ورد فيه فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة، فاذا كان ثلاثين ومائة ففيها بنتا لبون وحقة، الى آخر الحديث، قلنا : ظاهر كلام الدارقطنى كما فى عرف الشذى ان التفسير من احدى الزواة، على ان هذه الرواية حجة على مالك واحمد.

ويؤيدنا الآثار ايضا، منها اثر عبدالله بن مسعود اخبره محمد فى كتاب الآثار والطحاوى فى شرح معاني الآثار، واخرجه الطحاوى عن ابن مسعود بن طريق خصيف عن ابى عبيدة وزياد بن ابى مريم عنه، وخصيف وثقه يحيى بن معين، وقد مر مرارا ثبت سماع ابى عبيدة عن ابيه، ومنها اثر على اخبره ابن ابى شيبة وابو عبيد فى الاموال، والموقوف فى هذا الباب كالمرفوع.



**فائدة:** قال بحر العلوم في رسائل الأركان أن الأشبه قول الشافعي وأحمد وإن حجته أقوى من حجة الحنفية، انتهى، قلت قد علمت أن روايتهم لا تخلو عن كلام، وقال ابن جرير الطبري ويتخير بين الاستيناف وعدمه لورود الأخبار بهما، انتهى ومال إليه الشيخ الأنور قدس سره. ﴿قوله فإذا زادت على ثلاث مائة شاة ففي كل مائة شاة﴾ ويكون ما بينهما عفوًا. ﴿قوله ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع مخافة الصدقة﴾ أعلم أن الخلطة بضم الخاء الشركة وبالكسر العشرة، فالصحيح ههنا بالضم، وهي ضربان أحدهما أن يكون المال مشتركًا مشاعًا بين المالكين بالارث وغيره وتسمى خلطة شيوع، والثاني أن يكون لكل واحد منهما ماشية متميزة ولا اشتراك بينهما ملكًا ولكنهما متجاوزة مختلطة في المسرح وغيره، وتسمى خلطة جوار، وهذه مؤثرة عند الشافعي وأحمد ومالك في الزكاة، غير أن مالكًا يشترط لتأثيرها بلوغ مال كل واحد من الخلطاء إلى نصاب الصدقة.

ثم أعلم أن خلطة الجوار يشترط لها الاتحاد في الأمور الستة وهي المراح، والمرعى والمسرح والفحل والراعى والمشرب والمحلب أي الأناء الذي يحلب فيه، والحالب، والكلب وزاد النووي في شرح المذهب نية الخلطة، وعند أحمد يشترط الاتحاد في الستة المسرح، والمراح، والمحلب والمشرب، والفحل والراعى ومثله مذهب مالك مع اختلاف بعض أصحابه في مراعاة جميعها أو بعضها، وهذه الخلطة إنما يؤثر عند شروط ثلاثة كون الشريكين من أهل الزكاة وكون المال المشترك نصابًا لا كون مال كل واحد منهما نصابًا إلا عند مالك ومضى حول كامل عليهما.

وحجته في ذلك ما رواه الدارقطني من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه (والخليفة ما اجتماع في الحوض والفحل والراعى)، وفي استاده ابن لهيعة وقد ضعفه، وكذا حجته أن المتبادر من الجمع والافتراق هو الجمع والافتراق بحسب المكان، وعندنا خلطة الجوار غير مؤثرة وإن تحقق فيها شرائط الشافعية بل المعتبر عندنا الملك، فالجمع والافتراق السواردان في الحديث يحملان على خلطة الشيوع وعدمها، ووافقنا سفيان الثوري وهو مذهب أهل العراق كافة، ويرد على الشافعي وأحمد ما ورد (لا صدقة إلا عن ظهر غنى)، (١) وما ورد (تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم)، (٢)، وعلى ما ذهب إليه يلزم وجوب الزكاة على من لا يكون غنيًا

١ \_ رواه البخاري في كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة على أهل العيال، ورواه النسائي وأبو داود في كتاب الزكاة.

٢ \_ رواه البخاري في كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرايع الإسلام.



كما اذا اشترك اربعون رجلاً في اربعين شاة حسب شرائطكم.

اعلم ان في هاتين القريتين ستة عشر احتمالاً لانه اما ان يراد من الاجتماع والافتراق الاجتماع والافتراق في المكان وما ضاهاه واما ان يراد منهما الاجتماع والافتراق في الملك وعلى كل تقدير النهي اما ان يكون متوجهاً الى المالك واما الى الساعي وعلى تقدير ان يكون النهي متوجهاً الى المالك يكون معنى قوله عليه السلام مخافة الصدقة، مخافة وجوب الصدقة او مخافة كثرة الصدقة، وعلى تقدير ان يكون متوجهاً الى الساعي يكون معناه مخافة عدم الوجوب او مخافة قلة الوجوب.

وتفصيل هذه الصور انه (الف) لا يجمع المالك بين متفرق مكاناً خشية وجوب الصدقة.

(ب) او خشية كثرة الوجوب. (ج) ولا يفرق بين مجتمع مكاناً خشية وجوب الصدقة، (د) او خشية كثرة الوجوب (هـ) ولا يجمع الساعي بين متفرق مكاناً خشية عدم وجوب الصدقة (و) او خشية قلة الوجوب (ز) ولا يفرق بين مجتمع مكاناً خشية عدم الوجوب (ح) او خشية قلة الوجوب (ط) ولا يجمع المالك بين متفرق ملكاً خشية وجوب الصدقة (ي) او خشية كثرة الوجوب (ك) ولا يفرق بين مجتمع ملكاً خشية وجوب الصدقة (ل) او خشية كثرة الوجوب (م) ولا يجمع الساعي بين متفرق ملكاً خشية عدم الوجوب (ن) او خشية قلة الوجوب (س) ولا يفرق الساعي بين مجتمع ملكاً خشية عدم الوجوب. (ع) او خشية قلة الوجوب فهذه ستة عشر احتمالاً.

فالاختمال الاول احتمال غير واقعي لان وجوب الصدقة عند الافتراق وعدم وجوبها عند الاجتماع غير متصور قلت ولا يبعد ان يصور بان يكون لزيد عشر شياه، مخلوطة بخمسين شاة لعمرو خلطة الجوار، وكذا يكون لزيد عشر شياه أخرى مخلوطة بخمسين شاة لبكر خلطة الجوار فاذا اظله الساعي جمع شياهه العشرين مخافة وجوب الصدقة، والاحتمال الثاني ان يكون لزيد اربعون شاة في شياه عمرو، واربعون أخرى في شياه بكر فاذا اظله الساعي جمع شياهه الثمانين مخافة كثرة الوجوب، والاحتمال الثالث صورته ان يكون لزيد اربعون شاة في مكان فاذا اظله الساعي يجعلها في مكانين، والرابع صورته مثل صورة الاحتمال الثاني والاعتبار للاعتبار اوصورته ان يكون لزيد ثلاثون ومائة شياه فاذا اظله الساعي جعل الثلاثين في مكان آخر، والخامس صورته ان يكون لزيد اربعون شاة في مكانين فيجعلها الساعي كأنها في مكان واحد، والسادس صورته ان يكون لزيد مائة شياه في مكان وثلاثون في مكان آخر فيجعلها الساعي كأنها في مكان واحد، والسابع احتمال غير واقعي، والثامن صورته ان يكون لزيد ثمانون شاه في مكان واحد فيجعلها



الساعي كأنها في مكانين، والتاسع احتمال غير واقعي، والعاشر ان يكون لاختوين ثمانون شاة فاذا اظلهما الساعي فيجعلاهما كالمالك لواحد، والحادي عشر ان يكون لزيد اربعون شاة فاذا اظله الساعي جعلها المالك كأنه للمالكين، والثاني عشر ان يكون لزيد ثلاثون ومائة شاة فاذا اظله الساعي جعل الثلاثين منها كأنها ملك لآخر، والثالث عشر ان يكون لرجلين اربعون شاة فيجعلها الساعي كأنها ملك لواحد، والرابع عشر ان يكون لرجلين ثلاثون ومائة شاة، مائة لاحدهما وثلاثون للآخر فيجعلها الساعي كأنها ملك لواحد، والخامس عشر احتمال غير واقعي، والسادس عشر ان يكون لرجل ثمانون شاة فيجعلها الساعي كأنها ملك لرجلين. ﴿قوله وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بِالسَّوِيَّةِ﴾ كما اذا مات رجل و ورثه ابن وبنت وترك عشرين مائة شاة وحال عليها الحول فأخذ منها المصدق شاتين كان لصاحب الثلاثين ان يرجع على صاحبه الثلث بثلاث شاة، لان كل شاة بينهما اثلاثاً، ثلثاها لصاحب الثمانين والثلث لصاحبة الاربعين فكانت الشاتان المأخوذتان اثلاثاً بينهما لصاحب الثلاثين شاة وثلث شاة ولصاحبة الثلث ثلثا شاة، والواجب عليها شاة كاملة، فاذا اخذ المصدق من نصيب صاحب الثلاثين ثلث شاة لاجل زكاة صاحبة الثلث فيرجع صاحب الثلاثين على صاحبة الثلث بقيمة ثلث شاة. ﴿قوله وَلَمْ يَذْكُرْ الزُّهْرِيُّ الْبَقَرَ﴾ اي في حديث ابن عمر، والآ فذكره في حديث ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده كما في مراسيل ابى داود. ﴿قوله حَدِيثٌ حَسَنٌ﴾ قد مر سابقاً ان سفيان بن حسين ضعيف في الزهري، فلعلّ تحسينه اما بناء على ذوقه واما على شاهد صحيح.

### بَاب مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ

قال ابو عبيد في الاموال، فاذا خالطت البقر جواميس فسنتها واحدة وفي ذلك آثار، قال ان عمر بن عبدالعزيز كتب ان تؤخذ صدقة الجواميس كما تؤخذ صدقة البقر، وكذلك يروى عن اشعث عن الحسن، وقال مالك الجواميس والبقر سواء. ﴿قوله فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ﴾ و وقع في رواية عند ابى داود في مراسيله صدقة البقر على خلاف ما في حديث الباب وفيه وفي خمس من البقر شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشر ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بقرة الى خمس و سبعين فاذا زادت على خمس وسبعين ففيها بقرتان الى عشرين ومائة فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل اربعين بقرة بقرة، قال معمر قال الزهري وبلغنا ان قولهم قال النبي صلى الله عليه وسلم (في كل ثلاثين بقرة تبيع وفي كل اربعين بقرة بقرة) ان ذلك كان تخفيفاً لاهل اليمن ثم كان هذا بعد ذلك انتهى وفي شرح المهذب قال البيهقي هذا



حديث موقوف ومنقطع، وقال ابن المنذر ولا اعلم الناس يختلفون فيه اليوم، اى العمل اليوم على حديث معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه عند فقهاء المذاهب.

**فائدة :** قال الحافظ فى الفتح واتفقوا على جواز الذكر والانثى فى صدقة البقر والغنم دون الابل، انتهى، نعم يجوز الذكر فى الابل تقويماً. ﴿قوله وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عِدْلُهُ مَعَاوِرَ﴾ اخرج ابن ابى شيبه عن عمر فى الجزية، انه وضعها على الفقير المعتمل فى كل سنة اثنا عشر درهماً وعلى وسط الحال ضعفه اربعة وعشرون درهماً وعشرون درهماً وعلى الكثير ضعفه ثمانية واربعون درهماً وحديث الباب محمول على المصلحة او على ان اهل اليمن كانوا فقراء معتملين.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ اخْذِ خِيَارِ الْمَالِ فِي الصَّدَقَةِ

﴿قوله بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ﴾ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قسم اليمن على خمسة رجال، خالد بن سعيد على صنعاء والمهاجر بن امية على كندة، وزيايد بن لبيد على حضر موت، ومعاذ على الجند، وابى موسى على زبيد وعدن والساحل، كذا فى العمدة بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً سنة عشر قبل الحج كما ذكره البخارى فى اواخر المغازى، وروى الواقدي كان ذلك فى اواخر سنة تسع عند منصرفه من تبوك، وقيل كان ذلك عام الفتح سنة ثمان، وجزم ابن عبد البر انه كان قاضياً والغسانى بانه كان والياً، ولا يبعد ان يكون بعثه لكلا الامرين وذكر البدر العيني انه جعل اليه قبض الصدقات من العمال الذين باليمن واتفقوا على انه لم يزل على اليمن الى ان قدم فى عهد ابى بكر ثم توجه الى الشام ومات بها. ﴿قوله فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صَلَوَاتٍ﴾ فيه دلالة على تقديم الاهم فلاهم عند التبليغ، وليس فيه دليل على عدم تكليف الكفار بالفروع، كما انه ليس فيه دليل على عدم تكليف تارك الصلوة بالزكوة.

**فائدة :** قال شمس الائمة السرخسى لاختلاف فى ان الكفار مخاطبون بالايمان وبالمشروع من العقوبات وبالمعاملات، ولا خلاف فى ان الخطاب بالشرائع يتناولهم فى حكم المواخضة فى الآخرة فاما فى وجوب الاداء فى احكام الدنيا فمذهب العراقيين من اصحابنا ان الخطاب يتناولهم ايضاً والاداء واجب عليهم ومشائخ ديارنا (البخاريون) يقولون اهم لا يخاطبون باداء ما يحتمل السقوط، انتهى، وفى شرح المنار لصاحب البحر، ان الكفار مخاطبون بالايمان وبالعقوبات سوى حلة الشرب، والمعاملات، واما العبادات فقال السمرقنديون اهم غير مخاطبين بها اداء واعتقاداً، وقال البخاريون اهم غير مخاطبين بها اداء فقط، وقال العراقيون اهم مخاطبون بها اداء واعتقاداً



فيعاقبون عليهما وهو المعتمد، انتهى، بتغير يسير، قلت ويؤيد العراقيين ظاهر قوله تعالى (فَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) وقوله تعالى (مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ، قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ) ووجه التأييد ان ترك الاعتقاد اولى بالمعاقبة من ترك الاداء. ﴿قوله تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ﴾ الغنى ثلاثة اقسام : الاول : الغنى الذى تجب به الزكاة، وهوان يملك نصاباً من المال النامى الفاضل عن الحاجة الاصلية ، والثاني : الغنى الذى يحرم به اخذ الصدقة وقبولها وهو ان يملك من الاموال التى لاتجب فيها الزكاة ما يفضل عن حاجته وتبلغ قيمة الفاضل مائتى درهم من الثياب والحوانيت والدواب والخدم زيادة على ما يحتاج اليه كل ذلك للابتذال والاستعمال للا للتجارة والاسامة، وبه يجب عليه صدقة الفطر والاضحية، والثالث الغنى الذى يحرم به السؤال وهو ان يملك قدر ما يغريه ويعشيه ويستر عورته، والعيال حكمه حكم النفس، والمراد ههنا القسم الاول ، والاخذ هو الامام او العامل كما فى البدائع ولو دفع زكاة ماله الى الامام او الى عامل الصدقة يجوز لانه نائب عن الفقير فى القبض فكان قبضه كقبض الفقير انتهى، ولو اذا ضاعت فى يد الساعى تسقط عن ارباب الاموال الزكاة كما فى البحرى عن المحيط، وحق الاخذ للامام فى الاموال الظاهرة وهى السوائم وما فيه العشر والخراج وما يمر به على العاشر كما فى رد المحتار وغيره، ولعل ما يوضع فى البنك يدخل فى ما يمر على العاشر وفى رد المحتار عن مختصر الكرخى اذا اخذها الامام كرهاً فوضعها موضعها اجزاء لان له ولاية اخذ الصدقات فقام اخذه مقام دفع المالك . ﴿قوله وَثَرَدُ عَلَى فَقَرَائِهِمْ﴾ هذا تمثيل لان المصارف لا تنحصر فى الفقراء لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ وفى البدائع ان ما يستحقه العامل انما يستحقه بطريق العمالة لا بطريق الزكاة بدليل انه يعطى وان كان غنياً بالاجماع، وفيه ايضاً انما يستحق بعمله لكن على سبيل الكفاية له ولاعوانه لا على سبيل الاجرة لان الاجرة مجهولة وفيه ايضاً وقد فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية، انتهى، وقد سقط سهم المؤلفة قلوبهم، بدليل ما رواه ابن ابى شيبه والطبرى فى تفسيره والطبرانى ان الصديق الاكبر وعمر الفاروق ما اعطياهم شيئاً، ولم ينكر عليهما احد من الصحابة، وقوله تعالى (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) عبارة عن جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى فى طاعة الله وسبيل الخيرات اذا كان محتاجاً كما فى البدائع، فان قيل قال عليه السلام (لا تحل الصدقة لغنى الا فى سبيل الله)، (١) قلنا : قال فى البدائع واما استثناء العازى فمحمول على حال

١ \_ رواه النسائى فى كتاب الزكاة، باب اذا لم يكن له دراهم وكان له عدلها، ورواه احمد فى باقى مسند الكثيرين.



حدوث الحاجة وسماه غنياً على اعتبار ما كان قبل حدوث الحاجة وهو ان يكون غنياً ثم تحدث له الحاجة بان كان له دار يسكنها ومتاع يمتنه وثياب يلبسها وله مع ذلك فضل مأتى درهم حتى لا تحل له الصدقة ثم يعزم على الخروج في سفر غزو فيحتاج الى آلاف سفره وسلاح يستعمله في غزوه ومركب يغزو عليه وخادم يستعين بخدمته على ما لم يكن محتاجاً اليه في حال اقامته فيجوز ان يعطى من الصدقات ما يستعين به في حاجته التي تحدث له في سفره، وهو في مقامه غنى بما يملكه لانه غير محتاج في حال اقامته فيحتاج في حال سفره فيحمل قوله عليه السلام (لا تحل الصدقة لغنى الا لغاز في سبيل الله) على من كان غنياً في حال مقامه فيعطى بعض ما يحتاج اليه لسفره لما احدث السفر له من الحاجة لانه يعطى حين يعطى وهو غنى، انتهى قلت : فمن فرغ نفسه من اهل العلم للاستفادة والاستفادة واحتاج لما كان يستغنى عنه قبل هذا جاز له اخذ الزكوة لما مر في كلام البدائع ، ولما نسب الى الواقعات لان طالب العلم يجوز له اخذ الزكوة ولو كان غنياً اذا فرغ نفسه لاستفادة العلم واستفادته لعجزه عن الكسب والحاجة داعية الى ما لا بد منه - آه- ولكن قال الطحاوى هذا الفرع مخالف لاطلاقهم الحمرة في الغنى ولم يعتد به احد، انتهى، اعلم ان الضمير في فقراتهم ان كان راجعاً الى المسلمين ففيه دليل على عدم صحة صرف الزكوة الى الكفار وان كان راجعاً الى فقراء تلك البلدة فليل فيه دليل على عدم جواز نقل الزكوة عن بدل المال، وبه قالت الشافعية والمالكية، وقالت الحنفية لا يكره نقلها الى الاقرب او الاحوج او الاصلح او الاورع، او الانفع للمسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب العلم، او اذا كانت معجلة كما في شرح التنوير، وكفى بالتعامل الى المدينة المنورة دليلاً على هذا التقيد كما لا يخفى .

### بَاب مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الزَّرْعِ وَالتَّمْرِ وَالْحَبُوبِ

﴿قوله خُمُسِ ذُوْدٍ﴾ فيه اضافة العدد الى تميزه. ﴿قوله وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةً﴾ يعنى بست وشش من انگریزی وده سیر انگریزی ( ۲۶-۱/۴ ) اعلم انه لانصاب لوجوب العشر ونصفه عند ابى حنيفة فيما يخرج من الارض خلافاً لابي يوسف ومحمد وسائر الائمة واحتجوا بحديث الباب وحملوا لفظ الصدقة على العشر ونصفه، واحتج ابو حنيفة بعموم قوله تعالى (اَلْفُقَرَا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا اَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْاَرْضِ) وبعموم ما رواه البخارى (فيما سقت



السَّمَاءَ والعيون او كان عشرياً العشر وما سقى بالنضح نصف العشر)، (١) ويؤيده ما ذكره ابن الجوزي في كتاب التحقيق عن ابي مطيع البلخي عن ابي حنيفة عن ابان بن عياش عن رجل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السَّمَاءَ العشر وفيما سقى بنضح او غرب نصف العشر في قليله وكثيره، وكذا يؤيده ما اخرجه عبدالرزاق في مصنفه وابن ابي شيبة ايضاً في مصنفه عن عمر بن عبدالعزيز ومجاهد وابراهيم النخعي، قالوا فيما ابنت الارض من قليل او كثير العشر.

وأجيب عن حديث الباب، بما ذكره السفناقي عن الفوائد الظهرية، قال اذا ورد حديثان احدهما عام والآخر خاص فان علم تقديم العام على الخاص خصّ العام بالخاص، وان علم تاخير العام كان العام ناسخاً للخاص، هذا مذهب عيسى بن ابان وهو المأخوذ به، وقال محمد بن شجاع البلخي هذا اذا علم التاريخ اما اذا لم يعلم فان العام يجعل آخرًا لما فيه من الاحتياط، وههنا لم يعلم التاريخ فيجعل آخر احتياطاً، انتهى، بحذف يسير، ويمكن ان يأول حديث الباب على زكوة التجارة بان يكون قيمة الوسق اربعين درهماً وقت التكلم بهذا الحكم كما ان الجمهور حملوا حديث اداء عشرين درهماً او شاتين في زكوة الابل على مثله، قلت ويؤيد هذا الحمل كون لفظ الصدقة الوارد في هذا الحديث متوافقاً في المعنى، قيل وحديث الباب منسوخ، وفيه ان النسخ لا يصح عند جهالة التاريخ، وقيل حديث الباب مرجوح لكونه معارضاً بالاقيوى وقيل حديث الباب محمول على ما يلزمهم ان يرفعوها الى بيت المال.

**فائدة :** اعلم انهم اختلفوا في وقت وجوب العشر في الثمار والزروع، فقال ابو حنيفة وزفر يجب عند ظهور الثمرة والامن عليها من الفساد واذا بلغت حداً ينتفع بها، وقال ابو يوسف عند استحقاق الحصاد، وقال محمد اذا حصدت وصارت في الجرين كذا في الجوهرة، وتظهر ثمرة الاختلاف عند الاستهلاك وتام الكلام في البدائع، واحتج ابو حنيفة بظاهر قوله تعالى (أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ)، حيث اذار الانفاق على الخروج، واحتج ابو يوسف بقوله تعالى (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) اي ادراكه، ولعل محمد احتج بما جرى عليه التعامل.

**فائدة :** اعلم ان الاشجار لا يجب فيها العشر ونصفه لما في محيط السرخسى : كل شئ يتبع الارض في البيع بغير شرط فلا عشر فيه لانه بمنزلة اجزاء الارض، انتهى، ويجب العشر في ثمارها وان كانت في الجبال الغير المملوكة كما في الظهرية، نعم لا يجب في ثمار شجرة مثمرة في دار كما

١ \_ رواه البخارى في كتاب الزكوة، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجارى. ورواه مسلم في كتاب الزكوة، باب ما فيه العشر او نصف العشر.



في شرح المجمع ولا في بستان في دار كما في الخانية، وكذا يجب العشر في قوائم الخلاف وما اشبه كما في البدائع والغاية، والوجه فيه ان هذه القوائم كالثمار، ويجب العشر في الاشجار اذا جعل ارضه مشجرة كما في الهداية والخانية، وعبرة الخانية : لو جعل ارضه مشجرة او مقصبة يقطعه ويبيعه يجب فيه العشر، انتهى، وكذا في كل ما يشغل به ارضه ويقصد به استغلال الارض كما اشير اليه في البحر وغيره.

### بَاب مَا جَاءَ لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ صَدَقَةٌ

﴿قوله في فرسه﴾ اذا كانت للركوب. ﴿قوله ولا في عبده﴾ اذا كان للخدمة، بخلاف ما اذا كان العبد والخيـل للتجارة فاهما تجب فيهما الزكاة خلافاً للظاهرية.

### بَاب مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ

قال ابو حنيفة يجب العشر في العسل وان قل اذا وجد في ارض غير خراجية كالجبـل والمفازة، ان حمـاه الامام من اهل الحرب والبعى وقطاع الطريق، وبه قال احمد وروى عن الشافعي في القديم، ولا شيء فيه عند مالك والشافعي في الجديد وقال ابو يوسف في كتاب الخراج ان في العسل العشر اذا كان في ارض العشر، واذا كان في المفاوز والجبـال على الاشجار او الكهوف فلا شيء فيه، وتمسكوا بما روى عن ابن عمر وعمر بن عبدالعزيز في اموال ابي عبيد، وقالوا ايضاً انه غير مملوك كالصيد وقالوا ايضاً انه متولد من الحيوان كالابريسـم، ولنا حديث الباب، فان قيل : في سنده صدقة بن عبدالله وهو ضعيف عند الاكثر، قلنا : وثقه ابو حاتم وابو ذرعة وله شواهد ولنا ايضاً ما رواه ابن ماجة وإحمد والبيهقي من حديث سليمان بن موسى عن ابي سياره قال (قلت يا رسول الله ان لي نخلاً ! قال : اد العشر)، (١) فان قيل : هذا الحديث منقطع لان سليمان بن موسى لم يدرك ابا سياره، قلنا : الانقطاع ليس بعلة قاذحة، ولنا ايضاً ما اخرجه ابوداؤد والنسائي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال (جاء هلال احد بنى متعان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نخل له - الحديث)، (٢) وفيه انه لا يدل على الوجوب، ولنا ايضاً ما رواه ابو يوسف في كتاب الخراج عن الزهري يرفعه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (في العسل العشر)، ويؤيدنا ان النحل يتناول من الانوار والثمار وفيهما العشر فكذا فيما يتولد

١ - رواه ابن ماجة في كتاب الزكاة، باب زكاة العسل، ورواه احمد في مسند الشاميين والبيهقي في الزكاة.

٢ - رواه النسائي في كتاب الزكاة، باب زكاة النحل، ورواه ابوداؤد في كتاب الزكاة، باب زكاة العسل.



منها بخلاف دود القز لانه يتناول الاوراق ولاعشر فيها فكذا فيما يتولد منها، وأجيب عن حجة الجمهور ان السلف اختلفوا في هذا الحكم، والاحاديث المرفوعة لا يترل عن درجة الحسن لغيره وفي الاخذ بالوجوب التمسك بالاحتياط فافهم.

### بَاب مَا جَاءَ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ

﴿قوله فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ﴾ قَالَ شَيْخُنَا هَهُنَا صُورُ أَرْبَعٍ، الْأُولَى أَنَّ الْفَقِيرَ إِذَا اسْتَفَادَ نَصَابًا وَصَارَ بِهِ غَنِيًّا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ اتِّفَاقًا، وَالثَّانِيَةُ أَنَّ صَاحِبَ النَّصَابِ إِذَا اسْتَفَادَ فِي اثْنَاءِ الْحَوْلِ مَالًا مِنْ غَيْرِ جَنْسِ ذَلِكَ النَّصَابِ فَهَذَا أَيْضًا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ اتِّفَاقًا حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ عَلَى ذَلِكَ الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ، وَالثَّلَاثَةُ أَنَّ صَاحِبَ النَّصَابِ إِذَا اسْتَفَادَ مِنْ نَصَابِهِ رِبْحًا أَوْ وَلَدًا فَهَذَا يَضُمُّ إِلَى النَّصَابِ فِي آدَاءِ الزَّكَاةِ اتِّفَاقًا مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ الْحَوْلِ عَلَى الرِّبْحِ وَخَصَّتْ هَذِهِ الصُّورَةَ مِنَ الْحَدِيثِ اتِّفَاقًا، وَالرَّابِعَةُ أَنَّ صَاحِبَ النَّصَابِ إِذَا اسْتَفَادَ فِي اثْنَاءِ الْحَوْلِ مَالًا مِنْ جَنْسِ النَّصَابِ مِنْ غَيْرِ رِبْحِهِ كَمَا إِذَا اسْتَفَادَ مَالًا بِمِثْرَاتٍ أَوْ هَبَةٍ، مَثَلًا فَهَذَا الْمَالُ يَضُمُّ إِلَى النَّصَابِ فِي آدَاءِ الزَّكَاةِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا الْحَنْفِيَّةِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ، قَالَ أَصْحَابُنَا إِنَّهُ فِي صُورَةِ الْجَنْسِيَّةِ مِنْ غَيْرِ رِبْحٍ وَوَلَدٍ بَتَعَسَّرَ التَّمْيِيزُ فَيَتَعَسَّرُ اعْتِبَارُ الْحَوْلِ لِكُلِّ مُسْتَفَادٍ.

**فَائِدَةٌ :** اعْلَمْ أَنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَعُرُوضَ التِّجَارَةِ جَنْسٌ وَاحِدٌ لِأَنَّ الْكُلَّ لِلتِّجَارَةِ وَالسَّوَابِغَ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ. ﴿قوله سَرَّاءُ بِنْتُ نُبَهَانَ﴾ بَفَتْحِ السِّينِ أَوْ كَسْرِهِ وَشُدَّةِ الرَّاءِ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ صَحَابِيَّةٌ. ﴿قوله ضَعْفَةُ أَحْمَدُ﴾ وَقِيلَ أُرِيدَ مِنْهُ الصُّورَةُ الْأُولَى مِنَ الصُّورِ الْأَرْبَعِ. ﴿قوله وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ﴾ وَالْمَصْرُوحُ فِي قَوَاعِدِ ابْنِ رَشْدٍ، مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ الْوَجُوبُ فِي الْمُسْتَفَادِ قَبْلَ الْحَوْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَصْلُ نَصَابًا. ﴿قوله إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ﴾ جُمْلَةٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ صِفَةُ الْمَالِ وَكَذَا فِي قَوْلِهِ سِوَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، جُمْلَةٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ صِفَةُ لِلْمَالِ.

### بَاب مَا جَاءَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جِزْيَةٌ

قَالَ الْإِمَامُ الرَّاعِبُ هِيَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَتَسْمِيَّتُهَا بِذَلِكَ لِلْاجْتِرَاءِ بِهَا فِي حَقِّ دِمَائِهِمْ، أَنْتَهَى، وَهِيَ تَصْرَفُ عَلَى الْمُقَاتِلَةِ عَنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ، فِيهَا يَعِيشُونَ مَعْصُومِينَ مُحْفُوظِينَ وَهِيَ تُقْبَلُ مِنْ غَيْرِ مُشْرَكِي الْعَرَبِ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا السَّيْفُ أَوِ الْإِسْلَامُ وَهَذَا تَمَّا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، نَعَمْ مِنْ آمَنَ مِنْهُمْ بَعْدَ وَجُوبِ الْجِزْيَةِ عَلَيْهِ فَتَسْقُطُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَوَاحِدٍ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ



ما رواه الطبراني من حديث ابن عمر مرفوعاً قال من اسلم فلا جزية عليه، وقد روى ابو عبيد في الاموال عن عمر وعلى وعمر بن عبدالعزيز ما يقرى سقوط الجزية عمن اسلم. ﴿قوله لَا تَصْلُحُ قِبَلَتَانِ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ﴾ أريد منها ارض العرب فلا يمكن احد من ليس من اهل القبلة من التمكن فيها، او أريد منها مطلق البلاد فاذا اسلم احد من اهل الحرب لا يقيم بدار الحرب. ﴿قوله جَزِيَّةٌ﴾ اى ما كان يأخذ اهل الجاهلية ظلمًا، او معناه يؤخذ من تجار اليهود والنصارى اذا كانوا اهل الحرب العشر بخلاف اهل الاسلام فانه يؤخذ منهم ربع العشر.

### بَاب مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحُلِيِّ

الحلى بضم الحاء وتشديد الياء جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام نحو ثدى وثدى، وهو اسم لكل ما يتزين به من مصاغ الذهب والفضة، قال ابو حنيفة بوجوب الزكوة فيها وان كانت تلبس وتستعمل، وقال مالك والشافعى واحمد بعدم الوجوب، وفي المغنى قال مالك يزكى عامياً واحداً. ﴿قوله وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ﴾ لانه رواه عن عمرو بن شعيب المثنى بن الصباح وابن لهيعة وكلاهما ضعيفان. ﴿قوله وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ﴾ وقالوا هي غفوة مثل اللباس، وحجتنا ما رواه ابوداؤد والنسائي (ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة وفي يد بنتها مسكتان غليظتان من ذهب فقال لها اتعطين زكوة هذا، قالت لا، قال ايسرك ان يسورك الله يوم القيامة سوارين من نار فخلعتهما فالتفتها الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ورسوله)، (١) قال ابوالحسن بن القطان فى كتابه اسناده صحيح، ولنا ايضاً ما رواه ابوداؤد عن أم سلمة قالت (كنت البس اوضاحاً من ذهب فقلت يا رسول الله أكنز هو؟ فقال : ما بلغ ان تؤدى زكوة فزكى فليس بكنز)، (٢) واخرجه الحاكم فى المستدرک، وقال صحيح على شرط البخارى، ولنا ايضاً ما رواه ابوداؤد عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت (دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى فى يدي فتحات من ورق، فقال ما هذا يا عائشة؟ فقلت : صنعتهن أتزين لك يا رسول الله ! قال أتؤدين زكوةهن، قلت : لا، او ما شاء الله، قال هو حسبك من النار)، (٣) انتهى، لعله عليه الصلوة والسلام اراد اداء زكوةهن على

١ - رواه النسائي فى كتاب الزكوة، باب زكوة الحلى، ورواه ابوداؤد فى كتاب الزكوة، باب الكرم ما هو وزكوة الحلى.

٢ - رواه ابوداؤد فى كتاب الزكوة، باب الكرم ما هو وزكوة الحلى. وانفرد بهذه الرواية ابوداؤد.

٣ - رواه ابوداؤد فى كتاب الزكوة، باب الكرم ما هو وزكوة الحلى. وانفرد بهذه الرواية ابوداؤد.



وجه الضم بالذهب او الفضة، قال ابن دقيق العيد صحيح على شرط مسلم، قالوا وكلام الترمذى المار اما مؤول ومحمول على ما بلغه من الحديثين واما خطأ، وأجيب عن القياس باللباس ان الذهب والفضة معدتان للتجارة خلقة فوجد فيهما دليل النماء كما ان السفر دليل المشقة، والنوم دليل الحدث فافهم.

### باب ما جاء في زكاة الخضراوات

﴿قوله عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ﴾ هو عيسى بن طلحة بن عبيدالله التيمى ابو محمد المدنى ثقة فاضل من كبار الثالثة مات سنة مائة. كذا في التقريب ﴿قوله فَقَالَ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ﴾ قال ابو يوسف ومحمد لا عشر في الخضراوات اى فيما لا يبقى سنة من غير معالجة، وقال ابو حنيفة يجب فيها العشر ونصف العشر، وحجته عموم قوله تعالى (انْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ) وعموم حديث الباب الآتى، ويؤيده ما رواه ابن ابى شيبه عن عمر بن عبدالعزيز قال (فيما انبتت الارض من قليل او كثير العشر)، (١) والجواب عن حديث الباب انه على تقدير ثبوته محمول على ما يأخذه العاشر كما في الهداية. ﴿قوله وَإِنَّمَا يُرَوَّى هَذَا عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ اى يروى مرسلًا، رواه الدارقطنى في سننه من حديث عبد الوهاب، قال حدثنا هشام الاستوائى عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هي ان يؤخذ من الخضراوات صدقة)، (٢) انتهى، وفي التقريب، موسى طلحة بن عبيدالله التيمى ابو عيسى او ابو محمد المدنى نزيل الكوفة ثقة جليل من الثانية ويقال انه ولد في عهد النبى صلى الله عليه وسلم، مات سنة ثلاث ومائة على الصحيح.

### باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيرها

﴿قوله وَكَانَ هَذَا أَصَحَّ﴾ اى المرسل هو الاصح ﴿قوله أَوْ كَانَ عَثْرِيًّا﴾ هو من العاثور وهى القناة، ما يقال له بالفارسية (كاريز) وقيل من العثور بمعنى الوقوف على شئ والمراد ههنا الاشجار التى تكون على شط الماء وتشرب بعروقها الماء من غير حاجة الى السقى، وفي العمدة في تفسير العثرى وهو من النخيل الذى يشرب بعروقه من ماء المطر يجتمع في حفيرة وتنام هذا الكلام في المعارف. اعلم ان ما سقته الانهار التى يأخذ الحكومة بالسقى منها الخراج، ما يقال له

١ - رواه عبد الرزاق في مصنفه، باب الخضر.

٢ - رواه الدارقطنى في سننه، باب ليس في الخضراوات صدقة.



بالفارسية (آيانه) قيل يجب فيه العشر لانه سقى بالانهار والعاثور دون النضح، وقيل الوجه في وجوب العشر انه سقاه بماء اشتراه، وفيه ان الماء الغير المحرز لا يصح بيعه وشراؤه، وقال شيخنا يكفى فيه اداء نصف العشر، لان منشأ وجوب نصف العشر كما في شرح التنوير كثرة المؤنة وهى ههنا متحققة بلاريب، وبالجملة ان المأخوذ منهم هى المؤنة دون الثمن لان ارباب الحكومة انما يأخذونها لبقاء هذا النظام لا يخطر ببالهم معنى البيع والشراء فافهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ مَالِ الْيَتِيمِ

لا تجب الزكوة في مال الصبي عندنا خلافاً للجمهور، تمسكوا بحديث الباب وحثنا ما رواه ابوداؤد والنسائي والحاكم، وقال على شرط مسلم عن عائشة رضى الله تعالى عنها مرفوعاً (رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل)،<sup>١</sup> فان قيل: حماد الثاني هو حماد بن ابي سليمان وقد تكلم فيه الاعمش وغيره، قلنا : وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وغيرهم، والاختلاف لا يقدح في الاحتجاج، فان قيل : قد روى مالك عن القاسم قال كانت عائشة تلينى واخا لى يتيماً في حجرها وكانت تخرج من اموالنا الزكوة، قلنا : هذا الاثر معارض بما روته مرفوعاً وبالاثر المذكورة فيما يلى فيأول اثرها اما بحمل اليتيم على المجاز او بحمل الزكوة على زكوة الرأس او بحمله على فهم القاسم، ويؤيدنا اثر ابن مسعود ( ليس في مال اليتيم زكوة) رواه محمد في كتب الآثار، فان قيل : في سنده ليث بن ابي سليم وهو ضعيف، اختلط في آخر عمره، وكذا مجاهد لم يسمع من ابن مسعود، قلنا : الراوى عن الليث ههنا ابو حنيفة، وهو روى عنه قبل الاختلاط، والانقطاع ليس بعلة لاسيما من مجاهد فان اكثر رواياته من الصحابة وكبار التابعين، ويؤيدنا ايضاً اثر ابن عباس رواه الدارقطنى واثر ابراهيم النخعي رواه محمد في كتاب الآثار.

والجواب عن حديث الباب انه ضعيف سنداً كما صرح الامام الترمذى، او يأول بأن المراد من الصدقة النفقة لما ورد اطلاق الصدقة على النفقة في حديث مرفوع رواه احمد والطبراني ولقرينة ان الزكوة لا تأكل جميع المال لان الزكوة لا تجب فيمادون النصاب **﴿قوله وَرَوَى**

١ - رواه الترمذى في كتاب الحدود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، ورواه النسائي في كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الزوج، ورواه ابوداؤد في كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق او يصيب حداً.



بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ ﴿ قلنا : هذا موقوف ومنقطع لان عمرواً لم يسمع من عمر بن الخطاب او مؤول بما مر . ﴾ قوله وَمَنْ ضَعَّفَهُ فَإِنَّمَا ضَعَّفَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يُحَدِّثُ مِنْ صَحِيفَةِ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو ﴿ فتكون وجادة ولكن رواية الحاكم والدارقطني تدل على سماعه من عبدالله وقد اثبت احمد وغيره سماعه من جده عبدالله بن عمرو .

**فائدة :** اعلم ان الاسانيد المشتملة على عبارة عن ابيه عن جده يرجع فيها الضمائر الى راو واحد، الا في هذا الاسناد فان ضمير ابيه فيه راجع الى عمرو بن شعيب، وضمير جده راجع الى شعيب وتفصيل نسه انه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، وفي مرقاة الصعود محمد المذكور لامدخل له في هذا الاسناد الا في حديث واحد لا ثاني له وهو ما اخرجه ابن عباد في صحيحه من حديث ابن الهاد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن محمد بن عبدالله عن عبدالله بن عمرو .

### بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَجَمَاءَ جَرَحُهَا جَبَارٌ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ

﴿ قوله الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جَبَارٌ ﴾ اى هدر لاضمان فيه اذا لم يكن معها سائق وقائد وراكب، وهذا الحديث يعم الليل والنهار فهو حجة على الشافعي ومالك وغيرهما في قولهم ان فيه الضمان ان كان ليلاً ويؤيدهم ما رواه ابوداؤد عن حرام عن البراء مرفوعاً ان على اهل المواشى ما اصاب مواشيهم بالليل ولكنه حديث ضعيف لان حراماً مجهول، ولم يسمع من البراء، وفي الحاوى القدسي تصريح بوجوب الضمان فيما اذا اصابته بالليل، فلعله محمول على القضاء. ﴿ قوله وَالْمَعْدِنُ جَبَارٌ ﴾ فلاقود ولادية على من استأجر اجيراً فمات فيه، وكذلك البير. ﴿ قوله وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ ﴾ ملخص كلام البدائع وغيره ان المستخرج من الارض نوعان احدهما يسمّى كزاً وهو المال الذى دفنه بنو آدم في الارض، والثاني يسمّى معدناً وهو المال الذى خلقه الله تعالى في الارض يوم خلق الارض، والركاز اسم يقع على كل واحد منهما الا ان حقيقته للمعدن وبتعماله للكز مجاز، لما رواه البيهقي عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعاً، ( قيل : وما الركاز يارسول الله ؟ قال : الذهب الذى خلقه الله في الارض يوم خلقت الارض )، وحكى صاحب اللسان عن ابن الاعرابي قال : الركاز ما اخرج المعدن، وحكى عن غيره اركز صاحب المعدن اذا كثر ما يخرج منه له من فضة وغيرها، انتهى، وما قال الامام البخارى اركز المعدن فلا نسلم صحة هذه المحاورة.



اما الكثر فلا يخلو اما ان وجد في دار الاسلام او في دار الحرب وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون في ارض مملوكة او في ارض غير مملوكة ولا يخلو اما ان يكون به علامة الاسلام او علامات الجاهلية او لا علامة به اصلاً.

فان وجد في دار الاسلام في ارض غير مملوكة فان كان به علامة الاسلام فهو بمنزلة اللقطة يصنع به ما يصنع باللقطة وان كان به علامة الجاهلية ففيه الخمس واربعة اخماس للواجد بلا خلاف كالمعدن وان لم يكن به علامة الاسلام ولا علامة الجاهلية فقد قيل ان في زماننا يكون حكمه حكم اللقطة ولا يكون له حكم الغنيمة لان عهد الاسلام قد طال وقيل حكمه حكم الغنيمة لان عهد الاسلام قد طال، وقيل حكمه حكم الغنيمة لان الكنوز غالباً يوضع الكفرة، وان وجد في ارض مملوكة له او لغيره او وجد في داره يجب فيه الخمس لبيت المال بلا خلاف وراز له صرفه على نفسه وعلى سائر المصارف عند الحاجة، واختلف في الاربعة الاخماس، قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هي لصاحب الخطة ان كان حياً وهو من خصه الامام بتمليك البقعة منه اول الفتح وان كان ميتاً فلورثته ان عرفوا وان كان لا يعرف صاحب الخطة ولا ورثته تكون لاقصى مالك للارض يعرف في الاسلام او لورثته وقال ابو يوسف اربعة اخماس للواجد، لان هذا غنيمة ما وصلت اليها يد الغانمين ولهما ان صاحب الخطة ملك الارض بما فيها، وصار كمن اصطاد سمكة كانت ابتلعت لؤلؤة انه يملك الكل فاما اذا وجد في دار الحرب فان وجد في ارض ليست بمملوكة لأحد فهو للواجد ولا خمس فيه لعدم كونه غنيمة ويكون الكل له سواء دخل بامان او بغير امان لانه مباح استولى عليه بنفسه، وان وجد في ارض مملوكة لبعضهم فان كان دخل بامان رده الى صاحب الارض وان كان دخل بغير امان حل له ولا خمس فيه، واما المعدن فثلاثة اقسام : مستجمد ومائع والمستجمد نوعان: نوع يذوب بالاذابة وينطبع بالحلية كالذهب والفضة والحديد، ونوع لا يذوب بالاذابة كالياقوت والزمرد، والمائع كالنفط والقار وكل ذلك لا يخلو اما ان وجد في دار الاسلام او في دار الحرب في ارض مملوكة او غير مملوكة.

فان وجد في دار الاسلام في ارض غير مملوكة فان كان مائعاً فالكل للواجد ولا خمس فيه وان كان مستجمداً لا يذوب بالاذابة فايضاً الكل للواجد ولا خمس فيه لما رواه ابن عدى في الكامل (لا خمس في الحجر) وان كان يذوب بالاذابة يجب فيه الخمس سواء كان من الذهب والفضة او غيرهما، واربعة اخماس للواجد، وقال الامام الشافعي يجب في معادن الذهب والفضة ربع العشر بشرط النصاب وشرط بعض اصحابه حولان الحول ايضاً، واستدل بما رواه ابو داود انه كان



يؤخذ من معادن القبيلة الزكوة، ومحدث الباب لان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين الركاز والمعدن بواو العطف، فثبت ان الركاز غير المعدن وهو دفين الجاهلية المسمى بالكتر، وبان الركاز لو كان معدنًا لوقع التعبير بقوله وفيه الخمس بالضمير، وعندنا الركاز يطلق على الكتر والمعدن جميعًا فهو ما اثبت في الارض سواء كان دفينًا او مخلوقًا، وليس بمختص بالدفين بدليل ما رواه البيهقي مرفوعًا كما مر وهو صريح في اطلاق الركاز على المعدن، وفي سنده عبدالله بن سعيد وهو ضعيف، ولكن الامام ابا يوسف لما احتج بالحديث واورده في كتاب مذهبه كان هذا تصحيحًا منه للحديث، وبدليل ما رواه ابوداؤد في باب اللقطة (ان كنت وجده \_ اى الكتر \_ في قرية مسكونة او في سبيل ميتاء \_ مفعال من الاتيان معناه الشارع العام \_ فعرفه، وان كنت وجدته في خربة جاهلية او في غير سبيل ميتاء ففيه وفي الركاز الخمس)، (١) ففيه دليل واضح على اطلاق الركاز على المعدن، وعلى وجوب الخمس في المعدن وبدليل ما ذكره حميد بن زنجوية النسائي في كتاب الاموال عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه انه جعل المعدن ركازًا و اوجب فيه الخمس ومثله عن الزهري، وروى البيهقي من حديث مكحول ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه جعل المعدن بمنزلة الركاز فيه الخمس كما في معارف السنن والجواب عن حديث معادن القبيلة ما قال ابو عبيد في كتاب الاموال انه حديث منقطع، ومع انقطاعه ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بذلك وانما قال يؤخذ منه الزكوة الى اليوم، انتهى، قلت ولايبعد ان يقال ان المراد من الزكوة الواجب المالى وهو الخمس، والجواب عن عطف الركاز على المعدن انه من قبيل عطف العام على الخاص انه عليه الصلوة والسلام اثبت للمعدن بخصوصه حكمًا، فنص على خصوص اسمه، ثم اثبت له حكمًا آخر مع غيره فعبر بالاسم الذى يعمها ليثبت فيهما، فانه علق الحكم اعنى وجوب الخمس بما يسمّى ركازًا فما كان من افراده وجب فيه كذا في فتح القدير، والجواب عن عدم التعبير بالضمير توهم تخصيص وجوب الخمس بالمعدن والامر ليس كذلك.

وان وجد في دار الاسلام في ارض مملوكة او دار او منزل فلا خلاف في ان الاربعة الاحماس لصاحب الملك، واختلف في وجوب الخمس، قال ابو حنيفة لاهس فيه في الدار، وفي الارض عنه روايتان ذكر في كتاب الزكوة انه لاهس فيه، وذكر في الصرف انه يجب فيه الخمس وكذا ذكر في الجامع الصغير، وقال ابويوسف ومحمد يجب فيه الخمس في الارض والدار جميعًا اذا كان الموجود مما يذوب بالاذابة.

١ \_ رواه ابوداؤد في كتاب اللقطة، باب التعريف باللقطة.



وأما إذا وجد المعدن في دار الحرب فإن وجدته في أرض غير مملوكة فهو له ولا خمس فيه، وإن وجدته في ملك بعضهم فإن دخل بأمان رد على صاحب الملك، وإن دخل بغير أمان فهو له ولا خمس فيه كما في أكثر.

**فائدة:** المستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والذهب والفضة وغيرها لأشياء فيه في قول أبي حنيفة ومحمد وهو للواجد، وعند أبي يوسف فيه الخمس.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْخَرْصِ

وسياق تفسيره في كلام الامام الترمذي، وهو لا يجوز في صورة المزارعة والمساقاة إجماعاً لشبهة الربا، فإن قيل: قد روى ابوداؤد وغيره من حديث عائشة أنها قالت وهي تذكر شأن خير كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبدالله بن رواحة الى يهود فيخرص النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه، وكانت عندهم على وجه المزارعة والمساقاة، قلنا: هذا الحديث في أسناده راو مجهول اسماً وصفة، وعلى تقدير ثبوته يقال لعل هذا الخرص كان فيما كانت عندهم على وجه خراج المقاسمة وهي ما فتحت صلحاً، أو كان الخرص لسد باب خيانة اليهود، وقيل إن هذا الخرص كان قبل حرمة الربا، وفي الجواب الأخير نظر لأن روايات بيوع صحيح المسلم صريحة في حرمة الربا يوم فتح خيبر، وأما الخرص في صورة خراج المقاسمة والعشر فمكروه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وقيل باطل عندهم لما رواه الطحاوي عن جابر مرفوعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخرص كما في عمدة القاري، ولعل أئمتنا أنكروا الالتزام دون الجواز، قال ابن قدامة في المغني قال أهل الرأي الخرص ظن وتخمين ولا يلزم به حكم وإنما كان الخرص تخويفاً للاكراه لئلا يخونوا فاما أن يلزم به حكم فلا، انتهى، وعلى هذا حديث النهي عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح يحمل على النهي عن البيع الثمار بالخرص قبل بدو صلاحها بشرط البقاء، أو على النهي عن المزانة قبل بدو صلاحها بشرط البقاء، بدليل آخر الحديث وقال رأيتم أن هلك التمر أيحب أحدكم أن يأكل مال أخيه بالباطل وبدليل ما رواه جابر بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع كل ثمرة بخرص.

وهذا الخرص مشروع عند الشافعي وأحمد ومالك وهو واجب عند الشافعي في وجهه، ومستحب عند الجمهور، وهو تضمنين عند الشافعي في الاظهر، حتى لو اتلف المالك الثمرة بعد الخرص اخذت منه الزكوة بحساب ما خرص، وهو اعتبار عند الجمهور وعند الشافعي في وجهه، وقيل هو حكم فيكفي خاخص واحد وقيل شهادة فلا بد من خاخصين اثنين، هما قولان للشافعي



رحمه الله وهو يختص بالنخل عند شريح وقال الجمهور ويعم التمر والعنب، ونسب الى البخارى انه قال انه يعم جميع الثمار. ﴿قوله وَدَعُوا الثُّلُثَ﴾ اى ثلث العشر، وهو واجب عند احمد خلافاً للجمهور والحكمة فيه ان يعطيه الفقراء بنفسه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ

الباء متعلق بالعامل. ﴿قوله كَالْعَازِي﴾ لكونه خارجاً في سبيل الله كالعازي، ولان العامل يجبى الخراج والزكوة، والاول مصرفه الغزاة، والثاني مصرفه المساكين والضعفاء الذين يرزق اهل الدار وينصرون ببركتهم.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ

﴿قوله الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعَهَا﴾ اى العامل المعتدى باخذ الخيار او باخذ الزائد بجمع المتفرق او بافتراق المجتمع كمانع الصدقة في الاثم لكون اعتدائه باعثاً على منع الصدقة في السنة الاخرى بكتمان بعض الاموال او معناه المعتدى بصرفها في غير المصارف الشرعية كمن لم يؤت الزكوة. ﴿قوله وَالصَّحِيحُ سِنَانُ بْنُ سَعْدٍ﴾ وقيل اسمه سعد بن سنان وقيل سعيد بن سنان.

### بَاب مَا جَاءَ فِي رِضَا الْمُصَدِّقِ

هو بتخفيف الصاد العامل. ﴿قوله فَلَا يُفَارِقَنَّكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَا﴾ فيه ارشاد الملاك بالصبر عند الاعتداء باخذ الخيار، كما ان الباب السابق كان فيه ارشاد العاملين الى ترك الاعتداء، فاذا كان رأى العامل مخالفاً عن رأى المالك كما في افتراق المجتمع فالمعتبر رأى العامل دون المالك.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الصَّدَقَةَ تُؤْخَذُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ فَتُرَدُّ فِي الْفُقَرَاءِ

﴿قوله عَنْ أَشْعَثٍ﴾ وهو ضعيف الا ان مسلماً اخرج له في صحيحه متابعة، فلعله لا يزل عن الحسن، وظاهر حديث الباب صرف زكوة البلد على فقراءه، ونحن لانكره وليس فيه دليل على كراهة النقل وقد مر بسط المسئلة في حديث معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه.

**فائدة :** من لا يعلم الزكوة من الخراج، والعبادة من الجباية، ولا يعلم المصارف فهو اليق باضاعة الزكوة من اشاعتها، ومن نوى عند اخذ مثل هذا الآخذ الدفع من الرباهدون ايتاء الزكوة فقد اهتدى ونجا، كيف والمعتبر نية الدافع كما في التكملة وغيرها.



## بَاب مَا جَاءَ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ

﴿قوله خُمُوشٌ أَوْ خُدُوشٌ أَوْ كُدُوحٌ﴾ قيل كلمة او للشك من الراوى وقيل هى للتنويع، اى يكون شدة الجرح وخفته على حسب كثرة السؤال وقتله، اعلم ان الخمش اشد من الخدش والخدش اشد من الكدح. ﴿قوله مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ﴾ لما انه خالف الاصول والروايات المعتمدة فى تفسير الغناء، ﴿قوله قَالَ خَمْسُونَ دِرْهَمًا﴾ اختلف الاحاديث فى حد الغنى ففى بعضها من له قوت يوم وليلة وفى بعضها من كان ذا مرة سوى وفى بعضها من يملك خمسين درهماً وفى رواية اربعون درهماً وفى رواية اوقية او عدلها وفى رواية مائتا درهم، وطريق الجمع بينها حملها على اختلاف الاحوال او مدار حرمة السؤال على ملك قوت يومه وليس فى الروايات الاخرى نفى الحرمة عن من عداه، والتخصيص بذكر القدر الخاص لخصوص المقام. ﴿قوله فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ﴾ اى قال لسفيان. ﴿قوله لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ شُعْبَةُ﴾ بتقدير الاستفهام اى لا يحدث عنه شعبة قال نعم لانه خالف الرواة، وقال فى التقريب هو ضعيف روى بالشيعة. ﴿قوله قَالَ سُفْيَانُ سَمِعْتُ زُبَيْدًا﴾ اى ذكر سفيان متابعا لحكيم زبيدا. ﴿قوله إِذَا كَانَ عِنْدَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ أَكْثَرُ وَهُوَ مُحْتَاجٌ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ﴾ وهو قول ابى حنيفة ومالك، ورواية عن احمد، وقال ابن قدامة فى المغنى واختلف العلماء فى الغنى المانع من اخذ الزكوة، ونقل عن احمد فيه روايتان اظهرهما انه مملك خمسين درهماً، او وجود ما تحصل به الكفاية على الدوام والثانية ما تحصل به الكفاية فاذا لم يكن محتاجا حرمت عليه الصدقة وان لم يملك شيئا وان كان محتاجا حلت له الصدقة وان ملك نصابا، وهو قول مالك والشافعى.

## بَاب مَا جَاءَ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ

﴿قوله لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ﴾ اى لذي قوة معتدل الخلق. ﴿قوله وَوَجْهُهُ هَذَا الْحَدِيثُ﴾ اى محمله حرمة السؤال لاحرمة الاخذ. ﴿قوله لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ﴾ فاعل من الادقاع وهو الاحاق بالدقعاء وهى ارض لانبات بها، كانه يريد فقيرا بالغاية، لا يكون له فراش غير الارض. ﴿قوله أَوْ غُرْمٌ مُفْطَعٌ﴾ مأخوذ من الفطاعة وهى الشناعة. ﴿قوله وَرَضْفًا﴾ الحجر الحمى، ﴿قوله غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ﴾ تفرد به مجالد، وهو ضعيف ايضا ولكن له شواهد كثيرة.



## بَاب مَا جَاءَ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ مِنَ الْغَارِمِينَ وَغَيْرِهِمْ

قال في البدائع الغارم الذي عليه الدين اكثر من المال الذي في يده او مثله او اقله لكن ما وراءه ليس بنصاب، و قال في المهذب وشرحه قال الشافعي هو من تحمل دية مقتول او مالا في غير قتل لاصلاح ذات البين، قال ابن رشد في بداية المجتهد، فاما الغنى الذي لا تجوز له الصدقة فان الجمهور على انه لا تجوز الصدقة للاغنياء باجمعهم الا الخمس الذين نص عليهم النبي صلى الله عليه وسلم في قوله (لا تحل الصدقة لغنى الا الخمسة لغاز في سبيل الله او لعامل عليها او لغارم او لرجل اشتراها بماله او لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فاهدى المسكين للغنى)، (١) وروى عن ابن القاسم انه لا يجوز اخذ الصدقة لغنى اصلاً مجاهدًا كان او عاملاً، والذين اجازوها للعامل وان كان غنياً اجازوها للقضاة ومن في معناهم من المنفعة بهم عامة للمسلمين، ومن لم يجز ذلك فقياس ذلك عنده هو ان لا تجوز لغنى اصلاً وسبب اختلافهم هو هل العلة في ايجاب الصدقة للاصناف المذكورين هو الحاجة فقط او الحاجة والمنفعة العامة، فمن اعتبر ذلك باهل الحاجة المنصوص عليهم في الآية، قال الحاجة فقط، ومن قال الحاجة والمنفعة العامة توجب اخذ الصدقة اعتبر المنفعة بالعامل، والحاجة بسائر الاصناف المنصوص عليهم، انتهى وعند الحنفية المعتبر الحاجة الا في العامل، وقد مر في حديث معاذ بن جبل (ان الغازي وان كان غنياً في نفسه لكنه عند قصد الغزو يحتاج الى ما لم يكن يحتاج اليه قبل، واما الغارم فانه وان كان صاحب النصاب ظاهراً ولكنه نصابه اذا كان مستحقاً بصرفه الى الدين صار كالمعدوم، كما ان الماء المستحق بصرفه الى العطش كان كالمعدوم، وجاز عنده التيمم واما الغنى المشتري للزكوة فلانتهاء وصف الزكوة بتبدل الملك، وكذا يقال في الغنى المهدى له، بخلاف ما اذا اباحها الفقير للغنى فانه تكره له كما في الهداية ومصرف البحر، فان قيل : قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (هو عليها صدقة ولنا هدية)، (٢) وهو يدل على ان الزكوة حلال طيب للمهدى له، قلنا : ان الاهداء يحصل بالتملك دون الاباحة، على انه بالذبح والطبخ لم تبق صورة الزكوة. ﴿قوله وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ﴾ هذا محمول على المصالحة او على تعجيل ذلك وتأخير الباقي.

١ \_ رواه ابو داود في كتاب الزكوة، باب من يجوز له اخذ الصدقة وهو غنى، ورواه ابن ماجة في كتاب الزكوة، باب من تحل له الصدقة، ورواه مالك في موطاء في كتاب الزكوة، باب اخذ الصدقة ومن يجوز له اخذها.

٢ \_ رواه البخارى في كتاب الزكوة، باب اذا تحولت الصدقة، ورواه مسلم في كتاب الزكوة، باب اباحة الهدية للنبي ولبنى هاشم وبنى المطلب.



**فائدة :** الثمرة اذا بيعت بعد بدو صلاحها وسلمها البائع الى المشتري بالتخلية بينه وبينها ثم اصبحت وضاعت، فقال احمد كانت من ضمان البائع مطلقاً، وقال مالك ان كانت الثلث او اكثر كانت من ضمان البائع والآ فلا وقال ابو حنيفة والشافعي هي من ضمان المشتري مطلقاً، ولا حجة في حديث الباب لمن قال بكوفها من ضمان البائع، والآ لما امر الناس بالتصدق عليه لقضاء دينه.

## بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَمَوَالِيهِ

أريد من اهل بيته بنو هاشم كما ورد في رواية عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (اصبروا على انفسكم يا بنى هاشم فانما الصدقات غسالات الناس) و في رحمة الامة اجمعوا على تحريم الصدقة المفروضة على بنى هاشم وهم خمس بطون آل على وآل عباس وآل جعفر وآل عقیل وآل الحارث بن عبدالمطلب، واختلفوا في بنى عبدالمطلب فحرمها مالك والشافعي واحمد في اظهر روايته وجوزها ابو حنيفة، انتهى، وفي الطحاوى واما الصدقة على ازواجه عليه السلام ففي شرح البخارى لابن بطال ان الفقهاء اتفقوا على ان ازواجه عليه السلام لا يدخلن في الذين حرمت عليهم الصدقات وقال ابن قدامة روى عن عائشة انها قالت (انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة) فهذا يدل على تحريمها هن، انتهى، رواه ابن ابى شيبه ولعل الحرمة تكون اجتهاداً منها مستندة الى قوله صلى الله عليه وسلم ولا لآل محمد، رواه مسلم، والى قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لكم اهل البيت من الصدقات شيئ، رواه الطبراني، ومستند الفقهاء ما ورد فيه لفظ بنى هاشم ومن قال يحل الزكوة للهاشمي من الهاشمي، استدلل بما اخرجه الحاكم من حديث عباس انه قال : قلت يا رسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس هل تحل لنا صدقات بعضنا لبعض؟ قال: نعم، وهذا الحديث قد اقم به بعض رواته، اعلم ان ما مر من حرمة الصدقة الواجبة على بنى هاشم هذا ظاهر الرواية، وروى ابو عصمة عن ابى حنيفة انه يجوز في هذا الزمان وان كان ممتنعاً في ذلك الزمان، لان عوضها وهو خمس الخمس لم يصل اليهم لاهمال الناس امر الغنائم وايصالها الى مستحقيها، واذا لم يصل اليهم العوض عادوا الى المعوض كما في البحر، قالوا والمعمول به هو ظاهر الرواية، ورد ابن الهمام على رواية ابى عصمة بما ملخصه ان حديث عوضكم منها خمس الخمس لم يثبت وان سلمنا على التزل حمل الكلام على ان ذلك حكمة لاعلة فان العلة هي كون الزكوة من اوساخ الناس وان سلمنا على التزل كونه علة ايضاً لا يثبت



المطلوب فانها علة لاصل التشريع لا لبقاءه كما في الرّمْل، فزوال العوض لا يستلزم عود المعوض، انتهى، قلت لو اضطروا الى السّؤال لكان ذل اخذ الزكوة اهون من ذل السّؤال، على ان الاوساخ ليست بانجاس فلو افقى المفتى بنادر الرّواية عند الضّرورة لم يكن بعيداً عن الاصول.

**فائدة :** وفي شرح التنوير وجازت التطوّعات من الصدقات وعلة الاوقاف لبنى هاشم وذكر الطحاوى في شرح معاني الآثار ان الصدقة النافلة لا تحلّ للنبي صلى الله عليه وسلم. ﴿قوله أَصَدَقَةٌ هِيَ أُمُّ هَدِيَّةٍ﴾ الصدقة يقصد بها وجه الله تعالى ومنشأها الترحم، والهدية يقصد بها وجهه عبدالله ومنشأها الاكرام، فليراجع الى عمدة القارى، ﴿قوله فَقَالَ إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَنَا﴾ فيه حجة على الطحاوى حيث قال بجواز العمالة لهم. ﴿قوله وَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ اى عتقاءهم منهم و كذا ارقائهم بطريق اولى.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ

﴿قوله وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ ثِنْتَانِ﴾ الصدقة النافلة جاز صرفها الى ذى القرابة مطلقاً بخلاف الفريضة فانها لا تجوز صرفها الى الاصول والفروع ومنهم المخلوق من مائه بالزنا، والى من انتسب اليه بالزواج، لما رواه البيهقى فى المختصر (ليس لولد ولا لوالد حق فى صدقة مفروضة)، (١) فان قيل : اخذ معن بن يزيد زكوة ابيه فخاصمه ابوه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لك ما نويت يا يزيد ولك ما اخذت يا معن، رواه البخارى، قلنا : هذا محمول على ما اذا دفع لمن يظنه مصرفاً ثم بان انه ابوه او ابنه، ومثله لا يعاد.

### بَاب مَا جَاءَ أَنَّ فِي الْمَالِ حَقّاً سِوَى الزَّكَاةِ

﴿قوله إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقّاً سِوَى الزَّكَاةِ﴾ أريد منه الحق الغير الواجب مثل بر الوالدين وصلة الرحم وقرى الضيف وغير ذلك، وقيل أريد منه الحق الواجب الغير الراتب. ﴿قوله ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ﴾ وجه الاستشهاد بها انه تعالى جمع بين الايتاء المال على حبه وبين ايتاء الزكوة بالعطف المقضى للمغايرة. ﴿قوله وَهَذَا أَصَحُّ﴾ اى الموقف اصح، وقال الشيخ الانور وعندى ذخيرة فى مسألة الباب مرفوعة.

١ - رواه البيهقى فى سننه الكبرى، باب لا يعطىها من تلزمه من ولده و والديه من سهم الفقراء والمساكين.



## بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ

﴿قوله إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِيمينِهِ﴾ أريد منه حسن القبول لان الايمان في العرف مرصدة لما عز من الامور، وروى مسلم من حديث عبدالله بن عمرو، وكلتا يديه يمين. ﴿قوله حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ﴾ فان قيل : يعارض هذا بحديث (اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاثة الا من صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له)، (١) قلنا : حديث الباب معناه زيادة ثواب الصدقة بنماءها بخلاف حديث الامن ثلاث، فان معناه جريان ثوابها ببقاءها، فان قيل قد روى ابوداؤد حديث (كل الميت يحتم بعمله الا الم رابط)، (٢) فانه ينمو له عمله الى يوم القيامة، قلنا : لعل مراد هذا الحديث نماء عمله اى عمل كان، بخلاف حديث الباب فانه ذكر فيه نماء الصدقة فقط. ﴿قوله فَلَوْهٗ﴾ وجه التشبيه بالفلو دون الولد، ان التربة لكسب الربح انما تكون في مثل الفلو دون الولد. ﴿قوله وَلَا يُتَوَهَّمُ﴾ بقياس الغير المحسوس على المحسوس، ﴿قوله وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ﴾ اى يفرضون العلم بمراده الى الله تعالى بعد نفي توهم الجسمية، وهو مختار السلف وهو مذهب اهل التفويض. ﴿قوله أَمْرُهَا بِلَا كَيْفٍ﴾ امر من الامرار، اى اجرها على ظواهرها من غير تناول، نعم لابد من نفي التوهم لقوله تعالى (اللَّهُ الصَّمَدُ) ولقوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)، قوله فتأولت الجهمية، طائفة منسوبة الى جهنم بن صفوان الترمذى، و كان ينكر الصفات له تعالى ويبالغ في نفيها حتى قال لا اصفه بوصف يجوز اطلاقه على غيره، ويقول انما تنافى بساط الذات وتزويه الله تعالى وكان في آخر عهد التابعين، والجهمية من اهل التعطيل. ﴿قوله وَقَالُوا إِنَّ مَعْنَى الْيَدِ هَاهُنَا الْقُوَّةُ﴾ المنكر هو الانكار عن التفويض دون هذا التاويل فان هذا التاويل قال به طائفة كثيرة من اهل السنة والجماعة وهم الخلف واهل التاويل. ﴿قوله إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ إِذَا قَالَ يَدٌ كَيْدٌ أَوْ مِثْلُ يَدٍ﴾ اهل التشبيه هم الكرامية، منسوب الى محمد بن كرام السجستاني شيخ الكرامية المجسمة، وهذه الطائفة تقابل الجهمية، وملخص اعتقاد اهل السنة

١ - رواه مسلم في كتاب الوصية، باب ما يلحق الانسان من الثواب بعد وفاته، ورواه الترمذى في كتاب الاحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب في الوقف، ورواه النسائى في كتاب الوصايا، باب فضل الصدقة عن الميت، ورواه ابوداؤد في كتاب الوصايا، باب ما جاء في الصدقة عن الميت.

٢ - رواه ابوداؤد في كتاب الجهاد، باب في فضل الرباط، ورواه الترمذى في كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في فضل من مات مرابطاً.



والجماعة اثبات الصفات له تعالى بلا تعطيل وبلا تشبيه.

### بَاب مَا جَاءَ فِي حَقِّ السَّائِلِ

﴿قوله ظِلْفًا مُحَرَّقًا﴾ الظلف للبقر والغنم كالحافر للفرس والبغل والظفر للانسان، وتقيدته بالاحراق مبالغة في ردّ السائل بالحق بادنى ما تيسر، ونظيره حديث من بنى مسجدًا ولو كمحفص قطاة سبي الله له بيتًا في الجنة، وقيل اذا احرق الظلف شيئًا يسقط منه ما عليه من العظم كالظفر ويخرج منه ما يؤكل كما هو المعروف في ديارنا، وفي هذا الحديث حجة على جواز أكل العظم وكذا في حديث فانه زاد اخوانكم من الجن.

### بَاب مَا جَاءَ فِي اعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ

﴿قوله عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمِيَّةٍ﴾ كان من المؤلفة قلوبهم وحسن اسلامه بمكة وكان من افصح قريش لسانًا ﴿قوله يَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ وكان يوم حنين آمنًا لامؤمنًا ثم آمن، اعلم ان المؤلفة القلوب ستة اقسام، قسمان من الكفار قسم يرجى خيره، وقسم يخاف شره واربعة اقسام من المسلمين : الاول قوم لهم شرف فيعطون ليرغب نظراءهم في الاسلام، والثاني قوم في اسلامهم ضعف فيعطون لتقوى اسلامهم، والثالث قوم يليهم قوم من الكفار ان اعطوا قاتلوهم، والرابع قوم يليهم قوم من اهل الصدقات ان اعطوا، يجبو الصدقات فذهب ابو حنيفة ومالك رحمهما الله انه لا مؤلفة اليوم وقد انتهت لانتفاء العلة او بالنسخ او بانعقاد الاجماع مستندًا الى دليل النسخ اوتقيد الحكم بعهد النبوة وقد روى ابن ابي شيبة عن الشعبي قال ائما كانت المؤلفة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ولي ابوبكر انتهت، وروى الطبراني في تفسيره عن حبان بن ابي جبلة قال: قال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وقد اتاه عيينة بن حصين، الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، يعنى ليس اليوم مؤلفة، وهى رواية احمد، لا كما جعله الترمذى مذهبًا له، وعند الشافعى الصنفان الاخيران يعطيان قولاً واحداً، والاربعة الاول قسمان من الكفار وقسمان من المسلمين، فيهم قولان : والاصح في الاولين الاعطاء وعند احمد يعطى الكل من الستة المذكورة كما في المعارف، ﴿قوله رَوَاهُ مَعْمَرٌ﴾ اى اختلف على الزهرى فرواه يونس عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن صفوان ورواه معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب ان صفوان بن امية قال وليس لسعيد بن المسيب سماع عن صفوان، قال النووى في شرح مسلم، اما اذا قال حدثني فلان ان فلانًا قال،



«قوله حدثني الزهري أن سعيد بن المسيب قال كذا أو حدث كذا ونحوه، فالجمهور على أن لفظة أن كمن فيحمل على الاتصال بالشرط المتقدم، وقال أحمد بن حنبل ويعقوب بن شعبة وابوبكر البردعي لا تحمل أن على الاتصال وإن كانت عن للاتصال، والصحيح الأول.

### بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُتَصَدِّقِ يَرِثُ صَدَقَتَهُ

«قوله وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ» أي ردها الله عليك بالميراث وهو عود صورة لاحقية، وفي هذا الحديث حجة على بعض أهل الظاهر، «قوله صُومِي عَنْهَا» عند الحنفية تجزى النيابة في العبادة المالية مطلقاً ولا تجزى في العبادة البدنية كالصوم مطلقاً وبه قال مالك والشافعي في الجديد، وقال أحمد تجزى في صوم النذر دون صوم رمضان في المشهور عنه وروى عنه جريان النيابة في قضاء رمضان أيضاً، وتجزى في العبادة المركبة كالحج عند الضرورة دون القدرة وظاهر حديث الباب حجة لأحمد، و وقع التصريح في رواية عبد البخاري على صوم النذر، ولنا ما رواه النسائي في السنن الكبرى عن ابن عباس موقوفاً (لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد) وروى هذا عن ابن عمر أيضاً ذكره مالك في بلاغات موطنه ولنا أيضاً ما رواه عبد الرزاق في مصنفه موصولاً عنه، وما رواه الطحاوي عن عائشة موقوفاً، فأخرج عن عمرة بنت عبد الرحمن قلت لعائشة إن أمي توفيت وعليها صيام رمضان، أيسلح أن أقضى عنها، فقالت لا، والجواب عن حديث الباب أن المراد منه إتياء الفدية وهو صيام حكماً.

### بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعُودِ فِي الصَّدَقَةِ

لا يصح الرجوع عندنا في الصدقة اتفاقاً، وكذا إذا وهب لمساكين لما في المبسوط رجل وهب لمساكين هبة ودفعها إليهم لم يرجع فيها استحساناً وفي القياس يرجع، بخلاف الهبة وصدقة المشاع جائزة في رواية الجامع الصغير كما في الهداية دون رواية الأصل كما في الهداية وجامع المضمرات وقيل رواية الأصل محمولة على ما إذا تصدق على غنيين كما في الهداية، بخلاف ما إذا تصدق على فقيرين فإنه جائز ويؤيده ما في الهداية عن السراجية ولو تصدق على فقيرين جائز بالاجماع «قوله حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ» أي تصدق به وملكه آياه كما في رواية صحيح البخاري، «قوله لَا تُعْذِرُ فِي صَدَقَتِكَ» لجريان العادة على أن الذي تصدق بها عليه يحاييه إذا باعها، فيصير المتصدق كأنه عاد في بعض صدقته.



**فائدة :** قال ابن سعد اسم هذا الفرس الورد وكان لتميم الداري فاهداه للنبي صلى الله عليه وسلم فاعطاه لعمر رضى الله تعالى عنه كما في العيني.

### باب ما جاء في الصدقة عن الميت

انكرت المعتزلة اهداء الثواب للميت وغيره لظاهر قوله تعالى (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) أى له ثواب سعيه لا ثواب سعى غيره، والاحاديث الظنية لاتعارض القرآن القطعى، وقال اهل السنة والجماعة بمشروعية اهداء الثواب، وتمسكوا بحديث الباب و بما رواه ابوداؤد من حديث عمرو بن العاص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انه لو كان مسلماً فاعتقتم عنه او تصدقتم عنه او حججتم عنه بلغه ذلك)، (١) وبما رواه مسلم من حديث عائشة (ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد وامة محمد)، (٢) وبما رواه ابوداؤد فى الملاحم من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه حيث قال لرجلين (من يضمن لي منكم أن يصلي لي في مسجد العشار ركعتين أو أربعاً ويقول هذه لأبي هريرة)، (٣) وأجيب عن الآية بوجوه، اسهلها ان المراد من السعى الايمان لان هذه الآية مكية، وادقها ان هذه الآية ناطقة على ان الانسان يعطاه ثواب عمله لا ثواب عمل غيره، وساكنة عن اعطاء الانسان ثواب عمله لانسان آخر والاحاديث ناطقة على مشروعيتها فلا بد من القول بمشروعية الاهداء، كما ان فى آيات الموارث تعين الفروض لاهلها لايلزم منه عدم جواز اعطاء اهلها اياها لغيرهم.

واختلف اهل السنة والجماعة فى ايصال ثواب التلاوة والعبادات البدنية فقال مالك والشافعى بعدم جوازه، والراجح الجواز لحديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه كما مر، ولحديث ابى القاسم الزنجاني فى فوائده عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من دخل المقابر ثم قرء فاتحة الكتاب وقل هو الله احد والهاكم التكاثير، ثم قال انى جعلت ثواب ما قرأت من كلامك لاهل المقابر من المؤمنين والمؤمنات كانوا شفعاء له الى الله

١ \_ رواه ابوداؤد فى كتاب الوصايا، باب ما جاء فى وصية الحربى يسلم وليه أيلزمه ان ينفذها. انفرد بهذه الرواية ابوداؤد.

٢ \_ رواه مسلم فى كتاب الاضاحى، باب استحباب الضيحة وذبحها مباشرة بلا توكيل والتسمية والتكبير.

٣ \_ رواه ابوداؤد فى كتاب الملاحم، باب فى ذكر البصرة.، وانفرد بهذه الرواية ابوداؤد.



تعالى)، ولحديث الطبراني (ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لى ابوان ابرهما حال حياتهما، فكيف ابرهما بعد موتهما فقال عليه الصلوة والسلام ان من البر عبد البر ان تصلى لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك)، (١) وفي رواية ابن ابى شيبه زيادة ( وان تصدق عنهما مع صدقتك) ولحديثه ايضاً على على قال (من مر على المقابر وقرأ قل هو الله احد، احدى عشرة مرة ثم وهب اجرها للاموات اعطى من الاجر بعدد الاموات).

**فائدة :** اعلم ان التصدق على المساكين من اهل الميت جائز مطلقاً كما صرح به في البزازية، وفيها ايضاً ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة لقراء القرآن وجمع الصلحاء والقرآء للختم اولقراءة سورة الانعام او الاخلاص، انتهى وبالحملة ان التخصيص بزمان او بمكان من غير مخصص يكره ويؤيده ما في البحر ( ص : ١٥٩ ج : ٢ ) ولان ذكر الله تعالى اذا قصد به، التخصيص بوقت دون وقت او بشئ دون شئ لم يكن مشروعاً حيث لم يرد الشرع به لانه خلاف المشروع انتهى، وكذا يكره الضيافة كما في الفتح ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من اهل الميت لانه شرع في السرور دون السرور وهى بدعة مستقبحة و روى الامام احمد وابن ماجة باسناد صحيح عن جرير بن عبدالله قال (كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة)، انتهى، و فى الهنديه (ص: ٣٨٠، ج : ٥ ) ولا يباح اتخاذ الضيافة ثلاثة ايام فى ايام المصيبة، واذا اتخذ لابس بالاكل منه كذا فى خزانه المفتين. انتهى، قلت : ويجب على الخواص الامتناع من أكله لان العوام لا يجتنبون من الطبخ ما لم يجتنب الخواص من الاكل، وقد مر بعض الكلام فى اول ابواب الطهارة.

### بَاب فِي نَفَقَةِ الْمَرَأَةِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا

اى لها اجر اذا انفقت باذن زوجها صراحة او دلالة او عرفاً، نعم جاز لها اخذ النفقة الواجبة بغير اذنه. ﴿قَوْلُهُ وَلِلزَّوْجِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ قال البدرالعيني المعنى ان المشارك فى الطاعات مشارك فى الاجر، ومعنى المشاركة ان له اجراً كما لصاحبه اجر، وليس معناه ان يزاحمه فى اجره، او المراد المشاركة فى اصل الثواب فيكون لهذا ثواب وان كان احدهما اكثر ولا يلزم ان يكون مقدار ثوابهما سواء، بل يكون ثواب هذا اكثر، وقد يكون بعكسه، فان قيل : قد روى البخارى من

١ - رواه ابن ابى شيبه فى مصنفه ، بحث ما يتبع الميت بعد موته .



حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً، (إذا انفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فله نصف أجره)، (١) وهو يدل على أن لها الأجر إذا انفقت من غير أمره، والأمر ليس كذلك، وكذا يدل على أن أجرها ناقص لا مماثل لأجر الزوج، قلنا : مراد الحديث من غير أمره الصريح كما في عمدة القارى، وأريد من النصف الحصة دون جزء الشئ المساوى، أى لها أجر عملها وله أجر ما له أو معناه لها نصف أجر المنفق لأن نصف أجر الزوج كما أشار إليه الحافظ في الفتح. **«قوله غَيْرُ مُفْسِدَةٍ»** أى إذا أعطت بالمعروف، قال العيني كيفية الجمع بين الروايات المختلفة أن ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد وباختلاف حال الزوج من مسامحته ورضاه لذلك أو كراهيته لذلك، وباختلاف الحال في الشئ المنفق بين أن يكون شيئاً يسيراً يتسامح به وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج يخل بمثله، وبين أن يكون ذلك رطباً يخشى فسادَه أن تأخر، وبين أن يكون يدخر ولا يخشى عليه الفساد.

### بَاب مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ

قال العلامة الشامي أن لفظ الفطرة بالتاء لاشك في لغويته ومعناها الخلقة وإنما الكلام في إطلاقه مراداً به المخرج فإن أطلق عليه بدون تقدير فهو اصطلاح شرعى مولد، وأما مع تقدير المضاف رأى الزكاة الفطرة، فالمراد بها المعنى اللغوى، وأما لفظ الفطر بدون تاء فلا كلام في أنه معنى لغوى.

قال الحافظ في الفتح أن الأصوب أنه (أى أن فرض الزكوة) في الثانية قبل فرض رمضان وبعد صدقة الفطر، انتهى، ويؤيده ما رواه النسائي وغيره من حديث قيس بن سعد بن عبادة، (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكوة، فلما نزلت الزكوة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله)، (٢) وذكر الحافظ ابن حجر أن في إسناده راوياً مجهولاً وكذا يؤيده ما رواه ابن سعد في الطبقات عن عائشة وابن عمر وأبي سعيد الخدرى رضي الله تعالى عنهم (قالوا فرض صوم رمضان بعد ما حولت القبلة إلى الكعبة بشهر في شعبان على رأس ثمانية عشر شهراً من مهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأمر عليه السلام في هذه السنة بزكوة الفطر،

١ \_ رواه البخارى في كتاب النفقات، باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد.

٢ \_ رواه النسائي في كتاب الزكوة، باب فرض صدقة الفطر قبل نزول الزكوة. وانفرد بهذه الرواية النسائي.



وذلك قبل ان يفرض الزكوة في الاموال)، (١) انتهى، قلت قد مر في اول ابواب الزكوة ان الزكوة فرضت بمكة وفصلت في المدينة المنورة، وقد روى الترمذى عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده (ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث منادياً ينادى في فجاج مكة الا ان صدقة الفطر واجبة، قال ابو عيسى هذا حديث حسن غريب) (٢)، وفي نصب الراية قال الترمذى سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب، انتهى ما في نصب الراية، وايضاً قد روى الحاكم في المستدرك عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنع صارخاً بمكة صاح، ان صدقة الفطر حق واجب)، (٣) وفي سننه يحيى بن عباد السعدى، ضعفه العقيلي والدارقطنى والازدى كما في نصب الراية، فعلى هذا لا يبعد ان يقال ان صدقة الفطر وجبت في مكة وفصلت في المدينة قبل تفصيل الزكوة. فافهم. ﴿قوله كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ﴾ اختلفوا في حكم زكوة الفطر فقال مالك والشافعى واحمد انها فريضة وقال ابو حنيفة واصحابه واجبة، تمسك الجمهور بحديث عبدالله بن عمر رضى الله تعالى عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكوة الفطر من رمضان) رواه الترمذى، والبخارى ومسلم، (٤) وبحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكوة الفطر) رواه ابوداؤد، (٥) ونحن نستدل على الوجوب بما استدل به الجمهور على الافتراض لانه من الاحاد وهو لا يفيد الفرضية فيكون معناه قدره وامر به، والامر الثابت يظن انما يفيد الوجوب.

اعلم ان سبب وجوب زكوة الفطر هو رأس يمونه ويلي عليه بدليل تعددها بتعدد الرؤوس، والفطر شرط لاداءها فاضافة الزكوة الى الفطر اضافة الشئ الى شرطه، ثم وجوبها عندنا على من

١ \_ ذكره في نصب الراية، فصل في مقدار الواجب وقته، نقل عن ابن سعد .

٢ \_ رواه الترمذى في كتاب الزكوة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في صدقة الفطر، انفرد به الترمذى.

٣ \_ رواه حاكم في المستدرك، كتاب الزكوة .

٤ \_ رواه البخارى في كتاب الزكوة، باب فرض صدقة الفطر، ورواه مسلم في كتاب الزكوة، باب زكوة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، ورواه الترمذى في كتاب الزكوة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في صدقة الفطر.

٥ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الزكوة، باب كم يؤدى في صدقة الفطر.



طلع عليه فجر عيد الفطر، وروى عن مالك وعند الشافعي واحمد تجب على من غرب عليه الشمس من آخر يوم رمضان وروى عن مالك ايضاً وثمرة الخلاف فيمن ولد بعد الغروب او مات قبل طلوع الفجر، مبنى الخلاف على ان قول ابن عمر رضى الله تعالى عنه (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر) المراد منه الفطر المعتاد في سائر الشهر فيكون الوجوب بغروب الشمس، او الفطر الذى ليس بمعتاد فيكون الوجوب بطلوع الفجر، رجحنا الثانى لانه لو كان الفطر المعتاد لسائر الشهر لوجب ثلاثون فطرة فكان المراد صدقة يوم الفطر ولان الفطر يضاد الصوم والصوم يختص باليوم فكذا الفطر، اعلم انها تجب عندنا على الحر المسلم المالك للنصاب ولو غير نام، وعند مالك والشافعي واحمد تجب على من عنده فضل عن قوته وقوت من عليه نفقته ليلة العيد ويومه، و وافقهم ما رواه ابوداؤد (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع من بر او قمح على كل اثنين صغير او كبير حر او عبد، ذكر او انثى اما غنيكم فيزكيه الله واما فقيركم فيرد عليه اكثر ما اعطاه)، (١) ولنا ما رواه احمد (لا صدقة الا عن ظهر غنى)، والجواب عن حديث ابى داؤد انه ضعفه احمد بالنعمان بن راشد وجهالة ابن ابى صغير كذا ذكره الشيخ ابن الهمام، وفي التقريب نعمان بن راشد صدوق سيئ الحفظ، وفي الجوهر النقى قال صاحب التمهيد هذا حديث مضطرب لا يثبت، انتهى، وعلى تقدير ثبوت الحديث يقال انه حجة عليكم في مقدار الفطر فما هو المخلص لكم نحن نحمله على ان الفقير يستحب له اداء صدقة الفطر. ﴿قوله صَاعًا مِنْ طَعَامٍ﴾ يجب عند مالك والشافعي واحمد صاع من حنطة وزبيب وغيرهما، ويجب عند ابى حنيفة في الحنطة نصف صاع وفي غيرها صاع، وفي الزبيب عنه روايتان في رواية جعله كالحنطة وفي الاخرى جعله كالتمر وهو المختار، اختاره الطحاوى وصححه البهيسى وغيره وفي الحقائق والشرنبلالية عن البرهان وبه يفتى، وفي البحر صححها ابو اليسر ورجحها المحقق ابن الهمام في فتح القدير من جهة الدليل.

احتج الجمهور بحديث الباب حيث حملوا الطعام على الحنطة وحجتنا ما رواه الترمذى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعاً ومارواه ابوداؤد والنسائي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر او شعير او نصف صاع من

١ \_ رواه ابوداؤد في كتاب الزكات، باب من روى نصف صاع من قمح.



قمح)، (١) ومارواه ابوداؤد في مراسيله عن سعيد بن المسيب (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر مدين من حنطة)، (٢) وكونه مرسلًا لا يضر فانه مرسل سعيد، ويؤيدنا الآثار، روى عبدالرزاق عن ابي بكر، وابوداؤد والنسائي عن عمرو اخرج الطحاوي عن عثمان واخرج عبدالرزاق عن علي واخرج الطحاوي عن جماعة كثيرة من الصحابة والتابعين كونها نصف صاع من بر.

وأجيب عن حديث ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه بان المراد من الطعام الذرة لا الحنطة فانها كانت قليلة في الحجاز في عهد النبي صلى الله عليه وسلم صرح به الزرقاني في شرح الموطأ، وبأن الطعام جنس وما بعده تفسير كما يدل عليه ما رواه البخاري عن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال (كنا نخرج في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعًا من طعام)، (٣) قال ابو سعيد وكان طعامنا الشعير والزبيب والاقط والتمر، فتحمل رواية الترمذي على النقل بالمعنى. «قوله أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ» الاقط هو ما يقال له في السليمانية (قرط) بضم القاف والراء وسكون الطاء، دون ما يقال له (بنير) فانه لا يكال بخلاف الاول فانه يكال بعد الطحن والدق.

اعلم ان هذه الصدقة تجب عن الاولاد الصغار وعبيد الخدمة لحديث ابن عمر عند البخاري، (على العبد والحر والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين) وفي الجوهر النقي، وذكر ابن رشد وغيره ان مذهب ابن عمر وجوب الفطرة على العبد الكافر، وهو راوى الحديث فدل على انه فهم منه ما فهمه منه ائمتنا، ولما اخرجه الطحاوي عن عمر انه قال لنافع، (انما زكاةك على سيدك ان يؤدي عنك عند كل فطر)، ولما رواه الشافعي عن جعفر بن محمد عن ابيه مرسلًا قال (امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تموتون)، ولما اخرجه الطحاوي عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه موقوفًا انه كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان يعول من صغير او كبير حر او عبد وان كان نصرانيًا ولما اخرجه عبدالرزاق عن ابن عباس يخرج عن كل مملوك له وان كان يهوديًا او نصرانيًا.

١ - قد مر مراجع هذا الحديث سابقًا.

٢ - رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار، باب مقدار صدقة الفطر.

٣ - رواه البخاري في كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر صاع من طعام، ورواه مسلم في كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير.



**فائدة :** اعلم بعض الاحاديث ورد فيها التقيد بقوله من المسلمين وبعضها مطلقة منها والاصل عندنا عدم حمل المطلق على المقيد في الاسباب، لانه لا تراحم فيها فيمكن العمل بهما فيكون كل من المقيد والمطلق سبباً بخلاف ورودهما في حكم واحد كما صرح به ابن الهمام ويؤيده هذه الآثار، والمراد من الصغار الفقراء، قال صاحب الهداية فان كان لهم مال يؤدي عن ما لهم عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافاً لمحمد لان الشرع اجراه مجرى المؤنة فاشبه النفقة.

اعلم ان صدقة الفطر تجب من الحنطة والشعير والتمر والزبيب كما في خزنة المفتين وشرح الطحاوي واما الاقط فتعترف به القيمة لا يجزئ الا باعتبار القيمة وقال مالك يجوز ان يخرج صاعاً من اقط وهذا غير سديد لانه غير منصوص عليه من وجه يوثق عليه وقال الشافعي لا احب ان يخرج الاقط فان اخرج صاعاً من اقط لم يتبين لي ان عليه الاعادة، كذا في البدائع، وقال ابن الملك في الاقط اختلاف فظاهر الحديث يدل على جوازه كما في البذل، وفي عمدة القاري وعندنا تجوز صدقة الفطر بالاقط، انتهى، قلت: قد اخرج البخاري وغيره حديث اخرج صدقة الفطر م الاقط ولم يوجد له معارض قط. وكذا ظاهر كلام الطحاوي يشير الى صحة اخراج الصاع منه ايضاً، فحديث اخراج الصاع من الاقط اما محمول على الظاهر واما محمول على اعتبار القيمة، وجاز عندنا ايتاء قيمة المنصوص كما في البدائع واما صفة الواجب فهو ان وجوب المنصوص عليه من حيث انه مال متقوم على الاطلاق لامن حيث انه عين فيجوز ان يعطى عن جميع ذلك القيمة دراهم او دنانير او فلساً او عروضاً او ما شاء، ولا يجوز اداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان اللدى ادى عنه من جنسه او من خلاف جنسه بعد ان كان منصوفاً عليه، انتهى بحذف.

### بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ

﴿قوله كَانَ يَأْمُرُ بِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْغَدُوِّ لِلصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ﴾ وفي رواية ابي داود (امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بركوة الفطر ان تؤدي قبل خروج الناس الى الصلوة)، (١) قال العيني يستحب اداؤها قبل الخروج الى الصلوة وقد اتفق عليه الاربعة، واختلفوا في تقديمها على يوم الفطر فعند ابي حنيفة يجوز لسنة او سنتين وفي الهداية لا تفصيل بين مدة ومدة وهو الصحيح، وعند الشافعية يجوز في جميع رمضان وهذا القول صححه جمهورهم كما في شرح المذهب، وعند



احمد يجوز تقديمها بيوم او يومين لا اكثر كما في المغنى، وهى رواية عن مالك، وفي الاخرى له انه يؤدى قبل اليوم واليومين الى من يجتمع عنده لا الى الفقراء، وفي البدائع واما وقعت اداءها فجميع العمر عند عامة اصحابنا ولا تسقط بالتاخير عن يوم الفطر، وفي اى وقت ادى كان مؤدياً لا قاضياً كما في سائر الواجبات الموسعة غير ان المستحب ان يخرج قبل الخروج الى المصلى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا كان يفعل، رواه الحاكم واخرجه البيهقي، ولقوله صلى الله عليه وسلم (اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم)، اخرج الدارقطني في سننه بلفظ (اغنوهم في هذا اليوم) وابن عدى (اغنوهم عن الطواف في هذا اليوم) انتهى بحذف، ورده الحق في التحرير بأنه من قبيل المقيد بالوقت فيجب وجوباً مضيئاً في يوم الفطر عيناً، ولكن قال المقدسى الظاهر ما في البدائع.

### بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ

جاز تعجيل الزكوة عند الحنفية اذا ملك نصيباً ولم ينقطع النصاب في اثناء الحول ويكون كاملاً عند آخر الحول، ولا يشترط ان يكون الآخذ مصرفاً عند آخر الحول فلو عجل زكوة ماله فاليسر الفقير قيل تمام الحول او مات او ارتد جاز عن الزكوة لانه كان مصرفاً وقت الصرف فصح الاداء اليه فلا ينتقص بهذه العوارض، كما في البحر، وكذا جاز التعجيل عند الشافعى واحمد، وكره عند مالك كما في العمدة، وذكر في اموال ابى عبيد وقواعد ابن رشد انه لا يجوز وهو الاصح. ﴿قَوْلُهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ﴾ وفي رواية لابي عبيد، (واما العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم فهى عليه ومثلها معها)، (١) قال ابو عبيد فقول النبي صلى الله عليه وسلم ومثلها معها، يبين لك انه قد كان اخرها عنه ثم جعلها ديناً عليه يأخذه منه، فهو في الحديث الاول قد تعجل زكوة منه، وفي هذا انه اخرها عنه، ولعل الامرين جميعاً كانا، وقد روى بعضهم حديث العباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (واما صدقة العباس فهى على ومثلها معها) فان كان هذا هو المحفوظ فهو مثل الحديث الاول الذى ذكرناه عن يزيد وهيثم واسماعيل في تعجيلها قبل حلها وكلا الوجهين جائز، انتهى، وقيل حديث هى على ومثلها معها، معناه تاخير الزكوة، اى اخر عنه زكوة عامين لحاجة بالعباس وتكفل بها عنه ويعضده ما في جامع الاصول انه عليه الصلوة والسلام اوجبها عليه وضمها اياه ولم يقبضها وكان ديناً على العباس لانه رأى به حاجة كما في بذل الجهود، فعلى هذا يكون معنى الروايتين واحداً، واما رواية

١ - رواه النسائى في كتاب الزكوة، باب اعطاء السيد المال بغير المصدق، وانفرد به النسائى.



البخارى فهي عليه صدقة ومثلها معها، فالمعنى فهي عليه صدقة ثابتة سيصدق بها وضيف اليها مثلها كرمًا، كما في بذل الجهود، فعلى هذا توافق معنى الروايات الثلاث.

**فائدة :** هذا الباب الآتى من قبيل ابواب شتى، او القصد من هذا الباب الاستدلال على تقديم صدقة الفطر، والقصد من الباب الآتى الترغيب فى تقديم صدقة الفطر لتلايق المسكين فى جريمة السؤال.

### بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ

﴿قوله لَا نَ يَغْدُو أَحَدُكُمْ﴾ الخطاب من عادته خروجه اول النهار فلذا عبر عنه بالغدو  
﴿قوله فَإِنَّ أَيْدِيَ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنْ أَيْدِي السُّفْلَى﴾ اليد العليا هي المنفقة المعطية، والسفلى هي السائلة، هذا هو المعتمد الصحيح، واحتج له الحافظ فى الفتح بحديث ابن عمر فى الصحيح واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة، ويؤيده احاديث كثيرة مذكورة فى فتح البارى، وقال الحافظ ومحصل ما فى الآثار المتقدمة ان اعلى الايدى المنفقة ثم المتعفة عن الاخذ، ثم الآخذة بغير السؤال واسلف الايدى السائلة والمانة. ﴿قوله إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا﴾ وان كان مع الغنا، فانه لا يخل بالعرض، ووجه ذلك ان السلطان عنده حقوق المسلمين فى بيت المال. ﴿قوله هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ﴾ قد جمع الامام الترمذى بين الصحيح والحسن فى جامعه فى الف وثمان مائة وثمانية وعشرين موضعًا، وقد تم ههنا مائة وثلاثة وثمانون موضعًا.

**الفائدة الجديدة والجليلة:** اعلم انى عدت الاحاديث المرفوعة التى ذكرها الامام الترمذى بأسانيدها من غير تعليق، وكذا عدت بعض الموقوفات مما تكلم فيه الامام الترمذى بقال ابو عيسى، وهى قليلة جدًا، ولم اعد الاحاديث المرفوعة التى لم يذكر معها اسانيدها، وكذا لم اعد الموقوفات التى لم يتكلم فيها الامام الترمذى بقال ابو عيسى، لان مطمح نظرى عد ما عبر عنه باحد الالفاظ السبعة من الصحيح والحسن الغريب والحسن الصحيح والحسن الغريب والحسن الصحيح الغريب، والصحيح الغريب دون ما اشار الى صحته او حسنه او غرابته من غير افصاح.

ولذا لم اعد الحديث الذى ذكر الامام الترمذى تصحيحه من الامام البخارى وغيره من الصحاح ولم اعد الذى قال فيه جيد من الحسان، ولم اعد الذى قال فيه لم يرو إلا من هذا الوجه، من الغرائب، ولهذا لم اجعل الحديث الحديث الذى رواه باسانيد متعددة متشاركة فى جانب



الصحابي الآ حديثاً واحداً غالباً، وانما عددت الاحاديث المرفوعة التي لم يتكلم فيها الامام الترمذي باحد الالفاظ السبعة، والاحاديث التي تكلم فيها بغير الالفاظ السبعة طرداً لا قصداً. فاعلم ان عدد ما قال فيه صحيح مائة واثنان وخمسون حسب ما في النسخة الهندية المطبوعة بمطبع اصح المطابع، وعدد ما قال فيه، حسن ثلاث مائة وخمسة وستون، وعدد ما قال فيه غريب، اربع مائة وسبعة عشر، وعدد ما جمع فيه بين الحسن والصحيح الف وخمس مائة وثمانية وعشرون، وعدد ما جمع فيه بين الحسن والغريب، خمس مائة واثنان وعشرون، وعدد ما جمع فيه بين الحسن والصحيح والغريب مائتان وستة وخمسون، وعدد ما جمع فيه بين الصحيح والغريب تسعة وعشرون فجميع صحاحه الف وتسع مائة وخمسة وستون، وجميع حسانه الفان وست مائة واحد وسبعون، وجميع غرائب الف ومائتان واربعة وعشرون، وعدد احاديثه الموردة مع اسانيدھا سواء تكلم فيها بقال ابو عيسى او لم يتكلم فيها زهاء ثلاثة آلاف وسبع مائة وتسعة واربعين، هذا ومن وقف على الخطاء في هذا العدد فلا ابرئ نفسي منه لآني لم اجد الهمة والفرصة لاعادة النظر، والله تعالى احصى كل شيء عدداً، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم، وصلى الله تبارك وتعالى على سيدنا خير خلقه محمد وآله واصحابه وسلم اجمعين.

وصلی الله تبارک وتعالی علی سیدنا خير خلقه محمد وآله واصحابه واتباعه اجمعين

تم الجزء الثالث بمن الله ورحمته

ويتلوه الجزء الرابع ومطلعه ابواب الصوم



## فهرس موضوعات الجزء الثالث

رقم الصفحة

الموضوع

٢	أَبْوَابُ الْوُثْرِ .....
٢	١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْوُثْرِ .....
٥	٢ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوُثْرَ لَيْسَ بِحَتْمٍ .....
٦	٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّوْمِ قَبْلَ الْوُثْرِ .....
٦	٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُثْرِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ .....
٦	٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُثْرِ بِسَبْعٍ .....
٧	٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُثْرِ بِخُمْسٍ .....
١٠	٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُثْرِ بِثَلَاثٍ .....
١٠	٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُثْرِ بِرَكْعَةٍ .....
١١	٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَا يُقْرَأُ بِهِ فِي الْوُثْرِ .....
١١	١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفُتُوتِ فِي الْوُثْرِ .....
١٥	١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الْوُثْرِ أَوْ يَنْسَاهُ .....
١٥	١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَادَرَةِ الصُّبْحِ بِالْوُثْرِ .....
١٦	١٣ - بَابُ مَا جَاءَ لَا وَثْرَانِ فِي لَيْلَةٍ .....
١٧	١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُثْرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ .....
١٩	١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الضُّحَى .....
١٩	١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الزَّوَالِ .....



- ١٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْحَاجَةِ ..... ١٩
- ١٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْإِسْتِخَارَةِ ..... ١٩
- ١٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ ..... ٢٠
- ٢٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٢١
- ٢١ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٢٣
- ٢٢ - أَبْوَابُ الْجُمُعَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٢٣
- ٢٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ..... ٢٥
- ٢٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ..... ٢٦
- ٢٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِغْتِسَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ..... ٢٧
- ٢٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ..... ٢٨
- ٢٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ..... ٢٨
- ٢٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّبَكُّيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ ..... ٢٩
- ٢٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ..... ٢٩
- ٣٠ - بَاب مَا جَاءَ مِنْ كَمْ تُؤْتَى الْجُمُعَةُ ..... ٢٩
- ٣١ - بَاب مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْجُمُعَةِ ..... ٣٥
- ٣٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْخُطْبَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ ..... ٣٦
- ٣٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ ..... ٣٧
- ٣٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي قَصْدِ الْخُطْبَةِ ..... ٣٧
- ٣٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ ..... ٣٧
- ٣٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي اسْتِقْبَالِ الْإِمَامِ إِذَا خُطِبَ ..... ٣٨
- ٣٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ..... ٣٨
- ٣٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْكَلَامِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ ..... ٤٠
- ٣٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّخْطُّيِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ..... ٤٠
- ٤٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِحْتِبَاءِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ ..... ٤٠



- ٤١ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْأَيْدِي عَلَى الْمِنْبَرِ ..... ٤١
- ٤٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي أَذَانِ الْجُمُعَةِ ..... ٤١
- ٤٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ نُزُولِ الْإِمَامِ مِنَ الْمِنْبَرِ ..... ٤٣
- ٤٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ..... ٤٣
- ٤٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي مَا يَقْرَأُ بِهِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ..... ٤٣
- ٤٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا ..... ٤٣
- ٤٧ - بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً ..... ٤٥
- ٤٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقَائِلَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ..... ٤٦
- ٤٩ - بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ نَعَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اللَّهُ يَتَحَوَّلُ مِنْ مَجْلِسِهِ ..... ٤٦
- ٥٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ..... ٤٦
- ٥١ - بَاب مَا جَاءَ فِي السُّوَالِ وَالطَّيْبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ..... ٤٦

## أَبْوَابُ الْعِيدَيْنِ

- ٤٦ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٤٦
- ٥٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ يَوْمَ الْعِيدِ ..... ٤٧
- ٥٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ..... ٤٧
- ٥٤ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ..... ٤٧
- ٥٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ ..... ٤٧
- ٥٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ ..... ٤٨
- ٥٧ - بَاب مَا جَاءَ لَا صَلَاةَ قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا بَعْدَهَا ..... ٤٨
- ٥٨ - بَاب مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ ..... ٥٠
- ٥٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ ..... ٥١
- ٦٠ - وَرُجُوعِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ ..... ٥١



- ٥٢ ..... ٦١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ
- ٥٣ ..... **أَبْوَابُ السَّفَرِ**
- ٥٣ ..... ٦٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ فِي السَّفَرِ
- ٥٦ ..... ٦٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَمْ تُقْصَرُ الصَّلَاةُ
- ٥٧ ..... ٦٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ
- ٥٨ ..... ٦٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
- ٥٩ ..... ٦٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ
- ٦١ ..... ٦٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ
- ٦٤ ..... ٦٨ - بَاب مَا جَاءَ كَيْفَ الْقِرَاءَةُ فِي الْكُسُوفِ
- ٦٥ ..... ٦٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ
- ٦٧ ..... ٧٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ
- ٦٨ ..... ٧١ - بَاب مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ
- ٦٩ ..... ٧٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ
- ٧٠ ..... ٧٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ..
- ٧٠ ..... ٧٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي التَّجْمِ
- ٧١ ..... ٧٥ - بَاب مَا جَاءَ مَنْ لَمْ يَسْجُدْ فِيهِ
- ٧١ ..... ٧٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي ص
- ٧٢ ..... ٧٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي الْحَجِّ
- ٧٣ ..... ٧٨ - بَاب مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ
- ٧٣ ..... ٧٩ - بَاب مَا ذُكِرَ فِيمَنْ فَاتَتْهُ حِزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَاهُ بِالنَّهَارِ
- ٧٣ ..... ٨٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ
- ٧٤ ..... ٨١ - بَاب مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُصَلِّي الْقَرِيبَةَ ثُمَّ يَوْمُ النَّاسِ بَعْدَ مَا صَلَّى
- ٧٥ ..... ٨٢ - بَاب مَا ذُكِرَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي السُّجُودِ عَلَى الثُّوبِ فِي الْحَرِّ وَالْبَرْدِ



- ٨٣ - بَابُ ذِكْرِ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ..... ٧٥
- ٨٤ - بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ ..... ٧٦
- ٨٥ - بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الرَّجْلِ يُدْرِكُ الْإِمَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ كَيْفَ يَصْنَعُ ..... ٧٦
- ٨٦ - بَابُ كَرَاهِيَةِ أَنْ يَنْتَظِرَ النَّاسُ الْإِمَامَ وَهُمْ قِيَامٌ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ..... ٧٧
- ٧٨ - بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الشَّاءِ عَلَى اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ الدُّعَاءِ ... ٧٧
- ٨٨ - بَابُ مَا ذُكِرَ فِي تَطْيِيبِ الْمَسَاجِدِ ..... ٧٨
- ٨٩ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَشْنَى مَشْنَى ..... ٧٨
- ٩٠ - بَابُ كَيْفَ كَانَ تَطَوُّعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّهَارِ ..... ٧٨
- ٩١ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي لُحْفِ النَّسَاءِ ..... ٧٨
- ٩٢ - بَابُ ذِكْرِ مَا يَجُوزُ مِنَ الْمَشْيِ وَالْعَمَلِ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ ..... ٧٨
- ٩٣ - بَابُ مَا ذُكِرَ فِي قِرَاءَةِ سُورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ ..... ٧٩
- ٩٤ - بَابُ مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَا يُكْتَبُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ فِي خَطَاةٍ ..... ٧٩
- ٩٥ - بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ أَنَّهُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ ..... ٨٠
- ٩٦ - بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْإِغْتِسَالِ عِنْدَ مَا يُسَلِّمُ الرَّجُلُ ..... ٨٠
- ٩٧ - بَابُ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ ..... ٨٠
- ٩٨ - بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ سِيمَا هَذِهِ الْأُمَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ آثَارِ السُّجُودِ وَالطُّهُورِ ..... ٨٠
- ٩٩ - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ التَّيْمَنِ فِي الطُّهُورِ ..... ٨١
- ١٠٠ - بَابُ قَدَرِ مَا يُجْزَى مِنَ الْمَاءِ فِي الْوُضُوءِ ..... ٨١
- ١٠١ - بَابُ مَا ذُكِرَ فِي نَضْحِ بَوْلِ الْغَلَامِ الرُّضِيعِ وَبَابُ مَا ذُكِرَ فِي الرُّخْصَةِ لِلْجُنُبِ فِي الْأَكْلِ ..... ٨١
- ١٠٢ - وَالتَّوْمِ إِذَا تَوَضَّأَ ..... ٨١
- ١٠٣ - بَابُ مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ ..... ٨١
- ١٠٤ - بَابُ مِنْهُ ..... ٨٢



## أَبْوَابُ الزَّكَاةِ

٨٢ ..... عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

- ١٠٥ - بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَنَعِ الزَّكَاةِ مِنَ التَّشْدِيدِ .. ٨٢
- ١٠٦ - بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أُدِّيتِ الزَّكَاةُ فَقَدْ قُضِيَتْ مَا عَلَيْكَ ..... ٨٣
- ١٠٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ..... ٨٣
- ١٠٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ ..... ٨٥
- ١٠٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ ..... ٩٠
- ١١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ اخْتِارِ الْمَالِ فِي الصَّدَقَةِ ..... ٩١
- ١١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الزَّرْعِ وَالتَّمْرِ وَالْحُبِّ ..... ٩٣
- ١١٢ - بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ صَدَقَةٌ ..... ٩٥
- ١١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ ..... ٩٥
- ١١٤ - بَابُ مَا جَاءَ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ..... ٩٦
- ١١٥ - بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزِيَّةٌ ..... ٩٦
- ١١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحُلِيِّ ..... ٩٧
- ١١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْخَضِرَاوَاتِ ..... ٩٨
- ١١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ فِيمَا يُسْقَى بِالْأَنْهَارِ وَغَيْرِهَا ..... ٩٨
- ١١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ مَالِ الْيَتِيمِ ..... ٩٩
- ١٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَجَمَاءَ جَرَحُهَا جُبَارٌ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ ..... ١٠٠
- ١٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَرْصِ ..... ١٠٣
- ١٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ ..... ١٠٤
- ١٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ ..... ١٠٤
- ١٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رِضَا الْمُصَدَّقِ ..... ١٠٤
- ١٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّدَقَةَ تُؤْخَذُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ فَتُرَدُّ فِي الْفُقَرَاءِ ..... ١٠٤



- ١٢٦ - بَاب مَا جَاءَ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ ..... ١٠٥
- ١٢٧ - بَاب مَا جَاءَ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ ..... ١٠٥
- ١٢٨ - بَاب مَا جَاءَ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ مِنَ الْغَارِمِينَ وَغَيْرِهِمْ ..... ١٠٦
- ١٢٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَمَوَالِيهِ ..... ١٠٧
- ١٣٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ ..... ١٠٨
- ١٣١ - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ ..... ١٠٨
- ١٣٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ ..... ١٠٩
- ١٣٣ - بَاب مَا جَاءَ فِي حَقِّ السَّائِلِ ..... ١١٠
- ١٣٤ - بَاب مَا جَاءَ فِي إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ..... ١١٠
- ١٣٥ - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُتَصَدِّقِ يَرِثُ صَدَقَتَهُ ..... ١١١
- ١٣٦ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَوْدِ فِي الصَّدَقَةِ ..... ١١١
- ١٣٧ - بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَوْدِ فِي الصَّدَقَةِ ..... ١١٢
- ١٣٨ - بَاب فِي نَفَقَةِ الْمَرْأَةِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا ..... ١١٣
- ١٣٩ - بَاب مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ ..... ١١٤
- ١٤٠ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ ..... ١١٨
- ١٤١ - بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ ..... ١١٩
- ١٤٢ - بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ ..... ١٢٠